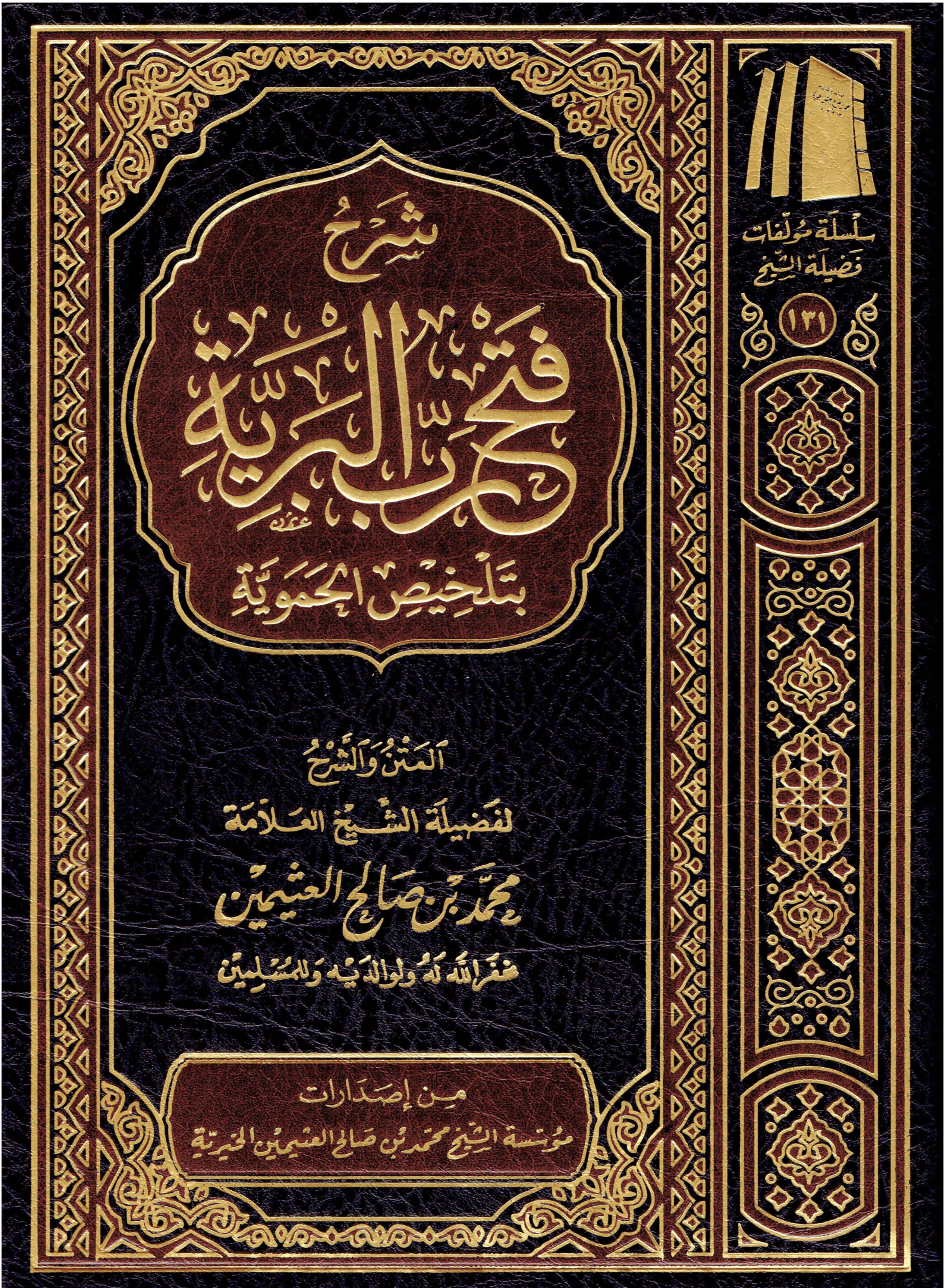
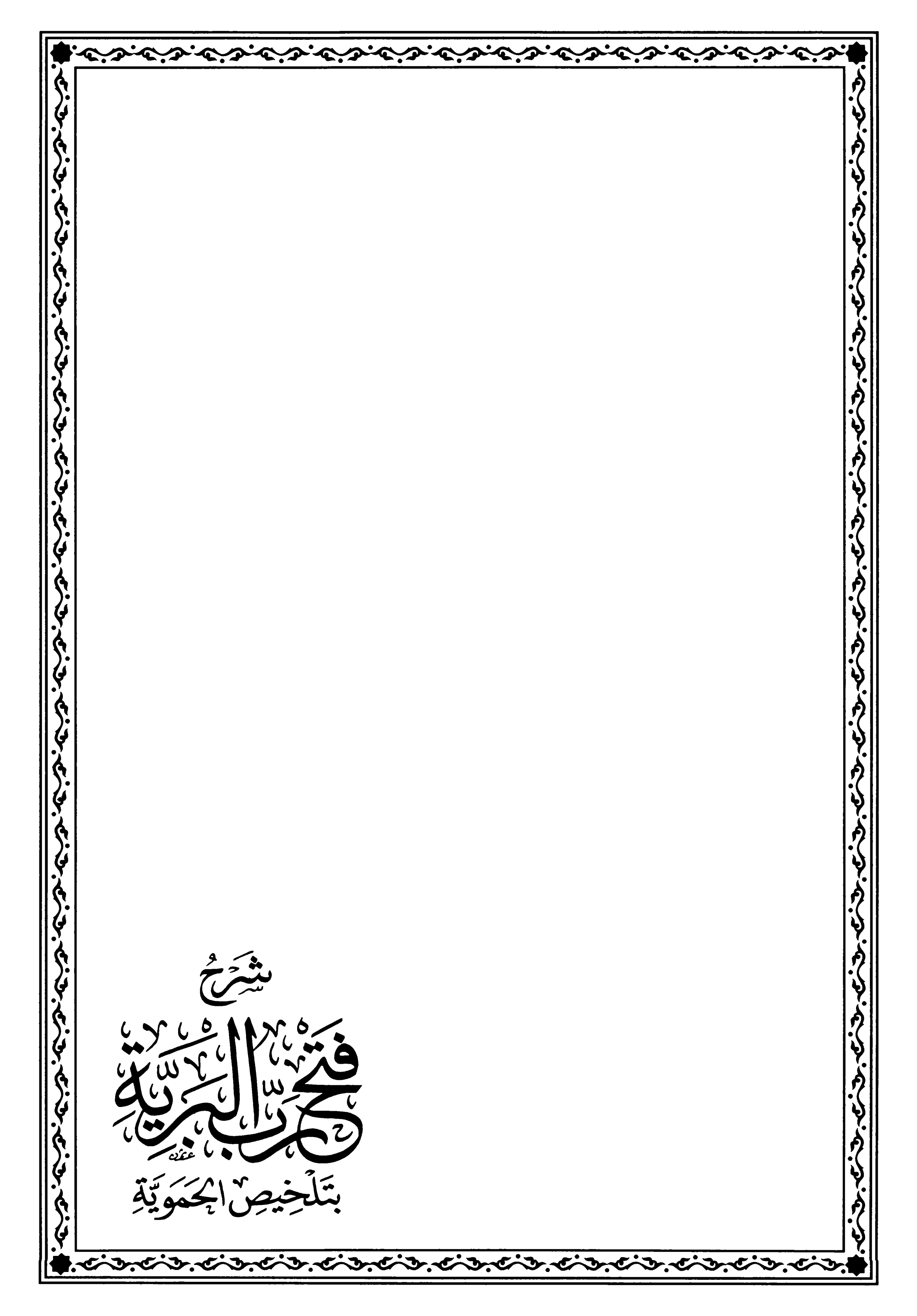
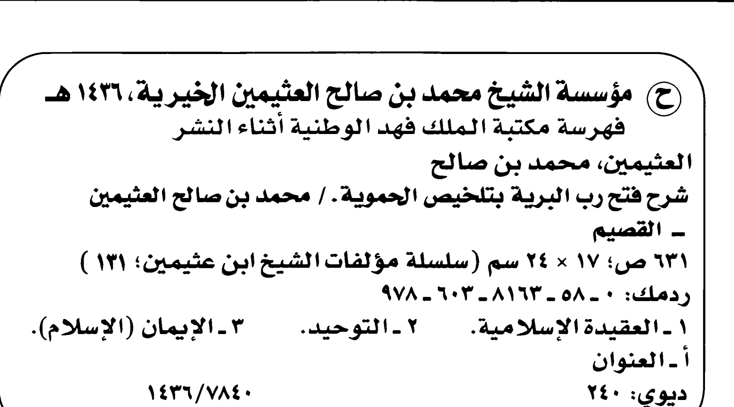

شرح
فتح رب البرية
بتلخيص الحموية
المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
١٣١


شرح
فتح رب البرية
بتلخيص الحموية



ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية. / محمد بن صالح العثيمين - القصيم

٦٣١ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٣١)

ردمك: ٠ - ٥٨ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - العقيدة الإسلامية. ٢ - التوحيد. ٣ - الإيمان (الإسلام).

أ - العنوان

ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٦/٧٨٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٤٠

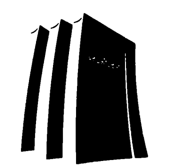
ردمك: ٠ - ٥٨ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الثالثة

١٤٤٤هـ

يُطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوّال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٣١)

شرح
فتح رب البرية
بتلخيص الحموية

المتن والشرح

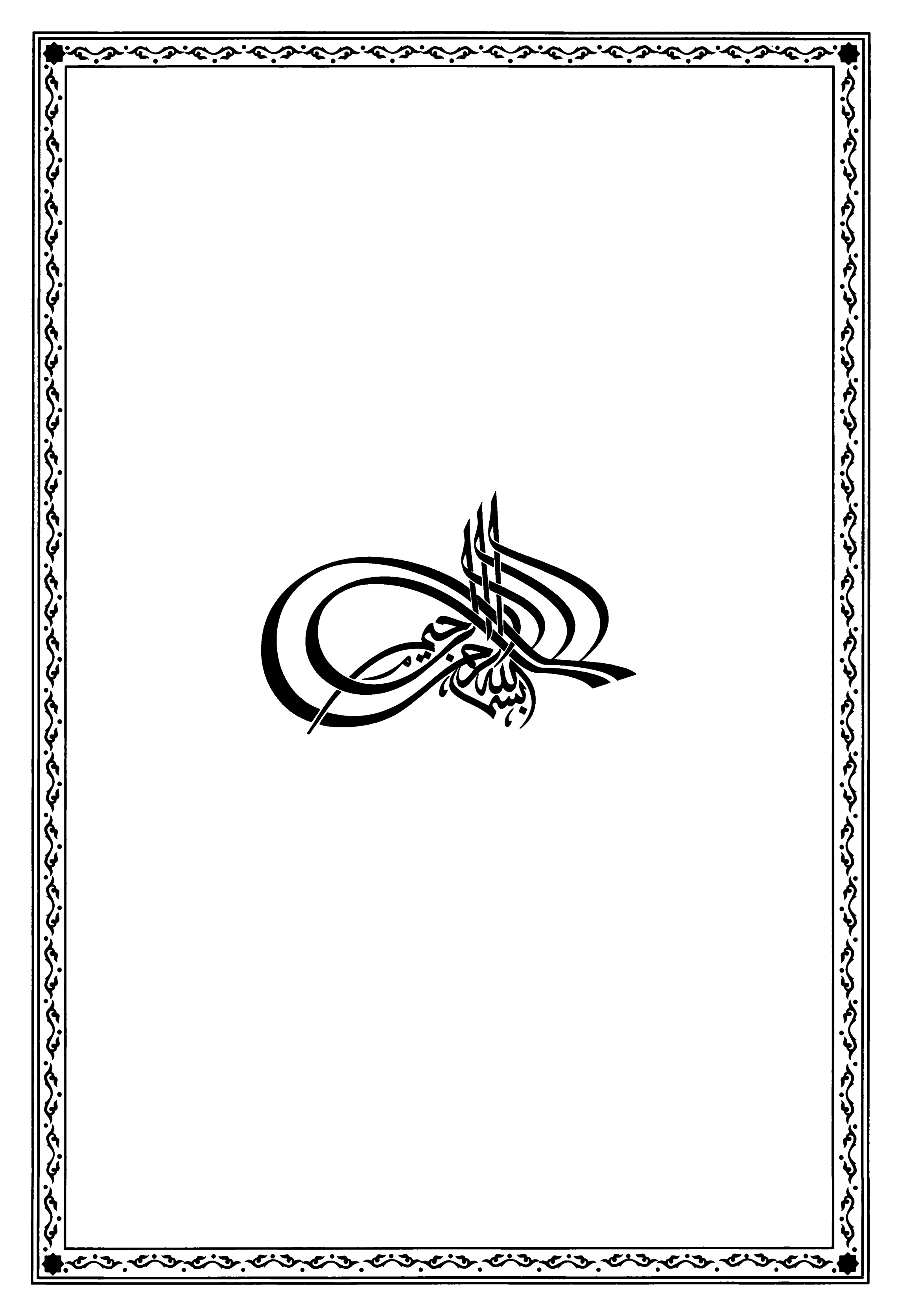
لفضيلة الشيخ العلامة

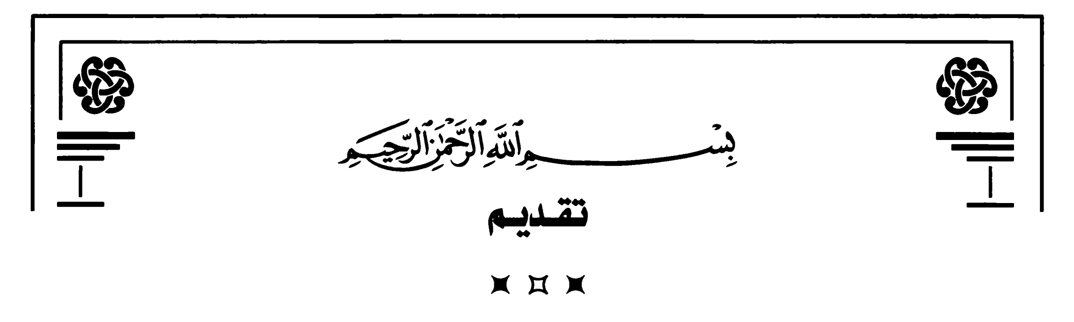
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه، حتَّى أتاهُ اليقينُ ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فلقَد كانَ مِنَ الجُهُود العِلْميَّة والأَعْمالِ الجَليلة لصاحِب الفَضِيلة العلَّامَة شَيخِنا الوالِد محمَّدِ بن صالحِ العُثَيْمين -رَحِمَهُ اللهُ تعالى- عنايتُه البالِغةُ في تَدْرِيس عَقِيدة السَّلف الصَّالح، وشَرْحِ الكَثِير مِن كُتُب العَقِيدة للعُلماء السَّابقين -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالى-، وتَقْرِيبِ مَعانِيها لِطُلَّابِ العِلم، وكَذا تَأْلِيفه عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ القَيِّمَة في هَذا المَقَامِ الشَّرِيف.

وكان أوَّل مُؤلَّفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- المَطبُوعةِ في العَقِيدةِ عامَ (١٣٨٠هـ) كتابه: (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّة بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّة) الذِي أَوْرَد فِيه مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّة والجَماعَة فِي أَسْماءِ اللهِ وصِفاتِه، وقَد تَناوَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- هذا الكتابَ بالشَّرح في دُرُوسه العِلْمية التِي كانَ يَعقِدُها في جامِعِه بمَدينة عُنَيْزَةَ، وسُجِّل صَوتيًّا عامَ (١٤٠٥هـ)، ما عَدا الأبوابِ (السَّابع، والثَّامن، والتَّاسع).

هَذا، وقَد كتَب فضيلتُه -رحمه اللهُ تعالى- مُذكرةً على مُقرَّر المعاهِد العِلميَّة في التَّوحيد مِنَ (**الفَتوَى الحَمويَّة**) مُرتَّبة على السُّؤال والجَواب، تحتَ عَناوِينَ مُعيَّنةٍ.

وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بهَذَا الشَّرح وتِلك المُذكِّرة، وإنفاذًا للقَواعِدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- لِإِخْرَاجِ تُراثِه العِلْميِّ؛ عَهِدت (**مؤسَّسةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالحٍ العُثَيْمِين الخيريَّة**) إلى الشَّيخ (**فَهْد بنِ عبدِالله السَّلْمان**) -أثابَهُ اللهُ تعالى- بإِعدادِ الشَّرح المُسجَّل صَوتيًّا، وباشَرَ القِسْمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَجهِيزَه مَع المُذكِّرة وتَقديمَهُما للطِّباعَةِ والنَّشر.

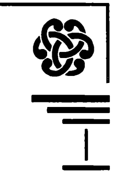
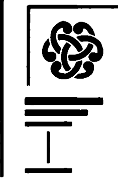
نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضاعِفَ لهُ المُثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك عَلَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٧ رَجَب ١٤٣٦هـ

⌘ ⌑ ⌘

نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلْحَقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابَةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحٍ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعِيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[١] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أَخذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أَخذ عَنْ غَيرِه، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْرِيسِه، واتِّباعِه لِلدَّلِيل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قَرأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[٢] أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والْتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَماءِ الَّذين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنهُمْ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِعِ الكَبيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- فتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَة

تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عام (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدريسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحرِيرِ الفَتاوَى والأَجْوبةِ، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأْصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتِيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلَماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لَجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عُضوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- ترأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإرشادِهِم إلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْم وتَحصيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إلَى النَّاسِ، والسَّعْي فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُه العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لَمنْحِهِ الجائِزَةَ ما يَأْتِي:

- **أَوَّلًا:** تَحَلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا:** انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا:** إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا:** مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا:** اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفاتُه:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

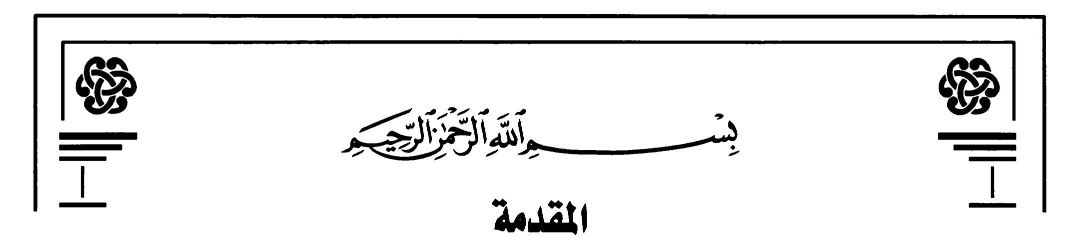
وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمَغْفِرَتِهِ ورِضْوانِهِ، وجَزَاهُ عمَّا قَدَّم لِلإسْلامِ والمُسلِمِينَ خيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

⁂



المقدمة

الحَمْدُ لله نَحْمَدُهُ[١]، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ[٢]،........................

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه، وأصحابِه، ومن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبَعْدُ:

هَذِهِ مقتطفات من خُطبة الحاجة الَّتِي علّمها النَّبيُّ ﷺ أمته(١).

[١] قولُه: «الحَمْدُ لله»: الحَمْدُ وصفُ المحمودِ بالكَمالِ مَعَ المحبةِ والتعظيمِ.

واللامُ فِي قولِه: «لله» للاختصاصِ والاستحقاقِ. فالحَمْدُ المُطْلَق يَخْتَصُّ بِهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فَلَا أحدَ يَسْتَحِقُّه إِلَّا الله. وأَيْضًا هُوَ مُسْتَحِقٌّ للحَمْدِ عَزَّوَجَلَّ لِكَمالِ صِفَاتِه وإنْعامِه وإفضالِه.

«نَحْمَدُه»: جملةٌ مؤكِّدة لمعنى «الحَمْد لله»، وهي تدلّ عَلَى الحُدوثِ والتجدُّد.

[٢] «نَسْتَعِينُه»: نَطلُب مِنْهُ العَوْنَ، وحَذَف المستعانَ عَلَيْهِ لإفادةِ العُمومِ، يَعْنِي: نَستعينُه فِي كُلّ شَيْء.

«نَسْتَغْفِرُه»: نَطلُب مِنْهُ المغفرةَ، والمغفرةُ هِيَ سَتْرُ الذَّنْبِ والعفوُ عَنْهُ، فيَجمع بين الأمرين: بين سَتْرِ الذُّنوبِ عَنِ العِبادِ، وبين عدمِ المؤاخذةِ عَلَيْهَا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، رقم (٢١١٨)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، رقم (١١٠٥)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، رقم (١٤٠٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (١٨٩٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنا[١] وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا[٢]،........................

---

[١] «نَعُوذُ بالله» أي: نَعْتَصِمُ بالله.

«مِن شُرورِ أنفُسِنا»: جَمْع شَرّ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لها شَرّ.

والنُّفُوسُ ثلاثةٌ:

١- نفسٌ شِرِّيرةٌ تأمرُ بالشَّرِّ وبالسُّوءِ.

٢- نفسٌ مُطمئِنَّة خَيِّرة، تأمرُ بالخَير وتَنهَى عَنِ الشرّ.

٣- نفسٌ لَوَّامَةٌ.

وَقِيلَ: إنَّ النفسَ اللَّوَّامَةَ وصفٌ للنَّفْسَيْنِ السَّابقتين؛ لِأَنَّ النَّفْسَ المُطمئِنَّة تَلُومُك عَلَى الشَّر وفِعله، والنفسَ الأَمَّارَةَ بالسُّوء تلومُك عَلَى فِعل الخير. وهَذَا لَيْسَ ببعيد.

وكلُّ هَذِهِ النُّفوسِ مذكورةٌ فِي القُرْآنِ:

قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ [يوسف:٥٣].

وقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر:٢٧-٢٨].

وقَالَ تَعَالَى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿١﴾ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة:١-٢].

[٢] «ومِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»: سيئاتُ الأعمال مَا يَسُوءُ العبدَ عِقابُه وجَزاؤُه، فكلُّ مَعْصِيَةٍ لله تعالى ورسولِه ﷺ فهُوَ عملٌ سَيِّئٌ؛ لِأنه يَسُوءُ الإِنْسَانَ.

مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ[١]، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ[٢]، ....

واعلمْ أَنَّ للمعاصِي آثارًا عَلَى القُلوبِ فِي انْحِرافِها وزَيْغِها، وآثارًا عَلَى الأخلاقِ وعَلَى الأعمالِ. قَالَ الله تَعالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، فقَوْله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ﴾ هَذَا عملٌ سَيِّئٌ نتيجتُه: ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾، فالأعمالُ السيِّئة لها آثارٌ وَخِيمَةٌ.

ولهَذَا يجبُ عَلَى الإِنْسَان إِذَا صَدَرَتْ مِنْهُ (السيِّئةُ) أن يُبادِرَ بالتَّوْبة، حَتَّى لَا تَبقى هَذِهِ الجُرْثُومَةُ فِي قلبِه فتؤثِّرَ عَلَيْهِ.

[١] «مَن يَهْدِه اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يَعْنِي: مَن يُقَدِّرِ اللهُ هدايتَه فلن يَسْتَطِيعَ أحدٌ أَنْ يُضِلَّه.

[٢] «ومَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» أي: لَا يَسْتَطِيعُ أحدٌ أَنْ يَهْدِيَ مَن أراد اللهُ ضَلالَه.

فها هُوَ النَّبِيُّ ﷺ لم يَستطِعْ أن يَهدِيَ عمَّه، مَعَ أن عَمَّهُ قَدْ أَحسن إِلَيْهِ، ودافَع دُونَه، وأَعْلَنَ صِدْقَه، لكنْ خُتِم لَهُ بسُوء الخاتمة، فآخِرُ مَا قَالَ: «إِنَّهُ عَلَى مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ»(١)، وفي ذَلِكَ أنزل الله تَعالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦].

فقَوْله: «مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يُوجِبُ لِلإِنْسَانِ القُوَّةَ إِذَا علم مِن نَفْسه الهدايةَ، وأنه لَنْ يَسْتَطِيعَ أحدٌ مِن الخَلق أنْ يُضِلَّه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾، رقم (٤٧٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[١]، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[٢]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٣]،........

وقَوْله: «وَمَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» يُوجِبُ للعبدِ الرجوعَ إِلَى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا رأى مِن نَفْسه ضَلالًا؛ بأنْ يَلجأَ إِلَى مَن يَهْدِيه لَا إِلَى غَيْرِه.

[١] «أَشْهَدُ» أي: أُقِرُّ بقلبي وأَعترِفُ بلساني.

«أَنْ لَا إِلَهَ»: إله بِمَعْنى مَأْلُوه، والمألوهُ هُوَ المعبودُ حبًّا وتعظيمًا، فـ(لَا إله إِلَّا الله) أي: لَا معبودَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

والشَّهادةُ هُنَا: شهادةٌ باللسان، وشهادة بالقَلْب. فَلَا تكفي الشهادةُ باللسانِ إِلَّا ظاهرًا فِي أحوال الدُّنْيَا، وَلَا تكفي الشهادةُ بالقَلْبِ بَلْ لَا بُدَّ من النُّطقِ بِهَا، إِذْ لَا تَعصِمِ الإِنْسَانَ دَمَهُ وَلَا مالَه؛ لِأَنَّهُ لَا يَطَّلِعُ عَلَى مَا فِي القَلْب إِلَّا الله.

وخَبَرُ (لَا) النَّافية محذوفٌ تقديرُه: (حَقٌّ)، وهَذَا هُوَ التقدير الصَّحِيح؛ لأنَّ هَذَا التقديرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الكريمُ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦].

وأَمَّا تقديرُ (بِحَقّ) فَهَذَا يقرّبه للعَامَّة. لكنْ إِذَا قدَّرنا كلمةَ (حق) كَانَ ذَلِكَ أوضحَ وأَبْيَنَ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قدَّرنا (بحق) احْتَجْنا إِلَى تقديرٍ ثانٍ وهُوَ مُتَعَلَّق الجارّ والمَجْرُور، فَيَكُون المَعْنَى: لَا مَعْبُودَ كَائِنٌ بِحَقٍّ. ومَعْلُوم أَنَّهُ كُلَّما قَلَّ التَّقْدِيرُ فِي الجملةِ كَانَ أَوْلَى.

[٢] «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: مِن بَابِ التَّوْكِيد.

[٣] «وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا» يَعْنِي بِهِ: مُحَمَّدَ بنَ عبدِ الله الهاشِمِيَّ القُرَشِيَّ ﷺ.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ[١]،..............................

«عَبْدُهُ» أي: عبدُ الله، فالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدٌ، لَا حَقَّ لَهُ فِي الرُّبُوبِيَّة مُطْلَقًا، فَلَا يَسْتَطِيع أن يَهْدِيَ أحدًا، وَلَا أن يَرْزُقَ أحدًا، وَلَا أن ينفع أحدًا، وَلَا أن يَضُرَّ أحدًا؛ لِأَنَّهُ عبدٌ كغَيْرِه، ولكنَّ عُبُودِيَّته أَخَصُّ العُبودِيَّات.

«ورَسُولُهُ» أي: مُرْسَلُه الَّذِي أرسله اللهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَمِيع النَّاس.

ومَا أَحْسَنَ مَا قاله الشيخ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، ورَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ».

[١] «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ»: الصَّلَاةُ مِن الله عَلَى العبدِ، قَالَ فِيهَا أبو العَالِيَة رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّهَا ثَنَاؤُه عَلَيْهِ فِي المَلَأِ الأَعْلَى»(١).

«وعَلَى آلِهِ» أي: أتباعِه عَلَى دِينه.

«وَأَصْحَابِهِ» أي: الَّذِينَ صَحِبُوه، ومِن خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ أن أصحابَه هم الَّذِينَ اجتمعوا بِهِ ولو لحظة واحدة مُؤْمِنِينَ بِهِ ومَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وإن كَانَتِ اللُّغَةُ لَا توافِق عَلَى هَذَا، لكنْ دَلَّ عَلَى هَذَا ظَاهِرُ السُّنَّة، وهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا قَالَ: «لَيْتَ أَنَّنَا نَرَى إِخْوَانَنَا» فقَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي»(٢). وهَذَا يَشْمَلُ حَتَّى مَن لم يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ، فظَاهِرُ هَذَا العُمُومِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ جَلَسَ مَعَهُ فَهُوَ صاحِب لَهُ. لكن غَيْره لَا تَثْبُت الصُّحْبَة فِي حَقِّه

(١) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (٦/ ١٢٠)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا[١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَقُدْوَةً لِلْعَامِلِينَ، وَحُجَّةً عَلَى الْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، فَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي أُصُولِ دِينِهِمْ وَفُرُوعِهِ[٢]،...

إِلَّا بَعْدَ مُلازَمة طَوِيلة، فلو جلستَ مَعَ إنسانٍ فِي مجلسٍ مَرَّةً واحدةً فَإِنَّهُ لَا يُقَال: إِنَّهُ صَاحِبُكَ.

و(الأصحاب) معطوفٌ عَلَى الآلِ، فَيَكُون عَطْفُها مِن بَاب عَطْفِ الخَاصّ عَلَى العَامّ، وهَذَا كَثِير فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، ومنه قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القَدْر:٤] فالمُرَادُ بالرُّوحِ: جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[١] «وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا» أي: سَلَّمَهُمْ مِن جميعِ الآفَاتِ.

فدَعَا لهم هُنَا بحُصُول المَطْلُوب بالصَّلَاة، وبِزَوَالِ المَكْرُوه بالتَّسْلِيم.

[٢] وَرَدَ عَنْ بَعْضِ العُلَماءِ أَنَّهُ فَرَّقَ بين أُصُولِ الدِّين وفُرُوعِه بأنَّ الأُصُولَ هِيَ الَّتِي لَا يَجُوزُ الخِلَافُ فِيهَا، وبِالتَّالِي لَا يُقَرُّ المُخَالِفُ عَلَيْهَا. أَمَّا الفُرُوع فيَجُوز فِيهَا الخِلَافُ ويُقَرُّ المُخَالِفُ عَلَيْهَا.

لَكِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبْطَلَ هَذَا التَّقْسِيمَ وقَالَ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا مِنَ الكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ(١).

ثُمَّ إِنَّهُ حَتَّى فِي الأُمُورِ العِلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ وَرَدَ الخِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٦).

فَمَثَلًا ابْن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَدَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَبَّهُ[١]، وَعَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْكَرَتْ ذَلِكَ[٢]، كَذَلِكَ أَيْضًا ثَبَتَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَسْمَعَ كَلَامه أَهْلَ بَدْرٍ مِنَ الكُفَّارِ وَهُمْ مَوْتَى[٣]، وَعَائِشَةُ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ[٤]، وأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ المَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْم -حَتَّى حُكِيَ إِجْمَاعًا- أَنَّ النَّارَ لَا تَفْنَى وَأَنَّ أَهْلَهَا مُخَلَّدُونَ فِيهَا أَبَدًا وَثَبَتَ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ وَكُلُّ هَذِهِ مِنَ الأُمُورِ العِلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ. وَلَوْ خَالَفَ أَحَدٌ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فَرْضٌ، فَإِنَّ الخِلَافَ لَا يَسَعُهُ وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ العَمَلِيَّة، أَمَّا اعْتِقَادُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فَهَذَا حَقِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِعَمَلِيَّة.

المُهِمُّ: أنَّ شَيْخَ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: إِنَّ تقسيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وأنَّ قولَـهم: إِنَّ الأُصُولَ لَا تَجوزُ المُخَالَفَةُ فِيهَا وَلَا يُقَـرُّ المُخَالِفُ، لَا دَلِيل عَلَيْهِ.

والمَسْأَلَةُ ترجِع إِلَى وُضُوح الدَّلِيل وعدمِ وُضوحِه؛ فما كَانَ واضحًا سَوَاء فِي العَمَلِيَّاتِ أَوِ العِلْمِيَّاتِ فإِنَّ الخِلَافَ فِيهِ غَيْرُ سَائِغٍ، ومَا كَانَ مُحتَمِلًا الاجْتِهَادَ فإِنَّ الخِلَافَ فِيهِ سـائغٌ، إِذْ لَيْسَ قَـوْلُ مجتهِد أو رأيُ مجتهِد عَلَى آخرٍ يَكُـون دليلًا مُلْزِمًا

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨)، كتاب تفسير القرآن، من تفسير سورة النجم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، رقم (٣٢٣٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، رقم (١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧١)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٣٢).

فَلَمْ يَدَعْ خَيْرًا إِلَّا بَيَّنَهُ وَحَثَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَرًّا إِلَّا حَذَّرَ الأُمَّةَ عَنْهُ[١]، ....

للآخرين؛ لِأَنَّنَا نَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ هَذَا واجبٌ بدليلٍ هُوَ واضح عِنْدَكَ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ بواجبٍ بدليلٍ هُوَ واضح عندنا؛ فَأَيُّنَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ صاحبَه؟ إنْ قُلْتَ: أنا يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوني. قُلْنَا: وأنتَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَّبِعَنَا. وحِينَئِذٍ نَدُورُ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَغَةٍ!

وإِنَّما المَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي أَنَّ كلمةَ (أُصُول الدِّين) و(فُروعه) يُمْكِنُ أن تكونَ هَذِهِ الكلمةُ مَقْبُولةً، لكنْ لَا عَلَى أساسِ أَنَّ الأُصُولَ هِيَ العِلْمِيَّة والفُروعَ هِيَ العَمَلِيَّة، بَلْ نَقُول: إِنَّ الأُصُولَ مَا لَا يقوم الدِّين إِلَّا بِهِ، والفُروع مَا يَكُون صِفَةً فِي هَذِهِ الأُصُولِ، فالأُمُور الَّتِي تُعتبَرُ أركَانًا فِي الإِسْلَام نَجعلُها أُصُولًا ولو كَانَتْ مِنَ الأُمُورِ العَمَلِيَّاتِ.

وأَيًّا كَانَ الأمرُ، فالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بيَّن للناسِ كُلَّ مَا يحتاجون إِلَيْهِ فِي أمورِ الدِّينِ بيانًا واضحًا، وتَرَكَ أُمَّته عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضاءِ لَيْلُها كَنهارِها.

[١] قَوْلُه: «**فَلَمْ يَدَعْ خَيْرًا إِلَّا بَيَّنَهُ**». قَالَ: «**إِلَّا بيَّنه**» ذَلِكَ لِأَنَّ الخيرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُه، فكَانَ ﷺ يُبيِّنُه بِعَيْنِه ويُرَغِّبُ فِيهِ.

وَفِي الشَّرِّ قَالَ: «**وَلَمْ يَتْرُكْ شَرًّا إِلَّا حَذَّرَ الْأُمَّةَ عَنْهُ**» ولَمْ يَقُلْ: «إِلَّا بيَّنه»؛ لِأَنَّ مِنَ الشُّرُورِ مَا بيَّنه وحذَّر مِنْهُ، ومِنْهُ مَا لم يبيِّنه لكنْ حَذَّرَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ؛ فمَثَلًا: الزِّنَا والسَّرِقَة وقَتْل النَّفْس ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَذَا شرٌّ مبيَّن، وأَمَّا البِدَعُ فشَرٌّ لكنْ جَاءَ التحذيرُ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ.

فسببُ هَذَا التفريق إِذَنْ: أَنَّ الخيرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُه فيحتاج إِلَى بيانِه بعَيْنه لِكَيْ

حَتَّى تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ، لَيْلُها[١] كَنَهَارِهَا، فَسَارَ عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ نَيِّرَةً مُضِيئَةً، وَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ كَذَلِكَ القُرُونُ المُفَضَّلَةُ، حَتَّى تَجَهَّمَ الجَوُّ بِظُلُمَاتِ البِدَعِ المُتَنَوِّعَةِ الَّتِي كَادَ بِهَا مُبْتَدِعُوهَا الإِسْلَامَ وأَهْلَهُ، وَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ فِيهَا خَبْطَ عَشْوَاءَ[٢]، وَيَبْنُونَ مُعْتَقَدَاتِهِمْ عَلَى نسج العَنْكَبُوتِ[٣]. وَالرَّبُّ تَعَالَى يَحْمِي دِينَهُ بِأَوْلِيَائِهِ الَّذِينَ وَهَبَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَالحِكْمَةِ مَا بِهِ يَصُدُّونَ هَؤُلَاءِ الأَعْدَاءَ وَيَرُدُّونَ كَيْدَهُمْ فِي نُحُورِهِمْ، فَمَا قَامَ أَحَدٌ بِبِدْعَةٍ إِلَّا قَيَّضَ اللهُ -وَلَهُ الحَمْدُ- مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَدْحَضُ بِدْعَتَهُ وَيُبْطِلُها.

نفعلَه، بِخِلَافِ الشرِّ، فإن الشرَّ مِنْ بَابِ التُّرُوكِ ومِنْ بَابِ التَّخَلِّي، فيُذكَر أحيانًا مفصَّلًا وأحيانًا مُجْمَلًا.

وقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إنَّ الْمُجْمَلَ مبيَّن؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ قاعدةٌ عَامَّةٌ دَخَلَ فِيهَا جميعُ الأفرادِ، لَكِنَّنَا تَحَاشَيْنا أن نَقُولَ فِي الشرِّ «إِلَّا بيَّنه» لأني كأني وجدتُ فِيهَا ثِقَلًا، وهُوَ أن يُقَالَ: إنَّ الرَّسُولَ بيَّن الشرَّ، بَلْ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حذَّر مِن الشرِّ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ.

[١] قَوْلُه: «لَيْلُها» بالضم: مُبْتَدَأٌ، وَلَا يَستقِيم المَعْنَى إِلَّا عَلَى هَذَا.

[٢] قَوْلُه: «عَشْوَاء» هِيَ العَيْن العَشْوَاء الَّتِي لَا تُبصِر، أو صاحبها، ولِذَا تَجِده يتلمَّس فقَدْ يَسْقُطُ بشيءٍ، فكَذَا المتخبِّط لَا يَدْرِي.

[٣] قَوْلُه: «عَلَى نسجِ العَنْكَبُوتِ» هُنَاكَ نسخة: «**عَلَى نسج العنكبوت وأوهى**»، قَوْله: «**وأوهى**» الأحسن حذفها؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي القُرْآن قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت:٤١].

وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ شَيْخُ الإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ[١]، ....

[١] يُقَالُ: ابنُ تَيْمِيَةَ وابنُ تَيْمِيَّةَ، فَيَكُون فِيهَا التَّخْفِيف والتَّشْدِيد.

وهَذَا الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ اختلف أَهْلُ النَّسَبِ فِي نَسَبِه هَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أو لَيْس عربيًّا. فقيل: إنَّ آلَ تَيْمِيَّة لَيْسُوا مِن العَرَب، وأَنَّ أصلَهم أَكْرَاد. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ عَرَبٌ. وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ مِن العَرَب. ومَهْما كَانَ الأمرُ -سَوَاء قُلْنَا هَذَا هُوَ الصَّحِيح أو لَيْسَ بصحيحٍ- لَا يَضُرُّنَا أن يَكُون عربيًّا أو كُرْدِيًّا.

إِنَّ الْفَتَـى مَـنْ يَقُـولُ هَـا أَنَـا ذَا ... لَيْسَ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ كَـانَ أَبِي(١)

فالنِّزاع فِي هَذَا الشَّيْء لَيْسَ بذاك القِيمَة القَوِيَّة، فالشيخُ مهما كَانَ هُوَ عالِمٌ رَبَّانِيٌّ نَفَع اللهُ بِهِ الإِسْلَامَ نفعًا عظيمًا، لَا نعتقِد أَنَّ أحدًا مِن عُلَماء المُسْلِمِينَ -فِيما نَعْلَم- نَفَع مِثْلَ مَا نَفَع هَذَا الرَّجُلُ فِي عصرِه، بَلْ وَلَا فِي قَرِيب مِن عصرِه، وَأَمَّا بَعْدَ عصرِه فمِنْ باب أَوْلَى.

فالإنسانُ -فِي الحَقِيقَة- نَسَبُه هُوَ عِلْمُه وعَمَلُه، فَهَذَا الرَّجُلُ إنْ كَانَ مِنَ العَرَبِ فَلَا شَكَّ أنَّ العَرَبَ أفضلُ مِن غيرهم جِنْسًا، لَا بالشَّخْص؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُون مِن أَشْخَاصِ الفُرس أو الرُّوم مَن هُوَ أفضل من العَرَب بكَثِير، لكن جِنْس العَرَب أفضل من غيرهم، كَما قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**خِيَارُكُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**»(٢).

(١) البيت في ديوان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ص:١٦)، وهو غير منسوب في أكثر المصادر، انظره في المنتحل للثعالبي (ص:١٩٣)، وخزانة الأدب وغاية الأرب (٢/ ٣٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾،

ومِنَ الشَّيْءِ الغَرِيبِ والمبالَغِ فِيهِ أنَّ بَعْضَ النَّاس يَقُول: مَن قَالَ إنَّ ابنَ تَيْمِيَّة شَيْخُ الإِسْلَام فَهُوَ كَافِر! وأنه لَيْسَ بشَيْخِ الإِسْلَام. وهُنَاكَ فِي المقابِل مَن يَقُول: لَوْ لم يُبْعَثِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَبُعِثَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّة! وهَذَا تناقُض عظيم. والصَّوَاب لَا هَذَا وَلَا هَذَا، لكنْ لَا نَشُكُّ فِي شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ وأنَّ لَهُ قَدَمَ صِدْقٍ فِي الإِسْلَام، وأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْقَذَ بِهِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ.

تَنْبِيه: يُذكَر عَنْ شَيْخِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلصُّوفِيَّة، والحَقِيقَة أنَّ شَيْخَ الإِسْلَام لَيْسَ عدوًّا للصُّوفية وَلَا لغير الصُّوفية، بَلْ هُوَ عدوٌّ للبَاطِل أينما كَانَ، والصُّوفِيَّةُ فِي مَذْهَبِهم حَقٌّ وفِي مَذْهَبِهم بَاطِلٌ، فَلَيْسُوا كلُّهم عَلَى بَاطِل، ثُمَّ إنَّ بَعْضَ الصُّوفية قَدْ لَا تقوم عَلَيْهِ الحُجَّة، وقَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَه، ونَحْنُ سَمِعْنَا عَنْ بَعْضِ الوُعَّاظِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إذَا ذُكِرَتْ عِنْدَهُ النَّارُ يَمُوت؛ لِأَنَّ قلبَه لَا يَسْتَطِيعُ أنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ.

وأنا أقصِد بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى قُلوبِ هَؤُلَاءِ مَا لَا يَسْتَطِيعونَ دفعَه، فلهذا شَيْخُ الإِسْلَام أحيانًا يَعتذِر عَنْ بَعْضِهم.

وقَدْ رأيتُ مرة تعليقًا للشيخ مُحَمَّد حَامِد الفقي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى كتابٍ لشَيْخ الإِسْلَام وجَّه فِيهِ شَيْخُ الإِسْلَام العُذْرَ عَنْ بَعْض الَّذِينَ يَتِيهُونَ فِي الصُّوفية بغَيْر إِرَادَة مِنْهُم، فحَمَل عَلَى شَيْخ الإِسْلَام حملةً عَنِيفَةً وقَالَ: هَذَا لَا يُمْكِن أبدًا[1].

= رقم (٣٣٧٤)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، رقم (٢٣٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) انظر: تعليق الشيخ محمد حامد الفقي على مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٥٧٠).

المَوْلُودُ فِي حَرَّان يَوْمَ الاِثْنَيْنِ المُوَافِق عشر مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ[١] سَنَة سِتِّ مِئَةٍ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ هِجْرِيَّة، وَالمُتَوَفَّى مَحْبُوسًا ظُلْمًا فِي قَلْعَةِ دِمَشْقَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ[٢] ....

ولكنْ يَنْبَغِي أن يُقَال: إِنَّهُ يَجِب عَلَى الإِنْسَان أن يَرْحَمَ الخلقَ ويَنصُرَ الحقَّ، ويَعْلَمَ أنَّ مَا يَرِدُ عَلَى نَفْسِه هُوَ مِن الضَّعْفِ يَرِدُ عَلَى غيرِه أَيْضًا، ومَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الجهلِ يَرِدُ عَلَى غيرِه.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ مَا ذُكر عَنِ ابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن دِفاعِه عَنِ الصُّوفية فمُرَادُه بِذَلِكَ الصوفيةُ المعتدِلة الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُم إِلَّا أَشْيَاء غَيْر إرادِيَّة يَنحرِفون بِهَا، أَمَّا الصُّوفيةُ البَالغةُ غايةَ الصُّوفية فَهَذَا لَا شَكَّ أن بَعْضَهم مُلْحِدُونَ؛ إِذْ بَعْضهم يَقُول بوحدة الوُجُود!.

[١] قَوْلُه: «المُوَافِق عشر مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ». الأَحْسَنُ أن يُقَالَ: «العَاشِر مِن رَبِيعِ الأَوَّلِ»، لكنْ مَا ذكر لَا بأس بِهِ.

[٢] قَوْلُه: «فِي ذِي الْقَعْدَةِ». الأَفْصَحُ فِي ذِي القَعْدَة: الفَتْح، وفِي ذِي الحِجَّة: الكَسْر، وَلَا تَهْتَمَّ بتخطئة بَعْضِ النَّاس لك، كَمَا إنهم يُخطِّئون مَن قَالَ: «تجارِب وتجرِبة» ويَقُولُونَ: «تجارُب وتجرُبة»، وهَذَا يَحصُل حَتَّى مِن طَلَبَةِ العِلْمِ، وهَذَا مِن ناحيةِ اللُّغَةِ خَطَأٌ، وليست عَلَى لسان العَرَب، بَلْ أنتَ بِهَذَا نِصفُ عربي، والصَّواب: الكسر.

قَـدْ جَرَّبُـوهُ فَـمَا زَادَتْ تَجَـارِبُهُمْ ... أَبَـا قُدَامَـةَ إِلَّا المَجْـدَ وَالْفَنَعَـا(١)

---

(١) البيت للأعشى، انظر: ديوانه (ص:١٠٩)، بنحوه.

سَنَة ثَمانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ[١] هِجْرِيَّة، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَلَهُ المُؤَلَّفاتُ الكَثِيرَةُ فِي بَيَانِ السُّنَّةِ وَتَوْطِيدِ أَرْكَانِهَا وَهَدْمِ الْبِدَعِ[٢].

وَمِمَّا أَلَّفَهُ فِي هَذَا البَابِ: رِسَالَةُ (الْفَتْوَى الحَمَوِيَّة) الَّتِي كَتَبَهَا جَوابًا لِسُؤَالٍ وَرَدَ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ ثَمانٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ هِجْرِيَّة مِنْ حَمَاة[٣]، بَلَد فِي الشَّامِ،.....

---

[١] قَوْلُه: «سَنَة ثَمانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ» هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي الأعدادِ، أن تُقرَأَ مِن اليَمِين. أَمَّا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف:٢٥] فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ جملةٌ مستقلةٌ، ولو كَانَتْ ثَلاث مِئَة وتِسْع سِنين لصار فِيهَا دَلِيل.

[٢] ومِن خير مَا كَتَب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مِنْهَاجُ السُّنَّةِ) فِي الرَّدِ عَلَى الرَّافِضَة، وكتاب (العَقْل والنَّقْل) الَّذِي يُعَبَّر عَنْهُ بـ(دَرْء تَعَارُض العَقْل والنَّقْل)؛ لكنْ فِيهَا شَيْءٌ من الصعوبة لِأَنَّها مَبْنِيَّات عَلَى فلسفة تُتعِب طالبَ العِلْم المبتدئ. أَمَّا تِلميذُه ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَهُوَ أسهلُ مِنْهُ عِبَارَةً بكَثِير وإن كَانَا دائمًا يَتَّفِقان فِي المَعْنَى.

يَقُول ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ كتاب (العَقْل والنَّقْل): إِنَّهُ مَا فِي الوجود لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ(١). يَعْنِي: فِي بَابه. وهَذَا صَحِيح، فالمطالِع فِي الكِتَاب يجد أن الرَّجُل عِنْدَهُ علم عظيم فِي العَقْل وفي النَّقْل وفي استنباط الحُجَج، وهُوَ قَدْ قَالَ فِي مقدِّمة الكِتَاب: مَا مِن صاحب بِدْعَة يَحْتَجُّ بدليلٍ إِلَّا أنا مُلْتَزِمٌ بأَنْ أَجعَلَ دليله دليلًا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

[٣] قَوْلُه: «حَمَاة» عِنْدَ الوَقْفِ عَلَيْهَا تُنطَق بدُون تاءٍ.

---

(١) النونية (ص: ٢٣٠).

يسْأَلُ فِيهِ عَمَّا يَقُولُهُ الْفُقَهَاءُ وَأَئِمَّةُ الدِّينِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا. فَأَجَابَ بِجَوَابٍ يَقَعُ فِي حَوَالَيْ[١] ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ صَفْحَةً[٢]، وَحَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ مِحْنَةٌ وَبَلَاءٌ، فَجَزَاهُ اللهُ تَعَالَى عَنِ الإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ أَفْضَلَ الجَزَاءِ.

وَلَـمَّا كَانَ فَهْمُ هَذَا الجَوَابِ وَالْإِحَاطَةُ بِهِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ قُرَّائِهِ، أَحْبَبْتُ أَنْ أُلخصَ المُهِمَّ مِنْهُ مَعَ زِيَادَاتٍ تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْهَا[٣]، وَسَمَّيْتُهُ (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّةِ)[٤].

---

[١] قَوْلُه: «حَوَالَيْ» بالفتح. ومَا نسمع دائمًا فِي الإذاعات (حوالِـي) بالكسر فَلَا يصلح. ومَعْنَاها: قريبًا. وأَصْلُها مِن: حَامَ حَوْلَه وجَلَسَ حَوْلَه، أي قريبًا مِنْهُ، ثُمَّ جاءت عَلَى هَذِهِ الصفة وأُلحِقَتْ بالمُثَنَّى إلحاقًا: حَوالَيه؛ وصارت منصوبةً بالياء عَلَى الظَّرْفِيَّة دائمًا، مِثْل: دَوَالَيْك، ولَبَّيْك، وسَعْدَيْك، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُه: «صَفْحَة» مُشتقَّة من صفحة الوَجْه، وهُوَ مَا يُقابِلك من الإِنْسَان، والصَّفْحَة هُنَا مَا يُقابِل الإِنْسَان، ومَن أنكر استعمال (صفحة) فَلَا وجهَ لَهُ.

[٣] ولم نُفْرِدْ هَذِهِ الزيادات؛ لِأَنَّنَا اعتبرناه كتابًا واحدًا، وهي زيادات قليلة.

[٤] هَذِهِ (الفَتْوَى الحَمَوِيَّة) كتبها رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جلسة واحدة بين الظُّهر والعَصْر، لكنْ يُقَال: إنها كَانَت أقلَّ مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ الآنَ، وأنه بَعْدَ ذَلِكَ زاد عَلَيْهَا نُقولًا. ولَيْسَ هَذَا ببعيد، فيَكُون أَصْل الكَلَام الَّذِي فِي الفتوى من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وأَمَّا النُّقول فقد ألحقها بِهَا أخيرًا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُل عَنْ بَعْضهم من كتبهم إِلَى مَا يَكُون ثلاث صفحات أو أربعًا أو خمسًا، وهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: إِنَّمَا نَقَلْتُ هَذَا لَا لأني أقولُ بكل مَا يَقُولُونَ، لكنْ لما صار بَعْضُ النَّاس مُنتَسِبًا إِلَى طَائِفَة معيَّنة صار لَا يقبل الحَقَّ من غيرهم، فرأيتُ أَنْ آتِيَ بِشَيْءٍ مِن كلامِهم لِيطمئنّ.

وَقَدْ طَبَعْتُهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي سَنَةِ ثَمانِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّة، وَهَا أَنَا أُعِيدُ طَبْعَهُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ(١)، وَرُبَّما غَيَّرْتُ مَا رَأَيْتُ مِنَ المَصْلَحَةِ تَغْيِيره مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنا خَالِصًا لِوَجْهِهِ، وَنَافِعًا لِعِبادِهِ، إِنَّهُ جَوادٌ[١] كَرِيمٌ.

المُؤَلِّف

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَن كَانَ لَا يقبل الحقَّ إِلَّا من طَائِفَة معيَّنة فَإِنَّهُ مشابِه لليَهُود؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ...﴾ إلخ [البقرة: ١٤٥].

فالحَاصِلُ: أنَّ المُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَتَبَ هَذِهِ الفَتْوَى العظيمةَ فِي جلسة واحدة بين الظهر والعصر، إِلَّا أَنَّهُ ألحقها نُقولًا بَعْدَ ذَلِكَ، ولهذا تُسَمَّى هَذِهِ الفتوى: (الفتوى الحَمَوِيَّة الكُبرَى)، وكلمة (الكبرى) فِيهَا إشارة إِلَى أن هُنَاكَ صُغرى.

وهَذَا الكِتَابُ أي (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّةِ) هُوَ تلخيصٌ للأصلِ، ومَا زِيدَ فِيهِ هُوَ خارجٌ عَنِ التَّلخيص.

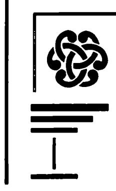
قَوْلُه: «وَسَمَّيْتُهُ» فِعْلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أَوَّل، و(فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّةِ) هُوَ المفعول الثَّانِي منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَة عَلَى آخِرِه مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكَايةُ.

[١] قَوْلُه: «جَوَاد» بالتخفيف، وهُوَ مِن أَسْمَاء الله تَعالَى، كَمَا فِي الحَدِيث القُدْسِيِّ: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوادٌ ماجِدٌ»(٢).

---

(١) طُبع بعدها مراتٍ عديدة بفضل الله تعالى وتوفيقه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٥٤)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٧)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الباب الأول

فِيمَا يَجِبُ عَلَى العَبْدِ فِي دِينِهِ[١]

الوَاجِبُ عَلَى العَبْدِ فِي دِينِهِ هُوَ اتِّبَاعُ مَا قَالَهُ اللهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ[٢]، وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لهم بِإِحْسَانٍ[٣].

---

[١] الدِّينُ هُوَ العَمَلُ الَّذِي يَطلُب عَلَيْهِ العَامِلُ الجزاءَ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفَاتحة:٤] المُرَاد بالدين هُنَا الجزاء. وقَالَ تَعَالَى فِي أنَّ الدِّينَ عمل: ﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [آل عمران:٢٤]. وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وهَذَا هُوَ المُرَاد فِي هَذَا البَاب، فقَوْله: «فِي دِينِهِ» أي: فِي عمله الَّذِي يُرِيد الجزاءَ عَلَيْهِ.

[٢] لِقوله تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩] ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ: «**وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لهم بِإِحْسَانٍ**».

[٣] لم نقل: وقَالَه الخلفاء، إيماءً إِلَى أنَّ طاعةَ الخلفاءِ تابعةٌ لطاعةِ الله ورَسُولِه، نَظِير قَوْلِه تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، فلم يَقُلِ اللهُ تَعَالَى: «وأطيعوا أُولي الأمر منكم».

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْبَيِّنَاتِ وَالهُدَى[١]،.......................

«وَالخُلَفَاءُ»: جمعُ خَلِيفَة، وهم الَّذِينَ خَلَفُوا رَسُول الله ﷺ فِي الولاية والهداية، أَمَّا فِي الولاية فظاهرٌ، ومنهم الأربعة: أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمانُ وعَلِيٌّ، وأَمَّا الهِداية فكلُّ مَن قام بالعِلم النَّافِع والدعوةِ إِلَى الحقِّ والعَمَلِ بالحقِّ فإنَّ هَؤُلَاءِ خُلَفاء للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالهِداية.

«الرَّاشِدُونَ»: اعْلَمْ أَنَّ الرُّشْدَ هُوَ سلوك طَرِيق الرَّشَاد، وهُوَ أن يَعْمَلَ الإِنْسَانُ بِمَا هُوَ رُشْد وصَلَاح وفَلَاح.

«المَهْدِيُّونَ»: الهداية تكون بالعِلم بالشَّيْء.

وعَلَيْهِ؛ فيَكُون هَؤُلَاءِ جَمَعُوا بين العِلْم النَّافِع والعَمَل الصَّالِح؛ فالعلم النَّافع فِي قَوْله: «المَهْدِيُّونَ» والعَمَل الصَّالِح فِي قَوْله: «الرَّاشِدُونَ».

فَهَذَا هُوَ الوَاجِب عَلَيْنَا فِي دِيننا: أَنْ نَتَّبِعَ مَا قاله اللهُ ورَسُولُه، ومَا قاله الخُلَفاءُ الرَّاشِدون المَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِه مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وهُوَ اتِّباعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ، وَلَا رَيْب أن الصَّحَابَةَ خيرُ القُرُونِ، كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى بيانُ ذَلِكَ.

[١] «البيِّنَات»: الآيات البيِّنة الدَّالَّة عَلَى نُبُوَّتِه.

«والهُدَى»: العِلْم.

قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد:٢٥]، فالمُرَاد بـ(الكِتَاب): العِلْم، و(البيِّنات): الآيات الدَّالَّة عَلَى أنَّ هَؤُلَاءِ مِن الرُّسُل.

وَأَوْجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيَتَّبِعُوهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨][١].

---

[١] ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: أَمَر الله تَعَالَى نبيَّه أن يُنادِيَ ويُعلِنَ لِعُمُومِ النَّاس، أنْ يَقُول: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ العَرَب والعَجَم، بنو إِسْرَائِيل وغير بني إِسْرَائِيل.

﴿رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ مِنَ الله جَلَّ وَعَلَا ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فَإِذَا كَانَ لَهُ مُلْك السَّمَوَات والأَرْض وأنا رَسُوله وَجَب عَلَيْكُم أن تَتَّبِعوه؛ لِأَنَّ المَالِكَ هُوَ الَّذِي لَهُ السيطرة والسُّلطان عَلَى المملوك.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ أي: يَجعلُ الحياةَ فِي غيرِه ويُمِيتُ غيرَه.

وفَرْق بين المُحْيِي والحَيِّ؛ فالحَيُّ صِفَةَ فِي نَفْسه، والمُحْيِي صِفَة فِي غيره فهي مِن أفعاله، وَلَا يُوجَد فِي القُرْآن مُحْيِي لكن الحَيّ مَوْجُود، ولهذا لَا نَقُول: مِن أَسْماء الله المُحْيِي، إِذْ لَا يُشْتَقُّ مِن أفعالِه أَسْماء لَهُ، كَما لَا نسمِّيه الآخِذ وَلَا المُمْسِك وَلَا البَاطِش ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِن أفعالِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ الظَّاهِر أَنَّهُ خِطابٌ من الله مُسْتَأْنَفٌ، ولَيْسَ المَعْنَى أن الرَّسُول ﷺ يَقُول لهم ذَلِكَ.

وفي قَوْله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى بالرِّسالةِ والنُّبوة،

وَذَلِكَ أكملُ وأبلغُ، وإِلَّا فإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ مِن البَشَر هُوَ نَبِيٌّ.

وقَوْله: ﴿ٱلْأُمِّىَّ﴾ هَذَا الوصف باعتبار النَّبِيّ ﷺ وَصْفُ مَدْحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يؤكِّد صِحَّة رسالته، أَمَّا فِي غيره فهي صِفَة نَقْص، ولهذا قَالَ العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: لَا تَصِحُّ إمامةُ الأُمِّيِّ، ومُرَادُهم بالأُمِّيِّ: الَّذِي لَا يُحسِن قراءة الفَاتحة فَقَطْ، والرَّسُول ﷺ أُمِّيٌّ لكنْ يقرأ القُرْآنَ.

﴿ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فَهُوَ أشد النَّاس وأقواهُم إِيمَانًا وأخشاهُم لله عَزَّوَجَلَّ، يُؤمِن بالله وكَلِماته.

﴿وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: جمع كَلِمة، والمُراد بِذَلِكَ كَلِماتُه الكَوْنِيَّة والشَّرْعِيَّة.

فأَمَّا الكَلِمات الشَّرْعِيَّة: فَهِيَ مَا أَوْحَاه الله إِلَى الرُّسُل، وهي الكُتب المنزَّلة.

وأَمَّا الكَلِمات الكَوْنِيَّة: فَهِيَ مَا يَخْلُق بِهَا جَلَّوَعَلَا ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فكلُّ خَلْقٍ فَإِنَّهُ مَخْلُوق بكلمة، والخَلْقُ لَا نهايةَ لَـهُم.

إِذَنِ: الرَّسُول ﷺ يُؤمن بالله وكَلِماته، فَيكُون مُؤْمِنًا بالشَّرْع وبالقَدَر ﷺ، وهَكَذَا يَجِب عَلَى كُلِّ مُؤْمِن أن يُؤمِن بشَرْع الله وبِقَدَرِ الله.

ثُمَّ قَالَ تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: اتَّبِعُوا الرَّسُولَ ﷺ، فأَمَرَ سُبْحَانه بالإِيمَان بِهِ تَعَالَى وبرَسُوله فِي قَوْله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وأَمَرَ بالاتِّبَاع للرَّسُول ﷺ فِي قَوْلِه: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي[١]،...

قَوْلُه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. (لَعَلَّ) هُنَا للتَّعْلِيل، يَعْنِي: لِأَجْلِ أنْ تَصِلُوا لِغَايَةِ الاهْتِداء.

والشَّاهِدُ من هَذِهِ الآية قَوْلُه: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وهَذَا واجِب عَلَى كُلِّ مُسْلِم.

[١] «عَلَيْكُمْ» بِمَعْنى: الْزَمُوا، فَهِيَ اسْمُ فِعْل أمر.

قَوْلُه: «سُنَّتِي» أي: طَرِيقَتِي. ولَيْسَ الْمُرادُ بالسُّنَّة هُنَا مَا يُقابِل الوَاجِبَ، بَلِ الْمُرَاد بِهِ: الطَّرِيقة.

قَوْلُه: «مِنْ بَعْدِي» زَمَنًا ومَرْتَبَةً:

أَمَّا الزَّمَنُ فواضِح؛ لِأَنَّهُم بَعْدَه.

وأَمَّا المرتبة فَتُقَدَّم سُنَّة الرَّسُول ﷺ عَلَى سُنَّة الخليفة فِيمَا لَوْ حصل تَعارُض. وبِهَذَا نعرف خَطَأَ بَعْضِ الإخوة الَّذِينَ يُصَلُّونَ التَّرَاوِيحَ بثلاثٍ وعشرين رَكْعة، فقيل لَهُ: لَا تَزِدْ عَلَى إحْدَى عَشْرَةَ رَكْعة أو ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعة؛ لِأَنَّ الزيادة عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ مِن سُنَّة الرَّسُولِ ﷺ. فَقَالَ لَهُ: هِيَ مِن سُنَّةِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١)، وقَدْ قَالَ الرَّسُول ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ**»(٢).

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١١٥، رقم ٢٥٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن

فقِيلَ لَهُ: الآنَ احْتَجَجْتَ بِمَا هُوَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»، فقدَّم سُنَّته عَلَى سُنَّةِ الخُلَفاء الرَّاشِدين، وكيف تَحْتَجُّ عليَّ بسُنَّةِ عُمَرَ وتَدَعُ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! فإذن سُنَّة الخلفاء الرَّاشدين بَعْدَ سُنَّة الرَّسُول ﷺ زمنًا ورُتبةً.

عَلَى أنَّ الَّذِي صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ تَمِيمًا الدَّارِيَّ وأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يُقِيمَا بالنَّاسِ بإحدى عَشْرة ركعة[1]، وهَذَا هُوَ الظَّنُّ بعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَا يُمْكِنُ أن يُخالِفَ سُنَّةَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وإنَّما قُلْنَا ذَلِكَ عَلَى سَبِيل المِثَال؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاس إِذَا رَأَى سُنَّة الخلفاء الرَّاشِدين ولَوْ كَانَتْ مُخَالِفةً لسُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أقامها دليلًا عَلَيْكَ، وهَذَا لَيْسَ بِصَحِيح.

وقَدْ رُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «يُوشِكُ أن تنزل عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ من السَّماء؛ أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، وتَقُولون: قَالَ أبو بَكْر وعُمَر؟!»[2]. فما بَالُكم بمَن إِذَا قِيلَ لَهُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ الآخرُ: قَالَ فُلَان وفُلَان من العُلَماء؟! فإنَّ هَذَا أَبْعَدُ وأبعد، فَإِذَا كَانَ أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموفَّقان للصواب لَا يُحتجُّ بقولها عَلَى قَوْل الرَّسُول ﷺ فكيف بغيرهما؟! بَلْ إنها هما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَرْضَيَانِ أَنَّ أحدًا يَحتجُّ بقولها عَلَى قَوْل الرَّسُولِ ﷺ، وحِينَئِذٍ يَكُون قَوْلها غيرَ وارِد أصلًا.

ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١١٥، رقم ٢٥١).

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥).

تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ[١]،........................

وعَلَى هَذَا، نَقُول لمن احْتَجَّ عَلَيْنَا بقولِ عالم مِن العُلَماء أو خَلِيفة من الخُلَفاء عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، نَقُول: هَذَا غَيْرُ وارِد أصلًا؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي احْتَجَجْتَ بقولِه لَا يَرَى أنَّ قَوْلَه يُعارَض بِهِ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُمْ يَقُولُونَ -إمَّا بقلوبِهم أو بألسنتهم-: «إِذَا جَاءَ الحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فخُذُوا بِهِ واضْرِبوا بقَوْلي عُرْضَ الحائِط»، ومِن ثَمَّ صاروا أئمةً لهذا السبب؛ لِأَنَّهُم عَرَفُوا قَدْرَ أَنفُسِهم، وعَرَفُوا أَنَّهُ لَا مجالَ لهم أمامَ كِتَابِ الله وَسُنَّةِ رَسُولِه، فلما عَرَفُوا أَنْفُسَهم وتَوَاضَعُوا لله رَفَعَهم اللهُ وصاروا أئمةً بِهَذَا.

أَمَّا الَّذِي يُرِيد أن يَكُون قَوْلُه أصلًا وقولُ الله ورَسُولِه فرعًا فَهَذَا -فِي الغَالب- يُخذَل ويُرَدُّ، ويَكُونُ كَما قَالَ الله تَعالَى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف:١٧٥-١٧٦]، فَهُوَ لم يأخذ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الآياتِ الَّتِي أعطاه إياه، قَالَ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف:١٧٦]، نسأل الله السَّلَامة.

[١] ثُمَّ قَالَ: «**تَمَسَّكُوا بِهَا**» ولم يقل: «امسكوها» إشارةً إِلَى أَنَّها نجاةٌ مِثْلما أَتمسَّك بالحَبْل عِنْدَ الغَرَق لِأَنْجُوَ بِهِ، فسُنة الرَّسُول ﷺ والخلفاء الرَّاشِدين نجاة.

«**وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**» حَتَّى إِذَا انطَلَقَتْ أَيْدِيكُم بَقِيَتْ أَضْرَاسُكم، وهَذَا مِن شدة التمسُّك، فكَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُول: تمسَّكوا بِهَا بكل وسائل التعلُّق، باليَدِ والنَّوَاجِذِ، وهَذَا يُراد بِهِ شدة التمسُّك بسُنته وسُنة الخلفاء الرَّاشِدين.

وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ[١]؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[٢].

واعْلَمْ أنك إذَا فعلتَ ذَلِكَ انْشَرَحَ صَدْرُكَ للإسلام، واطْمَأَنَّ قلبُك بالإيمان، وصار العَمَلُ لَدَيْكَ سهلًا مُيَسَّرًا، لكنْ كُلَّما أعرضتَ صَعُبَ عَلَيْكَ العَمَلُ بقَدْرِ إعراضِك. وسَلِ الَّذِينَ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم بالهِداية واتَّخَذُوا هَذَا الطَّرِيقَ سبيلًا، سَلْهُم عَنْ مَشَقَّةِ العباداتِ عَلَيْهِم، سيقُولُونَ: سَهْلَةٌ ميسَّرة. أَمَّا لَوْ تَسْأَلُ المُعْرِضِينَ عَنْ صلاةِ فريضةٍ فِي المسجد، لكَانَتْ مِن أثقلِ الأَشْيَاء عَلَيْهِم.

[١] «**وَإِيَّاكُم**»: تحذير.

«**مُحْدَثَات الأُمُور**»: فِي الدِّين؛ بدليلِ قَوْلِه: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**». أَمَّا مُحْدَثَاتُ الأُمُور فِي الدُّنْيَا؛ فإنْ كَانَت مُعِينةً عَلَى طاعةِ الله فَهِيَ سبب ووسيلة، وإن أعانت عَلَى شَرٍّ فَهِيَ سبب ووسيلة، وهَكَذَا.

[٢] وقولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» يفيد أنَّ مَن قسَّم البِدَعَ إِلَى خمسةِ أَقْسَام فإنَّ تقسيمَه مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ بِدْعَةٌ حسنةٌ، بَلْ كُلُّ البِدَعِ ضلالةٌ، وهَذَا كَلَامُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ونَحْنُ نَشْهَدُ بالله أَنَّهُ أَعْلَمُ الخَلْقِ وأنه أَنْصَحُ الخلقِ وأنه أَفْصَحُ الخلقِ، فلو كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُسْتَثْنَى مِنَ البِدَعِ لما كَانَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جاهلًا بِهِ، ولو كَانَ هُنَاكَ شَيْء من البِدَع مُسْتَثْنًى لما كتمه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الأُمَّة؛ لِأَنَّه لَوْ كتمه لكَانَ هَذَا خِلَافَ النُّصح.

إذن: فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -وهُوَ أَحْسَن النَّاس تعبيرًا- هُوَ الَّذِي قَالَ: «**كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، ولو كَانَ شَيْءٌ مِن هَذِهِ البِدَع مستثنًى لما جاءت العِبَارَة هَكَذَا بِهَذَا التعميم.

وعَلَى هَذَا فَإِذَا جاءنا أُولَئِكَ الَّذِينَ يقسِّمون البِدَع إِلَى خمسة أَقْسَام أو ثلاثة أَقْسَام أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُول لهم: هَذَا غَيْر صَحِيح، وَلَا نقبل منكم صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، بَلِ البِدَع كلها سيئة، ونقول: مَا زَعَمْتُم أَنَّهُ بِدْعَةٌ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ شرعًا، إِنَّما قَدْ يَكُونُ بِدْعَةً مِن حَيْثُ اللُّغَة.

وعَلَيْهِ فَلَا تجعلوها مَوْرِدًا للتقسيم، وإذا جعلتموها موردًا للتقسيم فمَضْمُونُ ذَلِكَ: الاعتراضُ عَلَى كَلَام الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فالحَاصِل: أننا نَقُول: إنْ سلَّمنا لَكُمُ التقسيمَ فإننا لَا نسلِّم لَكُمْ أنَّ هَذَا التقسيمَ وارِد عَلَى البِدَع الشَّرْعِيَّة، بَلْ هُوَ وارِد عَلَى البِدَع اللُّغَوِيَّة، فإن قصدتُم أَنَّهُ وارِد عَلَى البِدَع الشَّرْعِيَّة فإننا لَا نقبله مِنْكُم؛ لِعُمُومِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «**كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: وهَلْ يَلْزَم من قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» أنَّ كُلَّ مُبْتَدِعٍ ضَالٌّ؟

فالجَوَاب أن نَقُول: التَّضْلِيل والتَّكْفِير والتَّفْسِيق هي -فِي الحَقِيقَة- قِسمان: قِسم باعتبار الجِنس، وقِسم باعتبار الشَّخْص.

فباعتبار الجنس يَصِحّ أن نَقُول: كُلُّ مُبتدِع ضَالّ أو فَاسِق أو كَافِر حَسَب مَا تَقْتَضِيه بِدْعَتُه.

وأَمَّا باعتبار الشَّخْص والتَّعْيين فَلَا، بَلْ نَقُول: بدعتُه ضلالة، لكنْ لَا نَصِفُه بالفِسق أو التضليلِ أو الكُفْرِ حَتَّى تُوجَدَ شروطُ التفسيقِ أو التضليلِ أو التكفيرِ

وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ هُمُ الَّذِينَ خَلَفُوا النَّبِيَّ عَلَيهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الحَقِّ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ[١]، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْوَصْفِ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّ اللهَ اخْتَارَهُمْ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللهُ تَعَالَى لِيَخْتَارَ -وَهُوَ الْعَلِيمُ الحَكِيمُ- لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ إِلَّا مَنْ هُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا،......

وتَنْتَفِيَ مَوانِعُها، لكنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ البِدْعَة نَقُول: إِنَّهُ كُفر أو فِسق أو ضلال حَسَب مَا تَقْتَضِيه النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّة، وَلَا نُبالي بِهَذَا؛ لِأَنَّ اللهَ تعالى يَقُول: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢].

فمَثَلًا نَقُول: إنَّ تَحْرِيفَ آياتِ الصِّفَاتِ عَنْ ظاهِرِها ضلالٌ. وإذا رَبَا عَلَيْنَا وَاحِدٌ وانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُه واحمرَّت عَيْناه وقَالَ: هَلْ تَقُولُونَ: ابْنُ حَجَرٍ ضَالٌّ؟! وهَلْ تَقُولُونَ: النَّوَوِيُّ ضالٌّ؟! وهَلْ تَقُولُونَ: السُّيُوطِيُّ ضالٌّ؟! نَقُول لَهُ: أَمَّا قَوْلُه فَهُوَ قَوْل ضلال، أَمَّا هُوَ فَإِذَا عَرَفْنا مِنْهُ النُّصْحَ لله ولكتابِه ولأئمةِ المُسْلِمِينَ فنَقُول: هُوَ مُخطِئٌ، لكنْ لَا نَقُول: هُوَ ضالّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفهَم من لفظ الضَّلَال أَنَّه القَدْحُ والذَّمُّ، فنَحْنُ قَدْ نَتَوَقَّفُ فِي وَصْفِه بالضَّلَال، لَكِنَّنَا لَا نصوِّبه وإن حَسُنَتْ نِيَّتُه، إِذْ لَا يكفي فِي قَبُول العَمَل حُسن النية فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ وأن يَكُونَ موافقًا للشرع؛ لقوله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

[١] قَوْله: «**وَالدَّعْوَةِ إِلَى الحَقِّ**» من الممكن أن نَقُول: إن الدعوة إِلَى الحَقِّ مِن العَمَل الصَّالح إِلَّا أنَّ النَّص عَلَيْهَا أحسَن.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَرْجَحُهُمْ عُقُولًا[١]، وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا[٢]، وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا[٣]،...............

[١] خِلَافًا لمن قَالَ: إنَّ هَؤُلَاءِ بمَنْزِلَة السُّذَّج والعَامَّة؛ لِأَنَّهُم أَخَذُوا الدِّينَ بظاهِرِه، فَهُمْ مِن عَامَّة النَّاس؛ وأنَّ العُقَلَاءَ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يَعرِفون المُقَدِّمَات والنتائج، وإذا حَصَل كَذَا صار كَذَا ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ولهذا يَقُولُونَ: إنَّ النَّاس عَامَّة وخَاصَّة، فالعَوَامّ هم الَّذِينَ أَخَذُوا دينَهم عَلَى ظاهره، والخَاصّة هم الَّذِينَ أخذوه عَنْ طَرِيق العَقْل والجدال والخصومات!.

والحَقِيقَةُ أنَّ الأمرَ بالعَكْس؛ فالذين أَخَذُوا الدِّين عَلَى ظاهره واستسلموا لله عَزَّوَجَلَّ ظاهرًا وباطنًا هم أَهْل العَقْل، أَمَّا أُولَئِكَ فاسْأَلْهم عِنْدَ الموت، تجد أَكْثَرَ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الموت -والعِيَاذُ بالله- أَهْلَ الكَلَام، أَهْلَ الجِدَالِ؛ لِأَنَّهُم بَنَوْا عَقَائِدَهم عَلَى غَيْر شَرِيعَة.

[٢] «**وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا**» يَعْنِي أنَّ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَقْوَم النَّاس عملًا، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

[٣] «**وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا**» فَلَيْسَ هُنَاكَ أحدٌ أَمْضَى مِن الصَّحَابَة فِي العَزِيمة، فَهُمْ سُيوف قاطِعة بَاتِرَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولهذا انْظُرْ إِلَى مَوْقِفهم لـمّا رَجَعُوا مِنَ الخَنْدَقِ مُتْعَبِينَ مِنَ الجُوعِ والحِصَار والأعمال والمجاهَدة، وجاء جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمره أن يَخْرُجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ؛ نَدَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصحابَه إِلَى الخروج وقَالَ: «**لَا يُصَلِّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**»(١)؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، رقم (١٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعند مسلم: صلاة الظهر.

وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا[١]، فَكَانُوا أَحَقَّ النَّاسِ أَنْ يُتَّبَعُوا بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ أَئِمَّةُ الدِّينِ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالْهُدَى وَالصَّلَاحِ[٢].

اسْتَجَابُوا فِي الحال وقَالُوا: لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولـمَّا أُصِيبُوا بِمَا أصيبوا بِهِ يومَ أُحُدٍ وَقِيلَ لـهم: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]؛ فاستجابوا لله ولِلرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهم القَرْحُ وانْتَدَبُوا للقِتال.

فهَذِهِ عَزَائِمُ الرِّجَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْلِصِينَ حَقِيقَة، أَمَّا الَّذِي يَتَوَانَى ويَتَكَاسَلُ فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَن بَعْدَهُم -أَيْ فِي زَمَنِ الْخُلَفاء الرَّاشِدين وفي زَمَنِ التَّابِعِين- أَقَلُّ مِنْهُم فِي هَذَا الأمر، وإن كَانَ حَصَلَ مِنْهُم جِهَادٌ لَكِنَّهُم أقَلُّ مِنَ الصَّحَابَة بكَثِيرٍ، ولَوْلَا الصَّحَابَة مَا سار هَؤُلَاءِ وَلَا تقدَّموا.

[١] «**وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا**» فأَهْدَى الأُمَّةِ طريقًا هم الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلَا مُنَازِعٍ، ولهذا أعطاهم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الخَيْرِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ فقَالَ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

[٢] فِي عَهْدِ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم تَخرُج البِدَعُ، أَي البِدَع الَّتِي انْتَشَرَتْ كَبِدَعِ الجَهْمِيَّة وشِبْهِها، صَحِيحٌ أَنَّهُ خَرَجَ فِي عَهْدِهم بِدْعَةُ الخَوَارِجِ، وخَرَجَ فِي عهدِهم بِدْعَةُ القَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ فَلَيْسَ هُنَاكَ كِتَابَةٌ وَلَا شَيْءٌ»؛

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن البِدَع الكبيرة الَّتِي خَرَجَتْ أخيرًا كَانَتْ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولهذا لَا يُعْرَفُ للصحابةِ كَلَامٌ فِي كَثِيرٍ مِن مسائل الصِّفَات الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الجَدَلُ أخيرًا؛ لِأَنَّهُ لم يُوجَدْ سَبَبٌ لِأَنْ يَتكَلَّمُوا، فكَانُوا عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ يَمْشُونَ عَلَى ظَاهِرِهِمَا.

وهذا لَوْ قَالَ لنا قَائِلٌ مَثَلًا فِي بَعْضِ الأَشْيَاء الَّتِي لم تَحْصُل إِلَّا أخيرًا: أَيْنَ كَلَامُ الصَّحَابَةِ فِيهَا؟

فالجَوَابُ: أننا نَعتقِد ونَعْلم عِلم اليقين أَنَّهُم سائرون فِيهَا عَلَى ظَاهِر الكِتَاب والسُّنَّة؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لهم مَا يُخالِفه لَنُقِلَ إلينا، ولهذا فما أَدركوه فِي زمَنهم أَخْبَرُوا بحُكمه. فَهَذَا ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لـمَّا أُخْبِرَ عَنِ الَّذِينَ يُنكِرون القَدَرَ قَالَ: «أَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بمُؤْمِنين»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

فالشَّرِيعَة -ولله الحَمْد- محفوظة.

ولـمَّا مات الصَّحَابَةُ وانْقَرَضَ عَصْرُهم، وجاء زَمَنُ التَّابِعِين ومَن بَعْدَهم؛ قَيَّضَ اللهُ -ولله الحَمْد- أئمةً يَهْدُونَ بأمر الله، مِثْل الإِمَام أَحْمَد وغيره رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وحَفِظَ اللهُ بِهِمُ السُّنَّةَ، ثُمَّ تَطَوَّرَتِ الأُمُورُ وكَثُرَ الجدلُ وكَثُر النِّزاعُ، ولكنْ والحَمْدُ لله -كَمَا قُلْنَا فِي المقدِّمة- مَا ابتُدِعت بِدْعَةٌ إِلَّا قَيَّضَ الله لها مِن أَهْلِ السُّنَّةِ مَن يَدْحَضُهَا ويبيِّنها غايةَ البيان.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُمْكِن أنْ تَنْتَشِرَ البِدَعُ إِلَّا عِنْدَ خَفَاءِ السُّنَنِ، ولهذا يَجِب عَلَى الإخوة الَّذِينَ يتمسَّكون بالسُّنَن أن يُظهِروها ويبيِّنوها، لَا يَقُولُونَ: هَذَا شَيْءٌ يُسْتَنْكَرُ ويُنْتَقَدُ عَلَيْنَا. صَحِيحٌ أنَّ النَّاس سَينتقِدون ذَلِكَ أول مَا يَكُون، لكنْ إِذَا اطْمَأَنُّوا إِلَى الأمرِ سَارُوا عَلَيْهِ، فهُنَاكَ أَشْيَاء كَثِيرة كَانَت بالأول منتقَدة وَلَا يُمْكِن أن تُفعَل، ولكنْ أصبحت الآنَ أمرًا طَبِيعِيًّا وتَمَرَّنَ النَّاسُ عَلَيْهَا.

فمَثَلًا: قَبْلَ عشرين سَنَة أو أَكْثَر، مَن يَقُول أو يَجْرُؤُ أنْ يصلِّي التراويحَ إحدى عَشْرة ركعة؟! لِأَنَّهُ لَا إشكالَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّها ثلاث وعشرون ركعة، كالفَرْض لَا يُمْكِن أن تَتغيَّرَ عَنْ هَذَا العدد. وأَيْضًا: مَن يَقُول أو يَجرُؤُ عَلَى أن يصلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ؟! أو أن يَدخُلَ المسجدَ بِنَعْلَيْهِ؟! وأَيْضًا: مَن يَقُول أو يَجرُؤُ عَلَى أن يَسْجُدَ للسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ؟! لَا أحد.

إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أنْ تَفعلَ السُّنَنَ شيئًا فشيئًا، ويُطَمْأَنَ النَّاسُ لها بِالقَوْلِ والبَيَانِ، ثُمَّ البيان بالفِعل، وبَعْدَها تَثبُتُ السُّنَنُ وتَرْسَخُ.

مَسْأَلَة: كَوْنُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أعلمَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نبيِّها، هَلْ هُوَ باعتبار العُمُومِ؟

الجَواب: نَعَمْ، باعتبارِ العُمُومِ، فَلَيْسَ كُلُّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عُلَماءَ.

فإن قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَصِحُّ أن يُقَالَ: إنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أعلمُ مِنَ الصَّحَابَةِ؟

فالجواب: فِي العُلُومِ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَهُم لَا شَكَّ أَنَّهُ أعلمُ مِنْهُم، أَمَّا فِي علومِ الشَّرْعِ العَامَّةِ فالفُقَهاءُ مِن الصَّحَابَة أعلمُ مِنْهُ.

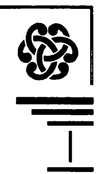
فإنْ قِيل: لكنْ بالرجوعِ إِلَى بَعْضِ الأحاديثِ نَعرِف أنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عِنْدَهُم علومٌ حَتَّى فِي الأُمُور المَنْطِقِيَّةِ، كالسَّبْرِ والتَّقْسِيمِ مَثَلًا، فكيف يُقَال: إنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أعلمُ مِنْهُم فِي العُلُوم الَّتِي نَشأتْ بَعْدَهُمْ؟

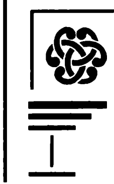
قُلنا: لكن العُلُوم الأخيرة الَّتِي حَصَلت بَعْدَ انفِتاح النَّاسِ عَلَى اليُونَان وغيرِها مَا كَانُوا يَعرِفونها، إِنَّما لَوْ أَدْرَكُوها لكَانُوا أعلمَ مِن شَيْخِ الإِسْلَام بِهَا، فَهُمْ لَا شَكَّ أَنَّهُم أَصْفَى قَرِيحَةً وأَقْوَى فَهْمًا.

ثُمَّ إِنَّ الحَقِيقَةَ أَنَّ السُّؤَالَ فِي هَذَا يَنْبَغِي تَرْكُه؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ قُلْتَ لإنسانٍ: «إنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أعلمُ بِمَا أَدْرَكَ» قَدْ يَكُونُ فِيهِ ازْدِرَاءٌ للصحابةِ، أو أنَّ أحدًا يَفْهَمُ مِن هَذَا تَنَقُّصًا فِي الصَّحَابَةِ؛ فكلُّ شَيْءٍ مِن هَذَا البَاب يَجِبُ تَرْكُه، ويُقَال: الفَضْلُ عِنْدَ الله عَزَّوَجَلَّ، والصَّحَابَةُ لَا أَحَدَ يُوازِيهِمْ فِي مَيْدَانِ الصُّحْبَة.

وَلَا شَكَّ أنَّ شَيْخَ الإِسْلَام وأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وغيرَهما مِن الأَئِمَّة، لَا شَكَّ أنَّ لهم فضلًا كبيرًا عَلَى النَّاس، ولَكِنَّهُ مِن فَضْلِ الله عَزَّوَجَلَّ.

⌘ ⌑ ⌘





الباب الثاني

فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيَانِ الحَقِّ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ[١]

رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ هُمَا: الْعِلْم النَّافِع وَالْعَمَل الصَّالِح، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة:٣٣][٢].

---

[١] لَا شَكَّ أن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بإصلاح الخَلْق، فلَا بُدَّ أن تكونَ رسالتُه متضمِّنةً لكلِّ مَا يُصْلِحُ الخَلْقَ فِي دِينهم ودُنياهم.

[٢] فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الهُدَى ودِين الحقّ.

إِذَا قُلْتُ لك: أرسلتُ لك فلانًا بكتابٍ. فما هُوَ المُرْسَل بِهِ الآن؟ فالجَوَابُ: الكِتَاب؛ فكذلك أُرْسِلَ مُحَمَّدٌ ﷺ بالهُدَى ودِينِ الحقِّ، فالمُرْسَل بِهِ هُوَ الهُدَى ودِين الحق.

﴿بِٱلۡهُدَىٰ﴾: مِنَ الهِداية، وهي ضِدّ الضَّلَال، فَهُوَ العِلْم النَّافِع، ولهذا كَمْ فِي رسالة الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من العُلُوم العظيمة!! قَالَ الله تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [الجمعة:٢].

فَالهُدَى هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ للهِ وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ[١].

﴿وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾: هُوَ العَمَل الصَّالح؛ لِأَنَّ (دِين) بِمَعْنى (عَمَل)، وهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَة المَوْصُوف إِلَى الصِّفَة، فـ(دِينُ الحق) أي: العَمَلُ الَّذِي هُوَ الحق، مِثْلما يُقَال: «مَسْجِد الجامِع» أي: المسجد الجامع.

فرسالة الرَّسُول ﷺ إِذَنْ: تضمَّنت هذين الأمرين: العِلْم النَّافع والعَمَل الصَّالح؛ لِأَنَّهَا أخبار وقِصَص وأنباء عَنْ أمورٍ مُسْتَقْبلَةٍ، كلها عُلُوم نافعة، وَكَذَلِكَ أعمال يقوم بِهَا المُكَلَّف فِعلًا وتَرْكًا، وهي أعمال صالحة، ولهذا قَالَ المُؤَلِّف: «**فَالهُدَى هُوَ العِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ للهِ وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ**».

[١] والدليلُ عَلَى هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥]، فقَوْلُه: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ هَذَا هُوَ الإخلاص، وقَوْلُه: ﴿حُنَفَآءَ﴾ هَذِهِ هِيَ المُتابَعَة.

وقَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف:١١٠].

وسُئِل الفُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنِ العَمَلِ الصَّالحِ مَا هُوَ؟ قَالَ: مَا كَانَ خالِصًا صوابًا(١). فـ«خالصًا» يَعْنِي: مُخْلَصًا لله، و«صوابًا» يَعْنِي: موافِقًا للسُّنَّة.

ويَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ رَسُول الله ﷺ: «**إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّما لِكُلِّ**

---

(١) أخرجه بنحوه البيهقي في الشعب رقم (٦٤٥٦).

وَالْعِلْمُ النَّافِعُ يَتَضَمَّنُ كُلَّ عِلْمٍ يَكُونُ لِلْأُمَّةِ فِيهِ خَيْرٌ وَصَلَاحٌ فِي مَعَاشِهَا وَمَعَادِهَا[١]، وَأَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: الْعِلْمُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ[٢]؛......

امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...» إلخ(١)؛ هَذَا فِي الإخلاصِ لله تَعَالَى، وقَوْلُه ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٢) هَذَا فِي الْمُتابَعَة.

وقَوْلُه: «**الْمُتابَعَة لِرَسُولِهِ ﷺ**» يَشْمَل السُّنَن والوَاجِبَات، لكن السُّنَن عَلَى سَبِيل الكَمال، والوَاجِبَات عَلَى سَبِيل الإلزام.

[١] المَعَاش: الحياة الدُّنْيَا. والمَعَاد: الآخِرَة.

[٢] فإن أنفع شَيْء تَعْلَم بِهِ هَذِهِ الأُمُور الثلاثة: أَسْمَاء الله، وصِفَاته، وأفعاله، فَهِيَ أهمّ مِن أن تَعْلَمَ الجنةَ والنَّارَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِن لِلْإِنْسَانِ أن يَعْبُدَ اللهَ وهُوَ لَا يَعْرِف أَسْمَاءَه وَلَا صِفَاتِه، إِذْ كَيْف يَعبُد شيئًا مجهولًا؟! هَذَا شَيْء مستحيل.

وشَيْخُ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ قدَّم هَذِهِ المقدِّمة لأجل أن تكون توطئةً للرد عَلَى هَؤُلَاءِ المعطِّلين الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يبيِّن الحقَّ فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وأَنَّهُ وَكَلَ ذَلِكَ إِلَى عُقولِنا، فنحن الَّذِينَ نَقُول: هَذَا واجِب لله، وهَذَا مُمتنِع. فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن هَذَا غَيْرُ صَحِيح؛ لِأَنَّ أَوَّلَ وأَوْلَى مَا يَدْخُل فِي العِلْم النَّافع الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: العِلْمُ بأَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه وأفعالِه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنية**»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَإِنَّ العِلْمَ بِذَلِكَ أَنْفَعُ الْعُلُومِ، وَهُوَ زُبْدَةُ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَخُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَبِهِ قِوَامُ الدِّينِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا[١].

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يُهْمِلَهُ النَّبِيُّ ﷺ[٢]..................

---

[١] وهَذَا مَعْرُوف، وَلَا يُمْكِن أن يقوم الدِّين قولًا وعملًا واعتقادًا إِلَّا بمعرفة أَسْماء الله وصِفَاته وأفعاله، فلو قِيلَ لك مَثَلًا: «اعْبُدْ شيئًا»، لكنك لَا تعلم اسمَ هَذَا الشَّيْء، وَلَا تعرف عَنْ صفته شيئًا، وَلَا عَنْ أفعاله شيئًا؛ فهل يُمْكِن أن تَعْبُدَهُ؟

الجَوَاب: لَا، حَتَّى يُعرف هَذَا المَعْبُود مَا هُوَ؟ ومَا أسماؤه؟ ومَا صِفَاته؟ ومَا أفعاله؟ حَتَّى أَخَافَهُ وأَرْجُوَهُ. أَمَّا شَيْء مجهول لَا يُعرف اسمُه وَلَا صفتُه وَلَا فِعلُه، ولَيْسَ لَهُ آثارٌ مَعْرُوفة وَلَا آياتٌ تَدُلّ عَلَيْهِ، ولَيْسَ لَهُ صِفَات تُوجِب التحبُّبَ إِلَيْهِ والتَّذَلُّلَ لَهُ، ولَيْسَ لَهُ أَسْماء؛ هَذَا لَا يُمْكِن أن يُعْبَدَ! إِذَن: حَقِيقَة الأمر: أن العِبَادَة لَا تقوم إِلَّا بِهَذَا.

[٢] اعْلم أن علم الكَلَام أو علم العَقَائِد فِيهِ أَشْيَاء عقلية كَثِيرة، والحَقِيقَة أن الاعتماد عَلَى النَّقْل فِي ذَلِكَ هُوَ الأَصْل، لكن الأُمَّة الإِسْلَامية ابتُليت بقوم يُحاجُّون بشُبُهات يَدَّعُونَها عَقْلِيَّةً، وهي وَهْمِيَّة إِذَا كَانَت تخالِف الكِتَاب والسُّنَّة، فلَا بُدَّ إذن من أن نَدْخُلَ المجالَ معهم حَتَّى نتمكن من المشي؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا حَاجَجْتَهم بالنُّصُوص يَقُولُونَ: هَذَا ظَاهِر يحتمل التَّأْوِيل. ثُمَّ يُوقِعون النَّاس فِي مَتَاهَات عظيمة، وهم -والعِيَاذ بالله- لَا يُرِيدُون وَجْهَ الله وبيانَ الحق، بَلْ يُرِيدُون أن تَتَّبِعَهم العَامَّة وتكونَ لهم الرئاسةُ، فيأتون بأَلْفَاظ طويلة غَرِيبة عَجِيبة، إِذَا سَمِعها الإِنْسَان العَامّي اقْشَعَرَّ جِلدُه وقَالَ: هَذَا هُوَ الحق، لَا كَمَا تَقُولُونَ: «قَالَ أبو هريرة؛

وَلَا يُبَيِّنُهُ بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ وَيَدْفَعُ الشُّبْهَةَ[١]، وَبَيَانُ اسْتِحَالَتِهِ مِنْ وُجُوهٍ:

وقَالَ غيره»، بَلْ هَذَا العَقْلُ العظيمُ! هَذَا الَّذِي قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، فَلَا أَتَّبِعُ إِلَّا هَذَا!. ولذا اغْتَرَّ بهم عالَمٌ كَثِير حَتَّى مِن بَعْض الخُلَفاء.

[١] قَوْلُه: «بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ». الشَّكُّ محَلُّه القَلْبُ.

«وَيَدْفَعُ الشُّبْهَةَ» ومحَلُّها اللِّسان؛ لِأَنَّ المُراد بالشُّبهة هُنَا الحُجَج والشُّبُهات الَّتِي يُلْقِيها هَؤُلَاءِ، فهم يُلْقُونَ شُبُهاتٍ عَلَى النَّاس يَغُرُّونَهم بِهَا.

فإن قال قائل: إن هناك من يقول بأن القُرْآنَ ظَنِّيُّ الدلالة؟ عَلَى أساس أن النَّاس اخْتَلَفوا فِي أخذِ الأحكام مِنْهُ كَيف نَرد عَليهم؟

الجَواب: نرد عَلَيْهِم بأن كونَ هَذَا الشَّيْء ظنيًّا أو يقينيًّا أمرٌ نسبيٌّ؛ فَهَذَا النص مَثَلًا يَكُون عِنْدَ شَخْص يقينيًّا، وعِنْدَ آخر ظنيًّا، وعِنْدَ ثالث متردَّدًا فِيهِ، وعِنْدَ رابع مجهولَ المَعْنَى إِطْلَاقًا، أي: لَا يُعْقَل لَهُ مَعْنًى إِطْلَاقًا، وعِنْدَ خامس مُعَمًّى عَلَيْهِ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤]، فهم يَقُولُونَ: «هَذِهِ أساطيرُ الأَوَّلِينَ» لِأَنَّهُ سُدَّتْ عَلَيْهِم أبوابُ الوُصولِ إِلَى معرفة القُرْآن؛ فَهَذِهِ الأُمُور نِسْبِيَّة، يَعْنِي: بَعْض الأحيان تكُون الدَّلالة عندك فِي هَذَا النص قطعية، مِثْل الشمس لَا إشكال فِيهَا، وعِنْدَ غيرك ظنية، بَلْ قَدْ يستدلّ بِهَا عَلَى خِلَاف مَا تَقُول، وفي بَعْض الأحيان تكون الدلالة عندك ظنية، وفي بَعْض الأحيان تَنْسَى وجهَ الدلالة ويصير عندك ظنيًّا، بَلْ أحيانًا نفس الإِنْسَان يتردّد فِي النص الواحد: يَكُون فِي يوم من الأيام عِنْدَهُ قطعيَّ الدلالة لوجوه يذكرها فِي ذَلِكَ الوقت، ثُمَّ يَنْسَى هَذِهِ الوجوهَ فِي وقت آخر ويَكُون عِنْدَهُ ظنيَّ الدلالة، أو رُبَّما يتوقَّف فِيهِ، وهَذَا أمر عقليّ فِطريّ مَعْلُوم يعرفُه كُلُّ وَاحِد من نَفْسه.

الْأَوَّلُ: أَنَّ رِسَالَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى النُّورِ وَالْهُدَى[١]؛ فَإِنَّ اللهَ بَعَثَهُ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا[٢]، حَتَّى تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ[٣] لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ[٤]، وَأَعْظَمُ النُّورِ وَأَبْلَغُهُ مَا يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ بِمَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ بَيَّنَهُ غَايَةَ الْبَيَانِ[٥].

---

[١] قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤] فَهِيَ نورٌ وهُدًى وبيِّنات.

[٢] لَيْسَ سِرَاجًا فَقَطْ، بَلْ سِرَاجٌ مُنِيرٌ، يُنِيرُ كُلَّ مَا يَبْلُغُهُ.

[٣] «**المَحَجَّة**»: بِمَعْنى الطَّرِيق.

«**البَيْضَاء**»: أي المُنِيرَة الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ظُلمة.

[٤] لأنَّ الهَالك يَمْشِي أَمَامَكَ فَيظْهَر لَك مِنْ بَعيدٍ تَظُنُّه نُورًا، فإنِ الْتَفَتَّ لهذا وتركتَ الَّذِي مَعَ الرَّسُول ﷺ ضَلَلْتَ، وإنِ اتَّبَعْتَ الأَوَّلَ الَّذِي هُوَ النُّور الَّذِي مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فإنك تَنْجُو؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشُّبَهِ الَّتِي يُورِدُها أَهْلُ الإلحادِ قَدْ تَبْدُو لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ حَقًّا، فيظنها الإِنْسَان حَقًّا كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ فِي كَلَام المُؤَلِّف:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها حَقًّا، وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

[٥] وهَذَا صَحِيح، لكن نَحْنُ بضاعتنا فِي هَذَا الأمر مُزْجَاة، لَا نتصور هَذَا النور العظيم الَّذِي يحصل بمعرفة أَسْمَاء الله وصِفَاته، وأَنَّ جميع مَا يحصل فِي الكون فَإِنَّهُ مِن مُقْتَضَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وإذا أَرَدْتَ أن تَسْتَبِينَ شيئًا من هَذَا الأمر فعلَيْك بمراجعة كتاب (مدارج السَّالِكِين) لابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ، تجد أمرًا عظيمًا!

الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ أُمَّتَهُ جَمِيعَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا[١]،

كَيْف أن الله فتح عَلَى هَذَا الرَّجُل من معرفة مقتضيات أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فيظهر لك من مقتضيات هَذِهِ الأَسْمَاء العظيمة وهَذِهِ الصِّفَات الكَامِلة شَيْءٌ عظيم مِمَّا يُبْهِرُ العَقْلَ وَلَا يَخْطُرُ بالبَال، حَتَّى كَأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا راجَعَ هَذَا الكَلَامَ لابن القَيِّمِ وشاهد الكونَ كأنه يسبِّح فِي أمواج من النور يَنْسَى كُلَّ شَيْءٍ فِي الواقع؛ لِأَنَّهُ ينظر إِلَى هَذَا الكون بمقتضى أَسْمَاء الله وصِفَاته وأفعاله، فيجد العَجَبَ العُجَابَ! وعلى هَذَا قَالَ الشَّاعر(١):

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

لكن تحتاج إِلَى قلبٍ واعٍ متفكِّر -نسأَلُ اللهَ أن يتوبَ عَلَيْنَا-، فنَحْنُ نتفكَّر فِي أَشْيَاء تتعلَّق بصحة وغذاء أبداننا وترويحها، لكن التفكُّر فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته وأفعاله الَّتِي هِيَ آياته الكَوْنِيَّة، هَذَا أمر نَحْنُ عَنْهُ محجوبون إِلَّا أن يشاء الله!

إذن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رسالتُه مشتمِلةٌ عَلَى النور والهُدَى، وأعظمُ النور مَا يحصل للقلب بمعرفة أَسْمَاء الله وصِفَاته وأفعاله.

[١] حَتَّى مَا يَتَعَلَّق بالمعاملات.

لكنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا جعل الشَّرِيعَة عَلَى نوعين:

النَّوْع الأَوَّل: مَا نصّ عَلَى حكمه بخصوصه، وهَذَا الشَّيْء الَّذِي يحتاج النَّاس فِيهِ إِلَى بيانه بعينه، كقوله تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة:٣]،

---

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

وقَوْله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ ...﴾ إلخ [النساء:٢٣]، وهَذَا واضِح.

النَّوْع الثَّانِي: قواعد عَامَّة لَا تَخْتَصّ بشيء معيَّن، بَلْ يدخل فِيهَا من الجزئيات مَا لَا يعلمه إِلَّا الله؛ لِأَنَّ حَصْرَ جزئياتِ المسائلِ أمرٌ غَيْرُ ممكنٍ، لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ لله عَزَّوَجَلَّ فاللهُ بكل شَيْء عليم، لكنْ غَيْرُ ممكنٍ بِالنِّسْبَةِ لاستيعابِه من قِبَلِ البَشَرِ، مَا ظَنُّكُمْ لَوْ أَنَّهُ ذُكر فِي القُرْآن الكريم كُلُّ مَا سيحدث فِي الدُّنْيَا مِن أمرٍ وحُكْمِهِ؟ سيكونُ القُرْآنُ مجلَّداتٍ لَا تُحصَى، وَلَا يَسْتَطِيع الإِنْسَان أن يستوعبها.

وهَذَا النوع الأخير هُوَ الَّذِي اختلف فِيهِ النَّاس اخْتِلَافًا عظيمًا؛ لِأَنَّهُ يَتركَّز عَلَى الفَهْم، وعَلَى معرفة القَوَاعِد والأُصُول الشَّرْعِيَّة. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ﴾ [المائدة:٩٠] فـ(المَيسِر) كلمة عَامَّة نعرف مِنْهَا حُكْمَ كُلِّ مَا يَحدُث مِن هَذِهِ المُقَامَرَاتِ ومَا أَشْبَهَها.

وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّما الْأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ**»[1] يدخل فِي هَذَا الحَدِيث كُلُّ الأعمال؛ حَتَّى -مَثَلًا- نِيَّة التَّحْلِيل فِي النِّكَاح، وحَتَّى نية إبطال الشُّفْعَة فِي إيقاف المَشْفُوع، وغيرها مِمَّا لَا تُدْرَك جزئياتُه.

وقَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ»[2] يَدْخُل

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنية**»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، رقم (١٥١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِي هَذِهِ القَاعِدة مِنَ المسائل مَا لَا يُحْصِيه إِلَّا الله، فمَثَلًا: التَّأْمِينَات الاجْتِمَاعِيَّة نَعْرِف حُكْمَها من هَذَا الحَدِيث.

والمُهِمّ: أن الرَّسُول ﷺ علَّم أُمَّتَهُ جميعَ مَا تحتاج إِلَيْهِ من أمور الدِّين والدُّنيا.

فإن قَالَ قَائِل: هَلْ يجُوز أن يُقَال: إن الشَّرْع أَجْمَلَ لِأَجْلِ أن يَظْهَرَ أثرُ الاجتهاد ويُثَابَ العُلَماء عَلَى تَتبُّع السُّنَّة؟

قُلنا: لَا، بَلْ إنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الحِكمة فِي الإجمال: لأَنَّ تَعْدَادَ الجُزْئياتِ غَيْرُ ممكِن، ثُمَّ إنَّ تَعْدَادَ الجزئيات فِي زمن لَا يعرفون عَنْ هَذِهِ الجزئيات شيئًا قَدْ يَكُون فِيهِ شَيْء من الاستنكار، فمَثَلًا: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨] فلو قَالَ ﷺ: «والطَّائرات فِي الجَوِّ من هَذَا» ماذا سيقول المُشْرِكُونَ؟ (حَدِيدٌ يَطِيرُ بالنَّاسِ؟! هَذَا مِن سَفَاهَةِ مُحَمَّدٍ)!

ولهذا لـمّا ظهرت الطَّائرات جَاءَ رجلٌ من العِرَاقِ وحدث عندنا فِي أحد المجالس وقَالَ: رَكِبْنَا الطَّائِرةَ مِنَ البَصْرَة إِلَى بومباي. قَالُوا: ومَا الطَّائرة؟ قَالَ: الطَّائرة بيتٌ من حَدِيد لَهُ جناحان يطير. فأشار صاحب المجلس إِلَى رجل وقَالَ لَهُ هَكَذَا؛ يَعْنِي: أَسْكِتْهُ. فغَمَزَه فسَكَتَ. ولمّا تفرّق النَّاس قَالَ لَهُ: هَلْ أنت مجنون؟! تأتي وتقول: إنَّ حَدِيدًا يطير؟! لَا تتكلَّم فِي مجالسنا بِهَذَا أبدًا. فَقَالَ لَهُ هَذَا الكَلَام ووَبَّخَه.

فالمُهِمّ: أنَّ هَذِهِ مسائل أُجْمِلَتْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُمْكِن ذِكرُها للناس عَلَى سَبِيل التَّفْصِيل.

حَتَّى آدَاب الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجُلُوسِ وَالْمَنَامِ وَغَيْر ذَلِكَ[١] ....

[١] ففي آداب الأكل والشرب قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف:٣١]، ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام:١٢١]، ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب:٥٣]، ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٤] وهَذَا كَثِير.

والسُّنَّة بيَّنت ذَلِكَ أَيْضًا؛ فزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أن يشرب الرَّجُل قائمًا(١). وأَمَّا شُرْبُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قائمًا من زَمْزَمَ(٢)، ومَرَّةً مِن شَنٍّ مُعلَّقٍ(٣)؛ فلِلْحَاجَةِ، لكن الحاجة مختلفة: فالحاجة فِي الأُولى هي ضِيق المكَانَ. والحاجة فِي الثَّانية هي عدم القدرة عَلَى الشرب جالسًا؛ لِأَنَّ الشَّنَّ مُعَلَّقٌ، ومِثْل ذَلِكَ البَرَّادَات إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُك.

وفي آداب الجلوس قَالَ الله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة:١١].

وعلَّمنا ﷺ أَيْضًا آدَابَ المَنَامِ قَوْلِيَّةً كَانَتْ أو فِعْلِيَّة، فأمرنا ﷺ أن نَنَامَ عَلَى الجنب الأيمن(٤)، ولـم يأمرنا ﷺ أن ننام مُتَّجِهِينَ إِلَى القِبلة، وعَلَى هَذَا لَوْ تعارَض

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائما، رقم (٢٠٢٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الشرب قائما، رقم (٥٦١٧)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائما، رقم (٢٠٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤٣٤)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (اختناث الأسقية)، رقم (١٨٩٢)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب الشرب قائمًا، رقم (٣٤٢٣)، من حديث كبشة الأنصارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهرًا، رقم (٦٣١١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الدعاء عند النوم، رقم (٢٧١٠)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا[١]. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

النومُ عَلَى الجَنْبِ الأيمنِ أو استقبالُ القِبلة فإننا نقدِّم النومَ عَلَى الجنبِ الأيمنِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا علَّمنا آدابَ الاستيقاظِ وآدابَ قضاءِ الحاجة. ولهذا قَالَ رجل من المُشْرِكِينَ لِسَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ حَتَّى الخِرَاءَة!» قَالَ: «أَجَل»(١).

وكذا علَّمنا أَيْضًا آدابَ مُعَاشَرَةِ الزَّوْجَةِ.

إِذَنْ: لم يترك شيئًا إِلَّا بيَّنه لنا، قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]؛ إِمَّا بنَفْس الكِتَاب، أو بالسُّنَّة الَّتِي هِيَ مكمِّلة للكِتَاب.

[١] حَتَّى الطيور فِي الجو بيَّن الله تَعَالَى حُكْمَها، وعلَّم الأُمَّة إياها.

فَإِذَا كَانَت الشَّرِيعَة بهذه المَثَابَةِ فِي العُمُوم فَلَا يُمْكِن أن يَضَعَ اللهُ بَابَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ مُغْلَقًا؛ ولهذا قَالَ: «**وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ**».

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢)، من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّالِث: أَنَّ الْإِيمَانَ بِالله تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ هُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَخُلَاصَةُ دَعْوَةِ الْمُرْسَلِينَ[١]، وَهُوَ أَوْجَبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ[٢]،..

---

[١] لِأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥] هَذَا هُوَ الأساس، أن نعرفَ اللهَ بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وأَفْعَالِه ونُوَحِّدَه بِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ هَذَا منزلتُه فِي الدِّين فلا يمكن أن يُتْرَكَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهِ خَبْطَ عَشْوَاءَ، وإذا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ علَّمنا كَيْف ندخل الخَلَاءَ، وكيف نخرج مِنْهُ، وكيف نجلس عَلَى الخلاء، وكيف نأكل، وكيف نشرب، وكيف ننام، وكيف نجلس، وهَذِهِ مسائلُ بسيطةٌ جدًّا بِالنِّسْبَةِ للعِلم بأَسْمَاء الله وصِفَاته؛ فما بالُك بهذه الأُصول العظيمة أنْ يَدَعَها مُلْتَبِسَةً مُشْتَبِهَةً يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهَا، أو لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَاها، فتكون نُصُوصُ الكِتَاب والسُّنَّة فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته بمَنْزِلَة الحروف الهِجَائِيَّة! هَذَا شَيْء مستحيل.

ولذلك يَقُول: «**وَهُوَ أَوْجَبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ**».

[٢] وكَوْنُه «**أَوْجَب**» هَذَا واضح؛ لِأَنَّـهُ أسـاسُ الدِّين، والأسـاسُ قبل كُلّ شَيْء.

و«**أَفْضَل**» لـما فِيهِ من تحقيق العِبَادَة؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِن أن تُحقِّقَ عبادةَ الله عَلَى الوَجْه الأكملِ حَتَّى تعرفَه بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وكيف تَعبُد من لَا تعرف أَسْمَاءَه وصِفَاتِه أو تَعْلَمَها عَلَى وجهٍ محرَّفٍ مبدَّلٍ مغيَّرٍ؟! ولهذا كَانَ -والعِيَاذ بالله- أَكْثَرُ النَّاس شَكًّا وحَيْرَةً عِنْدَ الموت: أَهْلَ الكَلَام -نسأل الله السَّلَامة-.

فَكَيْفَ يُهْمِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيمٍ وَلَا بَيَانٍ؟![١] مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُعلِّمُ مَا هُوَ دُونَهُ فِي الْأَهَمِّيَّةِ وَالْفَضِيلَةِ!.

الرَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَبِّهِ، وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلْخَلْقِ، وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ[٢]،........

---

[١] وهَذَا الاستفهام المُرَاد بِهِ الإنكار، يَعْنِي: هَذَا مستحيل أن يُهمِلَه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَنَّهُ يبيِّن مَا هُوَ دونَه.

[٢] وهَذَا الوَجْه يعود إِلَى حال النَّبيّ ﷺ -لَا إِلَى أهمية هَذَا البَاب- وأنَّها أكملُ الأحوال اقتضاءً للبيان، وَذَلِكَ لاجتماع العِلْم والنُّصْح والبَلَاغَة.

فقَوْله: «**أَعْلَم النَّاسِ بِرَبِّهِ**» هَذَا لَا مُنَازَعَةَ فِيهِ، فَلَا أَحَدَ مِنَ الخلق أَعْلَمُ بالله من رَسُول الله ﷺ؛ ولهذا كَانَ هُوَ يَقُول: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَعْلَمَكُمْ بِاللهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ**»(١).

«**وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلْخَلْقِ**». وهَذَا لَا نِزاع فِيهِ أَيْضًا أنَّ أَنْصَحَ الخَلقِ للخَلقِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ، وهَذَا أمرٌ يعرفه مَن تَتبَّعَ سِيرَتَه بعَدْل وعِلم.

«**وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ**». وهَذَا لَا نزاع فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ أبلغُ النَّاس بيانًا وفصاحةً، فَلَا أَحَدَ أفصحُ من النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا أَوْضَحُ كلامًا مِنْهُ.

فاجتمع فِي كلامه ثلاثة أمور: كَمال العِلْم، وكَمال النُّصْح، وكَمال البيان.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «**أنا أعلمكم بالله**»، رقم (٢٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، رقم (١١١٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَلَا يُمْكِنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضى التَّامِّ لِلْبَيَانِ أَنْ يَتْرُكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا[١].

وتَخلُّفُ البيانِ لِلْأُمَّة يَكُونُ مِن جهل الإِنْسَان، فالجاهِل لَا يُمْكِن أن يَعْلَمَ. ويَكُون أَيْضًا من عدم النُّصْح، يَعْنِي: قَدْ يَكُون الإِنْسَان عالمًا لكن لا ينصح للناس ولا يبين لهم الحق، وقد يكون الإنسان عالمًا ناصحًا، لكنْ عِنْدَهُ عِيٌّ لَا يَعْرِف كَيْف يعبِّر، فَلَا يُصَوِّرُ المَعْنَى للناسِ بالصورة الكَافِيَة الَّتِي تجعلهم يفهمون الحَقَّ.

وهَذَا واقع، فبَعْض النَّاس عِنْدَهُ عِلم وعنده نُصح لكن لَا يعرف كَيْف يعبِّر عَنْ علمه الَّذِي أعطاه الله إياه، فَلَا يَكُون مبيِّنًا للناس، لكن رَسُول الله ﷺ كَانَ عِنْدَهُ تمامُ العِلْم والنصح والبلاغة، فبيَّن البيانَ المُبِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فمَعَ وجودِ هَذَا المقتضى التَّام وهُوَ أَنَّهُ عالِـمٌ بربه ناصحٌ لخلقه بليغٌ بلسانه، هَذَا المقتضى التَّام للبيان لَا يُمْكِن معه أن يَتخلَّفَ عَنْهُ البيان؛ ولهذا قَالَ: «**فَلَا يُمْكِنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضى التَّامِّ لِلْبَيَانِ أَنْ يَتْرُكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا**».

[١] هَلْ يُعقل أن النَّبِيَّ ﷺ يترك بَاب أَسْمَاء الله وصِفَاته ملتبسًا مشتبهًا حَتَّى يَأْتِيَ أفراخُ الرُّومِ واليُونَانِ -مِنَ الجَهْمِيَّةِ وغيرِهم- يُبيِّنون الحقَّ فِي أَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه؟! ويَقُولُونَ: «نَحْنُ الَّذِينَ بَيَّنَّا مَعْنَاها للناسِ وقُلْنَا لهم: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يَعْنِي: اسْتَوْلَى عَلَيْه، وقُلْنَا لهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ أي: قُوَّتُه ونِعْمَتُه»! وأَمَّا الرَّسُولُ ﷺ فترَكَ الأمرَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا، فأَطْلَقَ هَذِهِ الأَلْفَاظَ ولم يُعَلِّمِ النَّاسَ مَعْنَاها! أَعتقِد أن هَذَا لَا يُعقل.

ثُمَّ مَا وَرَد عَنْ كَثِير من المصنِّفين مِن أن مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيض -ومُرادهم تَفْوِيض مَعَانِي أَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه- خَطَأٌ ولَيْسَ بصحيح، بَلْ

هم مُتبَرِّئُونَ من ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِن أَهْلِ البِدَعِ مَن سَلَك طَرِيقَةَ التَّفْوِيضِ، أي تَفْوِيض المَعْنَى لَا الكَيْفِيَّة، وهُنَاكَ فَرْقٌ بين تفويضِ المَعْنَى (وهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ المُفَوِّضَة المُبْتَدِعَة) وتفويضِ الكَيْفِيَّة (وهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ)؛ فتفويضُ الكَيْفِيَّة أمرٌ واجِبٌ، وتفويضُ المَعْنَى أمرٌ محرَّم.

مِثَال تَفْوِيضِ الكَيْفِيَّةِ: أن يَقُول لك قَائِل: كَيْف اسْتَوَى الله عَلَى العَرْش؟ فتقول: اللهُ أعلمُ كَيْف اسْتَوَى؛ لِأَنَّ الْكَيْف مجهول.

وتَفْوِيض المَعْنَى: أن يَقُول لك قَائِل: مَا مَعْنى (اسْتَوَى الله عَلَى العَرْش)؟ فَهُنَا لَا يَجُوز لك أن تَقُول: «الله أعلمُ»؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فمَعْنَاه أنكَ لَا تَعلم مَعْنَى الاسْتِوَاءِ -وإِلَّا فإنَّ اللهَ أعلمُ بِلَا شَكٍّ-، فالاسْتِوَاءُ هُوَ أَنَّهُ عَلَا عَلَى العَرْشِ عُلُوًّا خَاصًّا بالعَرْشِ؛ لِأَنَّ عندنا عُلُوًّا عَامًّا عَلَى جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، وهَذَا ثابت لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ بالنَّقْلِ والعَقْلِ، لكنَّ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْشِ من الصِّفَات الفِعْلِيَّة الخَاصَّة بالعَرْش، وهُوَ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ النَّقْلُ دُونَ العَقْلِ.

وعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَؤُلَاءِ المُفَوِّضَةُ إِنَّما أَرَادُوا أن النَّبِيَّ ﷺ كتَمَ بيانَ الكَيْفِيَّة. فَنَقُول: لَا، هم لَا يَقُولُونَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ، وهو أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يُبيِّنِ الكَيْفِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَا أحدَ يَسْتَطِيع أن يُحِيطَ بِهَا، ولو أننا كُلِّفنا بالكَيْفِيَّة لكُلِّفنا مَا لَا نُطِيق؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وهَذِهِ نافِيَة وليست نَاهِيَة، فَلَا يُمْكِن الإحاطةُ بالله عَزَّوَجَلَّ، لَكِنْ هُمْ لَا يُرِيدُونَ هَذَا، هُمْ يُرِيدُون تَفْوِيضَ المَعْنَى، بِأَلَّا يُعْرَفَ مَعْنَاها.

المُهِمّ: أنَّ هَؤُلَاءِ المُفَوِّضَةَ قَدْ قَالَ عَنْهُمْ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «إنَّ قولَهم مِن شَرِّ قَوْلِ أَهْلِ البِدَعِ والإِلحادِ»[1].

ومِن أَهْلِ البِدَع المُؤَوِّلَةِ -أَهْلِ التَّعْطِيل- الَّذِينَ قَالُوا: «إنَّ صِفَاتِ الله عَزَّوَجَلَّ لَا يُرَادُ بِهَا ظاهِرُها»؛ لِذَا أَوَّلُوا، أي: حَرَّفُوا النُّصُوصَ إِلَى مَعَانٍ عَيَّنُوها بعقولهم، هَذِهِ المعاني الَّتِي عَيَّنُوها بعقولهم هِيَ غَيْرُ مُبَيَّنة فِي الكِتَاب والسُّنَّة.

إِذَن: يَلْزَم -عَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّفْوِيضِ وعَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ- أَنْ تكونَ أَسْمَاءُ الله وصِفَاتُه غَيْر مُبَيَّنة لَا فِي الكِتَاب وَلَا فِي السُّنَّة!

وَنَحْنُ ذكرنا هَذِهِ الأوجه من كَلَام شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «الحَمَوِيَّة»؛ لِيَتبيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ العِلْمَ بأَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه وأَفْعَالِه مَوْجُودٌ فِي الكِتَاب والسُّنَّة.

مَسْأَلَة: هَلِ التَّفْوِيضُ مُلَازِمٌ للتَّعْطِيلِ؟

الجَوَاب: نَعَمْ، فالتَّفْوِيضُ تَعْطِيلٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الحَقِيقَة عَطَّلَ النَّصَّ عَمَّا يُراد بِهِ، فاللهُ أراد مِنَّا أن نَفْهَم النَّصَّ عَلَى مَعْنَاه، وهم عَطَّلوا مَعْنَاه.

لكن الفرق بينهم وبين المُعَطِّلَة: أن المُعَطِّلَةَ عَطَّلُوا مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ وجَعَلُوا لَهُ مَعْنًى آخَرَ، فصاروا أَحْكَمَ مِنْهُم؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ لأَهْلِ التَّفْوِيضِ: أَنْتُم أغرارٌ جُهَّال لَا تعرفون شيئًا، لَكِنْ نَحْنُ أَهْلُ العِلْم.

وَلَا شَكَّ أن مَذْهَبَ التَّعْطِيل -يَعْنِي مَذْهَب أَهْل التَّأْوِيل الَّذِي هُوَ التَّحْرِيف- أَحْكَمُ من مَذْهَبِ أَهْلِ التَّفْوِيض وأَصَحُّ، والكُلُّ بَاطِل.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢١).

مَسْأَلَة: بَعْضُ النَّاسِ يَنْسُبُ التَّفْوِيضَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَما رَأْيُكُمْ؟

الجَوَاب: هَذَا غَلَطٌ، فالتَّفْوِيض -مِثْلما قَالَ شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ- هُوَ الَّذِي فَتَحَ بَابَ الإِلحادِ وبَابَ الكُفْرِ؛ لِأَنَّ أَهْل الإِلحاد قَالُوا: «أَنْتُم تَقُولُونَ: لَا ندري. وَنَحْنُ نَقُول: كَذَا وَكَذَا؛ فَلَا تستطيعون أن تَقُولُوا: إِنَّكُم خَالَفْتُمُ النَّصَّ. لِأَنَّكُمْ أَنْتُم أنفسَكم لَا تَدْرُونَ مَا مَعْنى النص، ومَن لَا يَدْرِي عَنْ مَعْنى شَيْء لَا يُمْكِن أن يدَّعي أن هَذَا الشَّيْء يخالفه»، ثُمَّ يَقُولُونَ أَيْضًا: «إِنَّنَا نَحْنُ أَحْكَم مِنْكُم؛ لِأَنَّنَا أَهْلُ عِلْمٍ ومَعْرِفَةٍ، وأَنْتُم تَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نَعْلَمُ، فَقَدْ نَادَيْتُمْ عَلَى أنفسِكم بالجهل».

مَسْأَلَة: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: لَا تَخُوضُوا فِي أَسْماءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ. فَما رَأْيُكُمْ؟

الجَوَاب: يُرِيدُون منك أَلَّا تخوضَ حَتَّى يخوضَ غيرُك بالبَاطِل، فأنت خُضْ بالحقِّ، والسَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَدْرَكُوا زَمَنَ الأهواءِ -وهُمْ أَتْقى مِنَّا وأَعْلَمُ مِنَّا بالله- ولـم يَسْكُتوا!.

ولهذا لـمّا سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا بَالُنا نَقُول فِي القُرْآن: إِنَّهُ غَيْر مَخْلُوق مَعَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لم يَتكَلَّمُوا بِهَذَا؟!

قَالَ: نَقُولُ بِهَذَا لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: «إِنَّهُ مَخْلُوق».

ولمَّا قِيلَ لبَعْض العُلَماء: كَيْف تَقُولُونَ: «إنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ بِذَاتِه»؟! هَذَا تَكَلُّفٌ، ولَيْسَ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ لَفْظَةُ: بِذَاتِه -أي الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش بذاته، أَمَّا لفظ الذَّات فقد وردت-.

قَالُوا: نَعَمْ، نَحْنُ نَقُول: (بِذَاتِه)؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى لم يَسْتَوِ بِذَاتِه، بَلْ إِنَّ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بِمَعْنَى: اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش، لَيْسَ أَنَّ ذَاتَه عَلَا عَلَى العَرْش»؛ يُرِيدُون بِذَلِكَ نَفْيَ العُلُوِّ.

أَمَّا الصَّحَابَةُ فلم يَتَكَلَّموا بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لـم تَظْهَرْ فِي وَقْتِهم هَذِهِ الأهواءُ، بَلْ يَقْرَؤُونَ كِتَابَ الله وَسُنَّةَ رَسُولِه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْهَا.

فَائِدَة: اعْلَمْ أَنَّ (ذات) فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة بِمَعْنى (صاحبة) وهِيَ -فِي الأَصْل- تأنيثُ (ذو)، ولـم تَرِدْ (ذات) فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة بِمَعْنى العَيْن، إِنَّما وردت بِمَعْنى (جانِب)، كَمَا فِي قَوْله ﷺ: «**كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَاتِ الله ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ**»[(١)] أي: فِي سَبِيله وجَانِبه، ومنه أَيْضًا قَوْلُ خُبَيْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[(٢)]:

وَذَلِـكَ فِي ذَاتِ الْإِلَـهِ وَإِنْ يَشَـأْ

ولَيْسَ المَعْنَى (فِي نَفْسِه) الَّتِي هِيَ عَيْن الإله، وتأتي ذات بِمَعْنى (أَيّ) مِثْل: «نَزَلْتُ بِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ» بِمَعْنى: أَيّ لَيْلَة مِنَ اللَّيَالي. لَكِنِ اسْتَعْمَلَها العُلَماءُ مِن عَهْدِ التَّابِعِينَ ومَن بَعْدَهُم عَلَى أَنَّهَا فِي مَعْنى النَّفْسِ والعَيْنِ، وعَلَيْهِ فَلَا حَرَجَ عِنْدَ التقسيم أن نَقُول: ذَات وصِفَات، بِمَعْنى قَسِيمَة للصِّفَة، وَلَا تُنْكَر.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**ثنتين منهن في ذات الله**».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر، رقم (٣٠٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الخَامِس: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالحَقِّ فِي هَذَا البَابِ[١]؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا السُّكُوت وَإِمَّا القَوْل بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ[٢].

مَسْأَلَة: الحَشْوِيَّةُ هَلْ هِيَ رَمْيٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، أَمْ أَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ المُفَوِّضَةِ؟

الجَوَاب: هِيَ رَمْيٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ؛ يَعْنِي يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ حَشْوٌ، لَيْسَ فِي كلامِهم خيرٌ، وَلَا فِي كلامِهم صِدْقٌ وَلَا شَيْءٌ. أو أَنَّ الحَشْوَ الَّذِينَ هم من عَامَّة النَّاس، وهم الَّذِينَ لَا يعرفون شيئًا. فلها مَعْنَيَانِ عِنْدَهُم.

[١] هَذَا الوَجْه باعتبار حال الصَّحَابَة، وهَذِهِ ضرورة عقلية، ومَا سيأتي فإِنَّه من الأدلة العَقْلية.

ونعني بـ«**البَاب**» أي: بَاب الأَسْمَاء والصِّفَات، فلَا بُدَّ أن يَكُون الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَائِلِينَ بالحَقِّ فِيهِ.

وهَذِهِ دَعْوى، وكلُّ دَعْوى تحتاج إِلَى بيِّنة، والبيِّنة هِيَ: «**أَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا السُّكُوت وَإِمَّا القَوْل بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ**».

[٢] يتبيَّن بِهَذَا أَنَّ أحوال الصَّحَابَة لَا تخلو من ثلاث: إِمَّا أن يَقُولُوا بالحق، أو يَسْكُتوا عَنْهُ، أو يَقُولُوا بالبَاطِل. فسكوتهم عَنْ بيان الحق: لَا يُمْكِن، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ شَهِدَ لـهم بأنهم خَيْرُ القُرُونِ(١)، وشَهِدَ لـهم التَّارِيخُ أَيْضًا بأنهم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا امْتِنَاعُ السُّكُوتِ فَوَجْهُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلٍ مِنْهُمْ بِمَا يَجِبُ لله تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَيَمْتَنِعُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ عِلْمٍ مِنْهُمْ بِذَلِكَ وَلَكِنْ كَتَمُوهُ؛ وَكُلٌّ مِنْهُما مُمْتَنِعٌ[١]:

أَمَّا امْتِنَاعُ الجَهْلِ[٢]: ....

أَنْصَحُ عِبَادِ الله -بَعْدَ الرُّسُلِ- لِعِبَادِ الله، فَإِذَا كَانُوا أنصحَ النَّاس وأعلمَ النَّاس بالشريعة فَلَا يُمْكِن أن يسكتوا عَنِ الحق. كَذَلِكَ لَا يُمْكِن أن يَقُولُوا بالبَاطِلِ؛ فيتعيَّن أن يَقُولُوا بالحق؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَت القِسمة العَقْلية تَنحصِر فِي ثلاثة أمور فانْتَفَى اثنان لَزِمَ الثَّالِثُ.

فمَثَلًا: إِذَا قُلْتُ لك: الجِيمُ تحتَها نُقطة، والخاءُ فوقَها نُقطة. إذن الحاء لَيْسَ عَلَيْهَا نقطة. وهَذَا لَازِم؛ لِأَنَّ الُمتتبِّعَ للشَّكْلِ يَجِدُ النُّقَطَ فوق أو تحت، فَلَيْسَ هُنَاكَ نُقطة لَا عَلَى اليمين وَلَا عَلَى اليسار. فإذن نَقُول: إِنَّهُ إِذَا بَطَلَ اثنانِ تعيَّن الثَّالِثُ.

[١] فسُكوتُ الصَّحَابَة عَنْ بيان الحق فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته ممتنِع؛ لِأَنَّ السكوت إِمَّا أن يَكُون عَنْ جهل بالحق فَلَا يَقْدِرون أن يتكلَّموا بِمَا هم جاهلون فِيهِ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ كِتْمانٍ للحقِّ مَعَ عِلمهم بِهِ، وهَذَا ممتنع عَلَى الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا سُكُوتُ بَعْضِهم عَنْ مَسْأَلَة فردية لخوف محذور، فَهَذَا قَدْ يُمْكِن، لَكِنْ فِي النهاية لَا بُدَّ أن يبيِّنه، كَما فَعَلَ مُعاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَخْبَرَ بالحَدِيثِ عِنْدَ مَوْتِه(١).

[٢] عَلَى الصَّحَابَة بأَسْماء الله وصِفَاته

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، رقم (١٢٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة، رقم (٣٢)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِأَيِّ قَلْبٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَوَعْيٌ وَطَلَبٌ لِلْعِلْمِ وَنَهْمَةٌ فِي الْعِبَادَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ هُوَ الْبَحْثَ فِي الْإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَتَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَتَحْقِيقَ ذَلِكَ عِلْمًا وَاعْتِقَادًا[١].

---

[١] كُلُّ إنسان فِي قلبه حياة ومحبة للعلم ونَهْمَة فِي العِبَادَة أَوَّلُ مَا سيبحثه: عَنْ معرفة أَسْمَاء الله وصِفَاته.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إن هَذَا يكذِّبه الواقع؛ لِأَنَّنَا -والحَمْد لله- نحب العِلْم وفي قلوبنا نَهْمَة للعبادة، ومع ذَلِكَ لَا نَدْرُسُ عِلم التَّوْحِيد بأَسْمَاء الله وصِفَاته كَمَا يَنْبَغِي.

لَكِنْ يُقَال: إنَّ عِنْدَنا مِنْهُ شيئًا كَثِيرًا، فنحن نشأنا عَلَى الإِسْلَام وعَلَى معرفة ربنا -وإن لـم يكن عَلَى سَبِيل التَّفْصِيل، لكن عَلَى سَبِيل الإجمال- فالصغيرُ حين تَسألُه: أَيْنَ الله؟ يَقُول: فِي السَّمَاء. مِمَّا يَدُلّ عَلَى أن الفِطْرَة مغروسة فِيهِ، فنحن -والحَمْد لله- عندنا شَيْء كَثِير من معرفة هَذَا. لَكِنْ يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي إنسانٍ جاهلٍ لم يَعِشْ فِي الإِسْلَام، وعنده رغبة فِي العِبَادَة، لَا بُدَّ أن يبحث عَنْ هَذَا الإله قَبْلُ؛ لِأَجْلِ أن يَبْنِيَ عَقِيدَتَهُ عَلَى شَيْء.

ولهذا كَانَ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أحيانًا يحدِّثهم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالحَدِيث ويَسْتَفْهِمُونَ عَنْهُ.

فمَثَلًا: لـمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأَنَّ اللهَ يَضْحَكُ، قَالُوا: أَوَيَضْحَكُ رَبُّنا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «نعَمْ». قَالُوا: لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا(١).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ القُرُونَ المُفَضَّلَةَ -وَأَفْضَلُهُمُ الصَّحَابَةُ- هُمْ أَبْلَغُ النَّاسِ فِي حَيَاةِ القُلُوبِ وَمَحَبَّةِ الخَيْرِ وَتَحْقِيقِ العُلُومِ النَّافِعَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، وَهَذِهِ الخَيْرِيَّةُ تَعُمُّ فَضْلَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُقَرِّبُ إِلَى اللهِ -تَعَالَى- مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ وَاعْتِقَادٍ.

ثُمَّ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا جَاهِلِينَ بِالحَقِّ فِي هَذَا البَابِ لَكَانَ جَهْلُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ بَابٍ أَوْلَى[١]؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ مَا يُثْبَتُ للهِ تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَوْ يُنْفَى عَنْهُ إِنَّمَا تُتَلَقَّى مِنْ طَرِيقِ الرِّسَالَةِ، وَهُمُ الوَاسِطَةُ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَبَيْنَ الْأُمَّةِ، وَعَلَى هَذَا الفَرْضِ يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمٌ فِي هَذَا البَابِ. وَهَذَا ظَاهِرُ الامْتِنَاعِ[٢].

ولـمّا سألوه: «أَقَرِيبٌ رَبُّنا فَنُناجِيه، أَمْ بَعِيدٌ فنُنادِيه؟» أنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾(١) [البقرة:١٨٦] عَلَى خِلَاف فِي صِحَّة هَذَا السبب.

المَقْصُود: أنَّ الإِنْسَان الَّذِي عِنْدَهُ رغبة فِي تحقيق العِبَادَة لَا بُدَّ أن يبحث عَنْ صِفَات المَعْبُود وأسمائه حَتَّى يعبده عَلَى بصيرة؛ فلهذا يَمْتَنِع الجهل عَلَيْهِم.

[١] **يَعْنِي لَوْ قَالَ قَائِل**: يُمْكِن أن نَقُول: إنهم جاهلون، أو لم يبحثوا، أو لم يحرصوا عَلَى الوصول إِلَى الحق. **فَنَقُول**: إِذَا كَانُوا جاهلين فالَّذِينَ بَعْدَهُمْ مِنْ بَاب أَوْلَى.

[٢] يَعْنِي لَوْ أن أحدًا من النَّاس كَابَرَ وقَالَ: أنا لَا أوافقك عَلَى أن الصَّحَابَة

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٢٢-٢٢٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣١٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٣٥)، من حديث الصلت بن الحكيم عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ كِتْمانِ الحَقِّ: فَلِأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ مُنْصِفٍ عَرَفَ حَالَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَحِرْصَهُمْ عَلَى نَشْرِ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَتَبْلِيغِهِ الْأُمَّةَ، فَإِنَّهُ لَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِمْ كِتْمانَ الحَقِّ، وَلَا سِيَّما فِي أَوْجَبِ الْأُمُورِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ الله -تَعَالَى- وَأَسْمائِهِ وَصِفَاتِهِ[١].

لَا بُدَّ أن يكونوا عالمين بأَسْماء الله وصِفَاته، وأقول: يُمْكِن أن يكونوا جاهلين. وهَذِهِ -كَما قُلْنَا- مُكَابَرَة، لَكِنْ عَلَى فَرْضِ أننا سلَّمنا بِهَذَا القَوْل فإننا نَقُول: إِذَا كَانَ الصَّحَابَة جاهلين فالَّذِينَ بَعْدَهُمْ أَجْهَل بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّنَا عَلَى فَرْضِ أن تكونَ أَسْماءُ الله وصِفَاتُه مَعْلُومَةً فإنَّها تُتَلَقَّى مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، والطَّرِيق المُوصل إِلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي بَابِ العِلْم هُمُ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّنَا لم نُدْرِكِ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يُمْكِن أن يأتينا خبرٌ فِي بَاب أَسْماء الله وصِفَاتِه إِلَّا من طَرِيق الصَّحَابَة، فعَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا: (إِنَّ الصَّحَابَةَ جَاهِلُونَ) لَزِمَ أَنْ نكونَ نَحْنُ أَيْضًا أَجْهَلَ بِذَلِكَ، وحِينَئِذٍ لَا يَكُون عِنْدَ الأُمَّة كلِّها من أولها إِلَى آخرِها عِلْمٌ فِي بَاب أَسْماء الله وصِفَاته. وهَذَا ظَاهِر الامتناع.

ولذلك: الَّذِينَ يَسُبُّون الصَّحَابَةَ -والعِيَاذ بالله- مِن فِرَقِ الأُمَّة، سَوَاء قَصَدُوا أو لم يَقْصِدوا؛ نتيجةُ هَذَا السَّبِّ التَّشْكِيكُ فِي كُلِّ الشَّرِيعَة؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَة مَا جاءتنا إِلَّا من طَرِيق الصَّحَابَة، فَإِذَا سَبَبْنا الصَّحَابَةَ أو رَمَيْناهم بالفِسْق أو بالكُفْر أو الرِّدَّة فمعنى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا شَرِيعَة عندنا قائمة؛ إِذْ إِنَّ الشَّرِيعَة لم تأت إِلَّا عَنْ طريقهم. ولهذا كَانَتْ هَذِهِ البِدْعَةُ -والعِيَاذ بالله- من أكبرِ البِدَع إنكارًا للشريعة.

[١] إِذَا علمنا أن الصَّحَابَة عالمون فلَا بُدَّ أن يكونوا معلِّمين، وأن يبيِّنوا للناس، لَا أنْ يَكتُموا الحقَّ عَنِ النَّاس؛ لِأَنَّنَا نعلم أَنَّهُم أنصحُ الأُمَّةِ لِلْأُمَّةِ.

فَإِذَا قَالَ لنا قَائِل: هَذَا الكَلَام كله فِيهِ نظر؛ لِأَنَّنَا نَجْهَلُ الآنَ أَسْمَاءَ الله الَّتِي قَالَ عَنْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[1] فلم تُبيَّن لنا فِي الحَدِيث.

فالجَوَاب عَلَى هَذَا أن نَقُول: إنَّ مَنِ احْتَجَّ بالحَدِيث[2] الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الأَسْمَاء فإنَّ هَذَا الإِيرَادَ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ.

وأَمَّا مَنْ رَأَى أنَّ الحَدِيثَ الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الأَسْمَاء التِّسْعَة والتِّسْعِين لَا يَصِحّ وأنه مُدْرَج مِن بَعْض الرُّوَاة حَيْثُ تَتَبَّعَهَا حَسَب عِلمه وسَرَدها، مَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: إن الشَّارع لم يُهْمِلْها، بَلْ هِيَ مَوْجُودَة فِي الكِتَاب والسُّنَّة؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِيلُنا عَلَى أمرٍ غَيْرِ مَوْجُود، لكن المُهْمَل مِنْهَا هُوَ تَعْيِينها، حَيْثُ وكله الشَّارع للعباد لأجل أن يجتهدوا فِي طلبها وتحرِّيها؛ حَتَّى يُعْرَفَ بِذَلِكَ مَن كَانَ حَرِيصًا عَلَى إِحْصَائِهَا ومَنْ لم يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إحصاءَها لَيْسَ بالأمرِ الهيِّن؛ إِذْ يَحْصُل بإحصائِها دخولُ الجنة، فلَا بُدَّ أن يَكُون لهذا العِوَض مِن ثَمَنٍ وهُوَ أَنَّهُ تَرَكَ هَذَا الأمرَ للناس يَتَطَلَّبُونَهُ بأنفسِهم.

ثُمَّ إِنَّهُ -والله أعلم- تَرَكَها أَيْضًا مفتوحةً لأجل أن يَتَوَسَّعَ النَّاسُ فِي إدراكِ مَا يُدْرِكُونَ مِنْهَا، فمَثَلًا: قَدْ يَكُون عِنْدِي هَذَا الاسم من أَسْمَاء الله، وأرى أَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الحَدِيث، وأنت ترى اسمًا آخر، فنأخذ من مجموع الأَسْمَاء تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا ونُحْصِيها؛ ويَكُون ذَلِكَ سببًا لدخول الجنة.

ولهذا: لَيْسَ مَعْنى الحَدِيث أننا لَا نجد أَكْثَرَ من تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ اسْمًا، بَلْ هِيَ أَكْثَرُ مِن تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ بِلَا شَكٍّ؛ لكنْ مَن أَحْصَى تِسْعَةً وتِسْعِينَ مِنَ المَوْجُودِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بِذَلِكَ الجنةَ.

وبِهَذَا يزول هَذَا الإيراد الَّذِي قَدْ يَكُون فِي قلبِ كُلِّ إنسان عِنْدَمَا يُقَال لَهُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى ورَسُولَه قَدْ بَيَّنَا الحقَّ فِي بَابِ أَسْمَاء الله وصِفَاته بيانًا واضحًا، فَإِذَا أُورِدَ عَلَيْنَا هَذَا الإشكالُ أَجَبْنَا عَنْهُ بأحدِ هَذَيْنِ الجَوَابَيْن:

الجَوَاب الأَوَّل: أنَّ مَن قَبِلَ حَدِيثَ تعيينِها أجاب بِهِ وقَالَ: الأمر واضح.

الجَوَاب الثَّانِي: أنَّ مَن لم يَقبَلْه قَالَ: إنَّ اللهَ تَعَالَى أَبْهَمَهَا عَلَى العبادِ رحمةً بهم وامْتِحَانًا لهم؛ رحمةً بهم ليكون هَذَا أوسعَ فِي المجال، فكلٌّ يختار مَا يرى من هَذِهِ الأَسْمَاء فيحصيها ويدخل الجنة، وأَيْضًا أبلغ فِي الامتحان بطلبها والبحث عَنْهَا حَتَّى يعيِّنها الإِنْسَان؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَت معيَّنةً لنا لم يكن فِي إحصائها تَعَبٌ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُبْهَمَةً فِي الكِتَاب والسُّنَّة فَإِنَّهُ يحتاج أَنْ يُراجِعَ القُرْآنَ والسُّنَّةَ وأنْ يَتَتَبَّعَ ويَحْرِصَ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً للعبدِ، وفيه امتحانًا لَهُ، وبهذا عُلِمَ أن إخفاءَها من المَصْلَحَة.

ونَظِيرُ مَا أُخْفِيَ مِن العبادات امتحانًا للعباد: سَاعَة يَوْم الجُمعة، وليلة القَدْر؛ لِأَنَّهَا لَوْ عُيِّنَتْ مَا حَرَصَ النَّاسُ عَلَى العَمَل إِلَّا فِي هَذِهِ اللَّيْلَة أو فِي هَذِهِ السَّاعَة وفَاتَهُمْ

خيرٌ كَثِيرٌ، أرأيتم لَوْ أن لَيْلَة القَدْر معيَّنة فِي لَيْلَة سبعة وعشرين؟! لفات النَّاسَ مِن قيام الليل والعَمَل تِسْعُ لَيَالٍ، فعدم تعيينها فِيهِ مَصْلَحَة عظيمة لِلْإِنْسَانِ.

والحَقِيقَة أننا لَا نُحِسُّ بهذه المَصْلَحَة فِي زيادة تسع ليال لنا نجتهد فِيهَا بالعَمَل، لَا نحس بهذه المَصْلَحَة إِلَّا إِذَا حَضَرَ الأجلُ، قَالَ: (ليتني عَمِلت)، فالآن مَثَلًا يَكُون لِلْإِنْسَانِ دَرَاهِم مَوْجُودة فِي أكياس لَا يهم الواحد أن يأخذ ريالًا ويرمي بِهِ، لكن كُلَّما قَلَّتِ الدراهمُ كَانَتْ أَغْلَى، وَنَحْنُ بالعَكْس كُلَّما زِدْنا بالسنين هان عَلَيْنَا ضياعُ الأيام، لكنْ إِذَا انتهت الدراهم يَقُول الواحد: يا ليتني احتفظتُ بالدراهم! ليتني مَا ضيَّعتُها!

هَكَذَا الله جَلَّوَعَلَا حكيمٌ، يَشْرَع لعباده هَذِهِ الأُمُورَ ويُخفِيها لمصلحتهم، وفي نفس الوقت امتحانًا للعباد، فالإنسان الحريص يَقُول: مَا أَرْخَصَ عشر ليال فِي لَيْلَةٍ خَيْر مِن ألف شَهْر، والإِنْسَان الكسلان يَقُول: لَا أُرِيدُ أن أَتْعَبَ وأَسْهَرَ عشر ليال.

فَهَذِهِ المسائل الدَّقِيقَة يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أن يتأمَّلها فِي شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ لله تَعَالَى الحِكمةَ البَالِغَةَ فِي كُلِّ مَا شَرَع، لكنْ مِنْهَا مَا هُوَ مَعْلُوم لنا، ومنها مَا هُوَ مجهول لنا.

مَسْأَلَة: هَلْ إِحْصَاءُ أَسْمَاءِ الله تَعَالَى الْوَارِدُ فِي الحَدِيثِ يَكُونُ بِالْعَدِّ فَقَطْ؟

الجَوَاب: لَا، بَلْ إحصاؤها يَتَضَمَّن ثلاثة أمور:

أولًا: حفظها.

ثانيًا: فهم مَعْنَاها.

ثالثًا: التعبد لله بمقتضاها؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]. أَمَّا مُجَرَّد أن يكتب لَهُ ورقة ويكررها فَهَذَا لَيْسَ بإحصاء لها.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كنتُ أعرف من أَسْمَاء الله تَعَالَى مَا يقارِب التسعة والتسعين، لكنْ لم أَعُدَّها؟

قُلنا: لَا بُدَّ أن تحصيَها؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَشْيَاء محدَّدة بالشرع لَا بُدَّ أن يُراعَى تحديدُها، فمَثَلًا: إِذَا سلَّم مِنَ الفريضة يسبِّح الله ثلاثًا وثلاثين ويَحمد الله ثلاثًا وثلاثين ويكبِّر الله ثلاثًا وثلاثين، لَوْ قَالَ: أنا سأفعل ذَلِكَ بِدُونِ عَدٍّ فَإِنَّهُ لَا يَحصُل عَلَى الأجر التَّام؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْء محدَّد فَإِنَّهُ يُراعَى تحديدُه، ولو زاد عَلَيْهَا عَلَى سَبِيل التعبُّد بهذه الزيادة فَهَذَا بِدْعَة، وإن زاد عَلَى أن هَذَا التسبيح مُطْلَق فَهَذَا جائز لكنْ لَا يَنْبَغِي أن يُعْلِنَه أمامَ النَّاس فيتَّخِذوه سُنَّةً.

الحَاصِل: أن الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي بَاب أَسْمَاء الله وصِفَاته، والدليل عَلَى هَذَا: لِأَنَّ ضِدَّ قَوْل الحق إِمَّا السكوت وإِمَّا قَوْل البَاطِل، وكلاهما ممتنِع عَلَى الصَّحَابَة؛ لِأَنَّ السكوت إِمَّا أن يَكُون عَنْ جهل أو عَنْ علم مَعَ الكتمان، وهَذَا أَيْضًا مستحيل؛ فجهل الصَّحَابَة بِمَا يَجِب لله ويَمْتَنِع ويجوز من الأَسْمَاء والصِّفَات أمرٌ لَا يُمْكِن، وسكوتهم عَنِ الحق مَعَ علمهم بِهِ أمرٌ لَا يُمْكِن، ولهذا نَقُول: إِنَّهُ لَا يُمْكِن كتمانُهم. إِضَافَة إِلَى ذَلِكَ: «أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الحَقِّ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَّعَهُ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الحَقِّ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَّعَهُ[١].

وأَمَّا امتناعُ القَوْل بالبَاطِل عَلَيْهِم فمن وجهين:

أحدهُما: أن القَوْل بالبَاطِل لَا يُمْكِن أن يقوم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح[٢]، ومِنَ المَعْلُوم أن الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أبعد النَّاس عَنِ القَوْل فِيمَا لم يقم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح، خصوصًا فِي أمر الإِيمَان بالله تَعَالَى وأمور الغيب[٣]، فَهُمْ أَوْلَى النَّاس بامتِثال قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦][٤]،...............

---

[١] ولكنْ مَعَ هَذَا لم يأت عَنْهُم فِي بَاب الصِّفَات مِثْلُ مَا أتى عَنِ التَّابِعِين ومن بعدهم؛ لِأَنَّ النَّاس لم يَتَكَلَّموا فِي عهد الصَّحَابَة بالصِّفَات كَمَا تكلموا فِيمَا بَعْدُ، فإن بِدْعَة الجَهْمِيَّة أول مَا ظهرت عَلَى يد الجَعْدِ بنِ دِرْهَم، ثُمَّ الجَهْم بن صَفْوَان، وَذَلِكَ بَعْدَ انقراض عصر الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فدَلَّ هَذَا عَلَى أن الصَّحَابَة لهم كَلَام كَثِير فِي بَاب الأَسْمَاء والصِّفَات لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَام مَن بَعْدَهُم قليلٌ.

[٢] قَوْله: «**لَا يُمْكِن أن يقوم عَلَيْهِ**» أي عَلَى صحته «**دَلِيل صَحِيح**» يَعْنِي: لَا يُمْكِن أن يقوم دَلِيل عَلَى القَوْل البَاطِل وأنه حق، أَمَّا عَلَى بُطْلَانه فيمكن أن يقوم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح.

[٣] الصَّحَابَة أبعد النَّاس عَنِ القَوْل بِمَا لم يقم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح، لَا سِيَّما فِي أمر الإِيمَان بالله واليَوْم الآخِر؛ لِأَنَّ هَذَا من أمور الغيب الَّتِي لَا يُمْكِن أن يَتَكَلَّم فِيهَا الإِنْسَان إِلَّا بحق.

[٤] ومعنى «**لَا تَقْفُ**» أي: لَا تَتَّبِعْهُ فتقول بِهِ.

وقَوْلِه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣][١].

ثانيهما: أن القَوْل بالبَاطِلِ إِمَّا ان يَكُون مصدره الجهل بالحق، وإِمَّا أن يَكُون مصدره إِرَادَة ضلال الخلق، وكلاهما ممتنع فِي حق الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا امتناع الجهل فقد تقدم بيانه.

وأَمَّا امتناع إِرَادَة ضلال الخلق: فَلِأَنَّ إِرَادَةَ ضلالِ الخلقِ قَصْدٌ سَيِّئٌ لَا يُمْكِن أن يَصْدُرَ من الصَّحَابَة الَّذِينَ عُرفوا بتمام النُّصْح لِلْأُمَّةِ ومحبة الخير لها[٢].

ثُمَّ لَوْ جاز عَلَيْهِم سوء القصد فِيمَا قالوه فِي هَذَا البَاب؛ لجاز عَلَيْهِم سوء القصد فِيمَا يَقُولُونَه فِي سائر أبواب العِلْم والدين[٣] ....

---

[١] والشَّاهِدُ -فِي آية الأعراف- قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

[٢] لَا يُمْكِن للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن يَقُولُوا بالبَاطِلِ لأجل أن يُضِلُّوا النَّاس؛ لِأَنَّ المَعْرُوفَ من حالهم أَنَّهُم يُحِبُّونَ الخيرَ، وأنهم أنصحُ الخلق -يَعْنِي بَعْدَ الرُّسُل- لِلْأُمَّة، فَلَا يُمْكِن مَعَ هَذَا أن يُرِيدوا ضلال الخلق.

[٣] يَعْنِي لَوْ قُلْنَا: إن الصَّحَابَة يُمْكِن أن يَقُولُوا فِي هَذَا البَاب بالبَاطِلِ ليُضلوا الخَلق، فَإِنَّهُ يُمْكِن إذن أن يَقُولُوا فِي غَيْر هَذَا البَاب -فِي بَاب العبادات مَثَلًا- بالبَاطِلِ ليُضلوا النَّاس عَنْ سَبِيل الله، فَإِذَا جوَّزنا هَذَا وهَذَا مِن أَنَّهُ يَجُوز أن يَقُولُوا بالبَاطِلِ فِي بَابِ العَقَائِد وفي بَابِ العبادات الظَّاهِرَة؛ فإننا نعدم الثقة بكل مَا يَقُولُونَه فِي الشَّرِيعَة، وهَذَا يؤدِّي بلا رَيْب إِلَى بُطْلَان الشَّرِيعَة رأسًا، ولـهذا قَالَ:

فتُعدَم الثِّقة بأقْوالِـهم وأَخْبارِهِم فِي هَذَا البَاب وغيره، وهَذَا مِن أَبْطل الأَقْوال؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِم القدح فِي الشَّرِيعَة كلِّها.

وإذا تَبيّن أنَّ الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي هَذَا البَاب، فَإِنَّهُم إِمَّا أن يكونوا قَائِلين ذَلِكَ بعقولهم أو من طَرِيق الوحي[١]. والأوَّل مُمتنع[٢]؛ لِأَنَّ العَقْل لَا يُدْرِك تفاصيل مَا يَجِب لله تَعَالَى من صِفَات الكَمَال، فتعيَّن الثَّانِي وهُوَ أن يكونوا تَلَقَّوْا هَذِهِ العُلُوم من طَرِيق رسالة النَّبِيِّ ﷺ، فيلزم عَلَى هذا أن يَكُون النَّبِيّ ﷺ قَدْ بيَّن الحق فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وهَذَا هُوَ المَطْلُوب[٣].

«فتُعدَم الثِّقة بأقْوالِـهم وأَخْبارِهِم فِي هَذَا البَاب وغيره، وهَذَا مِن أَبْطل الأَقْوال؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِم القدح فِي الشَّرِيعَة كلِّها. وإذا تَبيّن أنَّ الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي هَذَا البَاب، فَإِنَّهُم إِمَّا أن يكونوا قَائِلين ذَلِكَ بعقولهم أو من طَرِيق الوحي».

[١] بَعْدَ أن تقرَّر عندَنا أن الصَّحَابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي بَاب الأَسْمَاء والصِّفَات، فمن أَيْنَ جاءهم هَذَا الحق؟

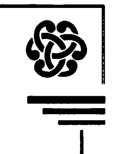
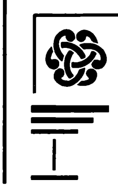
نَقُول: هَذَا لَا يخلو مِن أحَد طريقين: إِمَّا أَنَّهُ جاءهم عَنْ طَرِيق العَقْل، أي هم فكّروا وقَالُوا: يَجِب لله كَذَا، ويجب لله كَذَا. أو أَنَّهُ جاءهم عَنِ الرَّسُول ﷺ.

[٢] أي أَنَّهُ بطريق العَقْل.

[٣] هَذَا الدَّلِيل العَقْلي وإن كَانَ طويلًا، لَكِنَّهُ مفيد جدًّا لطالب العِلْم؛ إِذْ كله حُجَج عقلية مَنْطِقِيَّة تُعْلَم بالتتبُّع والاستقراء؛ لِأَنَّ الحال لَا تخرج عَنْ كَذَا أو كَذَا،

فَإِذَا بَطَل وَاحِد تعيَّن الثَّانِي، كُلّ هَذَا الكَلَام مُؤَدَّاهُ ومَحَطُّ الفَائدة مِنْهُ: أن الَّذِي بيَّن الحق فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته هُوَ النَّبِيّ ﷺ، وتكلَّم الصَّحَابَة بِهِ من بعده، وهَذَا هُوَ المَطْلُوب.

✖ ☐ ✖

البَاب الثَّالِث

فِي طَرِيقَة أَهْل السُّنَّة فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته

أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ هم الَّذِينَ اجتمَعُوا عَلَى الأخذ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ[١]، والعَمَل بِهَا ظاهِرًا وباطنًا فِي القَوْل والعَمَل والاعتِقاد[٢].

---

[١] «اجتمعوا»: ولـهذا سُمُّوا: جماعة. «بِسُنَّةِ»: ولهذا سُمُّوا: أَهْل السُّنَّةِ. و(الجماعة) فِي أَصْل اللُّغَة العَرَبِيَّة مَعْنَاها: الاجتماع، ولَكِنَّهُ نُقِلَ من هَذَا المَعْنَى إِلَى القوم المجتمِعين. إذن «أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ»: هم الَّذِينَ اجتمعوا عَلَى الأخذ بسُنَّة الرَّسُول ﷺ، ولهذا سَمَّيْناهم: (أَهْلَ السُّنَّةِ) لأخذهم بالسُّنَّة، و(أَهْلَ الجَماعَةِ) لاجتماعهم عَلَيْهَا.

وبِهَذَا التعريف لأَهْـل السُّنَّةِ والجَماعَةِ نعـرف أَنَّهُ لَا يدخل فيهم الأَشَاعِـرَة وَلَا المَاتُرِيدِيَّة، وإن كَانَ بَعْض النَّاس يحاول أن يُدخل هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين فِي أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وَنَحْنُ نَقُول: هم ليسوا من أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ فِيما يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي أَسْماء الله وصِفَاته وغيرها مِمَّا خالفوا فِيهِ السَّلَفَ الَّذِينَ هم أَصْل السُّنَّة والجماعة، والخَلَفُ هم كَما قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: المُخَالِفون للسَّلَف.

[٢] أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ لَا بُدَّ أن يكونوا آخِذين بسُنة الرَّسُول ﷺ والعَمَل بِهَا ظاهـرًا وباطنًا، ظاهـرًا فِي أعمال الجوارح، وباطنًا فِي أعـمال القلوب، ظاهرًا فِيما

وطريقتهم فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته كَمَا يأتي[١]:

أولًا: فِي الإثبات[٢]: فَهِيَ إثبات مَا أثبته الله لنفسه فِي كتابه أو عَلَى لسان رَسُول الله ﷺ[٣]، ....

يظهر للناس، وباطنًا فِيمَا يخفى عَلَى النَّاس، فالمُرَاؤُونَ إذن لم يكونوا من أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ؛ لِأَنَّ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ عِنْدَهُم من الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ والمتابعة مَا هُوَ عَلَى أكمل الوجوه.

إذن: أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ هم الَّذِينَ اجتمعوا عَلَى الأخذ بسُنَّة الرَّسُول ﷺ، وعَلَى العَمَل بِهَا ظاهرًا وباطنًا فِي العَقِيدَة والقول والعَمَل.

واعلم أن (العَمَل) إِذَا أُفرِدَ عَنِ (القَوْل) شَمِلَ القَوْلَ، وأَمَّا إِذَا قُرِنَ معه فَإِنَّهُ يَخْتَصّ بالفِعل الَّذِي هُوَ قَسِيم القَوْل؛ ولهذا نَقُول فِي الصَّلَاة: هِيَ أقوال وأفعال، فأنت إِذَا أَرَدْتَ التقسيمَ تَقُول: أقوال وأفعال، والكل يُقَال لَهُ: أعمال، فالعَمَل إذن يَشْمَل القَوْل والفعل، أَمَّا عِنْدَ التقسيم فنَقُول: إن الفعل قَسِيم القَوْل.

وأَمَّا (الاعتقاد) فهُوَ عَقْد القَلْب عَلَى الشَّيْء، وتصديقه بِهِ، وإقراره بِهِ.

[١] أولًا: فِي الإثبات.

وثانيًا: فِي النَّفْي.

وثالثًا: فِيمَا لم يَرِدْ نفيُه وَلَا إثباتُه.

[٢] أي مَا ورد إثباتُه لله عَزَّوَجَلَّ.

[٣] هَذِهِ طريقتهم فِي الإثبات، يُثبِتون مَا أثبته الله لنفسه؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا أثبته الله لنفسه إِمَّا فِي القُرْآن وإِمَّا فِي السُّنَّة.

فِي القُرْآن: مِثْل الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ والعُلُوِّ واليَدِ والوَجْهِ والعَيْنَيْنِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُم يُثْبِتونَها لله عَزَّوَجَلَّ.

وأَمَّا فِي السُّنَّة: فمِثل قَوْلِ الرَّسُول ﷺ: «**يَنْزِل ربنا إِلَى السَّماء الدُّنْيا حِينَ يَبقى ثُلُثُ الليل الآخِر**»[١] فهَذِهِ الصفة غَيْر مَوْجُودة فِي القُرْآن، وقَوْلِه ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ**»[٢] فالضَّحِك لَيْسَ مَوْجُودًا فِي القُرْآن، لكنْ يَجِب أن نؤمنَ بِهِ كَمَا نؤمن بِمَا فِي القُرْآن.

ولهذا لـما جاءت امرأةٌ إِلَى ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقَالَت: إني فتَّشتُ المصحفَ من فاتحته إِلَى خاتمتِه فما وجدتُ أن المرأة المُسْتَوْشِمَةَ والنَّامِصَةَ والمُسْتَوْشِرَةَ؛ أَنَّهَا مَلْعُونَةٌ فِي القُرْآنِ، والرَّسُولُ ﷺ يَقُول: «**لَعَنَ الله الواشِمة والمستوشمة**»، فأين ذَلِكَ فِي القُرْآن؟ فَقَالَ: هُوَ فِي القُرْآن. قالت: أَيْنَ؟ فقَالَ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧][٣].

فالذي ثبت فِي السُّنَّة يَجِب الإِيمان بِهِ كَمَا يَجِب الإِيمان بِمَا فِي القُرْآن، وَلَا يُمْكِن

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥).

لإنسان أنكر شيئًا من السُّنَّة الثَّابتة عَنِ الرَّسُول ﷺ أن يدَّعي أَنَّهُ مُؤْمِن بالقُرْآن أبدًا؛ لِأَنَّهُ يَكُون كافرًا بِهِ، إذ إن الله يَقُول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء:١٣٦]، فالمُنكِر لشيء مِمَّا ثبت عَنِ الرَّسُول لَا يَكُون مُؤْمِنًا بالرَّسُول ﷺ، وعَلَيْهِ فَلَا يَكُون مُؤْمِنًا بالقُرْآن.

فما ثبت فِي القُرْآن والسُّنَّة من أَسْمَاء الله وصِفَاته وجب عَلَيْنَا أن نثبته من غَيْر تَحْرِيف وَلَا تَعْطِيل، ومن غَيْر تَكْيِيف وَلَا تَمْثِيل، وهَذِهِ العِبَارَة هِيَ الَّتِي عبَّر بِهَا شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كتبه، وقَدْ يَكُون غيره مِمَّن سَبَق قَدْ عبّر بِهَا، ولَكِنَّهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لـما كتب (العَقِيدَة الوَاسِطِيَّة) عقدوا مجالس مَعَ ولاة الأُمُور يناقشونه فِيهَا، وقَالُوا: كَيْف تَقُول من غَيْر تَحْرِيف؟ وهم يعرفون أن قَوْله: «من غَيْر تَحْرِيف» لإبطال قَوْل أَهْل التَّأْوِيل الَّذِينَ يُؤَوِّلُون الصِّفَات. فَقَالَ[1]: إنني اخترتُ التَّحْرِيف لِأَنَّهُ هُوَ المَوْجُود فِي القُرْآن: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، أَمَّا التَّأْوِيل فإن التَّأْوِيل المَوْجُود فِي القُرْآن حق؛ لِأَنَّ التَّأْوِيل المَوْجُود فِي القُرْآن والسُّنَّة دائرٌ بين معنيين لَا ثالث لهما، وهما: التَّفْسِير، أو الحَقِيقَة الَّتِي يَؤُولُ إِلَيْهَا الشَّيْء؛ وهَذَا لَا يُمْكِن أن أَنفِيَه، لهذا قُلْت: «من غَيْر تَحْرِيف»؛ لِأَنَّ هَذَا -أي صَرْف اللَّفْظ عَنْ ظاهره بِدُونِ دَلِيل- يُعتبَر من تَحْرِيف الكلم عَنْ مواضعه.

وَلَا شَكَّ أن كلمة (تَحْرِيف) أشد وقعًا عَلَى أَهْل التَّأْوِيل من كلمة (تَأْوِيل)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يقبل أن تَقُول: «أنت مُؤَوِّل»، لكنْ لَا يقبل أن تَقُول: «أنت محرِّف».

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٥-١٦٦).

من غَيْر تَحْرِيف وَلَا تَعْطِيل، ومن غَيْر تَكْيِيف وَلَا تَمْثِيل[١].

---

[١] «من غَيْر تَحْرِيف». التَّحْرِيف: هُوَ أن يحرِّف اللَّفْظ إِمَّا عَنِ النُّطق وإِمَّا عَنِ المَعْنَى، فالتَّحريف بالنُّطق مِثْلما ذكروا عَنْ بَعْض المبتدعة أَنَّهُ قرأ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] عَلَى أن لفظ الجلالة (الله) منصوبه، وغرضه بِهَذَا أن يَكُون الكَلَام من موسى لَا من الله.

وَكَذَلِكَ «وَلَا تَعْطِيل». التَّعْطِيل مَعْنَاه: مَنْع النَّصِّ من دلالته، ويشمل هَذَا مَنْ مَنَعَهُ مِن دلالته وصَرَفَهُ إِلَى غيره، ومَن منعه من دلالته ولم يصرفه إِلَى غيره؛ لِأَنَّ النَّاس -بِالنِّسْبَةِ لِلنُّصُوصِ فِي الصِّفَات- عَلَى أَقْسَام:

مِنْهُم من منع دلالته عَلَى مُرَاد الله، ولكن لم يثبت لَهُ مَعْنًى، وهَؤُلَاءِ هم الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ (المُفَوِّضَة)، يَقُولُونَ: مَا أراد الله بِهَذَا كَذَا. وإذا قِيلَ لهم: إِذَنْ فَمَاذا أراد؟ قَالُوا: لَا نَقُول شيئًا.

ومنهم من قَالَ: إن الله مَا أراد كَذَا، وإِنَّما أراد كَذَا. وهَؤُلَاءِ هم أَهْل التَّأْوِيل، لَكِنَّنَا نَقُول لهم فِي الحق: أَهْل التَّحْرِيف؛ لِأَنَّهُم حرَّفوا الكَلَام عَنْ مَعْنَاه.

ومنهم من قَالَ: إن الله تَعَالَى أراد بِهِ كَذَا وَكَذَا مِمَّا يوافق ظَاهِر الكَلَام. وهَؤُلَاءِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

«ومن غَيْر تَكْيِيف وَلَا تَمْثِيل». التَّكْيِيف: هُوَ ذِكر الكَيْفِيَّة، وسيأتي تعريفها فِي بَابٍ مُسْتَقِلٍّ. والتَّمْثِيل: إثباتُ مُمَاثِلٍ.

وهَذِهِ الأُمُور الأربعة الَّتِي نَزَّهَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ عقيدتهم عَنْهَا فِيهَا شَيْء مَوْجُود فِي القُرْآن وفيها شَيْء غَيْر مَوْجُود.

ثانيًا: فِي النَّفْي: فطريقتهم نَفْيُ مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسه فِي كتابه أو عَلَى لسان رَسُوله ﷺ، مَعَ اعتقادِهم ثُبُوتَ كَمال ضِدِّه لله تَعَالَى[١].

فقَوْله: «من غَيْر تَحْرِيف» مَوْجُود فِي القُرْآن وهُوَ ذم الَّذِينَ يحرِّفون الكَلِم عَنْ مواضعه.

وقَوْله: «وَلَا تَعْطِيل» غَيْر مَوْجُود فِي القُرْآن بِهَذَا اللَّفْظ أو هَذِهِ المَادَّة، لكن فِيهِ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣] والَّذِي يَقُول: (إن الله مَا أراد كَذَا) أو (إِنَّما أراد كَذَا) مَا عَقَلَ الكَلَامَ عَلَى مَعْنَاه.

وقَوْله: «ومن غَيْر تَكْيِيف» غَيْر مَوْجُود فِي القُرْآن، لَكِنَّهُ مَوْجُود عِنْدَ السَّلَف، كَمَا قَالُوا فِي العِبَارَة المَشْهُورة: «أَمِرُّوهَا كَمَا جاءت بلا كَيْف».

وقَوْله: «وَلَا تَمْثِيل» مَوْجُودة فِي القُرْآن، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

[١] أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ يؤمنون بِمَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِه فيَنْفُونَهُ عَنْهُ، لكنْ لَا يَقتصِرون عَلَى مُجَرَّدِ النَّفْي، بَلْ هم يَنفونه لكَمال ضِدّه عِنْدَهُم.

فقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩] لَيْسَ مَعْنَاه أنه لَا يَظلِم فَقَطْ، لكنْ لَا يَظلِم لكَمالِ عَدْلِه.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] أي مَا مَسَّنا تَعَبٌ وإِعْيَاءٌ؛ وَذَلِكَ لكَمالِ قُوَّته.

ومِثْله قَوْله تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾ [الأحقاف:٣٣] أي: مَا تَعِبَ وَلَا سَئِمَ؛ وَذَلِكَ لكَمال قُوَّتِه.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]؛ وَذَلِكَ لكَمال عِلْمِه وقُدْرَته، لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ فِي آخرها: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤].

لِأَنَّ العَاجِزَ تَفُوتُه القُدْرَةُ لأحدِ سببَيْن: إِمَّا لعدم عِلمه، وإِمَّا لعدم قدرته، فلو جاءنا رجل عَامِّيّ من السُّوق وقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لنا السيارةَ) فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيع لعدم علمه، لكن لَوْ جاءنا مُهَنْدِسٌ جَيِّدٌ فِي صِنَاعَةِ السَّيَّارَاتِ وقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لنا السيارة) لَكِنَّهُ مريضٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيع لعدم قدرته.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤] فنَفَى عَنْهُ الغَفْلَةَ؛ لكمال علمه ومراقبته.

وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»[1] فنَفَى عَنْهُ النوم؛ وَذَلِكَ لكَمَالِ حياتِه وكَمَالِ قَيُّومِيَّتِه، ولهذا قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]؛ لِأَنَّ الَّذِي تأخذه السِّنَةُ ناقصُ الحياة وناقصُ القَيُّومِيَّةِ، ثُمَّ إِذَا نام مَنِ الَّذِي يقوم عَلَى عباده؟! ولهذا: لِكَمَال حياتِه وقَيُّومِيَّتِه لَا تأخذه سِنَة وَلَا نوم.

ومن هُنَا نعرف الحكمة من مَجِيءِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ بَعْدَ قَوْله: ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾: فإِمَّا التَّوْكِيد؛ أو تَحْقِيق الكَمَال فِي هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وأنه لَا يُمْكِن أن يَلحقَها نقصٌ بوجه من الوجوه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إن الله لا ينام**»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثالثًا: فِيمَا لم يَرِدْ نَفْيُه وَلَا إثباتُه مِمَّا تنازع النَّاس فِيهِ كالجِسْم والحَيْز والجِهَة ونَحْو ذَلِكَ، فطريقتهم فِيهِ التوقُّف فِي لَفْظه، فَلَا يُثبِتونه وَلَا يَنفُونَه لِعدَم ورُود ذَلِكَ، وأَمَّا مَعْنَاه فَيَسْتَفْصِلُونَ عَنْهُ: فإن أُرِيدَ بِهِ بَاطِلٌ يُنَزَّهُ الله عَنْهُ رَدُّوهُ، وإن أُرِيد بِهِ حق لَا يَمْتَنِع عَلَى الله قَبِلُوهُ[1].

---

[١] هُنَاكَ أَشْيَاء صَارت مثارًا للنقاش بين النَّاس؛ لِأَنَّهُ لـم يَرِدْ بِهَا نص بإثباتها لله وَلَا نفيها عَنْهُ، مِثْل الجِسْم والحَيْز والجِهَة؛ لِأَنَّهَا لَيْسَت كَمالًا مَحْضًا وَلَا نقصًا مَحْضًا، فلو كَانَت نقصًا مَحْضًا لورد نفيُها، أو كَمالًا مَحْضًا لورد إثباتها، لكن جَاءَ بدل الجِهَة العُلُوّ، فالعلو كَمال مَحْض فأثبته الله لنفسه.

وهَذِهِ الكَلِمات الثلاث أَكْثَر مَا يُدَنْدِنُ أَهْلُ التَّعْطِيل عَلَيْهَا، يَقُولُونَ لك مَثَلًا: إِذَا أثبتَّ أن الله مُسْتَوٍ عَلَى العَرْش اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا بِمَعْنَى العُلُوِّ عَلَيْهِ، لَزِمَ من ذَلِكَ التَّمْثِيلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزَم من إثباتِ الاسْتِوَاء الحَقِيقِيّ إثباتُ أن يَكُون جسمًا، والأجسام متماثلة. وأحيانًا يَقُولُونَ: لَا يَتَّصِفُ الشَّيْء بالصِّفَات إِلَّا إِذَا كَانَ جسمًا، والأَجْسَام متماثلة.

لكن نَقُول لهم: هَذِهِ القضية كاذبة فِي مُقَدِّمَتَيْهَا؛ فمَثَلًا: قولهم: «لَا يُوصَف بالصفة إِلَّا مَا هُوَ جِسْم» هَذَا لَيْسَ بحق، بَلْ قَدْ تُوصَف الأعراض كَمَا توصف الأَجْسَام، تَقُول مَثَلًا: «هَذَا يوم طَوِيل، وهَذَا حَرٌّ شَدِيد، وهَذَا مَرَضٌ مُزْمِنٌ» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهي أعراض لَا أَجْسَام، ومع ذَلِكَ وُصفت بالصفة. وَكَذَلِكَ أَيْضًا قولهم: «إن الأَجْسَام متماثلة» هَذَا أَيْضًا كذب، فَهِيَ مختلفة فِي أحجامها وأَشْكَالها وفي ذواتها أَيْضًا، فمَثَلًا: إِذَا ضغطت عَلَى الحديد لم ينضغط وإذا ضغطت عَلَى العجين

انضغط، فَهُنَا لم تتساوَ الأَجْسَام، فهم يُلَبِّسُون عَلَى عَامَّة النَّاس؛ لِأَنَّ النَّاس لَا يعرفون مِثْل هَذِهِ العبارات.

وموقفنا **نَحْنُ مِنْهَا**: أن نسكت. لكن إِذَا خاض فِيهَا النَّاس فلَا بُدَّ لنا من دخول الميدان، فَلَا نَترك المجال لِـهَؤُلَاءِ يَلعبون كَمَا يشاؤون باعتِبار أن هَذِهِ أَلْفَاظ لم يأتِ بِهَا النص وعَلَيْهِ فَلَا نتكلم، بَلْ إِنَّنَا إِذَا اضْطرِرْنا إِلَى الكَلَام تكلَّمنا، فهُنَاكَ أَشْيَاء أدخلها النَّاسُ بَعْدَ الصَّحَابَة -مِن أجلِ دَفْعِ البَاطِل- لَوْ لم يتكلم فِيهَا النَّاس مَا تكلمنا فِيهَا.

فمَثَلًا: نَقُول فِي القُرْآن: (إِنَّهُ كَلَام الله) لِوُرُودِه فِي القُرْآنِ أَنَّهُ كَلَام الله (مُنزَّل) لوروده فِي القُرْآن أَنَّهُ منزَّل، وأَمَّا (غَيْرُ مَخْلُوق) فلم يَرِدْ لَا فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة وَلَا عَنِ الصَّحَابَة أَنَّهُ غَيْر مَخْلُوق، ومع ذَلِكَ نَقُول بِهِ، ولهذا لما قِيلَ للإمام أَحْمَد: يا أبا عبد الله، (غَيْر مَخْلُوق) كَيْف؟ قَالَ: إِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا (مَخْلُوق) فلا بُدَّ أن نَقُولَ نَحْنُ (غَيْر مَخْلُوق). فَإِذَا أَوْجَدُوا مِثْلَ هَذِهِ الأَشْيَاء فلَا بُدَّ أن نَدْخُلَ المُعْتَرَكَ معهم لنبيِّن الحق، فَلَا نَدَعُ لهم المجالَ؛ لِأَنَّنَا لَوْ سَكَتْنَا لَانْتَصَرُوا عَلَيْنَا.

ولهذا: الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هُوَ التَّفْوِيض المَحْض وعدم الخَوْضِ فِي المَعْنَى» اسْتَطَالَ عَلَيْهِمُ المَلَاحِدَةُ وقَالُوا: «إِذَا كنتم لَا تفهمون المَعْنَى فأَنْتُم من العَوَامّ، أَمَّا نَحْنُ فنفهم المَعْنَى المُرَاد وأنه كَذَا وَكَذَا...» وذهبوا يفسِّرون؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ المَعْنَى خيرٌ مِن الَّذِي لَا يعلم.

فالحَاصِل: أن مَا لم يَرِدْ إثباتُه وَلَا نفيُه كالجِسْم والحَيْز والجِهَة، ونَحْو ذَلِكَ

كالعَرَض والجَوْهَر، لَيْسَ لنا حق أن نثبتها أو ننفيها؛ لِأَنَّهَا لم تَرِدْ، وهي أمور غَيْبِيَّة لَيْسَ لها نظير، فَلَا يَحِلّ لنا أن نتكلم فِيهَا؛ لِأَنَّنَا لَوْ تكلَّمنا لكنا قُلْنَا مَا لَا نعلم، فنسكت.

ولهذا عابوا عَلَى السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَوْلَه[1]:

وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعَالَى ذُو الْعُلَا

إذن ماذا نَقُول فِيهَا؟ نَقُول: التوقف فِي لفظه لَا نثبته وَلَا ننفيه.

فمَثَلًا إِذَا قَالَ لنا قَائِل: هَلْ تَقُولُونَ: (إن الله جِسْم) أو (لَيْسَ بجِسْم)؟

فالجَوَاب: أننا نَتَوَقَّف فِي اللَّفْظ، وَلَا يَلْزَمُنا أن نَقُول: (إِنَّهُ جِسْم) وَلَا (أَنَّهُ غَيْر جِسْم) لِأَنَّهُ لم يَرِدْ.

وأَمَّا مَعْنَاه: فنَسْتَفْصِلُ عَنْهُ؛ فإن أُرِيدَ بِهِ بَاطِلٌ -يُنَزَّهُ الله عَنْهُ- نَرُدّه، وإن أُرِيدَ بِهِ حقٌّ -لَا يَمْتَنِع عَلَى الله- نَقْبَله.

فإن أَرَدْتَ بالجِسْم: القَائِمَ بنفسه، المُتَّصِفَ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، العَالِيَ عَلَى عَرْشِه، الآتِيَ يوم الفَصْلِ للقضاء بين خلقه؛ إن أَرَدْتَ بِهِ هَذَا فَهُوَ حق، وكله ثابت لله عَزَّوَجَلَّ.

وإن أَرَدْتَ بالجِسْم: المُرَكَّبَ مِن أجزاء وأعضاء يفتقر بَعْضُها إِلَى بَعْض فِي الوجود، المُفْتَقِرَ إِلَى مَا يمدّه من طعام وشراب ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا بَاطِل لَا يَجُوز إثباته لله تَعَالَى.

(١) العقيدة السفارينية (ص:٥٤).

وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَدْتَ جسمًا مماثلًا للأَجْسَام؛ فَهُوَ أَيْضًا بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ. وعَلَى هَذَا فَلَا تَقُول: (إن الله جِسْم) وَلَا (أَنَّهُ لَيْسَ بجِسْم)؛ لِأَنَّ فِيهِ حق وفيه بَاطِل، فإن أَثبتَّ أَوْهَمْتَ البَاطِل، وإن نَفَيْتَ أوهمتَ نَفْيَ الحقِّ، فَلَا يَجُوز عَلَيْك الإثباتُ وَلَا النَّفْيُ.

تَنْبِيهٌ: قولنا: «وأَمَّا مَعْنَاه فنستفصل عَنْهُ فإن أُرِيد بِهِ بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ نرده». كلمة (يُنزَّه) هَذِهِ صِفَة كاشفة وليست صِفَة مانعة. والصفة الكَاشفة: تكون كالعِلَّة لما سبقها، وَلَا يُقْصَد أن تكون مُخْرِجَةً ومقيِّدةً.

مثال ذَلِكَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:٢١] هَلْ نَقُول: وربّنا الَّذِي لم يَخْلُقْنا مَا نعبده؟

الجَوَاب: لَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لنا ربٌّ لم يخلقنا، إذَن: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ يُسمِّيها العُلَماء صِفَة كاشفة؛ أي موضِّحة للمعنى، فَهِيَ موضحة لمعنى الرَّبِّ: ﴿رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾؛ فتكون كالتعليل لما سَبَق.

والَّذِي مَعَنَا الآن: «إن أُرِيد بِهِ بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ». هَلْ هُنَاكَ بَاطِل لَا يُنزَّه الله عَنْهُ؟ الجَوَاب: لَا؛ لِأَنَّ كُلّ بَاطِل فإنَّ الله يُنزَّه عَنْهُ.

إِذَن: نَقُول: كلمة «يُنزَّه الله عَنْهُ» صِفَة كاشفة أي مبيِّنة؛ لِأَنَّ كُلّ بَاطِل فإن الله مُنَزَّهٌ عَنْهُ، فالصفة الكَاشفة قيد لَا مفهوم لها.

أَمَّا الصفة المَانعة فمِثل أن نَقُول: «أَكْرِمِ الطَّلَبَةَ المُجْتَهِدِينَ». فكلمة (المجتهدين) صِفَة مانِعَة تمنع غَيْرَ المجتهِد من دخوله.

ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ الله تَعَالَى: كلمة (الحَيْز) أو (التحيُّز) أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. يَقُولُونَ: إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ اللهَ بذاته فوقَ خلقِه) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُنْحَازًا أو فِي حيز أو مُتَحَيِّزًا أو مِثْل هَذَا التعبير.

فَنَقُول: كلمة (حَيْز) لم تَرِدْ لَا إثباتًا وَلَا نَفْيًا، فنَتَوَقَّف فِي لفظها.

أَمَّا مَعْنَاها فنسأل: إن أَرَدْتُم بالحَيْز أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ تَحُوزُه المَخْلُوقاتُ وتُحِيطُ بِهِ، فَهَذَا بَاطِل ممتنِع عَلَى الله عَزَّوَجَلَّ. وإن أَرَدْتم بكلمة (حَيْز) أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقات بَايِنٌ مِنْهَا، فَهَذَا حق.

مَسْأَلَة: هَلْ نَحْنُ نَقُول بعدم الحَيْز، أو نَقُول: لَا نَقُول بالحَيْز؟

الجَوَاب: نَقُول: لَا نَقُول بالحيز عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا بعدم الحيز لكنا قَدْ نفيناه، ففرق بين نفي القَوْل وبين القَوْل بالنَّفْي، فنفي القَوْل لَيْسَ قولًا بالنَّفْي، فأنا لَا أقول: «إِنَّهُ فِي حيز»، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتُ: أقول: «إِنَّهُ لَيْسَ بحيز».

ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ الله تَعَالَى كلمة (الجِهَة). يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُوز أن تَقُول: «إن الله فِي جهة»، بَلْ تَقُول: «إن الله فِي كُلِّ مكَانٍ»، فأيُّ جهة تَقُول فإن الله فِيهَا، أو تَقُول: «إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا داخل العَالم وَلَا خارجه، وَلَا متصل وَلَا منفصل، وَلَا فوق وَلَا تحت، وَلَا يمين وَلَا شمال»! أي معدوم! تَعَالَى الله عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كبيرًا. والأول: مَذْهَب الحُلُولِيَّة من الجَهْمِيَّة وغيرهم. والثَّاني: مَذْهَب المُعَطِّلَة النُّفَاة.

فَنَقُول لهم: إنَّ كلمة (جِهَة) لم تَرِدْ فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة لَا نفيًا وَلَا إثباتًا؛ لِأَنَّها تحتمل حَقًّا وبَاطِلًا، وجاء بدلها مِمَّا لَا يحتمل إِلَّا الحق، وهُوَ العُلُوّ، فَنَقُول: بِنَاءً عَلَى أَنَّكَ أَلجأْتَنَا وتقول: «إِنَّهُ يَلْزَم من كَذَا أن يَكُون الله فِي جِهَة»، فإِنَّنا نُنازِلك ونقول:

إن أَرَدْتَ بالجِهَة: مَا فوق العَالَم. فاللهُ تَعَالَى فوقَ العَالَم بِلَا شَكٍّ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِن مَخْلُوقاتِه؛ بدليل: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يرفع يديه إِلَى السَّماء عِنْدَ الدُّعَاء. وسأل الجارية: «أَيْنَ الله؟» قالت: فِي السَّماء. فَقَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[1].

وإن أَرَدْتَ أن الله فِي جِهة يَعْنِي: فِي مَكَانٍ يُحِيطُ بالله عَزَّوَجَلَّ كإحاطة الظرف بالمظروف. فَهَذَا بَاطِل وَلَا يُمْكِن أن يتصف الله بِهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى أعظمُ من أن يحيط بِهِ شَيْء من مَخْلُوقاته، فالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ والأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرحمن كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أحدِنا، وقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وكُرْسِيُّهُ: مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، ومَنْ كَانَ هَذَا عَظَمَته فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَكُونَ فِي جهة تحيط بِهِ.

فإِذَنْ: نَسْتَفْصِلُ فِي المَعْنَى ونقول: إن أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ حق، وإن أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ بَاطِل.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلَّفْظِ: فإننا لَا نتكلَّم فِيهِ إثباتًا وَلَا نَفْيًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لم يَرِدْ فِي القُرْآن لَا إثباتًا وَلَا نفيًا، ومِثْل هَذِهِ الكَلِمات الَّتِي مَثَّلْنا بِهَا يُمَثِّلُ بِهَا شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ دائمًا؛ لِأَنَّها دَيْدَنُ أَهْل التَّعْطِيل إِذَا أرادوا أن يَنْفُوا الصِّفَات، ولو طالعت

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهَذِهِ الطَّرِيقة هِيَ الطَّرِيقة الوَاجِبة، وهي القَوْلُ الوَسَطُ بين أَهْل التَّعْطِيل وأَهْل التَّمْثِيل[١].

كتب المُعْتَزِلَة أو الأَشْعَرِيَّة لوجدتَ أَنَّهُم يَقُولُونَ: «يَلْزَم من ذَلِكَ التحيُّز» أو «يَلْزَم من إثبات كَذَا أن يَكُون مُتَحَيِّزًا» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فنحن نَقُول لهم: لماذا تُجْلِبُونَ عَلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ العبارات؟! وعَلَى هَذَا فلَا بُدَّ أن ننازلهم فِي المَيْدَانِ حَتَّى نعلمَ ماذا يُرِيدُون بالتحيُّز أو بالحيز أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من العبارات.

[١] ابْتُلِـيَ المُسْلِمُونَ بهَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ: طَائِفَةِ التَّعْطِيلِ وطَائِفَةِ التَّمْثِيلِ؛ فأَهْلُ التَّعْطِيل غَلَوْا فِي التَّنْزِيه، وأَهْلُ التَّمْثِيل غَلَوْا فِي الإثْبَاتِ. فالَّذِينَ قَالُوا: «إنَّ لله تَعَالَى يَدًا تُماثِلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ» أَثْبَتُوا اليَدَ، لَكِنَّهُم غَلَوْا فِي إثباتها حَتَّى جعلوها مماثلةً لأيدي المَخْلُوقين. والَّذِينَ قَالُوا: «لَيْسَ لله يَدٌ» تَنْزِيهًا لله أن يَكُون مشابهًا للمَخْلُوق، هَؤُلَاءِ غَلَوْا فِي النَّفْي والتَّنْزِيه.

أَمَّا أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ: فهم وَسَطٌ بين الطَّرَفَيْنِ، لَا تَفْرِيطَ وَلَا إِفْرَاطَ، ولهذا يَقُول: «**وهي القَوْل الوسط بين أَهْل التَّعْطِيل وأَهْل التَّمْثِيل**» فقَالُوا: لله يَدٌ حَقِيقِيَّة، لكن لَا تُماثِلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ.

فَهَذِهِ طَرِيقَة أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وهي: إثباتُ مَا أثبته الله ورَسُوله، ونفيُ مَا نفاه الله ورَسُوله، والتوقُّفُ فِيما لم يَرِدْ إثباتُه وَلَا نفيُه. وهَذِهِ الطَّرِيقة هِيَ الطَّرِيقة السليمة، وهي حَقِيقَة الأدب مَعَ الله ورَسُوله، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١]، فما ورد فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات الله وأسمائه فالوَاجِب إثباته،

وقَدْ دَلَّ عَلَى وجوبها العَقْل والسمع:

فأما العَقْل: فوجه دلالته أن تَفْصِيل القَوْل فِيمَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع عَلَى الله تَعَالَى لَا يُدْرَك إِلَّا بالسمع[١]،.........

ومَا نفاه الله عَنْ نَفْسه فالوَاجِب نفيه، ومَا لم يرد فِيهِ إثبات وَلَا نفي فإننا إن أثبتناه أخطأنا وإن نفيناه أخطأنا؛ لِأَنَّهُ لَا علم عندنا، وعَلَيْهِ فالوَاجِب عَلَيْنَا التوقُّف باعتبار لفظه، أَمَّا باعتبار مَعْنَاه فإننا نَسْتَفْصِلُ: فإن أُرِيد بِهِ الحقُّ قَبلناه، وإن أُرِيد بِهِ بَاطِل رَدَدْنَاه.

[١] كلمة «تَفْصِيل» تعني: أن الإجمال قَدْ يُدْرَك بالعَقْل بِدُونِ السَّمْع، لكن تَفْصِيل القَوْل فِيمَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع عَلَى الله هَذَا لَا يُمْكِن أن يُدْرَكَ إِلَّا بالسمع، أَمَّا الإجمال فيمكن أن ندركه بالعقول، فكوننا نُدْرِك أن الله عَزَّوَجَلَّ كامل الصِّفَات عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق هَذَا ممكن إدراكه عقلًا، وكوننا نعلم أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ النقص عَلَى سَبِيل الإجمال هَذَا أَيْضًا يُدْرَكُ بالعَقْل.

ولهذا أَنْكَرَ إِبْرَاهِيمُ الخَلِيلُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَلَى أبيه إنكارًا عقليًّا: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢] أي: كَيْف تعبده وتدَّعي أَنَّهُ إلهٌ وهُوَ لَا يسمع وَلَا يبصر وَلَا ينفع وَلَا يدفع وَلَا يغني عنك شيئًا؟! فبمُجَرَّد مَا يفكر الإِنْسَان يعرف -عقلًا- أن عبادةَ مِثْلِ هَذَا غَيْرُ صوابٍ.

أَمَّا مَا لَا يُدْرَك بالعَقْل عَلَى وجه التَّفْصِيل: فكَاسْتِوَاءِ الله عَلَى العَرْشِ؛ فإنَّ هَذَا لَا يُدْرَكُ بالعَقْل، ولَوْلَا أن الله أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَا علمنا بِهِ، بَلْ وَلَا علمنا أن هُنَاكَ عَرْشًا. وأَيْضًا نزول الله إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا لَا يُدْرَكُ بالعَقْل، لَكِنَّهُ بالسمع.

فَوَجَبَ اتِّبَاعُ السَّمْعِ فِي ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ، وَنَفْيِ مَا نَفَاهُ، وَالسُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ[١].

ومثال مَا يُدْرَكُ بالعَقْل عَلَى وجه الإجمال: عُلُوُّ الله عَزَّوَجَلَّ العُلُوَّ المُطْلَق. أَمَّا عُلُوُّهُ عَلَى العَرْشِ فَهَذَا عُلُوٌّ خاصٌّ لَا نُدْرِكُه بعُقُولِنا.

وقَوْله: «فِيمَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع» أفادنا المُؤَلِّف أَنَّ مَا يُمْكِن أن يَكُون صِفَة يَنْقَسِم إِلَى ثلاثة أَقْسَام: واجب وجائز وممتنع، وكلها تكون فِي العُلُوّ؛ فكون المَخْلُوقات فوقَ الله ممتنِع، وكون الله فوقَها واجِب، وكونه عَلَى العَرْشِ جائِز؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَوْ شاء لَـما اسْتَوَى عَلَى عَرْشه، فَهُوَ من الصِّفَات الجائزة، لَكِنَّهُ بَعْدَ أن أَخْبَرَنَا بأنه اسْتَوَى وَجَبَ عَلَيْنَا أن نُصَدِّقَ وأن نُؤْمِنَ بِذَلِك.

فالحَاصِل: أن مَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع، التَّفْصِيلُ فِيهِ لَا يُمْكِن إِلَّا بالسمع، وإذا كَانَ لَا يُمْكِن إِلَّا بالسمع.

[١] وهَذَا هُـوَ العَقْل، الآن -ولله المثل الأعلى- لَـوْ أردنا أن نتحدَّث عَنِ المعامَلات الخَاصّة فِي بيت أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فمَعْلُوم أننا لَا نُدْرِك هَذَا إِلَّا إِذَا تحدَّث لنا بِهِ، فما هُوَ العَقْل؛ أَأَنْ نتحدث نحن عَنْ هَذَا الرَّجُل -مَا يصنع فِي بيته- بمُجَرَّد أن نَقُول هَذَا ثابِت، أو أن نَتَوَقَّف عَلَى مَا يحدِّثنا بِهِ؟ الجَوَاب: نَتَوَقَّف عَلَى مَا يحدِّثنا بِهِ، فَإِذَا قَالَ: (أنا أفعل فِي بيتي كَذَا وكذا) تحدَّثنا بِهِ عَنْهُ، وإذا قَالَ: (أنا لَا أفعل هَذَا فِي بيتي) تحدثنا بِهِ عَنْهُ، وإذا لم يخبرنا عَنْ شَيْء فإننا نَتَوَقَّفُ.

كَذَلِكَ مَا يوصف الله بِهِ: فما أَخْبَرَنَا الله بِهِ عَنْ نَفْسه وَجَبَ عَلَيْنَا إِثْبَاتُه، ومَا نفاه عَنْ نَفْسه وَجَبَ عَلَيْنَا نفيُه، ومَا سكت عَنْهُ وَجَبَ عَلَيْنَا أن نسكت عَنْهُ.

وأَمَّا السَّمْع[١]: فمن أدلته قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠][٢]،..........

---

[١] يَعْنِي دلالة السَّمْع عَلَى وجوب اتِّباع مَا جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات الله.

[٢] ودعاؤه بِهَا يَسْتَلْزِم التصديق والإثبات، إِذَنْ: نُثْبِتُ الأَسْمَاء الحُسنى بمُقتضَى هَذِهِ الآية.

وقَوْلُه: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾. دعاء الله تَعَالَى بأسمائه يَنْقَسِم إِلَى قسمين:

القسم الأَوَّل: أن تجعلَها وسيلةً لما تدعو بِهِ، فتقول: «اللهم يا غفور اغفر لي»، و«يا عزيز امنعني من الأعداء»، و«يا تواب تب عليّ»، و«يا رزَّاق ارزقني»، هَذَا من الدُّعَاء بِهَا، أن تجعلها وسيلةً لما تدعو بِهِ.

ومَعْلُوم أنك إِذَا جعلتها وسيلة لما تدعو بِهِ فإنك سَتَتَوَسَّلُ لكل شَيْء بِمَا يُناسِبه من الأَسْمَاء، فَتَتَوَسَّلُ لطلب الرِّزق بِاسْمِ (الرَّزَّاقِ)، ولطلب المغفرة باسم (الغفور).

أَمَّا لَوْ قَالَ قَائِل: «اللهم يا شديد العقاب اغفر لي» فَإِنَّهُ لَا يَجُوز؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يناسب -مِثْل لَوْ قُلْت لشخص: «يا بخيل أعطني»- فَهُوَ سُوءُ أَدَبٍ مَعَ الله؛ إِذْ كَيْف تسأله بما يَقْتَضِي العقوبةَ مغفرةً وتوبةً؟!

ولهذا لما علَّم النَّبِيُّ ﷺ أبا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعاءً يدعو بِهِ فِي صلاته قَالَ لَهُ: **«قُل: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً**

مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»(١)، ولم يقل: «إنك شديد العقاب». نَعَمْ؛ لَوْ قُلْتَ: «يا شَدِيدَ العِقَابِ لمن عَصَاكَ امْنَعْنِي مِن مَعْصِيَتِكَ» فَهَذَا جائز.

وتقول: «يا عَلِيمُ علِّمني»، أَمَّا «يا مُعَلِّمُ» فَلَا؛ لِأَنَّ المُعَلِّم لَيْسَت من أَسْمَاء الله، إِلَّا إِذَا كَانَ مضافًا إِلَى شَخْص فيجوز، مِثْل: «يا مُعَلِّمَ إبراهيمَ علِّمني». ويجوز أن تسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طلبَ العِلْم بِمَا يَدُلّ عَلَى الفضل والجود، فتقول: «اللَّهُمَّ يا جوَاد علِّمني، أو جُدْ عليَّ بالعِلم» أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. أَمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٢] فَهَذِهِ صِفَة وَلَا يُشْتَقُّ من الصفة اسْمٌ.

ولهذا لَا يَجُوز أن تُسَمِّيَ اللهَ تَعَالَى بـ(المَاكِر) أخذًا من قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٣٠]، ولأننا لَوِ اشْتَقَقْنَا مِن كُلّ صِفَة اسمًا لله تَعَالَى لم يَبْقَ للأَسْمَاءِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَال: (اللهُ مُمْسِكٌ)! و(اللهُ آخِذٌ)! و(اللهُ بَاطِشٌ)! و(اللهُ مُسْتَهْزِئٌ)! وهَذَا لَا يُمْكِن.

واعلم أن الوصفَ غَيْرُ الاسم، فالصِّفَات أوْسع من الأَسْمَاء لوجْهين:

الأَوَّل: أَنَّهُ مَا من اسم إِلَّا وهُوَ دالّ عَلَى صِفَة، وليست كُلّ صِفَة دالة عَلَى اسم.

الثَّانِي: أن الصِّفَات تابعة لأفعاله تعالى، وأفعاله لَا نهاية لها، بِخِلَافِ الأَسْمَاء، فالأَسْمَاء لَا نَقُول: «لها نهاية» أو «لَا نهاية لها»؛ لِأَنَّ من أسمائه مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِهِ، ومَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ لَا نَقُولُ فِيهِ شيئًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَسْأَلَة: هَلْ يَجُوز دعاء الله تَعَالَى بصفات الأفعال؟

الجَوَاب: إِذَا كَانَت صِفَات الأفعال مِمَّا يَخْتَصّ بالله تَعَالَى فيجوز الدُّعَاء بِهَا، مِثْل: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، ومُجْرِيَ السَّحَابِ»، وإِلَّا فَلَا يَصِحّ.

القسم الثَّانِي: أن يَتَعَبَّدَ الله بمقتضَى هَذِهِ الأَسْمَاء؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ العِبَادَة، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]. ومعنى (أن يَتَعَبَّدَ اللهَ بِمُقْتَضَاها): أَنَّهُ إِذَا علم أن الله شديد العقاب تَجَنَّبَ كُلَّ مَا يَكُون سببًا لعقابه، وإذا علم أَنَّهُ غفور رحيم تعرَّض لكل مَا يَكُون سببًا لمغفرته، وإذا علم أَنَّهُ رزَّاق تعرَّض لكل مَا يَكُون فِيهِ الرِّزق والْتَجَأَ فِي طلب الرِّزْق إِلَى الله عَزَّوَجَلَّ.

قَوْلُه: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠]. (ذَرُوا) بِمَعْنَى: اتْرُكُوا.

لكن هَلِ المَعْنَى: اتركوهم تهديدًا لهم لِأَنَّ الله سيعاقبهم؛ لقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، أو المَعْنَى: ذَرُوا طريقتَهم، ويَكُون قَوْلُه: ﴿سَيُجْزَوْنَ﴾ استئنافًا؟

نَقُول: الآيةُ تحتمل المعنيَيْن، وكلاهما صَحِيح. أي: اتركوا طَرِيقَة المُلْحِدِينَ فَإِنَّهم سَيُعَاقَبُونَ. أو اتركوا هَؤُلَاءِ لَا تُبَالُوا بهم فَإِنَّهُم سَيُعَاقَبُونَ، كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم:٤٤].

وقَوْلُه: ﴿يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ الإِلحاد: سيأتي بيانه إِنْ شَاءَ اللهُ.

وقَوْله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] وقَوْله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦][١].

فالآية الأُولى: دَلَّت عَلَى وجُوب الإِثْباتِ مِن غَيْر تَحْرِيف وَلَا تعطِيل؛ لِأَنَّهما مِن الإِلحاد[٢].

والآية الثَّاني: دَلَّت عَلَى وجوب نفي التَّمْثِيل[٣].

---

[١] ﴿تَقْفُ﴾ مَعْنَاه: تَتَّبعُ، مأخوذة من القَفَا؛ لِأَنَّ المُتَّبعَ يَكُونُ وَرَاءَ الإِنْسَانِ.

﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ يَعْنِي: أَيّ شَيْء لَا عِلم لك بِهِ فَلَا تَتبعه، سواء مَا يَتعَلَّق بصفات الله وأسمائه، أو مَا يَتعَلَّق بأحكام الله عَزَّوَجَلَّ، أو حَتَّى مَا يَتعَلَّق بِما يَدُورُ بين النَّاس فِي يَوْمِيَّاتِهم، ولهذا جاءَ فِي الحَدِيث: «**كَفَى بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»(١)، فيَنْبَغِي لك أن تَطمئنَّ وَلَا تحدِّث بكل مَا سمعت.

[٢] الآية الأُولى هِيَ قَوْلُه تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فقد دَلَّت عَلَى وجوب الإثبات فِي قَوْله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وأَيضًا فِي قَوْله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنَ الله وهُوَ حَقٌّ، لكن زيادة عَلَى ذَلِكَ: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾.

ودَلَّت أَيْضًا عَلَى وجوب اجتِناب التَّحْرِيف والتَّعْطِيل؛ لِأَنَّهما مِنَ الإِلحادِ، فالَّذِي يُحَرِّفُ مَا جاءَ فِي الكِتاب والسُّنَّة أو يعطِّله عَنْ مَعْناه هُوَ مُلْحِدٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الإِلحادَ أصلُه المَيْل، فكل مَن خرَج عَنِ الاستقامة فِي أَسْماء الله وصِفَاته فَهُوَ مُلحِد.

[٣] الآية الثَّانية هِيَ قَوْلُه تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] دَلَّت عَلَى وجوب نفي التَّمْثِيل؛ لِأَنَّها خَبرٌ من الله عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ سُبْحَانَه لا مِثْلَ لَهُ،

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم (٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فوَجَبَ عَلَيْنَا أن نَقُول بِهِ وأن نَنْفِيَ المُماثَلَةَ.

وعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ الإِنْسَان: «إن لله يَدًا حَقِيقِيَّة» فإن هَذَا صَحِيح، لكنْ إِذَا قَالَ: «إنها مِثْلُ يَدِ المَخْلُوق» فإن هَذَا خَطَأٌ، والَّذِي دَلَّ عَلَى خَطَئِه نَفْيُ المماثلة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فإنها تكذِّب كُلَّ مَن ادَّعى التَّمْثِيلَ فِي صِفَات الله تعالَى.

ويُمْكِنُ أن نَسْتَدِلَّ أَيْضًا عَلَى نفي التَّمْثِيل بقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]؛ لِأَنَّ المُمَثِّلَ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ. لكنْ مَا دام عندنا آيةٌ تَنُصُّ عَلَى نفي التَّمْثِيل فالاستدلالُ بِهَا أَوْلَى.

واعْلَمْ أنَّ نَفْيَ المُماثَلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الاشتراكِ، فالاشتراكُ فِي الشَّيْء غَيْرُ المُماثَلَةِ فِيهِ.

فمَثَلًا: يُقَال لِلإِنْسَانِ (حَيَوان) ويقال للشاة (حَيَوان)، فاشْتَرَكَا فِي الحَيَوَانِيَّةِ لكنْ لم يَتَّفِقَا فِي المِثْلِيَّةِ. كَذَلِكَ يُقَالُ: (أنتَ جِسْم) و(الحَجَر جِسْم)، فاشْتَرَكْتُما فِي الجِسْمِيَّة، وهُوَ المَعْنَى الأصلي، لَكِنِ اخْتَلَفْتُما بِلَا شَكٍّ، فلو تَضْرِب حَجَرًا بِحَجَرٍ فَقَدْ يَنْكَسِرُ وقَدْ لَا يَنْكَسِرُ، لكنْ لَوْ ضَرَبْتَ رأسَك بحجر لَتَضَرَّرَ. كَذَلِكَ يُقَال: (أنت مَوْجُود) و(السَّماء مَوْجُودة)، اشْتَرَكْتُما فِي الوُجُودِ، لَكِنْ لم تَتَماثَلَا.

ويقال أَيْضًا: (الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مَوْجُودٌ) و(المَخْلُوقُ مَوْجُودٌ)، اشْتَرَكَا فِي الوُجُودِ، لَكِنَّهُما غَيْرُ مُتَماثِلَيْنِ فِي الوُجُودِ؛ وُجُودُ البَارِي يَخُصُّه ووُجُودُ المَخْلُوقِ يَخُصُّه، فنَفْيُ المِثْلِيَّةِ إِذَنْ لَيْسَ مَعْنَاه نَفْيَ الاشْتِرَاكِ فِي مُطْلَقِ الشَّيْء.

والآية الثَّالثة: دَلَّت عَلَى وجوب نَفي التَّكْييف، وعَلَى وجوب التوقُّف فِيما لم يَرِد إثباتُه أو نَفيُه[١].

ولهذا ضَلَّ بِهِ مَن ضَلَّ مِن أَهْلِ البِدَعِ، فظَنُّوا أنَّ الاشتِرَاكَ فِي أَصْلِ الشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ المُماثَلَةَ، فقَالُوا: «لَيْسَ لله يَدٌ وَلَا وجهٌ وَلَا عينٌ، وَلَا لله قَدَمٌ وَلَا سَاقٌ، ولم يَسْتَوِ حَقِيقَةً عَلَى العَرْشِ، وَلَا ينْزِل حَقِيقَةً إِلَى السَّماء الدُّنْيَا» ومَا أَشْبَهَ ذَلِك، ظَنُّوا أنَّ إثباتَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ عَلَى وجه الحَقِيقَة يَسْتَلْزِم المماثلةَ، واللهُ تَعَالَى قَدْ نَفى أن يَكُونَ لَهُ مَثِيلٌ، فإِذَنْ يَجِب عَلَيْنَا أن ننكر هَذِهِ الأَشْيَاء!

[١] الآية الثَّالثة هِيَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، فَإِذَا قَالَ قَائِل: «لله يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ لكن صِفَتها كَذَا وَكَذَا» وبدأ يعدِّد لنا الأصابعَ والعُرُوقَ والعِظَامَ وأَشْياءَ أُخرَى -عِيَاذًا بالله- فإننا نَقُول لَهُ: كَذَبْتَ.

وعَلَى هَذَا: فالذِي قام يَصِفُ يَدَ الله عَزَّوَجَلَّ بِصِفَاتٍ ليسَ لها نَظير عندَنا لَكِنَّهُ هُوَ تَخَيَّلَ صِفَاتٍ قام يَصِفُهَا لنا، فإنَّ فِي الآيات الَّتِي ذكرنا مَا يَدُلّ عَلَى تحريم طريقته، وهي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ لِأَنَّنا نَقُول لَهُ: مِن أَيْنَ لك العِلْم بِما وصفتَ بِهِ يد الله عَزَّوَجَلَّ؟ فسيقول: لَيْسَ عِنْدِي علمٌ ولكنْ أَظُنُّها هَكَذَا. فنَقُول: إذَنْ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

فإن قَالَ قَائِل: لماذا لم تأتِ بقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]؟ والمُكيِّفُ قَالَ عَلَى الله مَا لَا يَعلم.

فأقُول: إِنَّنَا عَدَلْنا عَنْ هَذِهِ الآية لوجهَيْن:

وكلُّ مَا ثبت لله من الصِّفَات فإنها صِفَات كَمال يحمد عَلَيْهَا ويثنى بِهَا عَلَيْهِ، ولَيْسَ فِيهَا نقص بوَجْه من الوجوه، فجميعُ صِفَات الكَمال ثابتة لله تَعَالَى عَلَى أكمل وجه.

وكلُّ مَا نفاه الله عَنْ نَفْسه فَهُوَ صِفَات نقص تُنافي كَماله الوَاجِب، فجَميع صِفَات النَّقص مُمتنعة عَلَى الله تَعَالَى لوجوب كَماله.

أولًا: أَنَّهَا طويلة، والكتاب هَذَا مقرَّر عَلَى طَلَبَةٍ، وكُلَّما كَانَ الدَّلِيلُ أَقْصَرَ كَانَ أسهلَ عَلَيْهِم.

ثانيًا: أن قَوْلَه تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ أَعَمُّ من الآية الأولى؛ لِأَنَّ الآية الأولى تَقُول: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فَقَالَ: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ فَقَطْ، أَمَّا الآية الثَّانية ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ فَهِيَ عَلَى الله تَعَالَى وعَلَى غيره، أي أَنَّهَا عَامَّة فِيمَا يَتَعَلَّق بالله عَزَّوَجَلَّ وفيما يَتعَلَّق بغيره، وإن كَانَت الآية الأولى فِيهَا التصريح بالتحريم، لكن الآية الثَّانية تَفُوقُها فِي الوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ، ثُمَّ نَقُول: الأَصْل فِي النهي التحريم، أي فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾.

أَمَّا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] فلا تَدُلّ عَلَى تحريم التَّكْييف؛ لِأَنَّهُ قَدْ يكيِّف بِدُونِ قَيْدٍ بالتَّمْثِيلِ، بأن يَتَخَيَّلَ هُوَ بِنَفْسِهِ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ، مِثْل أن يَقُولَ: (يَدُ الله صِفَتُها كَذَا وَكَذَا) وأتى بكَيْفِيَّة من عِنْدَهُ، فَهَذَا مُكَيِّفٌ ولَيْسَ بِمُمَثِّلٍ، لكن لَوْ قَالَ: (كَيْفِيَّةُ يَدِ الله كَيَدِي) مَثَلًا -عِيَاذًا بالله- فَهَذَا نَقُول: إِنَّهُ مُكَيِّفٌ ومُمَثِّلٌ.

فتَبيَّنَ بهذه الآياتِ الثلاثِ: وجوبُ إثباتِ مَا أثبته الله لنفسه، ونفيُ مَا نَفَى الله عَنْ نَفْسه، والسكوتُ عَمَّا سكت عَنْهُ.

ومَا نَفاه الله عَنْ نَفْسه فالمُرَاد بِهِ انتفاءُ تِلْكَ الصِّفة المنفية وإثباتُ كَمالِ ضِدِّهَا[١]، وَذَلِكَ أن النَّفْي -المَحْض- لَا يَدُلّ عَلَى الكَمال حَتَّى يَكُون مُتضمنًا لِصفة ثُبوتية يُحْمَدُ عَلَيْهَا؛ فإن مُجَرَّد النَّفْي قَدْ يَكُون سببه العجز فَيَكُون نقصًا، كَمَا فِي قَوْل الشَّاعر:

قُبيِّلَةٌ لا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ[٢]

---

[١] كُلّ مَا أثبته الله فَهُوَ صِفَة كَمال، وكل مَا نفاه فَهُوَ صِفَة نَقص، والَّذِي نَفاه الله عَنْ نَفْسه أَيْضًا لَا بُدَّ أن يَسْتَلْزِم إثباتًا؛ ولهذا قَالَ المُؤَلِّف: «**فالمُرَاد بِهِ انتفاء تِلْكَ الصِّفة المنفيَّة وإثباتُ كَمالِ ضِدِّهَا**».

مثال ذَلِكَ: قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]. فَهَذَا نفيٌ للظلم عَنِ الله؛ لِأَنَّ الله نفاه عَنْ نَفْسه، لكن يَجِب مَعَ نفي الظلم إثبات كَمال العدل، وهَذَا خَاصّ فِيمَا يوصف الله بِهِ وفيما يُوصف بِهِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الغَالب، أَمَّا غيره فالنَّفْي لَا يَدُلّ عَلَى الكَمال، أَمَّا مَا نفَى الله عَنْ نَفْسه فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِم الكَمال.

[٢] «**لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ**» أي: العَهْد. والَّذِي لَا يَغْدِرُ يَكُون مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّ من علامات النِّفاقِ: الغَدْرَ، ومِن علامة الإِيمان: عدم الغَدْر. لكنْ هُنَا لَا يُريد أَنَّهُم لَا يَغْدِرُونَ لِكَمالِ وَفَائِهم؛ إِذْ لَوْ أراد ذَلِكَ لكَانَ مَدْحًا؛ لكنْ لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ. ومِثْله: «**وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ**»؛ وَذَلِكَ لعَجزِهم عَنِ الظلم، ولو أنه حصلت لهم القدرة لَظَلَمُوا، لَكِنَّهُم عاجزون. فهل نَقُول: إن هَذَا النَّفْي يَسْتَلْزِم مدحًا؟ الجَوَاب: لَا.

وقَدْ يَكُون سببه عدم القَابِلِيَّة[١] فَلا يَقْتَضِي مَدْحًا، كَمَا لَوْ قُلْت: الجدار لَا يَظْلِم[٢].

أَمَّا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فإنك إِذَا قُلْت: «إن الله لَا يَغْدِرُ» فالمعنى: لِكَمالِ وَفَائِه، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١١١]. وإذا قُلْتَ: «إِنَّهُ لَا يَظْلِمُ» فَهُوَ لكَمالِ عَدْلِه، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ قادرٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قادِر أن يظلم لَوْ شاء، لَكِنَّهُ عَزَّوَجَلَّ كَامِلُ العَدْلِ فَلَا يُمْكِنُ أن يَظْلِمَ.

والعَجِيب أَنَّ بَعْضَ البَادِيَةِ -وَلَا سِيَّما فِي الزمان الأَوَّل يَرَوْنَ أن الظُّلْمَ كَمالٌ، وأن مَن لَا يظلم فَهُوَ ناقص وجَبان! حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَطَبَ مِنْهُم قَالُوا: هَل غار عَلَى قوم فأخذ إبلهَم أو غنمهم؟ إن قَالُوا: نعم. قالوا: إِذَنْ نزوِّجه. وإن قَالُوا: لَا. تردَّدوا فِي قَبُول خِطْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُم يَرَوْنَ أن الَّذِي لَا يَفعل مِثْلَ هَذَا جَبانٌ ذَلِيلٌ لَا يَقْدِرُ أن يَفْعَلَ شيئًا! وعَلَى هَذَا يُحْمَلُ هَذَا البيت(١):

«قُبَيِّلَـةٌ لَا يَغْـدِرُونَ بِذِمَّـةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ»

[١] يَعْنِـي: قَدْ يَكُون سبب النَّفْي لَيْسَ العَجز، لكن عدم القَابِلِيَّة، أي أن هَذِهِ الصفة لَا تقبل عَلَى هَذَا المَوْصُوف.

[٢] هَذَا شَخْص يتحدث عَنْ بيت بَنَاهُ، يَقُول: عندنا بيت جُدُره لَا تظلم أحدًا. فإن هَذَا لَا يُعَدُّ مَدْحًا؛ لِأَنَّ مِثْل هَذِهِ الأَشْيَاء لَا تَقبل الظلم، كَمَا لَوْ قُلْتَ: «عِنْدِي جدار لَيْسَ بأَعْمى» فإن هَذَا لَا يُعَدُّ صِفَة مَدْح؛ لِأَنَّ الجدار أصله لَيْسَ بأَعْمى وَلَا بمُبْصِر حَتَّى تمدحه بنفي العَمَى.

---

(١) البيت ينسب للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام (ص:٢١٥-٢١٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣١٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٢٣٢).

إِذَا تبيَّن هَذَا فَنَقُول: مِمَّا نفى الله عَنْ نَفْسه: الظلمُ، فالمُرَاد به انتفاء الظُّلم عَنِ الله مَعَ ثُبُوت كَمَالِ ضِدِّهِ وهُوَ العَدْل. ونَفَى عَنْ نَفْسه اللُّغُوبَ، وهُوَ التَّعَب والإِعْيَاء، فالمُرَاد نَفْي اللُّغُوبِ مَعَ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ وهُوَ القُوَّة. وهَكَذَا بقيَّة مَا نفاه الله عَنْ نَفْسه. واللهُ أعلم[١].

التَّحْرِيف:

التَّحْرِيف لغةً: التَّغْيير[٢].

وفي الاصطِلاحَ: تَغيِير النَّصِّ لَفظًا أَو مَعْنًى[٣].

---

[١] وسبق بيان ذَلِكَ.

فالحَاصِل: أن النَّفْيَ من حَيْثُ هُوَ نفي يَنْقَسِم إِلَى ثلاثة أَقْسَام: تَارَة يَتَضَمَّن كَمَالًا، وتَارَة يَتَضَمَّن نقصًا، وتَارَة لَا يَتَضَمَّن لَا هَذَا وَلَا ذاك. فالنَّفْيُ المَوْجُود فِي صِفَات الله كلُّه يَتَضَمَّن كَمَالًا، والنَّفْيُ المَوْجُودُ فِي قوم يَعْجَزون عَنْ تحقيقه يَكُون نقصًا، والنَّفْيُ فِي شَيْء لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهِ وَلَا الانْتِفَاءَ مِنْهُ لَا يَكُون مدحًا وَلَا ذمًّا.

[٢] يُقَال: «حرَّفت الشَّيْء» يَعْنِي: غَيَّرْته. ومنه: «حَرَفْتُ الدَّابَّةَ» يَعْنِي: غَيَّرْتها عَنْ وِجْهَةِ سَيْرِهَا.

[٣] فَإِذَا قَالَ قَائِل: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: (أي اسْتَوْلَى) مَعَ أَنَّهُ يقرؤها بِهَذَا اللَّفْظ ﴿اسْتَوَىٰ﴾ لكن يَقُول: «مَعْنَاها اسْتَوْلَى». فَهَذَا تَحْرِيف مَعْنَوِيّ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ للمَعْنَى فَقَطْ.

والتَّغيير اللفظي قَدْ يَتغير معَه المَعْنَى وقَدْ لَا يَتغير. فَهَذِهِ ثلاثة أَقْسَام:

الأَوَّل: تَحْرِيف لفظي يتغير معه المَعْنَى، كتحريفِ بَعْضِهم قَوْلَه تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] إِلَى نَصْبِ لفْظ الجَلالة؛ ليكُون التَّكليم من موسى[١].

وإذا قَرَأَ قَارِئ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤] قَالَ: «وكلَّم اللهَ موسى تكليمًا» بِنَصْبِ لَفْظِ الجَلاَلَةِ. فَهَذَا تَحْرِيف لَفْظِيٌّ ومَعْنَوِيٌّ.

أَمَّا من قَالَ: «إنَّ مَعْنَى قَوْلِه تَعَالَى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ أي: جَرَحَهُ بِمَخَالِبِ الحِكْمَةِ» استنادًا إِلَى قَوْله ﷺ: **«مَا من مكلوم يُكْلَم فِي سَبيلِ الله -واللهُ أعلم بمَن يُكْلَمُ فِي سَبيله- إِلَّا جَاءَ يوم القيامة وجُرحُه يَثْعُبُ دمًا، اللونُ لَونُ الدَّمِ والرِّيح رِيح المِسْك»**(١). فَهَذَا من التَّحْرِيف المَعْنوِيِّ فَقَطْ.

وإذا قَالَ قَائِل: ﴿ٱلۡحَمۡدَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] بفتح الدَّال فِي (الحَمْد). فَهَذَا تَحْرِيف لفظي.

وكلُّها مذكورٌ هُنَا.

[١] وهَذَا تَحْرِيف لفظي معنوي. والَّذِي حرَّف هَذَا مَن يُنْكِرُونَ الكَلَامَ لله عَزَّوَجَلَّ، فكُل الطوائف الَّتِي تَقُول: «لَا يُمْكِن أن يَكُون الله متكلمًا» يحرِّفون هَذَا ليكون الفَاعل -أي المُكَلِّم- هُوَ موسى.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من يجرح في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٢٨٠٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: وتحريفٌ لفظي لَا يتغير معه المَعْنَى، كفتح الدَّال من قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢][١]..

واستطاعوا أن يَقُولُوا ذَلِكَ لِأَنَّ (مُوسَى) مُعْتَلٌّ بالألف لَا تظهر عَلَيْهِ الحَركات.

ولهذا يُقَال: إن بَعْض أَهْل التَّحْرِيف من الجَهْمِيَّة أو المُعْتَزِلَة قرأ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ بنَصب لفظ الجلالة، فَقَالَ لَهُ رجل من أَهْل السُّنَّةِ: مَا تَقُول فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]؟ فبُهِتَ الَّذِي حَرَّفَ؛ لِأَنَّ الضمير فِي قَوْله: ﴿كَلَّمَهُۥ﴾ ضمير نصب لَا يُمْكِن أن يقبل غَيْر النصب، ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ أي كَلَّمَ مُوسَى، فلم يقل: (وكَلَّمَ رَبَّهُ)؛ لهذا لَا يَسْتَطِيع أن يحذف الضمير وَلَا يَسْتَطِيع أن يغيِّره عَنْ مَعْنَاه؛ إِذْ إن هَذَا الضمير ضمير نَصْب وَلَا يُمْكِن أن يَكُون ضمير رَفْع.

[١] والصَّوَاب أَنَّهَا بالرفع (الحَمْدُ).

ومن ذَلِكَ: رَفْعُ لفظ الجلالة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨] مَعَ أَنَّ المَخْشِيَّ هُوَ الله عَزَّوَجَلَّ ومع ذَلِكَ رُفِعَ، وهي قراءة شاذَّة، لكن هم يَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الفَاعِلُ والمفعولُ مَعْلُومًا بالعَقْل جاز تغيير اللَّفْظ من أجل ذَلِكَ. وهَذِهِ القَاعدة فاسدة بِلَا شَكٍّ، وإِلَّا لجاز أن يَقُول: «خَلَقَ اللهَ السَّمَوَاتُ» بنصب لفظ الجلالة ورفع السَّمَاوَات، وكل شَيْء يُعلم بالعَقْل نغيِّر لفظَه، وهَذَا لَا يُمْكِن أن يُقَال.

وبَعْضهم يَقُول: إِنَّهُ عَلَى حد قَوْل الشَّاعر[١] لمن يُخاطِبُ:

---

(١) البيت لنصيب بن رباح، انظر: ديوانه (ص:٦٦).

وهَذَا فِي الغَالب لَا يقع إِلَّا من جاهل؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُود لفاعله غالبًا[١].

الثَّالِث: وتحريفٌ مَعنوي، وهُوَ صَرْف اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِه بلا دَلِيل، كتحريف مَعْنى اليَدَيْنِ المُضَافتَيْنِ إِلَى الله تَعَالَى إلى القُوَّةِ والنِّعْمَةِ ونَحْوِ ذَلِكَ[٢].

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فَيكُون مَعْنى الآية عَلَى هَذَا: أن اللهَ يَخْشَى العُلَماءَ عَلَى سَبِيل الإِجْلَال لا عَلَى سَبيل الهَيْبَةِ والخَوْف. وعَلَى كُلٍّ فهِيَ قراءة شاذّة لَا يُقرأ بِهَا، وَلَا يَجُوز القراءة بِهَا.

[١] التَّحْرِيف اللفظي الَّذِي يغيِّر المَعْنَى قَدْ يقع مِن عالـم، وَذَلِكَ لغرض مَقْصُود، لكن الَّذِي لَا يغيِّر المَعْنَى الغَالبُ أَنَّهُ لَا يقع إِلَّا من جاهل وبدون قَصْد، اللَّهُمَّ إِلَّا مِن رَجُلٍ يُرِيد أن يُلَبِّسَ عَلَى المُسْلِمِينَ ويجعلَهم يَشُكُّونَ فِي القُرْآنِ فَيَشْكُله ويُعْرِبه عَلَى خِلَاف الصَّوَاب، حَتَّى إِذَا قَرَأَهُ العَامِّيُّ يَقُول: كَيْفَ اخْتَلَفَ هَذَا المُصْحَفُ عَنِ المصحفِ الآخرِ؟! فَهَذَا تَلْبِيسٌ عَامٌّ عَلَى المُسْلِمِينَ فِي تَحْرِيف القُرْآن.

[٢] التَّحْرِيف المَعْنوِيّ: هُوَ أن يَبْقَى اللَّفْظُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ولكن يغيِّر المَعْنَى. وهُوَ أَكْثَر مَا وُجد فِي المُنْتَسِبِينَ إِلَى القِبلة -يَعْنِي الإِسْلَام-، فمَثَلًا الأَشَاعِرَة حَرَّفوا، والمُعْتَزِلَة حرَّفوا، والجَهْمِيَّة حَرَّفوا، والمُرْجِئَة حرَّفوا، كَذَلِكَ الوَعِيدِيَّة حرَّفوا، والحَرُورِيَّة حرَّفوا... وهَكَذَا، فكل الطوائف المبتدِعة قَدْ حرَّفوا تحريفًا معنويًّا، أَمَّا اللَّفْظ فَلَا يمكنهم أن يحرِّفوه؛ لِأَنَّهُم يَنْتَسِبُونَ للإِسْلَام، والمُسْلِمُ لَا يُمْكِن أن يحرِّف كَلَامَ الله، لكن المَعْنَى لـمَّا كَانَ يَعُودُ إِلَى الفَهْمِ وإلى الأَذْهَانِ اسْتَطَاعُوا أن يحرِّفوه.

فقَالُوا مَثَلًا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]: (يداه) أي نِعْمَتَاهُ. فَإِذَا قِيلَ لهم: كَيْف تَقُولُونَ: (نعمتاه) والله تَعَالَى يَقُول: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤، والنحل:١٨]؟! قَالُوا: إنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ الجِنْس، أي نِعْمَة الدِّين ونعمة الدُّنْيَا، أو نعمة الدُّنْيَا ونعمة الآخِرَة.

والَّذِي يفسِّر (اليد) بالقوة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ لَا يَسْتَطِيع أن يتخلَّص؛ لِأَنَّ قوة الله واحدة، وَلَا يُمْكِن أن يَقُول: (إن لله قُوَّتَانِ)، ولذلك بَطَلَ هَذَا التَّحْرِيف، فالمُرَاد باليَدِ إذَنْ: اليَدُ الحَقِيقِيَّة الَّتِي بِهَا الله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَأْخُذُ ويَقْبِضُ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٧]، وبها يَطْوِي: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر:٦٧] ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

فإن قَالَ قَائِل: إنَّ السِّيَاقَ عَيَّنَ المُرَادَ باليَدَيْنِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ بأنه النعمة.

فإنَّا نَقُول: إنَّ هَذَا لَا يُمْكِن؛ لِأَنَّهُم هم يَقُولُونَ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ فَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤] والإنفاق إِنَّمَا هُوَ باليد؛ لِأَنَّ الأَصْل فِي الإعطاء والإنفاق والدَّفْع إِنَّمَا يَكُون باليد، فقَوْله: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ أي بهاتَيْن اليَدَين، وهَذَا واضح.

ثُمَّ إِنَّنَا لَوْ فسَّرناها بالنعمة، فالنعمة لَيْسَت واحدة. وإذا فسرناها بالجنس وهُوَ يَقُول: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ وإنفاقه لَا يزال مستمرًا وكَثِيرًا؛ بطل أن نَقُول: إنها نعمة واحدة.

فإن قِيلَ: إِنَّكُمْ يا أهْل السنَّة إِنَّما تَقُولُونَ بِذَلِكَ تَخلُّصًا!.

فَإِنَّهُ يُقَالُ: إن كُلَّ إنسان يُرِيد التخلُّص بِمَا لَا يمكنه مِن سِيَاقِ اللَّفْظ لَا يُطَاعُ، بَلْ يَكُونُ بِهَذَا مكابرًا.

ثُمَّ نَقُول لَهُ: ماذا تَقُول فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؟ فَإِذَا قَالَ: المُرَاد (بِيَدَيّ) أي: بِقُوَّتَيَّ. نَقُول: لَا يُمْكِن أن نَقُول: (إن لله قُوَّتَيْنِ). فَإِذَا قَالَ: هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيم. نَقُول: التَّعْظِيمُ لَا يُمْكِنُ أن يَكُونَ بِالتَّثْنِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الحَصْرِ، بَلِ التَّعْظِيمُ يَكُونُ بالجمع مِثْل قَوْله تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، أَمَّا أنْ يَكُونَ بالعَدَدِ المَحْصُورِ باثنتين فَهَذَا لَا يُمْكِن أن يَكُون؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ تَدُلُّ عَلَى العَدَدِ المَحْصُورِ بهذه السِّمَةِ لَا غَيْرَ.

والحَاصِل: أن أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَبْقَوْا دلالةَ اليَدَيْنِ عَلَى مَعْنَاهما الظَّاهِر اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ، وتَبَرَّؤُوا من كُلِّ تَحْرِيفٍ، وهَؤُلَاءِ المُحَرِّفَةُ حرَّفوها وحرَّفوا كَثِيرًا مِنَ النُّصُوصِ.

فالاسْتِوَاء عَلَى العَرْش مَعْنَاه عِنْدَ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ: عَلَا عَلَيْهِ واسْتَقَرَّ عُلُوًّا واسْتِقْرَارًا يَلِيقُ بجَلَالِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ. وعِنْدَ المُحَرِّفَةِ يَقُولُونَ: «اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ» بِمَعْنى: اسْتَوْلَى. فحَرَّفُوها تَحْرِيفًا مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّهُم لَا يَسْتَطِيعون أنْ يغيِّروا اللَّفْظَ فيَقُولُوا: «اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش».

أَمَّا بَنُو إِسْرَائِيلَ فاسْتَطَاعُوا أن يحرِّفوا لفظًا ومعنًى، حَيْثُ قِيلَ لهم: «قولوا: حِطَّة» فقَالُوا: «حِنْطَة». وقَدْ قَارَنَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُٱللَّهُ فِي (النُّونِيَّةِ) بين لام الأَشْعَرِيَّة

التَّعْطِيل:

التَّعْطِيل لغةً: التفريغ والإخلاء. **وفي الاصطلاح هُنَا**: إنكار مَا يَجِب لله تَعَالَى من الأَسْمَاء والصِّفَات، أو إنكار بَعْضه. فَهُوَ نوعان:

١- تَعْطِيلٌ كُلِّيٌّ كتَعْطِيلِ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ وَغُلَاتهم يُنْكِرُونَ الأَسْمَاءَ أَيْضًا[١].

والمُعْتَزِلَة فِي (اسْتَوَى) وبين نون اليَهُود فِي (حِطَّة) بأن لام المُعَطِّلَة فِي (اسْتَوَى) كنون اليَهُود فِي (حِطَّة)(١).

مَسْأَلَة: إِذَا قَالَ قَائِل: إن الاسْتِوَاء فِيهِ أَلْفَاظ مُشْتَرَكة بين الكَمَالِ والاسْتِقْرَارِ والعُلُوِّ، فتَعْيِينُ أحدِها تحَكُّمٌ؟

الجَوَاب: لَيْسَ فِي ذَلِكَ تحكُّم؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ المُشْتَرَكَةَ الَّتِي لها مَعَانٍ متعدِّدة يُعَيِّنُ المَعْنَى الواحدَ مِنْهَا السِّيَاقُ؛ فَلَا يُمْكِن أن تكون (اسْتَوَى عَلَى كَذَا) يَعْنِي إِذَا عُدِّيَتْ بـ(عَلَى) بِمَعْنى (كَمَلَ)، وَلَا يُمْكِن أن تكون بِمَعْنى (قَصَدَ)، كَمَا أنك لَوْ قُلْتَ: (عِنْدِي عَيْنٌ مَنْقُودَةٌ، وَلِي عَيْنٌ جارِيَةٌ، وَلِي عَيْنٌ قَوِيَّةُ النَّظَرِ) فكلمةُ (العَيْن) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَعْرُوفَةُ المَعْنَى، فَلَا يُمْكِن أن يُرَادَ بـ(عَيْن) الأُولَى: (عَيْن) الثَّانية، وَلَا بـ(عَيْن) الثَّانِيَة: (عَيْن) الثَّالِثَة، فاللَّفْظُ المُشْتَرَكُ يُعَيِّنُ مَعْنَاهُ السِّيَاقُ.

[١] عَامَّةُ الجَهْمِيَّةِ -أَيْ أكثرُهم، ولَيْسَ مَعْنى (العَامَّة) الَّذِينَ لَا يَفْهَمُون- يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ ويُقِرُّونَ بالأَسْمَاء، وغُلَاتُهُمْ يُنْكِرُونَ الأَسْمَاءَ أَيْضًا ويَقُولُونَ: لَوْ أَثْبَتْنَا لله أَسْمَاء لَزِمَ من ذَلِكَ التَّمْثِيلُ؛ لأنك تَقُول: «الله هُوَ السَّمِيع» والإِنْسَان

---

(١) النونية (ص:١١١).

٢- وَتَعْطِيلٌ جُزْئِيٌّ كَتَعْطِيلِ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ[١].

سَمِيع، وتقول: «الله هُوَ الحَيّ» والإِنْسَان يُوصَفُ بأنه حَيّ ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٥، ويونس:٣١، والروم:١٩] ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢] ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فأنت إِذَا أثبتَّ هَذِهِ الأَسْمَاء لله لَزِمَ من ذَلِكَ التَّمَاثُلُ.

فيقال: هَذَا غَيْر صَحِيح؛ لِأَنَّهُ كَمَا تقدم أن الاشتراك فِي مُطْلَق الأَصْل لَا يَعْنِي المماثلة فِي الحَقِيقَة، ولهذا يُقَال لهذا الرَّجُل: (حَيَوَان) ويقال للبَقَرِ: (حَيَوَان) ولَيْسَ الحيوان كالحيوان، ويقال للنَّبَاتِ: (حَيّ) ويقال لِلْإِنْسَانِ: (حَيّ) وليست الحياة كالحياة، وَلَا الحي كالحي.

ثُمَّ إنَّ الله تَعَالَى أَثْبَتَ لنفسه ذَلِكَ حَيْثُ يَقُول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

لكن قَالُوا: (السَّمِيع): الخَالِق للسَّمْعِ فِي غيرِه، و(البَصِير): الخَالِق للبَصَرِ فِي غيرِه. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ البَاطِلة.

فَيُقَالُ لهم: إنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، والقُرْآنُ نَزَلَ باللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَلَا يَفْهَمُ أحدٌ مِنْ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إِلَّا أَنَّ المُرَادَ: المُتَّصِف بالسَّمْعِ والبَصَرِ، وأَنَّ ذَلِكَ من أسمائِه.

[١] الأَشْعَرِيَّة ينكرون أَكْثَرَ الصِّفَاتِ ويُقِرُّونَ ببَعْضٍ، والَّذِي يُقِرُّونَ بِهِ سَبْعُ صِفَات فَقَطْ، وهي الحياة والعِلم والقُدْرَة والسَّمْع والبَصَر والإِرَادَة والكَلَام.

حَـيٌّ عَلِـيمٌ قَـدِيرٌ وَالْكَـلَامُ لَـهُ ... إِرَادَةٌ وَكَـذَاكَ السَّـمْعُ وَالْبَصَـرُ

هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع الَّتِي يُقِرُّونَ بِهَا، والبَاقِي يُنْكِرُونَها ويُعَطِّلُونَها، فَلَا يُقِرُّونَ بالعِزَّةِ وَلَا بالحِكْمَةِ وَلَا بالقُوَّةِ.

مَعَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بهذه الصِّفَات السَّبْعِ لَيْسَ كإقرارِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

فمَثَلًا: كَلَام الله عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: يَكُونُ بالحَرْفِ والصَّوْتِ، كَما ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ»[1] حَيْثُ بَيَّنَ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهُ بِصَوْتٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢] والنِّدَاءُ هُوَ الدُّعَاءُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، فَهُوَ كَلَامُ الله حَرْفًا وَصَوْتًا، تكلَّم بهذه الحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي كِتَابِ الله.

أَمَّا عِنْدَ الأَشْعَرِيَّة: فَهُوَ المَعْنَى القَائم بالنَّفْس، والحُرُوفُ والأصواتُ مَخْلُوقَةٌ تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِ الله مِنَ الكَلَامِ، فَهُوَ لَيْس بهذه الحُرُوفِ الَّتِي نَحْنُ نقرأ بِهَا، وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ جِبْرِيلُ، وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ فِي لَيْلَةِ المِعْرَاجِ؛ بَلْ هُوَ مَعْنًى قائمٌ بالنَّفْسِ، وأَمَّا الصَّوْت الَّذِي سمعه موسى وسمعه مُحَمَّد وسمعه جِبْرِيل فَهُوَ شَيْء مَخْلُوق خلقه الله عَزَّوَجَلَّ فِي الهَوَاءِ أو فِي الشَّجَرَةِ كَما قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [القصص:٣٠]، أَمَّا أَنَّهُ هُوَ الصَّوْت الَّذِي تَكَلَّمَ اللهُ بِهِ فَلَا.

وحَقِيقَةُ الأمر: أن الأَشَاعِرَة فِي مَسْأَلَة الكَلَام كالمُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة سَوَاء،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾، رقم (٤٧٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَلْ أَشَرُّ مِنَ المُعْتَزِلَة فِي بَعْض الوجوه؛ لِأَنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: «إِنَّ الكَلَامَ الَّذِي فِي المُصْحَفِ هُوَ كَلَامُ الله حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ مَخْلُوقٌ، يَخْلُقُ اللهُ أصواتًا وحروفًا ويَقُولُ: إنها كَلَامُه، عَلَى سَبِيل التشريف والتعظيم، ولَيْسَ صِفَةً مِنْ صِفَاته»، وأُولَئِكَ يَقُولُونَ: «إِنَّ هَذَا الكَلَامَ الَّذِي فِي المُصْحَفِ لَيْسَ كَلَامَ الله، بَلْ هُوَ عِبَارَة عَنْ كَلَامِ الله، وكلامُ الله تَعَالَى الَّذِي هُوَ صِفَتُه هُوَ المَعْنَى القَائم بالنَّفْسِ».

والحَقِيقَةُ أَنَّهُم بِهَذَا القَوْل لم يُثْبِتُوا كلامًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُون فِي النَّفْسِ لَا يُسَمَّى كَلَامًا أبدًا.

فمَثَلًا: لَوْ أَرَدْتَ أن تقوم بخُطْبَةٍ من الخُطَبِ، وقَدَّرْتَ فِي نفسِك كلامًا رَتَّبْتَهُ بِعَنَاصِرِه، فإِنَّكَ لَا تُعَدُّ مُتكَلِّمًا حَتَّى يَخْرُجَ منك الصَّوْتُ. ولهذا لـمّا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى (القَوْلَ فِي النَّفْسِ) قَيَّدَهُ فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] فقَيَّدَ ذَلِكَ بالنَّفْسِ.

والحَاصِل: أن المنكرين للصفات هما عَلَى قِسمين:

مِنْهُمْ: مَن يُنكر جَمِيع الصِّفَات مِثْل الجَهْمِيَّة.

ومِنْهُمْ: مَن يُنكر بَعْض الصِّفَات -بَلْ أَكْثَر الصِّفَات- ويُثبتون صِفَات معيَّنة فَقَطْ كالأَشَاعِرَة، فالأشاعرة مَثَلًا لَا يثبتون من صِفَات الله إِلَّا سبعًا فَقَطْ، والبَاقي من صِفَات الله تَعَالَى -وهِيَ ليس لها حَصْر- ينكرونها، فكُلّ الصِّفَات الخَبَرِيَّة وكل الصِّفَات الفِعْلِيَّة الاخْتِيَارِيَّة ينكرونها.

مَسْأَلَة: هَلِ الجَهْمِيَّة يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ الوَارِدَةَ فِي القُرْآنِ فَقَطْ؟

وأول مَن عُرف بالتَّعْطِيل من هَذِهِ الأُمَّة هُوَ الجَعْدُ بْنُ دِرْهَم[١].

الجَوَاب: ينكرون كُلّ صِفَة حَتَّى السَّمْع والبَصَر والكَلَام، وإذا كَانُوا ينكرون الصِّفَات المَوْجُودة فالذي لم يُذْكَر مِنْ بَاب أَوْلَى؛ لِأَنَّ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ لَا يثبتون شيئًا لم يثبته الله لنفسه؛ لِأَنَّ الصِّفَات تَوْقِيفِيَّة.

[١] أول مَا تَفَوَّهَ بِهِ الجَعْدُ بنُ دِرْهَم مِنَ التَّعْطِيلِ: كَلِمَتَانِ، حَيْثُ قَالَ: «إن الله لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ مُوسَى تكليمًا»، فلما كَانَ يوم عِيدِ الأَضْحَى خَرَجَ بِهِ خَالِدُ بنُ عَبْدِ الله القَسْرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُوثَقًا، وطَلَبَ مِنْهُ الرُّجُوعَ عَنْ رأيه، فأَبَى أن يَرْجِعَ، فخَطَبَ خالدٌ النَّاسَ -لِأَنَّهُ كَانَ هُوَ الوَالِي عَلَى هَذِهِ الجِهَة- وقَالَ لهم: «أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا، تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ! فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ؛ إِنَّهُ زَعَمَ: أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا!» ثُمَّ نَزَلَ مِنَ المِنْبَرِ فضَحَّى بِهِ(١)، أيْ: ذَبَحَهُ.

ولهذا قَالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢):

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ ... لله دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ

فأَثْنَى عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: «لله دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَان»، وهَكَذَا يَنْبَغِي فِي المُفْسِدِينَ فِي الأَرْض: أَلَّا يُتَأَنَّى بِهِمْ، فَإِذَا أَصَرُّوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَلَا أَرْيَحَ مِنَ القَتْلِ لَهُم ولغيرِهم.

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) النونية (ص:٨).

أَمَّا لهم: فِلأَنَّهُم يَسْلَمُونَ مِنْ بَقِيَّةِ شَرِّ أنفسِهم؛ لِأَنَّهُم إِذَا بَقُوا ازْدَادُوا إِثْمًا، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران:١٧٨]، فنحن إِذَا قتلنا هَذَا المفسِدَ فِي الأَرْض أَحْسَنَّا إِلَيْهِ غايةَ الإحسان؛ حَتَّى لَا يزدادَ إثمًا.

وأَمَّا كونُه أَرْيَحَ لغيرِهم: فَلِأَنَّ النَّاسَ يَسْلَمُونَ مِنْ بَقِيَّةِ شَرِّهِمْ الَّذِي بَثُّوهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ ينتهون عَمَّا هم عَلَيْهِ وَيَنْزَجِرُونَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانُ فِي قلوبِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ضَعِيفٌ، فَلَا يَرْدَعهم إِلَّا الرَّادِعُ السُّلْطَانِيُّ.

فما فعَله خَالِدُ بنُ عبد الله القَسْرِيُّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ مِنْ خيرِ مَا يَكُون.

واعلم أن الجَعْدَ بنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ البِدْعَةَ عَنْهُ الجَهْمُ بنُ صَفْوَانَ، وكَانَ الجَهْمُ ابنُ صَفْوَانَ أَخْبَثَ مِنْهُ وأَقْوَى مَنْطِقًا، فنَشَرَ هَذِهِ البِدْعَةَ وجَعَلَ لها عِلَلًا وشُبُهَاتٍ حَتَّى انتشرت؛ ولهذا يُسَمَّى هَذَا المَذْهَبُ بِمَذْهَبِ (الجَهْمِيَّةِ) لَا (الجَعْدِيَّة)، وإِلَّا فالأصل أَنَّهُ مِن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ.

يَقُول شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ الجَعْدَ بنَ دِرْهَمٍ مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ فِي الشَّام، وأن فِيهَا أُنَاسًا مِنَ الصَّابِئَةِ والفَلَاسِفَةِ والكُلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ يَعبُدون النُّجوم وغيرِهم، وأنه قَدْ تأَثَّر بمَذَاهِبهم». ثُمَّ إِنَّهُ يَقُول: «إِنَّهُ قَدِ اتَّصَلَ بِطَالُوت ابنِ أُخْتِ لَبِيد بنِ الأَعْصَم الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ».

فتكون إِذَنْ هَذِهِ المقالةُ مُسْتَمَدَّةً مِنَ اليَهُودِ ومِنَ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ والفَلَاسِفَةِ والصَّابِئِينَ، فَهِيَ -والعِيَاذ بالله- خَبَثٌ مُجَمَّعٌ، حَتَّى انْتَهَتْ إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنَ

التَّكْيِيف:

التَّكْيِيفُ: حِكَايَةُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِ القَائِلِ: كَيْفِيَّةُ يَدِ الله أَوْ نُزُولِهِ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا كَذَا وَكَذَا.

التَّمْثِيل وَالتَّشْبِيه:

التَّمْثِيلُ: إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلشَّيْءِ، وَالتَّشْبِيهُ: إِثْبَاتُ مُشَابِهٍ لَهُ[١].

فالتمثيل يَقْتَضِي المُماثَلَةَ وهِيَ المُسَاوَاة مِن كُلِّ وجه[٢]،.....................

المِحَنِ العَظِيمَةِ لأَهْلِ الإِسْلَام، والَّذِي قَرَأَ التَّارِيخَ يَعْرِفُ مَا جَرَى لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ -ولِلْعُلَماءِ فِي وَقْتِهِ- مِنَ البَلَايَا الَّتِي حَصَلَتْ لهم بسببِ هَذِهِ البِدَعِ الخبيثةِ، نسأل الله السَّلَامة.

مَسْأَلَة: يُقَال عَنْ خَالِدِ بنِ عَبْدِ الله القَسْرِيِّ: (إِنَّهُ نَاصِبِيٌّ)؟

الجَوَاب: لَا أَدْرِي، لكنْ لَا مَانِعَ إِذَا كَانَ فِي الإِنْسَانِ سَبَبَانِ أحدُهما يَقْتَضِي الذَّمَّ أن يُذَمَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ ويُمْدَحَ مِن وجهٍ آخَرَ، مَا دام عَلَى الإِسْلَام.

مَسْأَلَة: ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ فِي (سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء) أَنَّهُ بَنَى كَنِيسَةً فِي الشَّامِ؟

الجَوَاب: قِيلَ بِهَذَا، لكنْ لَا أَظُنُّهُ صَحِيحًا.

[١] التَّمْثِيل: إثبات مَثِيل للشيء، بأن تَقُول: «هَذَا مِثْلُ هَذَا».

والتَّشْبِيه: إثبات مشابِه لَهُ، تَقُول: «هَذَا شَبهُ هَذَا».

وعَلَى هَذَا فلَيْسَا هما بِمَعْنًى وَاحِدٍ.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي: مِثْله مِن كُلّ وجه.

والتَّشْبِيه يَقْتَضِي المشابهَةَ وهي المساواة فِي أَكْثَر الصِّفَات[١]، وقَدْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ[٢]، والفرق بَيْنَهُما وبين التَّكْيِيف من وجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّكْيِيفَ أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاء كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً بِشَبِيهٍ، وَأَمَّا التَّمْثِيلُ وَالتَّشْبِيهُ فَيَدُلَّانِ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُقَيَّدَةٍ بِالمُمَاثِلِ وَالمُشَابِهِ. وَمِنْ هَذَا الوَجْهِ يَكُونُ التَّكْيِيفُ أَعَمَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُمَثِّلٍ مُكَيِّفٌ، وَلَا عَكْسَ[٣].

---

[١] فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا يُشْبِهُ هَذَا» فَلَيْسَ مَعْنَاه أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لَهُ من كُلّ وجه، بَلْ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ. ولهذا قالت مَلِكَةُ سَبَأٍ: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ ولم تقل: (مِثْله) وَلَا (هُوَ).

فالحَاصِل: أن التَّشْبِيه هُوَ المساواة فِي أَكْثَر الصِّفَات، وَلَا تَقْتَضِي المماثلةَ من كُلّ وجه.

[٢] ولهذا تجد فِي كَلَام أَهْل العِلْم يَقُولُونَ: (مِن غَيْر تَمْثِيل) وأحيانًا يَقُولُونَ: «مِن غَيْر تَشْبِيه».

[٣] **التَّكْيِيفُ**: أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاء مُقَيَّدَة بِمُماثِلٍ أو غَيْر مقيَّدة.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: «أنا اشتريتُ سيارةً كَيْفِيَّتُها كَذَا وَكَذَا» فإننا نُسَمِّي هَذَا تكييفًا؛ لِأَنَّهُ كَيَّفَ السيارةَ وبيَّن لنا كَيْفِيَّتَها، لَكِنَّهُ مَا ذَكَرَ لنا نَظِيرًا لها.

وإذا قَالَ: «اشتريتُ سيارةً مِثْل هَذِهِ» فَهَذَا مُمَثِّلٌ، وفِي نفس الوقت هُوَ أيضًا مُكَيِّفٌ؛ لِأَنَّهُ لـمّا قَالَ: «مِثْل هَذِهِ» عرَفْنا كَيْفِيَّتَها.

إِذَنْ: فَكُلُّ مُمَثِّلٍ مُكَيِّفٌ ولَيْسَ كُلُّ مُكَيِّفٍ مُمَثِّلًا.

فالذي يَقُول: «إِنَّ يَدَ الله تَعَالَى مِثْلُ يَدِ المَخْلُوق» هَذَا مُمَثِّلٌ، والَّذِي يَقُول: «إِنَّ يَدَ الله كَيْفِيَّتُها كَذَا وَكَذَا» ويَذْكُرُ كَيْفِيَّةً ليس لها نَظِيرٌ يُسَمَّى مُكَيِّفًا.

ثَانِيهما: أَنَّ التَّكْيِيفَ يَخْتَصُّ بِالصِّفَاتِ، أَمَّا التَّمْثِيلُ فَيَكُونُ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَالذَّاتِ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَكُـونُ التَّمْثِيلُ أَعَمَّ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْقَدْرِ[١].

ثُمَّ إن التَّشْبِيه الَّذِي ضَلَّ بِهِ مَنْ ضَلَّ من النَّاس عَلَى نَوْعَيْنِ:

أحدهما: تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق.

والثَّاني: تَشْبِيه الخَالِق بالمَخْلُوق[٢].

والَّذِي يَقُول: «اسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه كاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ» يَكُون مُمَثِّلًا، والَّذِي يَقُول: «اسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه كَيْفِيَّتُه كَذَا وَكَذَا» ويَذْكُر كَيْفِيَّةً معيَّنة هَذَا مُكَيِّفٌ.

[١] فالكَيْفِيَّة تعود للصفة فَقَطْ وَلَا تعود للذات.

أَمَّا التَّمْثِيل فَإِنَّهُ يَكُون فِي الذَّات والصفة والقَدْر؛ يَكُون فِي الذَّات فتقول: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» أي فِي ذاته، باعتبارِ أَنَّ كِلَيْهما حَجَرٌ أو أَنَّ كِلَيْهما إِنْسَانٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ويَكُون فِي القَدْر كقوله تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢] لِأَنَّ هَذِهِ سَبْعٌ وهَذِهِ سَبْعٌ، ويَكُون أَيْضًا فِي الصِّفَةِ كأَنْ تَقُولَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي فِي صِفَتِهِ.

[٢] فتشبيه المَخْلُوق بالخالق هَذَا يَسْلُكُهُ الغُلَاة فِي البَشَرِ أو فِي المَخْلُوقات، فالَّذِينَ عَبَدُوا اللَّاتَ والعُزَّى ومَنَاةَ وهُبَلَ شبَّهوا المَخْلُوق بالخالق، والَّذِين قَالُوا: «إن الله مِثْلُ النَّاسِ فِي كَذَا وَكَذَا» شبَّهوا الخَالِقَ بالمَخْلُوق.

فأما تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق فمَعْنَاه: إثباتُ شَيْء للمَخْلُوق مِمَّا يَخْتَصّ بِهِ الخَالِق: مِنَ الأفعال، والحقوق، والصِّفَات.

الأَوَّل: كفِعل مَنْ أَشْرَكَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مِمَّن زَعَمَ أنَّ مَعَ الله خالقًا[١].

الثَّانِي[٢]: كفِعل المُشْرِكِينَ بأصنامهم حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ لها حَقًّا فِي الأُلُوهِيَّةِ فعَبَدُوهَا مَعَ الله[٣].

الثَّالِث[٤]:..

---

[١] كالغُلَاة من البَاطِنِيَّةِ، يَزْعُمُونَ أن أولياءهم يدبِّرون الكونَ، ويُسَمُّونَ (الوَلِيَّ) إِذَا وَصَلَ إِلَى درجةٍ معيَّنة: (القُطْبَ)، ويَقُولُونَ: (إِنَّهُ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ الحوادثُ) فيَجْعَلُونه خالقًا مَعَ الله!

ومن ذَلِكَ أَيْضًا: الثَّنَوِيَّةُ مِنَ المَجُوسِ، لَكِنَّهُم لَا يَجْعَلُون الخَالِقَ هُوَ الرَّحْمَن عَزَّوَجَلَّ، بَلْ يَقُولُونَ: «إنَّ لِلْحَوَادِثِ خَالِقَيْنِ: فالظُّلْمَةُ تَخْلُقُ الشَّرَّ، والنُّورُ يَخْلُقُ الخَيْرَ»، فهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الظلمة والنور المَخْلُوقة جعلوها خالقًا، وهَؤُلَاءِ أشد مِمَّن جَعَلُوا مَعَ الله خالقًا.

[٢] أي مِمَّن جعل لله مماثلًا فِي الحقوق.

[٣] فالمُشْرِكُونَ إِذَا سألتَهم: «مَنْ خلَقَ السَّمَوَات والأَرْض؟» يَقُولُونَ: «الله» لَا اللَّات وَلَا العُزَّى وَلَا مَنَاة، ولَكِنَّهُم يَقُولُونَ: «إنَّ هَذِهِ تَسْتَحِقُّ أنْ تُعْبَدَ»، فهَؤُلَاءِ جَعَلُوا لله مُماثِلًا فِي الحقوق.

[٤] أي مِمَّن جعل لله مماثلًا فِي الصِّفَات.

كفِعل الغُلَاة فِي مَدْح النَّبِيِّ ﷺ أو غيرِه، مِثْل قَوْل الْمُتَنبِّي يَمْدَحُ عَبْدَ الله بْنَ يَحْيَى البُحْتُرِيَّ:

فَكُنْ كَمَا شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ ... وَكَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا[١]

---

[١] فقوله: «يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ» هَذَا ضلال؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ أحدٌ مَا لَهُ شَبِيه إِلَّا الله.

لكن لَوْ قَالَ قَائِل -دفاعًا عَنِ الْمُتنبِّي-: إِنَّهُ يُرِيد: «يا مَن لَا شَبِيهَ لَهُ مِنَ الخَلْقِ» بدليل قَوْله: «فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا».

فَنَقُول: وهَذَا أَيْضًا كَذِبٌ؛ فإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يُسَاوِي النَّبِيَّ ﷺ وَلَا غيرَه من الأنبياءِ وَلَا أبا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ وَلَا عُثْمانَ وَلَا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثُمَّ إنَّ قَوْله: «لَا شَبِيهَ لَهُ»: (لَا) نافية للجِنس، فإِنَّها تَنْفِي كُلَّ جِنْسٍ، أي: لَا شَبِيه لَهُ لَا مِنَ الخَالِقِ وَلَا مِنَ المَخْلُوقِ، حَتَّى الخَالِق لَا يَصِلُ إِلَى درجة هَذَا الرَّجل إِذَا أخذنا بعُمُوم اللَّفْظ! لكنْ حَتَّى لَوْ أراد: (أَنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ من الخلق) فَهُوَ كاذب، لكنْ لَا يَصِلُ إِلَى درجةِ الشِّرْكِ، مَعَ أنَّ قَوْلَه: «فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا» يَعْنِي: لَا يَقْرُبُ مِنْكَ الخَلْقُ، وَلَا نعلم أحدًا لَا يقرب مِنْهُ الخلق إِلَّا الله عَزَّوَجَلَّ؛ إِذْ لَا يَقْرُبُ أحدٌ مِنْهُ فِي صِفَاتِه. إِذَنْ قَوْلُه: «فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا» كَذِبٌ.

فإِن قِيلَ: إِنَّ مُرَاده «لَا شَبِيه لَهُ» أي: فِي زَمَنِه! فيقال: وَلَا فِي زمَنه.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَه: «فَمَا خَلْقٌ» نَكِرَةٌ فِي سياق النَّفْي، فتَعُمُّ.

وعَلَى هَذَا فَلَا يُعْتَذَرُ عَنْهُ؛ فَهُوَ مِنَ الشُّعَرَاءِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمُ الغَاوُونَ، الَّذِينَ هم فِي كُلِّ وادٍ يَهِيمُونَ، وَنَحْنُ لَيْسَ لنا إِلَّا الظَّاهِر.

وقَدْ يَكُون هَذَا الرَّجُل يَقُول هَذَا الكَلَام وهُوَ لَا يعتقده، لكن نَحْنُ لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِمَا سَمِعْنَا، ولو كُنَّا نَقُول لكل إنسان يُظهِر كَلمة الكُفْر: «لعله أراد كَذَا» فإنَّ المُشْرِكِينَ أَيْضًا يقُولُونَ: «مَا نَعْبُدهم لِأَنَّهُم يَسْتَحِقُّونَ العِبَادَةَ كَمَا يَسْتَحِقُّها اللهُ ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر:٣] نجعلهم وسيلةً إِلَى الله ونعرف أَنَّهُم لَا يَسْتَحِقُّون العِبَادَة كَمَا يَسْتَحِقّها الله».

ولِلْمُتَنَبِّي نُظَرَاءُ؛ كقول بَعْضِهم يَمْدَحُ رَجُلًا من المُلُوكِ[1]:

مَا شِئْتَ لَا مَا شَاءَتِ الأَقْدَارُ فَاحْكُمْ فَأَنْتَ الوَاحِدُ القَهَّارُ

وهَذَا شِرْكٌ أَيْضًا.

وقول البُوصِيرِيِّ فِي مَدْحِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

يَا أَكْرَمَ الخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمَمِ

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالقَلَمِ

وهَذَا شِرك أَيْضًا؛ حَيْثُ شَبَّهَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، بَلْ جعل الرَّبَّ مَا لَهُ أَثَرٌ فِي الخلق؛ لِأَنَّهُ يَقُول: «مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتها» فلم يُبْقِ شيئًا لله تَعَالَى، «وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْم اللَّوْحِ وْالْقَلَمِ» قَالَ: «مِنْ عُلُومِكَ» ولَيْسَ كُلّ علومك «عِلْم اللَّوْحِ وَالقَلَم» وهَذَا أَيْضًا لَا يَكُون إِلَّا لله رَبِّ العَالَمِين، والنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ اللهُ أن يَقُولَ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ

(١) البيت لابن هانئ الأندلسي؛ قاله في مدح المعز الفاطمي، انظر: ديوانه (ص:١٤٦).

وأَمَّا تَشْبيهُ الخَالِقِ بالمَخْلُوقِ فَمعْنَاهُ: أَنْ يُثْبِتَ لله تَعَالَى فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ مِنَ الخَصَائِصِ مِثْلَ مَا يُثْبِتُ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ يَدَي الله مِثْلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَاسْتِوَائِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

وقَدْ قِيلَ: إنَّ أول مَن عُرف بِهَذَا النَّوع هِشَامُ بنُ الحَكَمِ الرَّافِضِيُّ. والله أعلم[٢].

إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام:٥٠] فكيف يَقُول هَذَا القَائِل: «وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْم اللَّوْحِ وْالْقَلَمِ»؟!

ومع ذَلِكَ تُعْتَبَرُ هَذِهِ القَصِيدَةُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ -والسَّابِقِينَ أَيْضًا- مِنْ غُرَرِ القصائدِ وأفضلِها وأعظمِها! ويَتَرَنَّمُونَ بِهَا فِيمَا يبتدعونه من الأعياد كـ(عِيد المَوْلِد) مَثَلًا، ويَرَوْنَ هَذَا مِن أَعْظَمِ مَا يَكُونُ حُبًّا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!

والحَقِيقَة: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا جاهَد مَن جاهد مِن الْمُشْرِكِينَ إِلَّا لِمِثْلِ هَذِهِ الأقوال، بَلْ إِن الْمُشْرِكِينَ مَا وصلوا إِلَى مِثْل مَا وصل إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ؛ فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ لَا يدَّعون أن الرَّسُولَ ﷺ يعلم الغَيْبَ، وَلَا يدَّعون أن الدُّنْيَا والآخرةَ مِن جُودِه أبدًا، ومع ذَلِكَ فإِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَاتَلَهُمْ واسْتَباحَ دِماءَهم وأموالَهم ونساءَهم وذَرَارِيهِمْ.

[١] وهَذَا التَّشْبيه -أي تَشْبيه الخَالِق بالمَخْلُوق- لَا تَسْتَقِرُّ قَدَمُ أَحدٍ عَلَيْهِ أبدًا، لكنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الغُلَاةِ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ.

[٢] هُوَ أحد أئمَّة الرَّافِضة، وهُوَ أول مَن تكلَّم بالتَّشْبيه ودعا إِلَيْهِ.

الإلحاد:

الإِلحاد فِي اللُّغَة: المَيْل[١].

وفي الاصطلاح: المَيْل عَمَّا يَجِب اعتقادُه أو عَمَلُه[٢]، وهُوَ قِسمانِ:

أحدهُما: فِي أَسْماء الله. الثَّاني: فِي آياتِه[٣].

أَمَّا متأخِّرو الرَّافضة فذهبوا إِلَى مَذْهَب المُعْتَزِلَة -وهُوَ إنكار الصِّفَات- عَلَى العَكْس من هَذَا.

فتبيَّن الآن: أن التَّشْبِيه الَّذِي حصَل بِهِ الضَّلَال يتنوَّع إِلَى نوعين:

أحدهما: تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق. والثَّاني: تَشْبِيه الخَالِق بالمَخْلُوق.

فالأول: أن يُثبِت للمَخْلُوق من الخصائص ما لَا يَكُون إِلَّا لله.

والثَّاني: أن يُثبِت لله من الصِّفَات مَا يَكُون من خصائص المَخْلُوقين. وكلاهما ضلال، إِلَّا أنهما ليسا فِي درجة واحدة.

[١] (أَلحَدَ) بِمَعْنى: مَالَ. ومنه فِي الأُمُور الحِسِّيَّةِ: اللَّحْد؛ لِأَنَّهُ يُحفَر فِي جانب القبر غَيْرَ متوسّط، وأَمَّا المتوسّط فيسَمَّى: شِقًّا.

[٢] فالفَاسق يُعتبر مُلحدًا، والسَّاجد للصَّنم يُعتبر مُلحدًا، والمعتقِد فِي الله مَا لَا يَجُوز يعتبر ملحدًا؛ ولهذا قُلْنَا: «**عَمَّا يَجِب اعتقادُه**» وهَذَا يَتَعَلَّق بتَصديق القُلوب، «**أو عمَله**» وهَذَا يَتَعَلَّق بأعمال الجوارح وأعمال القُلوب.

[٣] والدليل عَلَى هَذَا التقسيم قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠] فذكَرَ اللهُ تَعَالَى

فأما الإِلحاد فِي أسمائه فَهُوَ: العُدُول عَنِ الحق الوَاجِب فِيهَا[١]، وهُوَ أربعةُ أنواعٍ:

١- أن يُنكر شيئًا مِنْهَا أو مِمَّا دلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات، كَمَا فَعَل المُعطِّلَةُ[٢].

فِي هَذِهِ الآيَةِ الإِلحادَ فِي الأَسْمَاء، أَمَّا فِي الآيات فَقَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ [فصلت:٤٠]؛ فبهاتَيْنِ الآيتين يتبيَّن أن الإِلحاد يَكُون فِي أَسْمَاء الله ويَكُون كَذَلِكَ فِي آياته.

[١] لِأَنَّهُ مَيْلٌ عَمَّا يَجِب فَهُوَ يَعْدِلُ عَنِ الحق الوَاجِب فِي هَذِهِ الأَسْمَاء.

[٢] هَذَا النوع -والعِيَاذ بالله- هُوَ أعلاها وأخبثُها: أن يُنكر شيئًا من الأَسْمَاء، مِثْل أن ينكر (العزيز، الحكيم، القدير) ومَا أَشْبَهَه، وقَدْ وُجِدَ هَذَا؛ فإن غُلَاة الجَهْمِيَّة يُنكِرون الأَسْمَاء ويَقُولُونَ: «إن الله لَيْسَ بعليم وَلَا سميع وَلَا بصير وَلَا عزيز وَلَا حكيم...» إِلَى آخره.

فإن قِيلَ: إن الله تَعَالَى أثبت هَذَا لنَفْسه!.

قَالُوا: إِنَّمَا أثبتَه لنَفْسه لكونه أَوْجَده فِي غيرِه؛ فمعنى (السميع) أي: خالق السَّمْع فِي غيره، و(الحكيم): خالِق الحِكمة فِي غَيره، فسَمَّى الله بِهِ نَفْسَه مِنْ بَابِ الإضافات لَا مِنْ بَابِ الحقائق.

قَوْله: «أو» أي: أنْ ينكر شيئًا «**مِمَّا دلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات**». وقَدْ عَلِمنا أن أَسْمَاء الله إنْ كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً دَلَّتْ عَلَى الذَّاتِ والصِّفَةِ والأَثَرِ، فيُثْبِت الاسمَ، ويُثبت مَا تضمَّنه من الصفة، ويُثبت الحُكْمَ المُتَرَتِّبَ عَلَى ذَلِكَ، وهُوَ الَّذِي يسَمَّى الأَثَر.

٢- أن يجعلها دالَّةً عَلَى تَشْبِيه الله بخلقه، كَمَا فعَل المُشَبِّهَة[١].

فـ(السميع) مَثَلًا: تُثبِت أنَّ (السميع) من أَسْمَاء الله، وتُثبت الصفة وهي السَّمْع، وتثبت الحُكم المترتب عَلَى ذَلِكَ -وبَعْضهم يَقُول: الأَثَر- وهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ. فلَا بُدَّ من هَذِهِ الأُمُور الثلاثة.

فَإِذَا قَالَ إنسان: «أنا أُثْبِتُ أنَّ اللهَ سَمِيع، لكن لَا أُثبِت لَهُ سمعًا» فإننا نُسَمِّى هَذَا إلحادًا. وإن قَالَ: «أُثبت أَنَّهُ سَمِيع وأنَّ لَهُ سَمْعًا، لكنْ لَا أُثبِت الحُكْمَ وهُوَ أَنَّهُ يَسْمَع» فإننا نُسَمِّي هَذَا إِلحادًا أَيْضًا. فلَا بُدَّ أن تثبت الاسم والصفة والحكم.

وإذا كَانَ الاسمُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ فلَا بُدَّ من أمرين: إثبات الاسم، وإثبات الصفة. فـ(الحَيُّ) مَثَلًا غَيْرُ مُتَعَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّق بغيره بَلْ يَتَعَلَّق بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فنَقُول: نُثبِت (الحَيَّ) عَلَى أَنَّهُ اسم من أَسْمَاء الله، ونثبت (الحياة) صِفَةً من صِفَاته دَلَّ عَلَيْهَا اسم (الحي). والَّذِي يَقُول: «أنا أُثْبِتُ أن الله حَيٌّ وأن من أسمائه الحيّ ولكن لَا أثبت الحياة لَهُ» فإننا نسمِّي هَذَا إِلحادًا.

فصار النوع الأَوَّل: أن يُنْكِرَ شيئًا مِنْهَا -أي من الأَسْمَاء- أو مِمَّا دَلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات، كَمَا فعل المُعَطِّلَة.

[١] وهَذَا واقِع، فالمُشَبِّهَةُ قَالُوا: إن من أَسْمَاء الله (السَّمِيع)، ومِن أوصافنا نَحْنُ (السميع)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإِنْسَان:٢]، قَالُوا: فَإِذَا كَانَ الله سميعًا، والإِنْسَان سميعًا، فَإِنَّهُ يَدُلّ عَلَى أنهما مُتَماثِلَان. فيستدلون بالأَسْمَاء عَلَى التَّشْبِيه.

فنَقُول: أيُّ إنسانٍ يُؤمن بأَسْمَاء الله عَلَى أَنَّهَا دالة عَلَى التَّشْبِيه فهُوَ مُلحِد؛ لِأَنَّ أَسْمَاء الله إِنَّما دَلَّت عَلَى معانٍ تَلِيق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٣- أن يُسَمِّيَ اللهَ بِمَا لم يُسَمِّ بِهِ نَفْسَه؛ لِأَنَّ أَسْمَاء الله تَوْقِيفِيَّة[١] كتسمِيَةِ النَّصارى لَهُ (أَبًا)، وتَسمِيَةِ الفَلَاسِفَة إياه (عِلَّةً فاعِلَةً)، ونَحْو ذَلِكَ[٢].

٤- أن يُشْتَقَّ مِن أسمائه أَسْمَاء للأصنام، كاشتقاق (اللَّاتِ) من (الإِلَهِ)، و(العُزَّى) من (العَزِيزِ)[٣].

---

[١] فمَن أثبتَ لله اسمًا لم يسمِّ بِهِ نَفْسه صار مُلحدًا؛ لِأَنَّهُ لم يأتِ بِهَا على الوَجْه الوَاجِب.

[٢] فالنَّصارَى يُسَمُّونَ الله تَعَالَى (الأَب)، ولَيْسَ عِنْدَهُم دَلِيل عَلَى ذَلِكَ؛ إِذَنْ: فهم مُلْحِدُونَ، حَيْثُ خرجوا عَمَّا يَجِب فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وأَسْمَاء الله توقيفية لَيْسَ لك أن تثبت اسمًا من أَسْمَاء الله إِلَّا بنص، أَمَّا العَقْل فَلَا مدخل لَهُ فِي هَذَا البَاب.

كَذَلِكَ الفَلَاسِفَة لَا يُقِرُّونَ بالله عَزَّوَجَلَّ ولكن يُقِرُّونَ بأن الكون لَهُ مُحْدِث ويسمونه (العِلَّة الفَاعِلَة) يَعْنِي المُوجِبَة.

هَؤُلَاءِ سَمَّوا اللهَ بِمَا لـم يُسَمِّ بِهِ نَفْسه، وَلَا يَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن يَكُونَ عِلَّةً أو أَبًا.

[٣] فالمُشْرِكُونَ سَمَّوْا أصنامهـم بـ(اللَّاتِ، والعُزَّى، ومَنَاة) كَمَا ذكـر الله تَعَالَى ذَلِكَ عَنْهُم فِي كتابه.

فـ(اللَّاتُ) قِيلَ: إِنَّ أَصْلَها: (اللَّاتُّ) بتشديد التَّاء، وأنه كَانَ رجلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحَاجِّ ويُحْسِنُ إِلَى النَّاس، فلما مات عكفوا عَلَى قبره فعبدوه، وعَلَى هَذَا التَّفْسِير لَا تدخل فِي هَذَا البَاب.

وأَمَّا الإِلحاد فِي آياته: فَيَكُون فِي الآيات الشَّرْعِيَّة وهي مَا جاءت بِهِ الرُّسُل من الأحكام والأخبار، ويَكُون فِي الآيات الكَوْنِيَّة، وهي مَا خلقه الله ويخلقه في السَّمَاوَات والأَرْض[١].

فأما الإِلحاد فِي الآيات الشَّرْعِيَّة: فَهُوَ تحريفها، أو تكذيب أخبارها، أو عصيان أحكامها[٢].

وَقِيلَ: إن (اللّاتَ) من (الإله) الَّذِي صار إِلَى (الله)، فغيَّروا تَغْيِيرًا بسيطًا وقَالُوا: (اللَّات). و(العُزَّى) أخذوها من (العزيز). وأَخَذُوا (مَنَاةَ) من (المَنَّانِ). فاشْتَقُّوا من أَسْمَاء الله أَسْمَاء لأصنامهم؛ لِيُضْفُوا عَلَيْهَا شيئًا من العظمة، وأنَّ بينها وبين الخَالِق مناسبة!

[١] آيات الله تَعَالَى نوعان: كَوْنِيَّة، وشرعية.

فالكَوْنِيَّة: هَذِهِ المَخْلُوقات، كالسَّمَوَات والأَرْض، والشَّرْعِيَّة: مَا جاءت بِهِ الرُّسُل من الأحكام والأخبار.

[٢] فالإِلحاد فِي الآيات الشَّرْعِيَّة يَكُون بواحد من أمور ثلاثة:

الأَوَّل: التَّحْرِيف، سواء كَانَ لفظيًّا أو معنويًّا؛ لِأَنَّ تحريفها مَيْل عَمَّا يَجِب فِيهَا.

الثَّانِي: تكذيب أخبارها بأن يَقُول: «هَذَا لَيْسَ بصحيح»، أو الشَّكّ فِيهَا.

الثَّالِث: عصيان أحكامها، فالمَعْصِيَة إِلحاد؛ لِأَنَّ الإِنْسَان خرج بِهَا عَمَّا يَجِب أن يَكُون عَلَيْهِ من طاعة الله عَزَّوَجَلَّ.

وأَمَّا الإِلحاد فِي الآيات الكَوْنِيَّة: فَهُوَ نسبتها إِلَى غَيْر الله، أو اعتقاد شَرِيكٍ أو مُعِينٍ لَهُ فِيهَا[١].

والإِلحاد بِقِسْمَيْه حَرَام؛ لقوله تَعَالَى مهدِّدًا للمُلحِدين: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠][٢].

وقَوْله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت:٤٠][٣].

---

[١] فنسبتها إِلَى غَيْر الله كأن يَقُول: «الَّذِي خلق السَّمَاوَات والأَرْض لَيْسَ هُوَ الله، الَّذِي خلق الخيرَ لَيسَ هُوَ الله، الَّذِي خلق الشَّرَّ لَيْسَ هُوَ الله»، فَنَقُول: هَذَا مُلْحِد. كَذَلِكَ لَوْ نَسَبَ لله شريكًا، كأن يَقُول: «إن الَّذِي خلق السَّمَاوَات هُوَ الله وجِبْرِيل»، فَنَقُول: هَذَا ملحد. كَذَلِكَ لَوْ نَسَبَ لله مُعِينًا بأن قَالَ: «الَّذِي خلق هَذِهِ المَخْلُوقات هُوَ الله، لكن لَهُ من يساعده»، فَنَقُول: هَذَا ملحد.

فتبين بِهَذَا أن الإِلحاد فِي أَسْمَاء الله وآياته حَرَام؛ لهذا قَالَ: «**والإِلحاد بِقِسْمَيْه حَرَام؛ لقوله تَعَالَى مهدِّدًا للمُلحِدين:** ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠]».

[٢] فهدَّد هَؤُلَاءِ بقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾، والتهديد لَا يَكُون إِلَّا فِي محرَّم. وقَالَ هَذَا أَيْضًا فِي الإِلحاد فِي الآيات: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت:٤٠].

[٣] فَإِنَّهُ يَدُلّ عَلَى توعُّدهم بالنار، وأنهم لَا يأتون آمِنِينَ يوم القيامة.

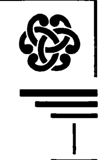
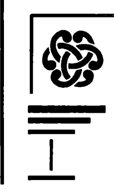
ومن الإِلحاد مَا يَكُون كفرًا حَسَب مَا تَقْتَضِيه نُصُوص الكِتَاب والسُّنَّة[١].

---

[١] اعلم أن الإِلحاد مِنْهُ مَا يصل إِلَى حد الكُفْر حسب الأدلة الشَّرْعِيَّة. فالذي يعتقد أن لله تَعَالَى شريكًا فِي الخلق، أو أن أحدًا انفرد بالخلق، أو أن لله مُعِينًا فِيهِ؛ فَهَذَا كَافِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ. والإِلحاد فِي الآيات كبَعْض المعاصي فَهَذَا قَدْ لَا يَكُون كفرًا.

والمهمُّ: أن المَسْأَلَة تحتاج إِلَى تَفْصِيل، ويُرجع فِيهَا إِلَى مَا تَقْتَضِيه الأدلة من الكُفْر أو الفسوق.

⁂

الباب الرابع

فِي بيان صِحَّة مَذْهَب السَّلَف وبُطْلان القَوْل بتفضيل مَذْهَبِ الخَلَفِ فِي العِلْم والحكمة عَلَى مَذْهَب السَّلَف[١]

[١] اعلم أن كلمة «**السَّلَف**» تعني: السَّلَف زمنًا، والسَّلَف معتقَدًا.

فإن أُرِيد بـ(السَّلَف) (معتقَدًا) صح أن تَقُول لمن هم مَوْجُودون الآن عَلَى مَذْهَب السَّلَف أَنَّهُم: (سَلَفٌ).

وإذا قُلْنَا: «إن السَّلَف هم السَّابقون زمنًا» فَإِنَّهُ يَخْتَصّ بالقُرُون الثلاثة المفضَّلة: الصَّحَابَة والتَّابعين وتَابِعي التَّابِعِين.

وكِلَا الأمرين قَدْ استعمله أَهْلُ العِلْم. فَتَارَةً يُرِيدُون بـ(السَّلَف) من كَانَ عَلَى طَرِيقَة السَّلَف وإن كَانَ متأخِّرًا زمنًا. وتَارَةً يُرِيدُون بـ(السَّلَف) القُرُونَ الثلاثةَ المفضَّلة؛ ولهذا مَثَلًا يَقُولُونَ: «وهَذَا مَا ذهب إِلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّة، وأئمتُها» يُرِيدُون بـ(السَّلَف) هُنَا: القُرُون الثلاثة المفضَّلة، ولهذا قَالُوا: «وأئمتها» فأخرجوهم عَنِ السَّلَف، وهَذَا يَعْنِي (السَّلَف زمنًا). وتَارَة يَقُولُونَ: «هَذَا مَذْهَب السَّلَف، وهَذَا مَذْهَب الخَلَف» ويُرِيدُون بهم السَّلَف مُعْتَقَدًا، لَا زمنًا.

وهُنَا المُرَاد بقوله: «**صِحَّة مَذْهَب السَّلَف**» أي: معتقَدًا.

وقَوْله: «**وبُطْلَان القَوْل بتفضيل مَذْهَب الخلف فِي العِلْم والحكمة عَلَى مَذْهَب السَّلَف**».

لِأَنَّ هُنَاكَ من قَالَ بتفضيل مَذْهَب الخلف فِي العِلْم والحكمة.

سَبَق القَوْل فِي بيان طَرِيقَة السَّلَف وذِكر الدَّلِيل عَلَى وجوب الأخذ بِهَا، أَمَّا هُنَا فإننا نُريد أن نُبرهِن عَلَى أَنَّ مَذْهَب السَّلَف هُوَ المذهب الصَّحِيح؛ وَذَلِكَ من وجهين:

الأَوَّل: أن مَذْهَب السَّلَف دلّ عَلَيْهِ الكِتَاب والسُّنَّة[١]؛ فإنَّ من تَتَبَّعَ طريقتَهم بعِلم وعَدْل[٢]،...

[١] ومَا دلّ عَلَيْهِ الكِتَاب والسُّنَّة فَهُوَ الصَّحِيح بِلَا شَكٍّ، ومَا لم يَدُلّ عَلَيْهِ الكِتَاب والسُّنَّة فَإِنَّهُ لَيْسَ بصحيح.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: كُلٌّ يدَّعي وَصْلًا لِلَيْلَى؛ فالسَّلَف يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الكِتَاب والسُّنَّة. والخَلَف أَيْضًا يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الكِتَاب والسُّنَّة. ولهذا يدَّعون لأنفسهم أَنَّهُم من أَهْل السُّنَّةِ، فما هُوَ الحكم؟

[٢] كلمتان عظيمتان.

فقَوْله: «**بعِلم**» احترازًا مِمَّن تتبعها بجَهل؛ لِأَنَّ الجاهل لَا يُقبَل حكمه؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بعالم حَتَّى يُقْبَلَ حكمه فِي النَّاس.

وقَوْله: «**وعَدْل**» لِأَنَّ بَعْض النَّاس عِنْدَهُ عِلم ويعلم أن مَذْهَب السَّلَف هُوَ الصَّحِيح، لَكِنَّهُ عِنْدَهُ جَوْر وظُلم، لَا يُقِرُّ بالحق، وَلَا يُمكِن لمن أراد أن يحكم إِلَّا أن يَكُون عِنْدَهُ علم وعدل، فأما مَعَ عدم العِلْم فكيف يحكم؟! ومع عدم العدل لَا يُؤْمَن فِي حكمه، فقد يحكم بالبَاطِل لكونه لَيْسَ بعدل.

لكن من تتبع طَرِيقَة السَّلَف بعلم وقارنها بالكتاب والسُّنَّة، وبعدل بِحَيْثُ لَا يَكُون عِنْدَهُ هَوًى أو جَوْرٌ؛ نَقُول: من تتبعها بِذَلِكَ: «**وجدها مطابقة لما فِي**

وجدها مطابقةً لـمَا فِي الكِتَاب والسُّنَّة جملة وتفصيلًا وَلَا بُدَّ؛ فإن الله تَعَالَى أنزل الكِتَاب لِيَدَّبَّرَ النَّاسُ آياتِه ويَعْمَلُوا بِهَا إن كَانَت أحكامًا، ويُصَدِّقُوا بِهَا إن كَانَتْ أخبارًا[١]. وَلَا رَيْب أنَّ أقربَ النَّاس إِلَى فَهمها وتَصديقها والعَمَل بِهَا هم السَّلَف[٢]..

الكِتَاب والسُّنَّة جملة وتفصيلًا وَلَا بُدَّ؛ فإن الله تَعَالَى أنزل الكِتَاب لِيَدَّبَّرَ النَّاسُ آياتِه ويَعْمَلُوا بِهَا إن كَانَت أحكامًا، ويُصَدِّقُوا بِهَا إن كَانَتْ أخبارًا».

[١] والدليل عَلَى هَذَا قَوْله تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩] هَذَا التدبر، وبالتدبر يَكُون العِلْم، ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩] هَذَا العَمَلُ بِهِ إن كَانَ أحكامًا، والتصديقُ بِهِ إن كَانَ أخبارًا. هَذَا هُوَ الَّذِي نزل من أجله القُرْآن.

إِذَنْ: فالقُرْآن لَهُ معانٍ ويمكن الوصول إِلَيْهَا، وإِلَّا لَمَا كَانَ هُنَاكَ فَائِدَةٌ من التدبر.

[٢] وهَذَا حقٌّ، يَعْنِي: هَلْ أقرب النَّاس إِلَى فهمها وتصديقها والعَمَل بِهَا أبو بكر وعُمر وعُثمان وعَليّ وابن مَسعود وابن عَبَّاس ومُعاذ بن جبَل وأشباهُهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أو الأقرب ابن أبي دُؤَاد وأمثاله مِمَّن جاؤوا بَعْدَ ذَلِكَ؟

نَقُول: الأقرب الأَوَّل، بَلْ نَقُول:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَنْقُـصُ قَـدْرُهُ ... إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا(١)

وَلَا رَيْبَ أن السَّلَف -وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- أقرب إِلَى فهمها وإِلَى تصديقها والعَمَل بِهَا، وَلَا أحد يعارض فِي ذَلِكَ إِلَّا مُكابِر.

---

(١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٢٦).

لِأَنَّهَا جاءت بِلُغَتِهِم وفي عَصْرِهم[١]، فَلَا جَرَمَ أَنْ يَكُونُوا أعلمَ النَّاس بِهَا فِقْهًا، وأَقْوَمَهُمْ عَمَلًا[٢].

الثَّانِي: أن يُقَال: إن الحق فِي هَذَا البَاب[٣] إِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف أو فِيهَا قاله الخَلَف[٤]..

---

[١] وهناك -أَيْضًا- أمرٌ آخَرُ: ولِأَنَّهُم أقوى النَّاس إِيمَانًا.

فَهِيَ قَدْ جاءت بلغتهم قبل أن تتغير اللغات، وجاءت فِي عصرهم فيعلمون الأسبَاب والأحوال والمُلَابَسات الَّتِي تُوجِب فهم الآيات، وعِنْدَهُم من الإِيمَان والانقياد التَّامّ مَا لَيْسَ عِنْدَ غيرهم؛ ولذلك كَانَ لَا شَكَّ أن مَذْهَبَهم هُوَ الصَّوَاب.

[٢] وأظن هَذَا أمرًا مسلَّمًا.

وهَذَا الدَّلِيل دَلِيل شرعي حِسِّيٌّ عَلَى أن السَّلَف هم أعلم النَّاس بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وأقواهم إِيمَانًا بِهَا.

أَمَّا الوَجْه الثَّانِي فَهُوَ عقلي، قَالَ: «**أن يُقَال: إن الحق فِي هَذَا البَاب؛ إِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف أو فِيهَا قاله الخَلَف، والثَّانِي بَاطِل**».

[٣] أي فِي بَاب الأَسْمَاء والصِّفَات.

[٤] الآن عندَنا مَذهبان: مَذْهَب الخَلف وهُوَ التَّأْوِيل والتحريف، ومذهب السَّلَف وهُوَ الإِيمَان بِهَا عَلَى ظاهِرها. والحق إِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف، وإِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله الخلف.

وقَدْ يَقُول قَائِل: أو فِيهَا لم يَقُله هَؤُلَاءِ وَلَا هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ القِسْمَة العَقْلِيَّة لَا تَقْتَضِي

والثَّاني بَاطِل[١]، لِأَنَّهُ يَلْزَم عَلَيْهِ أن يَكُون اللهُ ورَسُولُه والسَّابقون الأَوَّلُونَ من المهاجرين والأنصار قَدْ تكلَّموا بالبَاطِل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يَتكَلَّموا مرة واحدة بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده لَا تصريحًا وَلَا ظاهرًا[٢].....................

انحصارَ الحق فِي هَذَا وهَذَا فَقَطْ، قَدْ يَكُون فِيهِ قَوْل ثالث غَيْر قَوْل السَّلَف وغير قَوْل الخلف.

لكن الجَوَاب عَلَيْهِ أن نَقُول: لَيْسَ هُنَاكَ قَوْل ثالث فِي الواقع، وأن هَذَا بالإجماع عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ طَرِيق ثالث لَا سَلَفِيّ وَلَا خَلَفِيّ، وعَلَيْهِ فالمفاضلة الآن بين طَرِيقَة السَّلَف وطريقة الخَلَف فَقَطْ.

وَنَحْنُ سنتكلم مَعَ الَّذِينَ فضّلوا طَرِيقَة الخلف وقَالُوا: «إنها أَعْلَمُ وأَحْكَمُ»، فَنَقُول لهم الآن: الحق إِمَّا أن يَكُون فِيمَا قاله السَّلَف أو فِيمَا قاله الخلف.

[١] وهُوَ أن يَكُون الحق فِيمَا قاله الخلف لَا فِيمَا قاله السَّلَف وكونه بَاطِلًا.

[٢] إِذَا قُلْنَا: إن الحق الَّذِي يَجِب اعتقاده مَا كَانَ عَلَيْهِ الخلف، وهُوَ لَيْسَ مَوْجُودًا لَا فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة وَلَا فِي كَلَام الصَّحَابَة؛ يَلْزَم أن يَكُون القُرْآن والسُّنَّة وكلام السَّلَف كلها لم تتكلم بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده، فقد تكلموا بالبَاطِل؛ لِأَنَّ ماذا بَعْدَ الحق إِلَّا الضَّلَال! فَيَكُون القُرْآن والسُّنَّة وكلام الصَّحَابَة مملوءًا بالبَاطِل خاليًا من الحق! وهَلْ أحد يُمْكنه أن تستقرَّ لَهُ قَدَمٌ عَلَى هَذَا اللَّازِم فيقول: نعم أنا ألتزم أن القُرْآن والسُّنَّة وكلام الصَّحَابَة كله مملوء بالبَاطِل خالٍ من الحق؟! لَا أحد يستقر، ولذلك لَوْ أن أحدًا استقر قَوْله عَلَى هَذَا: **«فَيَكُون وجودُ الكِتَاب والسُّنَّة ضررًا مَحْضًا فِي أَصْل الدِّين، وتَرْكُ النَّاس بلا كتاب وَلَا سُنَّة خيرًا لهم وأقوَمَ! وهَذَا ظَاهِر البُطْلَان»**.

فَيَكُون وجودُ الكِتَاب والسُّنَّة ضررًا محْضًا فِي أَصْل الدِّين، وتَرْكُ النَّاس بلا كتاب وَلَا سُنَّة خيرًا لهم وأقوَمَ! وهَذَا ظَاهِر البُطْلَان[١].

---

[١] نَقُول لمن قَالَ: «إن مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم»: هَذَا مَذْهَب السَّلَف وهَذَا مَذْهَب الخلف، والحق لَا يخرج عَنْهما، إمَّا أن يَكُون فِيمَا قاله السَّلَف أو مَا قاله الخلف -تنزلًا مَعَك-؛ فإن قُلْت: «إِنَّهُ فِيمَا قاله الخلف» يَلْزَم عَلَى قولك أن يَكُون الكِتَاب والسُّنَّة وكلام الصَّحابَة وأئمة الأُمَّة كله بَاطِلًا؛ لأنك ترى أن الحق فِيمَا سواهم، وأنهم لم يَتكَلَّموا مرة واحدة بالحق الَّذِي يجِب اعتقاده، وعَلَى هَذَا فَلَا قِيمةَ للكتاب والسُّنَّة، بَلْ إن وجودهما ضرر عَلَى الأُمَّة؛ لِأَنَّهُ حصل بهما إثبات البَاطِل والخُلُوُّ من الحق، فأصبح وجود الكِتَاب والسُّنَّة ضررًا فِي أَصْل الدِّين الَّذِي هُوَ توحيد الله تَعَالَى بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وأنَّ تَرْكَ النَّاسِ بلا كتاب وَلَا سُنَّة أَحْسَنُ مَا دام أنهما يُثبِتان البَاطِل وَلَا يقولان بالحق، فكَوْنُنا نَسْلَمُ مِنْهَا أَسْلَمُ!

وَلَا أَظُنُّ مُؤْمِنًا بالله واليَوْم الآخِر يستقرّ قَدَمُه عَلَى هَذَا الأمر أبدًا، ولو أن أحدًا قَالَ بِهَذَا اللَّازِم لأعلن عَلَى نَفْسه بالكُفْر، وهَذَا أمر واضحٌ.

وعَلَى هَذَا فَيَكُون اللَّازم بَاطِلًا، والعُلَماء يَقُولُونَ: إن بُطْلَان اللَّازِم يَدُلّ عَلَى بُطْلَان المَلْزُوم. فَإِذَا تبيَّن لنا أن هَذَا اللَّازِم بَاطِل علمنا يقينًا أن المَلْزُوم -وهُوَ كون مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم- بَاطِل بكل حال لهذين الوَجْهين:

الوَجْه الأَوَّل: دَلِيل حِسِّيّ شرعي.

والوَجْه الثَّانِي: دَلِيل عَقْلِيّ نظري.

وَلَا أحد يقدر أن يتخلص مِنْهُما أبدًا.

هَذَا وقَدْ قَالَ بَعْض الأغبياء[١]: طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم[٢]. ومنشأ هَذَا القَوْل أمران[٣]:

الأَوَّل: اعتقاد قَائِله -بسبب مَا عِنْدَهُ من الشُّبُهات الفَاسِدة- أن الله تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نفس الأمر صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص[٤].

---

[١] هَذَا التعبير من تعبير شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الكِتَاب ملخَّص للفتوى، وهي كلمة جيدة، و(الغبي): هُوَ الَّذِي لَا يعرف، فَهُوَ (فَعِيلٌ) إِمَّا بِمَعْنى (مفعول) مُغَبًّى عَنْهُ الأمر، وإِمَّا بِمَعْنى أَنَّهُ غابٍ خافٍ عَنِ الأُمُور لَا يعرف الأُمُور.

[٢] هَذِهِ العِبَارَة إِذَا رأيتَها تَقُول: إنها عِبَارَة مُحْكَمَة جيِّدة؛ لِأَنَّ طَرِيقَة السَّلَف فِيهَا السلامة، لكن قولهم: «طَرِيقَة الخلف أعْلم وأحْكم» فِيهَا الإشكال؛ لِأَنَّ مَعْنى ذَلِكَ: أن طَرِيقَة السَّلَف فِيهَا جَهْلٌ، وهُوَ ضِدّ العِلْم، وسَفَهٌ، وهُوَ ضِدّ الحكمة!

[٣] ومَنْشَأُ هَذَا القَوْل والسبب الَّذِي حملهم عَلَى أن يَقُولُوا هَذِهِ الكلمة الجائرة الكَاذبة أمران: «**الأَوَّل: اعتقاد قَائِله -بسبب مَا عِنْدَهُ من الشُّبُهات الفَاسِدة- أن الله تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نفس الأمر صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص**.

الثَّانِي: اعتقاده أن طَرِيقَة السَّلَف هِيَ الإِيمَان بمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ من غَيْر إثبات مَعْنًى لـها».

[٤] السبب: أن قَائِل هَذَا القَوْل يعتقد أن الله لَيْسَ لَهُ صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا النُّصُوص، فَهُوَ يعتقد أن الله لَيْسَ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّة، أن الله لم يَسْتَوِ حَقِيقَةً على العرش، أن الله ليس له وجهٌ حقيقي، أن الله ليس له عينٌ حقيقية، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هُوَ يعتقد

الثَّانِي: اعتقاده أن طَرِيقَة السَّلَف هِيَ الإِيمان بمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ من غَيْر إثبات مَعْنًى لها[١]،.................................

هَذَا، والسبب فِي أَنَّهُ يعتقد هَذَا الاعتقاد مَا عِنْدَهُ من الشُّبُهَات الفَاسدة، وهي أَنَّهُ يَقُول: إني إِذَا أَثْبَتُّ هَذِهِ الأُمُورَ كنتُ مُجَسِّمًا مُمَثِّلًا، إذن فأنفي هَذِهِ الأُمُور؛ لِأَنَّ التجسيم والتمثيل بَاطِل، واللَّازِم البَاطِل يَدُلّ عَلَى بُطْلَان المَلْزُوم، فَلَا أُقِرُّ بِذَلِكَ.

[١] كَثِيرٌ من أَهْل التَّأْوِيل يفهمون أن مَذْهَبَ السَّلَفِ الإِيمانُ بمُجَرَّدِ الأَلْفَاظِ بِدُونِ إثباتِ مَعْنًى، فمَثَلًا يظنون أن مَذْهَب السَّلَف أَنَّهُم يؤمنون بأن لله يدًا لقول الله تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، لكن لَا يعرفون مَعْنى اليد، ويؤمنون بأن الله اسْتَوَى عَلَى العَرْش، لكن لَا يعرفون مَعْنى (اسْتَوَى)، يَعْنِي مِثْل شَخْص صَعِدَ المنبرَ يَخْطُب النَّاسَ فَقَالَ: «ألف باء تاء ثاء جيم حاء خاء دال ذال راء، والسَّلَام عَلَيْكم». فَهَذِهِ خُطبة لَيْسَ لها مَعْنًى، هم يَقُولُونَ: إن الكَلَام فِي أَسْماء الله وصِفَاته عِنْدَ السَّلَف مِثْلُ هَذَا، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَ لها مَعْنًى، وَلَا يُمْكِن أن يَتَكَلَّم السَّلَف بمَعْنَاها إِطْلَاقًا، هَذَا رأيهم فِي السَّلَف.

ولكن لَيْسَ هَذَا بصحيح أنَّ (الإِيمانَ بمُجَرَّد الأَلْفَاظ دون إثبات مَعْنًى لها) هُوَ مَذْهَب السَّلَف، لَوْ كَانَ هَذَا مَذْهَبَ السَّلَف لَوَافَقْنَاهُمْ عَلَى أن مَذْهَبَ الخَلَفِ أعلمُ وأَحْكَمُ؛ لِأَنَّ مَذْهَب الخلف يَقُول: «أنا أَعْلَمُ مَعْنَى اليَدِ وأَنَّ مَعْنَاها النِّعمة والقُوَّة، وأَعْلَمُ مَعْنى ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وأنَّ مَعْنَاه اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، وأَعْلَم مَعْنى ﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أي ثوابه» وهَكَذَا، والَّذِي يَعْلَمُ المَعْنَى أَعْلَمُ وأَحْكَمُ مِنَ الَّذِي لَا يعلم المَعْنَى؛ لِأَنَّهُم أثبتوا لِلنُّصُوصِ مَعْنًى للقَرِينَةِ، لكن لم يُثْبِتُوهَا عَلَى الحَقِيقَة؛ لِأَنَّهُم يعتقدون أن ذَلِكَ مستحيلٌ عَلَى الله؛ لاستلزامه التَّشْبِيهَ عِنْدَهُم.

فيَبْقَى الأمرُ دائرًا بين أن نؤمن بأَلْفَاظ جَوْفاء لَا مَعْنى لها، وهَذِهِ طَرِيقَة السَّلَف عَلَى زعمه، وبين أن نُثْبِتَ لِلنُّصُوصِ مَعَانِيَ تُخَالِفُ ظاهرَها الدَّالَّ عَلَى إثبات الصِّفَات لله، وهَذِهِ هِيَ طَرِيقَة الخلف. وَلَا رَيْب أن إثباتَ معاني النُّصُوص أبلغُ فِي العِلْم والحكمة من إثبات أَلْفَاظ جوفاء لَيْسَ لها مَعْنًى، ومِنْ ثَمَّ فَضَّل هَذَا الغَبِيُّ طَرِيقَة الخلف فِي العِلْم والحكمة عَلَى طَرِيقَة السَّلَف[١].

وَلَا شَكَّ أن مَن أثبت لِلنُّصُوصِ مَعْنًى -ولو كَانَ مُؤَوَّلًا- خيرٌ مِمَّن لم يُثْبِت لها مَعْنًى. فإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ لشخصٍ: مَا مَعْنى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا؛ للقَرِينَةِ. وقُلْتَ: لشخص آخر: مَا مَعْنَاه؟ قَالَ: لَا أدري. فإِنَّ الأَوَّل أعلم وأحكم؛ أعلم لِأَنَّهُ أَثْبَتَ المَعْنَى، وأَحْكَم لِأَنَّهُ رأى أَنَّهُ لَا يُمْكِن أَنَّ الله تَعَالَى يُخاطِبُنا بأَلْفَاظٍ لَيْسَ لها مَعْنًى؛ لِأَنَّ المخاطبَةَ بأَلْفَاظ لَيْسَ لها مَعْنًى يُعْتَبَرُ سَفَهًا. فلهذا يَكُون مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم بسبب هَذَا الاعتقاد البَاطِل لمذهب السَّلَف.

وكونُ مَذْهَبِ السَّلَفِ أَسْلَمَ: لِأَنَّ مَن لَا يُثْبِتُ للصِّفَاتِ مَعْنًى يَسْلَمُ بِذَلِكَ.

فصار مَنْشَأُ القَوْلِ بتفضيل طَرِيقَة الخلف عَلَى طَرِيقَة السَّلَف فِي العِلْم والحكمة، مَنْشَؤُهُ أمرين:

الأَمْر الأَوَّل: أَنَّ الخَلَفَ يعتقدون أَنَّ اللهَ ليس له صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

والأمر الثاني: أَنَّ الخَلَفَ يعتقدون أَنَّ السَّلَف لَا يُثبتون مَعَانِيَ لنصوصِ الصِّفَاتِ وإِنَّما يؤمنون بمُجَرَّد اللَّفْظ فَقَطْ، أَمَّا مَعْنًى مُؤَوَّلٌ أو عَلَى وجه الحَقِيقَةِ فَلَا يعتقدونه.

[١] أرجو ضبط هَذَا تمامًا والحِرْص عَلَى هَـذِهِ الأُمُـور؛ لِأَنَّنا نَحْـنُ فِي زمـن

وقول هَذَا الغَبِيِّ يَتَضَمَّن حَقًّا وباطِلًا. فأمَّا الحق فقَوْله: إن مَذْهَب السَّلَف أسلم. وأَمَّا البَاطِل فقَوْله: إن مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم[١]...............

نخشى عَلَى أنفسنا من كثرة أَهْل التَّأْوِيل فِيمَا بيننا، فقد صاروا يُلَبِّسُون ويُؤَلِّفُون بما يُسَمُّونَهُ بـ(الثَّقَافَة الإِسْلَامِيَّة)، فَإِذَا أَتَوْا عَلَى مَسْأَلَة الصِّفَات قَرَّرُوا تقريرًا تامًّا مَذْهَبَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، والطَّالِبُ الَّذِي لم يَقْرَأْ مَذْهَبَ السَّلَفِ قراءةً جيدةً مِنْ قَبْلُ يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ الأمرُ، فيَقِفُ: إِمَّا حَيْرَان لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ إِلَى هَؤُلَاءِ أو إِلَى هَؤُلَاءِ، أو يَقُول: «لَا دَخْلَ لنا، لَا أَنْتُم وَلَا مُجادَلَاتِكُمْ، بَلْ سنقرأ القُرْآنَ ونَسْكُتُ»، أو أن يُقِرَّ بِمَا قاله هَؤُلَاءِ وقَرَّرُوهُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ فِي الحَقِيقَة تَحْرِيف.

ولهذا يَنْبَغِي على طَلَبَةِ العِلْم أن يَحْرِصُوا عَلَى هَذَا الأمر ويُولُوهُ العناية، وَلَا يَقُولُوا: «هَذَا أمرٌ انْقَضَى»؛ صَحِيحٌ أَنَّنا فِي هَذِهِ البلاد قبل عشرات السنوات عندنا هَذَا الأمر لَا يوجد وَلَا نسمع بِهِ وَلَا نعرفه إِلَّا فِي بُطُونِ الكتب، أَمَّا الآن فأصبحنا نعرفه فِي بطون فصول المدارس! ولذلك يَجِب عَلَيْنَا أن نَعْتَنِيَ بِهَذَا الأمر حَتَّى نُدْرِكَهُ ونُدْرِكَ مَآخِذَ أُولَئِكَ الَّذِينَ حرَّفوا نُصُوص كِتَاب الله وَسُنَّة رَسُوله ﷺ عَنْ معانيها اللائقة.

[١] نَحْنُ نوافقه عَلَى هَذَا، ونقول: صَدَقْتَ وبَرَرْتَ أَنَّ طَرِيقَة السَّلَف أسلم، لكن قولك: «إن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» كذبتَ فِي هَذَا، فَلَيْسَ طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم.

بَلْ نَقُول لَهُ: إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف لَيْسَت أعلم وَلَا أحكم. أَمَّا كونها لَيْسَت بأسلم فَهُوَ قَدْ أقَرَّ به، حَيْثُ أثبت السَّلَامة لطريقة السَّلَف فَقَطْ،

وبيان بُطْلَانه من وُجُوه:

الوَجْه الأَوَّل: أَنَّهُ يناقِضُ قَوْلَه: إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم[١]؛ فإن كون طَرِيقَة السَّلَف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم[٢]، إِذْ لَا سلامة إِلَّا بالعلم والحكمة: العِلْم بأسبَاب السَّلَامة، والحكمة فِي سلوك تِلْكَ الأسبَاب[٣]،.......

لكن ادَّعى أن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم، وَنَحْنُ نَقُول: هَذِهِ الدَّعْوَى بَاطِلة وَلَا نصدقك بِهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: أنتم ادَّعَيْتُمْ أَنَّ قَوْلَ هَذَا الرَّجُل: «إن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» ادَّعَيْتُم أَنَّهَا بَاطِلة، فما الدَّلِيل عَلَى البُطْلَان؟

قَالَ: «**وبيان بُطْلَانه من وُجُوه...**».

[١] يَعْنِي قَوْلَه: «إن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» تناقِض كونَ طَرِيقَةِ السَّلَف أسلمَ، ومَعْلُوم أن الكَلَام المتناقض بَاطِل، ووجه المناقضة قَالَ: «**فإن كون طَرِيقَة السَّلَف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم**».

[٢] فمتى أَقْرَرْتَ بأن طَرِيقَة السَّلَف أسلم فإن هَذَا مضمونه أَنَّهَا أعلم وأحكم، وجه ذَلِكَ؛ قَالَ: «**إِذْ لَا سلامة إِلَّا بالعلم والحكمة: العِلْم بأسبَاب السَّلَامة، والحكمة فِي سلوك تِلْكَ الأسبَاب**».

[٣] وهَذَا صَحِيح، فَلَا يُمْكِن لأحد أن يَسْلَمَ إِلَّا بعلم وبحكمة أَيْضًا؛ بعلم بأسبَاب السَّلَامة، وبحكمة باتِّبَاع سلوكها.

فالإنسان -مَثَلًا- لَا يُمْكِن أن يَسْلَمَ من الغَرَقِ إِلَّا بأمرين:

وبِهَذَا يتبيَّن أن طَرِيقَة السَّلَف أسلم وأعلم وأحكم، وهُوَ لَازِمٌ لهذا الغبي لزومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ[١].

الأَوَّل: أن يَكُون عِنْدَهُ علم بالسباحة.

الثَّانِي: أن يتصرَّف بمقتضَى هَذَا العِلْم.

فلو كَانَ هُنَاكَ ثلاثة رجال:

الأَوَّل: سَقَطَ فِي ماء يُغْرِقُه، وقام يتحرَّك بشدة لعله يَنْجُو، ولكن بِدُونِ علم؛ فَإِنَّهُ سيغرق، والسبب: لِأَنَّهُ جاهل لَيْسَ عِنْدَهُ علم بأسبَاب السَّلَامة.

والثَّانِي: سقط فِي ماء يُغْرِقُه، وهُوَ متعلِّم، لَكِنَّهُ لم يستعمل عِلْمَه، حَيْثُ جلس فِي المَاء بِدُونِ حركة؛ فَهَذَا مَآلُه أَنَّهُ يغرق.

والثَّالث: سقط فِي ماء يُغْرِقُه، وهُوَ متعلِّم، فتحرَّك حَسَبَ عِلمه؛ فَهَذَا ينجو ويسلم.

إِذَنْ لَا يُمْكِن أن توجد سلامة إِلَّا بعلم وحكمة: علم بأسبَاب السَّلَامة، وحكمة بسلوك تِلْكَ الأسبَاب.

[١] فما دُمْتَ قُلْتَ: «إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم» فإنَّ هَذَا مضمونه إقرارك بِأَنَّها أعلم وأحكم؛ إِذْ لَا سلامة إِلَّا بعلم وحكمة.

وهَذَا الكَلَام الَّذِي قاله شَيْخ الإِسْلَام مَوْجُود فِي بطون الكتب، حَتَّى مَثَلًا عِنْدَ النَّوَوِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وعِنْدَ كَثِير من العُلَماء الَّذِين يَتكَلَّمون عَلَى مَذهَب الأَشَاعِرَة، يَقُولُونَ هَذِهِ العِبَارَة: «طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم».

الوَجْه الثَّانِي: أنَّ اعتقادَه أن اللهَ لَيسَ لَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص، اعتقادٌ بَاطِل[١]؛ لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى شُبُهَاتٍ فاسدة(١) [٢]؛ ولأنَّ الله تَعَالَى قَدْ ثَبَتَ لَهُ صِفَاتُ الكَمَالِ عَقْلًا وحِسًّا وفِطْرَةً وشَرْعًا[٣].

فأمَّا دَلالةُ العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمَال لله، فوَجْهُه أن يُقَال: إنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الخارج لَا بُدَّ أن يَكُون لَهُ صِفَة[٤]؛..................

---

[١] سَبَق أن ذكرنا أن مَنْشَأَ قَوْلِ هَذَا القَائِل: اعتقادُه أَنَّهُ لَيسَ لله صِفَة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص، فَهُوَ يَقُول: «لَيسَ لله اسْتِوَاء حَقِيقِيّ، وَلَا يد حَقِيقِيَّة، وَلَا عين حَقِيقِيَّة، وَلَا وجه حَقِيقِيّ» وهَكَذَا.

فَنَقُول: هَذَا الاعتقاد بَاطِل؛ «**لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى شُبُهَاتٍ فاسدة**».

[٢] من جملة ذَلِكَ يَقُولُونَ: إن هَذِهِ الصِّفَات لَوْ ثَبَتَتْ حَقِيقَةً لَلَزِمَ أن يَكُونَ اللهُ مُشَابِهًا للخلق، والتَّشْبيه ممتنِع، فتكون هَذِهِ الصِّفَات ممتنِعة.

ولهذا أنكروا اليد، قَالُوا: «لَوْ كَانَ لله يَدٌ لكَانَت جَارِحَةً، ولَكَانَ جِسْمًا، ولَكَانَ مشابِهًا للمَخْلُوق». وكل هَذَا بَاطِل كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ بيانُه(١).

[٣] فاللهُ عَزَّوَجَلَّ ثبتت لَهُ صِفَات الكَمَال بالعَقْل والفِطْرَة والشرع، هَذِهِ ثلاثةُ أدلةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِن جِنْسٍ.

[٤] قَوْله: «**فِي الخارج**» احترازًا من المَوْجُود فِي الذِّهن؛ لِأَنَّ الأذهان تَفْرِضُ أَشْيَاءَ لَا يُمْكِن وجودُها فِي الأعيان، وهَذَا أمر مُشاعٌ، فأنت الآن فِي ذِهْنِكَ رُبَّما تُقَدِّرُ أَشْيَاءَ مستحيلة فِي الخارج، أي الواقع.

---

(١) راجع الفصل الثاني من الباب العشرين (ص:٣٦١). [المؤلف]

فقد تقدِّر فِي ذِهنك أنَّ جَمْرَةً تَلْتَهِبُ فِي وَسَطِ ماءٍ، وقَدْ يَفْرِض الذهن أن امرأة تحمل بولد يَكُون فِي جوف رأسها، وقَدْ يفرض الذهن وجود المتناقضَيْن جميعًا؛ ولكن كُلّ هَذَا لَا وجود لَهُ فِي الخارج.

ويمكن أَيْضًا أن تَفرِضَ فِي ذهنك شيئًا مَوْجُودًا لَيْسَ لَهُ صِفَة، أي لَا طَوِيل وَلَا قصير، وَلَا أبيض وَلَا أسود، وَلَا غَلِيظ وَلَا خَفِيف، وَلَا شيء؛ يُمْكِن أن تفرض هَذَا، لَكِنَّهُ فِي الخارج لَا يُمْكِن، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ فِي الخارج لَا بُدَّ أن يَكُون لَهُ صِفَة ولَوْ لم يكن من صفته إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُود لكَانَ كافيًا.

وقَالَ الله تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] هَذَا عَلَى سَبِيل الفَرْضِ ممكِنٌ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَا يصوِّر لنا شيئًا إِلَّا لِأَنَّنَا يُمْكِن أن نَتَخَيَّلَه، لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَفَسَدَتَا؛ فتبيَّن أن الله تَعَالَى صوَّر لنا شيئًا مُحَالٌ أَنْ يُوجَدُ فِي الخارج، لكن الذِّهن قَدْ يتصوَّر أن هُنَاكَ إلهين.

قَدْ يَفرِضُ ذِهْنُك أن هُنَاكَ سيارةً تمشي عَلَى الهواء، وقَدْ نَتَخَيَّلُ الآن أن فَوْقَنا أَلْفَ طائرةٍ لكن فِي الخارج مَا فوقنا شيءٌ إِلَّا سقف المسجد، قَدْ يتصوَّر الإِنْسَان أَنَّهُ يُوجَد شَخْص يمشي عَلَى رأسه من هُنَا إِلَى مَكَّةَ!

إِذَن: الفَرْضُ شَيْءٌ والواقعُ شَيْءٌ آخَرُ، فيجب أن نَعرِف أَنَّ الذِّهن يفرض أَشْيَاء لَا يُمْكِن أن توجد فِي الخارج.

ثُمَّ نَقُول للذين ينكرون الصِّفَات: هَلِ الرَّبّ مَوْجُود أو لَا؟

فسيَقُولُونَ: «إِنَّهُ مَوْجُود»؛ لِأَنَّهُم لَوْ أنكروا وجود الرَّبّ كفروا.

إِمَّا صِفَة كَمال، وإِمَّا صِفَة نقص[١]، والثَّاني[٢] بَاطِل بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّبِّ الكَامِل المُسْتَحِقِّ للعبادة[٣]. وبذلك استدل الله تَعَالَى عَلَى بُطْلَان ألوهية الأصنام باتصافها بصفات النقص والعجز، بكونها لَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ، وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَا تَخْلُقُ، وَلَا تَنْصُرُ[٤] ....

نَقُول: فَإِذَا كَانَ مَوْجُودًا فلَا بُدَّ لكل مَوْجُود أن يَكُون مُتَّصِفًا بصفة.

وَلَا يَقْدِرُونَ أن يَنْفُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُم لَوْ قَالُوا: (لَا) قُلْنَا: أولُ مَا يَدْمَغُ رُؤُوسَكُمْ صِفَةُ الوُجُودِ، فأَنْتُم الآن تَقُولُونَ: (إِنَّهُ مَوْجُود)، ومعنى ذَلِكَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بصفة الوجود، فلَا بُدَّ لكل مَوْجُود من صِفَة، فقد يَكُون جسمًا وقَدْ يَكُون غَيْر جِسْم، فالسَّوَاد والبَيَاض والطُّول والقِصَر مَوْجُود وهُوَ غَيْر جِسْم، وقَدْ يَكُون جسمًا ثخينًا أو جسمًا رقيقًا، إِذَنْ كُلُّ مَوْجُود لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فلَا بُدَّ أن تكون الصفة: «**إِمَّا صِفَة كَمال، وإِمَّا صِفَة نقص**».

[١] والرَّبُّ مَوْجُودٌ، فلَا بُدَّ لَهُ من صِفَة: إِمَّا صِفَة كَمال، وإِمَّا صِفَة نقص.

[٢] أي صِفَة النقص.

[٣] الثَّانِي بَاطِل بِالنِّسْبَةِ للرب الكَامل المستحق للعبادة وهُوَ الله عَزَّوَجَلَّ.

و«**الرَّبّ**»: من أَسْمَاء الله، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَمَّا الرُّكُوعُ فعظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ**» وهُوَ فِي (صَحِيح مسلم)(١).

فإذن نَقُول: النقص بِالنِّسْبَةِ إِلَى الله ممتنع لَا يُمْكِن.

[٤] لكونها عاجزةً ناقصةَ الصِّفَاتِ صَارَتْ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةٍ للعِبَادَةِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِذَا بطَلَ الثَّانِي[١] تعيَّنَ الأَوَّل وهُوَ ثُبُوت صِفَات الكَمال لله[٢].

---

[١] وهُوَ النقص.

[٢] وهَذَا دَلِيل عقلي واضح، فصار دلالةُ العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمال لله واضحةً.

فمَثَلًا: صِفَة الكَلَام، هم ينكرون أن الله يَتكَلَّم. نَقُول لـهم: هَلْ صِفَة الكَلَام كَمال أو نقص؟

الجَوَاب: كَمال لَا شَكَّ فِيهَا، فمن يَتكَلَّم أكمل مِمَّن لَا يَتكَلَّم سواء كَانَ فِي أَصْل الخِلْقَة أو بسبب عَاهَةٍ أصابته، فإن من يَتكَلَّم أفضل مِمَّن لَا يَتكَلَّم وأكمل، لهذا كَانَ الإِنْسَان إنسانًا والبَهِيمَةُ بهيمةً؛ لِأَنَّ أمرَها مُبْهَمٌ، تَأْتِي إِلَى الشَّاةِ مَثَلًا تَثْغُو فَلَا تدري ماذا تريد، لكن تأتي إِلَى الإِنْسَان إِذَا جاع يَقُول: «أَعْطِنِي طعامًا»، وإذا عَطِشَ قَالَ: «أعطني ماءً»، وإذا آلَمَه بطنُه قَالَ: «بَطْنِي يؤلمني» وهَكَذَا.

فالحَاصِل: أننا نَقُول: إِذَا كَانَ الرَّبّ عَزَّوَجَلَّ مَوْجُودًا بإقراركم؛ فإما أن يَكُون متصفًا بصفات الكَمال، وإِمَّا أن يَكُون متصفًا بصفات النقص، والثَّاني بَاطِل؛ فلَزِمَ أن يَكُون متصفًا بصفات الكَمال.

وكلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنفسِه فَهُوَ صِفَة كَمال، والدليل قَوْله تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] قَالَ العُلَماء: والمَثَلُ الأَعْلَى: الوَصْفُ الأَكْمَلُ.

ثانيًا: نَقُول: «ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمشاهدة أن للمَخْلُوق صِفَات كَمال، والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَمال أَوْلَى بِهِ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمشاهدة أن للمَخْلُوق صِفَات كَمَال[١]. والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَمَال أَوْلَى بِهِ[٢].

---

[١] فله عِلْم وقُدْرَة وسمع وبصر وحياة وقوة وعزة وحكمة... إلخ، كُلّ هَذَا للمَخْلُوق، وهي صِفَات كَمَال، ومَنِ الَّذِي أعطاه هَذَا الكَمَال؟ قَالَ: «**والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَمَال أَوْلَى بِهِ**».

[٢] هَلْ يُمْكِن أن يُعْطِيَ النَّاقِصُ غيرَه شيئًا كاملًا؟

الجَوَاب: لَا يُمْكِن أبدًا. فالعَاجز مَثَلًا لَوْ قَالَ: «سَأُعْطِي غيرِي قُدْرَةً» نَقُول: لَا يُمْكِن، فَلَيْسَ عندك قُدْرَة حَتَّى تعطيَ غيرَك قُدْرَة. ولو قَالَ الإِنْسَان الفَقِير: «أنا سأعطي غيري مالًا يشتري بِهِ بيتًا لِكَيْ يَكْتَفِيَ بِهِ عَنِ الأُجْرَةِ» فَنَقُول: لَا يُمْكِن أبدًا، فالناقصُ عَلَى اسْمِهِ ناقصٌ لَا يُمْكِن أن يَكُون كاملًا بتكميل غيره.

فمُعْطِي الكَمَال إِذَنْ أَوْلَى بالكَمَال، فمن أَعْطَى السَّمْعَ لَا يُمْكِن أن يَكُون أَصَمَّ أبدًا، ومَنْ أَعْطَى المَالَ لَا يُمْكِن أن يَكُون فَقِيرًا، ومَنْ أَعْطَى غيرَه قُدْرَةً وقُوَّةً لَا يُمْكِن أن يَكُون عاجزًا؛ لِأَنَّهُ بمُجَرَّد إيصاله الخيرَ إِلَى هَذَا الإِنْسَان يَدُلّ عَلَى كَمَاله.

فالحَاصِل: أن دلالة العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمَال لله تَعَالَى من طريقين:

الأَوَّل: طَرِيق السَّبْر والتَّقْسِيم، بأن يُقَال: إِنَّ كُلَّ مَوْجُود فِي الخارج لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، إِمَّا صِفَة كَمَال وإِمَّا صِفَة نقص. وهَذَا يُسَمِّيه العُلَمَاءُ فِي المجادلة والمناظرة بالسَّبْرِ والتقسيم، بِمَعْنى أنك تُرَدِّدُ الشَّيْءَ بين أَمْرَيْنِ لَا ثالثَ لهما، وتُلْزِمُ الخَصْمَ بأن يَقُول بأحدهما.

وأَمَّا دلالة الفِطْرَة عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمال لله: فلأن النُّفُوس السَّلِيمَة مجْبُولَةٌ ومَفْطُورَةٌ عَلَى محَبَّةِ الله وتعظيمه وعبادته[١]،..........................

فمَثَلًا نَقُول: الآن لَا يخلو أن كُلّ مَوْجُود لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، وأَنْتُم تُقِرُّونَ بأَنَّ الله مَوْجُود، إِذَنْ: لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، إِمَّا صِفَة كَمال وإِمَّا صِفَة نقص، وصفة النقص مُمتَنِعَةٌ عَلَيْهِ؛ فتَعَيَّنَ أن يُثبت لَهُ صِفَة الكَمال.

والثَّاني: طَرِيق الأَوْلَى، بأن نَقُول: هَذِهِ المَخْلُوقات هِيَ خَلْقُ الله عَزَّوَجَلَّ، وفيها كَمال، ومُعْطِي الكَمال أَوْلَى بالكَمال؛ إِذْ إِنَّهُ من المَعْلُوم بالعَقْل أن النَّاقِصَ لَا يُكَمِّلُ غيرَه، فما مِن أَحَدٍ كَمَّلَ غيرَه إِلَّا وهُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وهَذَا دَلِيل واضح، لَوْ لم يَكُنْ مِن كَماله إِلَّا إعطاء الكَمال لغيره لكَانَ ذَلِكَ كافيًا فِي ثُبُوت الكَمالِ لَهُ.

[١] كُلّ قلبٍ سَلِيمٍ وفِطْرَةٍ سليمةٍ فإنها مَفْطُورَةٌ عَلَى محبة الله وعَلَى تعظيمه وعَلَى عبادته.

ودليل ذَلِكَ: قَوْلُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء:٤٤]. وقَالَ تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:١٨] فكل شَيْء يَتَعَبَّدُ لله.

وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَة**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهَلْ تُحِبُّ وَتُعَظِّمُ وَتَعْبُدُ إِلَّا مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمالِ اللَّائِقَةِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَأُلُوهِيَّتِهِ؟![١].

وثَبَتَ فِي الحَدِيث القُدسيِّ أن الله يَقُول: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ»(١).

فخُبْثُ النَّفْسِ طَارِئٌ؛ إِذَن الفِطَر السَّلِيمة مجبُولة عَلَى أن تحب خالقها وعَلَى أن تُعَظِّمَهُ وعَلَى أن تَعْبُدَه.

[١] الجَوَاب: لَا يُمْكِن أن تحب وأن تعظم وأن تعبد إِلَّا من عرفت أَنَّهُ متصف بصفات الكَمال من أجل أن تعبده بِهَا.

ولذلك إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ لأبيه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، وقَالَ لقومه: ﴿أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ﴾ [الأنبياء:٦٦].

فإِذَنْ لَا يُمْكِن أن تعبد النُّفُوس إِلَّا مَن عَرَفَتْ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بالصِّفَات الَّتِي يَسْتَحِقّ بِهَا أن يُعبد، وهَذَا أمر ظَاهِر، عِنْدَمَا تَقُول: «يا رَبِّ اغفِر لي» فأنت مُؤْمِن بالربوبية، ومُؤْمِن بأنه يَغْفِر، ومُؤْمِن بأنه يَعْلَمُ، ومُؤْمِن بأنه يَسْمَعُ دعاءك، ومُؤْمِن بأنه قَادِر عَلَى أن يُجِيبَ مَطْلُوبَكَ، ولَوْلَا هَذَا مَا دعوتَ الله. إِذَنْ فالنُّفُوس مجبولة عَلَى هَذَا الشَّيْء.

انْظُرْ إِلَى النُّفُوسِ إِذَا خَلَتْ مِنَ الشَّوَائِبِ، حَتَّى نُفُوس الكُفَّار إِذَا ضَلَّ عَنْهُم

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا دلالة الشَّرْع عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمال لله: فأكثر من أن تُحْصَرَ، مِثْل قَوْله تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر:٢٢-٢٤][١].

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم:٢٧][٢].

مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ فَإِنَّهُم فِي الشدائد يَدْعُونَ اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ؛ لِأَنَّ جميع الشوائب تَتَمَزَّقُ فِي هَذِهِ الحال، فتَرْجِعُ الفِطْرَةُ إِلَى أَصْلِها وهُوَ دعاء الله عَزَّوَجَلَّ وَحْدَه لَا شريك لَهُ، ومَعْلُوم أَنَّهُم لَا يَدْعُونَ اللهَ فِي حَالِ الضَّرَّاءِ إِلَّا وهم يَعْلَمُونَ أَنَّهُ قادِر عَلَى كَشْفِها وعَلَى إِزَالَتِهَا، وإِلَّا لَعُدَّ ذَلِكَ عَبَثًا مِنْهُم. فتبيَّن بِهَذَا أَنَّ الفِطْرَة تَدُلّ عَلَى أن الله تَعَالَى مُتَّصِفٌ بصفات الكَمال اللائقة بِهِ.

[١] فإن قُلْتَ: هَذِهِ أَسْماء، وأنت تريد أن تثبت الصِّفَات، فما الجَوَاب؟

الجَوَاب: إنَّ كُلّ اسمٍ فَهُوَ متضمِّن لصفة، وَلَا عكسَ -يَعْنِي لَيْسَ كُلّ صِفَة متضمِّنة لِاسْمٍ-، ولهذا سَبَق لنا فِي التقرير أن الأَسْماءَ لَا يَتِمُّ الإِيمانُ بِهَا إِلَّا بأمور ثلاثة إن كَانَت مُتَعَدِّيَةً وهي الاسم والصفة والحكم المترتِّب عَلَيْهِ، وبأمرين إن كَانَت لازمةً وهما الاسم والصفة فَقَطْ.

[٢] المَثَل الأَعْلَى: هُوَ الوَصْفُ الأَكْمَلُ.

وقَوْله تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ومِثْل قَوْله ﷺ: **«أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»**، إِلَى غَيْر ذَلِكَ من الآيات والأحاديث[١].

الوَجه الثَّالِث: أنَّ اعتقادَه أنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ مُجَرَّدُ الإيمانِ بأَلْفاظِ النُّصُوصِ بغَيْرِ إِثْبَاتِ مَعْنَاهَا، اعتقادٌ بَاطِلٌ[٢] كَذِب عَلَى السَّلَف، فإنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ الأُمَّة بِنُصُوصِ الصِّفَات لفظًا ومعنًى[٣]،........................

---

[١] فأَثْبَتَ هُنَا الصِّفَات لله عَزَّوَجَلَّ، فتبيَّن أن اعتقادَ هَذَا الرَّجُل الَّذِي يَقُول: «إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم» أنَّ اعتقادَه (أَنَّهُ لَيْسَ لله صِفَةٌ) اعتقادٌ بَاطِلٌ، والَّذِي دلّ عَلَى بُطْلَانه: العَقْلُ والحِسُّ والفِطْرَةُ والشَّرْعُ.

[٢] ولهذا يَقُولُونَ: «إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَف هُوَ التَّفْوِيض»، وَنَحْنُ نَقُول لهم: هَذَا كَذِبٌ عَلَى السَّلَف؛ فإنكم إن أَرَدْتم أن السَّلَف يفوِّضون الكَيْفِيَّةَ فَهُوَ صَحِيح، وإن أَرَدْتم أَنَّهُم يفوِّضون المَعْنَى فَهُوَ: «**كَذِب عَلَى السَّلَف، فإِنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ الأُمَّة بِنُصُوصِ الصِّفَات لفظًا ومعنًى**».

[٣] وَلَا أحدَ أعلمُ من السَّلَف بِنُصُوصِ الصِّفَات أبدًا؛ لِأَنَّهُم يَفْهَمُونَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَفْهَمُ مَنْ بَعْدَهُمْ.

وأَبْلَغُهُمْ فِي إثباتِ مَعَانِيهَا اللَّائِقَةِ باللهِ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مُرَادِ اللهِ ورَسُولِه[١].

---

[١] فهم يفهمون المَعْنَى ويُثبِتونه.

ولهذا سيأتينا -إنْ شَاءَ اللهُ- العِبَارَةُ المَشْهُورَةُ عَنْ أَئِمَّتِهِمْ يَقُولُونَ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جاءت بِلَا كَيْف»، وهَذَا يَدُلّ عَلَى أَنَّهُم يُثبِتون المَعْنَى، ولو كَانُوا يُرِيدُونَ إثبات اللَّفْظِ فَقَطْ لقَالُوا: «أَمِرُّوا لفظَها وَلَا تَعتقِدوا مَعْنَاها» أو قَالُوا: «لَا يُعْلَمُ المَعْنَى».

والإمام مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والْكَيْفُ مجهولٌ»(١)؛ فهُم يَعْلمون المعاني.

وهَلْ يَعْتَقِدُ أحدٌ أنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقرأ قَوْل الله تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] وَلَا يَدْرِي مَعْنى (اسْتَوَى)؟! أبدًا.

وهَلْ يُقَدِّرُ أحدٌ أنَّ الرَّسُولَ ﷺ يقرأ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] وَلَا يَدْرِي مَعْنى (اليَدَيْنِ)؟! لَا يُمْكِن هَذَا أبدًا.

وَكَذَلِكَ الخلفاءُ الرَّاشدون، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ، والتَّابِعُون، وأَئِمَّةُ الأُمَّةِ بَعْدَهُمْ؛ كلُّهم لَا بُدَّ أن يكونوا عالمين بمعاني آيات الصِّفَات.

لِأَنَّنا إذَا كُنَّا نَقُول: لَا يُمْكِن أن يَقْرَؤُوا قَوْلَ الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦] وهم لَا يعرفون المَعْنَى. فإننا نَقُول: إذَا كَانَ هَذَا ممتنِعًا فامتناع أَلَّا يَعْلَمُوا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] مِنْ بَاب أَوْلَى.

---

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص:٣٨)، والملل والنحل (١/ ٩٣)، والعرش للذهبي (١/ ١١٧ - ١١٨).

الوَجْه الرَّابع: أن السَّلَفَ هُمْ وَرَثَةُ الأنبياءِ والمُرْسَلِينَ، فقد تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ مِنْ يُنْبُوعِ الرسالةِ الإلهيةِ وحقائقَ الإيمان[١].

أَمَّا أُولَئِكَ الخَلَفُ فقد تَلَقَّوْا مَا عِنْدَهُم مِنَ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ اليَهُودِ واليُونَانِ(١)[٢] ....

وهَذَا أمر يقيني: أَنَّهُم يعلمون مَعْنى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾، وقَدْ طَبَّقُوهَا فِعْلًا، فهم يَتَوَضَّؤُونَ عَلَى حَسَبِ مَا تَدُلّ عَلَيْهِ هَذِهِ الآية الكريمة؛ فَإِذَا كَانُوا يعلمون الآيات الدَّالة عَلَى الأحكام العَمَلية فكيف لَا يعلمون الآيات الدَّالة عَلَى العَقَائِدِ الخَبَرِيَّةِ العِلْمِيَّةِ؟! هَذَا شَيْء مستحيل.

إِذَن: السَّلَف يَعْرفون معاني آيات الكِتَاب والأحاديث ويؤمنون بِهَا ويُثْبِتونها، لَكِنَّهُم يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ شَيْئَيْنِ هما: التَّمْثِيل، والتَّكْيِيف.

[١] وهَذَا أمر مُسَلَّم، فالسَّلَف -وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة- تَلَقَّوْا عِلْمَهُمْ فِي بَابِ أَسْمَاء الله وصِفَاته من الكِتَاب والسُّنَّة.

[٢] ونعلم هَذَا مِمَّا سيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- فِي بيان استمداد مقالة أَهْل التَّعطِيل، فَهِيَ مُسْتَمَدَّةٌ من هَذِهِ الأصناف، وبِئْسَ الأصنافُ المَجُوسُ والمُشْرِكُونَ وضُلَّالُ اليَهُودِ واليُونَان؛ لِأَنَّهُ كَمَا سيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ أَكْثَرَ مَا دَخَلَ التَّعْطِيلُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ كُتُبِ اليُونَانِ الَّتِي عَرَّبَهَا المأمونُ، ولهذا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا أَظُنُّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَغْفِر للمَأْمُونِ»(٢) عَمَّا أَدْخَلَهُ عَلَى الأُمَّةِ مِنْ

---

(١) راجع الباب التاسع عشر (ص:٣٢٠). [المؤلف]

(٢) ذكره السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٩)؛ بلفظ: «يغفل عن المأمون».

فَسَادِ العَقِيدَةِ؛ لِأَنَّ البَلَاءَ كُلَّ البلاءِ فِيمَا عَرَّبَهُ من كُتُبِ اليُونَانِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ يُؤْتَى إِلَيْهِ بكتابٍ ويَزِنُهُ ذهبًا، بأن يَضَعَ فِي كِفَّةٍ ذهبًا وفِي كِفَّةٍ هَذَا الكِتَابَ، ويُعْطِيَ صاحبَه هَذَا الذَّهَبَ حرصًا عَلَى تَعْرِيبِ كُتُبِ اليونان. ولَكِنَّهَا ضَرَّتِ الأُمَّةَ ضَرَرًا عظيمًا، ووَقَعَتِ المِحْنَةُ للإمامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى يَدِ المَأْمُونِ، وحَصَل فِي هَذَا شرٌّ كَثِير.

وقول شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَا أظن أن الله تَعَالَى يغفر للمأمون» لَا يُعَدُّ تَعَدِّيًا عَلَى الله تَعَالَى فِي مِثْل قَوْل الرَّجُل: «واللهِ لَا يغفِر اللهُ لفلان»؛ لِأَنَّ هَذَا حَلَفَ حَيْثُ قَالَ: «والله لَا يغفر اللهُ لفلان»، أَمَّا شَيْخُ الإِسْلَامِ فَقَالَ: «لَا أظن»، وفَرْق بين قول الإِنْسَان: «لَا أظن» لِأَنَّ جُرْمَه عظيم، وبين الَّذِي يَحلِف.

فإن قَالَ قَائِل: إنَّ مَا حَصَلَ من المأمون قَدْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ؟

قُلنا: مهما كَانَتْ نِيَّتُه فَهُوَ قَدْ غَيَّرَ العَقِيدَةَ، فصار يَدْعُو النَّاسَ إِلَى القَوْل بِخَلْقِ القُرْآن، والَّذِي لَا يَقُول بِهَذَا يَحْبِسُه أو يَقْتُلُه، وهَذَا لَا يَكُون إِلَّا مِنْ نِيَّة.

المُهِمّ: أَنَّ اسْتِمْدَادَ مَقَالَةِ التَّعْطِيل مِن هَذِهِ الطُّرُق، وهي يَنَابِيعُ فَسَادٍ، مِنَ المَجُوس والمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ اليَهُود وضُلَّالِ اليُونَان. ومَذْهَبُ اليُونَانِ: أكثرُهم عُبَّادُ النُّجُومِ والهَيَاكِلِ والكَوَاكِب.

قُلْنَا عَنِ السَّلَف: «**تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ**»، أَمَّا عَنِ الخَلَف فقلنا: «**تَلَقَّوْا مَا عِنْدَهُم**»؛ لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُم علوم هِيَ جَهْل فِي الواقع، فَلَيْسَت علومًا حَقِيقِيَّةً، بِخِلَافِ السَّلَفِ.

فكيف يَكُونُ وَرَثَةُ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ واليَهُودِ واليُونَانِ وأَفْرَاخُهُم[١]، أعلمَ وأحكم فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته مِن وَرَثَة الأنبياء والمرسلين؟![٢].

الوَجْه الخَامِس[٣]: أن هَؤُلَاءِ الخَلَفَ الَّذِينَ فَضَّل هَذَا الغَبِيُّ طريقتَهم فِي العِلْم والحِكمة عَلَى طَرِيقَة السَّلَف، كَانُوا حَيَارَى مُضْطَرِبِينَ[٤].................

---

[١] هَذَا تعبيرُ شَيْخِ الإِسْلَام ابنِ تَيْمِيَّةَ، وهُوَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَوِيٌّ عَلَى هَؤُلَاءِ المُعطِّلَة.

قَوْله: «**أَفْرَاخهم**» الفَرْخُ ضَعِيف؛ لِأَنَّهُ يأخذ طعامه وشرابه من أُمِّه، يَعْنِي أنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُمُ القُوَّةُ الَّتِي يَعْتَدُّونَ بأنفسِهم فِيهَا، وإِنَّما صاروا مِثْلَ الفَرْخِ يَعْتَمِدُ عَلَى أُمِّه، ولهذا عَبَّر شَيْخ الإِسْلَام عَنْ أَهْل التَّعْطِيل بأنهم أفراخ، فكيف يكونون: «**أعلمَ وأحكم فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته مِن وَرَثَة الأنبياء والمرسلين؟!**».

[٢] لَا يُمْكِن أن يَكُون هَؤُلَاءِ -وَرَثَةُ المَجُوسِ واليَهُودِ واليُونَانِ والمُشْرِكِينَ- أَعْلَمَ بالله وأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ من وَرَثَة الأنبياء والمرسلين.

لَوْ قَالَ قَائِل: «إن هَذَا الرَّجُل الَّذِي يَبِيع الخُضْرَةَ أَعْلَمُ مِن صُنَّاعِ القَنَابِلِ فِي الدُّوَلِ المُتقدِّمة»؛ فإن هَذَا لَا يُمْكِن، وَلَا أَحَدَ يصدِّق بِهَذَا؛ فكيف يَكُون هَؤُلَاءِ أَعْلَمَ بالله وأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِمَّن كَانَ أكبرَ عنايتهم التعرُّفُ والمعرفةُ بأَسْمَاء الله وصِفَاته، وهم الأنبياء والمرسلون؟! أَمَّا فِي أمور الدُّنْيَا فقد يكونون أعلم.

[٣] وهَذَا من أشدِّها.

[٤] فهل الحيرانُ المُضطَرِبُ الَّذِي لَا يَدْرِي أَيْنَ هُوَ، يَكُون عِنْدَهُ عِلم؟

الجَوَاب: لَا، لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مَا تحيَّر وَلَا اضطرب وصار اليَوْمَ يَقُول قولًا وغدًا يَقُول قولًا آخرَ، واليَوْمَ يَقُول هَذَا: «العَقْلُ يُوجِب كَذَا» وغدًا يَقُول: «العَقل

بِسَبَبِ إعراضِهم عَمَّا بَعَثَ الله بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ البَيِّنَاتِ والهُدَى، والْتِماسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ الله تَعَالَى مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الأُمَّةِ عَلَيْهِ[١]،..........

يحرِّم كَذَا ويمنعه»، ومِثل هَذَا لَا يُمْكِن أن يَكُون أعلمَ من رجل مُوقِن يؤمن بالله وأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقَّ الإِيمان.

فالحَاصِل: أن حال السَّلَف الصَّالح لَيْسَ عِنْدَهُم حَيْرَةٌ وَلَا اضطرابٌ فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، بَلِ الطَّرِيقة واحدة مَبْنِيَّة عَلَى الإِيمان واليَقِين، وهَؤُلَاءِ طريقتُهم حَيْرَةٌ وشَكٌّ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهم يَقُول: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عند الموتِ أَهْلُ الكَلَام؛ وَذَلِكَ لِعَدَم دخولِ الإِيمان فِي قلوبهم، وإذا لم يدخل الإِيمانُ إِلَى القَلْبِ فإِنَّ صاحبَه يَكُون -فِي أَحْوَجِ مَا يَكُون إِلَيْهِ وَذَلِكَ عِنْدَ الموتِ- فِي شَكٍّ وحَيْرَةٍ وقَلَقٍ، نسأل الله أن يُحْسِنَ لنا الخاتمةَ. والسبب فِي حَيْرَتِهم قَالَ: «**بِسَبَبِ إعراضِهم عَمَّا بَعَثَ الله بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ البَيِّنَاتِ والهُدَى، والْتِماسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ الله تَعَالَى مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الأُمَّةِ عَلَيْهِ**».

[١] هَذَا هُوَ السبب، فلم يأَخذُوا أَسْمَاء الله وصِفَاته مِمَّا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، بَلِ الْتَمَسُوهَا مِمَّن لَا يَعْرِفُ بإقرارِه عَلَى نَفْسه وشهادة الأُمَّة عَلَيْهِ، ولَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَعْرِفُ اللهَ بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وخلفاءه وأئمةَ أُمَّتِه كَذَلِكَ.

فخُذْ معرفةَ الله بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ من كِتَاب الله وَسُنَّة رَسُول الله ﷺ، لَا تَأْخُذْها مِمَّا قَالَ فُلَان وقَالَ فُلَان من هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يعرفون اللهَ بإقرارهم عَلَى أنفسهم؛ فإِنَّ هَذَا مِثْلُ رَجُلٍ جَاءَ لشخصٍ أَعْمَى لم يخرج من البلد وقَالَ لَهُ: «دُلَّنِي عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ» فإِنَّ فِعْلَه هَذَا لَيْسَ بصواب، لكنْ لَوْ جَاءَ إِلَى رجلٍ بَصِيرٍ فِي الطُّرُقَاتِ

حَتَّى قَالَ الرَّازِيُّ[١] -وهُوَ من رؤسائهم- مُبَيِّنًا مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أمرُهم:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ[٢] ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ[٣]

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا[٤] ... وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

عَارِفٍ يتردَّد عَلَيْهَا وَقَالَ لَهُ: «طَرِيقُ مَكَّةَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ هَذَا البلدِ وإذا وَصَلْتَ إِلَى كَذَا فامْضِ يَمِينًا أو شِمالًا...» وهَكَذَا، حَتَّى بيَّن لَهُ كأنما يُشَاهِدُه؛ فإنَّ هَذَا أَحَقُّ بأن تَطْلُبَ معرفةَ طَرِيق مَكَّةَ مِنْهُ.

[١] الرَّازِيُّ: هُوَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، وهُوَ مِن أَئِمَّةِ الْمُتكلِّمين والفَلَاسِفَة.

[٢] يَقُول: «نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَال»، وإذا صارت نهايتُها العِقَالَ فإنها لَا تَتَحَرَّكُ يَمِينًا وَلَا شِمالًا، هَذِهِ نهاية إقدام العقول، فالإنسان الَّذِي يُرِيد أن يعرف اللهَ بِعَقْلِهِ يَنْتَهِي بِهِ الأمرُ إِلَى أن يَقِفَ حَيْرَانَ، فَإِذَا كَانَ رُؤْيَتُنا للسماء -وهِيَ مِمَّا يُعْلَمُ بالحِسِّ- لَا يُمْكِنُ إدراكُها، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك:٣-٤] فكيف الرَّبّ عَزَّوَجَلَّ؟! فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن إدراكُ الله بقِيَاسِ العُقول.

[٣] «وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ»: أَكْثَرُ سَعْيِ العَالمين الَّذِينَ عَلَى طريقتِه ضَلَالٌ.

[٤] «وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا»: ومَا ظَنُّكَ بِرَجُلٍ رُوحُهُ تَسْتَوْحِشُ مِنْ جِسْمِهِ؟! فتوَحُّشُها من غيره مِنْ بَاب أَوْلَى.

لقـد تأملتُ الطُّرُقَ الكَلَامِيَّةَ والمَنَاهِجَ الفَلْسَفِيَّةَ فـما رأيتُها تَشْفِـي عَلِيلًا وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا[1]،........................

«وَلَـمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا   سِـوَى أَنْ جَمَعْنَـا فِيـهِ قِيـلَ وَقَـالُوا»

كُلُّ البحث: قَالَ فُلَان وقَالَ فُلَان، والثَّانِي: قَالَ فُلَان ونَقَل فُلَان... وهَكَذَا، جَدَلٌ وَلَجَّةٌ ودَوَّامَةٌ لَا تَصِلُ معها إِلَى يَقِين!

ومَا أَسْهَلَ طَرِيقَ الكِتَاب والسُّنَّة! لـمّا شَكَا الصَّحَابَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُم يَجِدُونَ فِي نفوسهم أَشْيَاءَ لَا يَسْتَطِيعون الكَلَام بِهَا، أَمَرَ مَنْ أَحَسَّ بِذَلِكَ أَنْ يَسْتَعِيذَ بالله وَيَنْتَهِ(١)، لم يَقُلْ له: «اذْهَبِ اطْلُبِ الْمُقَدِّمَاتِ والنَّتَائِجَ وانْظُرْ مَا هِيَ النَّتِيجَة»، بَلْ قَالَ: «فَلْيَسْتَعِذْ بِالله! وَلْيَنْتَهِ!» هَكَذَا أَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَلِمَة بَسِيطَة قَدْ يَكْتُبُ أُولَئِكَ عَلَيْهَا مُجَلَّدَاتٍ ومع ذَلِكَ لَا يَصِلُونَ وَلَا إِلَى نِصْفِ بيَانِها ووُضُوحِها، فهَؤُلَاءِ كُلُّ كلامِهم: (قِيل، وقال)، وإذا رأيتَ كُتبهم تبيَّن لك أَنَّهُم ليسوا عَلَى شَيْء.

[١] يَقُول الرَّازِيُّ: تأملتُ الطُّرُقَ الكَلَامِيَّةَ كلَّها، والمناهج الفلسفية -وهي بِمَعْنى الطُّرُق-، فما رأيتُها تشفي عليلًا يَعْنِي مِن مَرَضِه، وَلَا تَرْوِي غليلًا من عَطَشِه، إِذَنْ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا مَا دامت لَا تشفي الأمراضَ وَلَا تروي من العطش.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «وقد وجدتموه؟» قالوا: نعم، قال: «**ذاك صريح الإيمان**». وأما قوله: «**فليستعذ بالله وينته**»، فأخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيمن يأتيه الشيطان فيقول له: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟.

ورأيتُ أقربَ الطُّرُق: طَرِيقَةَ القُرْآن، أَقْرَأُ فِي الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥][١]. ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠][٢]. وَأَقْرَأُ فِي النَّفْي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١][٣]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠][٤].

---

[١] وأُثْبِتُ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْش.

[٢] فأُثْبِتُ العُلُوَّ.

[٣] فأَنْفِي المُماثَلَةَ.

[٤] فأَنْفِي التَّكْيِيفَ.

وهَذِهِ طَرِيقَة سَلِيمة؛ ففي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أن العَرْشَ فوقَ كُلِّ شَيْء، وفي قَوْله تَعالَى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

فَإِذَا أَثْبَتَّ أَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِه، عَلِيٌّ بذاته عَلَى خَلْقِه؛ فإِنَّ هَذَا الاسْتِوَاءَ لَيسَ مَعْلُومَ الكَيْفِيَّةِ، يَعْنِي أن عقولَنا لَا تُدْرِكُ الْكَيْفَ، والدليلُ قَوْلُه تَعالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾.

وهُوَ أَيْضًا لَيسَ مُماثِلًا لاستوائِنا عَلَى السَّرِيرِ والبَهِيمَةِ، والدليلُ قَوْلُه تَعالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١].

فتَأَمَّلْ فِي هَذِهِ الآيات الأربع تَثْبُتُ لك هَذِهِ العَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي ذَهَبَ هَؤُلَاءِ النَّاسُ إِلَى إثباتها مرَّة، ونفيها مرَّة، والتوقُّف فِيهَا مرة أُخْرَى.

وهَكَذَا يَجِب فِي جميع الصِّفَات.

وَلَا تَسْتَوْحِشْ مِمَّا وصف الله بِهِ نَفْسَه، لَا تَقُول: «هَذَا يَسْتَلْزِمُ كَذَا، هَذَا يَقْتَضِي كَذَا»، مَا دام أَنَّ الله أَثْبَتَهُ لنفسِه والكَلَام بيِّن وواضِح فَلَا تَسْتَوْحِشْ مِنْهُ أبدًا.

ولهذا لـمَّا أضاف الله إِلَى نَفْسه مَا لَا يَلِيق بِهِ بيَّنه، كَمَا فِي الحَدِيث القُدسي: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُول للعبد يوم القيامة: «**عَبْدِي، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي**»؛ كُلّ هَذِهِ لَا تَلِيق بالله، فبيَّنها اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي نفس الحَدِيث فقَالَ: «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَطْعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**»[١].

فقَوْله: «**لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**» ولم يقل: «وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»، وهُنَاكَ فرق بين هَذَا والَّذِي قبله. ومعنى قَوْلِ الله تَعَالَى فِي الحَدِيث القُدسي: «**لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**»: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَ المُنْكَسِرَة قُلُوبهم، عِنْدَ الضُّعَفَاء أَكْثَر من غيرهم، وكلُّ مَن كَانَ أشدَّ افْتِقَارًا إِلَى الله تَعَالَى كَانَ اللهُ إِلَيْهِ أَقْرَبَ، فَهَذَا المريض لما كَانَ ضعيفًا كَانَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَهُ، يَعْنِي باللُّطْفِ والرَّحْمَةِ والمَغْفِرَةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ومَعْلُوم أَنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَكُون الله بذاته عِنْدَ هَذَا الرَّجُل وهُوَ فِي السَّمَاء وَلَا شَيْءَ من المَخْلُوقات يُحيط بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن أن يَكُون فِي كُلّ مكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي كُلّ مكَانٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن جرَّب مِثْلَ تجربتي عَرَفَ مِثْلَ معرفتي. اهـ كلامُه[١].

فكيف تكون طَرِيقَةُ هَؤُلَاءِ الحَيَارَى -الَّذِين أَقَرُّوا عَلَى أنفسهم بالضَّلَال والحَيْرَةِ- أَعْلَمَ وأحكمَ من طَرِيقَة السَّلَف؟! الَّذِينَ هم أعلامُ الهُدَى ومصابيح

فَإِذَا قِيلَ: لماذا أَوَّلْتُمْ؟

نَقُول: أَوَّلْنَا لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يعتقد أن الله عَزَّوَجَلَّ -وهُوَ أعظمُ من كُلّ شَيْء- يُمْكِن أن يَكُون فِي هَذِهِ الحُجْرَةِ، أو نَقُول عَلَى طريقتنا: إِنَّهُ عِنْدَهُ لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الحُجْرَةِ، بَلْ يَجِب أن نَقُول: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الحجرة.

المُهِمّ: لَـمَّا كَانَ هَذَا الحَدِيثُ ظاهرُه لَا يَلِيق بالله لم يَتْرُكْه اللهُ مُهْمَلًا، بَلْ بيَّنه.

إِذَنْ نأخذ من هَذَا: أَنَّ كُلَّ نَصٍّ وَرَدَ فِي صِفَات الله ولـم يَكُنْ لَهُ تَأْوِيلٌ مِنْ عِنْدِ الله أو من عِنْدِ رَسُولِه فهُوَ عَلَى ظاهِرِه عَلَى مَا يَلِيقُ بالله، لَا نُكَيِّفُ وَلَا نُمَثِّلُ.

[١] أي: يعرف أن هَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُم شَيْء، بَلْ لم يستفيدوا إِلَّا قِيل وقال.

وإذا كَانَت هَذِهِ شهادة من هَذَا الرَّجُل الَّذِي يُعْتَبَرُ إماما فِي الكَلَام والفَلْسَفَةِ تبيَّن أَنَّهُ لَا خيرَ فِيه.

ولهذا قَالَ شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ (عِلْم المَنْطِق): «إنني أَعْلَم أنَّ عِلم المنطق لَا يحتاج إِلَيْهِ الذكيُّ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ البَلِيدُ»(١)؛ لِأَنَّهُ صعب عَلَى البليد.

هَذَا الكَلَام من الرَّازِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ -والَّذِي قَبْلَه- يُعَدُّ رجوعًا مِنْهُ إِلَى منهج أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٨٢).

الدُّجَى، الَّذِينَ وَهَبَهُمُ الله من العِلْم والحكمة مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سائر أتباع الأنبياء، والَّذِين أدركوا من حقائق الإِيمَان والعُلُوم مَا لَوْ جُمِع إِلَيْهِ مَا حَصَلَ لغيرهم لاستحيا مَن يطلب المقارنة؛ فكيف بالحكم بتفضيل غيرهم عَلَيْهِم؟! وبِهَذَا يتبيَّن أن طَرِيقَة السَّلَف: «أَسْلَم وأَعْلَم وأَحْكَم»[١].

---

[١] وَذَلِكَ من وجوه خمسة كلها تَدُلّ عَلَى بُطْلَان هَذِهِ الكلمة، مَعَ أن هَذِهِ الكلمة مَوْجُودة ومتداوَلة بين النَّاس، وَلَا سِيَّما عِنْدَ الأَشَاعِرَة، يَقُولُونَ: «طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، بَلْ وُجِدَ هذا من العُلَماء المُحقِّقِينَ المشهود لهم بالخير من يَقُول مِثْلَ هَذَا الكَلَام! والله المستعان، لكن كَمَا تقدَّم أَنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ متناقِضٌ، وأن طَرِيقَة السَّلَف أسلم وأعلم وأحكم.

فَهَذَا البَاب وهُوَ قَوْل بَعْض الأغبياء: «إن مَذْهَب السَّلَف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم» لَا بُدَّ من العناية بِهِ وبَيَانِ بُطْلَانه؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِس عَلَيْنَا الأمرُ.

مَسْأَلَة: هَلْ يُمْكِن الجمع بين مَا عَلَيْهِ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ ومَا عَلَيْهِ المُعَطِّلَة؟

الجَوَاب: لَا يُمْكِن؛ إِذْ كَيْف يُمْكِن أن تجمع بين قولين أحدهما يَقُول: «إِذَا قُلْتَ: إنَّ لله يدًا حَقِيقِيَّة، فأنت كَافِر» لِأَنَّ أَهْل التَّأْوِيل يَقُولُونَ: «الَّذِي يُثبت لله يدًا حَقِيقِيَّة فَهُوَ كَافِر؛ لِأَنَّهُ مجسِّم ممثِّل مكذِّب لقوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]»، وبين أَهْل السُّنَّةِ الَّذِينَ يُثبتون لله يدًا حَقِيقِيَّة تَلِيق بجلاله لَا تُماثِلُ يَدَ المَخْلُوقين؟! فالجمع بَيْنَهُما لَا يُمْكِن أن يَكُون إِلَّا كَمَا قَالَ بَعْضهم: «يَنْبَغِي أن نوفِّق بين الشُّيُوعِيَّةِ والمذهبِ الاقتصادِيِّ الإِسْلَامِيِّ» وذهب يَقْرِنُ بَيْنَهُما! حَتَّى إني رأيت

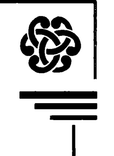
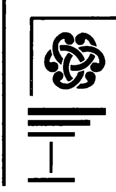
كلامًا لبَعْضهم -والعِيَاذ بالله- يَقُول: «إن طَرِيقَة الإِسْلَام الاقتصادية هِيَ طَرِيقَة الماركسية الشُّيُوعِيَّة، لَا فَرْقَ بَيْنَهُما» وذَهَبَ يحلِّل ويعلِّل بِعِلَلٍ عليلةٍ عَلَيْهِ!

فَلَا يُمْكِن أبدًا أن يجتمع حقٌّ وبَاطِلٌ إِطْلَاقًا، بَلْ إنَّ الحقَّ عَدُوٌّ للبَاطِل ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٨] ﴿فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾ أي: ضَرْبٌ عَلَى الدِّمَاغ، وإذا دَمَغَهُ فَلَا يُمْكِن أن يُشْفَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ﴾ ولم يَقُلْ (مَيِّت) بَلْ ﴿زَاهِقٌۚ﴾، فأتَى بـ(إِذَا) الفُجَائِيَّةِ، أي: فِي الحالِ يَزْهق ويذهب ﴿وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١٨].

إِذَنْ: لَا يُلَبَّسْ عَلَيْكُمْ، لَا يُمْكِن أبدًا أن يجتمع حق وبَاطِل، الحق حق والبَاطِل بَاطِل، وكلاهما ضِدَّانِ عَدُوَّانِ، كُلٌّ مِنْهُما يُحِبُّ أَنْ يَقْضِيَ عَلَى الآخَرِ، ولكن الغَلَبَة مَعَ الحقِّ يَقْذِفُ بِهِ مَنْ هُوَ عَلَى كُلّ شَيْء قدير، القَوِيُّ المَتِينُ جَلَّوَعَلَا، حَيْثُ يَقْذِفُ ﴿بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ﴾ قَذْفًا أي رَمْيًا ﴿فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ﴾.

وهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ مِثْلَ هَذَا القَوْل يُرِيدُون منا أَحَدَ أمرَيْن: إِمَّا أن نُوَافِقَهم أو نُدَاهِنَهم ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم:٩]، وكلاهما لَا يُمْكِن، فَلَا يُمْكِن أبدًا أن نُدَاهِنَ فِي الحق الوَاجِبِ، بَلْ عَلَى المُؤْمِن أن يَقُولَ الحقَّ، ويقول لمن خالفه: «أنتَ مُخْطِئٌ، ومع ذَلِكَ أَيْضًا فإِنَّ بِدْعَتَكَ إِنْ لم تُخْرِجْكَ من الإِيمَان فأنتَ أَخُونَا»، لكن نَقُول: «أنت أَخٌ خالفتَ الحقَّ فِي هَذَا الأمر».

⌘ ⌘ ⌘

الباب الخامس

فِي حكاية بَعْض المتأخِّرين لمذهب السَّلَف

قَالَ بَعْض المتأخرين: «مَذْهَبُ السَّلَف فِي الصِّفَات: إمرارُ النُّصُوص عَلَى مَا جاءت بِهِ مَعَ اعتقاد أن ظاهرَها غَيْرُ مُرَادٍ» اهـ[١].

وهَذَا القَوْل عَلَى إطْلَاقه فِيهِ نَظَرٌ[٢]،..............................

[١] وقصدهم بِذَلِكَ مَا سيأتي فِي البَاب الَّذِي يليه، وهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فرق بين مَذْهَب السَّلَف ومذهب الخلف؛ لِأَنَّهُم كلهم يعتقدون أن ظاهرها غَيْر مُرَاد، لكن السَّلَف عَلَى رأيهم يسكتون، وأُولَئِكَ يُعَيِّنون.

وَنَحْنُ نَقُول: إن هَذَا مِنْ بَابِ التلبيس والتضليل، فأنت إِذَا قُلْتَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ (إمرارُ النُّصُوص عَلَى مَا جاءت بِهِ مَعَ اعتقاد أن ظاهرها غَيْر مُرَاد) فَفِيهِ شَيْء من التناقض فِي الواقع؛ لأنك إِذَا قُلْت: «إمرارها عَلَى مَا جاءت بِهِ» وَجَبَ أن تعتقد أن ظاهرَها مُرَادٌ وإِلَّا فما أَمْرَرْتَها عَلَى مَا جاءت بِهِ.

ولكن مَعَ ذَلِكَ نَحْنُ نَتَنَزَّلُ مَعَ النَّاس؛ لِأَنَّهُم قَدْ يَفْهَمُونَ مِنْ مَذْهَب السَّلَف شيئًا غَيْرَ مَا نفهمه نحن، فنحتاج إِلَى أن نفصِّل فَنَقُول:

[٢] وهُنَاكَ نسخة: «وهَذَا النَّقل عَلَى إطْلَاقه غَيْر صَحِيح» لأَنَّه فِي قَوْله: «مَذْهَب السَّلَف فِي الصِّفَات...» هُوَ يَنْقُل عَنْ غيره فيقول: هَذَا النَّقل غَيْر صَحِيح. والمَعْنَى متقارب.

فإنَّ لفظ (ظَاهِر) مُجْمَل يحتاج إِلَى تَفْصِيل[١]:

فإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا يظهر من النُّصُوص من الصِّفَات الَّتِي تَلِيق بالله من غَيْر تَشْبِيه، فَهَذَا مُرَاد قطعًا، ومَن قَالَ: إِنَّهُ غَيْر مُرَاد، فَهُوَ ضالّ إن اعتقده فِي نَفْسه، وكاذب أو مخطئ إنْ نَسَبَهُ إِلَى السَّلَف[٢].

---

[١] وأكثر مَا يأتي البلاءُ من الإجمال الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَفْصِيل، فيؤخذ عَلَى إجماله ثُمَّ يَبْدَأُ كُلُّ إنسان يفسِّره عَلَى مَا يُرِيد، لكنْ بالتَّفْصِيل يزول الإشكال.

[٢] وهُنَاكَ نسخة فِيهَا زيادة أمثلة وهي: «فإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا يظهر من هَذِهِ النُّصُوص من المعاني اللائقة بالله تَعَالَى بغير تَشْبِيه وهَذَا مُرَاد قطعًا ومن اعتقد أَنَّهُ غَيْر مُرَاد فَهُوَ ضال ومن نقل عَنِ السَّلَف أَنَّهُ غَيْر مُرَاد فقد كذب عليهم أو أخطأ فِي فهم مذهبهم إِذْ لَا يُمْكِن أن يَقُول أحد مِنْهُم: إن قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ لَا يراد به السَّمْع والبصَر الحقيقيَّان اللائِقان بالله مِن غَيْر تَشْبِيه أو إنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لَا يراد به اليدان الحقيقيتان واللائقتان بالله من غَيْر تشبه أو إن قَوْله تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] لَا يُراد به أنَّ الله بذاتِه فِي السَّمَاء من غَيْر تَشْبِيه».اهـ

ونَقُول للذي يَقُول: «إن السَّلَف يَقُولُونَ: ظاهرها غَيْر مُرَاد»: ماذا تريد بالظَّاهِر؟ هَلْ تريد بالظَّاهِر المَعْنَى اللائق بالله بِدُونِ تَشْبِيه؟ إن قَالَ: نعم أُرِيد هَذَا. قُلْنَا لَهُ: هَذَا مُرَادٌ، وقولُك: «إنَّ السَّلَف يَقُولُونَ: غَيْرَ مُرَاد» كَذِبٌ أو خَطَأٌ إنْ نَقَلْتَهُ عَنْهُم، وضَلَالٌ إنِ اعْتَقَدْتَهُ فِي نفسك؛ فإن السَّلَف لَا يَقُولُونَ: إن ظاهرها اللائق بالله بِدُونِ تَشْبِيه (إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ)، بَلْ يَقُولُونَ: (إِنَّهُ مُرَاد)، ونضرب لِذَلِكَ مَثَلًا:

وإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا قَدْ يظهر لبَعْض النَّاس من أن ظاهرها تَشْبِيه الله بخلقه، فَهَذَا غَيْر مُرَاد قطعًا ولَيْسَ هُوَ ظَاهِر النُّصُوص؛ لِأَنَّ مشابهة الله لخلقه أمر مستحيل، وَلَا يُمْكِن أن يَكُون ظَاهِرُ الكِتَاب والسُّنَّة أمرًا مستحيلًا، ومن ظن أن هَذَا هُوَ ظاهرها فَإِنَّهُ يبيَّن لَهُ أنَّ ظنَّه خطأٌ، وأنَّ ظاهرَها -بَلْ صَرِيحَها- إثباتُ صِفَاتٍ تَلِيق بالله وتَخْتَصّ بِهِ.

وبِهَذَا التَّفْصِيل نكون قَدْ أعطينا النُّصُوصَ حقَّها لفظًا ومعنًى. والله أعلم[١].

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ظَاهِرُ الآية أَنَّهُ عَلَا عَلَى العَرْشِ واسْتَوَى عَلَيْهِ اسْتِوَاءً خَاصًّا وهُوَ العُلُوّ والاستقرار، فَإِذَا قَالَ قَائِل: «هَذَا الظَّاهِر يَقُول السَّلَف: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ»، فَنَقُول لَهُ: كَذَبْتَ، لم يقل السَّلَف هَذَا، وأنت إن اعتقدت أن هَذَا مَذْهَب السَّلَف فأنت مخطئ. ولهذا قَالَ: «**فَهُوَ ضال إن اعتقده فِي نَفْسه وكاذب أو مخطئ إن نقله عَنِ السَّلَف**». فَإِذَا قَالَ: أنا أُرِيد بالظَّاهِر: اسْتَوَى عَلَى العَرْش يَعْنِي كاستوائِنا نَحْنُ عَلَى السَّرِيرِ. فَنَقُول: هَذَا الذي أُرِيدَ بالظاهِرُ غَيْرُ مُرَاد لَا شَكَّ، لَكِنَّنَا نمنع أن يَكُون هَذَا هُوَ الظَّاهِر؛ لِأَنَّ الظَّاهِر من جميع مَا وصف الله بِهِ نَفْسه أَنَّهَا صِفَات تَلِيق بِهِ بِدُونِ تَشْبِيه.

[١] **لَوْ قَالَ**: إن ظَاهِر قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: أَنَّهُ كاسْتِوَاء الإِنْسَان عَلَى السَّرِير، هَذَا ظَاهِر الآية، وهُوَ غَيْر مُرَاد.

نَقُول: صَدَقْتَ فِي شَيْء وكَذَبْتَ فِي شَيْء؛ صدقتَ فِي أَنَّهُ غَيْر مُرَاد، وكَذَبْتَ فِي أَنَّهُ ظَاهِرُ النص؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمْكِن أن يَكُون ظَاهِرَ النَّصِّ.

⁂



الباب السادس

فِي لَبْسِ الحقِّ بِالبَاطِلِ مِنْ بَعْضِ المُتأخِّرِينَ

قَالَ بَعْض المتأخِّرين: «إِنَّهُ لَا فرق بين مَذْهَب السَّلَف ومذهب المُؤَوِّلِينَ فِي نُصُوص الصِّفَات[١]؛ فإن الكل اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلّ عَلَى صِفَات الله[٢]، ولكن المتأوِّلون رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي تأويلها لمِسِيسِ الحاجة إِلَيْهِ، وعيَّنوا المُرَاد، وأَمَّا السَّلَف فأمسكوا عَنِ التَّعْيِينِ لجواز أن يَكُون المُرَادُ غيرَه». اهـ[٣].

---

[١] وهَذَا القَوْل كقول مَن يَقُول: «إِنَّهُ لَا فرق بين الجَمْرِ والثلج» وبينهما فرق: الثلجة باردة، والجمرة حارّة ساخنة.

فهؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا فرق بين مَذْهَب السَّلَف ومذهب المؤوِّلين من المُعْتَزِلَة والأَشَاعِرَة وغيرهم مِنْ أَهْل التَّأْوِيل. لماذا؟ قَالَ: «**فإن الكل اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلّ عَلَى صِفَات الله**».

[٢] وهَذَا من أكذب مَا يَكُون! ويعني بـ(الكل) السَّلَفَ وأَهْلَ التَّأْوِيل، اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلّ عَلَى صِفَات الله، فقَوْله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] لَا تَدُلّ عَلَى صِفَة الاسْتِوَاء، وقَوْله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] لَا تَدُلّ عَلَى صِفَة اليدين، وقَوْله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] لَا تَدُلّ عَلَى صِفَة العُلُوّ.

[٣] هَذَا يتكلَّم عَلَى مَا يجد فِي الواقع.

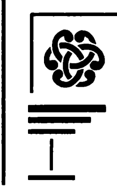
وهَذَا كذب صريح عَلَى السَّلَف؛ فما مِنْهُم أحدٌ نَفَى دلالة النُّصُوص عَلَى صِفَات الله الَّتِي تَلِيق بِهِ، بَلْ كلامُهم يَدُلّ عَلَى تقرير جنس الصِّفَات فِي الجملة، والإنكار عَلَى من نفاها، أو شَبَّهَ الله بخلقه.

كقول نُعَيْم بن حَمَّاد الخُزَاعِيِّ -شيخِ البُخَارِيِّ-: «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بخَلقه فقد كفر، ومَن جَحد مَا وصف الله بِهِ نَفْسه فقد كَفر، ولَيْسَ مَا وَصف الله بِهِ نَفْسَه وَلَا رَسُوله تشبيهًا».اهـ.

وكلامُهم فِي هَذَا كَثِيرٌ.

ومما يَدُلّ عَلَى إثبات السَّلَف للصِّفات وأنَّهم لَيسُوا عَلَى وِفَاقٍ مَعَ أُولَئِكَ المتأوِّلين: أنَّ أُولَئِكَ المتأوِّلة كَانُوا خُصومًا للسَّلف، وكَانُوا يرمونهم بالتَّشْبِيه والتَّجسيم لإثباتهم الصِّفَات، ولو كَانَ السَّلَف يُوَافِقُونَهُمْ فِي عدم دلالة النُّصُوص عَلَى صِفَات الله لم يَجْعَلُوهم خصومًا لهم ويَرْمُوهُمْ بالتَّشْبِيه والتَّجْسِيم. وهَذَا ظَاهِر، ولله الحَمْد.

✶ ☐ ✶

الباب السابع

فِي أقوال السَّلَف المأثورة فِي الصِّفَات(١)

اشْتَهَرَ عَنِ السَّلَفِ كَلِماتٌ عَامَّةٌ وأخرى خَاصّة فِي آيات الصِّفَات وأحاديثِها. فمن الكَلِمات العَامَّة قولُهم: «أَمِرُّوها كَما جاءت بلا كَيْف». رُوِيَ هَذَا عَنْ مَكْحُولٍ، والزُّهْرِيِّ، ومَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، واللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، والأَوْزَاعِيِّ.

وفِي هَذِهِ العِبَارَة رَدٌّ عَلَى المعطِّلة والمشبِّهة. ففي قولهم: «أَمِرُّوها كَما جاءت» رد عَلَى المُعَطِّلَة. وفي قولهم: «بلا كَيْف» رد عَلَى المشبهة.

وفيها أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أن السَّلَف كَانُوا يُثبِتون لِنُصُوصِ الصِّفَات المَعَانِيَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي تَلِيق بالله، تَدُلّ عَلَى ذَلِكَ من وجهين:

الأَوَّل: قولهم: «أَمِرُّوها كَما جاءت»؛ فإن مَعْنَاها إبقاء دلالتها عَلَى مَا جاءت بِهِ من المعاني، وَلَا رَيْب أَنَّهَا جاءت لإثبات المعاني اللائقة بالله تَعَالَى، ولو كَانُوا لَا يعتقدون لها مَعْنًى لقَالُوا: «أَمِرُّوا لَفْظَها، وَلَا تَتَعَرَّضُوا لِمَعْنَاها» ونَحو ذَلِكَ.

الثَّانِي: قولهم: «بلا كَيْف»؛ فَإِنَّهُ ظَاهِر فِي إثبات حَقِيقَة المَعْنَى؛ لِأَنَّهُم لَوْ كَانُوا لَا يعتقدون ثبوتَه مَا احتاجوا إِلَى نفي كَيْفِيَّته، فإن غَيْر الثَّابت لَا وجود لَهُ فِي نَفْسه، فنَفْي كَيْفِيَّته من لَغْوِ القَوْل.

---

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص:٥٤٢) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

فإن قِيلَ: مَا الجَوَاب عَمَّا قاله الإِمَام أَحْمَدُ فِي حَدِيث النُّزول وشِبْهِهِ: «نؤمن بِهَا ونصدِّق، لَا كَيْف وَلَا مَعْنى».

قُلْنَا: الجَوَاب عَلَى ذَلِكَ: أن المَعْنَى الَّذِي نفاه الإِمَام أَحْمَد فِي كلامه هُوَ المَعْنَى الَّذِي ابتكره المُعَطِّلَة من الجَهْمِيَّة وغيرهم، وحرَّفوا بِهِ نُصُوصَ الكِتَاب والسُّنَّة عَنْ ظاهرها إِلَى معان تُخالفه.

ويَدُلّ عَلَى مَا ذكرنا: أَنَّهُ نَفَى المَعْنَى ونَفَي الكَيْفِيَّةَ؛ لِيَتَضَمَّنَ كلامُه الرَّدَّ عَلَى كِلْتَا الطَّائِفتَيْنِ المُبْتَدِعتَيْنِ: طَائِفَة المُعَطِّلَة، وطَائِفَة المُشَبِّهَة.

ويَدُلّ عَلَيْهِ أَيْضًا: مَا قاله المُؤَلِّف فِي قَوْل مُحَمَّد بن الحَسَن: «اتَّفَقَ الفُقَهاءُ كلُّهم مِن المشرق إِلَى المغرب عَلَى الإِيمَان بالقُرْآن والأحاديث الَّتِي جاءت بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُول الله ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهٍ» اهـ.

قَالَ المُؤَلِّف[1]: أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الجَهْمِيَّةِ المُعَطِّلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَات، بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ مِنَ الإِثْبَاتِ. اهـ.

فَهَذَا دَلِيل عَلَى أن تَفْسِير آيات الصِّفَات وأحاديثها عَلَى نوعين:

- تَفْسِير مَقْبُول: وهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَة والتَّابِعُون من إثبات المَعْنَى اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ الموافق لظاهر الكِتَاب والسُّنَّة.

- وتفسير غَيْر مَقْبُول: وهُوَ مَا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

---

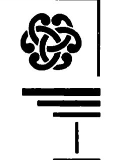
(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وهَكَذَا المَعْنَى، منه مَقْبُول ومنه مَرْدُود عَلَى مَا تقدّم.

فإن قِيلَ: هَلْ لصفات الله كَيْفِيَّة؟

فالجَوَاب: نعَم؛ لـها كَيْفِيَّة، لَكِنَّهَا مجهولة لنا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّما تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُه بِمُشَاهَدَتِهِ، أو مشاهدةِ نَظِيرِهِ، أو خَبَرِ الصَّادق عَنْهُ؛ وكل هَذِهِ الطُّرُق غَيْر مَوْجُودة فِي صِفَات الله، وبِهَذَا عُرِفَ أنَّ قَوْلَ السَّلَفِ: «بلا كَيْف» مَعْنَاه: بلا تَكْيِيف، لم يُرِيدوا نَفْيَ الكَيْفِيَّة مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْطِيل مَحْض. والله أعلم.

⁂




الباب الثامن

فِي عُلُوِّ الله تَعَالَى وأدلة العُلُوِّ(١)

⁂

علوّ الله تَعَالَى من صِفَاته الذَّاتية، وينقسم إِلَى قسمين:

علوّ ذات، وعلوّ صِفَات.

فأما عُلُوُّ الصِّفَات فمَعْنَاه: أَنَّهُ مَا من صِفَة كَمَال إِلَّا ولله تَعَالَى أعلاها وأكملها، سواء كَانَت من صِفَات المَجْدِ والقَهْرِ، أم من صِفَات الجَمَالِ والقَدْرِ.

وأَمَّا عُلُوُّ الذَّات فمَعْنَاه: أن اللهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِه. وقَدْ دلّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَاب، والسُّنَّة، والإجماع، والعَقْل، والفِطْرَة.

■ فأما الكِتَابُ والسُّنَّةُ: فَإِنَّهُمَا مملوءان بِمَا هُوَ صريح أو ظَاهِر فِي إثبات عُلُوِّ الله تَعَالَى بذاته فوقَ خَلْقِه.

وقَدْ تَنَوَّعَتْ دلالتُهما عَلَى ذَلِكَ:

فتارةً بذِكر العُلُوِّ، والفَوْقِيَّة، والاسْتِوَاء عَلَى العَرْش، وكونه فِي السَّمَاء، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ءَأَمِنتُم

---

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص:٥١٨) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [تبارك:١٦]، وقَوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**والعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ**»، وقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنا أَمِينُ مَنْ فِي السَّماءِ؟!**».

وتَارَةً بصُعُودِ الأَشْيَاء، وعُرُوجِها، ورَفْعِها إِلَيْه، مِثْل قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:٤]، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء:١٥٨]، وقَوْلِهِ ﷺ: «**وَلَا يَصْعَدُ إِلَى الله إِلَّا الطَّيِّبُ**»، وقَوْلِهِ ﷺ: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ**»، وقَوْلِهِ ﷺ: «**يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهارِ، وَعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ**» رواه أَحْمَد.

وتَارَةً بِنُزُولِ الأَشْيَاءِ مِنْهُ، ونَحْو ذَلِكَ، مِثْل قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة:٨٠]، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، وقَوْلِهِ ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنا إِلَى السَّماء الدُّنْيا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ**».

إِلَى غَيْر ذَلِكَ من الآيات والأحاديث الَّتِي تَوَاتَرَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -فِي عُلُوِّ الله تَعالَى عَلَى خلقه- تَوَاتُرًا يُوجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالها عَنْ رَبِّه، وتَلَقَّتْهَا أُمَّته عَنْهُ.

■ وأَمَّا الإجماعُ: فقد أَجْمَعَ الصَّحابَةُ والتَّابِعُون هم بإحسان وأَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أن الله تَعالَى فوقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِه، وكلامُهم مملوءٌ بِذَلِكَ نَصًّا وظَاهِرًا.

قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُول: إنَّ اللهَ -تَعَالَى ذِكْرُهُ- فَوْقَ عَرْشِهِ، ونُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّة من الصِّفَات».

قَالَ الأوزاعي هَذَا بَعْدَ ظهور مَذْهَب جَهْم النَّافِي لصفات الله وعُلُوِّه؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ أنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كَانَ يُخالِفُ مَذْهَبَ جَهْمٍ.

ولم يقل أحدٌ من السَّلَف قَطُّ: إنَّ الله لَيْسَ فِي السَّماء، وَلَا إِنَّهُ بذاته فِي كُلّ مكَانَ، وَلَا إنَّ جميعَ الأمكنة بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سواء، وَلَا إِنَّهُ لَا داخل العَالم وَلَا خارجه، وَلَا مُتَّصِل وَلَا مُنْفَصِل، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ إِلَيْهِ، بَلْ قَدْ أشارَ إِلَيْهِ أعلمُ الخلقِ بِهِ -فِي حجةِ الوَدَاعِ يومَ عَرَفَةَ فِي ذَلِكَ المجمع العظيم- حِينَما رَفَعَ إِصْبَعَهُ إِلَى السَّماءِ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**» يُشْهِدُ رَبَّهُ عَلَى إقرارِ أُمَّتِهِ بإبلاغِه الرسالةَ، صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

■ وأَمَّا العَقْل: فإن كُلَّ عَقْلٍ صَرِيحٍ يَدُلّ عَلَى وجوب عُلُوِّ الله بذاته فوق خلقه، من وجهين:

الأَوَّل: أن العُلُوَّ صِفَة كَمَال، والله تَعَالَى قَدْ وَجَبَ لَهُ الكَمال المُطْلَق من جميع الوجوه؛ فلَزِمَ ثُبُوت العُلُوّ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الثَّانِي: أن العُلُوَّ ضِدُّ السُّفْلِ، والسُّفْل صِفَة نَقْص، والله تَعَالَى مُنَزَّه عَنْ جميع صِفَات النقص؛ فلَزِمَ تَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ، وثُبُوتُ ضِدِّه لَهُ وهُوَ العُلُوّ.

■ وأَمَّا الفِطْرَةُ: فإنَّ اللهَ تَعَالَى فَطَرَ الخلقَ كلَّهم -العَرَبَ والعَجَمَ حَتَّى البَهَائِم- عَلَى الإِيمَان بِهِ وبِعُلُوِّه، فما مِن عَبْدٍ يتوجَّه إِلَى ربه بدعاء أو عبادة إِلَّا وَجَدَ مِن نَفْسه ضَرُورَةً بِطَلَبِ العُلُوِّ، وارتفاع قلبه إِلَى السَّماء لَا يلتفت إِلَى

غيره يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَا ينصرف عَنْ مقتضَى هَذِهِ الفِطْرَة إِلَّا مَنِ اجْتَالَتْهُ الشياطينُ والأهواء.

وكَانَ أبو المَعَالِي الجُوَيْنِيُّ يَقُولُ فِي مجلسه: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْء، وهُوَ الآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ» (يُعَرِّضُ بإِنْكَارِ اسْتِوَاءِ الله عَلَى عَرْشِه)، فَقَالَ أَبُو جَعْفَر الهَمَذَانِيُّ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ العَرْشِ -أَيْ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بالسَّمْعِ- وأَخْبِرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا فِي قلوبنا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يا الله! إِلَّا وَجَدَ من قلبه ضرورةً بِطَلَبِ العُلُوِّ، لَا يَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَلَا يَسْرَةً، فكَيْفَ نَدْفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَةَ مِنْ قُلُوبِنَا؟!». فصَرَخَ أبو المَعَالِي ولَطَمَ رَأْسَهُ، وقَالَ: «حَيَّرَنِي الهَمَذَانِيُّ! حَيَّرَنِي الهَمَذَانِيُّ!».

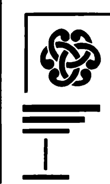
فَهَذِهِ الأدلة الخمسة كلُّها تطابقت عَلَى إثبات عُلُوِّ الله بذاته فوقَ خلقِه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣] وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤] فَلَيْسَ مَعْنَاهُمَا أَنَّ اللهَ فِي الأَرْضِ كَمَا أَنَّهُ فِي السَّمَاء، ومَنْ تَوَهَّمَ هَذَا أو نَقَلَهُ عَنْ أحدٍ مِنَ السَّلَفِ فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي وهمه وكَاذِبٌ فِي نَقْلِه.

وإِنَّمَا مَعْنَى الآية الأولى: أَنَّ اللهَ مَأْلُوهٌ فِي السَّمَاوَات وفي الأَرْضِ، كُلُّ مَن فيهما فَإِنَّهُ يَتَأَلَّهُ إِلَيْهِ ويَعْبُدُهُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهَا: أَنَّ اللهَ فِي السَّمَاوَات، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣] أي: إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فَلَيْسَ عُلُوُّهُ فوقَ السَّمَاوَات بِمَانِعٍ مِنْ عِلْمِهِ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ.

وأَمَّا الآيةُ الثَّانيةُ فمَعْنَاهَا: أنَّ اللهَ إِلَهٌ فِي السَّماء وإِلَهٌ فِي الأَرْضِ، فأُلُوهِيَّتُه ثَابِتَةٌ فيهما وإن كَانَ هُوَ فِي السَّماء. ونَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ القَائِلِ: «فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي مَكَّةَ وأميرٌ فِي المَدِينَةِ» أَيْ أَنَّ إِمَارَتَهُ ثابتةٌ فِي البَلَدَيْنِ وإنْ كَانَ هُوَ فِي أحدِهما. وهَذَا تعبيرٌ صَحِيحٌ لُغَةً وعُرْفًا، واللهُ أعلمُ.

* * *

الباب التاسع

فِي الجِهَةِ[1]

نُرِيدُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَنْ نُبيِّنَ: هَلِ الجِهَةُ ثابتةٌ لله تَعَالَى، أو مُنْتَفِيَةٌ عَنْهُ؟

والتحقيق فِي هَذَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ (الجِهَةِ) عَلَى الله تَعَالَى لَا نَفْيًا وَلَا إثباتًا، بَلْ لَا بُدَّ من التَّفْصِيل:

▪ فإن أُريد بِهَا جِهَةُ سُفْلٍ: فإنها مُنْتَفِيَةٌ عَنِ الله وممتنِعة عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَدْ وَجَبَ لَهُ العُلُوُّ المُطْلَقُ بذاته وصِفَاته.

▪ وإن أُريد بِهَا جِهَةُ عُلُوٍّ تُحِيطُ بِهِ: فَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ عَنِ الله وممتنِعة عَلَيْهِ أَيْضًا؛ فإنَّ اللهَ أعظمُ وأَجَلُّ مِن أن يُحيط بِهِ شَيْءٌ من مَخْلُوقاتِه، كَيْف وقَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]؟! ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧].

▪ وإن أُريد بِهَا جِهَةُ عُلُوٍّ تَلِيقُ بِعظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِهِ: فَهِيَ حَقٌّ ثابتةٌ لله تَعَالَى واجبةٌ لَهُ.

قَالَ الشيخُ أبو مُحَمَّد عَبْدُ القَادِرِ الجِيلَانِيُّ فِي كتابه (الغُنْيَة): «وهُوَ سُبْحَانَهُ بِجِهَةِ العُلُوِّ، مُسْتَوٍ عَلَى العَرْشِ، مُحْتَوٍ عَلَى المُلْكِ» اهـ.

---

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص:٥١٧، ٥٨٣) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

ومَعْنَى قَوْلِه: «مُحْتَوٍ عَلَى المُلْكِ»: أَنَّهُ مُحِيطٌ بالمُلْكِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فإن قِيلَ: إِذَا نَفَيْتُمْ أن يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ الله مُحِيطًا بِهِ، فما الجَوَابُ عَمَّا أَثْبَتَهُ الله لنفسِه فِي كتابه، وعَلَى لسان نبيِّه ﷺ، وأَجْمَعَ عَلَيْهِ المُسْلِمُونَ مِنْ أنَّ اللهَ سُبْحَانَه فِي السَّماء؟

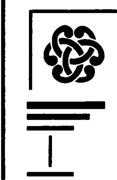
فالجَوَاب: إنَّ كَوْنَ الله فِي السَّماء لَا يَقْتَضِي أنَّ السَّماءَ تُحِيطُ بِهِ، ومَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالٌّ إنْ قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وكَاذِبٌ أو مُخْطِئٌ إنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فإنَّ كُلَّ مَنْ عَرَفَ عَظَمَةَ الله تَعَالَى وإِحَاطَتَهُ بكلِّ شَيْءٍ، وأنَّ الأَرْضَ جميعًا قَبْضَتُه يومَ القيامة، وأَنَّهُ يَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَخْطُرَ ببالِه أنَّ شيئًا من مَخْلُوقَاتِه يُمْكِن أن يحيط بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وعَلَى هَذَا فيُخَرَّجُ كَوْنُه فِي السَّماء عَلَى أَحدِ مَعْنَيَيْنِ:

الأَوَّل: أن يُرَادَ بـ(السَّماءِ): العُلُوُّ، فيَكُون المَعْنَى: أنَّ اللهَ فِي العُلُوِّ، أَيْ فِي جِهَةِ العُلُوِّ. والسَّماءُ بِمَعْنى العُلُوِّ ثابتٌ فِي القُرْآن، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الأنفال:١١] أي: مِنَ العُلُوِّ لا من السَّماء نفسِها؛ لِأَنَّ المَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّحَابِ.

الثَّاني: أَنْ تجعلَ (فِي) بِمَعْنى (عَلَى)، فَيَكُون المَعْنَى: أنَّ اللهَ عَلَى السَّماء. وقَدْ جاءت (فِي) بِمَعْنى (عَلَى) فِي مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ من القُرْآنِ وغيرِه، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢] أي: عَلَى الأَرْض.

★ ☆ ★

الباب العاشر

فِي اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه[١]

★ ☆ ★

الاسْتِوَاء فِي اللُّغَة: يُطْلَقُ عَلَى معانٍ تَدُورُ عَلَى الكَمال والانتهاء[٢].

---

[١] اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه أَخَصُّ من العُلُوِّ؛ لِأَنَّ عُلُوَّ الله عَزَّوَجَلَّ عامّ، عالٍ عَلَى كُلِّ شَيْء، وأَمَّا الاسْتِوَاء فَإِنَّهُ خَاصٌّ بالعَرْش، يُقَال: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَا عَلَى السَّمَوَات» وَلَا يُقَال: «إِنَّهُ اسْتَوَى عَلَى السَّمَوَات»، فالاسْتِوَاء إِذَنْ: أخصّ من العُلُوّ.

ثُمَّ إن العُلُوّ من الصِّفَات الذَّاتية الثَّابتة بالنَّقْل والعَقْل، لكن الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش من الصِّفَات الفعلية الثَّابتة بالنَّقْل دون العَقْل. ولهذا يُقِرُّ بَعْضُ أَهْلِ البِدَع بِعُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ وَلَا يُقِرُّونَ باستوائه عَلَى عَرْشِه.

[٢] يَعْنِي: أن كُلّ معاني الاسْتِوَاء تدور عَلَى كَمال وانتهاء، وإن كَانَ قَدْ تختلف فِي بَعْض المواضع عَنْ بَعْض إِمَّا بزيادة تخصيص أو تقييد أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهَذَا مَا يُسَمَّى بـ(عِلم الاشتقاق)، ومن أَحْسَن مَا رأيتُ فِي هَذَا البَابِ كتابُ (مَقَايِيس اللُّغَة) لابن فَارِس، حَيْثُ يَذْكُر لك المَادَّةَ ثُمَّ يَقُول: «أَصْلُها كَذَا وَكَذَا»، ثُمَّ يأتي بشواهد عَلَى هَذَا. وهُوَ نافع لطالب العِلْم، ودائمًا نَرَى فِي التعريفات عَنْ أَهْل الفِقْه يَقُولُونَ: «هَذَا مُشْتَقٌّ من كَذَا» ويفرِّعون عَلَيْهِ.

فالاسْتِوَاءُ يُطْلَقُ فِي اللُّغَة عَلَى معانٍ متعددة كلها تدور عَلَى الكَمال والانتهاء.

وقَدْ ورد فِي القُرْآن عَلَى ثلاثة وُجُوه[١]:

١ - مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤] أي: كَمَلَ[٢].

٢- ومقيَّد بـ(إِلَى)، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] أي: قَصَدَ بِإِرَادَةٍ تَامَّةٍ[٣].

---

[١] أَمَّا فِي اللُّغَة فقد ورد عَلَى أربعة وجوه: الوجوه الثلاثة الَّتِي فِي القُرْآن، ووجه رابع: أن يَكُون مقْرُونًا بالواو، مِثْل قولهم: (اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ) فَهَذَا لم يأتِ نظيره فِي القُرْآن، لَكِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، ومَعْنَاه: تَسَاوَى المَاءُ والخشبة، فَهُوَ لَيْسَ مِنَ العُلُوِّ.

وفي القُرْآن ورد عَلَى ثلاثة أوجه:

«١ - **مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤] **أي: كَمَلَ.**

٢- ومقيَّد بـ(إِلَى)، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] **أي: قَصَدَ بِإِرَادَةٍ تَامَّةٍ**[٢].

٣- ومُقَيَّد بـ(عَلَى)، كقوله تَعَالَى: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣]».

[٢] فَإِذَا جاءت (اسْتَوَى) مُطْلَقَةً فَهِيَ بِمَعْنى الكَمال، ولهذا يُقَال: «اسْتَوَى الطَّعَامُ» يَعْنِي: كَمَلَ ونَضِجَ.

[٣] وقَدْ وردت فِي القُرْآن فِي موضعَيْن:

أ- فِي سورة البقرة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٩].

ب- فِي سورة فصلت: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١].

واختلف المفسرون فِي معنى (اسْتَوَى) هُنَا:

■ فَقَالَ بَعْضهم: بِمَعْنى قَصَدَ بِإِرَادَةٍ جَازِمَةٍ، أي قَصَدَ إِلَى السَّماء.

وهَؤُلَاءِ أَيَّدُوا قولَـهم بوجهين: وجه لفظي، ووجه معنوي.

الوَجْه اللَّفْظِيّ: قَالُوا: إن (اسْتَوَى) هُنَا عُدِّيَتْ بـ(إِلَى)، وهي إِذَا كَانَت بِمَعْنى العُلُوّ تَعدَّتْ بـ(عَلَى)، فلما عُدِّيَتْ بـ(إِلَى) صارت مُضَمَّنَةً مَعْنَى يَتَعَدَّى بـ(إِلَى)، فَيَكُون مَعْنى (اسْتَوَى إِلَيْهَا) أي: قَصَدَ إِلَيْهَا عَلَى وجهٍ كاملٍ.

وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّها تَدُورُ عَلَى الكَمال والانْتِهاء، أي: قَصَدَ إِلَى السَّماء قَصْدًا كاملًا.

الوَجْه المعنوي: قَالُوا: لِأَنَّنا إِذَا قُلْنَا: «اسْتَوَى إِلَى السَّماء أي عَلَا إِلَيْهَا» لَزِمَ من ذَلِكَ أن يَكُونَ حِينَ خَلَقَ الأَرْضَ تَحْتَ السَّماءِ، وهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ يُنافِي عُلُوَّ الله عَزَّوَجَلَّ.

وإلى هَذَا المَعْنَى -أي إِلَى أن المُرَاد: اسْتَوَى إِلَى السَّماء: قَصَدَ إِلَيْهَا- ذَهَبَ ابنُ كَثِير رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي تفسيره[1].

■ أَمَّا ابن جَرِير[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَإِنَّهُ يَقُول: إِنَّ (اسْتَوَى) هُنَا بِمَعْنى: عَلَا، قَالَ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَاها فِي القُرْآنِ، كُلَّما عُدِّيَتْ بحرفِ جَرٍّ فإنها بِمَعْنى: عَلَا، ونقول كَما نَقُول فِي سائر الصِّفَات: «اسْتَوَى اللهُ إِلَى السَّماءِ»، وَلَا يَلْزَم من ذَلِكَ أن تكون

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٢١).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٤٥٧).

٣- ومُقَيَّد بـ(عَلَى)، كقوله تَعَالَى: ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف:١٣][١].
ومَعْنَاه حينئذٍ: العُلُوّ والاستقرار[٢].

السَّماءُ فَوْقَهُ حين خلَقَ الأَرْضَ، بَلْ إِنَّ هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: «**يَنْزِل إِلَى السَّماء الدُّنْيَا**»(١) وَلَا يَلْزَم أن تكون السَّمَوَات الأُخْرَى فوقَه.

وهَذَا أقرب إِلَى ظَاهِر اللَّفْظ، فيَكُون مَعْنى (اسْتَوَى إِلَيْهَا) يَعْنِي: عَلَا إِلَيْهَا وصَعِدَ إِلَيْهَا وارْتَفَعَ إِلَيْهَا ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ونقول: إِنَّ هَذَا فِي أمورٍ لَا تدركها عقولُنا، فنُبْقِيها عَلَى ظَاهِرِ لفظِها، ونُنَزِّهُ اللهَ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيق بِهِ من كون شَيْء من مَخْلُوقَاتِه فَوْقَه.

[١] قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣] أي: ظهور مَا تركبون.

ومَعْنَى ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ يَقُول: «**ومَعْنَاه حينئذٍ: العُلُوّ والاستقرار**».

[٢] لِأَنَّ الَّذِي يركب عَلَى البعير أو يركب عَلَى السفينة مَثَلًا عَالٍ عَلَيْهَا ومُسْتَقِرٌّ، ولهذا قَالَ: ﴿ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾[الزخرف:١٣] أي: مَا كُنَّا مُطِيقِينَ لَهُ لَوْلَا أَنَّ اللهَ سخَّره لنا.

إِذَن: الاسْتِوَاء فِي القُرْآن ورد عَلَى ثلاثة وجوه: مُطْلَق، ومقيَّد بـ(إِلَى)، ومقيَّد بـ(عَلَى).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فاسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه مَعْنَاه: عُلُوُّه واستقرارُه عَلَيْهِ عُلُوًّا واستقرارًا يَلِيق بجَلَالِه وعَظَمَتِه[١]، ....

لكن اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش ورد فِي القُرْآن فِي سبعة مواضع، كلُّها مقيَّدة بـ(عَلَى)، وعَلَيْهِ: «**فاسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه مَعْنَاه: عُلُوُّه واستقرارُه عَلَيْهِ عُلُوًّا واستقرارًا يَلِيق بجَلَالِه وعَظَمَتِه**».

[١] مَعْنَى (اسْتَوَى عَلَى العَرْش) يَعْنِي: عَلَا عَلَيْهِ واسْتَقَرَّ.

أَمَّا كونُه (عَلَا عَلَيْهِ) فقد لَا يَسْتَنْكِرُها الإِنْسَان، لكن كونه عَزَّوَجَلَّ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فقَدْ أَنْكَرَها بَعْضُ أَهْل العِلْم من أَهْل السُّنَّةِ مَعَ أَنَّهَا جاءت عَنِ السَّلَف لكن أنكروها؛ لِأَنَّ الاستقرار عَلَى الشَّيْء قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ حاجةُ الْمُسْتَقِرِّ إِلَيْهِ، فَلَا يَنْبَغِي أن نَصِفَ اللهَ تَعَالَى بأنه اسْتَقَرَّ عَلَى العَرْش.

وعَلَى هَذَا فَنَقُول: (اسْتَوَى عَلَى العَرْش): عَلَا عَلَيْهِ عَلَى وجه خَاصٍّ عُلُوًّا يَلِيقُ بجَلَالِه، وهُوَ غَيْرُ العُلُوِّ المُطْلَقِ عَلَى جميع المَخْلُوقات.

ولكننا نَقُول: إِذَا كَانَ الاستقرارُ قَدْ وَرَدَ عَنِ السَّلَف فإننا نأخذ بِهِ، وَلَا يَلْزَم من اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش بِمَعْنَى الاستقرار عَلَيْهِ أن يَكُون الله محتاجًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ العَرْشَ وكُلَّ المَخْلُوقات محتاجةٌ إِلَى الله.

وقَدْ ذكر ابن القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونِيَّة)(١) أَنَّهُ ورد عَنِ السَّلَف تَفْسِير الاسْتِوَاء بأربعة معانٍ: بِمَعْنَى (عَلَا)، وبمعنى (ارْتَفَعَ)، وبمعنى (صَعِدَ)، وبمعنى (اسْتَقَرَّ). وَنَحْنُ حَذَفْنَا (صَعِدَ) و(ارتفع) لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهَا (علا).

---

(١) النونية (ص:٨٧).

وهُوَ من صِفَاته الفعلية الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الكِتَاب، والسُّنَّة، والإجماع[١]، ....

وقَوْلُه: «عُلُوًّا واستقرارًا يَلِيق بجلاله وعظمته» فَهُوَ لَيْسَ كاستوائنا نَحْنُ عَلَى الفُلْكِ أو عَلَى البَعِير أو عَلَى السيارة؛ لِأَنَّنَا نَحْنُ إِذَا اسْتَوَيْنَا عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاء فنحن محتاجون إِلَيْهَا، ولو أَنَّهَا أُزِيلَتْ من تَحْتِنا لَسَقَطْنَا، لكن الله عَزَّوَجَلَّ مُسْتَوٍ عَلَى العَرْش وهُوَ غَيْر محتاج إِلَيْهِ، بَلِ العَرْش وغيره من مَخْلُوقات محتاج إِلَى الله.

مَسْأَلَة: تَفْسِير الاسْتِوَاء بالاستقرار: إِذَا كَانَ فِيهِ نوع من الشك، وهُوَ تَفْسِيرٌ لِأُناسٍ يُصِيبُونَ ويُخْطِئُونَ؛ فلماذا يُقَالُ بِهِ؟

الجَوَاب: لِأَنَّهُم يَقُولُونَ: الاسْتِوَاء فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة يأتي بِمَعْنى الاستقرار، فقَوْله: ﴿لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ لَيْسَ مَعْنَاه مُجَرَّدُ العُلُوِّ، بَلْ عُلُوٌّ واستقرار؛ لِأَنَّ النِّعمة لَا تَتِمُّ إِلَّا إِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى الفُلْكِ وعَلَى الأَنْعَامِ اسْتِوَاءً باستقرارٍ، أَمَّا لَوْ تَعْلُو عَلَيْهَا ثُمَّ تَحِيدُ وتَسْقُطُ فإِنَّ النعمة لم تَتِمّ.

[١] لِأَنَّهُ يَتَعَلَّق بمشيئته، وكل شَيْء يَتَعَلَّق بمشيئة الله -من صِفَاته- فَهُوَ من الصِّفَات الفعلية؛ لِأَنَّ الصِّفَات الذَّاتية لازِمة لَا تَنْفَكُّ عَنِ الله عَزَّوَجَلَّ.

والدليلُ عَلَى أنَّ الاسْتِوَاء من الصِّفَات الفعلية قَوْلُه تَعالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ووجه الدلالة: أنَّ قَوْلَه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ يَدُلّ عَلَى أن الاسْتِوَاء كَانَ بَعْدَ أن لم يكن، فَهُوَ سُبْحانَه خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى، وإذا كَانَ بَعْدَ أن لم يكن صارت الصفةُ فِعْلِيَّةً.

فإن قَالَ قَائِل: أَلَا يُقَال: إنَّ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْش صِفَةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ؟ لِأَنَّها صارت بَعْدَ أن لم تكن، فاستمرَّت حَتَّى صارت أزليَّة.

فمِن أدلة الكِتَاب: قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥][١].

ومن أدلة السُّنَّة: مَا رواه الخَلَّالُ فِي كتاب (السُّنَّة) بإسناد صَحِيح عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ عَنْ قَتَادَةَ بنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُول: «لـمّا فَرَغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ»(١)[٢].

قُلنا: لَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ شاء الله تَعَالَى لم يَسْتَوِ عَلَى العَرْش، أَمَّا الذَّاتية فإنها لَا تتعلَّق بمشيئة، بَلْ مُتَّصِفٌ بِهَا دائمًا. إِنَّما هِيَ بِاعْتِبَارِ جِنْسِ الفِعل: مِنَ الصِّفَات الذَّاتية؛ لِأَنَّ اللهَ لم يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَّالًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] وقَدْ ذكرها الله تَعَالَى فِي سبعة مواضع فِي القُرْآن، ولم تأت فِي القُرْآن مرة واحدة بلفظ (اسْتَوْلَى) مِمَّا يَدُلّ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقِيَّةٌ فِي العُلُوِّ، خِلَافًا لمن فسَّرها بِمَعْنَى الاسْتِيلَاء، وسيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ- الردُّ عَلَيْهِم.

[٢] قَوْله: «لـمّا فَرَغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ» يَعْنِي: لَمَّا انتهى من الخلق، فالانتهاء هُنَا بِالنِّسْبَةِ للمَخْلُوقِ لَا للخالق؛ فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يَزَلْ فَعَّالًا، وَلَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ.

وبِهَذَا يزول الإشكال الَّذِي أورده بَعْض النَّاس عَلَى قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١] فقَالُوا: إنَّ هَذِهِ الآيَةَ ظاهرُها يَقْتَضِي أنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ مَشْغُولًا عَنْ محاسبةِ الثَّقَلَيْنِ مِنْ قَبْلُ.

ولكن نَقُول: هَذَا لَيْس بصحيح، وأنَّ المَعْنَى: أَنَّهُ باعتبار محاسبة هَؤُلَاءِ صار تَجَدُّدُ المحاسبةِ هُوَ مِنْ بَابِ التَّهْدِيد.

---

(١) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص:٣٤). [المؤلف]

وقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَادِرِ الجِيلَانِيُّ: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كتابٍ أنزله الله عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ» اهـ[١].

وقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ[٢]، ولم يَقُلْ أحدٌ مِنْهُم: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى العَرْشِ.........................

---

[١] وعَلَى هَذَا فتكون المِلَلُ مُجْمِعَةً عَلَى اسْتِوَاءِ الله عَلَى عَرْشِهِ.

قَوْله: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ...» مَقُولُ القَوْلِ يَجِب فِيهِ الكَسْرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠].

[٢] وحُجِّيَّةُ الإجماع فِي مجال العَقَائِد مِثْلُ حجية الإجماع فِي مجال الأحكام، حَتَّى عِنْدَ مناقشة الفِرَق الضَّالَّة؛ لِأَنَّ المُرَاد بالإجماع: إجماع الصَّحَابَة والتَّابِعِين لهم بإحسان.

وإذا قِيلَ: فَمَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟ قَالَ السَّلَفِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وقَالَ الأَشْعَرِيُّونَ: نَحنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وقَالَ المَاتُرِيدِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وقَالَ بَعْضُ النَّاس: «كُلُّكُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ» مصالحةً.

ولكن الصَّوَاب الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ لا يَنْطَبِق إِلَّا عَلَى السَّلَفِيِّينَ المُتَّبِعِينَ للسَّلَفِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (أَهل الشَّيْء) هُوَ المُلَازِم للشيء، ومَنْ خَرَجَ عَنِ السُّنَّة بتأويلٍ لم تَدُلّ عَلَيْهِ السُّنَّة فَهُوَ لَيْسَ من أَهْلَ السُّنَّةِ.

ثُمَّ إِنَّنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ (أَهْلَ السُّنَّةِ) يَشْمَلُ الأَشْعَرِيَّةَ والمَاتُرِيدِيَّةَ. لكَانَ نَقْلُ الإجماعِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعالَى فَوْقَ عَرْشِه: غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الأَشَاعِرَةَ والمَاتُرِيدِيِّينَ لَا يُقِرُّونَ باسْتِوَاءِ الله عَلَى العَرْشِ.

وَلَا يُمْكِن لأحدٍ أن يَنْقُلَ عَنْهُم ذَلِكَ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا[١].

وقَالَ رجلٌ للإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟[٢]. فَأَطْرَقَ مالكٌ برأسه حَتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ (العَرَقُ)، ثُمَّ قَالَ: «الاسْتِوَاء غَيْر مجهول، والْكَيْف غَيْر معقول، والإِيمان بِهِ واجب، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة، ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا» ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أن يُخْرَجَ.

وقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَيْخِ مَالِكٍ.

فقَوْلُه: «الاسْتِوَاء غَيْر مجهول» أي: غَيْر مجهول المَعْنَى فِي اللُّغَة؛ فإِنَّ مَعْنَاه العُلُوّ والاستقرار[٣].

وقَوْلُه: «والكَيْف غَيْر معقول» مَعْنَاه: أَنَّا لَا نُدْرِك كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بعقولنا، وإِنَّما طَرِيق ذَلِكَ السَّمْع، ولم يَرِدِ السَّمْعُ بذِكْرِ الكَيْفِيَّةِ، فَإِذَا انْتَفَى عَنْهَا الدَّلِيلَانِ العَقْلِيُّ والسَّمْعِيُّ كَانَتْ مجهولةً يَجِبُ الكَفُّ عَنْهَا[٤].

---

[١] والفرقُ بين النَّصِّ والظَّاهِر: أن النَّصَّ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنًى واحدًا، والظَّاهِرَ مَا يحتملُ مَعْنَيَيْنِ هُوَ فِي أحدِهما أَظْهَر.

[٢] قَوْلُه: «**كَيْف اسْتَوَى؟**» صيغة الاستفهام هُنَا يحتمل أَنَّهَا استفهامٌ عَنِ الكَيْفِيَّة مَعَ الإقرارِ بأصل الاسْتِوَاء، ويحتمل أَنَّهَا إنكارٌ للاسْتِوَاء يَعْنِي يَقُول: كَيْفَ أنَّ الله يَسْتَوِي عَلَى العَرْشِ وهُوَ خالقُ العَرْشِ؟!

[٣] يَعْنِي: غَيْر مجهول المَعْنَى، بَلْ هُوَ مَعْلُوم المَعْنَى.

[٤] يَعْنِي: أن عقولَنا لَا تُدْرِكُ الكَيْفَ، ولَيْسَ المَعْنَى: أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ لاستواء الله عَلَى العَرْشِ، خِلَافًا لمن زَعَمَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا: «إِنَّ المَعْنَى أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ للاسْتِوَاء»

صار مَعْنَاه: نَفْيَ الاسْتِوَاء؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْجُود فلَا بُدَّ لَهُ من كَيْفِيَّة، فَإِذَا قُلْتَ: «لَا كَيْفِيَّةَ لاسْتِوَاء الله عَلَى العَرْشِ» صار المَعْنَى: نَفْيَ الاسْتِوَاء.

لكن مُرَاد السَّلَف بقولهم: «**الكَيْف غَيْر معقول**» يَعْنِي: أَنَّنَا نَحْنُ لَا نَعْقِلُ هَذِهِ الكَيْفِيَّةَ، وإِلَّا فإِنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا كُنَّا لَا نُدْرِكُها بعقولنا فإننا نرجع إِلَى الكِتَاب والسُّنَّة، إِلَى السَّمْعِ، ولم يَرِدِ السَّمْعُ بِذِكْرِ الكَيْفِيَّة، إِذَنْ تَبْقَى الكَيْفِيَّةُ مجهولةً؛ لِأَنَّهُ انْتَفَى عَنْهَا الدليلانِ العَقْلِيُّ والسَّمْعِيُّ.

ولهذا قَالَ بَعْض أَهْل العِلْم: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيُّ: إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماء، فكيف يَنْزِل؟ فقل لَهُ: إِنَّ اللهَ أَخبَرَنَا أَنَّهُ يَنزِلُ، ولَمْ يُخْبِرْنَا كَيفَ يَنْزِلُ، فَلَا نَتَجاوَزُ مَا أَخبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وقال آخَرُ: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيُّ: إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماء الدُّنْيَا، فكيف يَنْزِل؟ فقل له: أَخبِرْنِي كَيْفَ ذَاتُه؟ فسيقول لك: الذَّاتُ مجهولةُ الكَيْفِيَّة. فقل لَهُ: إِنَّ الصِّفَات فَرْعٌ عَنِ الذَّاتِ، فَإِذَا جُهِلَتْ كَيفِيَّةُ الذَّاتِ جُهِلَتْ كَيفِيَّةُ الصِّفَاتِ.

مَسْأَلَة: حينما تكلَّم الرَّسُول ﷺ عَنْ صِفَة السَّمْع والبَصَر لله عَزَّوَجَلَّ وأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ والإِبْهَامِ لِعَيْنِهِ وأُذُنِهِ، هَلْ هَذَا مِنْ بَيانِ الكَيْفِيَّة؟

الجَوَاب: لَا، هَذَا مِنْ بَابِ تَحقِيق السَّمْع والبَصر وليسَ التَّمثِيل، وَذَلِكَ لـمَّا قَرَأَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨] حَيْثُ وَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى عَيْنِهِ وَسَبَّابَتَهُ عَلَى أُذُنِهِ -أو بالعَكْس-، ولَيْسَ المَعْنَى: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يُبيِّنَ كَيْفِيَّةَ العَيْنِ أو الأُذُنِ لله تَعَالَى، ولكن يُرِيدُ التَّحْقِيقَ، مِثْل قَوْلِه ﷺ:

وقَوْلُه: «الإِيهان بِهِ واجب» مَعْنَاه: أن الإِيهانَ باسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه -عَلَى الوَجْه اللائق- واجبٌ؛ لِأَنَّ الله أخبر بِهِ عَنْ نَفْسه، فوجب تصديقُه والإِيهانُ بِهِ[١].

وقَوْلُه: «والسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ» مَعْنَاه: أن السُّؤَال عَنْ كَيْفِيَّة الاسْتِوَاء بِدْعَة؛ لِأَنَّهُ لم يكن مَعْرُوفًا فِي عهد النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِه[٢].

«إِنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»(١).

[١] إِذَنِ: الإِيهان واجب بالاسْتِوَاء، لَا بالكَيْف.

[٢] أي السُّؤَال عَنْ كَيْفِيَّة الاسْتِوَاء بِدْعَة، لَا السُّؤَال عَنْ مَعْنى الاسْتِوَاء؛ لِأَنَّهُم يعلمون مَعْنى الاسْتِوَاء، ويعلمون أَنَّهُم لَنْ يدركوا كَيْفِيَّته؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، فَإِذَا كُنَّا لَا نُدْرِك كُنْهَ ذَاتِه فَلَا يُمْكِن أن نُدْرِكَ كُنْهَ صِفَاتِه؛ لِأَنَّ الكَلَام عَن الصِّفَات فرعٌ عَنِ الكَلَام فِي الذَّات.

فإن قَالَ قَائِل: قَوْل الإِمَام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة»(٢) هَلِ البِدْعَة فِي السُّؤَالِ عَنْ كَيْفِيَّة الصِّفَات أو فِي الخَوْضِ فِي بَابِ الأَسْماء والصِّفَات؟

قُلنا: الظَّاهِرُ أن البِدْعَة هُوَ السُّؤَال عَنِ الكَيْفِيَّة، هَذَا ظَاهِر السِّيَاق؛ لِأَنَّ الرَّجُل سأل عَنِ الكَيْفِيَّة.

وأَمَّا الخَوْضُ فِي بَاب الأَسْماء والصِّفَات فإِنَّ الصَّحَابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يسألون الرَّسُولَ ﷺ أحيانًا عَنْ أَسْماء الله وصِفَاته. قَالُوا مَثَلًا: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وهَذَا الَّذِي ذكره الإِمَام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الاسْتِوَاء ميزانٌ عام لجميع الصِّفَات الَّتِي أثبتها الله لنفسه فِي كتابه، وعَلَى لسان رَسُوله ﷺ؛ فإن مَعْنَاها مَعْلُوم لنا، وأَمَّا كَيْفِيَّتها فمجهولة لنا؛ لِأَنَّ الله أَخبَرَنَا عَنْهَا، ولم يخبر عَنْ كَيْفِيَّتها[1]؛ ولأن الكلام فِي الصِّفَات فرع عَنِ الكَلَام فِي الذَّات، فإِذَا كنّا نثبت ذات الله تَعَالَى من غَيْر تَكْيِيف لها، فكذلك يَكُون إثبات صِفَاته من غَيْر تَكْيِيف.

قَالَ بَعْض أَهْل العِلْم: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيّ: إن الله يَنْزِل إِلَى السَّماء الدُّنْيَا، فكيف يَنْزِل؟! فقل لَهُ: إن الله أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِل، ولم يخبرنا كَيْف يَنْزِل.

السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؟»[2]. وقَالَ أَبُو رَزِينٍ العُقَيْلِيُّ: «يا رَسُولَ الله، كَيْف يحاسبنا الله تَعَالَى وَنَحْنُ جميعٌ وهُوَ وَاحِد؟»[3]. فهم قَدْ يسألون عَنْ هَذَا الشَّيْء، لكن لَا يسألون عَنِ الكَيْفِيَّة وعَمَّا لَا يُمْكِن إدراكُه.

وقَوْلُه: «(ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا)، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أن يُخْرَجَ» يَعْنِي: مَا أَظُنُّكَ إِلَّا مُبتَدِعًا، بِضَمِّ الهَمْزَةِ فِي «أُرَاكَ».

لكن كونه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يظن هَذَا الظن: لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ دَيْدَنِ أَهْلِ البِدَعِ فِي عَهْدِه وعَهْدِ غيرِه من الأَئِمَّةِ؛ أَنَّهُم يَذْهَبُونَ إِلَى أَهْل العِلْم ثُمَّ يُورِدُونَ عَلَيْهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الشُّبَهِ، حَتَّى يُشَكِّكُوا النَّاسَ فِي عَقَائِدهم، أو حَتَّى يَدَعُوا هَذِهِ العَقَائِدَ فَلَا يَعْتَقِدُونَهَا.

---

(١) راجع (ص:١٦٧) في بيان الطرق التي تُعلم بها الكيفية.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، رقم (٣١٠٩)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٢)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٤/ ١٣)، وأبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في يمين النبي ﷺ ما كانت، رقم (٣٢٦٦).

وقَالَ آخر: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيّ فِي صِفَة من صِفَات الله: كَيْف هِيَ؟ فقل لَهُ: كَيْف هُوَ بذاته؟ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن يكيِّف ذاتَه، فقل لَهُ: إِذَا كَانَ لَا يُمْكِن تَكْيِيف ذاته، فكذلك لَا يُمكِن تَكْيِيف صِفَاته؛ لِأَنَّ الصِّفَات تابعة للمَوْصُوف.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بِمَعْنى العُلُوّ عَلَيْهِ لَزِمَ من ذَلِكَ أن يَكُون أكبرَ من العَرْش أو أصغر أو مساويًا[١] وهَذَا يَقْتَضِي أن يَكُون جسمًا، والجِسْم ممتنع عَلَى الله[٢].

فجَوَابه أن يُقَال: لَا رَيْب أن الله أكبر من العَرْش وأكبر من كُلّ شَيْء، وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْل شَيْء من اللوازم البَاطِلة الَّتِي يُنَزَّهُ الله عَنْهَا[٣].

---

[١] هَذَا اللزوم صَحِيح، كُلّ شَيْء عَلَى شَيْء فإمَّا أن يَكُون هَذَا الَّذِي فوق أكبر من الَّذِي تحت، أو أصغر، أو مساويًا، وهَذَا اللزوم عقلي.

[٢] هَذَا الطَّاغوت المعول الخارِب يمشي عَلَيْهِ كُلّ من أنكر الصِّفَات، فكل الَّذِينَ ينكرون الصِّفَات يَقُولُونَ: لِأَنَّ إثباتها يَسْتَلْزِم أن يَكُون جسمًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: الأَجْسَام متماثلة، فإذا كانت الأجسام متماثلة -وهَذَا يَسْتَلْزِم التجسيم- لزم أن يَكُون الله مماثلًا للخلق. لكن هَذَا المُعَوَّل سَبَق لنا بيان أَنَّهُ مُعَوَّل لَا يستقيم، بَلْ مُعَوَّل لَا يفيد.

[٣] وهَذَا حق؛ لِأَنَّ النَّبِيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أخبر بأن الله يقبض السَّمَاوَات بيمينه وَكَذَلِكَ الأَرْض(١). ورُوِيَ عَنِ ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن السَّمَاوَات السبع والأَرَضِينَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، رقم (٤٨١٢)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَمَّا قَوْله: «إن الجِسْم ممتنع عَلَى الله». فجَوَابه: أن الكَلَام فِي الجِسْم وإِطْلَاقه عَلَى الله نفيًا أو إثباتًا من البِدَع الَّتِي لم ترد فِي الكِتَاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف[١]، ....

السبع فِي كف الرحمن كخَرْدَلَةٍ فِي كف أحدنا(١). وعَلَى هَذَا فالله أكبر من كُلّ شَيْء، وهَذَا لَيْسَ فِيهِ أي محذور. ونَحْنُ نَقُول فِي كُلّ صلاة: «الله أكبر». وإن كَانَ الَّذِي يتبادر فِي قولنا: «الله أكبر» فِي الصَّلَاة وفي الأذان: أَنَّهُ أكبرُ أيْ مِنَ الكِبْرِيَاءِ والعظمة. هَذَا هُوَ الَّذِي يتبادر. لكن مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا هُوَ أكبر من كُلّ شَيْء حَتَّى بذاته، والدليل عَلَى هَذَا مَا تقدَّم ذكره. والله عَزَّوَجَلَّ فوق العَرْش، ولَيْسَ محتاجًا إِلَى العَرْش، فحينئذٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ وَلَا محذور. وبِهَذَا نعرف أن اللهَ أكبرُ من كُلّ شَيْء.

وأَمَّا أن نَقُول: «نسبة السَّماوَات السبع إِلَى الكُرْسِيِّ كحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ من الأَرْض، وهَذَا مَعْنَاه أن الكرسيَّ نسبةُ كِبَرِهِ بِالنِّسْبَةِ للسماوات والأرض أكبرُ من نسبةِ كِبَرِ يَدِ الله إِلَى الخَرْدَلَةِ» هَذَا لَا يَلْزَم، المهم أَنَّهُ يَدُلّ عَلَى أن الله أكبر من كُلّ شَيْء، «**وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْل شَيْء من اللوازم البَاطِلة الَّتِي يُنَزَّهُ الله عَنْهَا**».

[١] لَا تجد فِي القُرْآن أن الله نَفَى أن يَكُون جسمًا أو أثبت أَنَّهُ جِسْم، وَلَا فِي السُّنَّة أن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أثبت أن الله جِسْم أو أن الله لَيْسَ بجسم، وَلَا فِي أقوال السَّلَف، وإِنَّما حدث القَوْل فِي الجِسْم بَعْدَ حدوث البِدَع.

ولهذا نَقُول: لفظ الجِسْم لَيْسَ بمَوْجُود، وإِطْلَاقُه من البِدَع الَّتِي لم ترد فِي الكِتَاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠/ ٢٤٦).

وهُوَ من الأَلْفَاظ المجملة الَّتِي تحتاج إِلَى تَفْصِيل[١].

فإن أُرِيد بالجِسْم الشَّيْء المُحْدَث المركَّب المُفْتَقِر كُلّ جزء مِنْهُ إِلَى الآخر، فَهَذَا ممتنع عَلَى الرَّبّ الحي القيوم[٢].

وإن أُرِيد بالجِسْم مَا يقوم بنفسه ويتَّصف بِمَا يَلِيق بِهِ، فَهَذَا غَيْر ممتنع عَلَى الله تَعَالَى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصِّفَات الكَامِلة الَّتِي تَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى[٣].

---

[١] إِذَا قَالَ قَائِل: هَلْ لله جِسْم أو لَا؟ فَإِنَّهُ يحتاج إِلَى تَفْصِيل فِي جَوابه، فَنَقُول:

أولًا: أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للفظه فَلَا نلتزم بالإثبات وَلَا بالنَّفْي؛ لعدم ورود ذَلِكَ، فَهو لَمْ يَرِدْ أن الله أثبته وَلَا نفاه، فحقنا أن نُمْسِكَ عَمَّا أمسك الله عَنْهُ.

ثانيًا: وأَمَّا بِالنِّسْبَةِ للمعنى، فإننا نَقُول: «فإن أُرِيد بالجِسْم الشَّيْء المُحْدَث المركَّب المُفْتَقِر كُلّ جزء مِنْهُ إِلَى الآخر، فَهَذَا ممتنع عَلَى الرَّبّ الحي القيوم، وإن أُرِيد بالجِسْم مَا يقوم بنفسه ويتصف بِمَا يَلِيق بِهِ، فَهَذَا غَيْر ممتنع عَلَى الله تَعَالَى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصِّفَات الكَامِلة الَّتِي تَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى».

[٢] نَحْنُ مَثَلًا فِي أَجْسَامنا: أسفل الجِسْم مفتقر لأعلاه، فلو زال الرأس فَإِنَّهُ لَا فَائِدَة من الجِسْم، بَلْ ومفتقرة إِلَى الأمعاء والمعدة والقَلْب والكبد، لَوْ أُزيلت منا مَا بقينا. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للرب عَزَّوَجَلَّ فَلَا يُمْكِن أن نَقُول: إن الله جِسْم بِهَذَا المَعْنَى أبدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِم الحدوث والنقص العظيم، ويَسْتَلْزِم أن للخالق خالقًا أحدثه.

[٣] لأنك لَوْ لم تصف الله بِهَذَا فمَعْنَاه أَنَّهُ لَيْسَ بمَوْجُود، فلو قُلْت مَثَلًا: «هُوَ لَيْسَ قائمًا بنفسه وَلَا متصفًا بالصِّفَات» يَكُون كقولهم: «إن الله لَيْسَ فوق العَالَم

وَلَا تحت العَالم وَلَا يمينه وَلَا شماله وَلَا متصلًا بالعَالَمِ وَلَا منفصلًا عَنْهُ» فَيَكُون لَا شَيْء، فأنت إِذَا آمنت بالله عَزَّوَجَلَّ بذاتٍ متصفة بالصِّفَات اللائقة بِهَا فَهَذَا هُوَ الحق، وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا شَيْء من اللوازم البَاطِلة أبدًا.

فإن قَالَ قَائِل: إن الأَلْفَاظ أوعية المعاني، فَإِذَا رفضنا اللَّفْظ وتوقَّفنا فِيهِ زال اللَّفْظ وزال مَا ينبني عَلَيْهِ!.

قلنا: لكن لما كَانَ هَذَا المَعْنَى ثابتًا -بأن الله تَعَالَى قائم بنفسه متصف بالصِّفَات اللائقة بِهِ- أثبتناه، أَمَّا أن نَقُول: «إِنَّهُ جِسْم» فَلَا، تحاشيًا لِلَّفْظِ؛ لأنك لَوْ قُلْت: «إن الله جِسْم» قَدْ يُوهِمُ مَعْنًى بَاطِلًا، وكل شَيْء يُوهِم مَعْنًى بَاطِلًا فإنَّ الله تعالى لَا يتصف بِهِ.

فإن قِيلَ: إن الَّذِينَ ينفون الجِسْم يَقُولُونَ: نَحْنُ نقبل منك هَذَا الثناء، لكن لَيْسَ مفرَّعًا عَلَى أن الله جِسْم؛ لِأَنَّنَا أصلًا رفضناه.

قُلنا: نعَم؛ اللَّفْظ نرفضه، لكن هم الآن إِذَا قَالُوا: «إن الله ليس بجسمٍ» يَعْنُون: أَنَّهُ ما لَهُ ذات تتصف بالصِّفَات. ولهذا حَقِيقَة الأمر عِنْدَ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة: أن الله عَزَّوَجَلَّ مَا هُوَ إِلَّا مَعْنًى من المعاني فَقَطْ، ولَيْسَ ذاتًا يستوي عَلَى العَرْش أو يَنْزِل أو يأتي للفَصْل بين عباده، كُلّ هَذَا ممتنع عِنْدَهُم؛ ولهذا يفسِّرون الاسْتِوَاء بالاسْتِيلَاء، ويفسِّرون النزول بنزول الأمر، ويفسرون الإتيان ليوم القيامة بإتيان أمره، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فإن قِيلَ: إنَّهم عَلَى هَذَا يصفوننا بالتناقض.

لكن لما كَانَ لفظ الجِسْم يحتمل مَا هُوَ حق وبَاطِل بِالنِّسْبَةِ إِلَى الله، صار إطْلَاق لفظه -نفيًا أو إثباتًا- ممتنعًا عَلَى الله[١].

وهَذِهِ اللوازم الَّتِي يذكرها أَهْل البِدَع ليتوصلوا بِهَا إِلَى نفي مَا أثبته الله لنفسه من صِفَات الكَمال عَلَى نوعين:

الأَوَّل: لوازم صحيحة لَا تنافي مَا وجب لله من الكَمال، فَهَذِهِ حق يَجِب القَوْل بِهَا وبيان أَنَّهَا غَيْر ممتنعة عَلَى الله[٢].

قلنا: لَا يَصفوننا بالتناقُض؛ لِأَنَّنَا نَقُول: إِنَّنَا تحاشينا هَذَا اللَّفْظ لعدم وروده فَقَطْ، وإِلَّا حَقِيقَة الأمر: أننا إِذَا أردنا أن مَعْنى الجِسْم أَنَّهُ قائم بذاته متصف بالصِّفَات، فنحن نَقُول: إِنَّهُ جِسْم بِهَذَا المَعْنَى، لكن مَا نثبت اللَّفْظ فَقَطْ، ونتحاشاه لعدم وروده، أَمَّا المَعْنَى فنؤمن بِهَذَا. وهم ينكرون هَذَا الشَّيْء؛ ولهذا يَقُولُونَ: إن الصِّفَات مَا تقوم إِلَّا بأَجْسَام، فيجب أن ننكر الصِّفَات، كَمَا هِيَ طَرِيقَة بَعْض المُعْتَزِلَة من الغُلَاة.

[١] لِأَنَّ كُلّ لفظ يحتمل معنًى بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوز إثباته لله عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق، وَلَا نفيه عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق.

ومِن هَذَا صِفَة المَكر مَثَلًا، فلو قُلْتَ: «إن الله تَعَالَى مَاكِرٌ» أخطأتَ، وإن قُلْتَ: «إن الله تَعَالَى لَيْسَ بماكر» أخطأت، وإن قُلْتَ: «ماكر بمن يَمْكُر بِهِ وبرُسُلِه» أَصَبْتَ.

[٢] مِثْل إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من استوائه عَلَى العَرْش أن يَكُون ذاتًا متميزة تستوي وتنزل ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَنَقُول فِي هَذَا اللَّازِم: إِنَّهُ حق.

الثَّانِي: لوازم فاسدة تنافي مَا وجب لله من الكمال، فَهَذِهِ بَاطِلة يَجِب نفيها، وأن يبيِّن أَنَّهَا غَيْر لازمة لنصوص الكِتَاب والسُّنَّة[١]؛ لِأَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة حقٌّ، ومعانيَهما حقٌّ، والحَقُّ لَا يُمْكِن أن يَلْزَم مِنْهُ بَاطِلٌ أبدًا.

ولو قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من كَلَام الله تَعَالَى إِذَا قُلْتم: «إِنَّهُ بحرف وصوت» أن يَكُون هَذَا الكَلَام مَسْمُوعًا خارجًا من ذاته. فَنَقُول: هَذَا حق، ومَا المَانع؟! وهم يَقُولُونَ: هَذَا ممتنع؛ لِأَنَّهُ يَلْزَم مِنْهُ قيام الحوادث بذات الله، وقيام الحوادث بذات الله ممتنع. وَنَحْنُ نَقُول: إِذَا كَانَت هَذِهِ اللوازم لَا تنافي مَا يَجِب لله من صِفَات الكَمال فإننا نلتزم بِهَا وَلَا حرج.

[١] إِذَا ذكروا لوازمَ وقَالُوا: هَذَا اللَّازِم بَاطِل. فإننا نبين لهم أن هَذَا اللَّازِم لَا يَلْزَم فِيمَا أثبته الله لنفسه؛ لِأَنَّ كُلّ مَعْنى لَا يَلِيق بالله لَا يُمْكِن أن يَكُون لازمًا لشيء مِمَّا أخبر الله بِهِ عَنْ نَفْسه.

مَثَلًا إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من إثبات الصِّفَات أن يَكُون جسمًا، والأَجْسَام متماثلة. فنَقُول: لَا يَلْزَم هَذَا؛ لِأَنَّ من الأَشْيَاء مَا يوصف وهُوَ لَيْسَ بجسم، تَقُول: «هَذَا اليَوْم حَرُّه شديد» والحَر صِفَة فَلَا يَلْزَم من الصفة أَلَّا تكون قائمة إِلَّا بجسم. ثُمَّ نَقُول لهم: عَلَى تقدير أَنَّهَا لَا تقوم إِلَّا عَلَى جِسْم فمَن يَقُول: إن الأَجْسَام متماثلة؟!

فكلُّ لَازِم يَكُون بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَكُون لازمًا لكِتَاب الله وَسُنَّة رَسُوله ﷺ، والعِلَّة: «**أَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة حق، ومعانيها حق، والحق لَا يُمْكِن أن يَلْزَم مِنْهُ بَاطِلٌ أبدًا**».

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا فسَّرتم اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بعُلُوِّه عَلَيْهِ، أَوْهَمَ ذَلِكَ أن يَكُون الله محتاجًا إِلَى العَرْش لِيقِلَّهُ[١].

فالجَوَاب: أن كُلّ من عرف عظمة الله تَعَالَى وكَمال قدرته وقوته وغناه فَإِنَّهُ لَنْ يخطر بباله أن يَكُون الله محتاجًا إِلَى العَرْش لِيُقِلَّهُ، كَيْفَ والعَرْشُ وغيرُه من المَخْلُوقات مفتقر إِلَى الله ومضطر إِلَيْهِ لَا قِوَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥][٢].

فإن قِيلَ: هَلْ يَصِحّ تَفْسِير اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه باستيلائه عَلَيْهِ -كَما فسره بِهِ المُعَطِّلَة- فرارًا من هَذِهِ اللوازم؟[٣].

---

[١] إِذَا قُلْت: إن اسْتِوَاءه عَلَى العَرْش يَعْنِي: عُلُوَّه عَلَيْهِ واستقراره عَلَيْهِ. فَهَذَا يُوهِم أن الله محتاج إِلَى العَرْش لِيُقِلَّهُ، كَما أننا إِذَا استوينا عَلَى السَّرِير فإننا محتاجون إِلَيْهِ.

[٢] وأظن هَذَا واضح -والحَمْد لله- أَنَّهُ مستوٍ عَلَى العَرْش عظمةً وكبرياءً وإجلالًا، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ محتاج إِلَى العَرْش بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ العَرْشُ لَسَقَطَ، وَلَا أحد يَقُول بِهَذَا من السَّلَف.

[٣] قَالُوا: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يَعْنِي: اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش، بزيادة اللام.

وقَدْ قَالَ ابن القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: إن زيادة اللام فِي (اسْتَوْلَى) عِنْدَ هَؤُلَاءِ كزيادة النون فِي (حِطَّة) عِنْدَ اليَهُود. قِيلَ لهم: «ادخلوا البَاب سُجَّدًا وقولوا حِطَّة» فدخلوا عَلَى أَسْتَاهِهِمْ يَحْبُونَ وقَالُوا: «حِنْطَة»! لَا يُرِيدون حِطَّةَ الآثام، بَلْ يُرِيدُون حِنْطَةً يملؤون بِهَا بطونهم!

هَؤُلَاءِ زادوا اللام -كَمَا زادت اليَهُود النون- وقَالُوا (اسْتَوَى) يَعْنِي: اسْتَوْلَى. وهَذَا هُوَ مَحَطُّ العِرَاك بين أَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وبين المُعَطِّلَة، فالمُعَطِّلَة يَقُولُونَ: «اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى»، وأَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: «اسْتَوَى بِمَعْنى عَلَا»، فهل يَصِحّ تفسيرُهم (اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى)؟

الجَوَاب: لَا يَصِحّ؛ لِأَنَّنَا نَقُول لهم: مَا دليلكم عَلَى أن الاسْتِوَاء يأتي بِمَعْنى الاسْتِيلَاء؟

سيَقُولُونَ: عندنا شاهد من اللُّغَة العَرَبِيَّة، وهُوَ قَوْل الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوَى بِشْـرٌ عَلَى الْعِـرَاق مِنْ غَيْرِ سَـيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْـرَاق

ومعنى (اسْتَوَى عَلَى العراق): اسْتَوْلَى عَلَيْهِ.

وجَوَابنا عَلَى ذَلِكَ:

أولًا: قَائِل هَذَا البيت مجهول، وإذا كَانَ مجهولًا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوز أن يَكُون أحد هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة صنع هَذَا البيت وقَالَ: (هَذَا الشَّاهِد)، مِثْلما يصنع بَعْض النَّحْوِيِّين شواهد، وإذا قِيلَ لَهُ: من أَيْنَ هَذَا؟ قَالَ: لرجل من بني ضَبَّة -غَيْر مَعْرُوف-، فالحَاصِل أَنَّهُ رُبَّما هم الَّذِينَ اصطنعوا هَذَا البيت، وإذا كَانَ مجهولًا فإن مَا للمجهول مجهول.

ثانيًا: نَقُول: إِنَّنَا نمنع أن يَكُون «اسْتَوَى بشر عَلَى العراق» أن يَكُون مُتَعَيِّنًا أَنَّهُ بِمَعْنى: اسْتَوْلَى؛ إِذْ من الجائز أن يَكُون مَعْنى «اسْتَوَى عَلَى العراق» يَعْنِي: عَلَا عَلَيْهِ

فالجَوَاب: أَنَّهُ لَا يَصِحّ؛ وَذَلِكَ لوجوه مِنْهَا[١]:

١- أن هَذِهِ اللوازم: إن كَانَت حَقًّا فإنها لَا تمنع من تَفْسِير الاسْتِوَاء بمَعْنَاه الحَقِيقِيّ. وإن كَانَت بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن تكون من لوازم نُصُوص الكِتَاب والسُّنَّة، ومن ظَنَّ أَنَّهَا لازمة لها فَهُوَ ضال[٢].

لكن علوًّا معنويًّا؛ لِأَنَّ العُلُوَّ الحسي بِالنِّسْبَةِ لهذا البيت ممتنع، وإذا دَلَّ الدَّلِيل عَلَى امتناعه فيفسَّر بالعُلُوِّ المعنوي.

ثالثًا: عَلَى فرض أَنَّهُ لرجل من صميم العَرَب قبل أن تتغيَّر اللُّغَة، فَإِنَّهُ لَا دَلِيل فِيهِ؛ لِأَنَّنَا نَقُول: «إنَّ اسْتَوَى عَلَى العراق» واضح أَنَّهُ لَيْسَ المُرَاد أَنَّهُ جلس عَلَيْهَا واسْتَوَى عَلَيْهَا كاسْتِوَاء الإِنْسَان عَلَى السَّرِير؛ لِأَنَّ العراق مساحة كبيرة لَا يُمْكِن أن يأتي شَخْص ويركب عَلَيْهِ، وإِنَّمَا المَعْنَى أَنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا وملك وقهر؛ لِأَنَّ من المَعْرُوف أن فِيهَا حربًا ونزاعًا.

فَعَلَى كُلِّ حال بَطَل استدلالهم بِهَذَا البيت، وإذا بطل استدلالهم بِهَذَا البيت رجعنا إِلَى مَعْنى الاسْتِوَاء الوارد فِي كتاب الله، وجدنا أن الآيات السبع الواردة فِي كتاب الله لم تأت ولو آية واحدة بلفظ (اسْتَوْلَى)، فكيف يُمْكِن أن يفسّر (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَوْلَى)؟!

وهذا نَقُول: «فالجَوَاب: أَنَّهُ لَا يَصِحّ، وَذَلِكَ لوجوه».

[١] وقول المُؤَلِّف: «مِنْهَا» يَعْنِي أن هُنَاكَ وجوهًا أُخَرَ لكن لم يذكرها.

[٢] إذا كانت اللوازم بِالنِّسْبَةِ لكلام الله ورَسُوله حقًّا فنلتزم بِهَا وَلَا حرج عَلَيْنَا. أَمَّا إِذَا كَانَت اللوازم لَا تلزم فإننا لَا نلتزم بِهَا.

مثال ذَلِكَ: يَقُول هَؤُلَاءِ المبتدعة وأمثالهم: إِذَا أثبتُّم أن الله يفعل فعلًا قائمًا بنفسه لزم من ذَلِكَ قيام الحوادث بِهِ، ومَا قامت بِهِ الحوادث فَهُوَ حادث، يَعْنِي: إِذَا أَثبتُّم أن الله يستوي اسْتِوَاء فعليًّا عَلَى العَرْش، وأنه يَنْزِل نزولًا فعليًّا إِلَى السَّماء الدُّنْيَا، وأنه يأتِي إتيانًا فعليًّا للقضاء يوم القيامة، وأنه يضحك ضحكًا فعليًّا، وأنه يَتَكَلَّم بصوت، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ إِذَا قُلْتم هَذَا لزم أن تقوم الحوادث بذات الله، ويلزم من قيام الحوادث بذات الله أن يَكُون حادثًا. فعندنا لازمان:

اللَّازِم الأَوَّل: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَم أن تكون الحوادث تقوم بذات الله.

نَقُول: هَذَا اللَّازِم نلتزم بِهِ ونقول: لَا مانع أن الله يفعل مَا يُرِيد، ويأتِي وينزل ويستوي ويضحك ويعجب ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَيْضًا.

اللَّازِم الثَّانِي: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَم من قيام الحوادث بِهِ أن يَكُون حادثًا.

نَقُول: هَذَا لَا يَلْزَم، فإلزامكم إيانا بِهِ لَا يلزمنا؛ فإن الحوادث أفعال متجدّدة تبع حكمة الله عَزَّوَجَلَّ، أَمَّا ذات الله عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ لم يزل وَلَا يزال مَوْجُودًا، فَلَا يَلْزَم من تجدد الأفعال أن يَكُون الفَاعل كَذَلِكَ.

الآنَ -ولله المثل الأعلى- عِنْدَمَا تفعل فعلًا هَلْ يَلْزَم أنك حادث عِنْدَ فعلك هَذَا الفعل، أَوْ مِنْ قَبْلُ؟

الجَوَاب: مِنْ قَبْلُ، فوجود الله عَزَّوَجَلَّ سابق عَلَى حدوث الحوادث هَذِهِ، وهُوَ أَزَلِيٌّ، فَلَا يَلْزَم أن نَقُول: مَا تقوم الحوادث إِلَّا بحادث. بَلْ تقوم الحوادث بأزلي وَلَا مانع.

إِذَنْ: فَلْنَتَنْبِه لهذه القَاعدة المفيدة وهي: أن كُلّ لَازِم يُلْزِمنا بِهِ أَهْلُ البِدَع لأجل أن نرجع عَمَّا أثبتناه من صِفَات الله فسبيله هَكَذَا: إن كَانَت اللوازم لازمةً حَقًّا فإننا نلتزم بِهَا ونقول: إنها حق وَلَا تنافي كَمَال الله. وإن كَانَت لَا تلزم نَفَيْناها وقُلْنَا: هَذِهِ لَا تلزمنا، وقولكم: «إنها تلزم» هَذَا دَلِيل عَلَى جهلكم وضلالكم.

إِذَا قَالَ قَائِل: مَا تَقُولُونَ فِي لَازِم القَوْل؟ هَلْ هُوَ قَوْل أو لَا؟ يَعْنِي مَثَلًا إِذَا لزم من قَوْل إنسان شَيْء من الأَشْيَاء هَلْ تضيفون هَذَا اللَّازِم إِلَى هَذَا القَائِل؟

فمَثَلًا: هَلْ يَلْزَم من قَوْل المُعَطِّلَة إِذَا قَالُوا: إن الله عَزَّوَجَلَّ لَا يُمْكِن أن نصفه بالصِّفَات الثُّبُوتية؛ لِأَنَّنَا لَوْ أثبتنا لَهُ الصِّفَات شَبَّهْنَاهُ بالمَوْجُودات.

لَوْ قَالُوا هَكَذَا هَلْ نَقُول: إِنَّهُ يَلْزَم أن تشبهوه بِهَا دون المَوْجُودات وهي المعدومات، والمعدوم منقوص ولَيْسَ بشيء.

فَإِذَا قَالُوا: لَا نصفه بالوجود وَلَا العدم.

قُلْنَا: هَذَا أقبح؛ لأنكم شبهتموه بالممتنعات.

وهَلْ هَذَا لَازِم؟

يَقُول العُلَماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ: إن اللَّازِم إن كَانَ من قَوْل معصوم فَهُوَ لَازِم، وإن كَانَ من غَيْر قَوْل معصوم فَلَيْسَ بلازم؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ بَشَرٌ قَدْ لَا يُدْرِك مَا يَلْزَم عَلَى قَوْله من اللوازم، ورُبَّما إِذَا ذكّر بأنه يَلْزَم عَلَى قولك كَذَا وكذا من الأُمُور البَاطِلة رُبَّما يرجع، وكَثِير من الأَشْيَاء الآن يحكم فِيهَا الإِنْسَان بحكم ثُمَّ إِذَا نوقش رجع؛ لِأَنَّهُ تبين لَهُ أن هُنَاكَ لوازم لَا يُمْكِن أن يَقُول بِهَا هُوَ.

وهَذَا هُوَ القَوْل الوسط فِي مَسْأَلَة اللَّازِم: وهو أن لَازِم القَوْل إن كَانَ من معصوم فَهُوَ قَوْل، وهَذَا لَا يَكُون إِلَّا فِي كَلَام الله وكلام رَسُوله ﷺ، وإن كَانَ من غَيْر معصوم فَلَيْسَ قولًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُون فِي تِلْكَ السَّاعة لَا يلاحظه، ولو نُبِّهَ لَهُ لرجع عَنْ قَوْله.

ثُمَّ نَقُول: هَذِهِ اللوازم -سواء فِي هَذَا البَابِ أو فِي غيره- الَّتِي يُلزمها هَؤُلَاءِ المبتدعة لأَهْل السُّنَّةِ إِذَا كَانَت حَقًّا تلزم من النص فإنها تكون حَقًّا؛ لِأَنَّ اللَّازِم من الحق حق، والله عَزَّوَجَلَّ بكل شَيْء عليم، والنَّبِيّ ﷺ لَا ينطق عَنِ الهوى، فما لزم من كَلَام الله ورَسُوله فَإِنَّهُ حق، فالوَاجِب عَلَيْنَا التزامها وإثباتها؛ لِأَنَّ كَلَام الله حق وهُوَ عالم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بِمَا يَلْزَم من كلامه.

أَمَّا إِذَا كَانَت لَا تلزم فإننا نردها وَلَا نُبْطِل بِهَا كَلَامَ الله، هم -والعِيَاذ بالله- يُلزمون أنفسهم ويُلزمون أَهْل السُّنَّةِ بهذه اللوازم البَاطِلة لأجل أن يبطلوا بِذَلِكَ كَلَام الله، يَقُولُونَ: لَا يُمْكِن أَنَّ الله تَعَالَى يَنْزِل؛ لِأَنَّ هَذَا فِعل، والفعل مَا يقوم بذات إِلَّا وهي حادثة، والله عَزَّوَجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الحدوث، فيجب أن نُؤَوِّلَ النزول إِلَى نزول الأمر مَثَلًا، وهَكَذَا المجيء والإتيان ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كله، بناءً عَلَى هَذَا اللَّازِمِ الَّذِي اعتقدوه لازمًا وهُوَ لَيْسَ بلازم.

أَمَّا اللوازم الَّتِي من كَلَام البشر فإنها لَا تُعْتَبَرُ ملزمةً لهم وَلَا دالًّا عَلَيْهَا كلامهم؛ لِأَنَّ الإِنْسَان قَدْ يَقُول القَوْل وَلَا يشعر بِمَا يَلْزَم عَلَيْهِ من اللوازم.

٢- أن تفسيره بالاسْتِيلَاء يَلْزَم عَلَيْهِ لوازم بَاطِلة لَا يُمْكِن دفعها، كمُخَالَفة إجماع السَّلَف[١]، وجواز أن يُقَال: إن الله مستوٍ عَلَى الأَرْض ونَحْوها مِمَّا ينزه الله عَنْهُ[٢]. وكون الله تَعَالَى غَيْر مستولٍ عَلَى العَرْش حين خَلْق السَّمَوَات والأَرْض[٣].

---

[١] وَلَا يُمْكِن أن نَقُول: هم رجال وَنَحْنُ رجال. لِأَنَّ الإجماع السَّابق لَا يُمْكِن نَقْضُه؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥] فأنت الآن اتبعتَ غَيْر سَبِيل المُؤْمنين. ثُمَّ نَقُول: الآن خالفت السَّلَف، والحقُّ إِمَّا أن يَكُون مَعَك أو مَعَ السَّلَف، إن قُلْت: (مَعَ السَّلَف) فقد حكمت عَلَى نفسك، وإن قُلْت: (مَعِي دون السَّلَف) فَهَذَا أقبح وأقبح؛ لِأَنَّ مَعْنَاه أنك ضَلَّلْتَ كُلَّ سَلَفِ الأُمَّة مَعَ أن الهدى إِنَّما يأتينا من طريقهم.

فالحَاصِل: أن مُخَالَفَة إجماع السَّلَف ضلال وبَاطِل.

[٢] لِأَنَّهُ مستولٍ عَلَى الأَرْض، فهل بإمْكَانِ أي مسلم أن يَقُول: «إن الله تَعَالَى خلق السَّماوَات والأَرْض ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الأَرْض»؟! لَا يُمْكِن أبدًا، هَلْ يُمْكِن لأي مسلم أن يَقُول: «إن الله مستوٍ عَلَى ظهر البعير»؟! لَا يُمْكِن، إِذَنْ هَذَا لَازِم بَاطِل أَيْضًا.

واللَّازِم الثَّالِث البَاطِل: «**وكون الله تَعَالَى غَيْر مستولٍ عَلَى العَرْش حين خَلْق السَّماوَات والأَرْض**».

[٣] يَلْزَم عَلَى قولـهم: «اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى» أن يَكُون العَرْش حين خَلْق

٣- أن تفسيره بالاسْتِيلَاء غَيْر مَعْرُوف فِي اللُّغَة، فَهُوَ كذب عَلَيْهَا، والقُرْآن نزل بلغة العَرَب، فَلَا يُمْكِن أن نفسره بِمَا لَا يعرفونه فِي لغتهم[١].

السَّمَاوَات والأَرْض مِلْكًا لغير الله؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، فَيَكُون العَرْش فِي هَذِهِ المدة مِلْكًا لغير الله، لكن حصلت حروب طاحنة واستولى الله عَلَى العَرْش! هَذَا كلامهم.

وكنتُ مرةً من المرات أتحدث عِنْدَ عَوَامّ وقُلْتُ: إن المبتدعة يَقُولُونَ: إن مَعْنى ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أي: اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش. فَقَالَ أحدهم: مَا أَنْقَصَ عُقُولَهم! إِذِ العَرْش مَنْ هُوَ لَهُ قبل هَذَا؟! فتَأَمَّل وهُوَ عَامِّيٌّ فَهِمَ أَنَّ هَذَا أمر لَا يُمْكِن.

فإن قَالَ قَائِل: عَلَى التَّفْسِير الصَّحِيح للاسْتِوَاء هَلْ يُمْكِن أن يُقَال أَيْضًا: إن الله تَعَالَى مُسْتَوٍ على الأرض؟

قلنا: لَكِنْ بهذا اللفظ لا نُطْلِقها على الأَرْضِ، بينما عَلَى العَرْشِ نُطْلِقُها؛ لأن الله تعالى أطلقها عَلَى العَرْش.

[١] لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة أن (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَوْلَى)، وإذا كَانَ غَيْر مَعْرُوف والقُرْآن باللغة العَرَبِيَّة فمَعْنَاه أَنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَرِدَ فِي القُرْآن، لَكِنَّهُم قَدْ يَقُولُونَ لك: بَلْ هَذَا وارد فِي الكَلَام العَرَبِي الفَصِيح، واقرأ إن شئت:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاق مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاق

وتقدَّم الردُّ على هَذا البَيت مِن ثلاثةِ أوجهٍ.

٤- أَنَّ الَّذِينَ فسَّروه بالاسْتِيلَاء كَانُوا مُقِرِّينَ بأن هَذَا مَعْنًى مَجَازِيّ[١]،....

[١] هم يَقُولُونَ: هَذَا مجَاز -أي اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى- وأن (اسْتَوَى) حَقِيقَةً بِمَعْنى (عَلَا)، لَكِنَّهَا هُنَا مجَاز عَنِ الاسْتِيلَاء.

ومن المَعْلُوم أن العُلَماء قَدْ تنازعوا فِي إثبات المَجاز ونفيه، إِمَّا مُطْلَقًا وإِمَّا فِي القُرْآن. فذهب بَعْض أَهْل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ لَا مجَاز فِي اللُّغَة مُطْلَقًا، وممن أَيَّد هَذَا شَيْخُ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ وتلميذُه ابن القَيِّم، وقَدْ بسط شَيْخ الإِسْلَام القَوْل عَلَيْهِ فِي كتابه (الإِيمان)(١)، وبسط ابن القَيِّم الكَلَام عَلَيْهِ فِي (الصواعق)(٢)، فمن أراد أن يرجع إِلَى قولهما تبيَّن لَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا مجَاز فِي اللُّغَة. وذهب بَعْض أَهْل العِلْم إِلَى أَنَّهُ لَا مجَاز فِي القُرْآن فَقَطْ، وأَمَّا فِي اللُّغَة فيجوز أن يَكُون فِيهَا المَجاز.

ومسألتنا الآن مِمَّا فِي القُرْآن، إِذَنْ: لَا يُمْكِن أن تكون مجازًا.

لكن هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة هم الَّذِينَ ابتدعوا المَجَاز، وجَعَلُوا من هَذَا السلاح إبطالًا لكَثِير من صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قَالَ قَائِل: قَدْ يستدل القَائِلون بوجود المَجَاز فِي القُرْآن بقوله تَعَالَى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ...﴾ [يوسف:٨٢].

قُلنا: وهَلْ تظن أن أولاد يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ لما قَالُوا لأبيهم: «اسأل القرية» أَنَّهُ سيذهب ويقف عَلَى الجدران ويسألها؟ لَا أحد يظن ذَلِكَ، بَلْ كُلٌّ يعرف أن المُراد بِذَلِكَ المَعْنَى الحَقِيقِيّ الَّذِي لَا يحتمل غيره وهُوَ أنك تسأل أَهْلَها، ويعيِّن المَعْنَى السِّيَاقُ.

---

(١) الإيمان (ص:٧٣).

(٢) وانظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٧).

والمَعْنَى المَجَازِيّ لَا يُقبل إِلَّا بَعْدَ تمام أربعة أمور:

الأَوَّل: الدَّلِيل الصَّحِيح المقتضِي لصرف الكَلَام عَنْ حقيقته إِلَى مجازه[١].

الثَّانِي: احتمال اللَّفْظ للمعنى المَجَازِيّ الَّذِي ادَّعاه من حَيْثُ اللُّغَة[٢].

---

[١] وهُوَ مَا يعبَّر عَنْهُ فِي البلاغة بـ(القَرِينة)، فَلَا يُمْكِن أن يُحمَل اللَّفْظ عَلَى مجازِه -إِذَا قُلْنَا بالمَجَاز- إِلَّا بَعْدَ تمام هَذِهِ الأُمُور الأربعة.

«**الأَوَّل: الدَّلِيل الصَّحِيح**» فَلَيْسَ كُلّ دَلِيل يَكُون صحيحًا «**المقتضِي لصرف الكَلَام عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِه**» فإن لم يوجد دَلِيل فإننا لَا نقبل؛ لِأَنَّ الأَصْل هُوَ الحَقِيقَة.

[٢] لَا بُدَّ أن يَكُون اللَّفْظ محتمِلًا للمعنى المَجَازِيّ الَّذِي ادَّعَيْتَه من حَيْثُ اللُّغَة، فإن لم يحتمل فَلَا يُقبل.

فلو قَالَ إنسان لآخر: خذ هَذِهِ مِئَة ريال اشْتَرِ لي بِهَا ثوبًا. فذهب الرَّجُل واشترى بالمِئَة ثمان مِئَة خبزة. فَقَالَ لَهُ: أنا قُلْت لك: (ثوبًا) وأنت أتيت بخبز! قَالَ: لِأَنَّ الخبز كسوة البَاطن، فأنت عبَّرت بالثوب مجازًا عَنْ ثوب البَاطن الَّذِي هُوَ الشِّبَع. فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحتمل فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، ولو أَوَّله هُوَ تأويلًا قَدْ يَكُون مَقْبُولًا فِي بَعْض الأحيان.

ولهذا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه:١١٨] مَا قَالَ: «أَلَّا تجوع وَلَا تظمأ»؛ لِأَنَّ العُرْيَ تَعَرِّي البدن من اللباس، والجوعَ تعرِّي البطنِ من الطعام. وهَذَا أراد أن يحمل هَذَا عَلَى ذاك، فَنَقُول: هَذَا لَا يُمْكِن ولَيْس بمَقْبُول، وَلَا يوجد أحد فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة عبَّر عَنِ الخبز بالثوب أبدًا.

الثَّالِث: احتمال اللَّفْظ للمعنى المَجَازِيّ الَّذِي ادَّعاه فِي ذَلِكَ السِّيَاق المعيَّن؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَم من احتمال اللَّفْظ لمعنًى من المعاني من حَيْثُ الجملة أن يَكُون محتملًا لَهُ فِي كُلّ سياق؛ لِأَنَّ قرائن الأَلْفَاظ والأحوال قَدْ تمنع بَعْض المعاني الَّتِي يحتملها اللَّفْظ فِي الجملة[1].

فـلَا بُدَّ أن يَكُون اللَّفْظ محتملًا للمعنى المَجَازِيّ، فـإن كَانَ غَيْر محتمل فَـإِنَّهُ لَا يُقْبَل.

[١] هَذِهِ مهمة، يَعْنِي لَوْ فُرض أن هَذَا اللَّفْظ يحتمل هَذَا المَعْنَى فِي اللُّغَة، فَإِنَّهُ يحتاج إِلَى دَلِيل يثبت أن هَذَا الاحتمال ممكن فِي هَذَا السِّيَاق المعيَّن.

مثال ذَلِكَ: كلمة (يَد) فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة تُطْلَق عَلَى النعمة، لَا شَكَّ فِي هَذَا، كَمَا قَالَ المُتنبِّي(١):

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ ... تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وَكَذَلِكَ قَالَ عُرْوَةُ بنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ -وهُوَ رَسُولُ قُرَيْش الَّذِي أرسلته إِلَى النَّبِيِّ ﷺ- قَالَ لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لَوْلَا يَدٌ لك عِنْدِي لم أَجزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ»(٢)، فقَوْله: «لَوْلَا يَدٌ لك عِنْدِي» يَعْنِي: نِعْمَة.

لكن هَلْ يَحْتَمِلُ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥] أن يَكُون المُرَاد النعمة فِي هَذَا السِّيَاق؟

---

(١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الرَّابِع: أن يبيِّن الدَّلِيل عَلَى أن المُرَاد من المعاني المَجَازِيّة هُوَ مَا ادَّعاه؛ لِأَنَّهُ يَجُوز أن يَكُون المُرَاد غيره، فلَا بُدَّ من دَلِيل عَلَى التَّعْيِين. والله أعلم[١].

الجَوَاب: لَا يُمْكِن.

فصار هَذَا الثَّالِث احتمالًا فوق احتمال.

أولًا نَقُول: هاتِ دليلًا أن هَذَا المَعْنَى يحتمله اللَّفْظ فِي اللُّغَة.

فَإِذَا أَتى بدليلٍ نَقُول: هُنَاكَ أمرٌ آخر: هاتِ دليلًا يَدُلّ عَلَى احتمال المَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاق المعيَّن؛ لِأَنَّهُ لَيسَ كُلّ شَيْء يحتمله اللَّفْظ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة يُمْكِن أن يحتمله فِي كُلّ سياق.

[١] والعجيب أن هَذَا الدَّلِيل كَثِير من أَهْل التَّأْوِيل التزم بِهِ وقَالَ: هَذَا هُوَ الَّذِي يقصم ظهورنا، أنك تأتي بدليل يَدُلّ عَلَى أن المُرَاد هَذَا المَعْنَى الَّذِي عيَّنته؛ لِأَنَّ اللَّفْظ قَدْ يحتمل فِي اللُّغَة عدة معانٍ:

مِنْهَا: ظَاهِر اللَّفْظ، وظَاهِر اللَّفْظ هُوَ أَوْلَى مَا يَكُون باللفظ.

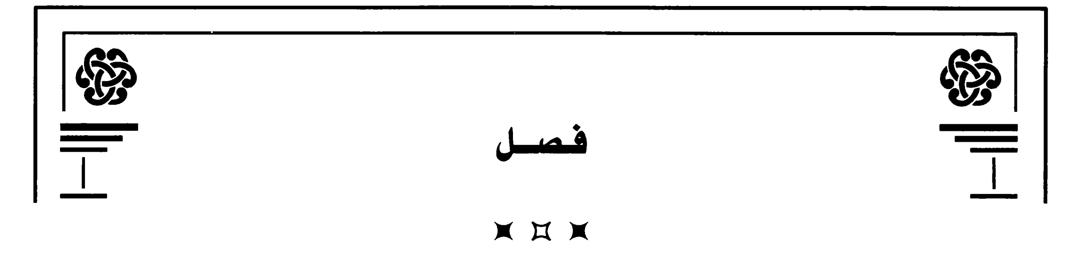
ومنها: المَعْنَى الَّذِي يخالف الظَّاهِر الَّذِي ادَّعاه هَذَا الرَّجُل. فَنَقُول: هاتِ دليلًا يعيِّن أن الكَلَام يُرَادُ بِهِ مَا ذهبتَ إِلَيْهِ.

فمَثَلًا ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ يَقُول: وجاء أمر ربك. نَقُول: ائْتِ بدليل عَلَى أن المُرَاد: أمره، لماذا لَا يَكُون ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: وجاء عذاب ربك، أو جَاءَ نور ربك، أو جَاءَ مَلَكُ ربك؟! لماذا تَقُول: «أمر ربك» فَقَطْ؟!

ومِثْله الَّذِي يَقُول: «يَنْزِل ربنا إِلَى السَّماء الدُّنْيَا» يَقُول: يَنْزِل أمره. فَنَقُول: ائت بدليل عَلَى أن المُرَاد: أمره. فحينئذٍ لَا يَسْتَطِيع.

يَعْنِي إن سلمنا أن اللَّفْظ مستعمل فِي مَجَاز كَمَا قُلْتَ، لكن مَا الدَّلِيل عَلَى أن المُرَاد بالمعنى المَجَازِيّ هُوَ الَّذِي عيَّنته أنت؟ إِذْ يَجُوز أن يَكُون المُرَاد مَعْنًى مَجَازِيًّا غيره، وهَذِهِ الأوجه الأربعة ذكرها ابن القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغَيَّرْنا فِيهَا بَعْض الشَّيْءِ توضيحًا.

⌘ ⌑ ⌘



فصل

والعَرْش فِي اللُّغَة: سَرِير الملك[١]، قَالَ الله تَعَالَى عَنْ يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف:١٠٠][٢]، وقَالَ عَنْ مَلِكَةِ سَبَأٍ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل:٢٣][٣].

---

[١] هَذَا هُوَ مَعْنَاه فِي اللُّغَة، وإِنَّما ذكرناه لِأَنَّ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة قَالُوا فِي اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش: بأنَّ (اسْتَوَى) لها عدة معانٍ، والعَرْش لَهُ عدة معانٍ: فيُطلَق عَلَى العَرِيش الَّذِي يَكُون لِشَجَرِ العِنَب، ويُطلَق عَلَى أَشْيَاء غيره.

فَنَقُول لهم: إنَّ العَرْشَ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِسَرِيرِ المُلْك، والدليل: «قَالَ الله تَعَالَى عَنْ يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف:١٠٠]».

[٢] يَعْنِي عَلَى عَرْش المُلْك.

[٣] أي العَرْش الَّذِي تجلس عَلَيْهِ.

إِذَنْ العَرْش فِي اللُّغَة: هُوَ سَرِيرُ المُلْك.

لكن لَا يَلْزَم من موافقة العَرْش للعَرْش أن يكونا متماثلَيْن، فَلَا يَلْزَم من التوافق فِي الاسم التوافق فِي الحَقِيقَة والكَيْفِيَّة، وهَذَا واضح ومحسوس، أنت لك يد والقِطّ لَهُ يد، وهما مختلفتان حَقِيقَةً وكَيْفِيَّةً، فالقط إِذَا أراد أن يدافع عَنْ نَفْسه يُخْرِج أَظْفَارَه وتكون طويلة، لكن أنت لَا يُمْكِن لك ذَلِكَ، فالعَرْش الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرحمن لَيْسَ كالعَرْش الَّذِي أثبته الله تَعَالَى لملكة سبأ.

وأَمَّا عَرْش الرحمن الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ فَهُوَ عَرْش عظيم محيط بالمَخْلُوقات[١]، وهُوَ أعلاها[٢]، وأكبرها[٣]، ....

---

[١] كونه عَرْشًا عظيمًا لقول الله تَعَالَى: ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩].

وأَمَّا كونه محيطًا بالمَخْلُوقات فمن قَوْل الله تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والعَرْش أعظم بكثيرٍ من الكُرْسِيِّ.

[٢] أي: أعلى المَخْلُوقات، وهَذَا مَعْلُوم؛ لِأَنَّ الله اسْتَوَى عَلَيْهِ، فيجب أن يَكُون فوق كُلّ شَيْء.

وثبت أَيْضًا: «أَنَّ الفِرْدَوْسَ أَعْلَى الجَنَّة وَوَسَطُ الجَنَّة، ومِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّة، وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»(١). «فَوْقَهُ» أو «فَوْقُهُ» روايتان.

فَعَلَى رواية «فَوْقَهُ» يَكُون فَوْقَ أي عاليًا عَنْهُ.

وعَلَى رواية «فَوْقُهُ» فَهِيَ بِمَعْنَى: سَقْفه.

فالله عَزَّوَجَلَّ لَهُ هَذَا العَرْش العظيم.

[٣] أكبر هَذِهِ المَخْلُوقات الَّتِي نشاهد.

ومن المَعْلُوم أن الله قادر عَلَى أن يخلق أكبر من العَرْش ألف مرة، ولَيْسَ العَرْش أكبر شَيْء يخلقه الله، لكن الَّذِي نعلم من المَخْلُوقات أن العَرْش أكبرها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، رقم (٢٧٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كَمَا فِي حَدِيث أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «**مَا السَّمَوَات السبع والأَرَضُونَ السبع عِنْدَ الكُرْسِيِّ إِلَّا كحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ**[١]، **وإِنَّ فَضْلَ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَة**»[٢].

قَالَ المُؤَلِّف شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرسالة العَرْشِيَّة): «والحَدِيث لَهُ طرق، وقَدْ رواه أبو حاتم بن حِبَّان فِي صحيحه وأحمد فِي المسند وغيرُهما» اهـ[٣].

---

[١] «**السَّمَوَات**» مبتدأ، والخبر: الجار والمجرور «**إِلَّا كحلقة**».

السَّمَوَات السبع كلُّها والأَرَضُونَ السبع كحَلْقَةٍ ملقاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ.

(الأَرْضُ الفَلَاةُ): الواسعة.

و(الحَلْقَة): عِنْدَ الإِطْلَاق يراد بِهَا: حَلْقَة الدِّرْع. والدِّرْع: نوع من القَمِيص مَنْسُوج من حَلَقَاتٍ من الحديد يَلْبَسُه الإِنْسَان فِي القتال من أجل أن يَتَّقِيَ بِهِ السِّهَامَ، وهُوَ مَعْرُوف.

يَقُول: «**كحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ**» فَإِذَا تصوَّرْنا الآنَ نسبةَ الحَلْقَةِ إِلَى هَذِهِ الأَرْض ماذا تكون؟ لَا شَيْء فِي الواقع.

[٢] ولهذا وصفه الله بـ(العظيم)، فإذَنْ: لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن لِلْإِنْسَانِ أن يحيط بِهِ مَعَ أَنَّهُ مَخْلُوق من المَخْلُوقات.

[٣] «**الرسالة العَرْشية**» لشَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ، تكلَّم فِيهَا عن الأفلاك بكلام فِي الحَقِيقَة تَقُول: كأنه يعيش اليَوْم، يَعْنِي ذكر أَشْيَاء حقَّقها العِلْم الحَدِيث، وهي رسالة مطبوعة ومَوْجُودة فِي الفتاوى.

والكُرْسِيُّ فِي اللُّغَة: السَّرِيرُ، ومَا يُقْعَدُ عَلَيْهِ[١].

وأَمَّا الكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ الله إِلَى نَفْسِه[٢] فَهُوَ مَوْضِع قَدَمَيْهِ تَعَالَى؛ قَالَ ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ، والعَرْشُ لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ» رواه الحاكم فِي المُسْتَدْرَكِ وقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شرط الشَّيْخَيْنِ. وقَدْ رُوِيَ مرفوعًا، والصَّوَاب أَنَّهُ موقوف[٣].

---

[١] إِذَن: الكرسي لَهُ إِطْلَاقان فِي اللُّغَة:

الأَوَّل: السَّرِير الَّذِي ينام عَلَيْهِ.

والثَّاني: مَا يُقْعَد عَلَيْهِ، كالكَرَاسِيِّ المَعْرُوفة الَّتِي تُعَدُّ للمُدَرِّسِينَ وشِبْهِهِمْ.

[٢] يَعْنِي فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

[٣] وهَلْ لَهُ حكم الرفع؟

الجَوَاب: نَقُول: هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا مجال للاجتهاد فِيهِ؛ لِأَنَّهُ من الأُمُور الخبرية المَحْضَة، ولكن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مِمَّن عُرِفَ بالأخذ عَنْ بني إِسْرَائِيل، وعَلَى هَذَا فيبقى فِي النفس من هَذَا شَيْء، لكنَّ قبول أَهْل العِلْم لَهُ وتَلَقِّيهم إياه يَدُلّ عَلَى أَنَّهُ صَحِيح؛ فإن السَّلَف أَخذُوا بِهَذَا الحَدِيث واعتمدوه.

ثُمَّ يُقَال: إن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا لَا يُمْكِن أن يَعْتَمِدَ فِي أمر كهذا عَلَى الأخبار الإسرائيلية، وإن كَانَ قَدْ يروي عَنْ أخبار بني إِسْرَائِيل من أخبارهم لكن أن يَرْوِيَ عَنْ شَيْء يَتَعَلَّق بالله عَزَّوَجَلَّ فإن هَذَا بعيد(١).

---

(١) وانظر: تفسير سورة البقرة (٣/ ٢٥٤)، والشرح الممتع (٧/ ٢٣٦).

وفي قَوْله: «**الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ**» إثباتُ القَدَمِ لله عَزَّوَجَلَّ، وأنه حَقٌّ، وقَدْ صَحَّ بِهِ الحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْله: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وهي تَقُول: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ أو رِجْلَهُ، فَيَنْزَوِيَ بَعْضُها إِلَى بَعْضٍ وتَقُولَ: قَطْ قَطْ**»[1].

لكن إثبات القدمَيْن وأنهما اثنتان فَلَا أعلمه إِلَّا فِي حَدِيث ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[2]، والظَّاهِرُ أَنَّ السَّلَفَ مُجْمِعُونَ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الَّذِي أراه فِي الكتب (القدمَيْن) بِهَذَا اللَّفْظ، وأَمَّا القدم فَهُوَ ثابت فِي صَحِيح البخاري وغيره.

لكن مَعَ هَذَا نَقُول: إن إثبات القدمين لَا يَعْنِي التَّمْثِيل أبدًا، فَهُوَ كإثبات الوَجْه والعين والذَّات لَيْسَ مماثلًا للخلق، نعلم ذَلِكَ علم اليقين؛ لِأَنَّنا نعلم عَنْ طَرِيق السَّمْع بأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ونعلم عَنْ طَرِيق العَقْل بأنه لَا يُمْكِن أن يَكُون المَخْلُوق مِثْل الخَالِق أبدًا، فلذلك كان التماثل ممنوعًا والحَقِيقَة مختلفة حَتَّى فِيمَا توافق بِهِ المَعْنَيانِ فِي اللَّفْظ.

فإن قَالَ قَائِل: قَوْل ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «**الكرسي مَوْضِع القدمين**» أَلَا يُشْعِرُ بشيء من التَّكْيِيف؟

قُلنا: لَا شَيْء فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «**مَوْضِع**» ولم يقل: «وضع»، يَعْنِي مَعْنَاه أَنَّهُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

وهَذَا المَعْنَى الَّذِي ذكره ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الكُرْسِيِّ هُوَ المَشْهُور بين أَهْل السُّنَّةِ، وهُوَ المحفوظ عَنْهُ، ومَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ العِلْم فغَيْر محفوظ[١]، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ الحسن: أَنَّهُ العَرْش[٢]، ضعيف لَا يَصِحّ عَنْهُ. قاله ابن كَثِير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[٣].

مَكَانُ الرِّجْلَيْنِ، لكن الله أعلم بكَيْفِيَّتها، مِثْلما نَقُول فِي العَرْش تمامًا.

[١] ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أي: وَسِعَ عِلْمُه السَّمَوَاتِ والأَرْض(١). وكَأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ استنادًا إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وإِلى قَوْله: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق:١٢]؛ لكن هَذَا المَعْنَى لم يَرِدْ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة أَنَّ الكُرْسِيَّ يَعْنِي العِلْمَ، وإذا لم يَرِدْ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ -والقُرْآنُ إِنَّما نزل بلغة العَرَب- فَإِنَّهُ لَا يَجُوز أن يُحمَل القُرْآن عَلَى مَا يخالف اللُّغَة العَرَبِيَّة، لِأَنَّنا لَوْ حملناه عَلَى مَا يخالفها خرجنا بِهِ عَنِ اللُّغَة الَّتِي نزل بِهَا، وهَذِهِ جناية عَلَى القُرْآن.

[٢] أي أن الكُرْسِيَّ هُوَ العَرْش، فجعلهما شيئًا واحدًا، أَنَّهُ: «**ضعيف لَا يَصِحّ عَنْهُ. قاله ابن كَثِير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**».

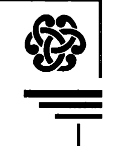
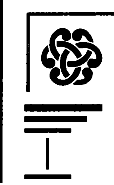
[٣] إِذَنْ: فعندنا عَرْش وكُرْسِيّ، لكن العَرْش أعظم، ولَيْسَا شيئًا واحدًا، بَلْ هما شيئان مختلفان.

مَسْأَلَة: كَوْن العَرْش محيطًا بالسَّمَوَاتِ والأَرْضِ أَلَا ينافي كَوْنَهُ فَوْقَ؟

الجَوَاب: لَا ينافي، فالسَّمَوَات محيطة بالأرض وهي فوق الأَرْض.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١١٥٦)، والطبري في التفسير (٤/ ٥٣٧)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤٩٠-٤٩١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٧٩).

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

فِي المَعِيَّةِ[١]

[١] يَعْنِي: مَعِيَّةَ اللهِ لخَلقِه.

وَالمَعِيَّةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهلُ القِبلَة، ويُعْنَى بأَهلِ القِبلَةِ: كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الإِسلَامِ.

فمِنهُم مَن قَالَ: إِنَّ المَعِيَّة تَقْتَضِي الاختِلَاطَ؛ إمَّا الاختِلَاط الكَامل بأَنْ يَكُونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي المكَانِ الَّذِي أنتَ فِيه، فإِنْ كُنتَ فِي المَسْجدِ فَهُوَ فِي المَسْجِدِ، وإِنْ كُنْتَ فِي البَيتِ فَهُوَ فِي البَيْتِ، وإِنْ كُنْتَ فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَهَذَا مَذهَب الحُلوليَّة مِنَ الجَهْمِيَّة وغيرِهم، وهوَ مَذهبٌ بَاطِلٌ كَمَا سَيأْتِي -إِن شَاءَ اللهُ- بيَانُ بُطْلَانِهِ.

ومنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ تعَالَى مَعَ خَلقِهِ حَقِيقَةً لَكِنَّهُ فوقَهم، وَلَا تَتَنَافَى المَعِيَّةُ والفوقيَّةُ كَمَا سَيأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِي الفَصلِ الَّذِي بَعدَ هَذَا، وهُوَ إِمكَانُ الجَمعِ بَينَ حَقِيقَةِ العلُوِّ وحَقيقَةِ المَعيَّةِ.

ومنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ المَعِيَّة مجازٌ عَنِ العِلمِ والنَّصرِ والتَّأيِيدِ والقُدرَة ومَا أَشْبَه ذَلِكَ وسَيأْتِي -إِن شَاءَ اللهُ- بيَانُ مَا هُوَ الحقُّ فِي هَذِهِ الاحتِمالاتِ الثَّلَاثَة.

أَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ المَعِيَّةَ مَعِيَّةُ اختِلَاطِ الذَّاتِ بالذَّاتِ فَهؤُلَاءِ كُفَّارٌ لَا يَصِحُّ أنْ يُنسَبُوا إِلَى أَهْلِ القِبْلَةِ، فهؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ حَلَّ فِي عينٍ مِنَ الأَعيانِ أَو فِي كُلِّ الأَعْيَانِ لَا نَعُدُّهم من أَهْلِ القِبْلَةِ، وإِنِ انْتَسَبُوا إِلَى الإِسْلَام، فَلَيسُوا مِنْ

أَثْبَتَ اللهُ لنفسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ[١].

فمِنْ أدلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤][٢]، ......

أَهلِ الإِسلَامِ فِي شَيءٍ؛ لأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بالحُلُولِ العَامِّ أخبَثُ مِنَ النَّصَارَى الَّذِينَ يَقولُونَ بالحُلُولِ الخَاصِّ، فالنَّصارَى الَّذِينَ يَقولُون بالحُلولِ الخَاصِّ يَقولُونَ: إنَّ اللهَ تَعالَى حلَّ فِي عِيْسَى. وهَؤُلاءِ يقولُونَ: إنَّ اللهَ حَلَّ فِي كُلِّ شَيءٍ حَتَّى فِي الحَميرِ والكِلابِ -والعِيَاذُ باللهِ-. مِن أمثَالِ ابنِ عَرَبِيٍّ وأشبَاهِهِ، فهَؤُلاءِ لَا نَقولُ: إنَّهُم مِنَ المُسْلِمِينَ. وَلَا يجُوز أن نَقُولَ: إنَّهُم مِنَ المُسْلِمِينَ. وهَذِهِ عقيدَتُهُم فِي رَبِّهِم عَزَّوَجَلَّ.

[١] المُؤَلِّف جعَلَ العُنوانَ «فِي المَعِيَّة» لكِن لَمَّا أرَادَ أن يَتكلَّم علَيها لَم يقُلْ: إنَّ اللهَ أَثْبَتَ المَعِيَّةَ لنفسِهِ. بَل قَالَ: «أثبتَ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ»؛ لأَنَّ المَعِيَّة بهَذَا اللَّفظِ مَا وَرَدَت إنَّما الَّذِي ورَدَ أَنَّ اللهَ مَعَ خلقِهِ كَمَا جاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة، وهَذَا مِنَ الأَشْيَاء الَّتِي يجِب عَلَى الإِنسَان أَنْ يَتحرَّى لفظَ الكِتَابِ والسُّنَّة فِيهَا، يَعنِي: فِيمَا يَتعلَّق بأَسمَاء اللهِ وصِفَاتِه؛ لأَنَّ هَذِهِ أخبَارٌ عَن أُمُورٍ غيبيَّةٍ لا تُقَاسُ بغَيرِهَا فِي المَشَاهِدِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فإِنَّ مِنَ الأَدَبِ أَنْ يُعبِّرَ الإِنْسَان بِمَا عبَّر بِهِ الكِتَاب والسُّنَّة، حَتَّى وإن كَانَ سيُعَبِّرُ بلَفْظٍ يُوافِقُهما فِي المَعْنَى، فالمُحافَظَةُ عَلَى اللَّفظِ أَولَى؛ ولهَذَا لَمْ يَقُل: أَثْبَتَ اللهُ لنَفْسِهِ مَعِيَّة لخَلْقِهِ. بَلْ قَالَ: «أَثْبَتَ اللهُ لنفسِهِ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ» كَمَا جاءَ فِي القُرْآن والسُّنَّة.

[٢] «أَيْنَما» هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانَ وقُرِنَت (أَين) بِـ(مَا) مِنْ أجلِ إفادَةِ العُمُومِ، يَعنِي: فِي أَيِّ مَكَانَ كُنتُمْ إِذْ مِنَ المُمكِنِ أَنْ يُعبِّرَ فيقُولُ: أَيْنَ كُنتُم. لَكِنَّهُ قَالَ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨].

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١٩][1]،.......................

يَقُول عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ﴿وَهُوَ﴾ الضَّميرُ يَعُودُ عَلَى اللهِ ﴿مَعَكُمْ﴾ هَذَا الخَبَرُ، فأَخبرَ اللهُ عَن نَفسِه أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ، ولكِن لَا نَفهَمُ مِن هَذِهِ المَعِيَّةِ أَنَّهَا كمَعِيَّة الإنسَان لأَخِيهِ، بِمَعنَى: أَنتُمُ الآنَ مَعِي وأَنَا مَعَكُم وَنَحنُ فِي مكَانَ وَاحِدٍ، لَا نفهَمُ مِن مَعيَّةِ اللهِ مَعَ خلقِهِ أَنَّهَا كمَعِيَّة الإنسَانِ لأسبَابٍ:

أوَّلًا: أنَّ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا يمنَعُ ذَلِكَ، وهُوَ مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنَفسِهِ بأنَّهُ فوقَ عَرشِهِ، فمَن كَانَ فَوقَ عَرشِهِ لَا يُمكِنُ أن يَكُونَ فِي الأَرضِ.

ثانيًا: أَنَّ مَعِيَّةَ الخَالِقِ للمَخلُوقِ لَيسَ كمَعِيَّة المَخلُوقِ للمَخلُوقِ، فكَمَا أنَّ بقيَّةَ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَكُونُ عَلَى الوَجهِ اللَّائقِ بِهِ فَهَذِهِ الصِّفَةُ كبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ؛ فَمَا أَضَافَهُ اللهُ لنَفسِهِ فَهُوَ عَلَى مَا يَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ثالثًا: أن نَقُولَ حَتَّى بِالنِّسبَةِ لمَعِيَّةِ المَخلُوقِ مَعَ المَخلُوقِ لَا تستَلزِمُ المشَاركَةَ فِي المكَانِ أبَدًا، فَهَذَا الضَّابطُ يُوجِّهُ الجُندِيَّ ويقُولُ: اذهَبُوا إِلَى المكَانِ الفُلانيِّ وأَنَا مَعَكُم. وهُوَ جَالِسٌ فِي غُرفَةِ القِيادَةِ، ويُقَالُ مَثَلًا: المُؤْمِنُ مَعَ إخوتِهِ المُؤمِنينَ. وإن كَانُوا مُتَباعِدِينَ فِي الأقطَارِ.

وَمَثَّلَ شَيخُ الإِسْلَام ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ أَيْضًا بالصَّبيِّ يبكِي فيَقُولُ لَهُ أَبُوهُ: اذهَبْ للمكَانَ الفُلانيِّ أَنَا مَعَك. وهُوَ فِي البَيتِ، فَإِذَا تَبيَّنَ هَذَا فإِنَّ المَعِيَّةَ هُنَا مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَلَا تَستلزِمُ المُشارَكَةَ فِي المكَانِ.

[١] الفَرْقُ بينَ هَذِهِ الآية والَّتِي قَبلها: أَنَّ الَّتِي قَبلَهَا أعمُّ وهَذِهِ أخصُّ قَالَ: ﴿مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فالأُولَى المُرادُ بِهَا مَعِيَّةُ الإحَاطَةِ والعِلم والقُدرَةِ والسُّلطانِ، لكِن هَذِهِ مَعِيَّةٌ تزِيدُ عَلَى مُقتَضَى المَعِيَّةِ السَّابقَةِ فتقتَضِي مَعَ الإحَاطَةِ النَّصرَ والتَّأييدَ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦][١].

ومِنْ أدلَّةِ السُّنَّة: قَولُهُ ﷺ: «**أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ**»[٢] ....

وأَمَّا الدَّلِيلُ الثَّالِثُ فهو: «**قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]».

[١] هَذِهِ الآية أخصُّ مِنَ الَّتِي قبلَهَا، فالمُؤلِّفُ بدَأَ بِهَا عَلَى التَّرتيبِ، وقَولُهُ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾ الخِطَابُ لِموسَى وهَارُونَ، فَهَذِهِ أخصُّ مِنْ كَونِهِ مَعَ المُؤمنِينَ؛ لأَنَّها قُيِّدَتْ بشَخصٍ يَستَحِقُّ أن يَكُونَ اللهُ معَهُ، وهَذِهِ المَعِيَّةُ كالمَعِيَّةِ الَّتِي للمُؤْمِنينَ تَقتَضِي مَعَ الإحَاطَةِ النَّصرَ والتَّأييدَ؛ ولهَذَا قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ فِرعَونَ: ﴿نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ [طه:٤٥]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

ولما قَالَ أَبُو بكْرٍ للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَوْ نَظَرَ أحدُهُمْ إِلَى قدَمِهِ لأَبصَرَنَا! فقَالَ لَهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠](١)، فَهَذِهِ مَعِيَّة أخَصُّ مِنَ المَعِيَّةِ الثَّانِيَةِ فَهِيَ مَعِيَّةٌ خَاصّةٌ؛ لأَنَّها قُيِّدت بأشخَاصٍ.

[٢] هَذَا الحَدِيثُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ السَّنَد، لكِنْ حسَّنَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلمِ وقَالُوا: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَولُهُ: «**أَفْضَلُ الإيمَانِ أَنْ تَعلَمَ أَنَّ اللهَ مَعكَ حيثُما كُنْتَ**»، لأَنَّكَ إِذَا علِمت ذَلِكَ وأَيقَنتَهُ سَوفَ تَكُونُ مُراقِبًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِذَا علمتَ أَنَّكَ إِذَا كُنتَ فِي السَّطحِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، رقم (٣٦٥٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨١).

وقَـوْلُهُ ﷺ لصَاحبِهِ أَبِي بكـرٍ وهُما فِي الغَـار: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠][١].

فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَعَكَ، ولكِن لَيسَ فِي السَّطحِ، وإذَا كُنتَ فِي الحُجرَةِ فاللهُ مَعَكَ، ولكِنْ لَيسَ فِي الحُجرَةِ، هُوَ عَلَى عَرشِهِ فَوقَ سَمَوَاتِهِ فأنْتَ ستُرَاقِبُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ أن تَغفُلَ، فَـلَا تشعُرَ بأَنَّ اللهَ يُراقِبُكَ، وإذَا لَـمْ تَشعُرْ بأَنَّ اللهَ يُراقِبكَ فإنَّكَ سَوفَ تَنتهِكُ المُحَرَّمَاتِ، وتتهَاوَنُ بالوَاجِباتِ، لكِنْ إِذَا علِمتَ هَذَا العِلمَ أَوْجبَ لَكَ كَمَال المراقبةِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ ولـهَذَا لـمَّا سَأَلَ جِبرِيلُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الإحسَانِ قَالَ: «**الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»(١).

وإِذَا عَبَدْتُهُ كَأَنِّي أَرَاهُ عَزَّوَجَلَّ فهَلْ هُوَ يرانِي؟

الجَوابُ: نعَمْ، لكِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بيَّنَ درجَتَينِ للمُراقَبَةِ:

الدَّرجَةُ الأُولَى: أَنْ تَعبُدَ اللهَ كأَنَّكَ تَراهُ، **والدَّرجَةُ الثَّانيَةُ**: أَنْ تَعبُدَ اللهَ كأَنَّهُ يَراكَ، فالدَّرجَةُ الأُولَى درجَةُ طلَبٍ وشَوْقٍ كأَنَّكَ تَراهُ، فتُرِيدُ الوُصولَ إِلَيْهِ، والدَّرجَةُ الثَّانيَةُ درجَةُ خَوفٍ وهَرَبٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فإِنَّهُ يَراكَ.

[١] كلِمَةُ ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ هُنَا هَلْ هِيَ عَلَى ظاهِرِهَا -لأَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ أَنَّ الحُزْنَ هُوَ النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى والخَوفُ هُوَ لِمَا يُتوقَّعُ- هُنَا هَلِ المُرادُ بالحُزنِ ظاهِرُهُ، يَعنِي: لَا تَحزَنْ لِـمَا مَضَى أَوِ المُرادُ بِهِ الخَوفُ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَدْ أَجمَعَ عَلَى ذَلِكَ سَلَفُ الأُمَّة وأئمَّتُهَا[١].

الجَوَاب: قَالَ بَعضُ أَهْلِ العِلْم رَحِمَهُمُ اللَّهُ: المُرادُ بِهِ الخَوفُ، يَعنِي: لَا تَخَفْ عَلَينَا إنَّ اللهَ مَعَنَا، ويُمكِنُ أَنْ يُرادَ بالحُزنِ ظاهرُهُ، والمَعْنَى: لَا تحزَنْ عَلَى مَا جَرى، فَإِنَّهُ لَا خَوفَ عَلَينَا؛ لأَنَّ الإنسَانَ قَدْ يحزَنُ عَلَى مَا حصَلَ، ويَتمنَّى أَنْ لَا يَحصُلَ هَذَا، لَا شَكَّ أَنَّهُ مُوافِقٌ لظَاهِرِ اللَّفظِ، لَكِنَّهُ بعِيدٌ مِنْ حَالِ أَبِي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يَكُونَ أبُو بكرٍ نَادِمًا عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُما، فالأقربُ أَنَّ الحُزنَ هُنَا بِمَعنَى الخَوفِ، يَعْنِي: لَا تَحمِلْ همًّا للمُستقبَلِ لأَنَّ الله مَعَنَا.

ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَبَا بَكرٍ لَمْ يَفهَمْ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ أنَّ اللهَ فِي نَفسِ الغَار أَبَدًا! وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ عَرَفَ عظَمَةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَتوهَّمَ بأَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ الخَلقِ فِي أَمكِنَتِهِم، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوقَ عَرْشِهِ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ هُوَ مَعَهُم؛ لِكَونِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمًا بِهِم مُحِيطًا بِهِم سَمعًا وبَصرًا وَقُدرَةً وتَدبِيرًا وغَيرَ ذَلِكَ.

[١] أَجمَعُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلقِهِ عَلَى حَسَبِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الأَدلَّةُ، و«**سَلَفُ الأُمَّة**» هم مُقدَّمُوهَا والغَالِبُ أَنَّهُ يُطلَقُ عَلَى القُرُونِ الثَّلاثَةِ المُفضَّلةِ، وهُمُ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُون، ثُمَّ تَابِعُوهُم، هَؤُلَاءِ همُ القُرُونُ المُفضَّلَةُ وهُمُ السَّلَف.

وأَمَّا قَولُهُ: «**وأَئِمَّتُهَا**» الأَئِمَّةُ قَد يَكُونونَ مُتقدِّمِينَ، وقَدْ يَكُونُونَ مُتأَخِّرِينَ جَاؤُوا بَعدَ زَمَنِ القُرُونِ الثَّلاثَةِ، فأَئِمَّةُ الإِسْلَامِ لَمْ يَختَلِفُوا فِي ثُبُوتِ المَعِيَّة للهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وهَلِ الأَئِمَّةُ يُمكِنُ أن يَكُونُوا فِي كُلِّ مكَانٍ أَوْ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا فِي المَدِينَةِ ومَكَّةَ فقَطْ؟

والمَعِيَّةُ فِي اللُّغَةِ: مُطلَقُ المُقارنَةِ والمُصاحبَةِ[١]. لكِنَّ مُقتَضاهَا ولازِمَهَا يَختَلِفُ باخْتلَافِ الإِضَافَةِ وقَرائِنِ السِّيَاق والأَحوَالِ[٢].

الجَوابُ: فِي كُلِّ مَكانَ، بَلْ وفِي كُلِّ زَمَانٍ إِذْ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ يَمُنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى شَخْصٍ فِي آخِرِ الدُّنيَا فيَكُونَ إمامًا فِي العِلمِ.

واعْلَمْ أَنَّ المُرادَ بالإِمَامِ لَيْسَ كَمَا يقُولُهُ أَهْلُ البِدَعِ أَنَّهُ الإِمَامُ المعْصُومُ؛ لأَنَّهُ لَا أَحَدَ مَعْصُومٌ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ إِمَامُ الأَئِمَّة عنْدَهُم كعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَ بمَعصُومٍ، وقَدْ أَخطَأَ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَأجُورٌ عَلَى خَطَئِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَئِمَّة الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ، فَقَدْ يُصِيبُونَ الحَقَّ، وقَدْ لَا يُصيبُونَهُ، لكِنَّ مُرادَنا بالأَئِمَّةِ الأَئِمَّةُ الَّذِينَ وَهبَهُمُ اللهُ تَعَالَى عِلمًا وعِبادَةً بِحَيثُ كَانُوا قُدوَةً للنَّاسِ فِي عِلمِهِم وفِي عِبادَتِهِمْ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤].

المُهِمُّ: أَنَّ أَئِمَّةَ الأُمَّةِ غيرُ سَلَفِ الأُمَّةِ، لكنَّهُم يَنُصُّونَ عَلَى سَلَف الأُمَّةِ فِي بَابِ العَقَائِد؛ لأَنَّ اختِلَافَ النَّاسِ فِي العَقَائِد إِنَّما حَصلَ بَعدَ القُرُونِ المُفَضَّلَةِ، وإِنْ كَانَ مِنَ البِدَعِ مَا نبَعَ فِي عَهدِ الصَّحَابَةِ، لَكِنَّهَا مَا ظَهَرَتْ وانتشَرَتْ إِلَّا بَعدَ القُرُون الثَّلاثَةِ.

[١] هَذَا مَعْنَاه فِي اللُّغَة؛ فالشَّيءُ مَعَ الشَّيءِ يَعنِي: مُقارن لَهُ فِي أمرٍ مِنَ الأُمُور، مُصاحِب لَهُ فِي أَمرٍ مِنَ الأُمُور.

[٢] وهَذَا الَّذي قَالَهُ المُؤَلِّف هُوَ مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ وتَلمِيذُهُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ[١]، وهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص:٤٧٦).

فتَارَةً تَقْتَضِي: اخْتِلَاطًا كَمَا يُقَالُ: جعَلتُ المَاءَ مَعَ اللَّبَنِ[١].

وتَارَةً تَقتَضِي: تهدِيدًا وإنْذارًا كَمَا يقُولُ المُؤدِّبُ للجَانِي: اذْهَبْ فأَنَا مَعَك[٢].

وتَارَةً تَقْتَضِي: نَصرًا وتأيِيدًا كمَنْ يَقُولُ لِمَنْ يَستغِيثُ بِهِ: أَنَا مَعَك، أَنَا مَعَك[٣].

---

[١] فأَنْتَ إِذَا جعَلتَ المَاءَ مَعَ اللَّبنِ يَختَلِطُ وَلَا يَبقَى اللَّبَنُ فَوقُ والمَاءُ تَحتُ، فَهَذِهِ إِذَنْ مَعِيَّةٌ اقْتَضَتِ اخْتِلَاطًا.

[٢] والغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّهديدُ، مِثْل لَوْ أَنَّ أَحدًا أَمْسَكَ بقَاطِعِ طَرِيقٍ فِي البَرِّ وقَالَ لَهُ: لماذَا تقطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى المُسْلِمِينَ؟ قَالَ: أَبدًا مَا قطَعْتُ! فَقَالَ: بَلْ قطَعْتَ الطَّرِيقَ، لكِنِ اذْهَبْ أَنَا مَعَك. فإِنَّ حَالَ هَذَا الرَّجُلِ يَكُونُ مذعُورًا؛ لأَنَّ هَذَا تهدِيدٌ، مِثْلَمَا يَقُولُ لَهُ بعبَارَةٍ ثانيَةٍ: اذهَبْ وأَنَا ورَاءَكَ. يَعْنِي مَعْنَاه: إِذَا فعَلتَ شَيْئًا فأنَا سَوفَ أُنكِّل بِكَ.

وهَلْ من ذَلِكَ قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء:١٠٨]؟

الجَوَابُ: يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا تهدِيدٌ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأَنْ لَا يُبيِّتَ أحَدٌ شَيْئًا لَا يرضَاهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

[٣] وهَذَا صَحِيحٌ حَتَّى الصِّبيانُ الْآنَ إِذَا تَخاصمَ بَعْضُهم مَعَ بَعْضٍ يَأتِي الصَّبيُّ للثَّانِي ويَقُولُ: أَنْتَ مَعِي أَوْ مَعَ فُلَانٍ؟ ومُرَادُه بِذَلِكَ النَّصرُ والتَّأييدُ، تَجِدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُم يَعمَلُ دِعَايةً لنفسِهِ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَتْبَاعًا.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّوازِمِ والمُقتضياتِ المُختلِفَةِ باخْتِلَافِ الإِضَافَةِ والقَرائِنِ والأحوَالِ، ومِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي يَتَّفِقُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ ويَخْتَلِفُ مُقتضَاهُ وحكمُهُ باخْتِلَافِ الإِضَافَاتِ والقَرَائِنِ، يُسمِّيهِ بَعْضُ النَّاس مُشكِّكًا لتَشكِيكِ المُستمِعِ هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ المُشتَرَكِ الَّذِي اتَّحدَ لفظُهُ واختَلَفَ مَعْناه نَظَرًا لاخْتلَافِ مُقتضَاهُ وحكمِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ المُتواطِئِ الَّذِي اتَّحَدَ لفظُهُ ومَعْناه نظرًا لأصْلِ المَعنى؟[1]

---

[١] اعلَمْ أنَّ الأَلْفَاظ مِنهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ ومنهَا مَا هُوَ مُتواطِئٌ، فَإِذَا اتَّفقَ اللَّفْظُ ومَعْنَاه فَإِنَّهُ مُتواطِئٌ؛ لتَواطُؤِ اللَّفْظِ والمَعْنَى، فَلَا يَزِيدُ أحدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، وإِذَا تعدَّدَ المَعنَى واتَّحدَ اللَّفظُ فَإِنَّهُ مُشْترَكٌ؛ لاشتِرَاكِ المعنيَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِد.

مثَالُ المُتواطِئِ: كلمَةُ (إنسَان)؛ لأنَّهَا تَشمَلُ كُلَّ إنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ.

ومثَالُ المُشْتَرَك: كلمَةُ (عَيْن) لفْظٌ مُشْتَرَك بيْنَ معَانٍ مُتعدِّدةٍ، فالعَينُ يُرَادُ بِهَا عينُ الإِنْسَان الَّتِي يُبصِرُ بِهَا، ويُرادُ بِهَا العَينُ النَّابعَةُ مِنَ الأَرضِ ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، ويُرادُ بِهَا الذَّهبُ؛ ولهَذَا يُقَال: عَينٌ مَورُودةٌ وعَينٌ مَنقُودَةٌ، تَقُولُ: مَثَلًا شَخصٌ صاحِبُ أعيَانٍ. فيَقُولُ المُخَاطَبُ: هَلْ هِيَ أعيَانٌ مَنقودةٌ أَوْ أعيَانٌ مَورُودَةٌ؟ يَعْنِي: هَلْ عِندَهُ ذهَبٌ أَوْ عِندَهُ بسَاتِينُ؟! إِذَنِ: العَينُ لفْظٌ مُشْترَك بيْنَ معَانٍ مُتعدِّدةٍ، فهَلِ المَعِيَّة الَّتِي لَـهَا معَانٍ مُختلِفَةٌ باخْتِلَافِ الأَحوَالِ هَلْ نَقُولُ: إنَّهَا مِنْ بَابِ المُشْتَرَك حَيْثُ إِنَّ المَعِيَّةَ تَقْتَضِي نصْرًا وتأييدًا، وتَقتَضِي تهدِيدًا، وتَقْتَضِي إحاطَةً، فَهَذِهِ ثلَاثُ معَانٍ للفْظٍ وَاحِدٍ، هَلْ هِيَ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ مِنْ بَابِ المُشْتَرَكِ أو مِنْ بَابِ المُتواطِئِ؟

والتَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ المُتواطِئِ[١]؛.............................

الجَوابُ: المُؤلِّفُ يقُولُ: إنَّ بَعضَ العُلَماءِ يُسمِّيها مُشكِّكةً، فَلَا نَقُولُ: هِيَ من المُشْتَرَكِ. وَلَا نَقُولُ: هِيَ مِنَ المُتواطِئ. بَلْ نُسمِّيهَا مُشكِّكةً، وعَلَى هَذَا فتكُونُ الأَلْفَاظُ: مُتواطِئَةً ومُشْتَرَكَةً ومُشكِّكةً، والمَعِيَّةُ إِذَا نظرْنَا إِلَى أَنَّ أَصْلَ مَعْنَاها المُصاحَبَةُ والمُقارَنَةُ قُلْنَا: إنَّها مِنْ قَبِيلِ المُتواطِئِ؛ لأَنَّ كُلَّ هَذِهِ المعَانِي تتَّفِقُ فِي أَصْل وَاحِد، فَهِيَ إِذَنْ من قَبِيلِ المُتواطِئِ، وإِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ معانِيَها تَختَلِفُ بِحَسَبِ القَرائِنِ والإِضَافَاتِ قُلْنَا: إنَّها مِنْ بَابِ المُشْتَرَكِ؛ لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء:١٠٨] لَيْسَ كمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١٩]، فهُنَاكَ فرْقٌ عظِيمٌ بَيْنَ المَعِيَّتَيْنِ؛ لِذَا لَمَّا رَأَى بَعْضُ العُلَماءِ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ هَلْ تَكُونُ مِنَ الأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ الأَلْفَاظِ المُتواطِئَةِ؟ سمَّوهَا مُشكِّكةً.

ولهَذَا قَالَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والتَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ المُتواطِئِ**».

[١] **يَعْنِي**: هَذَا النَّوعَ مِنَ الأَلْفَاظ، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ: التَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوعٌ مِنَ المُتواطِئِ. وإِنَّما قَالَ ذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ لفَائِدَةٍ عظِيمَةٍ؛ لأَنَّنَا إِذَا جعلنَاهُ مِنَ المُشْتَرَك احْتَجنَا إِلَى دَلِيلٍ فِي تَعْيينِ أَحدِ المَعْنيَيْنِ، ثُمَّ يقَعُ الإِنْسانُ فِي حَرجٍ.

لكِنْ إِذَا قُلْنَا: مُتواطِئٌ. لَمْ نَخرُجْ من أَصلِ المَعنَى؛ ولهَذَا يَقُولُ: «**لأَنَّ وَاضِعَ اللُّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بإزَاءِ القَدرِ المُشْتَرَك، واخْتِلَافُ حُكمِهِ ومُقتضَاهُ إِنَّما هُوَ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ والقَرائِنِ، لَا بأَصلِ الوَضعِ**».

لأَنَّ وَاضِعَ اللُّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بإزَاءِ القَدرِ المُشْتَرَك، واخْتِلَافُ حُكمِهِ ومُقتضَاهُ إنَّما هُوَ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ والقَرائِنِ، لَا بأَصلِ الوَضعِ[١]............

---

[١] فكلِمَةُ (مَعَ) أَصْلُ وضعِهَا فِي اللُّغَة أَنَّهَا مِنَ المُتواطِئِ، حَيثُ وُضِعَتْ بإِزَاءِ المَعنى المُشْتَرَك الجَامِعِ لِكُلِّ مَا يَقتَضِيه هَذَا الأَصلُ، فوَاضِعُ اللُّغَة عِندَمَا قَالَ: (مَعَ) يَقصِدُ المُصاحبَةَ والمُقارنَةَ، لَكِنَّهُ يَعرِفُ أَنَّهَا تختَلِفُ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ، فعنْدَمَا نَقُولُ: المَاءُ مَعَ اللَّبَنِ. ونقُولُ: الأميرُ مَعَ جُندِهِ نَجِدُ أَنَّ بَيْنَهُما فَرْقًا، فالأَمِيرُ مَعَ جُندِهِ لَمْ يُخالِطْهُمْ، فَهُوَ بائِنٌ مِنهُم، وقَدْ لَا يَكُون فِي مكَانِهِم أَيْضًا، لكِنَّ المَاءَ مَعَ اللَّبنِ مُقتضَى هَذَا الاختلَاطُ، هَلْ نَقُول الْآنَ: إنَّ (مَعَ) مِنْ بَابِ المُشْتَرَك؛ لأنَّها دَلَّت عَلَى مَعْنًى يُبايِنُ المَعْنى الآخَرَ؟ الجَوَابُ: لَا، وهَلْ نَقولُ: إنَّها مِنَ المُتواطِئِ مِثْل كلِمةِ (إنسَان)؛ لأنَّها تَشمَلُ كُلَّ إنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدٍّ سَواءٍ؟ الجَوَابُ: لَا.

إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فإنَّنَا لَا نَجعَلُ المَعِيَّة مِنْ بَابِ المُشْتَرَكِ وَلَا مِنْ بَابِ المُتواطِئِ؛ لأَنَّ حَقِيقَة الأَمْرِ أنَّ معَانيَهَا مَا اتَّفقَتْ، لكِنَّ شَيخَ الإِسلَام يَقُول: الصَّوَابُ أَنَّهَا مِنَ المُتواطِئِ؛ لأنَّها اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ المَعْنَى، وهُوَ المُقارنَةُ والمصَاحبَةُ، لَكِنَّهَا اختلَفَتْ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ، هَذَا الاخْتِلَافُ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ لَا يَعْنِي الاخْتِلَافَ فِي أَصْلِ المَعْنَى، لكِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: لَمَّا كَانَتْ معَانيهَا تختَلِفُ بِحَسَبِ السِّياقَاتِ وقَرائِنِ الأَحوَالِ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ نُحدِثَ لهَا اسْمًا جدِيدًا وهُوَ المُشكِّك؛ ولهَذَا قَالَ: «**لكِنْ**» مَعَ هَذَا يقولُ «**لـمَّا كَانَتْ نوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئَةِ فَلَا بأْسَ بتَخصِيصِهَا بلَفظٍ**».

لكِنْ لـمَّا كَانَتْ نوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئَةِ فَلَا بأْسَ بتَخصِيصِهَا بلَفظٍ[١].

إِذَا تبيَّنَ ذَلِكَ فقَدِ اتَّضحَ أنَّ لفظَ المَعِيَّة المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجَازِهِ[٢]، ....

[١] واللَّفظُ الَّذِي خُصِّصَتْ بِهِ هُوَ المُشكِّك، فشَيْخُ الإِسْلَام يَقُولُ: لَا مانِعَ بَدَلَ مَا نَقُولُ: إنَّ الأَلْفَاظَ مُتواطِئَةٌ ومُشْتَرَكَةٌ فَقَطْ -لَا مَانِعَ- مِنْ أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ مشكِّكَةٌ؛ لأنَّها نوعٌ خَاصٌّ مِنَ المُتواطِئِ، وَلَا شكَّ أنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيخُ الإِسْلَام هُوَ الحقُّ؛ لأَنَّ الأَلْفَاظَ المُشْتَرَكَةَ لَا تَجِدُ لَـهَا مَعنًى جَامِعًا يَجمَعُ بينَ معَانيهَا، فالعَيْنُ البَاصِرَةُ والعَينُ المَنقُودَةُ والعَينُ المَورُودَةُ لَيْسَ بينهَا أَصْلٌ جَامِعٌ يَجمَعُ بَيْنَ مَعَانيهَا إِلَّا اللَّفْظُ، لكِن مَا هُنَاكَ رَابطَةٌ بينَ العَينِ الَّتِي تُبصِرُ والعَيْنُ الَّتِي تَنبُعُ والعَيْنُ الَّتِي تُنقَدُ، لكِنْ (مَعَ) مهْمَا بحثْتَ فِي معَانِيها تَجِدْ فِيهَا أَصْلًا جامِعًا وهُوَ المُقارنَةُ والمُصاحبَةُ، وإذَا كَانَتْ هَذِهِ المُقارنَةُ والمصَاحَبَةُ تَختَلِفُ بِحَسَبِ المَعْنَى أو بِحَسَبِ القَرَائِنِ والسِّيَاقِ، وعَلَى هَذَا فنقُولُ: إنَّ الصَّوابَ أنَّ المعِيَّةَ لفْظٌ -بقَطعِ النَّظَرِ عَنْ كونِهَا مَعِيَّةَ اللهِ- مِنَ الأَلْفَاظِ المُتواطِئَةِ، لكِنْ لَمَّا كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئِ فَلَا حَرَجَ أَنْ نُسمِّيَهَا مُشكِّكَةً؛ نظَرًا إِلَى أَنَّ السَّامعَ أَوْ إِلَى أَنَّ المُتأمِّلَ فِي مَعْنَاها يَحتَارُ: هَلْ هِيَ مِنَ الأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ الأَلْفَاظِ المُتواطِئَةِ؟.

فـ«**إِذَا تَبيَّنَ ذَلِكَ فقَدِ اتَّضحَ أَنَّ لفظَ المَعِيَّة المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجَازِهِ**».

[٢] مَا دُمْنَا نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّةَ فِي أَصْلِ المَعْنَى للمُقَارنَةِ والمُصاحبَةِ، لَكِنَّهَا تَختَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافاتِ، فإِنَّها إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اللهِ تَكُونُ حَقِيقَةً، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كالمُضافَةِ

غَيْر أَنَّ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيقُ بِهِ فَلَيسَتْ كمَعِيَّةِ المَخلُوقِ للمَخلُوق، بَلْ هِيَ أَعْلَى وأكمَلُ[١]، ....

إِلَى الإنسَانِ، أَوْ كإِضَافَةِ مَعِيَّة اللَّبنِ للمَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولهَذَا يَقُولُ: «**غَيْر أَنَّ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيقُ بِهِ فَلَيسَتْ كمَعِيَّةِ المَخلُوقِ للمَخلُوق، بَلْ هِيَ أعْلَى وأكمَلُ**».

[١] كَمَا أَنَّنا نَقُولُ: إنَّ سَائِرَ الصِّفَاتِ بِالنِّسْبَةِ للهِ حَقِيقَةً، وإن كَانَتْ تماثِلُ أو تُشارِكُ المَخلُوقَ فِي اللَّفظِ، فقُدرَةُ اللهِ حَقٌّ، وقُدرَةُ المَخلُوقِ حَقٌّ، لكِنْ تختَلِفُ القُدرتَانِ بِحَسَبِ إضَافَتِهما، كَذَلِكَ بِالنِّسبَةِ للمَعِيَّة نَقُولُ: مَعِيَّةُ اللهِ حقٌّ، ومَعِيَّةُ المَخلُوقِ حَقٌّ، ولَكنَّهُمَا تختلِفَانِ بحَسَبِ الإضَافَةِ، نَحْنُ مَثَلًا عنْدَمَا نَقُولُ: إنَّ القَمَرَ مَعَنَا وهُوَ فِي السَّمَاء. لَيْسَ كَمَا إذَا قُلْنَا: إنَّ اللهَ مَعَنَا وهُوَ فِي السَّمَاء. بَيْنَهُما فَرقٌ عظِيمٌ، فلَفظُ المَعِيَّة المُضافَةِ إلَى اللهِ مُستَعمَلٌ فِي حقيقَتِهِ لَا فِي مجازِهِ، كَما هُوَ القَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهَا مُستعمَلَةٌ فِي حَقِيقتِها لا فِي مجازِهَا، فإنَّ مَعِيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإِنْ كَانَت تَتَّفِقُ مَعَ مَعِيَّة المَخلُوقِ فِي أَصْلِ المَعْنَى وهُوَ المُصَاحبَةُ والمُقارَنَةُ، لَكِنَّهَا تختَلِفُ عَنْهَا فِي أَنَّهَا مَعِيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، كَما نَقُولُ فِي السَّمْعِ والبَصرِ والقُدرَةِ والقُوَّةِ، فاللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بهَذِهِ الصِّفَاتِ التي تَتَّفِقُ مَعَ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ فِي أَصْلِ المَعنَى، لكِنْ تختَلِفُ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ، فَإنَّ سَمعَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يُشبِهُهُ سَمعُ المَخلُوقِينَ وَلَا بصرُهُم وَلَا قُوَّتُهم؛ ولهَذَا لَمَّا حكَى اللهُ تَعالَى عَنْ عادٍ أَنَّهُم قَالُوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥] لَمْ يُنكِرِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ تكُونَ لَـهُمْ قُوَّةٌ، بَلْ أَثْبتَ أنَّ لهُم قُوَّةً، إلَّا أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥].

فمَثَلًا أَنَا إِذَا قُلتُ: أَنَا مَعَكَ. لشَخصٍ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّ هَذَا رُبَّما يَكُونُ المَعنَى: أَنِّي مَعَك فِي مكَانِكَ أَوْ أَنِّي مَعَكَ بالنَّصرِ والتَّأييدِ، كَما يَقُولُ الصِّبيانُ بعضُهُم لبَعْضٍ إِذَا تَخاصَمَت طَائِفَةٌ مَعَ أُخرَى يَقُولُ أحدُ الصِّبيَانِ لطَرَفٍ ثَالِثٍ: أنْتَ مَعَ أُولَئِكَ أو مَعِي؟ ومُرَادُه: بالنَّصرِ والتَّأيِيدِ والتَّثبِيتِ، ولكِنْ إِذَا قُلنَا: إِنَّ اللهَ مَعَ خَلقِهِ. هَلْ مَعناه: أَنَّهُ فِي مكَانِهِم؟

الجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ هَذَا، لأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّةَ تختَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ والقَرائِنِ، فَلَا يُمكِنُ أن تَتَسَاوَى جميعُ أفرَادِهَا فِي معَانيها، وعَلَى هَذَا فَإِذَا قُلنَا: إِنَّ مَعِيَّةَ اللهِ لخَلقِهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجازِه، فإنَّنَا نَسُدُّ عَلَى أُولَئِكَ الَّذِينَ يحتَجُّونَ عَلَيْنَا؛ لبِدعَتِهِم فِي التَّأْوِيلِ؛ لأَنَّ الأَشَاعِرةَ وغيرَهُم مِنَ المُعْتَزِلَةِ يَقُولُونَ: أَنتُم تجعَلُونَ المَعِيَّةَ مجازًا فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا أن نَجعَلَ اليَدَ مجازًا، والعَينَ مجازًا، والوَجهَ مجازًا، وهَذَا ظُلمٌ مِنكُم أن تُبِيحُوا لأنفسِكُم مَا تُحرِّمُونه عَلَينَا.

فَنَقُولُ لَـهُمْ: نَحنُ لَا نَقُولُ بِذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاها بالإِضَافَة إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنَّهَا سالِمَةٌ مِمَّا لَا يَلِيقُ باللهِ، كأَنْ يَقُولَ قَائِل: إِنَّ اللهَ مَعَنَا فِي مَكَانِنا. فإِنَّ هَذَا لم يقُلْ بِهِ إِلَّا الحُلوليَّةُ مِنَ الجَهمِيَّةِ وغيرُهُمْ، وَنَحنُ لَا نَقُولُ بِهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِل: كَيْف تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا حَقِيقَةً. وَلَا تَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي الأَرْضِ. وهَلْ يُتصوَّرُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا حَقِيقَةً وهُوَ فِي السَّماءِ وَنَحنُ فِي الأَرضِ؟

فالجَوَابُ: نعَم يُتصوَّرُ، وسيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- ذَلِكَ فِي بَيَانِ الجَمْعِ بَيْنَ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى ومَعيَّتِهِ.

وَلَا يَلحقُهَا مِنَ اللَّوازمِ والخَصَائِصِ مَا يَلحَقُ مَعِيَّة المَخلُوقِ للمَخلُوقِ[١].

وانْظُرِ الْآنَ: قُدرَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تُقَاسُ بقُدرَاتِ الخَلْقِ، نَحنُ مَثَلًا جَمَاعَةٌ نُصلِّي كُلٌّ مِنَّا يَقُولُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ونقُولُهَا بكلِمَةٍ واحِدَةٍ وفَمٍ وَاحِدٍ، أو رُبَّمَا أنْتَ فِي أوَّلِ الفَاتِحَةِ، وأَنَا فِي آخِرِهَا، والثَّالِثُ فِي وسطِهَا، ومَعَ هَذَا فكُلُّ وَاحِد مِنَّا يُنَاجِي اللهَ عَزَّوَجَلَّ، أنْتَ تَقُولُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، فيَقُولُ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي. والثَّانِي يَقُولُ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فيَقُولُ اللهُ لَهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي. والثَّالِثُ يَقُولُ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ فِي آنٍ وَاحِد واللهُ يَقُولُ: هَذَا لعبْدِي ولعَبْدِي مَا سَأَلَ.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُمْكِن أن يَكُونَ مِثْلَ المَخلُوق، بَلْ سُبْحَانَهُ لَا يُحَاطُ بِهِ؛ لَا فِي الذِّهْنِ، وَلَا فِي العَقْل، وَلَا فِي الحِسِّ، وأَمَّا الإِيمَانُ بوُجودِهِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ أمرٌ فِطرِيٌّ عَقلِيٌّ شَرْعِيٌّ، إِذَا تَبيَّنَ هَذَا فإِنَّ لفْظَ المَعِيَّةِ المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجَازِهِ.

[١] مَثَلًا إِذَا قَالَ الأَبُ لابنِهِ: اذهَبِ اشتَرِ لَنَا حَاجَةً مِنَ السُّوقِ. فَقَالَ: أَخَافُ أن يعتَدِيَ عليَّ الصِّبيَانُ. قَالَ الأَبُ: أَبدًا، أَنَا مَعَكَ. فَهذِهِ مَعِيَّة تَقْتَضِي النَّصرَ والتَّأيِيدَ، ورُبَّمَا تَقتَضِي أيضًا المُراقبَةَ، فقَد يَتْبَعُه وهُوَ لَا يَشعُرُ بِهِ، يَنظُرُ حَتَّى لَا يعتَدِيَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ يَنظُر إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ، لكِنْ لَيسَتْ مُراقبَةُ الإِنْسَانِ هَذَا لابنِهِ ونصرُهُ إِيَّاهُ وتأيِيدُهُ إِيَّاهُ كمُراقبَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لخَلقِهِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يفُوتُهُ شَيْءٌ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران:٥]، لكِنَّ هَذَا الإِنسَانَ الَّذِي قَالَ لابنِهِ: أَنَا مَعَكَ. رُبَّمَا يفُوتُهُ، ورُبَّمَا أَيْضًا لَا ينصُرُه، ورُبَّمَا يُعتدَى عَلَيْهِ قَبلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى نُصرتِهِ، لكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَيسَ كَذَلِكَ، فتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنْ قَولِنَا:

إنَّ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ. أَنْ تَكُونَ مُماثِلَةً لَمِعِيَّةِ المَخلُوقِ كسَائِرِ الصِّفَاتِ كَمَا نَقُولُ: للهِ سَمْعٌ، ولِلْإِنسَانِ سمْعٌ. لكِنْ يَختَلِفُ، ولِلإِنسَانِ قُدرَةٌ وللهِ قُدرَةٌ لكِنْ تَختَلِفُ.

وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذَا فِي كُتُبِهِ، وذَكَرَ أمثِلَةً كَثِيرَةً فِي أَوَّلِ (التَّدمريَّة)[1] فِي أَشياءَ اتَّفقَت فِي الاسْمِ لكِنِ اختلَفَتْ فِي الحَقِيقَةِ، فَقَالَ: إنَّ اللهَ سَمَّى الإِنسَانَ سَمِيعًا وبَصِيرًا، وسَمَّى نَفْسَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، ولَيْسَ السَّمِيعُ كالسَّمِيعِ وَلَا البَصِيرُ كالبَصِيرِ، وأَثْبَتَ لِلْإِنسَانِ عِلمًا وأَثْبَتَ لنَفسِهِ عِلمًا، ولَيْسَ العِلمُ كالعِلمِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧٠]، وقَالَ فِي عِلمِ الإِنْسَانِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، فَرْقٌ بينَ هَذَا وهَذَا، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

مَسْأَلَة: مَا وجهُ إِطلَاقِ قولِنا: «حَقِيقَةً» عَلَى المَعِيَّة مَعَ أَنَّنا لَا نعتبِرُها حَقِيقةً إِلَّا باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيهِ؟

الجَوَابُ: هِيَ حَقِيقَة فِيمَا أُضِيفَتْ لَهُ، فَإِذَا قُلتَ: المَاءُ مَعَ اللَّبنِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ معَهُ، وإِذَا قُلْتَ: هَذَا الإِنْسَانُ مَعَ هَذَا الإِنْسَانِ بالنَّصرِ والتَّأيِيدِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ معَهُ، والفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لأنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى هَذَا وأُضِيفَتْ إِلَى هَذَا، فالتَّفرِيقُ هُنَا بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ، يَعنِي: بِحَسَبِ مَا أُضِيفَت إِلَيهِ، كَمَا أَنَّ الفرقَ بينَ قُدرَةِ الخَالِقِ وقُدرَةِ المَخلُوقِ ظَاهِرٌ جدًّا بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وإِلَّا فالقُدرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ قُدرَةٌ هِيَ فِعلُ الشَّيءِ بِدُونِ عَجزٍ، لَكِنَّهَا تَختَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ.

---

(١) التدمرية (ص:٢١).

وهَلْ نَقُولُ: هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ أو نُفَصِّلُ فِيهَا؟

نَقُول: نعَمْ هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ، وإنَّهَا مُستعمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا الحَقِيقِيِّ لَا فِي المَعْنَى المَجَازِيِّ، وَذَلِكَ باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى بَعْضِ المَخلُوقَاتِ تَكُونُ حَقِيقَةً فِيمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ وحَقِيقَةً فِيمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي النَّاحِيَةِ الأُخْرَى.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لَا بُدَّ مِنَ القَولِ باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؟

قُلنا: نعَمْ لَا بُدَّ، وقُلْنَا أَيْضًا حقِيقَةً لَكِنَّهَا تَلِيقُ بِهِ؛ لأَنَّ شَيخَ الإِسلَام رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّما صَارَ إِلَى هَذَا وصَرَّحَ بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ حَتَّى لَا ينفتِحَ عَلَينَا بَابٌ يَحتَجُّ بِهِ الأَشَاعِرَةُ؛ لأَنَّ الأَشَاعِرَةَ قَالُوا: إِنَّكُم تُنكِرُونَ عَلَينَا المَجَازَ وتقُولُونَ: كُلُّ مَا أَضَافَ اللهُ إِلَى نَفسِهِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ. لمَاذَا تَقُولُونَ فِي المَعِيَّةِ: إِنَّهَا مَجَازٌ؟ فأَهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَجَابُوهُم عَنْ ذَلِكَ بأَحَدِ وَجهَينِ:

مِنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَجَازٌ، لكِنْ دَلَّ الدَّلِيل عَلَيْهِ، وَنَحنُ لم نُنكِر عليكُمُ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا، إِنَّما أَنكرنَا عَلَيكُم التَّأوِيلَ الَّذِي لا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

ومِنْهُم مَنْ قَالَ: لَا نُسلِّمُ أَنَّهَا مجازٌ -وهَذَا الوَجهُ سبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ- بَلْ نَقُولُ: هِيَ حَقِيقَةٌ، ولكِنَّها تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ مَعَ الشَّيءِ وهُوَ بعِيدٌ عَنْهُ، وضَرَبَ شَيخُ الإِسلَامِ لذَلِكَ مَثَلًا قَالَ: إِنَّهُم يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والنَّجمُ مَعَنَا، مَا زِلنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. ومَعَ ذَلِكَ هُوَ فِي السَّمَاءِ بَعِيدٌ عَنَّا، ويُطلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ومَسَارُ شَيخِ الإِسلَامِ هَذَا المسَارَ لَا شَكَّ أَنَّهُ

يُوصِدُ البَابَ أمَامَ الَّذِينَ يَحتَجُّونَ عَلَينَا فِي مَسأَلَةِ التَّأوِيلِ، لكِن إِذَا اضطُرِرنَا إِلَى أن نُسَلِّمَ بأَنَّهُ تَأْوِيلٌ فإنَّنَا نَقُولُ: لَنَا دَلِيلٌ، وإذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّأوِيلِ فَعَلَى العَينِ والرَّأسِ.

كَمَا أَنَّنا نتَّفِقُ مَعَكُم فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، لَوْ أَخَذنَا بظَاهِرِ اللَّفظِ لكَانَ المَعنَى بَعدَ القِراءَةِ، لكِنَّ المَعنَى بِلَا شَكٍّ قَبلَ القِرَاءَةِ كَمَا تُفسِّرُه السُّنَّةُ، وحينَئِذٍ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّأوِيل فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ المَعنَى المُرادَ؛ لأَنَّ الَّذِي فسَّرَ هَذَا اللَّفظَ بِهَذَا المَعنَى الَّذِي هُوَ التَّأوِيلُ هُوَ صَاحِبُهُ الَّذِي تَكلَّمَ بِهِ.

ولهَذَا لـمَّا أَرَادَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّأوِيلَ فِي قَولِهِ: **«اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»** لـمَّا أَرَادَ اللهُ خِلَافَ ظَاهِرِهِ بيَّن ذَلِكَ فقَالَ: **«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَطْعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، ومَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ»**[1].

فالحَاصِلُ: أنَّ التَّأْوِيلَ إِذَا دَلَّ عَلَيهِ الدَّلِيلُ فَهَذَا وَاجِبٌ أَنْ نَقولَ بِهِ، ويَكُونُ هَذَا تفْسِيرًا للكَلَامِ مِمَّن تَكلَّمَ بِهِ، فأَنَا لَوْ قُلْتُ مَثَلًا: أَكْرِمْ زَيْدًا. وهُنَاكَ أربعَةُ زُيودٍ، وقُلْتُ: أُرِيدُ هَذَا. فَلَا يُمْكِنُ أن يَحْتَمِلَ أَنْ يُرادَ زَيدُ الثَّانِي والثَّالثُ والرَّابعُ، فَإِذَا فسَّرَ المُتكلِّمُ كلامَهُ بمُرَادِهِ فَهَذَا فِي الحَقِيقَةِ لَا يُنكَرُ ولَيْسَ بتَأويلٍ.

فنَحنُ نُجِيبُ عَلَى كُلِّ مَنِ احتَجَّ عَلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ نُجِيبُهُ بأَحَدِ أمرَينِ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذَا وقَد فَسَّرَ بَعْضُ السَّلَفِ مَعِيَّةَ اللهِ لخَلقِهِ: بعِلمِهِ بهِمْ[١]، وهَذَا تَفْسِير للمَعِيَّة ببَعْضِ لَوازِمِهَا، وغرضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلوليَّةِ الجَهْمِيَّة الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ اللهَ بذَاتِه فِي كُلِّ مكَانٍ، واستَدَلُّوا بنُصُوصِ المَعِيَّة، فبَيَّنَ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يُرادُ مِنَ المَعِيَّةِ كَونُ اللهِ مَعنَا بذَاتِه، فإِنَّ هذَا مُحالٌ عَقْلًا وشَرْعًا؛ لأَنَّهُ يُنافِي مَا وَجبَ مِنْ عُلوِّه، ويَقْتَضِي أَنْ تُحِيطَ بِهِ مَخْلُوقَاتُه، وهُوَ مُحالٌ[٢].

إِمَّا بمَنعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تأوِيلًا، وأَنْ يُحمَلَ اللَّفظُ عَلَى الحَقِيقَةِ الَّتِي تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإِمَّا أَنَّهُ تَأْوِيلٌ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؛ ولهَذَا لا يُقبَلُ التَّأوِيلُ مُطلَقًا، وَلَا يُردُّ مُطلَقًا، فمِنهُ المَقبُولُ ومِنهُ المَردُودُ، وتَفسِيرُ اللَّفظِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ بمُقْتَضَى دَلَالَةِ الشَّرعِ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعَدُّ جِنَايَةً عَلَى النُّصُوصِ، بَلْ هُوَ مُوافِقٌ لِلنُّصُوصِ وَلَا بُدَّ مِنهُ.

[١] يَعْنِي أَنَّ بَعضَ سَلَفِ الأُمَّة -وَلَا سِيَّما بَعدَ أَنْ ظَهَرَ قَولُ الجَهْمِيَّة بأَنَّ المُرَادَ بالمَعِيَّةِ المَصَاحبَةُ فِي المكَانِ- صَارُوا يُفسِّرُونَ المَعِيَّةَ بالعِلمِ فيَقُولُونَ: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ أَيْ: وهُوَ عَالِمٌ بهِمْ، لَا يُفسِّرُونَها بالمَعِيَّةِ الحَقِيقِيَّةِ، وهَذَا هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ لبَعضِ المُؤَوِّلَةِ أَنْ يَقُولَ: كَيْف تَحتَجُّونَ عَلَيْنَا بتَأويلِنَا وأَنْتُمْ تُؤَوِّلُونَ؟! فنَقُولُ: «**وهَذَا تَفْسِير للمَعِيَّة ببَعْضِ لَوازِمِهَا، وغرضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلوليَّةِ الجَهْمِيَّة الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ اللهَ بذَاتِه فِي كُلِّ مكَانٍ، واستَدَلُّوا بنُصُوصِ المَعِيَّة، فبَيَّنَ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يُرادُ مِنَ المَعِيَّةِ كَونُ اللهِ مَعنَا بذَاتِه، فإِنَّ هذَا مُحالٌ عَقْلًا وشَرْعًا؛ لأَنَّهُ يُنافِي مَا وَجبَ مِنْ عُلوِّه، ويَقْتَضِي أَنْ تُحِيطَ بِهِ مَخْلُوقَاتُه، وهُوَ مُحالٌ**».

[٢] وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَعنًى بَاطِلٌ، وأَنَّ الَّذِي يَعتَقِدُه فِي رَبِّهِ كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا اعتَقَدَ أَنَّ اللهَ فِي كُلِّ مكَانٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ إِمَّا تَعدُّدُ ذَاتِ اللهِ، وإِمَّا تَجزُّؤُهَا؛ جزءٌ مِنهُ هُنَا،

أَقْسَامُ مَعِيَّةِ اللهِ لِخَلقِهِ:

تَنْقَسِمُ مَعِيَّةُ اللهِ لِخَلقِهِ إِلَى قِسمَينِ: عَامَّةٍ وخَاصَّةٍ.

فالعَامَّةُ: هِيَ الَّتِي تَقتضِي الإِحَاطَةَ بجَمِيعِ الخَلقِ مِن مُؤمِنٍ وكَافِرٍ وبَرٍّ وفَاجِرٍ فِي العِلمِ والقُدرَةِ والتَّدبِيرِ والسُّلطَانِ وغَيرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الرُّبوبِيَّةِ[١].

وجُزءٌ مِنهُ هُنَاكَ، وهَذَا مُحَال، مَعَ مُخَالَفةِ هَذَا القَولِ لِمَا تَوافَرَت عَلَيهِ الأدِلَّةُ النَّقلِيَّةُ والعَقلِيَّةُ والفِطرِيَّةُ مِنْ أنَّ اللهَ تَعَالَى فَوقَ عَرشِهِ عَالٍ عَلَى جَمِيعِ خَلقِهِ.

مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بينَ اللَّازِم ومَا يَقتَضِيهِ الشَّيءُ؟

الجَوَابُ: الفَرقُ بَينَ اللَّازِمِ وَمَا يَقتَضِيهِ أَنَّ اللَّازِمَ مَعْنَاهُ: هُوَ الَّذِي لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ، والَّذِي يَقْتَضِيهِ الشَّيْءُ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ شَيءٌ آخَرُ، قَدْ يَقتضِيهِ، وَقَدْ لَا يَقتَضِيهِ، فَمَثَلًا إِذَا قُلنَا: هَذَا يَقتَضِي كَذَا. حتمًا صَارَ لَازِمًا، وإذا كَانَ يَقتَضِي ذَلِكَ ولَـم نُرِد بِذَلِكَ اللَّازِمَ فإنَّ مَا لَـم يَكُن لَازِمًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أن يُرادَ بِهِ، ولكِنْ لَا يتعيَّنُ، فَلَوْ قُلتُ لَكَ مَثَلًا: المَعِيَّةُ -وقصَدْنَا أيَّ مَعِيَّةٍ- لَا تَقْتَضِي المُشاركةَ فِي المكَانِ. فَهَذَا خطَأٌ؛ لأَنَّهَا قَدْ تَقتضِيهِ، لكِنْ إِذَا قُلتُ: المَعِيَّةُ لَا تستَلزِمُ المُشاركةَ فِي المكَانِ. فَهَذَا صَحِيحٌ لَا تَستلزِمُهُ، لكِنْ قَدْ تَقْتَضِيه، فَهَذَا فَرقٌ يَجِبُ أن نَعرِفَهُ بَينَ الاقتِضاءِ وبَينَ الاستِلزَامِ.

[١] هَذِهِ عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الخَلقِ كالرُّبوبِيَّةِ تَكُونَ عَامَّة شَامِلَةً لِجَمِيعِ الخَلقِ، وهَذهِ المَعِيَّةُ العَامَّةُ إِنَّما تُذكَرُ عَلَى سبيلِ العُمُومِ فيُقَالُ: إنَّ اللهَ مَعَ خَلقِهِ، أَو هُوَ معَهُم. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُذكَرَ عَلَى سَبِيلِ الخُصُوصِ فيُقَالُ: إنَّ اللهَ مَعَ الكَافِرِ. بَلْ نَقولُ: إنَّ اللهَ مَعَ الخَلقِ. فيَشمَلُ المُؤمِنَ والكَافِرَ.

وهَذِهِ المَعِيَّةُ تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ المُراقبَةِ لله عَزَّوَجَلَّ؛ ولذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيثُمَا كُنتَ»[١].

ومِنْ أمثِلَةِ هَذَا القِسمِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧][١].

وأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنَّ اللهَ مَعَ الكَافرينَ. مُرِيدًا بِذَلِكَ المَعنَى العَامَّ فَإِنَّهُ لَا يَصلُحُ هَذَا، بَلْ إِذَا أَرَدْتَ المَعنَى العَامَّ فاجعَلِ اللَّفظ عَامًّا، واجْعَلِ الإِضَافَةَ عَامَّةً فقُل: إِنَّ اللهَ مَعَ الخَلقِ، أَو مَعَ النَّاسِ. ومَا أَشْبَهَ هَذَا حَتَّى لَا تَجعَلَ المَعِيَّةَ مُضافَةً إِلَى الكَافِرِينَ عَلَى وجْهٍ يُوهِمُ أَنَّهُ معَهُم بالنَّصرِ والتَّأييدِ.

[١] هَذِهِ المَعِيَّة إِذَا آمَنَ الإِنسَانُ بِهَا فإِنَّهَا تُوجِبُ لَهُ كَمَالَ المُراقبَةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: لنَفرِضْ أَنَّ رَجُلًا فِي بَيتِهِ مَا عِندَهُ أَحدٌ مِنَ الخَلقِ هَمَّ بمَعصِيَةٍ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ اللهَ مَعَهُ، يَعْنِي: مُطَّلِع عَلَيْهِ لَا يَفُوتُهُ شَيءٌ مِنْ أمرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَفعَلُ وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَفعَلَ؛ لأَنَّهُ يَخافُ اللهَ ويَستَحِي مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، واللهُ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُستَحَى مِنْهُ؛ ولِذَا قَالَ: بَعْضُ النَّاسِ -يُقرِّبُ المَسْأَلَةَ- مَا ظَنُّك لَوْ كَانَ أقربُ النَّاس إِلَيكَ عندكَ وأَنْتَ تُرِيدُ المَعصِيَةَ؟ هَلْ تَفعلُهَا؟ الجَوَابُ: لَا تَفعلُها، فَإِذَا كَانَ هَذَا حَياؤُكَ مِنَ الخَلقِ فليَكُن حَياؤُكَ مِنَ الخَالِقِ أعظَمَ وأعظَمَ؛ ولهَذَا امْتَدحَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ يَخشَونَ رَبَّهُم بالغَيبِ؛ لأَنَّ الَّذِينَ يَخشَونَ رَبَّهم بالغَيبِ هُمُ الَّذِينَ خَشُوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَشيَةً حَقِيقِيَّةً لَا يَشُوبُها أيُّ شُبهَةٍ.

[١] الآيَةُ الأُولَى: فِي سُورَةِ الحَدِيدِ وأَوَّلُـها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ

فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، قَوْلُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ «هُوَ» نَفسُهُ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كُلُّ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى اللهِ فالُمرَادُ بِهِ هُوَ نَفسُهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَن نَقُولَ: بذَاتِهِ. لكِنِ احتَاجَ السَّلَفُ أَنْ يَقُولُوا: «بذَاتِهِ» فِي بَعضِ المَسائِلِ مِن أَجْلِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّعطِيلِ؛ ففِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤]، قَولُهُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللهِ، أيِ: استَوَى اللهُ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ العُلَماءِ كَمَا قُلْنَا قَالُوا: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ بذَاتِهِ. فزَادُوا كلِمَةَ: «بذَاتِهِ» مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ فَقَطْ، وقَصدُهُم بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الاسْتِوَاءَ بالاستِيلَاءِ، إِذْ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ إِذَا أَضَافَ الفِعلَ إِلَى نَفسِهِ، فالُمرَادُ هُوَ نَفسُهُ ﴿يَعْلَمُ﴾ أيِ: اللهُ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أيِ: اللهُ، ولكِنْ هَذِهِ النُّقطَةُ الأَخِيرَةُ -وَهِيَ المَعِيَّةُ- يَجِبُ أَنْ تعلَمَ بأَنَّ النَّاسَ اختَلَفُوا فِيهَا:

فمنهُمْ مَنْ فسَّرَهَا بأَنَّهُ مَعنَا بذَاتِهِ فِي أمكِنَتِنَا، وهَؤُلاءِ هُمُ الحُلُولِيَّةُ مِنَ الجَهْمِيَّةِ، إِذْ مِنَ الجَهمِيَّةِ مَنْ يُنكِرُ وُجودَ اللهِ بالكُلِّيَّةِ فِي الحَقِيقَةِ؛ لأَنَّهُ يَقُولُ: إنَّ اللهَ لَيْسَ دَاخِلَ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا فوقَهُ، وَلَا تحتَهُ، وَلَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنفَصِلًا. فيَصِفُونَ اللهَ تَعَالَى بِمَا يَقتَضِي أن يَكُونَ مَعدُومًا، بَلْ مُمتَنِعًا.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص:٤٤٥).

ومِنَ العُلَماءِ مَنْ فَسَّرَهَا بالعِلمِ فقَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَيْ: عِلمُهُ مَعَكُم، وهَذَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ؛ لأَجْلِ الرَّدِّ عَلَى مَا شَاع عِندَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ مِنْ أقوالِ هؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ فَسَّرُوا كَلَامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِمَا لَا يُرادُ بِهِ، بَلْ بِمَا هُوَ مُمتَنِعٌ.

فإنْ قِيلَ: هَلْ وَرَدَ عَنْ أحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفسِيرُ المَعِيَّة بالعِلمِ؟

نَقُولُ: وَرَدَ فِي تَفسِير ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ قَالَ: هُوَ مَعهُم بعِلمِهِ[1]. إمَّا بِهَذَا اللَّفظِ أو قَريبٍ مِنهُ، مَعَ أَنَّ الشَّوكَانِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرُ المَعِيَّةِ بالعِلمِ أَبَدًا. ونَفى ذَلِكَ، لكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ نفيَهُ لَيْسَ بصَحِيحٍ، وأَنَّهُ مَا اطَّلَعَ عَلَى هَذَا.

أَمَّا بقِيَّةُ الصَّحابَةِ غَيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ وابْنِ مَسعُودٍ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنهُم قَالَ بِهَذَا؛ لأَنَّ المَعنَى عِندَهُم وَاضِحٌ يَقْرَؤُونَ القُرآنَ عَلَى ظَاهِرِهِ ويُنزِّهُونَ اللهَ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، ثُمَّ إنَّ تَفسِيرَ مَنْ فسَّرَ المَعِيَّةَ بالعِلمِ لَيْسَ مَعناه أَنَّهُ مَقصُورٌ عَلَى العِلمِ؛ ولهَذَا حَتَّى عُلَماءُ المُسْلِمِينَ مِنَ الخَلَفِ يَقُولُونَ: بعِلمِهِ وسَمعِهِ وبَصَرِهِ وإحَاطَتِهِ، فَلَيْسَ فَقَطِ العِلمُ.

ومِنَ العُلَماءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ المَعِيَّةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، لكِنَّها معِيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَمْتَنِعُ غَايَةَ الامتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا أَنَّهُ مَعَنَا فِي الأَرضِ، وأَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُستحِيلٌ، وقَالَ: إِنَّهُ يُمكِن أن يَكُونَ الشَّيءُ مَعَكَ حَقِيقَةً وهُوَ فَوْقَكَ، وضَربُوا لِذَلِكَ مَثَلًا بِمَا تقُولُهُ العَرَبُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا، مَا زِلْنَا نَسِيرُ والجَدْيُ -وهُوَ أَحَدُ النُّجُومِ

(١) انظر: الدر المنثور (٨/ ٤٩).

المَشْهُورَةُ المَعْرُوفَةُ- مَعَنَا، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ ذَلِكَ ويَرَونَ أَنَّ هَذِهِ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ، وإِنْ كَانَ هَذَا الشَّيءُ لَيْسَ فِي الأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمكِنًا فِي المَخلُوقِ فَما بَالُكَ بالخَالِقِ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ المَعْنَى المُوافِقُ لظَاهِرِ الآيَةِ مَا دُمنَا أَثبَتْنَا مَعِيَّةً حَقِيقِيَّةً تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يلحَقُهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد:٤] خِتَامُ الآيَةِ بِما يَقْتَضِي العِلمَ أَيْضًا.

مَسْأَلَة: بِماذَا نَرُدُّ عَلَى الحُلوليَّةِ الجَهمِيَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَنَا بذَاتِه؟

الجَوابُ: نَرُدُّ عَلَيْهِم بالنُّصُوصِ الكَثِيرةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ فَوقَ عَرشِهِ، ونَرُدُّ عَلَيْهِم أَيْضًا بدَلَالَةِ العَقلِ بأَنَّهُ مَا قَالَ إنسَانٌ: يَا اللهُ. إِلَّا وَجدَ مِنْ قَلبِه ضَرُورَةً بطَلَبِ العُلُوِّ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يَذهَبَ يَمِينًا، وَلَا يَسارًا، ونَرُدُّ عَلَيهِم أَيْضًا بإجمَاعِ السَّلَفِ، فإِنَّ السَّلَفَ مُجمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُستوٍ عَلَى عَرشِه فَوقَ جَمِيعِ خَلقِهِ.

والحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا القَولَ لَا يُمكِنُ أَنْ يَستَقِيمَ عَلَيْهِ عَاقِلٌ أَبدًا؛ لأَنَّ مَعنَى كَلَامِهِم: إِنَّ اللهَ مَعنَا بذَاتِه فِي أَمكِنَتِنا: أَنَّ الأَمكِنةَ هَذِهِ تُحِيطُ باللهِ، أَو مَعنَاهُ: أَنَّ هَذِهِ الأَمكِنَةَ فِي جَوفِ اللهِ -نسأَلُ اللهَ العَافيَةَ-، فكَلامُهم غَيرُ مَعقُولٍ، لَكِنَّهُم كَما قَالَ تَعالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧].

واللهُ عَزَّوَجَلَّ حَكِيمٌ، جعَلَ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَشْيَاءَ فِيهَا نَوعٌ مِنَ الاشتِباهِ امْتِحَانًا واختِبارًا للخَلقِ حَتَّى يُعلَمَ مَنْ يُرِيدُ الحَقَّ مِمَّن يُرِيدُ الشُّبهَةَ

والتَّشكِيكَ، وهَذَا مِنَ الابْتِلَاءِ؛ لأَنَّهُ لَو لَم يَكُنْ هُنَاكَ آيَاتٌ مُتشَابِهَاتٌ وكَانَ الأمرُ كُلُّهُ واضِحًا مَا عُرِفَ الصَّادِقُ فِي طلَبِه والمُؤمِنُ مِنْ غَيرِ الصَّادِقِ والمُؤمِن.

الآيَةُ الثَّانيَةُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] ﴿مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ هَلْ ﴿نَّجْوَىٰ﴾ مُضافَةٌ إِلَى ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ أَوْ ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ بدَلٌ مِنْ ﴿نَّجْوَىٰ﴾؟ فِيهَا رَأيَانِ للنَّحْوِيِّينَ.

فمِنهُم مَن قَالَ: مَا يَكُون مِن نَجوَى ثَلاثَةٍ أَيْ: مِنْ مُناجَاةِ ثَلاثَةٍ.

ومِنهُم مَنْ قَالَ: مَا يَكُونُ مِنْ نَجوَى يَعنِي: مِنْ جَماعَةِ النَّجوَى ثَلاثَةٍ. فتكُونُ بَدَلًا مِنْ نَجوَى، وعَلَى كُلِّ حَالٍ فالمَعنَى لَا يَختَلفُ.

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧]، والنَّجوَى: هِيَ مُخاطَبَةُ الغَيرِ بكَلَامٍ خَفِيٍّ؛ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يَتَنَاجَونَ يَكُونُ اللهُ تَعالَى رابعَهُمْ، ولَيسَ مَعْناه: أَنَّهُ فِي مكَانِهم رَابِعًا لَهُم، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي مكَانِه فَوقَ سَموَاتِه عَلَى عَرشِه، لَكنَهُ لكَمالِ إحَاطَتِه كأَنَّهُ مَعهُم، لَا يَخفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أمرِهِم ﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة:٧] ﴿أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾ أَيْ: أدْنَى مِنَ الثَّلاثَةِ وأَيْضًا أدنَى مِنَ الخَمسَةِ، وهِيَ أربعَةٌ، ويَكُونُ اللهُ خامِسَهُم ﴿وَلَآ أَكْثَرَ﴾ أَيْ: أَكثَر مِنَ الخَمسَةِ؛ لأَنَّ الَّذِي ذَكرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنتهَاهُ خَمسَةٌ، يَعنِي: وَلَا أَكثَرَ مِنَ الخَمسَةِ ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ فِي أيِّ مَكَانٍ، وفِي أيِّ عَددٍ، فإِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ

وأَمَّا الخَاصَّةُ فَهِيَ: الَّتِي تَقتَضِي النَّصرَ والتَّأييدَ لِمَنْ أُضِيفَت لَهُ. وهِيَ مُختَصَّةٌ بمَنْ يَستَحِقُّ ذَلِكَ مِنَ الرُّسُلِ وأتبَاعِهِم[١].

وهَذِهِ المَعِيَّة تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الثَّبَاتِ والقُوَّةِ، ومِنْ أَمْثِلَتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١٩]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦][٢].

مُحِيطٌ بِهِمْ غَايَةَ الإحَاطَةِ، وَكَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي فِطَرِكُم أَيْضًا لَا يُمكِنُ أَنْ نَتصَوَّرَ بأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فِي الأَرْضِ؛ لأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وإِنَّمَا المَعْنَى أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ، وهُوَ عَالٍ عَلَيهِم؛ لكَمَالِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وإِحَاطَتِه.

[١] هَذِهِ الخَاصَّةُ تَقتَضِي النَّصرَ، ولكِنْ لَيسَتْ هِيَ النَّصرَ، لكِنْ تَقتَضِي النَّصرَ والتَّأييدَ والحِفظَ والكَلَاءَةَ لِمَنْ أُضِيفَتْ لَهُ، وهِيَ -أَي: الخَاصَّةُ- قَدْ تُضَافُ إِلَى مُعيَّنِينَ بأشخَاصِهِم، وقَدْ تُضَافُ إِلَى مُعيَّنِينَ بأَوْصَافِهِم يَقُول: «**وهَذِهِ المَعِيَّة تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الثَّبَاتِ والقُوَّةِ**».

[٢] هَذِهِ الآيَةُ مِنَ المُعيَّنِينَ بأَوصَافِهِم، وَكَذَلِكَ قَولُه تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨] هَذِهِ الآيَةُ أَيْضًا مِنَ المُعيَّنِينَ بِصِفَاتِهِم.

أَمَّا قَولُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦] فَهِيَ مِنَ المُعيَّنِينَ بأشخَاصِهِم، وقَدْ قَالَهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِمُوسَى وهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَ ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ [طه:٤٥]، يَعْنِي: فِرعَونَ ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦] ﴿أَسْمَعُ﴾ مَا يَقُولُ ومَا تَقُولَانِ لَهُ ﴿وَأَرَىٰ﴾ مَا يُفعَلُ بِكُمَا، فَلَا تَخَافَا، وَكَذَلِكَ: «**وقَوْلُهُ عَنْ نَبيِّهِ** ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]».

وقَوْلُهُ عَنْ نَبيِّهِ ﷺ: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَـا﴾ [التوبة:٤٠][١].

---

[١] هَذِهِ أَيْضًا مِنَ المُعيَّنِينَ بأشخَاصِهِم.

وقَدْ قَالَه النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأَبِي بَكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وكَانَا فِي غَارِ ثَورٍ قَدْ اخْتَفَيَا عَنْ طَلَبِ قُرَيشٍ، وبَقِيَا فِي الغَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا وَقَفُوا عَلَى الغَارِ قَالَ أَبُو بَكرٍ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ إِلَى قَدَمَيهِ لَأَبْصَرَنَا، يَعنِي: فَأَنَا أَخَافُ قَالَ: «﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَـا﴾ [التوبة:٤٠]»(١)، وهَذَا هُوَ الوَاقِعُ.

وأَمَّا مَا اشْتَهرَ عِندَ بَعضِ النَّاسِ مِنْ أَنَّ العَنْكَبُوتَ وَضَعَت نَسِيجًا مِنَ العُشِّ عَلَى الغَار، فَهَذَا لَا صِحَّةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ حَمَامَةً وَقَعَتْ عَلَى بَابِ الغَارِ حَتَّى إِذَا رَأَوُا الحَمَامَةَ قَالُوا: لَو فِيهِ رِجَالٌ مَا وَقَعتْ عَلَيْهِ(٢)، فَهَذَا أَيْضًا لَا أَصلَ لَهُ.

ولِهَذَا يَتَسَاءَلُ النَّاسُ كَثِيرًا عَنْ قَتلِ العَنكَبُوتِ: هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجوزُ؟ فَإِذَا قُلتَ لَـهُم: إِنَّهُ يَجُوزُ. قَالُوا: كَيفَ تَقُولُ هَذَا وقَدْ حَمَتِ الرَّسُولَ ﷺ؟ وهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ(٣):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلَانِ عَـنْ كِـبَرٍ وحُسْنِ فِعْـلٍ كَـمَا يُجْـزَى سِنِـمَّارُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، رقم (٣٦٥٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨١).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٢٨ - ٢٢٩)، والبزار في المسند (١٠/ ٢٤٠ رقم ٤٣٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٤٤٣ رقم ١٠٨٢) من حديث زيد بن أرقم، والمغيرة بن شعبة، وأنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٤/ ٤٥٤): وهذا حديث غريب جدًّا من هذا الوجه.

(٣) البيت ينسب لسليط بن سعد، انظر: تاريخ الطبري (٢/ ٦٦)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٤).

فإِنْ قِيلَ: هَلِ المَعِيَّةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الذَّاتيَّةِ أَوْ مِنْ صِفَاتِه الفِعليَّةِ؟

فالجَوَابُ: أَنَّ المَعِيَّةَ العَامَّةَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ؛ لأَنَّ مُقتضَياتِها ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى أَزَلًا وَأَبدًا، وأَمَّا المَعِيَّةُ الخَاصَّةُ فَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ؛ لأَنَّ مُقتضَيَاتِهَا تَابعَةٌ لأَسْبَابِهَا، تُوجَدُ بوُجودِهَا، وتَنتَفِي بانتِفَائِها.

ولكِنْ نَقولُ: هَذَا لَيسَ بصَحِيحٍ وأَنَّ قَتلَ العَنَاكبِ لَا بَأسَ بِهِ إِذَا آذَت، بَلْ وَرَدَ فِي هَذَا حَدِيثٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بقَتلِهَا، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ[1].

⁂

---

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم (٥٠٠، ٥٠٤)، عن يزيد بن مرثد مرسلًا.




البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فِي الجَمعِ بَينَ نُصُوصِ عُلوِّ اللهِ بذَاتِه ومَعيَّتِه[١]

★ ☆ ★

قَبلَ أَنْ نَذكُرَ الجَمعَ بَينَهُما نُحِبُّ أَنْ نُقدِّمَ قَاعِدَةً نَافِعَةً أَشَارَ إِلَيهَا المُؤلِّفُ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِه (العَقل والنَّقل) (١/ ٤٣-٤٤).

---

[١] وهَذَا البَابُ ونَحْوُهُ مِنَ الأَبْوَابِ المُهمَّةِ لطَالِبِ العِلم، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي العُلُومِ العَمَليَّة الحُكميَّةِ أَوْ فِي العُلُومِ العِلمِيَّةِ الاعتِقَاديَّة؛ لأَنَّ بَعْضَ النُّصُوصِ فِيهِ اشتِبَاهٌ حيثُ يُظَنُّ التَّعارُضُ بَيْنَ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، والَّذِين فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنهُ، ويضرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعضَهُ ببَعضٍ، ويَقُولُونَ: هَذَا يُنَاقِضُ هَذَا، وهَذَا يكذِّبُ هَذَا. ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ، أو يَلجَؤُونَ إِلَى القَولِ بأَحَدِ النَّصَّينِ وإلغَاءِ الآخَرِ، ولكِنَّ أَهلَ الإِيمَانِ والعِلمِ يَسلُكونَ مَسلَكًا آخَرَ، وهُوَ أَنَّهُ لَا تَعارُضَ فِي كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا تعارُضَ بَينَ كَلَامِ اللهِ وبَينَ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي صَحَّت عَنْهُ؛ لأَنَّ الكُلَّ مِنْ عِندِ اللهِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ الحَقَّ، لَا يَقولُ البَاطِلَ أبَدًا، والتَّناقُضُ إبطَالُ أحَدِ النَّصَّينِ بالآخَرِ، فيَقتَضِي أَنْ يَكُونَ أحدُهَا بَاطِلًا، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّ قَولِهِ حَقٌّ وصِدقٌ، لَا يَتناقَضُ.

[٢] اعلَمْ أَنَّ العُلَماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُعبِّرُونَ دَائِمًا بضَميرِ الجَمعِ، وإِنْ كَانَ المُتكلِّمُ وَاحِدًا لَا يَعنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُم يُعظِّمُونَ أنفُسَهُم، ولَكِنَّهُم يَعنونَ بِذَلِكَ أَنَّنا نَحنُ مجمُوعَةُ هَـذِهِ الطَّائِفَةِ مَثَلًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُـولُ: كَـذَا وكَـذَا. وقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمرَ

وخُلَاصَتُها: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بالتَّعارُضِ بَينَ دَلِيلَينِ فإِمَّا أَنْ يَكُونَا قطعِيَّينِ، أَوْ ظَنِّيَّينِ، أَوْ أَحَدُهُمَا قَطعيًّا والآخَرُ ظَنيًّا[1].

رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الحِمارِيَّةِ: «ذَاكَ عَلَى مَا قَضَينا، وَهَذَا عَلَى مَا نَقضِي»(١)، ولَمْ يَزَلِ العُلَماءُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ مِنَ الأَئِمَّة وأتبَاعِهِمْ يُعبِّرُونَ بِمِثلِ هَذَا التَّعبِيرِ يَقُولُونَ: نَحنُ نَقُولُ كَذَا، ونَبدَأُ بكَذَا، ونُنهِي قولَنَا بكَذَا، ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِن بَابِ التَّعاظُمِ، أَو مِنْ بَابِ التَّعالِي والتَّكبُّرِ، فلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

وقَولُهُ: «فِي كِتَابِهِ (العَقل والنَّقل)» هَذِهِ العِبَارَةُ اختِصَارٌ لاسمِ كِتَابه المَعرُوفِ بـ(درء تَعَارُضِ العَقلِ والنَّقلِ)، وهُنَاكَ اسمٌ آخَرُ لَهُ: (بَيَانُ مُوَافقَةِ صَرِيحِ المَعقُولِ لصَحِيحِ المَنقُولِ)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ مُستقِلٌّ عَنِ الفَتَاوَى، والكِتَابُ هَذَا قَدْ أَثْنَى عَلَيهِ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُٱللَّهُ ثَناءً عظيمًا فقَالَ(٢):

وَلَهُ كِتَابُ العَقْلِ والنَّقْلِ الَّذِي ... مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِ

ومُرَادُه مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نظِيرٌ ثانٍ فِي هَذَا البَابِ، أَيْ: فِي مُحاجَّةِ أُولَئكَ المُتكلِّمينَ والفَلَاسفَةِ ونَحوِهِم، وإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الوُجُودِ مَا هُوَ أفضَلُ مِنهُ بكَثِيرٍ.

[١] القَطعِيُّ: هُوَ الَّذِي يَقطَعُ العَقلُ بثُبُوتِه، وَلَا يَكُونُ فِي العَقلِ احتِمالٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَيسَ بصَحِيحٍ، أَوْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُرتِفعًا، كقَطعِ إِنسَانٍ مَثَلًا بمُشَاهدَةِ الشَّمسِ وهِيَ مُشرِقَةٌ.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٢٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦/ ٢٣٢)، والدارمي في السنن رقم (٦٧١)، والدارقطني في السنن (٤/ ٨٨).

(٢) النونية (ص: ٢٣٠).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: القَطعيَّانِ: وَهُمَا مَا يَقطَعُ العَقلُ بثُبُوتِ مَدلُولِهِمَا[١]، فالتَّعارُضُ بينَهُما مُحالٌ[٢]؛ لأَنَّ القولَ بجَوَازِ تَعَارُضِهِما يَستَلزِمُ[٣]: إِمَّا وُجوبُ ارتِفَاعِ أحدِهِمَا، وَهُوَ مُحالٌ[٤]؛ لأَنَّ القَطعِيَّ وَاجِبُ الثُّبُوتِ[٥]، وإِمَّا ثُبُوتُ كُلٍّ مِنهُما مَعَ التَّعارُضِ، وَهُوَ مُحالٌ أَيضًا[٦]؛ لأَنَّهُ جَمعٌ بَينَ النَّقِيضَينِ[٧].

وأَمَّا الظَّنِّيُّ: فَهُوَ الَّذِي يترجَّحُ عِندَ الإِنسَانِ، ولَيسَ بالأَمرِ المقطُوعِ بِهِ إِذْ مِنَ المُحتمَلِ أَنْ يَكُونَ الأَمرُ خِلَافَهُ، كَما لَوْ تَدلَّتِ الشَّمسُ للغُروبِ، وكَانَ فِيهِ قِطَعٌ مِنَ السَّحَابِ، فغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا غَرَبَتْ، فَهَذَا ظَنِّيٌّ إِذْ مِنَ المُحتَمَلِ أَنَّهَا لَمْ تَغرُبْ، فالدَّلِيلَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا قطعيَّينِ، أَوْ ظَنِّيَّينِ، أَوْ أحدُهُما قَطعيًّا والثَّاني ظَنِّيًّا.

[١] بأَنْ يَقطَعَ العَقلُ قَطعًا لَا احتِمالَ فِيهِ بثُبُوتِ مَدلُولِهِما.

[٢] إِذَنْ لَا تَعارُضَ بَينَ دَلِيلَيْنِ قَطعِيَّينِ، وهُوَ شَيءٌ مُستحِيلٌ، ووَجهُ الاستِحَالَةِ:

[٣] واحِدًا مِنْ أَمرينِ، وكِلَاهُمَا مُحَالٌ:

[٤] وكَيْفِيَّةُ كَونِهِ مُحَالًا؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّهُما قطعيَّانِ، فَإِذَا كَانَ تَعارُضُهُما يَستَلزِمُ ارتِفَاعَ أحدِهِما فمَعناه أَنَّهُ يَستَلزِمُ ارتِفَاعَ أمرٍ قَطعِيٍّ، وهَذَا شَيءٌ مُستحِيلٌ.

[٥] والأَمْرُ الثَّانِي الَّذِي يَستَلزِمُهُ:

[٦] مِثْلَ أَنْ يَكُونَ أحدُهُمَا دَالًّا عَلَى أَنَّ هَذَا أبيَضُ، والثَّاني دَالًّا عَلَى أَنَّهُ أَسْوَدُ، فَإِنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَجتَمِعَا عَلَى ذَلِكَ.

[٧] وعَلَى هَذَا فالتَّعارُضُ بَينَ دَلِيلَيْنِ قطعِيَّينِ أَمرٌ مُستَحِيلٌ.

فإِنَّ ظُنَّ التَّعارُضُ بَيْنَهُما[١]؛ فإِمَّا: أَنْ لَا يَكُونَا قَطعِيَّينِ[٢]، وإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ بَينَهُما تَعَارُضٌ[٣]، بِحَيْثُ يُحمَلُ أحدُهُما عَلَى وَجهٍ والثَّاني عَلَى وَجهٍ آخَرَ[٤]، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَثبُتُ نسخُهُ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ القَطعِيَّةِ؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ المَنسُوخَ غيرُ قَائِمٍ، فَلَا مُعَارِضَ للنَّاسِخِ[٥].

---

[١] لأَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى الذِّهْنِ أَنَّهُما مُتعارِضَانِ وهُمَا قَطعِيَّانِ، فَماذَا نَصنَعُ إِنْ ظُنَّ التَّعارُضُ بَيْنَهُما؟

[٢] وإِذَا لَمْ يَكُونَا قَطعِيَّينِ فالتَّعارُضُ بَيْنَهُما قَائِمٌ، فأَكُونُ أَنَا ظَنَنتُ أَنَّهُما قَطعيَّانِ وَهُمَا فِي الحَقِيقَةِ غَيرُ قطعيَّينِ، وَهَذَا أمرٌ مُمكِنٌ أَنْ يَكُونَ.

[٣] ولكِنْ أَنَا ظَنَنتُ التَّعارُضَ، والوَاقِعُ أَنْ لَا تَعارُضَ.

[٤] وإِذَا صَحَّ أَنْ يُحمَلَ أحدُهُما عَلَى وَجهٍ والثَّاني عَلَى وَجهٍ آخَرَ فَإِنَّهُ لا تَعارُضَ حينَئِذٍ.

[٥] فَإِذَا وُجِدَ نُصُوصٌ قطعِيَّةٌ مُتعارِضَةٌ، لكِنَّ أحدَهَا مَنْسُوخٌ، فإِنَّ هَذَا لَا يَنْقُضُ القَاعِدَةَ؛ فمَثَلًا قولُه تَعَالَى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال:٦٥] هَذَا نَصٌّ قطعِيٌّ مُحدَّدٌ بعَدَدٍ، وجَاءَتِ الآيَةُ الَّتي بَعْدَهَا: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦]، وَهِيَ أَيْضًا نَصٌّ قطعِيٌّ فِي دَلَالَتِهِ، وهُوَ مُنَاقِضٌ للأَوَّلِ، لكِنَّ الثَّانِيَ نَاسِخٌ للأَوَّلِ بدَلِيلِ قَولِهِ تعالَى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦]، وحينَئِذٍ يَكُونُ الثَّانِي قَائِمًا، ولَيْسَ لَهُ مُعَارِضٌ،

الثَّانِي: أَنْ يكُونَا ظَنِّيَّينِ: إِمَّا مِنْ حَيْثُ الدَّلالَة، وإِمَّا مِنْ حَيْثُ الثُّبُوت[١]**، فيُطلَبُ التَّرجِيحُ بينَهُما، ثُمَّ يُقدَّمُ الرَّاجِحُ.**

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أحدُهُمَا قطعيًّا والآخَرُ ظنيًّا، فيُقدَّمُ القَطعِيُّ باتِّفَاقِ العُقَلَاءِ؛ لأَنَّ اليَقِينَ لَا يُدفَعُ بالظَّنِّ[٢].

فَلَا يَقَعُ التَّعارُضُ؛ لأَنَّ النَّصَّ المَنْسُوخَ قَدْ نُسِخَ حُكمُهُ وأُلغِيَ.

فالقَاعِدَةُ -إِذَنْ- سَليمَةٌ: كُلُّ قَطعِيَّينِ فَإِنَّهُ لَا يُمكِنُ التَّعارُضُ بينَهُما؛ لأَنَّ القَوْلَ بجَوَازِ التَّعارُضِ يَستَلزِم: إِمَّا ارتِفَاعَ أحدِهِمَا، وإِمَّا اجتِماعَهُما، وكِلَاهُمَا مُحَالٌ، أَمَّا ارتِفَاعُ أحدِهِمَا فمُحَالٌ؛ لأَنَّهُ قطعِيٌّ، وأَمَّا اجتِماعُهُما فمُحَالٌ؛ لأَنَّهُ جَمعٌ بَيْنَ النَّقيضَينِ وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا النَّسخُ لِمَا عَلِمْتَ.

لكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَبَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُما تَعارُضٌ وَهُمَا قَطعِيَّانِ ولَمْ يُتوَصَّلْ إِلَى جَمْعٍ فإِنَّنا نَقُولُ: هَذَا إِصْرَارٌ خَاطِئٌ، والوَاجِبُ عَلَيْك إِذَا لَمْ تعْلَمِ الجَمْعَ وأَنَّكَ مَا زِلْتَ مُصِرًّا عَلَى التَّعارُضِ أَنْ تَقُولَ: آمَنْتُ باللهِ ورَسُولِهِ. وأنْ لَا تَعْتَقِدَ هَذَا التَّعارُضَ.

[١] وقُلنَا بالفَرْقِ بَينَ الدَّلَالَةِ والثُّبُوتِ؛ لأَنَّ النَّصَّ قَدْ يَكُونُ ثَابتًا، لكِنَّ دَلالَته غَيرُ قطعِيَّةٍ، وقَدْ تكُونُ دَلالَتُه قطعِيَّةً، لَكنَّهُ غَيرُ ثَابِتٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَثَلًا جَاءَ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ، فهَذَا غَيرُ ثَابِتٍ بنَفسِه، فَإِذَا وُجِدَ تَعارُضٌ بَينَ دَلِيلَينِ ظَنِّيَّينِ حِينَئذٍ: «**يُطلَبُ التَّرجِيحُ بينَهُما، ثُمَّ يُقدَّمُ الرَّاجِحُ**».

[٢] هَذَا كَلَامُ شَيخِ الإِسلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهُوَ كَلَامٌ وَاضِحٌ.

إِذَا تبيَّنَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا رَيبَ أَنَّ النُّصُوصَ قَدْ جَاءَت بإثبَاتِ عُلُوِّ اللهِ بذَاتِهِ فَوقَ خلقِهِ[1]........................

---

[١] مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، وأمثالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا يُحصَى، وقُلْنَا: عُلوُّهُ بذَاتِهِ؛ لأَنَّ اللهَ إِذَا أَضَافَ الشَّيءَ إِلَى نَفْسِهِ فالمُرَادُ إِلَيْهِ ذَاتُهُ:

فقَـوْلُهُ تعَـالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ هُـوَ ذَاتُه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ الَّذِي خَلقَ بذَاتِه السَّمَوَاتِ والأَرْضَ.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ أيِ: اللهُ ذَاتُه، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: أنزَلَ بذَاتِه.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ أيِ: اللهُ ذَاتُه، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ العَلِيُّ بذَاتِهِ؛ لأَنَّ أيَّ وَاحِدٍ يَعرِفُ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ يَعرِفُ أَنَّ المُضافَ إِلَى الشَّيءِ يُرَادُ بِهِ ذَاتُ الشَّيءِ، فَإِذَا لَم يُرَد بِهِ ذَاتُ الشَّيءِ فلَا بُدَّ أَنْ تَدُلَّ قَرينَةٌ عَلَيه.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [هود:٧]، أيِ: اللهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أيِ: اللهُ ذَاتُهُ؛ ولهَذَا لـمَّا أَنْكَرَ بَعضُ النَّاسِ عَلَى بَعضِ العُلَماءِ قولَهُم: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ بذَاتِه. وقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ لذَاتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا زيادَةٌ فِي النَّصِّ. قَالَ لَهُ العَالِمُ: أَنَا لَمْ أَزِد، وغَايَةُ مَا هُنَالِكَ أَنَّنِي بَيَّنتُ وأَوْضَحتُ؛ لأَدفَعَ قَولَ مَنْ يَقُولُ: اسْتَوى عَلَى العَرشِ، أيِ: استَولَى عَلَيْهِ، فَـلَا يَكُونُ اسْتَوَى عَلَيْهِ بذَاتِهِ، ولكِنِ استَوَى عَلَيْهِ بقُدرَتِهِ، فَأَنَا أُرِيدُ

وأنَا مَعَهُم[١]، وكُلٌّ مِنهُما قطعِيُّ الثُّبُوتِ والدَّلالَةِ[٢]. وقَدْ جَمَعَ اللهُ بينَهُما فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤][٣].

أَنْ أَرُدَّ هَذَا القَولَ البَاطِلَ، وأيضًا فإنَّا نَحتَاجُ في مَسأَلَةِ العُلوِّ أَنْ نَقُولَ: بذَاتِه؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بصِفَاتِه لَا بذَاتِه. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بذَاتِهِ وبصِفَاتِه.

فإِنْ قَالَ قَائِل: إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ عَالٍ بصِفَاتِه. فإِنَّ صِفاتَه مِنْ ذَاتِه، فتَقْيِيدُنَا بـ(ذَاتِه) إِذَنْ لَيسَ لَهُ حَاجَةٌ.

فالجواب: هُوَ لَيسَ لَهُ حَاجَةٌ أَصْلًا، لكِنْ إِذَا بُلِينَا بمَنْ يُحَرِّفُ ويُخرِجُهَا عَنْ حَقِيقَتِهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ نُبيِّنَ الحقِيقَةَ، ثُمَّ إِنَّ العَلِيَّ بصِفَاتِه لَا يَستَلزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا بذَاتِه، فقَد يَكُونُ المَلِكُ هُنَا والجُنُودُ مَثَلًا فِي السَّطْحِ، فَهُوَ بذَاتِه لَيسَ بعَالٍ، لكِن بصِفَاتِه فَوْقَ الَّذِينَ فَوقَهُ فِي السَّطحِ.

[١] جَاءَتِ النُّصُوصُ فِي أَنَّهُ معهُم فِي عِدَّةِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ لَا سِيَّمَا المَعِيَّةُ الخَاصَّةُ، فإِنَّهَا جَاءَت كَثِيرةً فِي القُرآنِ.

[٢] وكونُهَا قطعِيَّةَ الثُّبُوتِ؛ لأَنَّهَا فِي القُرآنِ، والقُرآنُ مُتواتِرٌ، وَلَا أشدَّ مِنْ تَواتُرِ القُرآنِ، وكَونُهَا قطعِيَّةَ الدَّلَالَةِ؛ لأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِيه، فنُصُوصُ العُلُوِّ صَرِيحَةٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نُصُوصُ المَعِيَّةِ صَرِيحَةٌ فِي المَعِيَّةِ، لَا تَحتَمِلُ أيَّ احتِمالٍ.

[٣] هَذِهِ الأَيَّامُ السِّتَّةُ هَلْ هِيَ أَيَّامُنَا هَذِهِ أَمْ هِيَ لحظَاتٌ أَمْ هِيَ سِنُونٌ عدِيدَةٌ لَا تُعلَمُ؟ عَلَى أقوالٍ ثَلَاثَةٍ: والصَّحِيحُ أَنَّهَا أَيَّامُنَا هَذِهِ؛ فهِيَ بمِقدَارِها، وأَوَّلُها الأَحَدُ،

وآخِرُهَا الجُمُعَةُ، وقَوْلُه تَعالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بِمَعْنَى: عَلَا واستَقَرَّ عُلُوًّا واسْتِقرَارًا يَلِيقُ بجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقَدْ تقدَّم فِي أوَّلِ البَحثِ أنَّ كَلِمَةَ «اسْتَوَى» تَرِدُ فِي اللُّغةِ عَلَى أَربعَةِ أَوجُهٍ: مُطلَقةً، ومُقيَّدةً بـ «إِلَى»، وبـ «عَلَى» وبالوَاوِ.

وقَولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أَيْ: مَا يدخُلُ مِنَ الحَيَوانِ فِي جُحُورِهَا والدَّوابِّ والنَّباتِ ومَا أَشْبَهَها، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ من ذَلِكَ، فالدَّاخِلُ مِنهَا يَخرُجُ، ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مِنَ المَطَرِ والرَّحمَةِ والملَائِكَةِ والعَذَابِ وغيرِهَا، ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ مِنَ الأَعمَالِ والملَائِكَةِ، وهُنَا قَالَ: يَعرُجُ فِيهَا. ولَمْ يقُلْ: إِلَيهَا؛ لأَنَّ المُرَادَ يَعرُجُ ويَدخُلُ فِيهَا، فالعُرُوجُ هُنَا ضُمِّنَ مَعنَى الدُّخُولِ.

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ يَعنِي: عُلُوَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فوقَ العَرشِ، لَا يَمنَعُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا، فَهُوَ مَعَنَا أينَمَا كُنَّا، و«أَيْنَ» هَذِهِ ظَرفُ مَكَانَ، يَعنِي: فِي أيِّ مَكَانٍ كُنتُم فاللهُ مَعَكُم، ولكِنْ كَيفَ نفهَمُ هَذِهِ المَعِيَّةَ؟ فَهِمَهَا أَهلُ الحُلولِ -والعِيَاذُ باللهِ- عَلَى أَنَّهُ مَعَنا مُختَلِطٌ بِنَا، وقَالُوا: إِذَا كُنَّا فِي المسجِدِ فَهُوَ فِي المسجِدِ، وإذا كُنَّا فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وإِذَا كُنَّا فِي البَيتِ فَهُوَ فِي البَيتِ، وإذا كُنَّا فِي الأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ فهُوَ فِي الأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ، وإِذَا كُنَّا فِي الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ فَهُوَ فِي الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ، فجَعَلُوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ عِضِينَ، أَيْ: مُتفرِّقًا، ولَا رَيبَ أنَّ هَذَا القَولَ بَاطِل تُنكِرُهُ العُقولُ لأَوَّلِ وَهلَةٍ، ويَستَلزِمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللهُ مُتعدِّدًا أو مُتجزِّئًا، وكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، ولَا أحدَ عَاقِلٌ لَمْ تَجتَلْهُ الشَّياطِينُ يُمكِنُ أَنْ يَقبَلَ ذَلِكَ، والغَرِيبُ أنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِذلِكَ لَـوْ أَنَّ أَحدَهُم سَأَلَ ربَّهُ لقَالَ: يَا رَبِّ -أَيْ: بيَدَيهِ- يَعنِي: وانصَرفَ بِهَا إِلَى العُلُـوِّ،

وهُمْ بأنفسِهِم لَوْ رَجعُوا إِلَى فِطَرِهِمْ لَمْ يَتَّجِهُوا إِلَّا إِلَى العُلُوِّ.

ومَعَ ذَلِكَ يُحاجُّونَ ويُجادِلُونَ!! حَتَّى جَادَلُونَا فِي الحَجِّ -فِي سَنَةٍ مِنَ السَّنَواتِ- وقَالُوا: أَنتَ مُتَنَقِّصٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، كَيفَ تَقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ؟! فحَصرتَهُ فِي مكَانٍ وَاحِدٍ، وهُوَ سُبحَانَه فِي كُلِّ مكَانٍ، كَيفَ حصَرتَهُ فِي جِهَةِ العُلُوِّ وهُوَ فِي جَمِيعِ الجِهَاتِ؟! فأَنْتَ الآنَ مُتنَقِّصٌ للهِ، فتُبْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ. فقُلْتُ لَهُم يومَ كُنَّا فِي عَرَفَةَ: كَيفَ كُنتُم تَدْعُونَ اللهَ تَعَالَى؟ فتوقَّفُوا ولَمْ يَقُولُوا شَيئًا، فَلَا يَستَطيعُونَ أَنْ يَقُولُوا: نَحنُ لَا نَرفَعُ أيدِيَنَا لَهُ. وَلَا يَستَطيعُونَ أن يَقُولُوا: نَحنُ نرفَعُهَا للسَّماءِ.

يُضادُّ هَذَا البَاطِلَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: إنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّماء. بَلْ قُلْ: إِنَّهُ لَيسَ فِي السَّماء وَلَا فِي الأَرضِ، وَلَا فَوقَ العَالَمِ وَلَا تحتَهُ، وَلَا يَمِينا وَلَا شِمالا، وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنفَصِلًا، وَهَذَا عدَمٌ محْضٌ؛ ولهَذَا قَالَ بَعضُ العُلَماءِ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللهَ بالعَدَمِ. مَا وَجدنَا أَشَدَّ مِنْ هَذَا الوَصفِ اسْتِيعَابًا للعَدَمِ.

فالصَّحِيحُ مَا سَبَق أَنَّهَا مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ تَلِيقُ بجَلَالِ اللهِ تَعَالَى وعَظَمَتِه ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ خِتَامُ الآيَةِ يَقتَضِي العِلمَ.

فالحَاصِلُ: أَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾ لَا أحَدَ لَهُ فِطرَةٌ سلِيمَةٌ وعَقلٌ صَرِيحٌ يُمْكِنُ أَنْ يَقبَلَ أَوْ يَتصَوَّرَ بأيِّ حَالٍ مِنَ الأَحوالِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ.

لكِنْ كَيْف يَكُونُ مَعنَا وهُوَ فِي السَّماءِ؟

يَقُولُ: «**فَفِي هَذِهِ الآيَةِ أَثبَتَ اللهُ تَعَالَى استِوَاءَهُ عَلَى العَرشِ الَّذِي هُوَ أَعلَى المَخلُوقَاتِ، وأثبَتَ أَنَّهُ مَعنَا، ولَيسَ بَينَهُما تعَارُضٌ؛ فإِنَّ الجَمعَ بَينَهُما مُمكِنٌ**».

فَفِي هَذِهِ الآيَةِ أَثبَتَ اللهُ تَعَالَى استِوَاءَهُ عَلَى العَرشِ الَّذِي هُوَ أَعلَى المَخلُوقَاتِ، وأثبَتَ أَنَّهُ مَعَنَا، ولَيس بَينَهُما تعارُضٌ؛ فإِنَّ الجَمعَ بَينَهُما مُمكِنٌ.

وبيَانُ إمكَانِه مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينَهُما[١]. فيَمْتَنِع أن يَكُونَ اجتِماعُهُما مُحالًا؛ لأَنَّ النُّصُوصَ لَا تَدُلُّ عَلَى مُحَالٍ، ومَنْ ظَنَّ دَلالَتَها عَلَيهِ فَقَدْ أخطَأَ، فليُعِدِ النَّظَرَ مَرَّةً بَعدَ أُخرَى، مُستَعِينًا باللهِ، سَائِلًا مِنهُ الهِدَايَةَ والتَّوفِيقَ، بَاذِلًا جُهدَهُ فِي الوُصُولِ إِلَى مَعرِفَةِ الحَقِّ. فإِنْ تبيَّنَ لَهُ الحَقُّ فلْيَحمَدِ اللهَ عَلَى ذَلِكَ، وإِلَّا فَلْيَكِلِ الأَمرَ إِلَى عَالِمِه، وليَقُل: آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا، سبحَانَكَ لَا عِلمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ[٢].

---

[١] إِذَا جَمَعَتِ النُّصُوصُ بَينَ شَيئَينِ فالجَمعُ بَينَهُما مُمكِنٌ؛ ولِهَذَا قَالَ: «**فيَمْتَنِع أن يَكُونَ اجتِماعُهُما مُحالًا**».

[٢] فأَنْتَ إِذَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيئَينِ تَظُنُّهُما مُتعَارِضَينِ فاعْلَمْ أَنَّ الخَطَأَ فِي فَهمِكَ ولَيسَ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ شَيئَانِ مُتعَارِضَانِ لَا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهُما أَبَدًا.

فأَعِدِ النَّظَرَ وتَأَمَّلْ، وَلَا تَرُدَّ الحَقَّ بأَوَّلِ وَهلَةٍ، فرُبَّما إِذَا تَأَمَّلتَ واستَعَنتَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وصَدَقتَ اللُّجوءَ إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الحَقِّ، يَتَبَيَّنُ لَكَ الحَقُّ، فإِنْ لَمْ يَتبيَّن فكِلِ الأَمرَ إِلَى عَالِمِه، واعْلَم بأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يُنزِلْ كِتَابًا مُتَناقِضًا، وقُلْ: آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا. وَهَذَا قَولُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ من عِنْدَ ربِّنا، وَلَا يَضرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ ببَعْضٍ وَلَا كِتَابَ اللهِ بسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، بَلْ يَرَونَ أَنَّ الحَقَّ وَاحِدٌ

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا مُنَافاةَ بَينَ مَعنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ؛ فإِنَّ المَعِيَّةَ لَا تستَلزِمُ الاختِلاطَ والحُلولَ فِي المكَانِ -كَما تَقدَّمَ-، فقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ عاليًا بذَاتِهِ، وتُضَافُ إِلَيْهِ المَعِيَّةُ كَما يُقَالُ: مَا زِلنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. مَعَ أَنَّ القَمَرَ فِي السَّماءِ[١]، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا لَا فِي اللَّفظِ وَلَا فِي المَعنَى، فإِنَّ المُخَاطَبَ يَعرِفُ معنَى المَعِيَّةِ هُنَا، وأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مُقتَضَاهَا أَنَّ القَمَرَ فِي الأَرضِ. فَإِذَا جَازَ اجتِماعُ العُلُوِّ والمَعِيَّةِ فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَفِي حَقِّ الخَالِقِ أَوْلَى[٢].

وأَنَّ الضَّلَالَ فِي أفهَامِهِم.

[١] وهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا، وأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَينَ مَعنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ عَاليًا وبعِيدًا عَنكَ جِدًّا وتُضَافُ إِلَيهِ المَعِيَّةُ، ويُقَالُ: إِنَّهُ مَعَكَ وَهَذَا شَيْءٌ وَارِدٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ كَما يُقَالُ: مَا زِلنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. وَلَا أَحَدَ يَفهَمُ مِنْ مِثلِ هَذَا التَّعبِيرِ أنَّ القَمَرَ نَزَلَ فِي الأَرضِ، بَلْ يُفهَمُ أَنَّ القَمرَ فَوقُ، لَكِنْ لَمْ يَغِب عَنَّا. وحِينَئِذٍ لَا مُنَافَاةَ.

[٢] أَيْ: أَولَى أن يَكُونَ هُوَ مَعَنا وهُوَ عَلَى عَرشِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَما أَنَّ هَذَا القَمَرَ -وَهُوَ كَما قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ اللهِ- فِي السَّماءِ، ويقُولُ: إِنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً.

فَإِذَا عرَفَ الإِنسَانُ المعَانِيَ وتَدبَّرَهَا وتَأَمَّلَها تَبيَّنَ لَهُ أَنْ لَا تَنَاقُضَ فِي كلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكِنْ إِذَا كُنتَ لَا تُخَاطِبُ إِلَّا مَنْ لَا يَفهَمُ مِنَ المَعِيَّةِ إِلَّا الحُلولَ فِي المكَانِ كعَامَّةِ النَّاسِ مَثَلًا فَهُنَا لَا تَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَاتَهُ مَعَنَا. ولكِنْ تَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ عِلْمَ اللهِ مَعَنَا مَثَلًا. وإِنْ كَانَ هَذَا عِندَ التَّحقِيقِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، وأَنَّ العِلْمَ صِفَةٌ فِي العَالِمِ لَا تَنفَكُّ عَنْهُ، والَّذِي يَنْفَكُّ عَنْهُ هُوَ المَعْلُومُ.

الثَّالثُ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أنَّ بَيْنَ مَعْنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ تَنَاقُضًا وتَعَارُضًا فِي حَقِّ المَخلُوق فإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الخَالِق؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ[١]،......................................

فالحَقِيقَةُ أَنَّ مَعْلُومَ اللهِ تَعَالَى فِي الأَرْضِ، أَمَّا عِلْمُ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ ذَاتِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: إنَّ عِلْمَ اللهِ فِي الأَرْض. بِمَعْنَى: علمِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ؛ لأَنَّ هَذَا مُحَالٌ فإِنَّ علْمَهُ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ لَازِمٌ لذَاتِهِ، لكِنَّ الَّذِي فِي الأَرْضِ هُوَ مَعْلُومُهُ، إِلَّا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأُمُورِ يُتَسَامَحُ فِي التَّعبِيرِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِدْخَالِ المعَانِي الصَّحِيحَةِ فِي أَذْهَانِ العَامَّةِ، والعَامَّةُ لَـهَا أَفْهَامٌ غَيْرُ أفهَامِ أَهْلِ العِلْمِ.

[١] يَعْنِي: لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ تُوجَدَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ وعُلُوٌّ حَقِيقِيٌّ فِي المَخلُوقِ، وأَنَّ ذَلِكَ أمرٌ غَيرُ مُمكِنٍ فِي حَقِّ المَخلُوقِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ غَيرَ مُمكِنٍ فِي حَقِّ المَخلُوقِ لَمْ يَلزَم أن يَكُونَ مُمتنِعًا فِي حَقِّ الخَالِق؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْء، فقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ مُمتَنِعًا بِالنِّسبَةِ للمَخلُوقِ، ولكِنَّهُ غَيرُ مُمتَنِعٍ بِالنِّسبَةِ إِلَى الخَالِقِ، أرَأَيتَ لَوْ قِيلَ مَثَلًا هَلْ يُمكِنُ أَنْ تُخَاطِبَ جَمَاعَةً كبِيرَةً لَا يُحصِيهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى فِي آنٍ وَاحِدٍ وفِي لحظَةٍ واحِدَةٍ، تُخَاطِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُم بِخِلَافِ خِطَابِكَ للآخرِ؟

فِي حَقِّ المَخلُوق لَا يُمكِنُ، وأَمَّا فِي حَقِّ الخَالِق فمُمكِنٌ، فَهُوَ يُخَاطِبُ الَّذِي يَقُولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يَقُولُ: حَمِدَنِي عبدِي. والثَّانِي الَّذِي يَقُولُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ يَقُول: مَجَّدَنِي عبدِي. والثَّالثُ الَّذِي يَقُولُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ يَقُول: هَذَا لعَبدِي، ولعَبدِي مَا سَأَلَ. ولَوْ كَانُوا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَيسَ كمِثلِـهِ شَيءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَـلَا يَلزَمُ مِنِ امتِنَاعِ الشَّيءِ فِي حَقِّ

فَلَا تُقَاسُ مَعِيَّته بمَعِيَّة خلقِهِ، وَلَا تقتضِي معيَّتُهُ لَهُم أَنْ يَكُونَ مُختلِطًا بهِمْ أَوْ حَالًّا فِي أمكِنَتِهِم؛ لوُجُوبِ عُلوِّهِ بذَاتِهِ؛ ولأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ شَيءٍ مُحِيطٌ[١].

وبنَحوِ هَذِهِ الوُجُوهِ يُمْكِنُ الجَمْعُ بَينَ مَا ثَبتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ بذَاتِه وكَونِه قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي[٢].

المَخلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُمتَنِعًا فِي حَقِّ الخَالِق كَمَا لَا يَلزَمُ فِي الشَّيءِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا؛ لبقَاءِ المَخلُوقِ أَنْ يَكُونَ واجِبًا لبِقَاءِ الخَالِق، فالأَكلُ والشُّربُ والهَوَاءُ كُلُّها وَاجِبَةٌ لبَقَاءِ المَخلُوقِ، فلَوْ لَمْ يَأكُل ويَشرَبْ مَاتَ، وَهِيَ فِي حَقِّ الخَالِق مُمتَنِعَةٌ لَا تَتوَقَّفُ عَلَيهَا حيَاتُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فاعلَمْ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ بَينَ الخَالِق والمَخلُوقِ، وأنه لَا يَستَوِي الخَالِقُ والمَخلُوقُ فِي قِيَاسِ تَمثِيلِيٍّ، وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولِيٍّ أَبَدًا.

[١] إِذَنْ: عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِه، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، والأَصلُ فِي كَلامِ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَكُونُ حَقِيقَةً عَلَى ظَاهِرِهِ.

وكَونُ اللهِ تَعَالَى مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا بِذَلِكَ، فيَجِبُ أَنْ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَلزَمُ مِنَ القَولِ بأَنَّ المَعِيَّةَ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا أَنْ يَكُونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الأَرضِ، لأَنَّنَا نُشاهِدُ أَنَّ القَمَرَ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً وهُوَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَلَا يَلزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرضِ.

[٢] فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى، وثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبصُقَ المُصلِّي

فيُقَالُ: الجَمْعُ بَينَهُما مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ النُّصوصَ جَمَعَتْ بينهُما، والنُّصوصُ لَا تَأتِي بالمُحَالِ[١].

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا مُنافَاةَ بَينَ مَعنَى العُلُوِّ والمُقابَلَةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ عَالِيًا وهُوَ مُقابِلٌ؛ لأنَّ المُقابَلَةَ لَا تَستلزِمُ المُحاذَاةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَنظُرُ إِلَى الشَّمسِ حَالَ بُزوغِهَا فيَقُولُ: إنَّها قِبَلَ وَجهِي. مَعَ أَنَّهَا فِي السَّماءِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا فِي اللَّفظِ وَلَا فِي المَعنَى، فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَفِي حَقِّ الخَالِقِ أَوْلَى[٢].

قِبَلَ وَجهِهِ، وقَالَ: «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجهِهِ»(١)، فأَثْبَتَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قِبَلَ وَجهِ الإِنسَانِ مَعَ أَنَّهُ فَوقَ السَّموَاتِ، فكَيفَ يُتصوَّرُ هَذَا؟ نَقُولُ: إنَّ هَذَا مُمكِنٌ.

[١] فنُصوصُ العُلُوِّ كَثِيرَةٌ، وكونُهُ عَزَّوَجَلَّ قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي أمرٌ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٢] فالرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي وهُوَ عَلَى عَرشِهِ، وَلَا يُقَالُ: إنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ. وعندَمَا تَتَضيَّفُ الشَّمسُ للغُروبِ وأَنْتَ وَاقِفٌ أَمَامَهَا فإنَّها تَكُونُ قِبلَ وَجهِكَ وَهِيَ فِي السَّماءِ فَوقُ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تناقُضًا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي المَعْنَى، فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَفِي حَقِّ الخَالِقِ أَوْلَى.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَولُ المُؤَلِّفِ: «فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَفِي حَقِّ الخَالِقِ أَوْلَى» ما مُرَادُه بِذلِكَ؟.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ بَينَ مَعْنَى العُلُوِّ والمُقابلَةِ تَناقُضًا وتَعارُضًا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلزَمُ فِي حَقِّ الخَالِقِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى لَيس كمِثلِه شَيءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِه، فَلَا يَقتَضِي كونُهُ قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي أَنْ يَكُونَ فِي المكَانِ أَوِ الحَائِط الَّذِي يُصلِّي إِلَيهِ؛ لوُجُوبِ عُلُوِّهِ بذَاتِه؛ ولأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنَ المَخلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ بكُلِّ شَيءٍ مُحِيطٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قُلنا: مُرَادُه قِيَاسُ الأَولَى لَا فِي قِيَاسِ التَّمثِيلِ، يَعنِي: كُلُّ مَا أَمْكنَ فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَهُوَ مُمكِنٌ فِي حَقِّ الخَالِق، إِلَّا مَا تضَمَّنَ نَقصًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الخَالِقُ كَمَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ المَخلُوقَ يُمكِنُ أَنْ يَأكُلَ ويَشْرَبَ، لكِنْ فِي حَقِّ الخَالِقِ مُمتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ نَقصٌ.

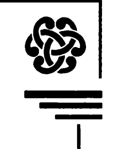
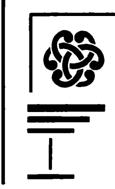
[١] كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَلزَمُ مِن كَونِ اللهِ تَعالَى قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعالَى فِي الحَائِط الَّذِي أَمامَه أَوْ فِي المِحرَابِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي وُجوبَ عُلُوِّ اللهِ؛ ولأَنَّهُ يَستَلزِمُ أَنْ يَكُونَ شَيءٌ مِنَ المَخلُوقَاتِ مُحِيطًا باللهِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنْ مَخلُوقَاتِه.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: التَّعبِيرُ بأَنَّهُ لَا يَلزَمُ قَدْ يُفهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَلزَمُ، لكِنْ يَجُوزُ؟

قُلنَا: عَبَّرنَا بِذَلِكَ؛ لأَنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ إِنَّما نَفَوا ذَلِكَ؛ لاعتِقَادِهِمُ التَّلازُمَ بَيْنَهُما، أَمَّا إِذَا قُلنَا: إِنَّهُ لَا يَلزَمُ. فَهَذَا يَقتَضِي الجَوازَ، وهُنا يُؤخَذُ الامتِنَاعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، والكَلَامُ هُنَا فِي رَدِّ قَولِ مَنْ يَقولُ: إِنَّه يَلزَمُ عَلَى كَذَا كَذَا وكَذَا. فنحنُ الْآنَ نُرِيدُ نَفيَ قولِهِم، ثُمَّ إِنَّهُ هَل يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ يَنبَنِي عَلَى أَدِلَّةٍ أُخرَى.

فتَبيَّنَ بِهذَا أَنَّهُ لَا مُعارضَةَ بَينَ مَا ثبتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ومَا ثَبَتَ مِنْ كَونِه قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي، وهَكَذَا كُلَّما وَجدْتَ النُّصُوصَ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ظَاهِرُهَا التَّعارُض فإِنَّ الوَاجِبَ عَلَيْك أن تتأَمَّلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخرَى؛ ليَتَبيَّنَ لَكَ أَنَّهُ لَا تعَارُضَ بَينَ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَبدًا.

⁂

البَابُ الثَّالِثَ عَشَرَ

فِي نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

فِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ فيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسأَلُنِي فأُعطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»[١].

---

[١] فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنْ بَيانِ فَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَ كَمَالِ غِنَاهُ عَنْ خَلْقِهِ يَتلطَّفُ إِلَيْهِم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالاستِعطَافِ والدُّعاءِ يَقُولُ:

الأُولَى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» وهَذَا غايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ الكَرَمِ أَنْ يَعرِضَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كرَمَهُ عَلَى عبادِهِ ليقبَلُوه، فَإِذَا قَالَ: «يَا رَبِّ» هَذَا دُعَاءٌ يُجِيبُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى دُعَائِه.

الثَّانِيَةُ: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» فَإِذَا قَالَ: «أَسَأَلُكَ الجَنَّةَ» هَذَا سُؤَالٌ، وإِذَا سَأَلَ أُعطِيَ.

الثَّالثة: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» هَذَا سُؤَال المَغْفِرَةِ الَّتِي بِهَا مَحْوُ الذُّنُوبِ، فَفِي قَولِه: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» هَذِهِ أُمُورٌ مَحْبُوبَةٌ إِلَى العَبدِ يَسأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يُحقِّقَها لَهُ، وَفِي قَولِه: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» أُمُورٌ مَكرُوهَةٌ يَسْأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يُخلِّصَهُ مِنهَا، فالإنسَانُ مُحتَاجٌ إِلَى رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ نَاحِيَتَينِ: أُمُورٌ تنفعُه يَسأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ تَحقِيقَها، وأُمُورٌ تَضُرُّهُ يَسأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ الخَلَاصَ مِنهَا.

وقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نحْوُ ثمانٍ وعِشرِينَ نَفسًا مِنَ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، واتَّفقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى تَلقِّي ذَلِكَ بالقَبُولِ[١].

ونُزُولُهُ تَعالَى إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا مِنْ صِفَاتِه الفِعْلِيَّة الَّتِي تَتعلَّقُ بمَشِيئَتِه وحِكمَتِه، وهُوَ نُزُولٌ حَقِيقِيٌّ يَلِيقُ بجَلَالِه وعظَمَتِه[٢].

وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعناه إِلَى نُزُولِ أمرِه، أَوْ رَحمَتِه، أَوْ مَلَكٍ مِنَ ملَائِكَتِهِ[٣]، فإِنَّ هَذَا بَاطِلٌ لوُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الحَدِيثِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَ النُّزولَ إِلَى اللهِ، والأَصْلُ أَنَّ الشَّيءَ إِنَّما يُضَافُ إِلَى مَنْ وَقَعَ مِنهُ أَوْ قَامَ بِهِ[٤]، ....

---

[١] وهَذَا العَدَدُ الكَثِيرُ يَجعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ المُتواتِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] كَونُ النُّزولِ مِنَ الصِّفَاتِ الفعلِيَّةِ؛ لأَنَّهُ فِعلٌ يَتعلَّقُ بمَشِيئتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وإِنْ شَاءَ لَمْ يَفعَل.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ نُزُولٌ حَقِيقِيٌّ أَنَّ اللهَ تَعالَى أَضَافَ النُّزولَ إِلَى نَفسِهِ «يَنْزِلُ رَبُّنَا» فَإِذَا كَانَ اللهُ قَدْ أَضَافَ النُّزولَ إِلَى نَفسِهِ فالمُرادُ أَنَّهُ هُوَ يَنزِلُ بنَفسِه حَقِيقَةً بذَاتِه؛ لأَنَّ الأَصلَ كَما سَبَقَ أَنَّ كُلَّ شَيءٍ يُضِيفُهُ اللهُ إِلَى نَفسِهِ فالمُرَادُ إِلَيْهِ ذَاتِه، وإِلَّا لكَانَ الكَلَامُ مُلبِسًا ومُلغِزًا فِيهِ.

[٣] كَما قَدْ قِيلَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، فإِنَّ بَعضَهُم حرَّفَ المَعنَى فَقَالَ: يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا أَيْ: يَنزِلُ أمرُه إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا. وهَذَا لَيسَ بصَحِيحٍ.

[٤] هَذَا هُوَ الأَصْلُ فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ فُلَانٌ. فالأَصلُ أَنَّ القَائِمَ فُلَانٌ الَّذِي

فَإِذَا صُرِفَ إِلَى غَيرِهِ كَانَ ذَلِكَ تَحريفًا يُخَالِفُ الأَصلَ.

الثَّانِي: أَنَّ تفسيرَهُ بذَلِكَ يَقتضِي أَنْ يَكُونَ فِي الكَلامِ شَيءٌ محذُوفٌ، والأَصلُ عَدمُ الحَذفِ[١].

الثَّالِثُ: أَنَّ نُزُولَ أمرِه أَوْ رَحمَتِه لَا يَختَصُّ بِهَذَا الجُزءِ مِنَ اللَّيلِ، بَلْ أمرُهُ ورحمَتُه ينزِلَانِ كُلَّ وَقتٍ[٢].

فإنْ قِيلَ: المُرَادُ نُزُولِ أَمرٍ خَاصٍّ ورَحمَةٍ خاصَّةٍ، وهَذَا لَا يَلزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلَّ وَقتٍ[٣].

وقَعَ مِنهُ القِيَامُ، وإِذَا قُلتَ: مَاتَ فُلَانٌ. فالأَصلُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي مَاتَ؛ ولهَذَا قُلْنَا: «يُضَافُ إِلَى مَنْ وَقعَ مِنْهُ» مِثلَ: قَامَ، «أَوْ قَامَ بِهِ» مِثلَ: مَاتَ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: وَقَعَ مِنهُ المَوتُ، ولكِنْ يُقَالُ: قَامَ بِهِ واتَّصفَ بالمَوتِ. هَذَا هُوَ الأَصلُ فِي اللُّغَةِ العَربيَّةِ.

[١] فَإِذَا قِيلَ فِي قَولِهِ: «يَنْزِل رَبُّنَا» أَيْ: يَنزِلُ أمرُ رَبِّنَا، فمَعناهُ: أَنَّ فِي الكَلَامِ شَيْئًا مَحذُوفًا، والأَصلُ عَدمُ الحَذفِ.

[٢] فإِنَّ نُزُولَ الأمرِ ونُزُولَ الرَّحمَةِ لَا يَختَصُّ بِهَذَا الجُزءِ مِنَ اللَّيلِ، بَلْ كُلَّ لحظَةٍ، وأَوامِرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نَازِلَةٌ وفي كُلِّ لحظَةٍ، ورَحمَتُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى نَازِلَةٌ.

[٣] لَوْ قَالَ قَائِل: المُرَادُ بنُزُولِ أمْرِه أمرٌ خَاصٌّ غيرُ الأَمرِ العَامِّ الَّذِي يَنْزِلُ كُلَّ وَقْتٍ، أَوِ المُرَادُ بالرَّحمَةِ رَحْمَةٌ خَاصَّةٌ فِي هَذَا الجُزءِ مِنَ الزَّمَنِ لَا الرَّحْمَةُ العَامَّةُ الَّتِي تَنزِلُ كُلَّ وَقتٍ.

فالجَوَابُ: أنه لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ هَذَا التَّقديرِ والتَّأويلِ فإِنَّ الحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُنْتَهى نُزُولِ هَذَا الشَّيءِ هُوَ السَّماءُ الدُّنيا[١]، وأَيُّ فَائِدَةٍ لَنَا فِي نُزُولِ رَحمَةٍ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا حَتَّى يُخبِرَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا[٢].

الرَّابعُ: أَنَّ الحَدِيثَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَنزِلُ يَقُولُ: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٣].

---

[١] يَعْنِي: لَوْ قُلنَا: إِنَّهَا رَحمَةٌ خَاصَّةٌ تَنزِلُ إِلَى السَّماءِ حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، أَوْ قُلنَا: إِنَّهُ أَمرٌ خَاصٌّ. فَهُنَا نَقُولُ: «**وأَيُّ فَائِدَةٍ لَنَا فِي نُزُولِ رَحمَةٍ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا حَتَّى يُخبِرَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا**».

[٢] مَا الفَائِدَةُ إِذَا كَانَتْ لَا تَصِلُ هَذِه الرَّحمَةُ إِلَى الأَرضِ ونَنتَفِعُ مِنهَا، فأَيُّ فَائِدَةٍ لَنَا حَتَّى يُخبِرَنَا عَنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فبطَلَ بذَلِكَ أَنْ يَكونَ المُرَادُ بالنُّزُولِ نُزُولَ الأَمرِ أَوِ الرَّحمَةِ.

[٣] هَلْ يُمْكِن أَنَّ الأمرَ يَقُولُ: مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَوِ الرَّحمَةَ تَقُولُ: مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَوِ المَلَكُ يَقُول: مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وبِهَذَا يَتبَيَّنُ بُطلَانُ هَذَا التَّحرِيفِ، وأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الَّذِي يَنزِلُ هُوَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حَقِيقَةً، ولكِنْ هُنَا مَسأَلَةٌ وهِيَ: «**هَلْ يَخلُو العَرشُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّماء الدُّنيا أَوْ لَا يَخلُو؟**».

هَلْ يَخلُو العَرشُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّماء الدُّنيا أَوْ لَا يَخلُو؟

نَقُولُ: اختَلفَ العُلَماءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أقوالٍ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: مِنَ العُلَماءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لا يَنبَغِي لَنَا أَنْ نتكَلَّمَ بِهَذَا، وأَنَّهُ كَمَا قَالَ الإِمَام مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ[1] فِي السُّؤَالِ عَنْ كَيفيَّةِ الاسْتِوَاءِ قَالَ: السُّؤَالُ عَنهُ بِدْعَةٌ. فالسُّؤَالُ هَلْ يَخْلُو مِنهُ العَرشُ أَوْ لَا يَخْلُو؟ هَذَا مِنَ البِدَعِ؛ لأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّنَا نعلَمُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُون وُرودُ هَذَا عَلَى القَلبِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا؛ فإِنْ كَانَ بَاطِلًا فَلَا يَنبَغِي إيرَادُهُ، وإن كَانَ حَقًّا فإِنَّنا نَعلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِمَّا يَنبَغِي أن يَتكَلَّم فِيهِ الإِنسَانُ لكَانَ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَولَى النَّاسِ بِأَنْ يَتكَلَّمُوا بِهِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الأَولَى الكَفُّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ. لَا تَقُلْ: يَخلُو أو مَا يَخلُو. قُلْ كَمَا سَمِعتَ يَنزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا ومَا عَلَيكَ أَنْ يَخلُوَ عَرشُهُ مِنهُ أو لَا يَخلُوَ.

القَوْلُ الثَّانِي: وقَالَ بِهِ بَعضُ أَهْلِ العِلمِ: إِنَّ العَرشَ يَخلُو مِنهُ. وهَذَا خطَأٌ؛ لأَنَّ القَولَ بأَنَّ العَرْشَ يَخلُو مِنهُ قَولٌ بِلَا عِلمٍ، فإِنَّ الأَصلَ أَنَّهُ مُستوٍ عَلَى عَرشِهِ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ نَنفِيَ عَنهُ هَذِهِ الصِّفَةَ إِلَّا بدَلِيلٍ، ولَيسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَخلُو مِنهُ العَرشُ فَإِنَّهُ يُوهِمُ أَنْ تَكُونَ الأَمكِنَةُ تَحصُرُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، فَيَكُونَ عَلَى العَرشِ، ثُمَّ يَنزِلَ إِلَى السَّماءِ، فَيَكُونَ عَلَى السَّماءِ، وهَذَا شَيءٌ مُستحِيلٌ.

القَوْلُ الثَّالِثُ فِي المَسْأَلَة: أَنَّهُ يَنزِلُ وَلَا يَخلو مِنهُ العَرشُ؛ لأَنَّ النُّصُوصَ أَثْبَتَتْ نُزُولَهُ وأَثْبَتَتَ أَنَّهُ مُستوٍ عَلَى العَرشِ، فنُثبتُ أَنَّهُ مُستوٍ عَلَى العَرشِ، وأَنَّهُ يَنزِلُ، وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيسَ كمِثلِه شَيءٌ.

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وإِلَى هَذَا ذَهبَ شَيخُ الإِسلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقَالَ: إِنَّنَا نَقُولُ: يَنزِلُ وَلَا يَخلُو مِنهُ العَرشُ، ولكِنْ عِندِي أَنَّ الأَوْلَى الكَفُّ عَنْ إيرَادِ هَذَا السُّؤَالِ مُطلَقًا، ونَقُولُ: إنَّ الصَّحَابَةَ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْنَا أن نَعتَقِدَهَا إثبَاتًا أَوْ نفيًا لبيَّنَهَا اللهُ ورَسُولُهُ.

فإن قَالَ قَائِل: أَلَا يُمكِنُ أَنْ يَستَدِلَّ مُستدِلٌّ عَلَى القَولِ الثَّانِي بأَنَّ اسْتِوَاءَ اللهِ تَعَالَى عَلَى العَرشِ مِنْ صِفَاتِه الفعلِيَّة، والصِّفَاتُ الفعلِيَّةُ تَرجِعُ إِلَى المَشِيئَةِ، فمَتَى شَاءَ فَعَلَها وَمَتَى شَاءَ لَمْ يَفعَلْهَا؟

نَقُول: هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ، لكِنْ مَنِ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَمَّا نَزلَ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا تَرَكَ الاستِواءَ عَلَى العَرشِ. لَا نجزِمُ فِيهِ؛ ولهَذَا قُلْتُ: إِنَّ أَقْرَبَ الأَقْوَالِ الثَّلاثَةِ هُوَ الإمسَاكُ عَنْ هَذَا الشَّيْء، أَيْ: عَنْ إيرَادِ السُّؤَالِ والجَوابِ عَنهُ.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ نُزُولُ اللهِ تَعَالَى بذَاتِه حَقِيقِيًّا، فهَلِ السَّمَوَاتُ والملائِكَةُ تَكُونُ فَوْقَ اللهِ تَعَالَى أَوْ تَحتَهُ؟

قُلنا: يَجِبُ أَنْ نَعلَمَ أَنَّ اللهَ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ حَتَّى لَوْ نَزلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فإِنَّ اللهَ تَعَالَى فَوقَ كُلِّ شَيءٍ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ بخَلقِهِ فنَقُولُ: يَنْزِلُ وهُوَ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ؛ ولذَلِكَ لَمَّا خَافَ بَعْض العُلَمَاءِ مِنْ هَذِهِ الشُّبهَةِ قَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَرْفَعُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابعَةِ؛ لأَجْلِ أَنْ لَا يَكُونَ فَوقَهُ شَيء مِنَ السَّمَوَاتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأٌ لأَنَّهُ إِذَا رَفَعَ السَّمَاءَ الدُّنيَا صَارَتْ عُليَا ولَيْسَتْ بدُنْيَا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٣١).

فالصَّوَابُ أَنْ نُعرِضَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ بقُلُوبِنَا وألسِنَتِنَا، وأَنْ يَسَعَنَا مَا وَسِعَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ونُؤمِنَ بأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا كَما أَخْبَرَ عَنهُ رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا نَتَجَاوَزُ ذَلِكَ، والحمدُ للهِ أَنَّا ما كُلِّفْنَا بِهَذَا، لَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا نُكلَّفُ بِهِ لكَانَ اللهُ تعَالَى يُبيِّنُهُ بَيَانًا شَافِيًا؛ لأَنَّهُ يَتعَلَّقُ بالعَقِيدَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تكُونَ العَقِيدَةُ واضِحَةً مَبنِيَّةً عَلَى أَمرٍ وَاضِحٍ.

* * *




فَصْلٌ

فِي الجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِه ونُزُولِه إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

⧓ ⌑ ⧓

عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَا يُمكِنُ أَنْ يَنْفَكَّ عَنْهَا، وهُوَ لَا يُنَافِي مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا[١].

والجَمْعُ بَينهُما مِنْ وَجهَينِ:

الأَوَّل: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينهُما، والنُّصُوصُ لَا تَأتِي بالمُحَالِ كَمَا تقَدَّمَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ لَيسَ كمِثله شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِه، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كنُزُولِ المَخلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلوَّهُ ويُنَاقضُهُ. واللهُ أعلَمُ[٢].

---

[١] فالعُلوُّ صِفَةٌ ذَاتيَّةٌ، ومَعْنَى ذَاتيَة، أَيْ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، وهُوَ أمرٌ سَمعِيٌّ عَقلِيٌّ فِطرِيٌّ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَا وَردَ مَا ظَاهِرُهُ يُنافِي ذَلِكَ فإِنَّنا نَجمَعُ بَينهُما فنَقُولُ: فِي مَسأَلَةِ النُّزُولِ: «**الجَمْعُ بَينهُما مِنْ وَجهَينِ**:

الأَوَّل: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينهُما، والنُّصُوصُ لَا تَأتِي بالمُحَالِ كَمَا تقَدَّمَ.

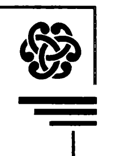
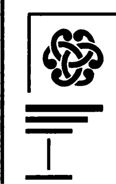
الثَّانِي: أَنَّ اللهَ لَيسَ كمِثله شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِه، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كنُزُولِ المَخلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلوَّهُ ويُنَاقضُهُ. واللهُ أعلَمُ».

[٢] إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ لَيسَ كمِثلِهِ شَيءٌ، وإِنَّ اللهَ أَخبَرَنا بأَنَّهُ ينزِلُ، وأَخبَرَنا أَنَّهُ

فوقَ كُلِّ شَيءٍ فنُثْبِتُ أَنَّهُ فوقَ كُلِّ شَيءٍ، وأَنَّهُ يَنزِلُ، ونَقُولُ: إنَّ هَذَا أمرٌ أَثْبَتهُ اللهُ لنَفْسِه، وَلَا يُثبِتُ اللهُ لنَفْسِه شَيئًا مُحَالًا أَبدًا، ونَسلَمُ مِنْ كُلِّ الإِيرَادَات الَّتِي يُورِدُهَا أَهْلُ الشُّبَهِ عَلَينَا.

مِمَّا أُورِدَ عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ أَنَّ ثُلُثَ اللَّيلِ الآخِرِ يَدُورُ عَلَى الكُرَةِ الأَرضِيَّة حَيْثُ يَنتقِلُ باللَّحظَةِ مِنْ هَذَا المكَانِ إِلَى هَذَا المكَانِ، فهَلْ يَستلزِمُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَكُونُ نَازِلًا دَائِمًا؟ نَقُولُ كَمَا قُلنَا قَبْلَ قَلِيلٍ: مَنْ كَانَ عنْدَهُم ثُلُثُ اللَّيلِ فالنُّزُولُ الإِلَهِيُّ ثَابِتٌ فِي حَقِّهِمْ، ومَنْ طَلَعَ عندَهُم الفَجرُ فالنُّزُولُ الإِلهِيُّ قَدْ انْتَهى فِي حَقِّهِم، وإِنْ كَانَ مَوجُودًا عندَ آخَرِينَ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لَا يُقَاسُ بالخَلقِ، فَقَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لهَذِهِ المَنطِقَةِ مِنَ الأَرْضِ نَازِلًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لأَنَّهَا في ثُلُثِ اللَّيلِ الآخِرِ، وبالنِّسبَةِ للمَنطِقَةِ الأُخْرَى غَيْرُ نَازِلٍ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الثُّلُثِ الآخِرِ مِنَ اللَّيلِ، وكُلُّ الأَمْرِ يَنبنِي عَلَى التَّسلِيمِ التَّامِّ بِمَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ، فأَنْتَ إِذَا سَلَّمتَ تَسْلِيمًا تامًّا وآمَنتَ إِيمَانًا كَامِلًا لَمْ تَرِد عَلَيك هَذِهِ الشُّبُهَاتُ.

⌘ ◻ ⌘

البَابُ الرَّابِعَ عشَرَ

فِي إثبَاتِ الوَجهِ للهِ تَعَالَى[١]

مَذهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّ للهِ وَجهًا حَقِيقِيًّا يَلِيقُ بِهِ مَوصُوفًا بالجَلَالِ والإكرَامِ[٢].

---

[١] إثبَاتُ الوَجهِ للهِ تَعَالَى هُوَ مَا يَقُولُ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

[٢] وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى السُّنَّةِ، وأَخَذُوا بِهَا، وَلَمْ يتفَرَّقُوا بِهَا، وقَدِ ادَّعَى بَعضُ المُتأخِّرينَ أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يَنطبِقُ عَلَى ثَلاثِ طَوَائِفَ: الأثريَّةِ، والأَشعَريَّةِ، والمَاتُريديَّةِ، وزَعَمُوا أنَّ الأَشْعَرِيَّةَ والمَاتُريديَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ولكِنْ هَذَا لَيسَ بصَحِيحٍ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: إنَّ الوَصفَ لَا يَنطبِقُ عَلَيهِم أَيْ: أَنَّهُم أَهلُ السُّنَّةِ، وأينَ السُّنَّةُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ؟! وأَيْنَ السُّنَّةُ مِنَ المَاتُرِيدِيَّةِ؟! ثُمَّ إِنَّ أَهلَ السُّنَّةِ جماعَةٌ وأَنتُمُ الْآنَ مُعترِفُونَ بأَنَّ هَؤُلَاءِ ثَلَاثُ فِرَقٍ، والجَماعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِرقَةً وَاحِدَةً، وعَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الوَصفَ لَا يَصدُقُ إِلَّا عَلَى الأَثرِيَّةِ فَقَط؛ ولهَذَا قَالَ السَّفَّارينِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «الدُّرَّة» -لـمَّا ذَكَرَ افتِرَاقَ هَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً-(١):

وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ ... فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرْ

---

(١) العقيدة السفَّارينية (ص:٤٥).

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ للهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ[١].

فمِنْ أدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧][٢].

أيِ: الأَثَرِيِّينَ؛ لأنَّ الأَثريِّينَ فِرقَةٌ وَاحِدَةٌ آخِذَةٌ بالسُّنَّة مُجتَمِعَةٌ عَلَيهَا.

مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بَينَ المَاتُرِيدِيَّةِ والأَشْعَرِيَّة؟

الجَوَابُ: الفَرقُ بينهما أَنَّ المَاتُرِيدِيَّةَ يَزِيدُونَ صِفَةً ثَامِنَةً وَهِيَ الخَلقُ فيُثبِتُونَها بِخِلَافِ الأَشَاعِرَةِ، وهَذَا الاختِلَافُ فِي بَابِ الصِّفَات، وقَدْ يَختَلِفُونَ فِي أَسمَاء الإِيمَانِ والدِّينِ والقَدَرِ، مِثْل الجَهْمِيَّة والمُعتزلَةِ يَتَّفِقُونَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ويَختَلِفُونَ فِي بَاب أَسمَاءِ الإِيمَانِ والدِّينِ وفي بَابِ القَدَرِ.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُهم يقُولُ فِي المَاتُرِيدِيَّة: إنَّهُم أقرَبُ النَّاسِ إِلَى أَهل السُّنَّةِ والجماعَةِ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ نظرًا لأنَّهُم يَزيدُونَ صِفَة الخَلقِ.

[١] أي: ثُبوتُ الوَجهِ للهِ دَلَّ عَلَيهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

[٢] هَذَا بَعدَ قَولِهِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦]، قَالَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ: يَنبغِي لِلْإِنسَانِ أَنْ يَصِلَ بَينَ الآيَتَينِ فيَقُولُ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾؛ لأَجلِ أَنْ يَتبيَّنَ بذَلِكَ الفَرقُ بَينَ الخَالِقِ والمَخلُوقِ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلتَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وسكَتَّ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ارتِبَاطٌ بَينَ الأُولَى والثَّانيَةِ وإذَا قُلتَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ تَبيَّنَ بِذَلِكَ كَمالُ الخَالِقِ وتَمَيُّزه عَنِ المَخلُوقِ.

....

وقَـوْلُـهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ ﴿ذُو﴾ صِفَـةٌ لـ﴿وَجْهُ﴾ لَا لِـ(رَبِّ)؛ ولهذَا جاءَتْ بالرَّفعِ، أَمَّا قَولُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨] فـ﴿ذِى﴾ صِفَةٌ لـ «رَبِّ» ولَيسَتْ لـ «اسْمُ»؛ لأنَّ الَّذِي يُوصَفُ بالجَلالِ والإكْرَامِ هُوَ اللهُ أَوْ وَجهُ اللهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الجَهْلِ والسَّفَهِ إلى أَنَّ اللهَ يَفْنَى إِلَّا وَجهُهُ، واستدَلُّوا لِذَلِكَ بقَولِه تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، ولكِنَّ هَذَا مِنَ الخَطَأِ العَظِيمِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَمْدَحُ نَفسَهُ بأَنَّهُ يَهلِكُ إِلَّا وجهَهُ، ولكِنْ عبَّرَ بالوَجهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لأنَّ الوَجهَ هُوَ المَوصُوفُ بالجَلالِ والإكْرامِ والوَجهُ هُوَ أَشرَفُ مَا يَكُونُ فِي الإِنسَانِ؛ فلِهَذَا عبَّرَ اللهُ عَنْ نَفسِه بالوَجهِ فَقَالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وقَالَ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨].

وقَالَ بَعضُ العُلَماءِ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وجهُهُ، واستَدَلَّ لِذَلِكَ بقَولِهِ تعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]، قَالَ: فكُلُّ شَيءٍ لَا يُرَادُ بِهِ وجْهُ اللهِ فَإِنَّهُ هَالِكٌ تَالِفٌ، والآيَةُ قَدْ نَقولُ: إِنَّهَا تَشمَلُ المَعنيَيْنِ.

مَسأَلَةٌ: قولُنَا: إِنَّهُ عَبَّرَ سُبحَانَه بالوَجهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لأنَّ الوَجهَ أَشرَفُ مَا يَكُونُ، هَذَا فِي الإِنسَانِ، لكِنْ بِالنِّسبةِ للهِ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ أَنَّ أَشرَفَ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى هُوَ الوَجهُ، فيَكُونُ بِهَذَا تَكلَّمنَا عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيرِ عِلمٍ!!.

الجَوابُ: لَـمْ نتكَلَّم عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيرِ عِلمٍ؛ لأنَّ هَذِهِ أَسَالِيبُ مَعرُوفَةٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، والقُرآنُ نَـزَلَ باللُّغةِ العَرَبِيَّةِ فعندَمَا نَقُولُ مَثَلًا: ويبقَى وَجهُ رَبِّكِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ تَعلِيقَ هَذَا البَقَاءِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ كَمالٍ بِهَذَا الشَّيءِ المُعيَّنِ مِنْ صِفَات اللهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أكمَلُ مِنْ غَيرِه -يَعنِي: حَتَّى مِنْ غَيْرِ بَابِ القِياسِ- ولكِنْ بِلَا شَكٍّ لَا يُقَالُ: إِنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَفنَى ويَبقَى وَجهُهُ فَقَط، أو يَهلِكُ ويَبقَى وَجهُهُ فَقَطْ؛ لأنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ وَاسِعَةٌ تُعبِّرُ عَنْ مِثلِ هَذَا.

فإن قَالَ قَائِل: هَلْ قولُنَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ إنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ الذَّاتُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيهِ الدَّلِيلُ؟.

قُلنا: لَا تَـأْوِيلَ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ حَتَّى فِي قَـولِهِ: ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾ [الليل:٢٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد:٢٢]، ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ، دائمًا يُعبَّرُ بالوَجهِ عَنِ الذَّاتِ حَتَّى بِمُقْتَضَى اللُّغَة العَرَبِيَّة هُمْ لَا يُرِيدُونَ الوَجهَ فَقَطْ، بَلْ يُرِيدُونَ الذَّاتَ كُلَّها، فالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيسَ مِنْ بَابِ التَّأْوِيل، بَلْ إنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضى هَذَا الأسلُوبِ فِي اللُّغَةِ العَربِيَّة.

وأَمَّا قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، فقَدِ اختَلَف السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قَولَين:

فمِنهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ المُرَادَ بالوَجهِ هُنَا الجِهَةُ، وجَعَلَ قَرينَةَ ذَلِكَ قَوْلَهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ فهَاتَانِ جِهَتَانِ، فأينما تُولُّوا جِهَةَ المشرِقِ أَوْ جهَةَ المغرِبِ فثَمَّ جِهَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَعنِي: فِي الجِهَة الَّتِي أُمِرتُم بِهَا.

وَقِيلَ المُرادُ فِي قَوْلِه: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ وَجهُ اللهِ تَعَالَى الحَقِيقِيُّ وأَنَّ الإِنسَانَ أَيْنَما تَـولَّى إِلَى مَشرِقٍ أَوْ مَغـرِبٍ فـإِنَّ اللهَ تَعَـالَى قِبَلَ وَجهِهِ، كَمَا جَـاءَ فِي الحَـدِيثِ

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَولُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّعَاءِ المَأْثُورِ: «**وأَسأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، والشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ**»[١].

الصَّحِيحِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى المُصلِّيَ أَنْ يَبصُقَ قِبَلَ وَجهِهِ، وقَالَ: «**إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»(١)، وَهَذَا القَولُ أَرْجحُ، والقَولُ الأَوَّلُ صَحِيحٌ، فإِنَّ الإنسَانَ إِذَا اشتبَهَتْ عَلَيهِ القِبلَةُ وَصَلَّى إِلَى أيِّ جِهَةٍ فثَمَّتِ الجِهَةُ الَّتِي أُمِرَ أَنْ يُتَوجَّه إِلَيهَا.

[١] فقَوْلُهُ: «**أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ**»(٢) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإنسَانَ يَرَى اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّ أَلَذَّ شَيءٍ عَلَيه النَّظَرُ إِلَى وَجهِ اللهِ فَفِي قَوْلِه تَعَالَى عَنِ الجَنَّةِ: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف:٧١]، نَقُول لَا لَذَّةَ للعَينِ أكمَلُ مِنْ لَذَّةِ النَّظَرِ إِلَى وَجهِ اللهِ؛ ولهَذَا سَأَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبَّهُ لَذَّةَ النَّظرِ إِلَى وَجهِه، وَفِي سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجهِ اللهِ دَلِيل عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُمكِنٌ، وأَنَّ رُؤيَةَ اللهِ مُمكِنَةٌ، خِلَافًا لأَهْلِ التَّحرِيفِ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ وغَيرِهمُ الَّذِينَ يَقُولُون: إِنَّ اللهَ تعَالَى لَا يُرَى بالعَينِ، وإِنَّما يُرَى بالقَلبِ، أَوْ يُرَى ثَوابُه. أَمَّا ذَاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فعندَهُم أَنَّهُ لَا يُرَى، ولَكِنَّهُم -نسأَلُ اللهَ العَافيَةَ- حَرَمُوا أنفسَهُمْ هَذِهِ اللَّذَّةَ العَظِيمَةَ الَّتِي هِيَ أعلَى نَعِيم الجَنَّةِ، حَرَمُوا أنفسَهُم إِيَّاهَا مَعَ ثُبُوتِ دَلَالَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَيهَا.

وقَوْلُهُ: «**وَالشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ**» أَي: الشَّوقَ إِلَى لِقَاء اللهِ، وهُو مَحبَّةُ الوُصُولِ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَيسَ المَعنَى أَنَّهُ يُحِبُّ المَوتَ، بَلِ المَعنَى أَنَّهُ يُحِبُّ لِقَاءَ اللهِ؛ ولهَذَا لـمَّا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء «أي بعد الذكر»، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فوجهُ اللهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الثَّابِتةِ لَهُ حَقِيقَةً عَلَى الوَجهِ اللَّائقِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعنَاه إِلَى الثَّوابِ[١]، لوُجُوهٍ مِنهَا:

أَوَّلًا: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِر النَّصِّ، ومَا كَانَ مُخَالِفًا لظَاهِر النَّصِّ[٢] فَإِنَّهُ يَحتاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذلكَ[٣].

قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ»، قَالَت عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: يا رَسُولَ اللهِ، كُلُّنا يَكرَهُ المَوتَ. قَالَ: «لَيْسَ بِذَاكَ، وَلَكِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا احْتُضِرَ بُشِّرَ بالجَنَّةِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، فَأَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ»(١).

وأَمَّا الْكَافِرُ فبِالعَكْسِ.

[١] فأَهْلُ التَّعطِيلِ قَالُوا: إِنَّ المُرَادَ بوَجهِ اللهِ ثَوابُ اللهِ، كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ويَبقَى ثَوابُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والإِكْرَامِ. فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ.

[٢] أَي: مِنَ المعَانِي.

[٣] فكُلُّ أَحَدٍ صَرَفَ النَّصَّ عَنْ ظَاهِره فإِنَّنَا نَقُولُ لَهُ: هَاتِ الدَّلِيلَ. وإِلَّا فالأَصْلُ أَنَّ دَلَالَةَ النُّصُوص عَلَى ظَاهِر النُّصُوصِ، فإِنْ جَاءَ بدَلِيلٍ وإِلَّا وَجبَ أَنْ نَجعَلَ النَّصَّ دَالًّا عَلَى مَا يَقتَضِيهِ ظَاهِرُهُ، ولكِنَّ المُشكِلَةَ الْآنَ أَنَّ بَعضَهُم يَقُول: إِنَّ ظَاهِرَ النَّصِّ هَذَا مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ؛ ولِذَلِكَ يَلبِسُونَ؛ يَقُولُونَ: الاستِوَاءُ عَلَى العَرشِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (٦٥٠٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (٢٦٨٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ثانيًا: أَنَّ هَذَا الوَجهَ وَرَدَ فِي النُّصُوصِ مُضَافًا إِلَى اللهِ تَعَالَى[١] والمُضَافُ إِلَى اللهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيئًا قَائِمًا بنفسِه، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَائِمٍ بنفسِه[٢]،..................

ظَاهِرُهُ أَنَّ اللهَ عَلَا عَلَيهِ واستَقَرَّ، لكِنَّ هَذَا مُحَالٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللهُ مُحتاجًا إِلَى العَرشِ. فَنَقُولُ لَـهُمْ: هَذَا لَيسَ بلَازِمِ هَذَا المَعْنَى، إِنَّما يَلْزَم فِي اسْتِوَاءِ المَخلُوقِ الَّذِي إِذَا اسْتَوَى عَلَى شَيءٍ وخرَّ الشَّيْءُ سَقَطَ، أَمَّا الخَالِق فَلَا، فهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقولُونَ: إِنَّنَا لَوْ أَثبَتْنا للهِ وَجْهًا لَزمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزءٌ؛ ولهَذَا يَقولُونَ: سُبحَانَ مَنْ تَنزَّهَ عَنِ الأَغرَاضِ والأَبعَاضِ والأَعرَاضِ.

ويُرِيدُونَ بقَولِهم: سُبحَانَ مَنْ تنزَّهَ عَنِ الأبعَاضِ. أيْ: أَنَّهُ سُبحَانَه لَيسَ لَهُ يَدٌ، وَلَا لَهُ وجهٌ، وَلَا لَهُ عَينٌ، وَلَا لَهُ قَدَمٌ؛ لأَنَّ هَذِهِ أبعَاضٌ، واللهُ مُنزَّهٌ عَنِ الأبعَاضِ.

ويُرِيدُون بقَولِهِم: عَنِ الأغرَاضِ، أَيْ: مُنزَّهٌ عَنِ الحِكمَةِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَفعَلُ الشَّيءَ لَا لِحكمَةٍ، بَلْ هَكَذَا يَفعَلُهُ ارتِجَالًا؛ لأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لِحِكمَةٍ لكَانَ مُحتَاجًا لهَذَا الغَرضِ الَّذِي يُرِيدُه، فَهُوَ مُنزَّهٌ عَنِ الأغرَاضِ.

ويُرِيدُونَ بقَولِهم: عَنِ الأعرَاضِ. أَيْ: مُنزَّهٌ عَنِ الصِّفَات الفِعلِيَّةِ؛ لأنَّها عَرَضٌ يَأتِي ويَزُولُ، فَهُوَ مُنزَّهٌ عَنِ النُّزول إِلَى السَّماءِ الدُّنْيا، مُنزَّهٌ عَنِ الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرشِ، مُنزَّهٌ عَنِ الضَّحِكِ، مُنزَّهٌ عَنِ الإتيَانِ يوم القِيامَة، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذِهِ أعرَاضٌ، والأعرَاضُ لَا تَقُومُ إِلَّا بأَجسَامٍ، والأَجسَامُ مُتماثِلَةٌ، وقَدْ سَبَق لَنا بيانُ بُطْلَانِ هَذَا الدَّلِيلِ.

[١] فيُقَالُ: وَجهُ اللهِ.

[٢] الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفسِه لَا يخلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بنَفسِه أَوْ غَيرَ قَائِمٍ.

فإِنْ كَانَ قَائِمًا بنفسِه فهُوَ مخلُوقٌ ولَيْسَ مِنْ صِفَاتِه[١] كَبَيتِ الله، ونَاقَةِ الله[٢]. وإنَّما أُضِيفَ إِلَيْهِ إمَّا للتَّشريفِ وإمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ المُملُوكِ والمَخلُوقُ إِلَى مَالِكِه وخَالِقِه.

---

[١] مِثَالُهُ: «كَبَيتِ الله، ونَاقَةِ الله».

[٢] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج:٢٦]، وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله»(١)، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣]، فالبَيتُ هُوَ شَيءٌ مُستقِلٌّ قَائِمٌ بنَفسِه، فيَكُونُ مَخلُوقًا، وَالنَّاقَةُ كَذَلِكَ شَيءٌ قَائِمٌ بنفسِه فيَكُونُ مَخلُوقًا.

وَفِي قَولِه تَعَالَى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر:٢٩] مِنْ هَذَا النَّوعِ؛ لأنَّ الرُّوحَ عَينٌ قَائِمَةٌ بنَفسِها تُقبَضُ وتُكفَّنُ وتُعذَّبُ، فَهِيَ عَينٌ قَائِمَةٌ بنفسِها، فتكُونُ مَخلُوقَةً، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مساجِدُ الله؛ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله»(٢)، فالمَساجِدُ أَشْيَاءُ قائِمَةٌ بنَفسِها فتكُونُ مَخْلُوقَةً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣]، فالَّذِي فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ أعيَانٌ قَائِمَةٌ بنَفسِها وعَلَيه فقَولُه: ﴿مِّنْهُ﴾ لَيسَ المَعنَى أَنَّهَا جُزءٌ مِنَ الله، وإنَّما إِضَافتُها إِلَى الله إِضَافَةُ خَلقٍ أَوْ تَشريفٍ أَوْ تَكرِيمٍ؛ ولهَذَا قَالَ: «وإِنَّما أُضِيفَ إِلَيْهِ إِمَّا للتَّشريفِ وإِمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ المُملُوكِ والمَخلُوقُ إِلَى مَالِكِه وخَالِقِه».

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإنْ كَانَ غَير قَائِمٍ بنفسِه فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ ولَيس بمَخلُوقٍ[١] كَعِلمِ اللهِ[٢] وقُدرَتُهُ[٣]. وعِزَّتُهُ[٤]. وكَلَامُهُ[٥]. ويَدُهُ[٦]. وعَيْنُهُ[٧]. ونَحوُ ذَلِكَ، والوَجهُ بِلَا رَيبٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ[٨].

---

[١] مِثَالُ ذَلِكَ: «**كَعِلمِ اللهِ**».

[٢] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فَهَذَا غَيْر مَخلُوقٍ، وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦].

[٣] قَالَ ﷺ: «**أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**»(١)، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ أَوْ قَوْلُه ﷺ: «**قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»(٢)، فَهَذَا مِنَ التَّقدِيرِ لَا القُدرَةِ.

[٤] ودَلِيلُ إِضَافَتِهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى الحَدِيثُ السَّابق

[٥] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.

[٦] قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤].

[٧] قَالَ تَعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩].

[٨] فَإِنَّ وَجهَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِه، غَيرُ بَائِنٍ مِنهُ، وَالوَجهُ لَا يقُومُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم، رقم (٢٢٠٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإِضَافَتُه إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوصُوفِ[١].

ثَالِثًا: أَنَّ الثَّوابَ مَخْلُوقٌ، بَائِنٌ عَنِ اللهِ تَعَالَى، والوَجهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا بَائِنٌ، فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بِهَذَا؟![٢].

رَابِعًا: أَنَّ ذَلِكَ الوَجهَ وُصِفَ فِي النُّصوصِ بالجَلَالِ و الإِكرَامِ[٣]. وبأَنَّ لَهُ نُورًا يُستعَاذُ بِهِ[٤]،..

بنَفسِه، إِنَّما يَقُومُ بِمَا هُوَ وَجهٌ لَهُ؛ فلِهَذَا يَقُولُ: «**فإِضَافَتُه إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوصُوفِ**».

[١] ومِنْ ذَلِكَ تسمِيَةُ القُرْآنِ بـ(كِتَابِ اللهِ)؛ لأَنَّ (كِتَاب) بِمَعنى (مَكْتُوب)، فَلَيْسَ هُوَ قائِمًا بذَاتِهِ؛ لأَنَّ المكتُوبَ هُوَ قَولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وبَعْدَ أَنْ وُضِعَ فِي هَذِهِ الأَورَاقِ فإِنَّنَا نَقُولُ: الأَورَاقُ مَخلُوقَةٌ، والمِدَادُ مَخْلُوقٌ، وعَمَلُ الكَاتِبِ مَخلُوقٌ، لكِنَّ المكتُوبَ غيرُ مَخْلُوقٍ.

[٢] **يَعْنِي**: إِذَا قُلْتَ بأَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] إِذَا قُلْتَ بأَنَّ المُرادَ ثَوابُهُ فالثَّوابُ مخلُوقٌ، وبَائنٌ عَنِ اللهِ تَعَالَى، فلَيسَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِه؛ لأَنَّ اللهَ يَخْلُقُ هَذَا الثَّوابَ، فكَيفَ يُفسَّرُ هَذَا بهَذَا؟

[٣] قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، ولَمْ يَقُلْ: ذِي الجَلَالِ. فدَلَّ ذَلِكَ علَى أَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ للوَجهِ، والثَّوابُ لَا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفُ بالجَلالِ والإِكرَامِ؛ لأَنَّ الثَّوابَ لَا يُكرِمُ أَحدًا.

[٤] و -يُوصَفُ هَذَا الوَجهُ- بأَنَّ لَهُ نُورًا يُستعَاذُ بِهِ.

وسُبُحَاتٌ تُحرِقُ مَا انْتهَى إِلَيْهِ بَصَرُه مِنْ خَلْقِه[١].

وَكُلُّ هَذِهِ الأَوصَافِ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ بِهِ الثَّوابَ. واللهُ أعلَمُ[٢].

كَمَا قَالَ ﷺ: «**أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِهِ الظُّلُماتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**»(١).

[١] فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(٢)، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: سُبُحَاتُ الثَّوابِ.

[٢] فِي الوَاقِعِ أَنَّ هُنَاكَ وجهَينِ يُرَدُّ بِهِمَا فِي كُلِّ مَسأَلَةٍ فِيهَا تَأْوِيلٌ -وقَدْ أَشَرْنا إِليهِمَا فِي كِتَابِ «شَرْحِ لُمعَةِ الاعْتِقَادِ»، وَهُوَ كِتَابٌ مُختَصَرٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ تَأْوِيلٍ سَوَاءٌ كَانَ فِي اليَدينِ أَوْ فِي العَيْنينِ أَوْ فِي السَّاقِ أَوْ فِي القَدَمِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فإِنَّنَا نَرُدُّهُ-.

أَوَّلًا: بأَنَّهُ مُخَالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفظِ.

وثَانيًا: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لإِجمَاعِ السَّلَفِ.

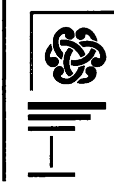
فأَيُّ إنسَانٍ يُحرِّفُ هَذِهِ الأَشْيَاءَ فإِنَّنَا نَرُدُّ عَلَيْهِ أَوَّلَ مَا نَردُّ بِهَذَا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ وُجُوهٌ خَاصَّةٌ فِي بَعضِ الصِّفَاتِ المُحرَّفَةِ يُرَدُّ بِهَا أَيضًا.

✶ ✶ ✶

---

(١) ذكره ابن إسحاق في السيرة كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤٢٠)، وعن ابن إسحاق ذكره الطبري في تاريخه (٢/ ٣٤٥)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٧٣) رقم (١٨١) عن عبد الله ابن جعفر مرسلا من طريق فيها ابن إسحاق.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «**إن الله لا ينام**»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

البَابُ الخَامِسَ عَشَرَ

فِي يَدَيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدينِ اثْنَتَينِ مُبسُوطَتَينِ بالعَطاءِ والنِّعَمِ[١]، وهُمَا مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الثَّابتَةِ لَهُ حَقِيقَةً عَلَى الوَجهِ اللَّائِق بِهِ[٢].

---

[١] والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ ثِنْتَينِ ولَوْ كَانَ لَهُ أَكْثَر مِنْ ثِنْتَينِ لقَالَ: بَلْ أَيْدِيهِ مَبْسُوطَةٌ؛ لأنَّ المَقَامَ مَقَامُ تَمدُّحٍ بكَثْرةِ العَطاءِ، وكُلَّما كَثُرَتْ آلَةُ العَطاءِ كَانَ العَطاءُ أَكْثَرَ، فلَمَّا ذَكَرَ اللهُ اليَدينِ اثْنَتينِ فَقَطْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ لَهُ أَكْثَرُ مِنِ اثْنَتَينِ، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ اللهَ تَعالَى قَالَ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١]، فأَثْبتَ الجمعَ، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- الجَوابُ عَنْهُ.

وقولُنَا: «**أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ**» يَدَينِ: بالنَّصبِ؛ لأَنَّها اسمُ «أنَّ» مُؤخَّرٌ.

[٢] الصِّفَاتُ الذَّاتيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، لَكِنَّنَا سَبقَ أنْ قُلْنَا: إِنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةَ إِمَّا معْنَويَّةٌ وإِمَّا خَبرِيَّةٌ، فالمعنويَّةُ: مِثْلُ السَّمْعِ والبَصرِ والعِلمِ والقُدرَةِ، والخَبَرِيَّةُ: مِثْلُ الوَجهِ واليَدِ والعَينِ والقَدَمِ والسَّاقِ والسَّاعِدِ، وَمَا أَشبَهَها.

وقولُنَا: «**حَقِيقَةً**» خِلافًا لِمَنْ قَالَ: مجازًا. فإِنَّها حَقِيقةٌ ثَابِتَةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، أَيْ: لَهُ يَدَانِ اثْنَتَانِ حَقِيقِيَّتَانِ.

وهَلْ يَلْزَمُ مِنْ إثْبَاتِ ذَلِكَ حَقِيقَةُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مُشابِهًا للخَلقِ؟

الجَوَابُ: لَا يَلزَمُ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ لِمَنْ ألزَمَنَا بِذَلِك وقَالَ: إِذَا أَثْبَتُم للهِ يَدًا حَقِيقِيَّةً لَزِمَكُم أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا للمَخلُوقِ. نَقُولُ لَهُ:

أَوَّلًا: وبكُلِّ بَسَاطَةٍ هَلْ تُثبِتُ للهِ ذَاتًا؟ سيَقُولُ: نَعَم. فنَقُولُ لَهُ: هَلْ لَزِمَ مِنْ إثْبَاتِكَ الذَّاتَ أَنْ تَكُونَ ذَاتُه عَزَّوَجَلَّ مُماثِلَةً للمَخلُوقِينَ؟ سيقُولُ: لَا، إِذَا كُنْتَ تَقُولُ هَذَا فلِمَاذَا لَا تُثبِتُ صِفَاتٍ لَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ؟! لأَنَّ القَولَ فِي الصِّفَاتِ فَرعٌ عَنِ القَوْلِ فِي الذَّاتِ، وهَذَا جَوَابٌ بَسِيطٌ وجَوَابٌ مُفحِم مُقنِعٌ لَا خَلَاصَ مِنهُ.

ثانيًا: نَقُولُ: لَا يَلزَمُ مِنْ تَسَاوِي الشَّيئَينِ فِي الاسْمِ أَنْ يَتَساويَا فِي الحَقِيقَةِ، فَإِذَا قَالَ: بَلْ يلزَمُ مِنْ تَسَاوِي الشَّيئَينِ فِي الاسمِ أَنْ يَتساوِيَا فِي الحَقِيقَةِ، فإِنَّنَا نَقُولُ لَهُ: هَلْ لَكَ عَينٌ؟ سَيقُولُ: نَعَمْ لِيَ عَينٌ. هَلْ للجَملِ عَيْنٌ؟ سيقُولُ: نَعَمْ، لَهُ عَيْنٌ. هَلْ عَينُكَ كعَينِ الجَملِ؟ سيقُولُ: لَا. نَقُولُ: هَلْ لَكَ يَدٌ؟ سَيقُولُ: نَعَم. هَلْ للهِرِّ يَدٌ؟ سَيقُولُ: نَعَم. هَلْ يَدُكَ كَيَدِ الهِرِّ؟ سيقُولُ: لَا. **فالحَاصِلُ** أَنَّنَا نَرُدُّ علَيهِ مِنْ وَجهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّكَ تُثْبِتُ للهِ ذاتًا، وتُؤمِنُ بِأَنَّها لَا تُمَاثِلُ ذَاتَ المَخلُوقِينَ، والكَلَامُ عَلَى الصِّفَاتِ كَالكَلَامِ عَنِ الذَّاتِ.

الوَجْه الثَّانِي: أَنَّكَ أنْتَ الْآنَ تَعتَرِفُ بأَنَّ الشَّيئَينِ إِذَا تَسَاوَيَا فِي الاسْمِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَساوَيَا فِي الحَقِيقَةِ. إِذَن نَقُولُ لِهَذَا المُحرِّفِ: مَا المَانِعُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ للهِ يدًا حَقِيقِيَّةً

وقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهما الكِتَابُ والسُّنَّةُ؛ فَمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥][١].

لَا تُماثِلُ أيدِيَ المَخلُوقِينَ؟ هَلْ فِي ذَلِكَ مِنْ عَيبٍ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ للهِ يَدًا عظِيمَةً جَلِيلَةً مَبسُوطَةً بالعَطَاءِ والنِّعَمِ، السَّمَوَاتُ السَّبْعُ والأَرَضُونَ السَّبعُ فِي كَفِّ الرَّحمَن كَخَردَلَةٍ فِي كَفِّ أحدنَا، هَلْ فِي ذَلِكَ نَقصٌ؟

الجَوَابُ: لَيْسَ فِيهِ نَقصٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُن فِيهِ نَقصٌ فَلِمَاذَا تُنكِرُ مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنَفسِهِ وتَقُولُ: نَحنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنكَ يَا رَبَّنَا؛ لأَنَّ حَقِيقَةَ الأَمرِ أَنَّ الَّذِينَ يُنكِرُونَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفسَهُ لِسَانُ حَالِهِم يَقُولُ: نَحنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنكَ يَا رَبَّنَا. والرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «**سُبْحَانَكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نفسِكَ**»(١) وهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: نَحنُ الَّذِينَ نعرِفُ الثَّنَاءَ عَلَيك.

[١] يُخَاطِبُ اللهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ يَقُولُ: أَيُّ شَيءٍ منَعَكَ أَنْ تَسجُدَ لِمَا خلَقتُ بيَدَيَّ. ومَا خَلقَهُ اللهُ بِيَدِهِ الكَرِيمَةِ فَهُوَ لَهُ زِيَادَةُ الشَّرفِ والفَضلِ وقَالَ: ﴿بِيَدَىَّ﴾ أَيْ: بِيَدَيَّ الثِّنتَينِ وَهُم يَقُولونَ: ﴿بِيَدَىَّ﴾ يَعْنِي: بنِعمَتَيَّ أَوْ بقُدرَتَيَّ، فيُقَالُ: سُبحَانَ اللهِ، وهَلِ اللهُ مَا لَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةٌ لَا نِهَايَةَ لَـهَا، وتعَدُّدُ المقدُورِ لَا يَلزَم مِنهُ تَعدُّدُ القُدرَةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ كَانَ المُرادُ باليَدِ القُدرَةَ لقَالَ الشَّيطَانُ: وَأَنَا يَا رَبِّي خَلقتَنِي بقُدْرتك، لَكِنَّهُ احتَجَّ بحُجَّةٍ ثَانيَةٍ بَاطِلَةٍ حَيْثُ قَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَقَالَ: خَلقتَنِي مِنْ نَارٍ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَولُه ﷺ: «**يَـدُ اللهِ مَلْأَى، لا تَغِيضُهَا نَفَقَـةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ**»[١].

وخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ، فَإِذًا القِيَاسُ يَقتَضِي أَنَّ المَخلُوقَ مِنْ نَارٍ -وَهُوَ مِمَّا يُنتفعُ- فيُطبَخُ عَلَيْهَا الطَّعامُ، ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ أَحسَنُ مِنْ طِينٍ يُلوِّثُ الثِّيابَ، فأَنَا خيرٌ مِنهُ، وأَحَقُّ بالسُّجودِ مِنْهُ، ولكِنَّ ابْنَ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الفَرْقَ بَينَ الطِّينِ والنَّارِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهٍ، وأَنَّ الطِّينَ خيرٌ مِنَ النَّارِ فضلًا، هَذَا عَنْ مَادَّةِ الخَلْقِ الَّتِي احتَجَّ بِهَا إِبْلِيسُ، لكِنْ هُنَاكَ شَيءٌ مَا يُمكِنُ لإِبْلِيسَ أَنْ يَحتَجَّ بِهِ وهُوَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وهَذِهِ مَزِيَّةٌ لَمْ تَكُن لأَحَدٍ مِنَ المَخلُوقِينَ، كُلُّ المَخلُوقِينَ خُلِقُوا بكَلِمَةِ (كُنْ) فيَكُونُ، أَمَّا آدَمُ فخَلَقَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بيَدِه حَتَّى سَوَّاهُ ونَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِه.

ثُمَّ لْيُعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ صَرِيحٌ فِي أَنَّ المُرادَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي خلقَ بِهِ هُوَ اليَدُ، ولَمْ يَقُلْ: خلقَتْ يَداي. حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ المُرادَ باليَدِ هُنَا الذَّاتُ كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]؛ لأَنَّ هُنَا أَضَافَ الخَلقَ إِلَى نَفسِه حَيْثُ قَالَ: ﴿خَلَقْتُ﴾، ثُمَّ جَعَلَ المَخلُوقَ بِهِ يَدَيْهِ فَقَالَ: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وليسَتْ هَذِهِ الآيَةُ كقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١]؛ لأَنَّ ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ مِثْل قَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، فالمَعْنَى مِمَّا خلَقْنَا، لكِنَّ هَذِهِ ﴿خَلَقْتُ﴾، فَأَضَافَ الخَلقَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

[١] «مَـلْأَى» يَعْنِـي: مُمتَلِئَـةً، «**لَا تَغِيضُـهَا نَفَقَـةٌ**» مِثْل مَا أَنَّ عِلمَهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَغِيضُهُ شَيءٌ كَذَلِكَ عَطَاؤُهُ لَا يَغِيضُهُ شَيْءٌ، يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «**يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي شَيْئًا إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا**

غُمِسَ فِي البَحْرِ»[1]، وهَذَا مِنْ بَابِ المُبالَغَةِ فِي النَّفْيِ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَنقُصُ ذَلِكَ مِمَّا عِندِي شَيئًا أبدًا إِنْ كَانَ المِخْيَطُ إِذَا غُمِسَ فِي البَحرِ يَنقُصُه فَهَذَا يَنقُصُه، ومَعلُوم أَنَّ الجَوابَ بَداهةً عندَ كُلِّ أَحدٍ أَنَّهُ لا يَنقُصُهُ، إِذَنْ يَدُ اللهِ مَلأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، ثُمَّ ضَرَبَ لنَا الرَّسُولُ ﷺ مَثَلًا فَقَالَ: «سَحَّاءُ»، والسَّحَّاءُ: كَثِيرَةُ العَطَاءِ الَّتِي لَا تُمسِكُ، خِلَافًا لقَولِ اليَهُودِ قَاتَلَهُمُ اللهُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]، وقَولِ بَعْضِهِمْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، «سَحَّاءُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ» أَيْ: فِي اللَّيلِ والنَّهارِ، اللَّيل والنَّاسُ نَائِمُونَ؛ لأنَّ هُناك مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللهِ مَا لَا يَتعَيَّش إِلَّا فِي اللَّيلِ، وَلَا يُنفِقُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ومَا أَكْثَرَ الَّذِي لَا يَتعَيَّش إِلَّا فِي اللَّيلِ، وَلَا يُدْرِكُ نَفَقتهُ إِلَّا فِي اللَّيلِ! ثُمَّ أنتَ نَائِمٌ هُنَا وَفِي القَارَّةِ الأُخْرَى النَّاسُ يَعيشُونَ، فَيَدُ اللهِ سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ، ثُمَّ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ»، وهَذَا أمْرٌ لَا يُحْصِيهِ إِلَّا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ «فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ» يَعْنِي هَذَا الَّذِي أَنْفَقَهُ مَا نَقَصَ شَيئًا مِمَّا فِي يَمِينِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرعد:٨]، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود:٤٤].

فكُلُّ الَّذِي أَنْفَقهُ مُنذُ أَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرضَ لَمْ يَنقُصْ مَا فِي يَمِينِه، وكَذَا مَا يُنفِقهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى يَوْم القِيامَة لَا يَغِيضُ؛ لأَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ: «لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ» يَعْنِي: إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، إِذَن فِي هَذَا الحَدِيثِ إِثْبَاتُ اليَدَين للهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَدْ أجمَعَ أَهلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُمَا يَدَانِ حَقِيقِيَّتَانِ لَا تُشبِهَانِ أيدِيَ المَخلُوقِينَ[١]».

---

[١] تنبيهٌ: الأَصَحُّ أَنْ نَقُولَ هُنَا ومَا سَبَق: «لَا تُماثِلَانِ أيدِيَ المَخلُوقِينَ» -كَمَا قُلْنَا فِي الشَّرحِ- وَهِي أصَحُّ مِنْ قَولِنَا: «لَا تُشْبِهَانِ أَيْدِيَ المَخلُوقِينَ»؛ لأنَّ هَذَا هُوَ التَّعبِيرُ القُرْآنيُّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ولأَنَّ المُشابَهَةَ مِنْ بَعضِ الوُجُوهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِيمَا اتَّفَقَا فِي الحَقِيقَةِ، فالسَّمعُ للهِ والسَّمعُ لِلإنسَانِ فِيهِ نَوعٌ مِنَ التَّشابُهِ فِي إدْرَاكِ المَسمُوعِ، لكِنْ فِي الحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابهانِ بِلَا شَكٍّ، فصَارَ التَّعبيرُ بعَدَمِ المُماثَلَةِ هُوَ الأَولَى؛ لأَنَّهُ التَّعبيرُ القُرآنِيُّ، ولأَنَّهُ مُنتَفٍ قَطعًا بكُلِّ حَالٍ.

ثُمَّ إِنَّ نَفْيَ التَّشابُهِ قَدْ فَتَحَ بَابًا كَبِيرًا عَلَينَا مِنَ المُعطِّلَةِ، وهَذِهِ حَقِيقَةٌ مَا أَدْرَكْتُهَا حِينَ تَأْلِيفِي لهَذَا الكِتَابِ، لكِنْ أَدْرَكنَاهَا فِي كَلَام شَيخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (العَقِيدَة التَّدمُرِيَّة) وقَالَ: مَا مِنْ شَيئَينِ إِلَّا ويَشترِكانَ فِي شَيء أَدنَى مَا فِي ذَلِكَ، الوُجُودُ مَثَلًا المَخلُوقُ مَوجُودٌ والخَالِقُ موجُودٌ، لَا بُدَّ مِنْ أَصلِ مَعْنًى يَشْتَرِكانَ فِيهِ، ففِيهِ تَشَابُهٌ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ.

مَسْأَلَة: قَوْلُنا: إِنَّ التَّعبِيرَ بقَولِنَا: «لَا تُماثِلُ المَخلُوقِينَ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: «لَا تُشَابِهُ»، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِذَا قُلْنَا الْآنَ: إِنَّ عَيْنَ الإِنْسَانِ لَا تُماثِلُ عَيْنَ البَعِيرِ، لكِنَّ وَاقِعَ الأمْرِ أنها تُشبِهُهُ، فَإِذَا اخْتَرنَا فِي التَّعبِيرِ يَعنِي فِي صِفَاتِ الخَالِق (لَا تُماثِلُ) بَدَلَ (لَا تُشَابِهُ) رُبَّما يَتَوَهَّمُ الشَّخصُ أَنَّ قَدْرَ الفَرْقِ الحَاصِلِ بَينَ صِفَةِ الخَالِقِ وصِفَةِ المَخلُوقِ مِثْلُ القَدْرِ الحَاصِلِ فِي الفَرقِ بَيْنَ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ بَعْضِهِم مَعَ بَعضٍ؟

وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعناهُما إِلَى القُوَّةِ أَوِ النِّعمَةِ أَوْ نَحوِ ذَلِكَ؛ لوُجوهٍ مِنهَا:

أوَّلًا: أَنَّهُ صَرفٌ للكَلَامِ عَنْ حقِيقَتِه إِلَى مجَازِه بِلَا دَلِيلٍ.

ثانيًا: أَنَّهُ[١] مَعْنًى تَأْبَاهُ اللُّغَةُ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ مُضافَةً إِلَى اللهِ تعالَى[٢]؛ فإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥][٣]..................

نَقُولُ: لَا يُمكِنُ، لأَنَّنَا نَعرِفُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الفرقَ الحَاصِل بَينَ عَينِ الإنسَانِ وعَينِ الطَّيرِ لَيْسَ كالفَرقِ الحَاصِلِ بَينَ عَينِ الإنسَانِ وعَينِ الخَروفِ أَوْ عَينِ الذَّرَّةِ إنْ كَانَ لَـهَا عَيْنٌ، «فكَذَلِكَ هُنَا ومِنْ بَابِ أَولَى».

فإِن قِيلَ: مَا المَحظُورُ في قَولِنَا: «لَا تُشَابِهُ»؟

فالجوابُ: يَقُولُ شَيخُ الإِسْلَامِ: إِنَّ المَحْظُورَ عنْدَ هَؤُلَاءِ الجَمَاعَةِ الَّذِي حَرَّفُوا قَالُوا: إِنَّ أَدنَى مُشَابَهَةٍ بَينَ الخَالِقِ والمَخلُوقِ يَجِبُ أَنْ تُنفَى، ثُمَّ إِنَّهُ اللَّفظُ الَّذِي جَاءَ فِي القُرْآنِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

[١] أَيْ: تَفسِيرَ اليَدَينِ بالنِّعمَةِ والقُوَّةِ.

[٢] انْتَبِه للقُيودِ وقَوْلِه: «**أَنَّهُ مَعْنًى تَأْبَاهُ اللُّغَةُ**» أَي: اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ؛ لأَنَّها الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]، فاللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ تَأبَى أَنْ يَكُونَ المُرَادُ باليَدِ النِّعْمةَ والقُوَّةَ لَا مُطلَقًا، لكِنْ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَت بِهِ مُضافَةً إِلَى اللهِ.

[٣] اللُّغَةُ تَأبَى أَنْ يَكُونَ المُرَادُ باليَدَينِ فِي قَولِ اللهِ تَعَالَى لإبلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ النِّعمَةَ والقُوَّةَ.

وَلَا يَصِحُّ أن يَكُونَ المَعنَى لَمَا خَلَقتُ بنِعمَتِي أَوْ قُوَّتِي[١].

ثالثًا: أَنَّهُ وَرَدَ إِضَافَةُ اليَدِ إِلَى اللهِ بصِيغَةِ التَّثنِيَةِ[٢]، ولـم يَرِد فِي الكِتَاب والسُّنَّة وَلَا فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ إِضَافَةُ النِّعمَةِ والقُوَّةِ إِلَى اللهِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ[٣] فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بِهَذَا[٤].

رابعًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ المُرادُ بِهِمَا القُوَّةَ لصَحَّ أَنْ يُقالَ: إِنَّ اللهَ خَلَقَ إبلِيسَ بيَدِهِ. ونَحوُ ذَلِكَ. وَهَذَا مُمتَنِعٌ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَاحتَجَّ بِهِ إِبلِيسُ عَلَى رَبِّهِ حِيْنَ قَالَ لَهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥][٥].

---

[١] لأَنَّ نِعْمَةَ اللهِ لا تُعَدُّ وَلَا تُحصَى كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، فَلَيْسَتْ نِعمَتَينِ فقَطْ، ثُمَّ إِنَّ قُوَّةَ اللهِ وَاحِدَةٌ فكَيْفَ يَقُولُ بقُوَّتَينِ؟! إِذَا لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ باليَدِ فِي هَذَا السِّيَاقِ بالذَّاتِ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا النِّعمَةَ أَوِ القُوَّةَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَينَا مِرارًا: أَنَّ تَعيينَ المَعْنَى للَّفْظِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّفظُ مُحتَمِلًا لَمعَنًى فِي سِيَاقٍ، لكِنْ لَا يَحتَمِلُهُ فِي سِيَاقٍ آخَرَ.

[٢] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

[٣] وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ بينَهُما فرقًا، فَإِذَا كَانَ بَينَهُما فرقٌ: «**فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بِهَذَا**».

[٤] وهُوَ واضِحٌ أَيْضًا، ولَكِنَّهُ يَختَلِفُ عَنِ الوَجهِ الَّذِي قبلَهُ.

[٥] لَو كَانَ المُرادُ باليَدَينِ القُوَّةَ لقُلْنَا: إِنَّ إبلِيسَ مَخلُوقٌ بيَدِ اللهِ. يَعنِي: بقُوَّةِ اللهِ حَيْثُ يَقُولُ إِبْليسُ: وأَنَا يا رَبِّي خَلَقْتَنِي بيَدِكَ، فَلَا فَرقَ بَينِي وبينَهُ، أَوْ فَلَا فَضلَ لَهُ عَلَيَّ. ولَصَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الجَمَلَ مَخلُوقٌ بيَدِ اللهِ. ولَصَحَّ أن نَقُولَ: إِنَّ الخِنزِيرَ

خَامِسًا: أَنَّ اليَدَ الَّتِي أَضَافَهَا اللهُ إِلَى نَفسِهِ وَرَدَتْ عَلَى وُجُوهٍ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا النِّعمَةَ أَوِ القُوَّةَ، فَجَاءَتْ بلَفظِ اليَدِ والكَفِّ[1].

مَخْلُوقٌ بيَدِ اللهِ. وَهَكَذَا، وهَذَا أَمرٌ لَا أَحَدَ يُقِرُّه، بَلْ مَا خَلَقَ اللهُ شَيْئًا بيَدِهِ إِلَّا آدَمَ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الآثَارِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كَتَبَ التَّورَاةَ بيَدِهِ(١)، وأَنَّهُ غَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ(٢).

[١] هُنَاكَ نسخة بلفظ: «أن اليد الَّتِي أضافها الله إِلَى نفسه تصرفت تصرفًا يَمْنَع أن يَكُون المُراد بِهَا النعمة أو القوة فجاءت بلفظ اليد والكف»؛ والصواب مَا أثبتناه؛ لأن قولنا: «أن اليد الَّتِي أضافها الله إِلَى نفسه تصرفت تصرفًا» هَذَا وإن كَانَ لَهُ مَعْنى محتملًا وهُوَ أن يَكُون مَعْنَاه وردت مصرفة، لَكِنَّهَا فِيهَا إبهام أن يَكُون هِيَ نفسها تصرَّفت وهي لم تتصرف.

وقد جَاءَتْ بلَفْظِ اليَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، كَذَلِكَ أَيْضًا جَاءَتْ بلَفْظِ الكَفِّ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «**السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، رقم (٦٦١٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢/ ١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة رقم (٧٥٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٨-٥٧٩)، وابن بطة في الإبانة رقم (٢٢٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٦٩٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ١٤٧ رقم ١٢٧٢٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠/ ٢٤٦)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا.

وَجَاءَ إِثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ تَعَالَى وَالقَبضِ والـهزِّ[١]. كقَوْلِهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ، وَالْأَرْضِ بِالْيَدِ الأُخْرَى، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ويَقُولُ: أَنَا المَلِكُ»[٢].

وهَذِهِ الوُجُوهُ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا النِّعمَةَ أَوِ القُوَّةَ[٣].

---

[١] جاءَ إِثْبَاتُ الأَصَابعِ للهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ ﷺ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»(١)، وَكَذَلِكَ جاءَ القَبْضُ والهزُّ، ويَكُونُ هَزًّا باليَدِ.

[٢] كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ المُرادَ باليَدِ اليَدُ الحَقِيقِيَّة.

[٣] هُنَاكَ نسخة بلفظ: «وهَذِهِ التصرُّفات»، والصواب كَما سَبَق أن يَقُول: «وهَذِهِ الوجوه».

مَسْأَلَةٌ: لِمَاذَا لَا نُمسِكُ عَنِ التَّفصِيلِ فِي هَذِهِ الأُمُورِ كَما هُوَ حَالُ السَّلَفِ؟

الجَوابُ عَلَى هَذَا: أنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتحدَّثُوا بِهَا؛ لأَنَّهُ ما وَقَعَ فِي زَمَنِهِم ما يُوجِبُ الكَلَامَ فِيهَا، فأَبْقَوْها عَلَى مُقتضَى دَلَالَةِ اللُّغَةِ العَربِيَّة؛ لأنَّ القُرآنَ نَزَلَ باللِّسَانِ العَربِيِّ؛ ولهَذَا مَا تَجِدُ عَنِ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ خوضًا كَما تَجِدُهُ فِي كَلَام التَّابِعينَ وَمَنْ بَعدَهُمْ؛ لأنَّ الشَّيءَ إِذَا لَمْ يُثَرْ فَإِنَّهُ يَبقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيهِ؛ ولذَلِكَ لا تَجِدُ لَـهُمْ كَلامًا يَصِلُ إِلَى حَدِّ العُمقِ الَّذِي كَانَ عندَ المُتأخِّرينَ.

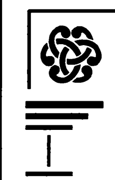
مَسْأَلَة: أَلَا يُقَالُ لِلَّذِينَ يَنفُون اليَدَ لله تعالى: إِنَّ اليَهُودَ قَالُوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فكَيْفَ تَصِيرُ نِعْمَةُ اللهِ مغلُولَةً؟

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الجَوَابُ: أنَّ اليَهُودَ أَقرُّوا وهَؤُلَاءِ أَنْكَرُوا، فصَارَ اليَهُودُ فِي هَذَا البَابِ خَيْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لأَنَّهُ لَا يَستَقِيمُ أَنْ يَقُولُوا: نِعمَةُ اللهِ مَغلُولَةٌ، وَلَا قُوَّةُ اللهِ مغلُولَةٌ. فالحَاصِلُ -نَسْأَلُ اللهَ العَافيَةَ-: أنَّ هَؤُلَاءِ المُحرِّفِينَ تَعدَّوْا طَورَهُمْ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ السَّلَفِ قَالَ: إِنِّي لأَتَحَدَّثُ عَنْ قَولِ اليَهُودِ والنَّصَارَى، وَلَا أَتحَدَّثُ عَنْ قَولِ الجَهمِيَّةِ؛ لأنَّ قَولَ الجَهمِيَّةِ أعظَمُ وأخبَثُ.

✱ ◻ ✱

البَابُ السَّادِسَ عَشَرَ

فِي عَيْنَيِ اللهِ تَعَالَى

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّ للهِ عَينَينِ اثْنتَيْنِ يَنظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ بِهِ[١]،..

[١] قَوْلُهُ: «يَنْظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً» هَذَا إِنَّما أُخِذَ مِنَ المَعنَى؛ لأنَّ النَّظرَ إِنَّما يَكُونُ بالعَينِ، وَلَمْ يَأتِ فِي القُرآنِ أَوْ فِي السُّنَّةِ أَنَّ للهِ عَينينِ يَنظُرُ بِهِمَا بِهَذَا اللَّفْظَ، ولَكِنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ المَعنَى، ولِذَلِكَ عبَّرَ ابنُ خُزَيمَةَ فِي كِتابِ التَّوحِيد بِمِثلِ هَذَا التَّعبِيرِ فَقَالَ: «إِنَّ للهِ عَيْنَيْنِ حَقِيقِيَّتَينِ يَنظُرُ بِهِما»(١).

قَوْلُهُ: «عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ» احترازًا مِنْ أَنْ تَكُونَ هَاتانِ العَينَانِ مُماثِلَتَينِ لأَعيُنِ المَخلُوقِينَ، بَلْ هُوَ عَلَى الوَجهِ اللَّائقِ بِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى، وأَعينُ المَخلُوقِينَ مُختَلفَةٌ فِي الكِبَرِ والصِّغَرِ واللَّونِ والقُوَّةِ والضَّعفِ، وَكَذَلِكَ أَيضًا فِي نَفسِ الشِّقِّ مُختلفَةٌ، فَلَيْسَ كُلُّ العُيونِ شَقُّهَا عَرضًا كَعَينِ الإنسانِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَعيُنُ المَخلُوقِينَ مُختلِفَةٌ، فَإِذَا جَازَ الاختِلَافُ بَينَ أَعْيُنِ المَخلُوقينَ مَعَ اتِّفَاقِهِم فِي كَونِهِم مَخلُوقينَ فالاختِلَافُ بَينَ عَينِ الخَالِقِ وعَيْنِ المَخلُوقِ مِنْ بَابِ أَولَى، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا.

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١١٣).

وهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ الثَّابتةِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ[١].

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُه تعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١٤][٢].

---

[١] «هُمَا» الضَّمِيرُ يَعودُ عَلَى العَيْنَيْنِ.

[٢] ﴿تَجْرِى﴾ أَيْ: تَسِيرُ، والضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السَّفِينَةِ الَّتِي صَنَعَهَا نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لـمَّا دَعَا رَبَّهُ قَالَ: رَبِّي ﴿أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر:١٠]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١١-١٤].

قَالَ بَعْضُ المُحرِّفِينَ فِي قَولِه: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾: إنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا بُدَّ أن يَكُونَ فِي القُرآنِ مَجازٌ، لأَنَّنا نَعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ هَذِهِ السَّفينَةَ لَمْ تَكُنْ فِي عَينِ اللهِ، وَلَا مُلَاصِقَةً لعَيْنِ اللهِ، فالبَاءُ لَيسَت للظَّرفيَّةِ، وليسَت للمُلَاصَقَة!.

ولكنَّنَا نَرُدُّ علَيهِم: بأَنَّ هَذَا أُسلُوبٌ عَربِيٌّ مَعرُوفٌ مَعناه: أَنَّهُ سُبحَانَه يُلاحِظُها عَزَّوَجَلَّ بعَينِهِ، ويرَاهَا بعَينِهِ، ويَكلَؤُهَا ويَحفَظُهَا؛ ولهَذَا تَجِدُ بَعضَ النَّاسِ يَقُولُ: «مِنْ غَلَاكَ عِندِي أنْتَ بِعَينِي». ويُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّنِي مِنْ شِدَّةِ مَحبَّتِي لَكَ أُلَاحِظُكَ بِعَينِي وَلَا تَغِيبُ عَنهَا.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْضُ المُفسِّرِينَ يَقُولُ: فِي مَعْنَى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أَيْ: بِرِعَايتِنَا وحِفظِنَا. فهَل هَذَا صَحِيحٌ؟

الجَوَابُ: لَا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُفسِّرَهَا بظَاهِرِ اللَّفظِ، إِلَّا إنسَانٌ يَقُولُ: بِرعَايتِنَا بأَعيُنِنَا؛ لأَنَّهُ لَوْ لَـمْ يَأتِ بأَعيُنِنا صَارَ تَأوِيلًا؛ لأَنَّ الرِّعَايةَ لا يَلزَم مِنهَا العَينُ، فَإِذَا

قَالَ الإنسَانُ: تَجرِي مَثلًا بمَرْأًى مِنَّا. فَإِنَّهُ لَا بَأسَ؛ لأنَّ الرُّؤيَةَ لَا تكُونُ إِلَّا بالعَينِ، فإِمَّا أَنْ يُفَسَّرَ بمَرأًى مِنَّا، أَيْ: نَراهَا بأَعيُنِنَا، وأَحْسَنُ مِنْ هَذَا وأَوْضحُ أن يَقُولَ: بِمَرْأًى مِنَّا بأَعْيُنِنَا. كَيْ يُؤكِّدَ؛ لأنَّ المَسْأَلَةَ خَطِيرَةٌ.

والحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَبَدًا وهُوَ يَعْرِفُ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ السَّفِينَةَ فِي عَيْنِ اللهِ أَوْ عَلَيها، بَلِ المَعْنَى تَجرِي مَصحُوبَةً بِنظَرِنَا لَـهَا بأَعيُنِنَا، هَذَا هُوَ مَعنَى الآيَة، وَلَا تَحْتَمِلُ غَيرَ هَذَا.

ولكِنْ يَبقَى أَنْ يُقَالَ: أَنْتَ أَتَيتَ بالآيَةِ للاستِدلَالِ بِهَا عَلَى أَنَّ للهِ عَينَينِ مَعَ أَنَّهَا جَاءَتْ بالجَمعِ «بأَعْيُنِنَا».

والجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ -كَمَا سَيَأتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ الجَمعَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مِنَ العُلَماءِ مَنْ يَرَى أَنَّ أَقَلَّهُ اثْنانِ، كَمَا فِي قَولِه: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، ومَعلُومٌ أَنَّهُمَا اثْنَتانِ ومَا لَهُمَا إِلَّا قَلْبَانِ، فالقُلوبُ هُنَا جَمعٌ وَمَعَ ذَلِكَ يُرَادُ بِهَا الاثنَانِ، فتَجرِي بأَعْيُنِنَا، يَعْنِي: بعَيْنَينِ لَنَا، هَذَا وَجهٌ.

والوَجهُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَقَلَّ الجَمعِ ثَلاثةٌ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ الجَمعِ اثْنَينِ إِلَّا بدَلِيلٍ؛ إِمَّا دَلِيلٍ شَرعِيٍّ، أَوْ حِسِّيٍّ، فَفِي قَولِه تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا اثنَانِ الحِسِّيُّ -الوَاقِعُ-، وصَلَاةُ الجَمَاعَةِ أَقَلُّها اثْنانِ بدَلِيلٍ شَرعِيٍّ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ فالأَصلُ أَنَّ الجَمعَ أَقَلُّهُ ثَلاثَةٌ وَهَذَا هُوَ المَشهُورُ، وعَلَى هَذَا فالجَمعُ بَينهُما أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المُرَادَ بالجَمعِ التَّعظِيمُ والمنَاسبَةُ.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»[١].

---

[١] هَذَا قَالَهُ وهُوَ ﷺ يَتحَدَّثُ عَنِ الدَّجَّالِ الَّذِي يَأْتِي قُربَ قِيَامِ السَّاعَةِ قَبْلَ نُزُولِ عِيْسَى وقَبْلَ يَأجُوجَ ومَأجُوجَ ويَتْبَعُهُ سَبعُونَ أَلْفًا مِنْ يَهُودِ أَصْفَهَانَ، وَهِيَ الْآنَ تَقعُ فِي إِيرَانَ، وعَلَى هَذَا فسَيَكُونُ فِيهَا يَهُودٌ، واليَهُودُ أَكْثَرُ مِنْ سبعينَ أَلْفًا، لكِنْ يَتْبَعُه سبعُونَ ألفًا عَلَيهِمُ الطَّيَالِسَةُ كَما قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والحَدِيثُ فِي (صَحِيح مُسلِم)[١].

فهَذَا الدَّجَّالُ يَأتِي بفِتنَةٍ عَظِيمةٍ جِدًّا كَما قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ؛ لأَنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ. فَيَرْفُضُونَ، وَإِذَا رَفَضُوا أَصْبَحُوا وَأَرْضُهُمْ مُمْحِلَةٌ، وَبِالْأَمْسِ عُشْبٌ تَرْعَاهُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، والْآنَ يَابِسَةٌ هَامِدَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ فَيَعْبُدُونَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَيُصْبِحُونَ مُخْصِبِينَ»[٢].

وهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمةٌ لَا سيَّمَا للأَعرَابِ الَّذِينَ لَيسَ لَـهُمْ هَمٌّ إِلَّا الرَّعيَ والمَوَاشِيَ، فهِيَ فِتْنَةٌ مِنْ أَشَدِّ الفِتَنِ، لَكِنَّهَا لِمَنْ عَصمَهُ اللهُ لَيسَتْ بفِتنَةٍ؛ لأَنَّ لَهُ عَلَامَاتٍ ظَاهِرَةً، مِنْهَا هَذِهِ العَلَامَةُ السَّيِّئَةُ إِذْ إِنَّهُ أَعوَرُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجعَلُ الرَّسُولُ ﷺ الفَارِقَ بَينَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ والدَّجَّالِ أَنَّهُ أَعوَرُ مَعَ أَنَّ العَقلَ يَعرِفُ الفَرقَ بَينَهُما، هَذَا مَخلُوقٌ وَفِي الأَرْضِ، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فِي السَّماءِ فلِماذَا لَمْ يَذْكُرِ الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ؟

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب في بقية من أحاديث الدجال، رقم (٢٩٤٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته، رقم (٢٩٣٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجَوَابُ: أن نَقُولَ: لأَنَّهُ فِي مَقامِ الفِتنَةِ تَغِيبُ دَلَالَةُ العَقلِ، وَلَا يَبقَى عنْدَ الإنسَان مَحَلٌّ للتَّفكِيرِ؛ ولـهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ العَقلُ الثَّابِتُ عنْدَ حُلُولِ الشُّبُهاتِ، فالدَّلَالَةُ العَقليَّةُ لَا شَكَّ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّجَّالَ لَيْسَ بِرَبٍّ، لكِنَّ الدَّلَالَةَ العَقليَّةَ مَعَ قُوَّةِ المُهاجِمِ مِنْ هَذِهِ الفِتنَةِ قَدْ تَخْتَفِي وَلَا يذكُرُهَا الإِنسَانُ، لكِنَّ العَوَرَ أَمرٌ ظَاهِرٌ؛ فبمُجَرَّدِ مَا أَرَاهُ -وَأَرجُو اللهَ أَنْ يَعْصِمَنَا مِنْ فِتْنتِه- أَعْرِفُ أَنَّهُ الدَّجَّالُ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ أُعمِلَ فِكرِي، والفِتْنَةُ الَّتِي عندِي الْآنَ وَقُوَّةُ هُجُومِ الشَّرِّ مِنْ عنْدِهِ، هَذَا كُلُّهُ يَزُولُ بهَذِهِ العَلَامَةِ الظَّاهِرَةِ «**إِنَّهُ أَعْوَرُ، وإِنَّ رَبَّكُمْ لَيسَ بأَعْورَ**».

وقد ادَّعَى بَعضُ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الحَديثَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ العَينِ وقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بالعَورِ هُنَا العَيبُ، يَعْنِي: أَنَّهُ مَعِيبٌ، وأَنَّ اللهَ لَيسَ بمَعِيبٍ، لكِنَّ هَذَا القَولَ بَاطِلٌ؛ لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعرِفُ أَنَّ مَعْنَى «أَعْوَر» فِي اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ يَعْنِي: الَّذِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَينٌ وَاحِدَةٌ، فالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «**الْعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا**»(١)، ولَوْ كَانَ العَوَرُ بِمَعْنَى العَيبِ لكَانَ فِي الحَديثِ تَكرَارٌ، فالْعَورُ غَيرُ الْعَيبِ.

ثُمَّ إِنَّ فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ وغيرُهُ: «**أَعْوَرُ العَينِ اليُمنَى**»

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٨٤)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، رقم (٢٨٠٢)، والترمذي: كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، رقم (١٤٩٧)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب ما نهي عنه من الأضاحي العوراء، رقم (٤٣٦٩)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب ما يكره، أن يضحى به، رقم (٣١٤٤)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقولُه: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ»[١].

وقَوْلُهُ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[٢].

وَقَالَ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنبَةٌ طَافِيَةٌ»(١)، وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ الْمُرَادَ بالعَوَرِ هُنَا فَسَادُ إحدَى العَيْنَيْنِ.

[١] الشَّاهِدُ فِي قَولِه: «يَنْظُرُ» والنَّظَرُ يَكُونُ بالعَيْنِ وهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»(٢) قَالَ: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ» أَيْ: وَاقِعِينَ فِي شِدَّةٍ «قَنِطِينَ» أَيْ: آيِسِينَ مِنْ فَرَجِهَا «فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»؛ لأَنَّ مَنْ عَرَفَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يَيْأَسُ وَلَا يَقنَطُ مِنْ رَحمَتِه تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦] التَّائِهُونَ الَّذِينَ لَا يَعرِفُونَ قَدْرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإِلَّا فإِنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْنَطَ.

[٢] ثُمَّ قَالَ الدَّلِيلَ الثَّالِثَ: «حِجَابُهُ النُّورُ»، فهُوَ ذَاتُه نُورٌ وحِجَابُه النُّورُ، فالحِجَابُ نُورٌ عَلَى نُورٍ، هَذَا النُّورُ العَظِيمُ لَوْ كَشَفهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٣)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦١)، من حديث لقيط بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

فَهُمَا عَيْنَانِ حَقِيقِيَّتَانِ لَا تُشبِهانِ[1] أَعينَ المَخلُوقِينَ وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعْناهُمَا إِلَى العِلمِ والرُّؤيَةِ؛ لوُجُوهٍ مِنهَا:

وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه، «سُبُحَاتُ» يَعْنِي: بَهَاءُ الوَجهِ ونُورُهُ وعَظَمَتُهُ تُحرِقُ مَا انْتَهى إِلَيْهِ بصَرُهُ.

والشَّاهِدُ قَوْلُه: «**بَصَرُهُ مِنْ خَلقِه**»، وَبَصَرُه يَنتهِي إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وعَلَى هَذَا فالمَعنَى: لأَحْرَقَت سُبُحَاتُ وَجهِهِ كُلَّ شَيءٍ ولَكِنْ مِنْ رَحمَتِه جَلَّوَعَلَا وَمِن حِكمَتِه أَنِ احتَجَب عَنْ خَلقِهِ بِهَذِهِ الحُجُبِ النُّورانيَّةِ، حُجُبٌ عظِيمَةٌ.

ولِهَذَا لـمَّا قِيلَ للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «**نورٌ أَنَّى أَراهُ**»(١)، يَعْنِي: بَينِي وَبَينَهُ نُورٌ عَظِيمٌ مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرَاهُ، وقَالَ -فِي رِوَايَةٍ أُخرَى-: «**رَأَيْتُ نُورًا**»(٢)، رَأَيْتُ: فِعلٌ وفَاعِلٌ، ونُورًا: مَفعُولٌ بِهِ، وقَدِ اخْتلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ:

فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «**رَأَيْتُ نُورًا**» يَعْنِي: رَأَيْتُ اللهَ؛ لأَنَّ اللهَ نُورٌ.

ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: «**رَأَيْتُ نُورًا**» يَعنِي: رَأَيْتُ النُّورَ الَّذِي احْتَجَبَ بِهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وهَذَا أَقْرَبُ؛ لأَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فلَوْ كَانَ قَدْ رَآهُ لقَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُهُ، أَمَّا أَنْ يَقُولَ: «**رَأَيْتُ نُورًا**» فَهَذَا فِيهِ إِخْفَاءٌ وفِيْهِ إِلغَازٌ فِي الجَوَابِ، والمَعْرُوفُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا أَجَابَ بالشَّيءِ يُجِيبُ بجَوابٍ وَاضِحٍ.

[١] وقوله: «**لَا تُشبِهانِ**» والصواب -كَمَا سَبَقَ-: «**لَا تماثلان**».

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**نور أنى أراه**»، رقم (١٧٨/ ٢٩١)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم (١٧٨/ ٢٩٢).

أوَّلًا: أَنَّهُ صَرفٌ للكَلَامِ عَن حَقِيقَتِه إِلَى مَجَازِه بِلَا دَلِيلٍ[١].

ثانيًا: أَنَّ فِي النُّصُوصِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِثْلُ قَولِه ﷺ: «**يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ**».

وقَوْلُهُ: «**لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**».

وقَوْلُهُ: «**إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»[٢].

---

[١] وأَفَادَنَا المُؤَلِّفُ مِنْ قَولِه: «**بِلَا دَلِيلٍ**» أَنَّهُ يَجُوزُ صَرفُ الكَلَامِ مِنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِه بدَلِيلٍ، وإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ يُعيِّنُ المَجَازَ فهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَجَازٌ صُرِفَ عَنْ ظَاهِرِهِ بدَلِيلٍ؟ أو نَقُولُ: إنَّ هَذَا الدَّلِيلَ جعَلَ مَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ هُوَ الحَقِيقَةَ؟ الثَّانِي هُوَ الصَحِيح.

ومَعلُومٌ: أنَّ كِتابَتِي لهَذَا الكِتَابِ قَبْلَ أَنْ يَتبَيَّنَ لِي صِحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وابْنُ القَيِّمِ(١) وجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لَا سِيَّمَا فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

[٢] وعَلَى هَذَا فيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤمِنَ بِأَنَّ للهِ عَيْنَينِ، لكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: هَلْ تَقُولُ بأَنَّ هَذِهِ العَينَ كأَعْيُنِ الخَلْقِ فِيهَا بيَاضٌ وسَوَادٌ وعُرُوقٌ وكَذَا وكَذَا؟

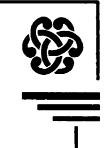
الجَوَابُ: لَا يَجُوز أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ اللهَ لَيسَ كمِثْلِه شَيْءٌ، بَلْ نُؤمِنُ بعَينٍ، ونُؤمِنُ بِأَنَّهَا تَلِيقُ بِهِ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ نُمثِّلَها بأَعْيُنِ المَخلُوقِينَ.

وهَلْ يُمْكِن أَنْ نُكيِّفَها؟

الجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ أن نُكيِّفَها كَمَا سَبَق فِي أَوَّلِ الكِتَابِ مِنْ أَنَّ التَّكْيِيفَ قَوْلٌ عَلَى اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٧).




البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ

فِي الوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفَتَا اليَدينِ والعَينَينِ[١]

وَرَدَت صِفَتا اليَدَينِ والْعَينَينِ فِي النُّصُوصِ مُضَافةً إِلَى اللهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ: الْإِفرَادِ والتَّثنِيَةِ والجَمْعِ.

فمِنْ أَمْثِلَةِ الْإِفْرَادِ: قَولُه تَعَالَى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١][٢]. وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩][٣].

---

[١] قَوْلُهُ: «صِفَتَا اليَدَيْنِ وَالعَيْنَيْنِ» بحَذفِ الأَلِفِ فِي «صِفَتَا» عنْدَ القِرَاءَةِ؛ لأنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ(١):

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لِيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ

ولهَذَا عنْدَمَا نَقرَأُ قَولَ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ «وقَالَا» نَحذِفُ الأَلِفَ عنْدَ القَراءَةِ، ومِنهُ البَيتُ الَّذِي يُلغَزُ بِهِ:

لَقَدْ طافَ عَبْدا اللهِ بي البيتَ سَبعةً وحجَّ مِنَى الناسُ الكرامُ الأفاضِلُ

[٢] «بِيَدِهِ» هَذَا مُفرَدٌ.

[٣] «تُصْنَعَ» بِمَعْنَى: تُربَّى، والخِطَابُ لِمُوسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وصِنَاعَةُ كُلِّ شَيْءٍ

---

(١) ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

وَمِنْ أَمْثِلَةِ الجمعِ: قَولُه تَعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس:٧١][١]. وقَولُه تَعالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤][٢].

وَمِنْ أَمْثِلَةِ التَّثْنِيَةِ: قَولُه تَعالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤][٣]...........

بِحَسَبِهَا، فِصَناعَةُ الإنسانِ تَعنِي: تَربِيَتُهُ، وَلَا أَحَدَ يَفهَمُ مِنْ قَولِه: «تُصْنَعَ» عَلَى عَيْنِي بِمَعْنَى: أَنَّكَ تُوضَعُ عَلَيها أَبَدًا، لا أَحَدَ يَفهَم ذَلِكَ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظ، وَلَا مِنْ حَيثُ المَعنَى.

أَمَّا مِنْ حَيثُ المَعنَى: فلأَنَّنا نَعلمُ أَنَّ مُوسَى ﷺ تربَّى فِي الأَرضِ، ولَيْس عَلَى عَينِ اللهِ، وأَمَّا مِنْ حَيثُ اللَّفْظ: فَإِنَّ مِثلَ هَذَا التَّعبيرِ «تُصنعَ عَلَى عَينِي» يَعنِي: أَنَّنِي أَرَاكَ بِعَينِي وأُرَاقِبُكَ وأُلَاحِظُكَ، هَذَا هُوَ مَعناه الَّذِي لَا يُقبَلُ غَيرُهُ، ولكِنَّ الشَّاهِدَ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ هِيَ قَولُه: ﴿عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ حَيْثُ جَاءَ بِصِيغَةِ المُفرَدِ.

[١] ﴿يَرَوْا﴾ أَيْ: يَعْلَمُوا، ولَيس المَعنَى: يُشَاهِدُوا؛ لأَنَّ العِلمَ أَعَمُّ مِنَ المُشَاهَدةِ فَأَنَا أَعلَمُ سَواءٌ مِنْ طَرِيقِ السَّماعِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ المُشَاهَدةِ، ﴿أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ ﴿أَيْدِينَآ﴾ حَيْثُ جَاءَتْ بالجمعِ، وهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، ﴿أَنْعَٰمًا﴾ وهِيَ الإِبِلُ وغيرُهَا مِنَ الأَنْعَامِ.

[٢] قَولُه تَعالَى فِي العَينِ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] يَعْنِي: سَفِينَةُ نُوحٍ تَجْرِي، وَنَحنُ نَرَاهَا بأَعيُنِنَا ونَكلَؤُهَا ونَحفَظُهَا.

[٣] ﴿يَدَاهُ﴾ اثْنَتَانِ، وأَيْضًا قَولُه تَعالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، وقَدْ سَبقَتْ فِي أَوَّلِ الكَلَامِ؛ ولهَذَا مَا كَرَّرناها، وفِي قَولِه تَعالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ»[١]. هَكَذَا هُوَ فِي (مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ) عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَعْزُهُ[٢].

وَلَمْ تَرِدْ صِفَةُ العَيْنَيْنِ فِي القُرآنِ بِصُورَةِ التَّثْنِيَةِ[٣].

---

[١] «عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ» هُنَا تَثْنِيَةٌ.

[٢] وقَدْ بَحَثْنَا عَنهُ فَلَمْ نَجِدْهُ إِلَّا فِي (مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ) لابْنِ القَيِّمِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْزُهُ لأَحَدٍ فَلَمْ يَقُلْ: رَواهُ فُلَان عَنْ فُلانٍ حَتَّى نَعرِفَ(١).

ويُمكِنُ أَنْ يُستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقَولِه ﷺ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»(٢)؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ للهِ ثَلَاثَةُ أَعْيُنٍ أَوْ أَكْثرُ لَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنَّ لِربِّكُمْ ثَلَاثَةَ أَعْيُنٍ فأَكْثَرَ.

وبِهَذَا يَحصُلُ التَّمييزُ، ويَكُونُ أَيْضًا أدَلَّ عَلَى الكَمَالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّهُ مِمَّا لا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ فأَكْثَرَ فِي مَقَامٍ يَقتَضِي أَنْ يَكُونَ الكَمَالُ بِهَا أفضَلَ مِنْ ذِكرِ الثِّنْتَيْنِ، وعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عينانِ اثْنَتانِ، ونَجمَعُ بَيْنَ الْمُفرَدِ والجَمعِ كَمَا جَمَعنَا ذَلِكَ فِي اليَدينِ.

[٣] وإِنَّمَا وَرَدَتْ بالجَمعِ والإِفرَادِ فَقَطْ.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٥٦)، ومختصر الصواعق (ص:٣٨).

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ١٨٠) رقم (١٢٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢٠)، رقم (١٩٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذِهِ هِيَ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفَتَا اليَدينِ والعَينينِ[١].

والجَمْعُ بَينَ هَذِهِ الوُجُوهِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الإِفْرَادَ لَا يُنَافِي التَّثنيةَ وَلَا الجمعَ[٢]؛ لأنَّ المُفرَدَ المُضافَ يَعُمُّ، فيَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةً كَانَتْ أَو أَكْثَرَ[٣].

---

[١] اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ تَنَاقُضٌ بَيْنَ الكِتَابِ والسُّنَّة؛ لَا بَينَ الكِتَابِ بَعْضِهِ مَعَ بَعضٍ، وَلَا بَيْنَ السُّنَّةِ بَعْضِهَا مَعَ بَعضٍ، وَلَا بَينَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ الكُلَّ مِنْ عندِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمكِن أن يُوجَدَ تَنَاقُضٌ، فإِنْ رَأَيت شَيئًا ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ والتَّنَاقُضُ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ النَّظَرَ مَرَّةً بَعدَ أُخرَى حَتَّى يَتبَيَّنَ لَكَ وَجهُ الجَمعِ، فإِنْ لَمْ يتبيَّنْ لَكَ فموقِفُكَ أَنْ تَكِلَ ذلِكَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ تَقُولَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، لكِنِّي أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ إِلَّا وُجِدَ لَهُ وَجْهُ جَمْعٍ أَوْ وُجِدَ لَهُ مَخْرَجٌ مِنْ هَذَا التَّعارُضِ، لكِنَّ النَّاسَ يَختَلِفُونَ فِي تخرِيجِ هَذَا الَّذِي ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ.

[٢] وكَيْفِيَّة ذَلِكَ: «**لأنَّ المُفرَدَ المُضَافَ يَعُمُّ، فيَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةً كَانَتْ أَو أَكْثَرَ**».

[٣] المُفردُ المُضَافُ لَا يَستَلزِمُ أَنْ يَكُونَ المَقْصُودُ بِهِ وَاحِدًا فَقَطْ، والدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤] هُنَا قَالَ: ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾، إِذَنْ فـ «نِعمَةٌ» مُفرَدٌ، لكِنْ يُرادُ بِهَا الجَمْعُ والكَثرَةُ ومِثْلُ ذَلِكَ عَيْنُ اللهِ ويَدُ اللهِ، وإِنْ كَانَتْ مُفرَدَةً فإِنَّها تَشمَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ، إِذَنْ لَا مُنَافَاةَ الْآنَ بَيْنَ المُفردِ وبَيْنَ المُثَنَّى والجَمْعِ.

وأَمَّا الجَمْعُ بَيْنَ مَا جَاءَ بلفظِ التَّثنِيَةِ وبلفْظِ الجَمْعِ[١]. فإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيْغَةِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ لاتِّحادِ مَدلُولَيْهِمَا[٢].

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ النَّكِرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ فإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى العُمُومِ، لكِنَّ العُمُومَ فِي الغَالِبِ يَكُونُ للجَمْعِ ولَيْسَ للتَّثنِيَةِ، فَمَا الجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ؟

الجَوابُ: أن نَقُولَ: لكِنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى التَّثنِيَةِ؛ ولهَذَا قَالَتِ اليَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿... بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ لأنَّ المُفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ فَإِنَّهُ يَتناوَلُ المُفْرَدَ، ويَتناوَلُ المُثنَّى، ويتناوَلُ الجَمْعَ، ولَوْ قَالَ رَجُلٌ: امرَأَتِي طَالِقٌ. ولَيْسَ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا تُطلَّقُ، أَوْ كَانَ لَهُ اثْنَتَانِ فَإِنَّهُما تُطلَّقَانِ، أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ أربَعٌ فَإِنَّهُنَّ يُطلَّقْنَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَهْلُ العِلْمِ، قَالُوا: لأنَّ المُفرَدَ المُضَافَ يَصْلُحُ للوَاحِدِ والاثْنَيْنِ والثَّلاثِ فأكْثَرَ بِنَاءً عَلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ، ولكِنْ لَوْ قَالَ: امْرَأَتِي طَالِقٌ. وأَرَادَ وَاحِدَةً فَإِنَّها تُطلَّقُ هِيَ فَقَطْ.

إِذَنِ الإِفْرَادُ لَا يُنَافِي التَّثنِيَةَ، وَلَا يُنَافِي الجَمْعَ؛ لأنَّ المُفْرَدَ المُضاف يَعُمُّ فيَصْدُقُ عَلَى الوَاحِدِ والاثْنَينِ والثَّلاثَةِ.

[١] وهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ نَوعٌ مِنَ الإِشْكَالِ، مِثَالُ مَا جَاءَ بلَفْظِ التَّثنِيَةِ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة:٦٤]، وبلَفْظِ الجَمْعِ مِثْلُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١] وكَيْفِيَّة الجَمْعِ قَالَ: «**فإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيْغَةِ التَّثنِيَةِ والجَمْعِ لاتِّحادِ مَدلُولَيْهِمَا**».

[٢] والسَّبَبُ؛ لأنَّ أيْدِينا مَعْنَاها: يدَانِ، وأَعْيُنِنا مَعْنَاها: عينَانِ، فَلَا يُنَافِي التَّثنِيَةَ.

وإن قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ المَشْهُورُ، فالجَمْعُ بَيْنَهُما أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يُرَادُ مِنْ صِيغَةِ الجَمْعِ مدلُولُهَا الَّذِي هُوَ ثَلَاثَةٌ فأَكْثَرُ، وإِنَّما أُرِيدَ بِهَا -واللهُ أعلَمُ- التَّعظِيمُ والمُنَاسَبَةُ[١]، أَعْنِي: مُنَاسَبَةَ المُضَافِ للمُضَافِ إِلَيْهِ، فإِنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ وهُوَ «نَا» يُرَادُ بِهِ هُنَا: التَّعظِيمُ قَطْعًا، فنَاسَبَ أَنْ يُؤْتَى بالمُضَافِ بصِيغَةِ الجَمْعِ ليُنَاسِبَ المُضَافَ إِلَيْهِ، فإِنَّ الجَمْعَ أدلُّ عَلَى التَّعظِيمِ مِنَ الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ، وإِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ دالًّا عَلَى التَّعظِيمِ حَصَلَ مِنْ بَيْنِهما تعظِيمٌ أبلَغُ[٢].

---

[١] التَّعظِيمُ؛ لأنَّ الجَمْعَ دَالٌّ عَلَى العَظَمَةِ كَما هُوَ مَعْرُوفٌ، فالإِنْسَانُ إِذَا قَالَ: «قُلْنَا» أدلُّ عَلَى العَظَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ».

[٢] فَهَذَا هُوَ وَجْهُ الجَمْعِ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ.

فالحَاصِلُ أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ الجَمْعَ بَيْنَ المُفرَدِ والمُثَنَّى والجَمْعِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المُفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ كَانَ دالًّا عَلَى العُمُوم، فيَصْدُقُ عَلَى الوَاحِدِ والاثْنَيْنِ وأكْثَرَ، وأَمَّا الجَمْعُ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ فإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ. فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا؛ لأَنَّ الجَمْعَ بِمَعْنى اثْنَيْنِ لاتِّحادِ مدلُولَيْهِمَا، وإِنْ قُلْنَا: بأَنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فإِنَّ الجَمْعَ هُنَا لَا يُرَادُ بِهِ المدلُولُ اللُّغويُّ، وإِنَّما يُرَادُ بِهِ التَّعظِيمُ والمُنَاسَبَةُ، فالتَّعظِيمُ لأَنَّ دَلَالَةَ الجَمْعِ عَلَى العَظَمَةِ أَكْثَرُ وأقْوَى مِنْ دَلَالَةِ المُفرَدِ والمُثَنَّى، والمُنَاسَبَةُ لأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرٍ دَالٍّ عَلَى الجَمْعِ وَهِيَ «نَا»، فكَانَ مِنَ المُناسِبِ أَنْ يُجْمَعَ لأَجْلِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الضَّمِيرِ.

فمَثَلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ [يس:٧١] الجَمْعُ هُنَا للتَّعظِيمِ والمُناسَبَةِ، أَمَّا كونُهُ للتَّعظِيمِ فلأنَّ الجَمْعَ أَدَلُّ عَلَى العَظَمَةِ مِمَّا دُونَهُ، وأَمَّا كَونُهُ

للمُنَاسَبَةِ فِلأَنَّ «نَا» فِي قَوْلِهِ: «أَيْدِينَا» للتَّعظِيمِ فَنَاسَبَ أَنْ يُجْمَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَا مُتَنَاسِبَيْنِ.

لكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تُؤمِنُونَ بأَنَّ اللهَ لَهُ أيدٍ كَثِيرَةٌ؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ بأَيْدٍ كَثِيرَةٍ يدْخُلُ فِي الإِيمَانِ بالوَاحِدَةِ والثِّنْتَيْنِ؟

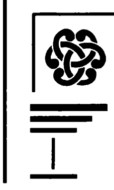
فالجَوَابُ: أَنَّنَا نَقُولُ: يَتَعَيَّنُ أَنَّهُما اثْنَتَانِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى اليَهُودِ والمَقَامُ مقَامُ تَمدُّحُ بكَثْرَةِ العَطَاءِ قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ولَوْ كَانَ لَهُ أيدٍ كَثِيرَةٌ لنَاسَبَ أَنْ يَقُولَ: بَلْ أيْدِيهِ مَبسُوطَةٌ؛ لأنَّ المَقَامَ يَقْتَضِي كثْرَةَ العَطَاءِ والمَنْحِ، وهَذَا يَكْثُرُ بكَثْرَةِ مَا يَكُونُ العَطَاءُ بِهِ هَذَا دَلِيلٌ مِنَ القُرْآنِ.

أَمَّا السُّنَّةُ فكَثِيرَةٌ مِثْلُ قَوْلِ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبارَكَةٌ**»[1]، وقَالَ: «**اللهُ يقْبِضُ السَّمَوَاتِ بيَمِينِهِ وبيَدِهِ الأُخْرَى الأَرْضُ**»[2]، هَذَا أَوْ مَعْنَاه، فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَدَانِ اثْنَتَانِ فَقَطْ.

✶ ✶ ✶

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٤٧٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٨ رقم ١٣٣٩٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

البَابُ الثَّامِنَ عشَرَ

فِي كَلَامِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ[١]

اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عَلَى أَنَّ اللهَ يَتكَلَّم، وأَنَّ كلَامَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ[٢].

وهُوَ سُبْحَانَه يَتكَلَّمُ، بحَرْفٍ وصَوْتٍ، كَيْف شَاءُ، مَتَى شَاءَ[٣]،..........

---

[١] وهَذَا المَوضُوعُ مِنْ أَكْثَرِ مَا كَانَ فِتْنَةً بَيْنَ المُسْلِمِينَ، أو بعِبَارَةٍ أَصَحَّ: بَيْنَ السَّلَفِ والأَئِمَّةِ وبَيْنَ أَهْلِ البِدَعِ؛ لأَنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْه مَدارُ الشَّرْعِ كُلِّه، فإِنَّ كَلَامَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هُوَ الوَحْيُ الَّذِي أَنزلَهُ عَلَى الرُّسُلِ، والوَحْيُ الَّذِي أَنْزلَهُ عَلَى الرُّسُلِ هُوَ الدِّينُ كُلُّهُ.

[٢] هَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وقَدْ نَقَلَ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا البَابِ.

[٣] ولكِنِ اعْلَمْ أَنَّ صَوْتَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يُماثِلُ أصْوَاتَ المَخلُوقِينَ أَبَدًا، لا فِي قُوَّتِه، وَلَا فِي هَيْأَتِه، وَلَا فِي أيِّ شَيْءٍ مِمَّا يَتعَلَّقُ بِه، وأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: **«إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوانٍ يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ»**[١]، فَلَيْسَ مَعْنَاه أَنَّ هَذَا صَوْتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بَلْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾، رقم

فكَلَامُهُ صِفَةُ ذَاتٍ باعْتِبَارِ جِنْسِهِ، وصِفَةُ فِعْلٍ باعْتِبَارِ آحَادِهِ[١].

صَوْتُ المَلَكِ أَوْ صَوْتُ الوَحْي. وبَعْضُهُمْ يَقُول: «كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوانٍ» فِي الإِفْزَاعِ فَقَطْ لَا فِي الكَيْفِيَّةِ، إِذَنْ صَوتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُمَاثِلُ أصْوَاتَ المَخلُوقِينَ، لكِنَّ الحَرْفَ الَّذِي يَتكَلَّمُ بِهِ هُوَ الحَرْفُ الَّذِي يَتكَلَّمُ بِهِ النَّاسُ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ أَصْوَاتَ المَخلُوقِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقَوْلُهُ: «يَتكَلَّمُ كَيْفَ شَاءَ» هَذَا فِي الكَيْفِيَّة، فنَحْنُ لَا نَعْرِفُ كَيْفَ يَتكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكِنْ نَعْرِفُ أَنَّهُ يَتكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ الجُلُودَ تَنْطِقُ يَوْمَ القِيَامَةِ، والأَرْضُ تُحَدِّثُ أخْبَارَهَا، لكِنْ لَا نعْلَمُ كَيْفَ تَنطِقُ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ تُحَدِّثُ الأَرْضُ أَخْبَارَهَا، وعَلَى هَذَا فَنَقُول: إِنَّ كَيْفِيَّةَ كَلَامِ اللهِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ.

[١] لأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بمَشِيئَتِهِ، وكُلُّ صِفَةٍ تتعَلَّقُ بالمَشيئَةِ فَهِيَ صِفَةُ فِعْلٍ، فالكَلَامُ فِي أصلِهِ صِفَةُ ذَاتٍ؛ لأَنَّ اللهَ لَمْ يزَلْ وَلَا يزَالُ مُتكلِّمًا، فَهُوَ سُبْحَانَه لَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِ زَمَنٌ يَكُونُ فِيهِ عَاجِزًا عَنِ الكَلَامِ أَبدًا، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يزَالُ مُتكلِّمًا، أَمَّا باعْتِبَارِ آحَادِهِ فإِنَّهَا صِفَةُ فِعْلٍ.

ومُرَادُ قَولِنَا: «بِاعْتِبَارِ آحَادِهِ» نَحْنُ نعلَمُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُوجِدُ الأَشْيَاءَ أَوْ يُوجِدُ الأُمُورَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وكَلِمَةُ ﴿كُن﴾ تكُونُ عِنْدَ إِرَادَةِ الفِعْلِ، إِذَنْ فَهذِهِ الكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ ﴿كُن﴾ حدَثَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تكُنْ، فآحَادُ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صِفَةُ فِعْلٍ؛ لأَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

= (٤٨٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا القَوْلِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

فمِنْ أدِلَّةِ الكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣][١]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢][٢].

فَفِي الآيَةِ الأُولَى: إثْبَاتُ أَنَّ الكَلَامَ يَتعَلَّقُ بمَشِيئَتِهِ، وأَنَّ آحَادَهُ حَادِثَةٌ[٣].

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نُطلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ حَادِثٍ أو نَقُولَ: إِنَّهُ مُحْدَثٌ؛ لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]؟

والجَوَابُ: أَنَّنَا إِذَا فَهِمْنَا المَعْنَى وأَنَّ مَعْنَى حَادِثٍ أَيْ: أَنَّهُ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ زَالَ الإِشكَالُ، وعَلَيْهِ فعَبِّرْ كَمَا شِئْتَ مُحدَثٍ أو حَادِثٍ.

[١] فكَانَ الكَلَامُ حِيْنَ جَاءَ، وأَمَّا قَبْلُ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامٌ، ويُذْكَرُ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ البِدَعِ كَانَ يقْرَأُ: (وكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تكليمًا) بنَصْبِ لَفْظِ الجَلَالَةِ حَتَّى يَكُونَ الكَلَامُ مِنْ مُوسَى لَا مِنَ اللهِ، فَقَالَ بَعْضُ الحَاضِرِينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فَلَمْ يَقُلْ: وكَلَّم رَبَّه، بَلْ قَالَ: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ فبُهِتَ! ولَمْ يَستَطِعْ أَنْ يُجِيبَ!.

[٢] هَذِهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ، لكِنَّ كُلَّ آيَةٍ لَـهَا اتِّجَاهٌ.

[٣] ووَجْهُه: أَنَّ الكَلَامَ بعدَمَا جَاءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومَجِيءُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بمَشيئَةِ اللهِ، فَيَكُونُ الكَلَامُ أَيْضًا بمَشِيئَتِهِ، وتَكُونُ آحَادُهُ حَادِثَةٌ.

وفي الْآيَةِ الثَّانيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بحَرْفٍ، فإِنَّ مَقُولِ القَوْلِ فِيهَا حُرُوفٌ[١].

وفِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ[٢] إِذْ لَا يُعقَلُ النِّداءُ والمُناجَاةُ إِلَّا بصَوْتٍ[٣].

ومِنْ أدِلَّةِ السُّنَّةِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فيَقُولُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»[٤].

---

[١] فمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ مَاذَا قَالَ؟ ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وهَذِهِ الجُمْلَةُ حُرُوفٌ، فدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعالَى بحَرْفٍ.

[٢] وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، وجْهُ الدَّلَالَةِ: «**إِذْ لَا يُعقَلُ النِّداءُ والمُناجَاةُ إِلَّا بصَوْتٍ**».

[٣] لكِنَّ المُناجَاةَ بصَوْتٍ قَرِيبٍ خَفِيٍّ، والمُنَادَاةُ بصَوْتٍ مُرتَفِعٍ.

[٤] يَقُولُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، وتَوْجِيهُ النِّداءِ إِلَيْهِ بالحُروفِ، وأَيْضًا لـمَّا سَمِعَهُ آدَمُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بصَوْتٍ، فيَقُولُ: «**لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ**».

ومَعْنَى التَّلبِيَةِ: الإِجَابَةُ والدَّوامُ والثُّبُوتُ عَلَى الشَّيْءِ، فَيَكُونُ مَعْنَى لبَّيْكَ، أَيْ: إِجَابَةً لـمَّا دَعَوْتَنِي لَهُ.

و«**سَعْدَيْكَ**»: قَالُوا: إِنَّ «سَعْدَيْكَ» اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى: إِسْعَادٍ، أَيْ: أَطْلُبُكَ أَنْ تُسعِدَنِي، وَقِيلَ: إِنَّ مَعْنَى الإِسْعَادِ: المُعاونَةُ، ومِنْهُ قَولُهُمْ فِي النِّيَاحَةِ فِي الجَاهلِيَّةِ: فُلانَةٌ أَسْعَدَتْ فُلَانَةً. يَعْنِي: أَعَانَتْها عَلَى نِيَاحَتِهَا.

وكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ اللَّفظُ والمَعْنَى جَمِيعًا، لَيْسَ هُوَ اللَّفْظَ وحْدَهُ أَوِ المَعْنَى وَحْدَهُ، هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، أَمَّا أَقْوالُ غيرِهِمْ فإِلَيْكَ مُلخَّصَها مِنْ (مُختَصَر الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ)[1].

وقَوْلُهُ: «فَيُنَادَى بِصَوْتٍ» كَلِمَةُ (بصَوْتٍ) بِالنِّسْبَةِ لعَامِلِهَا عَلَى الفِعْلِ مُؤكِّدٍ فَقَطْ؛ لأنَّ المُنادَاةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بصَوْتٍ.

وقَوْلُهُ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»(١)، فيُخْرِجُهُمْ ويَعلَمُهُمْ بسِيماهُمْ؛ لأنَّ سِيما الكُفَّارِ -والعِياذُ باللهِ- يَوْمَ القِيامَةِ تَتميَّزُ وتَتبيَّنُ.

فَفِي هَذَا الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللهِ بمَشيئَتِهِ؛ لأَنَّهُ يَتكَلَّمُ فِي يَوْمِ القِيامَةِ فيَتعَلَّقُ بمَشيئَتِهِ، وفِيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بحَرْفٍ؛ لأنَّ مَقُولَ القَوْلِ «يا آدَمُ» حُرُوفٌ، وفِيْهِ دَلِيل عَلَى أَنَّهُ بصَوْتٍ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «فيُنَادَى بصَوْتٍ».

وأَيْضًا سَماعُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لهَذِهِ المُنادَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بصَوْتٍ، ولكِنَّ هَذَا الصَّوْتَ لَا يُماثِلُ أَصْوَاتَ المَخلُوقِينَ.

[١] أَصْلُ كتَابِ (مُختَصَر الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ) هُوَ: (الصَّواعِق المُرسَلَة عَلَى غَزْوِ الجَهْمِيَّةِ والمُعطِّلَةِ) لابْنِ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى: فَهُوَ صَواعِقُ مُرسَلَةٌ عَلَى هَذَا الغَزْوِ، وإِذَا أُرسِلَتْ عَلَيْهِ دمَّرَتْهُ. وهُوَ عُنوانٌ قَويٌّ، ويُعتَبَرُ هَذَا الكِتَابُ مِنْ أَحْسَنِ مَا كُتِبَ فِي المُوضُوعِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]، رقم (٤٧٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم: أخرج بعث النار»، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١ - قَوْلُ الكرَّاميَّةِ: وهُوَ كقَولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُم قَالُوا: «إِنَّهُ حادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ» فِرارًا من إثْبَاتِ حَوادِثَ لَا أوَّلَ لَـهَا[١].

٢ - قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ[٢]: «إِنَّهُ مَعْنًى قَائِمٌ بذَاتِه، لَازِمٌ لها كلُزومِ الحيَاةِ والعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِه، والحُرُوفُ والأَصْوَاتُ حكَايَةٌ عَنْهُ خلقَها اللهُ؛ لتَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى القَائِمِ بِذَاتِهِ، وهُوَ أرْبَعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واستِخْبَارٌ»[٣].

وهَذِهِ الأَقْوَالُ هِيَ: الأَوَّلُ: قَوْلُ الكرَّاميَّةِ. والثَّاني: قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ. والثَّالثُ: قَوْلُ الأَشْعَرِيَّةِ. والرَّابعُ: قَوْلُ السَّالميَّةِ. والخَامِسُ: قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ. والسَّادِسُ: قَوْلُ فَلَاسِفَةِ المُتأَخِّرينَ. والسَّابعُ: قَوْلُ الاتِّحاديَّةِ.

وقَوْلُهُ: «**فَإليْكَ مُلخَّصَها**» إِلَيْكَ: اسْمُ فِعْلِ أمْرٍ بِمَعْنى: خُذْ.

[١] وهَؤُلَاءِ أقرَبُ مَا يَكُونُ لقَولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فهُمْ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللهِ بحَرفٍ وصَوتٍ يَتَعَلَّق بمَشيئتِهِ، لَكِنَّهُ حادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يكُنْ، يَعْنِي: كَانَ اللهُ فِي الأَوَّلِ لَا يتكَلَّمُ، ثُمَّ صَارَ يَتكَلَّم، فجعَلُوه مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ المَحْضةِ، وهَذَا الأخِيرُ بَاطِلٌ؛ لأَنَّنا نَقُولُ: إِذَا كَانَ اللهُ لَا يَتكَلَّمُ قبْلَ أَنْ يتكَلَّمَ هَلْ هُوَ عاجِزٌ؟ «إِنْ كَانَ كَذَلِكَ» فقَدْ وصَفتُمُوهُ بالعجْزِ، أو قَادِرٌ؟ فَإِذَا كَانَ قادِرًا فَإِنَّهُ يَتكَلَّمُ، مَا الَّذِي يَمْنَعُه منَ الكَلَامِ؟! فالصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالُوا، لكِنْ هُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، فنَقْبَلُ مَا أَصَابُوا فِيه، ونَرُدُّ مَا أخطَؤُوا فِيهِ.

[٢] أَتبَاع مُحَمَّد بن سِعيدِ بنِ كُلَّابٍ.

[٣] فهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنًى قائِمٌ بنفْسِ اللهِ، ولَيْسَ شَيْئًا يسْمَعُ، بَلْ هُوَ مَعْنًى قَائمٌ بذَاتِ اللهِ كقِيامِ الحيَاةِ والعِلْمِ مِثْلَ أَنَّ اللهَ حيٌّ وعليمٌ هُوَ أَيْضًا مُتكلِّمٌ، فَهُـوَ صِفَةٌ

٣- قَوْلُ الأَشْعَرِيَّةِ: وهُوَ كقَولِ الكُلَّابيَّةِ إِلَّا أَنَّهم يُخالِفُونَهُمْ فِي شَيْئَينِ:

أحدُهُما: فِي معَانِي الكَلَامِ فالكُلَّابيَّةِ يَقُولُونَ: «إِنَّهُ أربعَةُ معَانٍ»، والأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنًى وَاحِدٌ؛ فالخَبَرُ والاستِخْبَارُ والأَمْرُ والنَّهيُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ عينُ الآخَرِ، وليسَتْ أنوَاعًا للكَلامِ، بَلْ صِفَاتٌ لَهُ، بَلِ التَّورَاةُ والإنجِيلُ والقُرْآنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عيْنُ الآخَرِ، لَا تَختَلِفُ إِلَّا بالعِبَارَةِ[١].

مَعنَوِيَّةٌ قائِمَةٌ بذَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لازِمَةٌ لحَيَاتِهِ، ومَا سُمِعَ مِنْ كلامِهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ حكَايَةٌ عَنْهُ، وهُوَ أربعَةُ أنْوَاعٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واسْتِخْبَارٌ الَّذِي هُوَ الاستِفْهَامُ، وهَذَا كقَوْلِ الأَشْعَرِيَّةِ الَّذِي سَيأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- إِلَّا أن بَيْنَهما فَرْقًا:

أوَّلًا: قَولُـهم: «**كَلَامُ اللهِ هُوَ مَعْنًى قَائِمٌ بذَاتِهِ لَازِم لَـها كلُزُومِ الحَيَاةِ والعِلْمِ**» وهَذَا القَوْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّنا نَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللهِ لفْظٌ ومعْنًى، فَلَيْسَ هُوَ مَعْنًى فَقَطْ، ثُمَّ لَيْسَ بلازِمٍ لذَاتِ اللهِ كَلُزُومِ الحَيَاةِ والعِلْمِ، بَلْ هُوَ يَتعَلَّقُ بمَشيئَتِهِ، أَمَّا الحَيَاةُ والعِلْمُ فإِنَّها لَا تَتعَلَّقُ بالمَشِيئَةِ.

وثانيًا: قَولُـهم: «**هُوَ أَرْبعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واسْتِخْبَارٌ**» فَيَكُونُ عَلَى رَأْيِهِمْ أَنَّ هَذَا المَعْنَى مُركَّبٌ مِنْ أربعَةِ معَانٍ: هِيَ الأَمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ والاستِخبَارُ.

وهَلْ كَلَامُ اللهِ مُنحصِرٌ فِي هَذِهِ الأَربَعَةِ؟

الجَوَابُ: لَا، فَفِي كَلَامِ اللهِ مَا هُوَ للتَّمنِّي ومَا هُوَ للتَّرجِّي، فَلَا يَكُونُ هَذَا التَّقسِيمُ حَاصِرًا.

[١] وهَذَا المَذهَبُ أَعتَقِدُ أنَّ تَصوُّرَهُ كافٍ فِي رَدِّهِ، يَقُولُونَ: إِنَّ كَلَام اللهِ مَعْنًى قَائِمٌ بذَاتِهِ لَازِمٌ لذَاتِهِ كلُزومِ الحيَاةِ والعِلْمِ، وَلَا يَتعَلَّقُ بمشِيئَتِهِ، وأَنَّ مَا يُسمَعُ مِنْ

كَلَامِ اللهِ لَيسَ كَلَامَ اللهِ، ولَكِنَّهُ عِبارَةٌ عَنْهُ، ويُسمُّونَهُ الكَلَامَ النَّفسيَّ، وَلَا يُؤمِنُونَ بأَنَّ اللهَ يَتكَلَّمُ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، ويَقُولُونَ: هَذِهِ الحُرُوفُ والأصوَاتُ خلقَهَا اللهُ لتُعبِّرَ عَنْ كَلَامِهِ، أَمَّا أَنَّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَتكَلَّمُ فلَا، بَلْ كلَامُهُ مَعْنًى قَائِمٌ بنَفْسِهِ، ثُمَّ أَبْطَلُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ مَعْنًى وَاحِدٌ، أَيْ: كُلُّ الكَلَام مَعْنًى وَاحِدٌ الخَبَرُ والاستِخبَارُ الَّذِي هُوَ الاسْتِفهَامُ والأمْرُ والنَّهيُ كُلُّهُنَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، بَلْ يَزيدُونَ عَلَى ذَلِكَ ويَقُولُونَ: إنَّ التَّوراةَ والإنجِيلَ والقُرْآنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ عنْدَهُم.

فمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء:٣٢] هُوَ عيْنُ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الإسراء:٧٨]، وهَذَا غَيْرُ مَعقُولٍ، ولَوْلَا أَنَّهُ يُذكَر عَنْهم لقُلْنَا: لَا يُمْكِن أن يقُولَهُ أيُّ إنسَانٍ عَاقِلٍ، بأَنْ يجْعَلَ الخَبَرَ عَيْنَ الاستِخْبَارِ وعَينَ الاسْتفهَامِ، وأَنْ يجعَلَ الأمْرَ هُوَ عَيْنَ النَّهيِ، والأَمْرَ والنَّهيَ هُمَا عَينَ الخَبَرِ والاستِخبَارِ؛ لأنَّهم يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنًى وَاحِدٌ لَا يَتجَزَّأُ. كُلُّ هَذَا عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَتجَزَّأُ للَزِمَ قِيَامُ الحَوادِثِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، والحَوادِثُ لَا تَقُومُ إِلَّا بحَادِثٍ.

وهَذِهِ مُقَدِّمَاتٌ كُلُّها بَاطِلةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، لكِنْ يُخَالِفُونَ الكُلَّابيَّةَ فِي أنَّ الكُلَّابيَّة يَقُولُونَ: إِنَّهُ أربعَةُ مَعَانٍ. وهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنًى وَاحِدٌ.

فإن قِيلَ: مَا مَعْنى قِيامِ الحَوادِثِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

قُلنا: مَعْنَاها قِيَامُ الأفعَالِ، يَعْنِي: (مِثْل اسْتَوَى عَلَى العَرْش)، (يَنْزِلُ إِلَى السَّماء الدُّنْيا)، (يَتكَلَّم) هَذِهِ أَشْيَاءُ حادِثَةٌ، وقِيامُ الحوادِثِ بذَاتِ اللهِ مَمنُوعٌ؛ لأنَّ الحادِثَ لَا يَقُومُ إِلَّا بحَادِثٍ -عَلَى زَعمِهِم- فَإِذَا أَثبَتَّ أنَّ اللهَ تَقُومُ بِهِ الحَوادِثُ لَزِمَ

الثَّانِي: أنَّ الكُلَّابيَّةَ قَالُوا: «إنَّ الحُروفَ والأصْوات حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ»، وأمَّا الأَشْعَرِيَّةُ فقَالُوا: «إنَّها عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ»[١].

مِنْ ذَلِكَ أن يَكُونَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حَادِثًا، وهَذَا لَيْسَ بصحِيحٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الأَوَّلُ الَّذِي لَيسَ قبْلَهُ شَيْء، ومَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

[١] والفرْقُ بَيْنَهُما أنَّ الحكَايَةَ أَنْ يُحكَى لفْظُ الصَّوْتِ، والعِبَارَةُ أَنْ يُعبَّرَ عَنْهُ بِمَعْنًى آخرَ لَا أَنْ يُحكَى لفْظُ الصَّوْتِ، فمَثَلًا لَوْ قُلْتُ أَنَا: إنَّ فُلانًا يقُولُ كَذَا وكَذَا. ومَا حَكَيْتُ كلامَهُ فأَكُونُ الْآنَ مُعبِّرًا، لكِنْ لَوْ حَكَيْتُ كلامَهُ بالضَّبطِ لكُنْتُ حَاكِيًا.

فالحكَايَةُ مِثْل الصَّدَى شَيْءٌ يَحكِي الكَلَامَ حِكَايَةً.

والعِبَارَةُ مَعْنَاه: أنَّ الكَلَامَ الأَوَّلَ انمَحى، لكِنْ عُبِّرَ عَنْهُ.

فهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ القُرْآنَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ؛ خلقَهُ اللهُ ليُعبِّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ، ولَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللهِ، ومُوسَى حينَما سَمِعَ ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٧] فإنَّ اللهَ لم يتَكلَّمْ بهَا؛ لأنَّ كلَامَهُ قائِمٌ بنفْسِهِ مِنَ الأَصْلِ، لَكِنَّهُ خَلَقَ صَوتًا سَمِعَهُ مُوسَى تَعبيرًا عَنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهَذَا المَعْنَى أَيْضًا بَاطِل كَمَا تُشاهِدُونَ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالُوا: كَلَامُ اللهِ مَعْنًى وَاحِدٌ. فكَيفَ يُفسِّرونَ مُقتضَى الأمْرِ والنَّهيِ؟

الجَوَابُ: هُمْ يَقُولُونَ: الأمْرُ مُقتضَاهُ الفعْلُ، والنَّهيُ مُقتضَاهُ التَّرْكُ، لكِنْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِد؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عندَهُم أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُجزِّئُ كَلامَهُ، بَلْ نَفْسُ الكَلَامِ هَذَا هُوَ الكَلَام هَذَا، لكِنِ اختَلَفَتِ الصُّورَةُ بِحَسَبِ مَا سَمِعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّعبيرِ، فمثلًا ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أمْرٌ ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ نَهيٌ، لكنَّ هَذَا هُوَ عَيْنُ هَذَا.

٤- قَوْلُ السَّالميَّةِ: «إِنَّهُ صِفَةٌ قائِمَةٌ بذَاتِه، لازِمةٌ لهَا كلُزُومِ الحَياةِ والعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِهِ[١]، وهُوَ حُرُوفٌ وأصوَاتٌ مُتقارِنَةٌ لَا يَسبِقُ بَعْضُها بعْضًا؛ فالبَاءُ والسِّينُ والمِيمُ فِي البَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقارِنٌ للآخَرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ تَزَلْ وَلَا تزَالُ مَوْجُودَةً»[٢].

ولذَلِكَ كلامُهُم لَا يَتصوَّرُه الإِنْسَان أَبَدًا كَيْفَ يَكُون الأمْرُ هُوَ عَينَ النَّهيِ؟!

لكِنْ قَالُوا: إنَّ اللهَ لَا يُمْكِن أَنْ يَتكَلَّم بكَلَامَينِ ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾؛ لأنَّ الكَلَام عنْدَهُم مَا يُمكِنُ أَنْ يَتجزَّأَ إِطْلَاقًا، فكَمَا أَنَّ العِلْمَ الَّذِي وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ لا يَتجَزَّأ كَذَلِكَ الكَلَامُ؛ لأَنَّهُم يرَوْنَ أَنَّهُ مَعْنًى قَائِمٌ بالنَّفسِ، وهَذِهِ الأَشْياءُ الأمْرُ والنَّهيُ والخبَرُ والاستخبَارُ أَشْياءُ خَلَقَها اللهُ تَعالَى؛ ليُعبِّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ.

[١] فيُوافِقُونَ الأَشَاعِرَةَ والكُلَّابيَّةَ، لَكِنَّهُم يَقُولُونَ: «**وهُوَ حُرُوفٌ وأصوَاتٌ مُتقارِنَةٌ لَا يَسبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فالبَاءُ والسِّينُ والمِيمُ فِي البَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقارِنٌ للآخَرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ تزَلْ وَلَا تزَالُ مَوْجُودَةً**».

[٢] وبهَذا يُخالِفُونَ الأَشَاعِرَةَ والكُلَّابيَّةَ فقَوْلُه تَعالَى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة:١] «بِسْمِ» البَاءُ والسِّينُ والمِيمُ كُلُّها -كَمَا يُقَالُ وللهِ المَثَلُ الأعْلَى- خَرَجَتْ جَمِيعًا، لَمْ تَخرُجْ مُتَرَتِّبَةً؛ لأنَّها لَوْ خَرَجَتْ كَلِماتُ اللهِ مُتَرَتِّبَةً لَزِمَ أَنْ تَقُومَ الحَوادِثُ بِهِ، فَإِذَا جَاءَتِ السِّينُ بَعْدَ البَاءِ فمَعْنَاهُ أَنَّهَا حدَثَتْ بَعْدَهَا، وإِذَا جَاءَتِ المِيمُ بَعْدَ السِّينِ والبَاءِ فقَدْ حدَثَتْ بَعْدَهَا، وقِيامُ الحَوادِثِ عنْدَهُم بذَاتِ اللهِ مُمتَنِعٌ.

ولكِنَّ المُمتَنِعَ مَا ذَكَرُوهُ، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: إنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

٥- قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ: «أَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنَ المَخلُوقاتِ، ولَيْسَ من صِفَاتِ اللهِ»[١].

فِي أَوَّلِ الفَاتِحَةِ هِيَ وقَوْلُهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٦] خَرجتْ مرَّةً واحِدَةً، يَعْنِي: كُلُّ القُرْآنِ خَرَجَ مَرَّةً واحِدَةً، بَلْ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّ كَلِماتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أن تَنْفَدَ كُلُّهَا مُتقارِنَةً شَيئًا واحِدًا؟!

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ كَما قَالَ شَيخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (تَوضِيح الكَافيَةِ الشَّافيَةِ)(١) يَقُولُ: تَصوُّرُ هَذَا المَذهِبِ كَافٍ فِي رَدِّهِ، فأَنْتَ إِذَا تَصوَّرْتَ هَذَا المذهَبَ عَرفْتَ أَنَّهُ بَاطِلٌ لَا يُمْكِنِ القَوْلُ بِهِ، فهُمْ وافقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فِي كَونِهِ حُروفًا وأصواتًا، ولكِنْ خَالَفُوهُم فِي كَونِهِ صِفَةً قائِمَةً بنَفْسِهِ لازِمَةً لها كلُزومِ الحَياةِ والعلْمِ وفي كَونِه حرُوفًا وأصوَاتًا مُتقارِنَةً لَا يَسبِقُ بَعْضُها بَعْضًا.

[١] الجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ تَصادَفا فِي مَسْأَلَةِ الكَلَام وتَوافقَا فِيهَا، بيْنَما اخْتَلفَا فِي أَسْماءِ الإِيمانِ والدِّينِ، واخْتَلفا أَيْضًا فِي مسَائِلِ القَدَرِ، فالجَهْمِيَّةُ جبرِيَّة، والمُعْتَزِلَة قدَرِيَّة، وفي بَابِ أَسْماءِ الإِيمان والدِّينِ الجهميَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ الأعمَالَ لَا تَدخُلُ فِي مُسَمَّى الإِيمَان، وأَنَّ الإِيمَانَ هُوَ العِرفَانُ بأَنْ تعرفَ أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ مَثَلًا. والمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: إنَّ الأعمَالَ داخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الإِيمَان، وأَنَّ الإِنْسَانَ لَوْ فعَلَ كبيرَةً خرَجَ مِنَ الإِيمَان، لكِنْ لم يَدْخُلْ فِي الكُفْر، بَلْ فِي مَنْزِلَةٍ بَينَ منزلتينِ.

وانظُرْ إِلَى الفَرقِ: الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: ازْنِ واسْرِقْ وتَلوَّطْ واشرَبِ الخَمْرَ واقْتُلِ النَّفسَ وافعَلْ كُلَّ مُحرَّمٍ، فَإِنَّهُ لَا يُخرِجُكَ مِنَ الإِسْلَامِ، وأَنْتَ مُؤمِنٌ كامِلُ الإِيمانِ،

---

(١) توضيح الكافية الشافية للسعدي (ص:٧٦).

وَلَا نَقُولُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَان. فَقَطْ، بَلْ نَقُولُ: كُلُّ النَّاس فِي الإِيمَانِ سَواءٌ، حَتَّى إِيمَانُ أفسَقِ النَّاس وإِيمَانُ جِبْرِيلَ عَلَى حَدٍّ سوَاءٍ؛ لأنَّ الإِيمَان عنْدَهُم هُوَ المعْرِفَةُ.

وقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (النُّونيَّة)[1] ردًّا قوِيًّا ومُقنِعًا قَالَ -مَا حاصِلُه-: إِذَا كَانَ الإِيمَان هُوَ المعرِفَةَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِنَّ إبلِيسَ أَيْضًا يعرِفُ ربَّهُ، وهَذَا حَتَّى عنْدَ العَامَّة يَقُولُونَ: إبلِيسُ يعرِفُ ربَّهُ؛ ولهَذَا يسأَلُ إبلِيسُ رَبَّه: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ﴾، وكلُّ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَفعَلُونَ المَعَاصِي يَعرِفُونَ اللهَ تَعَالَى، فهُمْ عنْدَ جهْمٍ كَامِلُو الإِيمَانِ، كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم.

وكُلٌّ مِنَ الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَة تَوافَقُوا فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ فكُلُّهم نُفَاةٌ مُعطِّلَة، لكِنَّ الجَهْمِيَّةَ أَشَدُّ غُلُوًّا فِي النَّفْي مِنَ الْمُعْتَزِلَة، وفِي الكَلَام اتَّفَقُوا عَلَى: «**أَنَّهُ -أَيْ: كَلَامُ اللهِ- مَخْلُوقٌ مِنَ المَخلُوقاتِ، ولَيْسَ من صِفَاتِ اللهِ**» أَمَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ فَلَا يَتكَلَّم، لكِنْ يَخْلُقُ كلامًا إِمَّا فِي الشَّجرَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: ﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص:٣٠]، فقَالُوا: خَلقَ اللهُ كلامًا فِي الشَّجرَةِ، فسَمِعَهُ مُوسَى، فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ اللهِ، أو يَخلُقُه اللهُ تَعَالَى فِي الهَوَاءِ ويُسْمَعُ، أَمَّا أنَّ اللهَ يَتكَلَّم بكَلَامٍ هُوَ صِفتُهُ فَلَا.

فإِنْ قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ مَخْلُوقًا -كَمَا زَعَمُوا- فهلْ يَتَعَلَّق بمَشيئتِهِ؟

قُلنا: نَعَمْ، فهُمْ يُوافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي كَونِ الكَلَامِ مُتعلِّقًا بمَشيئَتِهِ، ولكِنْ

(١) النونية (ص:٩).

ثُمَّ مِنَ الجَهْمِيَّةِ مَنْ صَرَّحَ بنَفْيِ الكَلَام عَنِ اللهِ، ومِنْهُمْ مَنْ أَقَرَّ بِهِ وقَالَ: إِنَّهُ مَخلوقٌ[١].

يُخالِفونَهُمْ فِي كَونِهِ مَخْلُوقًا.

لننْظـرِ الْآنَ أَيُّها أَشَدُّ فِي مَسْأَلَةِ الكَلَام قَـوْلُ الأَشْعَرِيَّةِ أو قَـوْلُ الجَهْمِيَّةِ؟ فالأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ الكَلَام هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بالنَّفسِ. والجَهْمِيَّةُ والمُعْتزِلَةُ يَقُولُونَ: إنَّ الكَلَام هُوَ هَذَا الَّذِي نَسمَعُ، فالَّذِي فِي المُصحَفِ كَلَامُ اللهِ لفظُهُ ومَعْنَاه، وأَمَّا الأَشْعَرِيَّةُ فيَقُولُونَ: هُوَ كَلَامُ اللهِ فِي مَعْنَاه فَقَطْ، أَمَّا اللَّفْظُ فإنَّ اللهَ خلَقَ أصْواتًا ليُعبِّرَ بِهَا عَمَّا فِي نَفْسِه.

إِذَنِ: الأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: مَا فِي المُصحَفِ لَيسَ كَلَامَ اللهِ، ولَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ. والجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: إنَّه كَلَام اللهِ حَقِيقَةً، لَيْس عِبَارَةً عَنْهُ. فالجَهْمِيَّةُ من هَذَا الوَجْهِ خيرٌ مِنَ الأَشْعَرِيَّة.

نَأتِي إِلَى الخَلقِ، فالأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: هَذِهِ الحُرُوفُ الَّتِي فِي القُرْآن والأصوَاتُ الَّتِي سَمِعَها الرَّسُولُ أَوْ سَمِعَها جِبْرِيلُ، يَقُولُونَ: إنَّها مَخلُوقَةٌ. والجَهْمِيَّة يَقُولُونَ أَيْضًا: إنَّها مَخلُوقة؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ المُحقِّقينَ مِنَ الأَشْعَرِيَّة: إِنَّهُ لَيْسَ بيننَا وبيْنَ الجَهْمِيَّة والمُعْتزِلَة فَرْقٌ؛ لأَنَّنَا كُلُّنا مُتَّفِقُون عَلَى أنَّ مَا بَيْنَ دَفَّتِي المُصحَفِ مَخْلُوقٌ، لكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: مَخْلُوقٌ وهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ. وهُمْ يَقُولُونَ: مَخْلُوقٌ وهُوَ كَلَامُ اللهِ تعَالَى.

[١] يَعْنِي مِنْهُم مَنْ صرَّحَ وقَالَ: إنَّ اللهَ لَا يَتكَلَّم، لكِنْ يَخلُقُ كلَامًا، ومِنهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتكَلَّمُ، ولكِنَّ الكَلَامَ مَخلُوقٌ.

٦- قَوْلُ فَلَاسِفَةِ المُتأخِّرينَ أَتْبَاعُ أَرسْطُو: «إِنَّهُ فَيضٌ مِنَ العَقْلِ الفَعَّالِ عَلَى النُّفُوسِ الفَاضِلَةِ الزَّكيَّةِ[٢] بِحَسَبِ استعدَادِها وقَبُولـها، فيُوجِبُ لَـهَا تَصوَّراتٍ وتصدِيقَاتٍ بِحَسَبِ مَا قَبلَتْهُ مِنْهُ[١]، وهَذِهِ التَّصوُّراتُ والتَّصديقَاتُ المُتخَيَّلَةُ تَقْوَى حَتَّى تُصوِّرَ الشَّيْءَ المَعقُولَ صُورًا نُورانيَّةً تُخاطِبُهَا بكَلَامٍ تَسْمَعُهُ الآذَانُ»[٢].

---

[٢] و«العَقْلُ الفعَّالُ» عنْدَهُم هُوَ الَّذِي خَلَقَ الكَونَ، ولَيْسَ اللهُ تَعَالَى؛ ولهَذَا يُعبِّرُون عَنِ اللهِ بأَنَّهُ «العِلَّةُ الفَاعِلَةُ» أو «العَقْل الفعَّالُ» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا «العَقْلُ الفعَّالُ» عَلَى رأْيِهِمْ هُوَ الَّذِي يَفِيضُ عَلَى النُّفُوسِ الفَاضِلَةِ الزَّكيَّةِ.

[١] الفَرْقُ بَيْنَ التَّصوُّرِ والتَّصدِيقِ أَنَّ التَّصوُّرَ يُعرِّفُ الإِنْسَانَ الصُّورةَ، والتَّصدِيقُ يَحكُمُ عَلَيْهَا، فالتَّصدِيقُ بِمَعْنى الحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ.

[٢] يَقُولُونَ: عنْدَنا عَقْلٌ فَعَّالٌ هُوَ الَّذِي يُدبِّر الكَوْنَ، يَفيضُ عَلَى النُّفُوسِ الفَاضِلَةِ الزَّكيَّةِ، يَفيضُ عَلَيْهَا مِمَّا عنْدَهُ -وَلَا نَقُولُ: مِمَّا أعطَاهُ اللهُ؛ لأَنَّهُ هُوَ اللهُ عنْدَهُم- يَفيضُ عَلَيْهَا تَصوَّراتٍ وتَصديقَاتٍ بِحَسَبِ استعدَادِها، فلقُوَّةِ التَّصوُّرِ والتَّصدِيق يَتَخيَّلُ هَذَا الَّذِي أُعطِيَ هَذِهِ التَّصوُّراتِ والتَّصدِيقَاتِ أَنَّ أَحَدًا يُخاطِبُه بكلامٍ تَسمَعُه الآذَانُ، هَذَا المُتخيَّلُ عنْدَهُم هُوَ اللهُ الَّذِي يَتكَلَّمُ، وهَذَا فِي الحَقِيقَة كَمَا رأَيْتُم قَوْلٌ بَاطِلٌ:

أَوَّلًا: لأَنَّ العَقْلَ الفعَّالَ غَيْرُ مَوْجُود.

وثانيًا: أَنَّ هَذِهِ التَّصوُّراتِ والتَّخيُّلاتِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُطبِّقَها عَلَى الوَاقِعِ نَقُول: هَؤُلَاءِ مجَانِينُ مِثْل مَا يَتصوَّرُ الإِنْسَانُ أَنَّ جِنيًّا يُخاطِبُه أو يَتكَلَّمُ معَهُ، فإِنَّ هَذِهِ أقربُ

٧- قَوْلُ الاتِّحادِيَّةِ: القَائِلِينَ: بوَحدَةِ الوُجُودِ: إنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ كَلَامُ اللهِ[١]، كَمَا قَالَ قَائِلُهم:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ كَلَامُهُ سَـوَاءٌ عَلَيْنَـا نَثْـرُهُ ونِظَامُـهُ

إِلَى الجُنُونِ مِنْهَا إِلَى العَقْلِ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُسمُّونَ أنفسَهُم بالفَلَاسِفَة والعُقَلَاء الَّذِينَ لَا يُلحَقُونَ فِي الحِكْمَةِ.

[١] هَؤُلَاءِ الاتِّحادِيَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ المَخلُوقَ عَينُ الخَالِقِ. وبَعْضُهم يَقُول: إنَّ المَخلُوقَ لَيْسَ عينَ الخَالِقِ، ولكِنِ اتَّحد بعَينِ الخَالِق فكَانُوا بالأَوَّلِ اثْنَينِ، ثُمَّ صَارُوا واحِدًا، والأوَّلُونَ يَقُولُونَ: لَيس هُنَاكَ اثْنَانِ أَصْلًا، بَلْ كُلُّ الكَونِ هُوَ الرَّبُّ والمَربوبُ؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: إِنَّكُم إِذَا قُلتُمْ: إنَّ الرَّبَّ هُوَ هَذَا الكَونُ. فمَعْنى ذَلِكَ أَنَّ مَربُوبَكم مَوْطؤُكم، فالزَّوجُ الَّذِي يَطَأُ زوجَتَهُ يطَأُ رَبَّه -والعِيَاذُ باللهِ- ولهَذَا قَالَ(١):

يَـا أُمَّـةً مَعْبُودُهَـا مَوطُؤُهَـا أَيْـنَ الْإِلَـهُ وثُغْـرَةُ الطَّعَّـانِ

هَؤُلَاءِ أَهْلُ وَحدَةِ الوُجُودِ؛ يَقُولُونَ مَثَلًا: أنْتَ رَبٌّ، وأَنَا رَبٌّ، والكَلْبُ رَبٌّ، والحِمَارُ رَبٌّ، والسَّمَاء رَبٌّ، والأَرْض رَبٌّ، وكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ ربٌّ، هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ إِذَنْ: «**إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ كَلَامُ اللهِ**» فَمَا دَامَ الإِنْسَانُ رَبًّا فَإِذَا تكَلَّمَ فَهُوَ كَلَامُ الرَّبِّ.

[٢] فامْـرُؤُ القَيسِ قصِيدَتُهُ كَـلَامُ اللهِ، وقُـسُّ بنُ سـاعدَةَ خُطبَتُهُ كَلَامُ اللهِ،

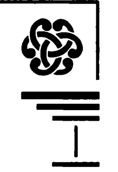
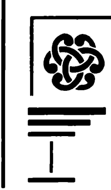
---

(١) النونية (ص:٢٣).

وكلُّ هَذِهِ الأقْوالِ مُخَالِفةٌ لـمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ والعَقْلُ ومَنْ رَزَقَهُ اللهُ عِلْمًا وحكْمَةً فهُمْ ذَلِكَ.

وكلُّ مَنْ تَكلَّمَ فَإِنَّ كَلَامَهُ هُوَ كَلَامُ اللهِ، سوَاءٌ تَكلَّمَ بالقَبيحِ أَوْ بالحَسنِ أَوْ بأيِّ شَيْءٍ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ، وإذَا مَاتَ هَذَا المُتكلِّمُ فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ لم يَمُتْ، بَلْ تَحوَّلَ مِنْ وَصْفٍ إِلَى وَصْفٍ.

⁂

فصلٌ

فِي أَنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ[١]

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وإِلَيْهِ يَعُودُ، تكلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وألقَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ، فنَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّم[٢].

---

[١] وهَذَا أَيْضًا مِمَّا حَصَلَ فِيهِ النِّزَاعُ بيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ وبَيْنَ المُعْتَزِلَةِ وأتْبَاعِهِمْ.

[٢] فقَوْلُـهم: «أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ» يَعْنِي: لَا كَلَام جِبْرِيلَ، وَلَا كَلَام مُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تجمَعُ بَيْنَ هَذَا وبيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ القُرْآنِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، فأَضَافَ اللهُ هَذَا القَوْلَ إِلَى الرَّسُولِ المَلَكِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ وإِلَى الرَّسولِ البَشريِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾؟

فَنقُولُ: هَذِهِ الإِضَافَةُ باعْتَبارِ التَّبليغِ، فجِبْرِيلُ بلَّغَهُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحَمَّد ﷺ قَوْلَ جِبْرِيلَ، فَهُوَ القَائِلُ، ومُحَمَّد ﷺ بلَّغَهُ إلينا فيَكُونُ قَوْله باعْتبارِ

وقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا القَوْلِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] يَعْنِي: القُرْآنَ[١]، وقَوْلُهُ تعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩][١]،........

تَبليغِه إِلَيْنا، ويَدُلُّ هٰذَا أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ الوَاحِدُ قَولًا لاثْنَينِ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ﴾، وقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾، إِذَنْ: هُوَ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦].

وكلمَةُ «غَيْر مَخْلُوق» هَـذِهِ جَاءَتْ حِينَ حَدَثَ القَـوْلُ بخَلْـقِ القُرْآن، وإِلَّا فالمَعْرُوفُ فِي عهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُم يَقُولُونَ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ، لكِنْ لـمَّا حَدَثَ القَوْلُ بأَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ قَالَ أَهْل السُّنَّةِ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوق. كَمَا قَالَ أَهْل السُّنَّةِ: إنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ بذَاتِهِ. لـمَّا حدَثَ القَوْل بأَنَّ مَعْنى اسْتَوَى: اسْتَوْلَى، وقَالُوا: يَنْزِلُ اللهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاء الدُّنْيا بذَاتِهِ. حِينَ حَدَثَ القَوْلُ بأَنَّهُ يَنْزِلُ مَلَكَ مِنْ ملائِكَتِهِ أو رَحمَتُهُ.

وقَوْلُـهُمْ: «فَنزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

[١] لأَنَّهُ لَيْسَ المَعْنَى: حَتَّى يسمَعَ كَلَامَ اللهِ مِنْ ذَاتِ اللهِ، ولكِنْ: حَتَّى يَسمَعَ كَلَامَ اللهِ مِنْ تَالِي الكَلَامِ وهُوَ القُرْآنُ.

[٢] فصَرَّح بأَنَّ اللهَ تعالى أَنْزَلَهُ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥][١].

ومِنْ أدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ -وهُوَ يَعرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي المَوقِفِ-: «**أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي عزَّ وَجَلَّ**»[٢].

وقَـوْلُهُ ﷺ للْبَرَاءِ بْنِ عـازِبٍ: «**إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ**

---

[١] فَهَذَا واضِحٌ أَنَّهُ نَزَلَ، وأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوق.

فإنْ قُلْتَ: لَا يَلْزَمُ مِنَ النُّزولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوق، فهُنَاكَ أَشْيَاءُ ذكَرَ اللهُ أَنَّهُ أَنزَلَهَا وهِيَ مَخْلُوقَة، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الأنعام:٩٩]، ومَعْلُوم أنَّ هَذَا المَاءَ مَخْلُوق، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد:٢٥]، ومَعْلُومٌ أنَّ الحدِيدَ مَخْلُوق، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر:٦]، ومَعْلُومٌ أنَّ هَذِهِ الثَّمانِيَةَ مَخْلُوقة، فَلَا يَلْزَم من كونِهِ نازِلًا مِنَ اللهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوق؛ لأَنَّنَا وجَدْنَا أَشْيَاءَ أُضِيفَ إنزَالُهَا إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهِيَ مَخْلُوقَةٌ، فما هُوَ الجَوَابُ؟

الجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ الَّتِي أَضَافَ اللهُ إنزالَهَا إِلَيْهِ أعيَانٌ قَائِمَةٌ بنَفْسِهَا، فالحَدِيدُ والمَاءُ والأنعَامُ أعيَانٌ قَائِمَةٌ بنفسِها، فنَعلَمُ بِأَنَّها مَخْلُوقة، وأَمَّا الكَلَام فإِنَّ الكَلَامَ لَا يقُوم بنَفْسِهِ، بَلْ لَا يقُومُ إِلَّا بالمتكلِّم بِهِ، وإذا كَانَ لَا يقُوم إِلَّا بالمُتكلِّم بِهِ صَارَ مِنْ صِفَاتِه، وصِفَاتُ الخَالِق غَيْرُ مَخْلُوقة.

[٢] وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ القُرآنَ.

نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[١].

وقَالَ عَمرُو بنُ دِينَارٍ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: اللهُ الخَالِقُ ومَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِلَّا القُرْآنَ فَإِنَّهُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وإِلَيْهِ يعُودُ».اهـ[١].

---

[١] الشَّاهدُ قَوْلُه: «بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»(١) هَكَذَا يَقُولُ الإِنْسَان إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، وقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ البَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَـمَّا أَعَادَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». فَقَالَ لَهُ: «وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

والمَعْرُوفُ أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ أَخَصُّ، لكِنْ أَجَابَ شَيْخُ الإِسْلَام ابنُ تَيْمِيَّةَ(٢) وغيرُهُ فقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. يُحتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ الرَّسُولَ المَلَكِيَّ؛ لأَنَّهُ يُسَمَّى رَسُولًا، فَإِذَا قَالَ: «بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» تَعيَّنَ أَنْ يَكُون الرَّسُولَ البَشرِيَّ الَّذِي أُرسِلَ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، ومِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: وبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. دخلَتِ النُّبوَّةُ ضِمْنًا، لكِنْ إِذَا قَالَ: «وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» دخلَتِ النُّبوَّةُ صَرَاحَةً، وَهَذَا أَوْكَدُ وأبيَنُ.

[١] فإِنْ قُلْتَ: لمَاذَا لَا تَقُولُ: إِنَّ القُرْآن مَخْلُوق؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، والقُرْآنُ شَيْءٌ بِلَا شَكٍّ؛ فما الَّذِي أَخرَجَهُ عَنْ هَذَا العُمُوم؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (٢٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٠)، من حديث البراء.

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/ ٣١٣).

ومَعْنَى قَولِـهِمْ: «مِنْهُ بَدَأَ» أَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ ابتِدَاءً، وفِيْهِ رَدٌّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ القَائِلِينَ: بأَنَّهُ خَلَقَهُ فِي غيرِهِ.

وأَمَّا قَولُـهم: «وإِلَيْهِ يَعُودُ» فيَحتَمِلُ مَعْنيَيْنِ:

أحدُهُما: أَنَّهُ تَعُودُ صِفَةُ الكَلَام بالقُرْآنِ إِلَيْهِ بِمَعْنى: أَنَّ أَحَدًا لَا يُوصَفُ بأَنَّهُ تكلَّمَ بِهِ غَيْرِ اللهِ؛ لأَنَّهُ هُوَ المُتكلِّمُ بِهِ والكَلَام صِفَةٌ للمُتكَلِّمِ[١].

الجَوَابُ: نَقُولُ: الَّذِي يُخرِجُهُ عَنْ هَذَا العُمُومِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وصفَاتُ اللهِ تَعالَى غيْرُ مَخْلُوقةٍ، ولو أَخَذْنا بِهَذَا العُمُومِ لقُلْنَا: إِنَّ اللهَ خَالِقٌ نَفْسَه أَيْضًا؛ لأَنَّ اللهَ سَمَّى نَفسَه شَيئًا: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩]، فيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ قَدْ يُرادُ بِهَا الخُصوصُ، يَعْنِي: كُلَّ شَيْء سِوَاهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾.

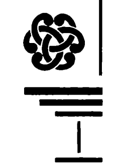
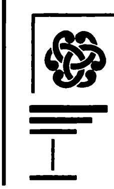
إِذَنْ: فاللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا ذاتَهُ وصِفَاتِهُ، أَمَّا ذَاتُهُ فظَاهِرٌ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أن يَكُونَ الخَالِق مَخْلُوقًا أو المَخلُوقُ خالِقًا، وأَمَّا صِفَاتُهُ فلأَنَّهَا صِفَةٌ فِي ذَاتِهِ، فَإِذَا كَانَتِ الذَّاتُ غَيْرَ مَخلُوقةٍ كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ مَخلُوقةٍ.

واستَدَلَّ أَيْضًا القَائِلونَ بأَنَّ القُرْآن مَخْلُوقٌ بقَولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ و«جَعَل» بِمَعْنى: خَلَقَ، فيُقَالُ: إِنَّ قَولَهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أي: صَيَّرنَاهُ قُرآنًا عربيًّا، وهَذَا مَعْنَاه: أَنَّا أَنزلْنَاهُ بلُغَةِ العَرَب، وتُفسِّرُها الآيَةُ الثَّانيَةُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢].

[١] إِذَنْ «إِلَيْهِ يَعُودُ» وَصْفًا لَا يُوصَفُ بِهِ غيرُهُ، ويَحتَمِلُ مَعْنًى آخرَ وهُوَ: «**أَنَّهُ يُرفَعُ إِلَى اللهِ تعَالَى كَمَا جَاءَ فِي بَعْض الآثَارِ أَنَّهُ يُسرَى بِهِ من المَصَاحِفِ والصُّدُور**».

الثَّانِي: أَنَّهُ يُرفَعُ إِلَى الله تَعَالَى كَما جَاءَ فِي بَعْض الآثَارِ أَنَّهُ يُسرَى بِهِ من المَصَاحِفِ والصُّدُور، وَذَلِكَ إِنَّما يَقَعُ -واللهُ أعلَمُ- حيْنَ يُعرِضُ النَّاسُ عَنِ العَمَل بالقُرْآن إعرَاضًا كُلِّيًّا فيُرفَعُ عَنْهُم تَكْرِيمًا لَهُ. واللهُ المُستعَانُ.

⁂

فصلٌ

فِي اللَّفظِ والملفُوظِ

الكَلَامُ فِي هَذَا الفصلِ يَتعَلَّق بالقُرْآن فَإِنَّهُ قَدْ سَبَق أنَّ القُرْآن كَلَام اللهِ غَيْر مَخْلُوق، لكِنَّ اللَّفْظَ بالقُرْآن هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُول: إِنَّهُ مَخْلُوق أو غَيْر مَخْلُوق أو يَجِب السُّكوتُ؟

فالجَوَابُ أن يُقَالَ: إنَّ إِطْلَاقَ القَوْلِ فِي هَذَا نفيًا أو إثباتًا غَيْر صَحِيحٍ[١].

---

[١] يَعْنِي: لَا تَقُلْ: مَخْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ مَخْلُوق. إن قُلْت: غَيْرُ مَخْلُوق. أَخطَأْتَ، وإن قُلْتَ: مَخْلُوق. أَخطَأْتَ، فَلَا يَصلحُ الإِطْلَاقُ؛ ولهَذَا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ(١) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَالَ: لَفْظِي بالقُرْآنِ مَخْلُوق. فَهُوَ جَهْمِيٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيْر مَخْلُوق فَهُوَ مُبتَدِعٌ.

إِذَن: الوَاجِبُ أن لَا نُطلِقَ، لَا نَقُول عَلَى الإِطْلَاق: إِنَّهُ مَخْلُوق. وَلَا نَقُول: إِنَّهُ غَيْر مَخْلُوق؛ لأَنَّك إذَا قُلْت: إِنَّهُ مَخْلُوق. طَبَّلَ لِذَلِكَ ودَفَّفَ وفَرِحَ بِكَ الجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ، وإِذَا قُلْت: غَيْر مَخْلُوق. فَإِنَّهُ يُطبِّلُ لِذَلِكَ ويَفْرَحُ القَدَرِيَّةُ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إنَّ فِعْلَهُم غَيْر مَخْلُوقٍ لله، وسَبَقَ لَنَا أَنَّ القَدَرِيَّةَ يَرَونَ أَنَّ الإِنْسَانَ مُستَقِلٌّ بعَمَلِهِ، إِذَنْ لَا تُطلِقْ، ويَجِبُ أَنْ تُفصِّلَ؛ ولهَذَا قَالَ المُؤَلِّفُ: «**وأَمَّا عنْدَ التَّفْصِيلِ فيُقَالُ: إِنْ**

---

(١) انظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص:٧٠)، والكامل لابن عدي (٣/ ٢٤١)، طبقات الحنابلة (١/ ٧٥).

وأَمَّا عنْدَ التَّفْصِيلِ فيُقَالُ: إِنْ أُرِيد باللَّفظِ التَّلفُّظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ العَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوق؛ لأنَّ العبْدَ وفِعلَهُ مَخْلوقانِ، وإن أُرِيدَ باللَّفْظِ الملفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوق؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقةٍ[١].

أُرِيد باللَّفظِ التَّلفُّظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ العَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوق؛ لأنَّ العبْدَ وفِعلَهُ مَخْلوقانِ، وإن أُرِيدَ باللَّفْظِ الملفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوق؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقةٍ».

[١] أَفادَنَا المُؤَلِّف أنَّ اللَّفْظَ مَصدَرٌ والمصدَرُ يَصِحُّ أَنْ يُرادَ بِهِ الفعْلُ الَّذِي هُوَ مَعْنى المصْدَرِ، ويَصحُّ أَنْ يُرادَ بِهِ المفعُولُ النَّاتجُ عَنِ المصدَرِ، فمَثَلًا إِذا قُلْت: لَفظِي بالقُرْآنِ. إن أَرَدْت بِهِ التَّلفُّظَ الَّذِي هُوَ فِعْلُكَ فَهَذا مَخْلُوق، وإن أَرَدْت بِهِ الملفُوظَ بِهِ -اسم مفعُول- فَهُوَ غَيْر مَخْلُوق، فكَونُ المصدَرِ يُرادُ بِهِ مَعْناه شَائِعٌ وكَثِير فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّة وهُوَ الأَصْلُ، وكَوْنُ المصدَرِ يُرادُ بِهِ اسمُ المفعولِ وَارِدٌ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، وإنْ كَانَ لَيْسَ بكَثِير، ومنه قَوْله ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١) يَعْنِي مَرْدُودٌ.

إِذَنِ اللَّفْظُ صالِحٌ للأمرَينِ: «**إن أُرِيدُ باللَّفْظِ التَّلفُّظُ الَّذِي هُوَ فعِلُ العَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوق**» التَّعلِيلُ: «**لأنَّ العبْدَ وفعلَهُ مَخْلُوقَانِ**» فأَنَا عنْدَمَا أَقولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفَاتحة:٢] فإِنَّ الصَّوْتَ وحركَاتِ الفَم واللِّسانِ مَخْلُوقةٌ؛ لأنَّ هَذَا مِنْ أَوْصَافِي أَنَا، وَأَنَا مَخْلُوقٌ وصِفَاتِي مَخْلُوقَةٌ، لكِنَّ المَقرُوءَ هَذَا غَير مَخْلُوقٍ وهُوَ المفعُولُ بِهِ؛ لأنَّهُ كَلَامُ اللهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا.

ويُشِيرُ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ قَالَ: لفْظِي بالقُرْآنِ مَخْلُوق يُرِيدُ بِهِ القُرْآنُ فَهُوَ جَهْمِيٌّ».

فقَوْلُهُ: «يُرِيدُ بِهِ القُرْآن» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إن أَرَادَ بِهِ غَيْر القُرْآن وهُوَ التَّلَفُّظ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الإِنْسَان فَلَيْسَ بجَهْمِيٍّ. واللهُ أعلَمُ[١].

«وإن أُرِيدَ باللَّفظِ الملفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْر مَخْلُوقٍ؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ من صِفَاتِهِ، وصِفَاتُهُ غَيْر مَخْلُوقةٍ» كُلُّ صِفَاتِ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقة حَتَّى الفِعليَّةُ كالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزولِ إِلَى السَّماء الدُّنْيا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا نَقُولُ: إنَّها مَخْلُوقة؛ لأنَّها من صِفَاتِهِ، وكُلُّ صِفَاتِهِ غَيْر مَخْلُوقةٍ.

[١] وهَذِهِ الرِّوايةُ عَنِ الإِمَام أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تُبيِّن المُطْلَقَ مِنْ كلامِهِ؛ لأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَدَ عَنْهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ رِوَايَتَانِ: رِوايَةٌ يَقُول: «مَنْ قَالَ: لَفظِي بالقُرْآن مَخْلُوق. فَهُوَ جَهْمِيٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيْر مَخْلُوق. فَهُوَ مُبتَدِع»، هَذَا مُطْلَق، لكنَّ الرِّوايةَ الَّتِي مَعَنَا: «مَنْ قَالَ: لَفظِي بالقُرْآن مَخْلُوق. يُرِيد القُرْآن فَهُوَ جَهْمِيٌّ»؛ لأنَّ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: إنَّ القُرْآن مَخْلُوق. فيَكُون المُطْلَق مِمَّا وَرَدَ عَنِ الإِمَام أَحْمَدَ يَجِب أن يُحمَلَ عَلَى المُقيَّدِ، وهُوَ أنَّ المُرَاد مَنْ قَالَ: لَفظِي بالقُرْآن. يُرِيد بِذَلِكَ القُرْآن فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الحَالِ يَكُون جَهْمِيًّا.

فإِذَا قَالَ قَائِل: أَصْلُ البَحْثِ فِي هَذَا الأَمْرِ هَلْ هُوَ مِنَ الأَمُور المَطْلُوبَةِ أَوْ مِنَ الأُمُور الَّتِي يَنْبَغِي أن يُعرَضَ عَنْهَا؟

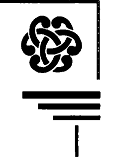
نَقُولُ: لَيْسَ مِنَ الأَمُور المَطْلُوبة، بَلْ هُوَ مِنَ الأُمُور الَّتِي يَنْبَغِي السُّكوتُ عَنْهَا والإِعرَاضُ عَنْهَا.

والدَّليلُ أنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وهَمْ أحرَصُ مِنَّا عَلَى العِلْم لَا سِيَّما فِيما يتعَلَّق بأَسْماءِ اللهِ وصِفَاتِه لم يَبحثُوا فِي هَذَا أبدًا، لكن الَّذِي أَوْجَبَ السَّلَف أن يَبحَثُوا فِيهِ هُوَ كَلَام أَهْل البِدَع، فإنَّ أَهْل البِدَع تكلَّمُوا فِي هَذَا الشَّيْءِ وَلَا يَسُوغُ لنا عنْدَمَا يَتكلَّمُون فِي هَذَا الأَمْرِ أَنْ نَسكُتَ ونَربطَ أفواهَنَا، وندَعَ هَؤُلَاءِ يَصولُونَ ويجُولُون، ويَتكَلَّمون بِمَا يُرِيدُون، بَلِ الوَاجِب عَلَيْنَا أن نَنْزِلَ المَيْدَانَ، ونَخُوضَ الغِمارَ، ونُبيِّن الحَقَّ، ونُبطِلَ البَاطِل.

وأَمَّا السُّكوتُ لهؤُلَاءِ يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ ويَفعَلُون مَا يَفعَلُونَ وَلَا نَتكَلَّمُ معَهُمْ بشيْءٍ فإِنَّ هَذَا خِلَافُ مَا أَوجَبَ اللهُ عَلَيْنَا نَحْنُ معشَرَ أَهْل العِلْمِ.

ولذَلِكَ تَكلَّم الإِمَامُ أَحْمَدُ ومُحَمَّدُ بنُ يَحيَى الذُّهليُّ والبُخاريُّ وغيرُهمْ مِنْ أَهْل العِلْم فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ لأَنَّهُم ابْتُلوا بِهَا كَما قُلْنَا فِيما سَبَق فِي مَسْأَلَة الجِسْم والحَيِّز والجِهَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كلِّه مِمَّا أُحدِث القَوْلُ بِهِ، ولكنَّ السَّلَف رَأَوْا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الكَلَام وأَنْ لَا نَدَعَ المجَالَ لهؤُلَاءِ يَتكَلَّمُون كَما يشَاؤُون.

⁂




البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ

فِي ظُهُورِ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ واسْتِمْدَادِهَا[١]

شاعَتْ مقالَةُ التَّعْطِيل بَعْدَ القُرُونِ المُفضَّلَةِ -الصَّحَابَة والتَّابِعِين وتابعِيهِمْ- وإن كَانَ أَصْلُها قَدْ نبَغَ فِي أوَاخِرِ عصْرِ التَّابِعِينَ[٢].

وأوَّلُ مَنْ تكلَّمَ بالتَّعْطِيل الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ[٣]........................

[١] وهَذَا لَهُ ناحيَةٌ تاريخيَّةٌ يَقُول: «**شاعَتْ مقالَةُ التَّعْطِيل بَعْدَ القُرُونِ المُفضَّلَةِ -الصَّحَابَة والتَّابِعِين وتابعِيهِمْ- وإن كَانَ أَصْلُها قَدْ نبَغَ فِي أوَاخِرِ عصْرِ التَّابِعِينَ**».

[٢] التَّعْطِيل فِي اللُّغَة: التَّخلِيَةُ، وأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ تَعْطِيلُ اللهِ تَعَالَى عمَّا يَجِب لَهُ مِنَ الأَسْماء أو الصِّفَاتِ سواءٌ كَانَ كُلِّيًّا أم جُزئيًّا، فالَّذِينَ يُنكِرُونَ الرَّحمَةَ والمحبَّةَ والغضَبَ والكرَاهَةَ والسُّخطَ نُسمِّيهِمْ مُعَطِّلَةً؛ لأنَّ هَذَا تَعْطِيل، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يُنكِرُون جَمِيعَ الصِّفَاتِ نُسمِّيهِمْ مُعَطِّلَةً، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الأسماءَ والصِّفَاتِ نُسمِّيهم مُعطِّلَةً، وكذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَصِفُونَ اللهَ إِلَّا بالنَّفْيِ نُسمِّيهم مُعَطِّلَةً، وكذَلِكَ الَّذِين لا يَصِفُون اللهَ لا بالنَّفي ولا بالإثبَاتِ نُسمِّيهم أيْضًا مُعطِّلَةً.

والحَاصِلُ: أنَّ التَّعْطِيل هُوَ تخليَةُ اللهِ عَمَّا يَجِبُ لَهُ مِنَ الأَسْماءِ والصِّفَاتِ.

[٣] فعَلَيْهِ وِزْرُ هَذِهِ البِدْعَةِ ووِزْرُ مَنْ عَمِلَ بهَا إِلَى يوم القِيامَةِ -والعِيَاذُ باللهِ- ومَا أَكْثَرَ الَّذِينَ عَمِلُوا بِهَا! فما أَكْثر أوْزَارَ هَذَا الرَّجُلِ! -نسأَلُ اللهَ السَّلامَةَ والعَافيَةَ.

فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، ولم يُكَلِّم مُوسَى تَكْلِيمًا»[١].

---

[١] فمقَالَةُ التَّعْطِيل ظَهَرَتْ فِي أصلَينِ فِي الكَلَام والمحبَّةِ؛ لأنَّ عَلَيْهِما مدارُ الشَّرْع كُلِّهِ، فالكَلَامُ هُوَ الوَحْيُ وهُوَ الشَّرْعُ، والمحبَّةُ عَلَيْهَا أَسَاسُ العِبَادَة إِذْ لَا يُمْكِن لِلْإِنْسَانِ أن يَعبُد اللهَ إِلَّا وهُوَ يُحِبُّه، فَهُوَ قَدْ نَفَى صِفَتَينِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَقَطْ، لكِنَّ هَاتَيْنِ الصِّفتَينِ عَلَيْهِما مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا نَفَى أَنَّ اللهَ يَتكَلَّم نَفَى الوَحْيَ، وإِذَا نَفَى أَنَّ اللهَ يُحِبُّ ويُحَبُّ نَفَى العِبَادَةَ؛ لأَنَّ العِبَادَة مَبنيَّةٌ عَلَى المحبَّةِ، لَوْلَا محبَّةُ اللهِ مَا عبَدْنَاه، وحينَئِذٍ يَكُون هذَانِ الأصلَانِ مِنْ أَخْبَثِ الأُصُولِ -والعِيَاذُ باللهِ- ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقتَصِرْ مُتَّبِعُوه عَلَى نَفْي المحبَّةِ ونَفْي الكَلَام، بَلْ نَفَوْا كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ، لكِنَّ نَفْيَ المحبَّةِ والكَلَامِ هُوَ أَوَّلُ مَا قَالُوه.

ولـمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْف تَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيم خَلِيلًا واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُول: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥] فأَنْتَ الْآنَ مُكذِّب للقُرآنِ؟ قَالَ: لَا حَاشَا، أَنَا لَا أُكذِّب القُرْآن، ولكنِّي أَقُول: إِنَّ المُرَادَ بالخُلَّة الاختِلَالُ وهُوَ الفَقْر، فَهُوَ مُحتَاجٌ إِلَى الله عَزَّوَجَلَّ. ولكِنْ لَيسَ هَذَا بصَحِيحٍ، ولَوْ كَانَ هَذَا هُوَ المُرَادَ بالخَلِيلِ لكَانَ الشَّيطَانُ وإِبْراهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدٍّ سَواءٍ، كِلَاهُما مُحتَاجٌ إِلَى اللهِ، ولكَانَ أفسَقُ النَّاس وإِبراهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، وهَذَا لَا يُمْكِن أن يَقُولَه عَاقِل.

وقَالَ فِي الكَلَام: إِنَّهُ لم يُكَلِّم مُوسَى تكلِيمًا. فقِيلَ لَهُ: هَلْ تُنكِرُ قَوْلَهُ تَعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]؟ قَالَ: لَا أُنْكِر، لكِنَّ المُرَادَ بالتَّكلِيم الجُرْحُ، وعنْدِي شَاهِدٌ مِنَ الحَدِيث قَالَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَا مِنْ مَكْلُومٍ**

فَقَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ القَسْرِيُّ الَّذِي كَانَ واليًا عَلَى العِرَاقِ لِهِشَامِ بنِ عبْدِ المَلِكِ خَرَج بِهِ إِلَى مُصلَّى العِيدِ بِوَثَاقِهِ[١]. ثُمَّ خطَبَ النَّاسَ وقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، إِنَّهُ زعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخذْ إِبْراهِيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ مُوسَى تكليمًا» ثُمَّ نَزَلَ وذَبَحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الأَضْحَى سَنَةَ ١١٩هـ[٢].

يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ»(١) ومَعْنَى «مَكلُومٍ يُكلَمُ» أي: مَجْرُوحٍ يُجرَح، فمَعْنَى كَلَّم اللهُ مُوسَى يَعْنِي: جَرحَهُ بمَخَالِبِ الحِكْمَةِ، وكَوْنُ الحِكمَةِ لَـهَا مَخَالِبُ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيل كَمَا قَالَ الشَّاعِر(٢):

وَإِذَا المَنِيَّـةُ أَنْشَـبَتْ أَظْفَارَهَـا ... أَلْفَيْـتُ كُـلَّ تَمِيمَـةٍ لَا تَنْفَـعُ

لكِنْ كَيْف يَكُون مَعْنى جَرحَه بمَخَالِبِ الحِكْمَةِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]؟! لكِنَّ الضَّلَال هُوَ الضَّلَال -والعِيَاذ باللهِ- مَا ينفَعُ ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ عَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْل هَذِهِ المَقالَةِ -مقَالَةِ التَّعْطِيل- مأْخُوذَةً مِنْ رَجُل يُقَال لَهُ: الجَعْدُ بْنُ دِرْهَم. وسَيأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بيَانُ حَيَاةِ هَذَا الرَّجُل.

[١] وكَانَ ذَلِكَ يومَ عِيدِ الأَضْحَى خَرَج بِهِ مُوثَقًا بالحَدِيدِ.

[٢] جَزَاهُ اللهُ خيرًا! فالنَّاسُ يُضَحُّون بالغَنَمِ والشَّاة والبَعِيرِ والبَقَرِ، وهُوَ قَدْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من يجرح في سبيل الله عز وجل، رقم (٢٨٠٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين (١/ ٣)، والمفضليات (ص:٤٢٢).

وفي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (النُّونيَّةِ):

وَلِأَجْلِ[١] ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ الْـ ـقَسرِيُّ يَومَ ذَبَائِحِ الْقُرْبَانِ

إِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيْلَهُ كَلَّا وَلَا مُوسَى الكَلِيمَ الدَّانِي

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ لِلهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ[٢]

ضَحَّى بِشَرٍّ مِنْهَا، فَإِنَّهُ شَرٌّ مِنَ الإِبِلِ والبَقَرِ والغَنَمِ والحَمِيرِ والكِلَابِ والخَنَازِيرِ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى يَقُول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦]، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

وهَذَا الفِعْلُ مِنْ خَالِدٍ القَسرِيِّ قَدْ وَقَى اللهُ بِهِ شَرًّا كَثِيرًا، لكِنَّ بَعْضَ النَّاس -والعِيَاذُ باللهِ- يَقُولُونَ: إنَّ هَذَا العَمَلَ مِنْ خَالدِ بْنِ عبدِ اللهِ القَسريِّ لَيْسَ دِينيًّا، ولَكِنَّهُ سِياسِيٌّ، ونَقُولُ لهُمْ: هَذَا كَذِبٌ؛ لأنَّ الرَّجُلَ صَرَّحَ أمَامَ النَّاسِ أَنَّهُ قتلَهُ مِنْ أجْلِ هَذِهِ البِدْعَةِ قَالَ: «**إِنَّهُ زعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخذْ إِبْراهِيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ مُوسَى تكليمًا، ثُمَّ نَزَلَ وذَبَحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الأَضْحَى سَنَةَ ١١٩هـ.**»

[١] قوله: «**وَلِأَجْلِ**» بإثبات الواو، لأن بَعْض نسخ هَذَا الكتاب بدون إثبات الواو.

[٢] «**للهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِي قُربَانِ**» يَعْنِي: خَالِدَ بْنَ عَبدِ اللهِ وَ«**قُرْبَانِ**» يَعْنِي: مِنْ صَاحِبِ قُربَانٍ، فإِنَّ ذَبحَ هَذَا تَقرُّبًا إِلَى اللهِ أعظَمُ مِنْ ذَبحِ الشَّاةِ والبَعيرِ تَقرُّبًا إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لـمَا فِي ذَلِكَ مِنَ النَّكَالِ بأَصْحَابِ البِدَعِ وإِتْلَافِهِمْ.

ثُمَّ أخذَهَا عَنِ الجعْدِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الجَهْمُ بنُ صفْوَان وهُوَ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ مَذْهَبُ الجَهْمِيَّة المُعطِّلَة؛ لأَنَّهُ نشَرَهُ، فقتَلَه سَلمُ[١] بنْ أَحْوزَ صَاحِبُ شُرطَةِ نَصْرِ بنِ يَسَارٍ وَذَلِكَ فِي خُراسَانَ سَنَةَ ١٢٨هـ[٢].

وفِي حُدُودِ المِئَة الثَّانيَةِ عُرِّبتِ الكُتُبُ اليُونانيَّةُ والرُّومانيَّةُ، فازْدَادَ الأمْرُ بَلَاءً وشِدَّةً، ثُمَّ فِي حُدُودِ المِئَةِ الثَّالثَةِ انْتَشَرَتْ مقَالَةُ الجَهْمِيَّة بِسَبَبِ بِشْرِ بنِ غِيَاثٍ المَرِيسيِّ وطَبَقَتِه[٣]...

---

[١] قوله: «سَلم» ولَيْسَ (سالم) كَمَا فِي بَعْض نسخ هَذَا الكتاب.

[٢] قوله: «وَذَلِكَ فِي خُراسَانَ سَنَةَ ١٢٨هـ» فكَانَ بَيْنَهُما تِسعُ سنَواتٍ، والَّذِي أَبَاحَ دِمَاءَهُم أَنَّهُم دُعَاةُ كُفْرٍ، لأَنَّهُم كَذَّبُوا القُرْآن.

[٣] ومِمَّنْ سَانَدَ فِي تَعْرِيبِ الكُتُبِ اليُونانيَّةِ الخَليفَةُ المأْمُونُ الَّذِي كَانَ الأُدبَاءُ يَمْدَحُونَ عصْرَهُ مَدْحًا عظيمًا، ويُسمُّونَهُ العصْرَ الذَّهبيَّ، مَعَ أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَام يَقُولُ: مَا أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يَغْفِرُ للمَأْمُونِ عَلَى مَا أَدْخلَ عَلَى الأُمَّة الإِسْلاميَّةِ مِنَ البَلَاءِ.

فَهَذَا الرَّجُلُ -والعِيَاذُ باللهِ- حَصَلَ عَلَى يدِهِ مِنَ الأَذَى لأئمَّةِ أَهْل السُّنَّةِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ، ومِنْ أَكْبَرِ مَنْ آذَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ بنُ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكَانَ فِي عهْدِهِ ابْنُ أَبِي دُؤَادٍ، وكَانَ هُوَ الَّذِي يَتوَّلَى هَذَا الشَّيْءَ، وفِي حُدودِ المِئَة الثَالثَةِ أَيْضًا تَطوَّرَتْ هَذِهِ المقَالَةُ بِسَبَبِ بِشْرِ بْنِ غيَاثٍ المَريسيِّ، هَذَا الرَّجُلُ من عُلَماء الكَلَام، وعنْدَه فلسَفَةٌ، وعنْدَه إِقْنَاعٌ، يَعْنِي: حُجَّة بَاطِلة، لَكِنَّهُ صَاحِبُ بيَانٍ.

الَّذِينَ أجمعَ الأَئِمَّة عَلَى ذَمِّهِم وأكثرُهُم كفَّرُوهم أَوْ ضلَّلُوهم[١].

وصَنَّفَ عُثمانُ بنُ سَعيدٍ الدَّارِميُّ كِتَابًا رَدَّ بِهِ عَلَى المَريسيِّ سَمَّاهُ: (نَقْض عُثمانَ بْنِ سعيدٍ عَلَى الكَافِرِ العَنِيدِ فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللهِ مِنَ التَّوحِيدِ)[٢]. مَنْ طَالَع هَذَا الكِتَابَ بعِلْم وعَدْلٍ تبيَّنَ لَهُ ضَعْفُ حُجَّةِ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة بَلْ بُطْلَانُها، وأَنَّ هَذِهِ التَّأويلَاتِ الَّتِي تُوجَدُ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ المُتأخِّرينَ كالرَّازِيِّ والغزَّاليِّ وابْنِ عَقِيلٍ وَغَيرِهِم هِيَ بعينِهَا تَأويلَاتُ بِشْرٍ.

وأَمَّا اسْتِمْدَادُ مقَالَةِ التَّعْطِيل فكَانَ مِنَ اليَهُود والمُشْرِكِينَ وضُلَّال الصَّابِئِينَ والفَلَاسِفَة[٣]؛ فإِنَّ الجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتَهُ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الأَعْصَمِ اليَهُوديِّ الَّذِي سحَرَ النَّبِيَّ ﷺ[٤].

---

[١] فكَانَ النَّاس بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِم مَا بَيْنَ مُضلِّل ومُكفِّر، وهَذَا التَّنوُّعُ يَظهَرُ أَنَّهُ باعتبَارِ حَالِ المُبتدِعِ، إِنْ كَانَ داعيَةً فَإِنَّهُم يُكفِّرُونَه، وإن كَانَ مُقلِّدًا فَإِنَّهُم يُضلِّلُونه.

[٢] وهَذَا الكِتَاب مَوْجُود ومطْبُوع، وهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ ومُفِيدٌ لطَالِبِ العِلْم، وأسلُوبُه عَلَى الأَسَالِيبِ السَّابِقَةِ فِي الرَّدِّ والمُناقَشَةِ.

[٣] وبِئسَ المدَدُ! ووجْهُ كَونِهِ مِنَ اليَهُود والمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ الصَّابِئِينَ والفَلَاسِفَة قَالَ: «**فإِنَّ الجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتَهُ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الأَعْصَمِ اليَهُوديِّ الَّذِي سحَرَ النَّبِيَّ ﷺ**».

[٤] هَذَا وَجْهُ اسْتِمْدادِهَا مِنَ اليَهُودِ، وهَذِهِ سِلْسلَةُ العَطَبِ -والعِيَاذُ باللهِ- لَا سِلسلَةَ الذَّهبِ، فإِنَّهَا كُلُّها شَرٌّ.

ثُمَّ إِنَّ الجَعْدَ كَانَ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ وفِيهَا خَلْقٌ كَثِير مِنَ المُشْرِكِينَ والصَّابِئَةِ والفَلَاسِفَة، وَلَا رَيْبَ أَنَّ للبِيئَةِ تَأْثيرًا قَوِيًّا فِي عَقِيدَة الإِنْسَانِ وأَخْلَاقِهِ[١].

وكَانَ مَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ؛ لأَنَّ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي -عَلَى زَعْمِهِمْ- أَنَّ اللهَ مُشابِهٌ لِخَلْقِهِ، وإِنَّمَا يُثْبِتُونَ لَهُ صِفَاتٍ سَلبيَّةً أَوْ إِضَافِيَّةً أَوْ مُركَّبَةً مِنْهُما[٢].

فالسَّلبيَّةُ: مَا كَانَ مدلُولُهَا عدمَ أمْرٍ لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، مِثْلَ قَولِهِمْ: «إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ»[٣] ....

---

[١] انْظُرْ إِلَى مَذْهَبِهِمْ -والعِيَاذُ باللهِ-: «**وكَانَ مَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ**».

[٢] يَقُولُونَ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَثْبُتَ للهِ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ، ومِثَالُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةِ: كَالسَّمْعِ والبَصَرِ والكَلَامِ والقُدْرَةِ والعِلْمِ والخَلْقِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَا نُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّ إِثْبَاتَها يَستَلزِم أن يَكُون مُشابِهًا للمَخْلُوق ومُماثِلًا لَهُ، وهَذَا مُمتَنِعٌ، هَذِهِ حُجَّتُهم.

وبَعْضُهُم يَقُولُ: لأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أعراضٌ والأعرَاضُ، لَا تقُومُ إِلَّا بأَجسَامٍ والأَجسَامُ مُتماثِلَةٌ فيَلْزَمُ مِنْ إِثبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَنْ تَكُونَ قَدْ مَثَّلْتَ اللهَ تَعَالَى بخَلْقِهِ، وسيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِم -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِيمَا بَعدُ.

[٣] كلِمَةُ «**وَاحِد**» نَحْنُ نَرَى أَنَّهَا صِفَة ثُبوتيَّةٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّها صِفَةٌ سَلبيَّةٌ، وكَيْفِيَّة ذَلِكَ يَقُولُونَ: «**بِمَعْنَى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنه القِسْمَةُ بالكَمِّ أَوِ القَوْلِ، ومَسْلُوبٌ**

بِمَعْنى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنه القِسْمَةُ بالكَمِّ أَوِ القَوْلِ، ومَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكُ[١].

والإضَافيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَا يُوصَفُ اللهُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَة ثَابِتَةٌ لَهُ ولكِنْ يُوصَفُ بِهَا باعْتِبَارِ إِضَافتِهَا إِلَى الغَيرِ كقَولِهِم عَنِ اللهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ مَبْدَأٌ وعِلَّةٌ» فَهُوَ مَبْدَأٌ وعِلَّةٌ باعْتِبَارِ أَنَّ الأَشْيَاء صَدَرَتْ مِنْهُ لَا باعْتِبَارِ صِفَة ثَابِتَةٍ لَهُ هِيَ البَدَاءُ والعِلِّيَّةُ[٢].

عَنْهُ الشَّرِيكُ».

[١] يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ. ولَيْسَ مَعْنَى الوَاحِدِ عنْدَهُم ثُبُوتَ صِفَة الوَحدَانيَّة لَهُ، بَلْ وَاحِدٌ بِمَعْنى أَنَّهُ مسلُوبٌ عَنْهُ القِسْمَةُ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بالتَّعدُّدِ أَو بالتَّجزُّؤ، بالتَّعدُّدِ -أَيْ: بالكَمِيَّةِ- بِمَعْنى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ اثْنَينِ، أَوِ التَّجزُّؤ بِمَعْنى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ وَاحِدًا يَتجزَّأُ، فصَارَ الوَاحِدُ عنْدَهُم لَيْسَ مَعْنَاه: مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الوَحْدَانيَّةُ، ولكِنَّ مَعْنَاه: مَنْ سُلِبَ عَنْهُ القِسْمَةُ، يَعْنِي: مَا يَتَقَسَّمُ وَلَا يَتَجزَّأُ لَا بالكَمِّ: بِحَيْثُ يَكُونُ وَاحِدًا اثْنَينِ ثَلَاثَةً أَرْبَعَةً وَلَا بِالقَوْل: بِحَيْثُ يَكُون لَهُ نِصْفٌ ورُبُعٌ وثُمُنٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكُ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وهُنَاكَ مِثَالٌ آخَرُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ عَالِمٌ، لكِنْ لَيْسَ مَعْنى العَالِم مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بالعِلْمِ، ولكِنْ عَالِمٌ أَيْ: لَيْسَ بجَاهِلٍ، يَقُولُونَ أَيْضًا: قَدِيرٌ لَيْسَ بعَاجِزٍ، ولَيْسَ مَعْنَاه: إِثْبَاتَ صِفَة القُدْرَة، ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الكَلَام لَا يُعقَلُ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا فَهُوَ عَالِمٌ؛ لأنَّ العِلْم والجَهْل مُتنَاقِضَانِ إِذَا انْتَفَى أَحدُهُما ثَبتَ الآخَرُ، وإِذَا ثَبتَ أَحدُهُما انْتَفَى الآخَرُ.

[٢] وهُنَاكَ نسخة أُخرى فِيهَا مِثَال مُغاير لهذا.

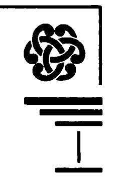
والمُرَكَّبَةُ مِنْهَا هِيَ: الَّتِي تَكُون سَلبيَّةً باعْتِبَارٍ وإضافيَّةً باعْتِبَارٍ، كقَولِـهم عَنِ اللهِ تَعَالَى: «أَنَّهُ أَوَّلٌ» فَهِيَ سَلبيَّةٌ باعتِبَارِ أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الحُدُوثُ، إضافيَّةٌ باعتِبَارِ أَنَّ الأَشْيَاءَ بعْدَهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ مَا تُستَمَدُّ مِنْهُ طَرِيقَةُ النُّفَاةُ فكَيْفَ تَطِيبُ نَفْسُ مُؤْمِنٍ أَوْ عَاقِلٍ أن يَأخُذَ بِهِ ويَترُكَ سَبِيلَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيِّين والصِّدِّيقِينَ والشُّهدَاءِ والصَّالِحِينَ؟[١]

وهَذَا المِثَالُ هنا مِثَالُـهُم، فيَقُولُونَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ المَبْدَأُ والعِلَّةُ، ولهَذَا يُسمُّونَهُ العِلَّةَ الفَاعِلَة ومَبْدَأَ الأكْوَانِ والأَشْيَاء، ولَيْسَ مَعْنى المبْدَأِ والعِلَّةِ ثُبُوتَ البَدَاءَةِ لَهُ والعِلِّيَّة، يَعْنِي حَتَّى عَلَى هَذِهِ التَّسمِيةِ البَاطِلة لَا يَجْعَلُونَها ثُبُوتيَّةً، بَلْ مَعْنَاه عنْدَهُم أَنَّ الأَشْيَاءَ صَدَرَتْ مِنْهُ، فَهُوَ بالإِضَافَة إِلَى غيرِهِ، وَكَذَلِكَ مَثَلًا الخَلْقُ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ صِفَةُ الخَلْقِ لَكِنْ لَا بِمَعْنى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهِ، ولكِنْ بِمَعْنى أَنَّ لَهُ مَخْلُوقًا.

[١] هَذَا الفَصْلُ يُعتَبرُ فَصْلًا تَارِيخيًّا، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُبيِّنُ أَنَّ مَبْدَأَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ كُلُّه بَاطِلٌ؛ لأَنَّهُ -كَمَا رَأَيتَ- مَأخُوذٌ مِنَ الفَلَاسِفَة واليَهُود وضُلَّالِ المُشْرِكِينَ، فَلَا يُمْكِن أَنْ يَكُونَ مَبْنًى لعَقِيدَة إسلَامِيَّةٍ يَدِينُ المَرْءُ بِهَا للهِ تَعَالَى.

✶ ✶ ✶

البَابُ العِشْرُونَ

فِي طَرِيقَةِ النُّفَاةِ فِيمَا يَجِبُ إثْبَاتُهُ أو نَفْيُه مِنْ صِفَاتِ اللهِ

⁂

اتَّفقَ النُّفَاة عَلَى أن يُثبِتُوا للهِ مِنَ الصِّفَات مَا اقْتَضَتْ عقُولُـهم إثْبَاتَهُ[١]، وأَنْ يَنفُـوا عَنْهُ مَا اقْتَضَتْ عقُولُـهم نَفيَهُ[٢]، سـوَاءٌ وافَقَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ أَمْ خَالَفَهُما[٣]، ....

---

[١] يَعْنِي: يَقُولُونَ: كُلُّ مَا يَقْتَضِي العَقْلُ إثْبَاتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ ثَابِتٌ للهِ نُثْبِتُهُ وَلَا نُنْكِرُه.

[٢] «**يَنفُوا عَنْهُ**» يَعْنِي: عَنِ اللهِ «**مَا اقْتَضَت عقُولُـهم نَفيَه**».

[٣] فجَعَلُوا أنْفسَهُم حَاكِمِينَ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا يَجِب لَهُ ومَا يَمْتَنِع عَلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ عَنْ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ: هَذِهِ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة. قَالُوا: لكِنَّ العَقْل لَا يُثبِتُها، فيَجِبُ إنْكارُها، وإذَا أَثْبَتُوا للهِ صِفَة وهِيَ لَيسَت مَوْجُودَةً فِي الكِتَاب والسُّنَّة قَالُوا: العَقْل يُثبِتُها، فيَجِبُ إثبَاتُها لله؛ ولهَذَا سَمَّوُا اللهَ بأَسْماءٍ لَيْسَتْ مَوْجُودةً فِي القُرْآنِ والسُّنَّة، فسَمَّوُا اللهَ بالقَدِيمِ، وهُوَ غَيْرُ مَوْجُود فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعِلَّة، وهُوَ غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الفعَّال، وهُوَ غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة؛ لأَنَّهُم يَرَوْنَ أَنَّ المَدَار عَلَى العَقْلِ؛ ولهَذَا قَالَ: «**فطَرِيقُ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ أَوْ نَفيِهَا عَنْهُ عندَهُم هُوَ العَقْلُ**».

فطَرِيقُ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ أَوْ نَفيِهَا عَنْهُ عِنْدَهُم هُوَ العَقْلُ[١].

---

[١] وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ القَاعِدَةَ مُتداعيَةٌ وبَاطِلة إِذْ إِنَّ مِقْيَاسَ العُقُولِ يَختَلِفُ، فمَثَلًا أَنَا أَرَى أنَّ العَقْل يُثْبِت هَذَا، وأَنْتَ تَرَى أَنَّ العَقْل يُنكِر هَذَا؛ ولِذَلِكَ تَجِدُهُم هُمْ بأنفسِهِم مُضْطَرِبينَ، تَارَة يُقرِّرُون بأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ واجِبَةٌ للهِ، وتَارَة يُقرِّرُونَ بأَنَّ هَذِهِ الصِّفة مُمتَنِعَةٌ عَنِ اللهِ.

ولهَذَا أَنْكَرَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ وقَالَ: لَيْتَ شِعْرِي بأَيِّ شَيْءٍ يُوزَن الكِتَاب والسُّنَّة! أَفَكُلَّما جَاءَنا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَخَذْنا بقَولِهِ وتَرَكْنَا الكِتَابَ والسُّنَّة؟! وَصَدَق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأَنَّنَا لَوْ رَجَعْنا إِلَى هَذِهِ العُقُولِ وهِيَ عُقُولٌ مُتداعِيَةٌ لَيْسَ لَـهَا أَصْلٌ وَلَا أَسَاسٌ حَصَلَ التَّنَاقُضُ فِيمَا بيْنَنا، بَلْ حَصَلَ التَّنَاقُضُ فِي كَلَام الإِنسَانِ الوَاحِدِ؛ إِذْ إِنَّ الإِنْسَانَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَيسَ عَلَى تفْكِيرٍ وَاحِد دَائِمًا، بَلْ يَختَلِفُ التَّفْكِيرُ بَيْنَ حِينٍ وآخَرَ، فأَحيَانًا يَكُونُ الإِنْسَانَ صَافِيَ الذِّهْنِ، لَيْسَ هُنَاكَ مُؤثِّرَاتٌ خَارِجيَّةٌ تُؤَثِّرُ عَلَيْهِ، فيَفتَحُ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ مَا لَا يَفتَحُه عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَشغُولًا؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يَقْضِي القَاضِي وَهُوَ غَضْبَانُ**»(١)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فمَعْنى هَذَا أَنَّ مَا يَجِبُ للهِ ويَمْتَنِعُ ويَجُوزُ راجِعٌ إِلَى عُقُولٍ مُتداعِيَةٍ مُتَنَاقِضةٍ مُتَنَافِرَةٍ، وسَيأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بيَانُ بُطلَانِ قوْلِهِم، وَمَا يَلزَم عَلَيهِ.

لكِنْ هُنَا نُرِيدُ أَنْ نَعْرِفَ القَاعِدَةَ عِنْدَهُم: وهِيَ أَنَّ مَا اقْتَضَى العَقلُ ثُبُوتَه وَجَبَ إِثبَاتُه للهِ، ومَا اقتَضَى العَقْل نَفيَه وَجبَ نَفيُه عَـنِ اللهِ، وَلَا نَنْظُرُ للكِتَابِ والسُّنَّة حَتَّى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم (٧١٥٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم (١٧١٧)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إثبَاتَهُ أَوْ نَفْيَه، فأَكْثَرُهُم نَفَوْه وخَرَّجُوا مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى المَجَازِ، وبَعْضُهم تَوقَّف فِيهِ وفَوَّضَ عِلْمَهُ إِلَى اللهِ مَعَ نَفْيِ دَلالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ[1].

لَوْ جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ.

[١] إِذَنِ: انْقَسَمُوا فِيمَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إثبَاتَهُ وَلَا نَفيَه إِلَى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ -وهُمُ الأكثَرُ- نَفَوْهُ، وتَعلِيلُهُمْ: أَنَّ العَقْلَ لَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، ومَا جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة مِنْ إثبَاتِهِ يُخَرِّجُونَه عَلَى المَجَاز، يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازٌ عَنْ كَذَا أو هَذَا مَجَاز عَنْ كَذَا. فمَثَلًا اسْتَوَى عَلَى العَرْش يَقُولُونَ: هَذَا مَجَاز عَنِ الاستِيلَاء، واليَدُ مَجَاز عَنِ القُدْرَة أَوِ النِّعمَة، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

وقِسْمٌ قَالُوا: مَا دَامَ أَنَّ العَقْل لَـمْ يُثْبِتْها ولَـمْ يَنْفِها فالوَاجِب التَّوقُّفُ فَنَقُول: لَا نُثبِتُها وَلَا نَنفِيها، ومَعْلُوم أَنَّ الأَشَاعِرَة يُثْبِتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ سبعًا يَقُولُونَ: إِنَّ العَقْل دَلَّ عَلَيْهَا. ويُنكِرُونَ البَاقِيَ يَقُولُونَ: لأَنَّ العَقْل لم يَدُلَّ عَلَيْهَا؛ أَوْ لأَنَّ العَقْل يَنْفِيها. والصِّفَاتُ السَّبعَةُ الَّتِي يُثبِتُونَها مجمُوعَةٌ فِي قَوْل القَائِل(١):

لَهُ الحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرْ سَمْعٌ إِرَادَةٌ وَعِلْمٌ وَاقْتَدَرْ

فأَثْبَتُوا القُدْرَة؛ لأَنَّ العَقْل دَلَّ عَلَيْهَا، وكَيْفِيَّة ذَلِكَ: أَنَّ حُدوثَ الحَوادِثِ يَدُلُّ عَلَى القُدرَة، والإحكَامُ يَدُلُّ عَلَى العِلْم، والتَّخصِيصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، وكَوْنُ التَّخصِيصِ دَلَّ عَلَى الإِرَادَة؛ لأَنَّ كَوْنَ هَذِهِ سَمَاءً وهَذِهِ أَرْضًا، وهَذَا نجمًا، وهَذِهِ شَمْسًا، وهَذَا قَمَرًا، وهَذَا إنسَانًا، وهَذَا جملًا يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، فعِنْدَنا الْآنَ عِلْمٌ

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٥٢).

وإِرَادَة وقُدرَة يَقُولُونَ: هَذِهِ الثَّلاثَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بحَيٍّ فَتَثْبُتُ صِفَة الحيَاةِ، والحَيُّ إِمَّا أن يَكُون سَمِيعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا أو أصمَّ أعمَى أخْرَس، والثَّاني مُمْتَنِعٌ، فلَزِم أَنْ يَكُون سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، هَذَا تقريرُهَا بالعَقْل عنْدَهُم، ولكِنْ يُمكِن أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِم بالطَّرِيقِ العَقليِّ مِنْ وَجهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّل: أن نَقُولَ: هَبْ أَنَّ العَقْل لَا يَدُلُّ عَلَى مَا نَفَيْتُم مِنَ الصِّفَات، فإِنَّ السَّمْع دَلَّ عَلَيْهَا فيَجِبُ إثبَاتُها؛ لأَنَّ انتِفَاءَ الدَّلِيل المُعيَّنِ لَا يَلْزَم مِنْهُ انْتِفَاءُ المدلُولِ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُون لَهُ أدِلَّةٌ مُتعدِّدَةٌ، فانْتِفَاءُ دَلِيلٍ وَاحِد عَنْهُ لَا يَعْنِي أَنَّهُ انْتَفَى.

الوَجْهُ الثَّانِي: أن نَقُولَ: إِنَّهُ يُمْكِنُ إثبَاتُ مَا نَفَيْتُم بطريقَةِ العَقْل عَلَى الوَجْه الَّذِي ذَكَرْتُم فِيمَا أَثبَتُّمُوه فأَنْتُم ذكَرْتُم أَنَّ التَّخصِيصَ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إنَّ إثابَةَ الطَّائِعِينَ تَدُلُّ عَلَى المَحبَّةِ، والانتقَامَ مِنَ المُجرِمِينَ يَدُلُّ عَلَى البُغْضِ والكَرَاهَةِ، والإنعَامَ المُتواتِر عَلَى الأُمَم يَدُلُّ عَلَى الرَّحمَة، بَلْ إِنَّ الإنعَامَ المُتواتِرَ عَلَى العِبَادِ مِنْ نُزُولِ المَطَرِ ونَبَاتِ الأَرْض وزَوَالِ النِّقَم أَبْلَغُ وأَبْيَنُ وأظْهَرُ دَلَالَةً عَلَى صِفَة الرَّحمَةِ مِنْ دَلَالَةِ التَّخصيصِ عَلَى الإِرَادَة؛ لأَنَّ الأَوَّل حَتَّى العَاميُّ الَّذِي فِي السُّوقِ يُدْرِك هَذَا، فتَجِدُ أَنَّهُ يَقُول عَنِ المطَرِ: إِنَّهُ مِنْ آثَارِ رَحْمَةِ الله، ودَلِيلٌ عَلَى رَحْمَةِ اللهِ بعِبَادِهِ. وقَدْ لَا يُدْرِك أَنَّ هَذِهِ السَّمَاءَ مَثَلًا والأَرْض والنَّجمَ والشَّمسَ تَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، بَلْ تَجِدُهُ يَقُول: إنَّهَا تَدُلُّ عَلَى القُدرَةِ؛ لأَنَّهُ لَا أحَدَ يَقدِرُ أَنْ يَصنَعَ مِثْلَها، أَمَّا أن تَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الإِرَادَة فقَدْ لَا يُدرِك ذَلِكَ.

فالحَاصِلُ: أنَّنا نَرُدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، والمَقَامُ لَيسَ هَذَا مَوضِعَهُ، لكِنْ ذكَرنَاه عَلَى سَبِيل التَّمثِيل.

أَمَّا المُعْتَزِلَة والمُقتصِدُون مِنَ الجَهمِيَّة فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِصِفَةٍ ثُبوتيَّةٍ أَبَدًا، لأَنَّكَ إِنْ أَثْبَتَّ لَهُ صِفَةً ثُبوتِيَّةً شبَّهْتَهُ بالمَوْجُوداتِ. فَنَقُول لَهُم: وإِذَا وصَفْتُمُوه بالصِّفَات العَدَمِيَّة شَبَّهتُمُوه بالمَعدُومَاتِ. فتكَايَس بَعْضُهم وقَالَ: أَنَا أنفِي عَنْهُ الأمرَينِ فَلَا أُثْبِتُ وَلَا أَنْفِي فَلَا أَقُولُ: إِنَّ اللهَ مَوْجُود وَلَا مَعدُوم وَلَا سَمِيعٌ وَلَا أَصَمُّ وَلَا أبكَمُ وَلَا مُتكلِّمٌ وَلَا أعْمَى وَلَا بَصِيرٌ!!.

فَنَقُول: إِذَنْ شَبَّهتُمُوهُ بالمُمتَنِعَاتِ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعدُومًا، فالشَّيءُ إِمَّا مَوجُود أو معدُومٌ، ويَمْتَنِع أَنْ يَكُون الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أصَمَّ، فقَالُوا: إِنَّ قَولَكُم: إِنَّهُ يَمْتَنِع أن يَكُون الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أصَمَّ. لَيْسَ بصَحِيحٍ، بَلْ يُوجَدُ شَيْءٌ لَا سَمِيعٌ وَلَا أَصَمُّ، وهُوَ مَا لَا يَقبَلُ السَّمْعَ والصَّمَمَ وغَيْرَ ذَلِكَ مِثْل الجِدَارِ، فالجِدَارُ لَيْسَ بسَمِيعٍ وَلَا بأَصَمَّ، وهَذَا يَصْلُحُ؛ لأَنَّ نَفْيَ النَّقِيضَينِ عَمَّا لَيسَ بقَابِلٍ لَهُمَا مُمكِنٌ.

فَنَقُولُ لَـهُم: أَوَّلًا إِنَّ قولَكُم: إِنَّ هَذَا لَا يُقبَلُ أَوْ يُقبَلُ، هَذَا اصْطِلَاحٌ فَقَطْ عِندَكُم، وإِلَّا فإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الأَصْنَامِ: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل:٢١]، ومَعْلُومٌ أَنَّ الصَّنَمَ جَمَادٌ وعنْدَكُم لَا يَقبلُ الحيَاةَ وَلَا المَوْتَ، وقَدْ وصَفَهَا اللهُ تَعَالَى بأَنَّها أمْوَاتٌ غَيْر أحياءٍ، إِذَنْ فقولُكُم: «قَابِلٌ أَوْ غَير قَابِلٍ» اصْطِلَاحٌ اصطَلَحتُمُوه أَنْتُم، ولَيْسَ هُوَ الوَاقِعَ المُوافِقَ لما تَقْتَضِيه اللُّغَةُ العَرَبِيَّة.

وإذَا سَلَّمْنا جَدَلًا لَكُمْ وقُلْنَا: إِنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أَصَمَّ إِذَا كَانَ غَيْر قابِلٍ للاتِّصَافِ بِهِمَا.

ولكِنْ مَا قَولُكُم فِي الوُجُودِ والعَدَمِ حَيْثُ إِنَّكُم لَا تَصِفُونَ اللهَ بالوُجُودِ وَلَا بالعَدَمِ، والوُجُودُ والعَدَمُ مُتقابِلَانِ تَقَابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ، لَا تَقَابُلَ المَلَكَة والعَدَمِ، والمُتقابِلَانِ تَقابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أحدِهما عقْلًا، فَلَا يُمْكِن أَنْ تَصِفَ الشَّيْء بأَنَّهُ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعدُومٌ أبدًا، بَلْ لَا بُدَّ أن يَكُونَ إِمَّا مَوْجُودًا وإِمَّا معْدُومًا، كَمَا لَوْ قُلْت: هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ سَاكِنًا وَلَا مُتحرِّكًا. فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ، فالمُتقَابِلَان تقَابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا يُمْكِن رَفعُهُما جميعًا أَبدًا، أَمَّا المُتقابِلَانِ تَقَابُلَ العَدَمِ والمَلَكَة فيُمكِن أَنْ يُنفَيَا جميعًا كَمَا قُلْنَا فِي الجِدَارِ: إِنَّهُ لَا سَمِيعٌ وَلَا أصَمٌّ.

الحَاصِلُ: أَنَّ النُّفَاة فِي الحَقِيقَةِ أمرُهُمْ عَجِيبٌ، والغَرِيبُ أَنَّهُم يُسمُّون أنفسَهُم بالفَلَاسِفَة والعُقَلَاء والحُكَماء، ويُسمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةَ أو السَّلَف بالحَشويَّةِ والنَّوابِتِ والغُثَاءِ والسَّطحيِّينَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِك، وأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُم مِنَ العُمْقِ كَمَا هُوَ عنْدَهُم، ومَعْلُوم أَنَّ كُلَّ إنسَانٍ يَدَّعِي لنَفْسِهِ مُرتَقًى صَعْبًا، ويدَّعِي لغَيرِهِ نُزُولًا، لكِنَّ الكَلَام عَلَى الحقَائِقِ!.

ثُمَّ إِنَّ كُلَّ النُّفَاة اتَّفقُوا عَلَى مسأَلَتَينِ: عَلَى أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ العَقْل وَجبَ إثبَاتُه، ومَا نَفَاهُ وَجبَ نَفيُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إثبَاتَهُ وَلَا نَفْيَه، فأَكْثَرُهم نَفَاهُ، ويُخرِّج مَا جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة عَلَى المَجَاز، وبَعْضُهم تَوقَّف فِيهِ، وفوَّضَ

وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم وَفَّقُوا بهَذِهِ الطَّرِيقَة بَيْنَ الأدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ، ولَكِنَّهُم كَذَبُوا فِي ذَلِكَ؛ لأنَّ الأدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ والنَّقْلِيَّةَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى إثْبَاتِ صِفَاتِ الكَمالِ للهِ، وكُلُّ مَا جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات اللهِ فَإنَّهُ لَا يُخَالِفُ العَقْلَ، وإنْ كَانَ العَقْلُ يَعجِزُ عَنْ إدْرَاكِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ[١].

علمَهُ إِلَى اللهِ، وقَالُوا: اللهُ أعلَمُ. لكِنْ مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِه عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وهَذَا تَنَاقُضٌ؛ إِذْ كَيْفَ تُفوِّضُ العِلْمَ إِلَى اللهِ ثُمَّ تَقُولُ: لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ؟! فأنْتَ لَمْ تُفوِّضْ إِذَنْ، بَلْ حَكَمْتَ بالنَّفْيِ، وأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَات.

وتقَدَّم أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ طَرِيقَةٌ فاسِدَةٌ، وأَنَّنَا لَوْ أَخَذْنَا بِهَا لكَانَت صِفَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موكُولَةً إِلَى عُقُولِ البَشَرِ، وعُقُولُ البَشَرِ لَا شَكَّ أَنَّهَا مُختلِفَةٌ اخْتِلَافًا كَبِيرًا حَتَّى إِنَّ الوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ المُتكلِّمِينَ يُثبتُ فِي بَعْض كُتُبه مَا كَانَ يَنْفِيه فِي الكُتُبِ الأُخْرَى، ويُثبِتُ للهِ مَا كَانَ يَقُول فِيمَا سَبَق: إِنَّهُ مُستَحِيلٌ عَلَيْهِ. ويُحِيلُ عَلَى اللهِ مَا كَانَ يَقُول مِنْ قَبْلُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لَهُ، فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ بَاطِلَةٌ، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام: «**وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم وَفَّقُوا بهَذِهِ الطَّرِيقَة بَيْنَ الأدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ، ولَكِنَّهُم كَذَبُوا فِي ذَلِكَ**».

[١] وهَذِهِ القَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات اللهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ العَقْلَ، لكِنَّ العَقْل قَدْ يَعجِزُ عَنْ إدرَاكِهِ، فإِدْرَاكُ التَّفْصِيل فِي صِفَات اللهِ تَعْجِزُ عَنْهُ العُقُولُ؛ ولهَذَا لَوْ سَأَلَكَ سَائِلٌ: هَلِ العَقْل يُدْرِك أو يُثبتُ اسْتِوَاءَ اللهِ عَلَى العَرْش؟ فالجَوَابُ: لَا، ولَوْلَا السَّمْعُ مَا عَلِمْنا بِذَلِكَ، لكِنَّ العَقل يُدرِك أَنَّ اللهَ تَعَالَى عَالٍ عَلَى خَلْقِهِ؛ لأنَّ العُلُوَّ مِنْ صِفَات الكَمال، والعَقْلُ يُدْرِك أَنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الكَمال.

وقَدْ شَابَهَ هَؤُلَاءِ النُّفاةُ فِي طَرِيقَتِهِم طَرِيقَة مَنْ قَالَ اللهُ فِيهِم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾[1].

ولَوْ قَالَ قَائِل: هَلِ العَقْلُ يُدرِكُ ويُثبِتُ أَنَّ لله قُوَّةً؟

فالجَوَاب: نعَمْ؛ لأنَّ هَذَا مِنَ الكَمال، فَهُوَ يُدْرِك أَنَّ للهِ تعَالَى قُوَّةً لَا تُشبِهُها قُوَّةٌ. ولكِنْ هَلْ يُدْرِك أَنَّ للهِ وَجْهًا؟

فالجَوَاب: لَا، ولَوْلَا الشَّرْعُ مَا عَلِمْنا بذَلِكَ؛ ولهَذَا لَا نُثبِتُ أَنَّ للهِ أُذنًا، وَذَلِكَ لأنَّ الشَّرع لَـمْ يَرِدْ بِهِ، والعَقْل لَا يُمكِن أن يُثبِتَ للهِ عَزَّوَجَلَّ مِنَ الصِّفَات مَا لَـمْ يُثبِتْهُ اللهُ لنَفْسِه.

فالحَاصِلُ: أنَّ العَقل لَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْع مِنْ صِفَات اللهِ تَعَالَى، وإِنْ كَانَ بَعْضُ التَّفاصيلِ لَا يُدرِكُها، لكِنْ إِذَا جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ يَقبَلُها العَقْلُ.

[١] والاسْتِفْهَامُ هُنَا للتَّعجُّب يَعْنِي: أَلَا تَتَعَجَّبُ مِنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ومَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الكُتُبِ السَّابِقَةِ ومَعَ ذَلِك يُرِيدُون أن يتحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ؟! والمُرَاد بِهِ هُنَا كُلُّ مَا خَالَفَ شَرْعَ اللهِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الطُّغيَانِ، وهُوَ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ، ومجَاوَزَةُ الحَدِّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِ شَرِيعَةِ اللهِ، ومَوَافَقَةُ الحَدِّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى شَرِيعَةِ اللهِ.

وكَلِمَةُ «يَزْعُمُونَ» تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم غَيْرُ صَادِقِين؛ لأَنَّ الزَّعمَ دَعوَى يُرِيدُون أن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ، وهُوَ كُلُّ مَا خَالَفَ شَرِيعَةَ اللهِ، ومَعَ ذَلِكَ قَدْ أُمِرُوا أن يَكْفُـروا بِهِ، فلَمْ يَسكُتْ عَنْ هَذَا، بَلْ قِيلَ لَـهُم: آمِنُوا باللهِ واكْفُـروا بالطَّاغُـوتِ؛

﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾[1] ....

ولهذَا قَالَ تَعالَى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ومَعَ هَذَا يقُولُونَ: إِنَّنَا نَحْنُ نُؤمِنُ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾.

[١] والشَّيطَانُ قَدْ نَفَّذَ إرادَتَهُ فِيهِمْ؛ لأَنَّهُ أمرَهُمْ فأْتَمَرُوا، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ يَعْنِي: قَالَ لَهُم النَّاسُ: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ ودَعُوا الحُكْمَ بالطَّاغُوتِ أَوِ التَّحاكُمَ إِلَيْهِ ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ وهُنَا إظهَارٌ فِي مَوْضِعِ الإضْمارِ، إِذْ مُقتضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: وإِذَا قِيلَ لهم: تعَالَوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وإِلَى الرَّسُولِ رَأيتَهُم يَصُدُّونَ. لكِنْ قَالَ: رَأَيْتَ المُنافِقِينَ يَصُدُّونَ؛ ليَحكُمَ عَلَى هَؤُلَاءِ بالنِّفَاقِ؛ وليَتَبيَّنَ أَنَّ هَذَا وصْفُ كُلِّ مُنافِقٍ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ المَعنيِّينَ، فكُلُّ مُنَافقٍ فِي قَرَارَة نَفْسِه لَا يُرِيدُ أَنْ يَتَحَاكَم إِلَى اللهِ ورَسُولِه، وإِن كَانَ يَقُول: إِنَّهُ مُؤْمِن باللهِ ورَسُولِهِ، وإِنَّما يُرِيدُ أَنْ يَكُون التَّحاكُم إِلَى الطَّاغوتِ ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾، فقَوْلُهُ: «﴿يَصُدُّونَ﴾» لَازِم غَيْر مُتعَدٍّ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ «﴿صُدُودًا﴾» إِنَّما هُوَ للفِعْل اللَّازِم صَدَّ يَصُدُّ صُدُودًا، كـ(قَعَدَ يَقعُدُ قُعُودًا)، ولَوْ كَانَ المُرَادُ يَصُدُّونَ النَّاس عنْكَ لقَالَ: يَصُدُّون عنْكَ صَدًّا كَـ(يَرُدُّونَ رَدًّا)، فكَلِمَةُ «﴿صُدُودًا﴾» تدُلُّ عَلَى أَنَّ المُرادَ بقَوِلهِ: «﴿يَصُدُّونَ﴾» أَيْ: بأَنْفُسِهِم يَعْنِي: هُمْ، «﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ﴾» أَعْرَضُوا وصَدُّوا ولم يُقْبِلوا، خِلَاف مَا عَلَيْهِ

﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء:٦٠-٦٢][١].

المُؤْمِنونَ إِذَا ذُكِّرُوا بآياتِ رَبِّهِمْ: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان:٧٣]، بَلْ يَأْتُـونَ إِلَيْهَا مُقبِلينَ بآذَانٍ سَـامِعَةٍ وأَعْيُنٍ بَاصِرَةٍ، وفَـائِدَةُ الإتيَانِ بقَـولِهِ: ﴿صُدُودًا ﴾:

أوَّلًا: تَأْكِيدُ الصَّدِّ يَعْنِي: صُدُودًا حَقِيقِيًّا مِثْل ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، فالمَصْدَرُ مُؤَكِّدٌ.

وثانيًا: إِفَادَةُ أَنَّ هَذَا الصُّدُود صُدُودٌ عَظِيمٌ لتَنْكِيرِهِ، يَعْنِي: يَصُدُّون عنْكَ صُدُودًا بالِغًا لَا يُرجَى فِيهِ إِقْبَالٌ بعْدَهُ.

[١] وَذَلِكَ بِأَنْ يُعثر عَلَى نِفَاقِهِم، فَإِذَا أَصَابَتْهُم مُصيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ وعُثِرَ عَلَى نفَاقِهِم يقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء:٦٢].

فإِذَا عُثِرَ عَلَيْهِم جَاؤُوا يَركُضُونَ: واللهِ مَا أَرَدْنا إِلَّا الإحْسَانَ والتَّوفِيقَ ﴿إِحْسَٰنًا ﴾ لأَجْلِ أَنْ لَا نُقْتَلَ ﴿وَتَوْفِيقًا ﴾ لأَجْلِ أَنْ نَمْشِيَ مَعَ الكُفَّارِ ونَمْشِيَ مَعَ المُسْلِمِينَ فنُوفِّقَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ ونَجْمَعَ، وهَذَا -والعِيَاذُ باللهِ- مِنَ النِّفَاقِ ومِنْ أَعظَمِ المُداهَنةِ كَمَا قَالَ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة:١٤].

ووَجْهُ المُطَابقَةِ والمُشابَهَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ وبَيْنَ هَؤُلَاءِ المُنافِقِينَ قَالَ: «**ووَجْهُ مُشابَهَتِهِم لَـهُمْ مِنْ وُجُوهٍ...**».

ووَجْهُ مُشابَهَتِهِم لَـهُمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَينِ[١] يَزْعُم أَنَّهُ مُؤْمِن بِمَا أُنزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُم لَا يَقْبَلُون كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ[٢].

---

[١] والمُرَادُ بالفَرِيقَينِ: النُّفَاةُ والمُنافِقُونَ، فالنُّفَاةُ: الَّذِينَ نَفَوْا مَا أَخْبَرَ بِهِ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ ومَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ، والمُنافِقُونَ: فِي عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلٌّ مِنْهُم:

[٢] فهَؤُلَاءِ النُّفَاةُ يَقُولُونَ: آمَنَّا باللهِ، وآمَنَّا بكِتَابِ اللهِ، وآمَنَّا بِرَسُولِ اللهِ، وآمَنَّا بسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ. وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَهُم شَيْءٌ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَقْبَلُون، فَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ: اسْتَوَى عَلَى العَرْش. قَالُوا: إِنَّهُ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْش، إِذْ لَا يَستَوِي عَلَى العَرْش إِلَّا مَنْ هُوَ جِسْمٌ مِثْلُ الإِنْسَان الَّذِي يَجْلِسُ عَلَى الكُرسِيِّ، وإثبَاتُ هَذَا للهِ حَرَام، وتجْسِيمٌ، وكُفْرٌ. هَكَذَا يَقُولُونَ صَرَاحَةً، أَيُّ إِنسَانٍ يُثْبِتُ أَنَّ اللهَ اسْتَوَى حَقِيقَةً عَلَى العَرْش فَهُوَ مُجَسِّمٌ وكَافِرٌ؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ للهِ جِسْمًا، فهَلِ القَائِل بِهَذَا قَابِلٌ لِـمَا جَاءَ فِي القُرْآنِ؟

الجَوابُ: أَبَدًا، واللهِ لَمْ يَقْبَلْ، مَعَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَضَافَ الاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِه المُقَدَّسةِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وإِذَا قِيلَ لَـهُمْ: إِنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥] قَالُوا : لَيْسَ لَهُ يَدَانِ، وإِنَّ إِثْبَاتَهما حَرَام وتَجْسِيمٌ وكُفْرٌ وضَلَالٌ، وإِنَّ المُرَادَ باليَدَينِ القُدرَتَانِ، أَيْ: لِـمَا خَلَقْتُ بقُدرَتَيَّ. فَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ: لَا يُقبَلُ أَنْ يُقَال: لِـمَا خَلَقْتُ بقُدرتَيَّ. قَالُوا: إِذَنْ لِـمَا خَلَقْتُ بنِعمَتَيَّ، واليَدُ تُطلَقُ بِمَعْنَى النِّعمَةِ، فيُقَالُ لَـهُمْ: كَيْفَ يَكُون اللهُ تَعَالَى مَا لَـهُ إِلَّا نِعْمَتَانِ،

وهُوَ يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]؟! ثُمَّ مَا هُمَا النِّعْمتَانِ الَّتِي خَلَقَ اللهُ بِهِمَا آدَمَ؟ وهَكَذَا هُمْ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ فِي الصِّفَاتِ يُقَال لَهُم: يَنْزِل إِلَى السَّماء الدُّنْيَا. فيَقُولُونَ: أَعُوذُ باللهِ كَيْف يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّماء الدُّنْيَا؟! هَذَا الكُفْرُ بعَينِهِ، بَلْ يَنْزِل أَمْرُه إِلَى السَّماء الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَهُم: إِنَّ الأمْرَ يَصِلُ إِلَى الأَرْضِ؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥]، قَالُوا: إِذَنْ تَنزِلُ رحمَتُه إِلَى السَّماء الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لهم: إِنَّ رَحمَتَهُ تَنْزِلُ إِلَى الأَرْض أَيْضًا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم:٥٠].

ثُمَّ مَا فَائِدَتُنا فِي رَحْمَةٍ تَنزِلُ إِلَى السَّماء الدُّنْيَا وَلَا تَصِلُنا، قَالُوا: إِذَنْ يَنْزِل مَلَكٌ مِنْ ملائِكَتِهِ فَإِذَا قِيلَ لَهُم: إِنَّ المَلَائِكَةَ تَصِلُ إِلَى الأَرْضِ والرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَتَعَاقَبُ فِينَا مَلائِكَةٌ باللَّيلِ وملائِكَةٌ بالنَّهارِ[1].

ثُمَّ إِنَّ الملائِكَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ. بَلْ لَوْ قَالَتْ ذَلِكَ لكَفَرَتْ؛ لأنَّها ادَّعتْ لنَفْسِها الرُّبوبيَّةَ، والرَّحمَةُ كَذَلِكَ لَا يُمْكِن أن تَقُولَ: مَنْ يدعُونِي فأَستَجِيبَ لَهُ. لكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤمِنُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ ورَسُولِه. ثُمَّ يأْتُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الأُمُور العظِيمَةِ الَّتِي تنبَنِي العَقِيدَةُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يُنكِرُونها إِمَّا مُتأَوِّلِينَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعوا ردًّا عَلَى النَّصِّ، وإِمَّا مُكذِّبِينَ للنَّصِّ، فهُمْ يُشبِهُون هَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل، رقم (٧٤٨٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة مِنْ إثبَاتِ صِفَاتِ الكَمَال للهِ أَعْرَضُوا وامْتَنَعُوا، كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنَافِقِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: تعالَوا إِلَى مَا أَنْزَل اللهُ وإِلَى الرَّسُول صَدُّوا وأَعرَضُوا[1].

---

[١] إِذَا قِيلَ لَـهُمْ: أَثْبِتُوا مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِهِ، أَثْبِتُوا اليَدَ، أَثْبِتُوا الوَجْهَ، أَثْبِتُوا العَيْنَ، أَثْبِتُوا السَّاقَ، أَثْبِتُوا القَدَمَ. يَقُولُونَ: لَا نُثْبِتُ. فيُعرِضُون ويَنسَلُّونَ ويَنْخَنِسون ويَقُولُونَ: دَعِ الكَلَام فِي هَذَا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة:١٣٤]، لَا تُثِرْ هَذَا الكَلَامَ بَيْنَ النَّاس، هَؤُلَاءِ ذَهَبُوا، فاسْكُتْ واجعَلِ التِّبنَ عَلَى النَّار. ومَا عَلِمُوا أَنَّ النَّارَ إِذَا كَانَ فَوقَها التِّبنُ تَأكُلُه حَتَّى تَخْرُجَ وتُهلِكَ النَّاسَ.

فهَؤُلَاءِ النُّفَاةُ إِذَا قِيلَ لَـهُمْ: أَثْبِتُوا للهِ مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِه مِنْ صِفَات الكَمَال. أَعْرَضُوا، وإِذَا كَانَ مَنْ يُجادِلُهم يَعرِفُونَ أَنَّ عِنْدَهُ مِنَ العِلْم مَا يُفحِمُهُم تَسلَّلُوا لِوَاذًا، وصَارُوا يُقاطِعُونَ الكَلَام، ويَأْتُون بغَيرِهِ، وإِنْ عَلِمُوا أَنَّ مَنْ يُجادِلُهم لَيْس عِنْدَهُ عِلْمٌ أَوْ لَيْس عنْدَهُ الشَّجاعَةُ، إِمَّا أَنَّهُ لَيْس بِيَدِهِ السَّيفُ، أَوْ بِيَدِهِ السَّيفُ، ولكِنْ لَا يَسْتَطِيع أَنْ يَضْرِبَ بِهِ قَامُوا يَصرُخُونَ عَلَيْهِ ويَقُولُونَ: أَعُوذُ باللهِ، اسْمَعُوا لِهَذَا الرَّجُلِ المُجسِّمِ المُمثِّلِ الفَاعِل.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا المِسكِينَ لَا يَسْتَطِيع أَنْ يَتكَلَّم، أَمَّا أَنْ يَقْبَلُوا الحَقَّ فهَذَا بَعِيدٌ مِنهُم، نَظِيرُ ذَلِكَ المُنافِقُونَ قَالَ اللهُ تَعالَى عَنْهُم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦١]، بَلْ أَعظَمُ مِنْ ذَلِكَ -والعِيَاذ باللهِ- فِي عدَم قَبُولِهِم للحَقِّ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون:٥]، قَالُوا: نَحنُ فِي غِنًى عَنِ اسْتِغْفَارِ هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ -نسأَلُ اللهَ العَافيَةَ-.

الثَّالِث: أنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ لَهُم طَواغِيتُ يُقلِّدُونهم ويُقدِّمُونَهم عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُل ويُرِيدُونَ أن يَكُونَ التَّحاكُمُ عنْدَ النِّزَاع إِلَيْهِم لَا إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ[١]، كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنَافِقِينَ يُرِيدُون أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ وقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكفُروا بِهِ.

الرَّابِع: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ زَعَمُوا أَنَّهُم أَرَادُوا بطَرِيقَتِهم هَذِهِ عَمَلًا حَسَنًا وتَوفِيقًا بيْنَ العَقْـل والسَّمعِ، كَـمَا أنَّ أُولَئِكَ المُنافِقِينَ يَحلِفُـون أَنَّهُم مَـا أَرَادُوا إِلَّا إِحْسَانًا وتَوفِيقًا[١].

---

[١] لَا تَقُولُوا: أَنْتَ شَدِيدٌ، كَيْف تَقُول لَـهُمْ: طَواغِيتُ؟! فَهَذَا كَلَام شَيْخ الإِسْلَام ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وجَزَاهُ خَيْرًا حَيْثُ سَمَّـى عُلَـمَاءَهُمُ الَّذِينَ يُقلِّدُونَهـم طَواغِيتَ.

تَقُول مَثَلًا للوَاحِدِ مِنْهُم: تَعالَ إِلَى مَا قَالَ اللهُ وقَالَ رَسُولُهُ يَقُول لَكَ: قَالَ فُلَان وقَالَ فُلَان مِنْ عُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهم كابْنِ عَرَبِيٍّ والتِّلمسَانِيِّ وابْنِ سِينَا وغيرِ هَؤُلَاءِ الطَّواغِيتِ، فَلَا يُقبَل مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لكِنْ لَا يَقُول: مَا أَقْبَلَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّد ﷺ صَرَاحةً؛ لأَنَّهُ مُنافِقٌ، بَلْ يَقُول: هَلْ أنتَ أَعْلَمُ أَمْ فُلَان فإِنْ قُلْتَ: أَنَا أعْلَمُ. قَالَ: كَذَبْتَ، بَلْ فُلَانٌ أعْلَمُ مِنْكَ، فَهُوَ البَحْرُ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وأَنْتَ مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَعْتَرِضَ عَلَى فُلَان، ثُمَّ تَقُول: هَذَا القَوْلُ هُوَ الصَّواب. فأَنْتَ لَا عِلْمَ عنْدَك، وإِنْ كَانَ عندَك عِلْمٌ فَمَا عنْدَكَ فَهْمٌ، وهَؤُلَاءِ هُمُ العُلَماءُ الفَطَاحِلُ فالقَوْلُ قولُهُمْ، ونظِيرُهُمُ المُنافِقُونَ؛ ولهَذَا قَالَ: «**كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنافِقِينَ يُرِيدُون أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ وقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكفُروا بِهِ**».

[١] هَذِهِ أَيْضًا مُشابَهَةٌ واضِحَةٌ فالمُتكلِّمُونَ مِنَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والأَشَاعِرَة ونَحْوِهـم يَقُولُـونَ: نَحْنُ سـلَكْنا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ للجَمْعِ بيْنَ العَقْل والسَّمعِ، فنَحْنُ

وكلُّ مُبطِل يَتستَّرُ فِي بَاطِله ويَتظَاهَرُ بالحَقِّ فَإِنَّهُ يَأتِي بالدَّعَاوى البَاطِلة الَّتِي يُروِّجُ بِهَا بَاطِلَه[1]،..........................

نَقُول فِي يَدَي اللهِ: المُرَادُ بِهما النِّعمَة؛ لأنَّ العَقْل يُنكِرُ أن تَكُونَ لَهُ يدَان حَقِيقِيَّتان حِسِّيَّتان، فيَجِبُ أن نُوفِّقَ بَيْنَ العَقلِ وبَيْنَ السَّمع، ونقُولُ: المُرَادُ باليَدَينِ: النِّعمتَانِ، فَنقُول: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يُؤمِنُوا بالسَّمعِ أصْلًا، فكَيْفَ يَقُولُون: نَحْنُ نُوفِّقُ بَيْنَ السَّمْع والعَقْل؟! ونَقُولُ لهم: إذَا أَرَدْتُم أن تُوفِّقُوا بيْنَ السَّمْع والعَقْل فاقبَلُوا بِمَا جَاءَ بِهِ السَّمْع حَتَّى تَكُونُوا عُقَلَاءَ؛ لأنَّ العَاقِلَ هُوَ الَّذِي يَقُول فِي مَا لَا يُمكِنُه إدرَاكُه مِمَّا جَاءَ بِهِ الكِتَاب والسُّنَّة عَلَى ظَاهِرِه، فَلَيْسَ هُنَاكَ قِيَاسٌ وَلَا تَأْوِيلٌ وَلَا شَيءٌ؛ لأنَّها أُمُورٌ غيبِيَّةٌ يُقتصَر فِيهَا بِمَا جَاءَ بِهِ الشَّرْع، وَلَا يُمْكِن للعَقْل إدرَاكُها، فيَجِبُ قَبُولها عَلَى مَا جاءَتْ بِهِ، ولَيْسَتْ هِيَ مِنَ الأُمُورِ الاجْتِهَادِيَّة الَّتِي للرَّأْيِ فِيهَا مجالٌ.

[١] فكُلُّ إنسَانٍ يَتستَّرُ ويَتظَاهَرُ بأَنَّهُ مُحِقٌّ فَإِنَّهُ يَأتِي بالدَّعَاوَى البَاطِلَة، فمَثَلًا يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ المُحقِّقينَ، هَذَا مَا أجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، هَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ، هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ الكَمَال. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ المُبتَدِعَةُ أَنَّ هَذَا هُوَ إجمَاعُ أَهْلِ الحَقِّ، نُقِل للإِمَامِ أَحْمَدَ هَذَا فَقَالَ: ومَا يُدْرِيه؟ مَنِ ادَّعَى الإجمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، ومَا يُدْرِيه لَعَلَّهُم اخْتَلَفُوا(١). وبيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مِثْل هَذِهِ الدَّعاوَى يَقُولُها مَنْ كَانَ عَلَى بَاطِلٍ، يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ المُحقِّقينَ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، هَذَا هُوَ الحَقُّ .. إِلَى آخِرِه، وكُلٌّ يَسْتَطِيع أن يَدَّعِيَ مِثْل هَذِهِ الدَّعوَى، قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنِ المُنافِقِينَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١].

---

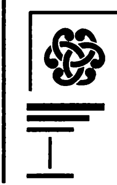
(١) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٣٨-٤٣٩).

ولكِنْ مَنْ وَهَبَهُ اللهُ عِلْمًا وفَهْمًا وحِكْمَةً وحُسْنَ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ البَاطِلُ، وَلَا تروجُ عَلَيْهِ الدَّعَاوَى الكَاذِبَةُ. واللهُ المُستعَانُ[١].

فكُلُّ إنسَانٍ يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى إصلَاحٍ، حَتَّى الشُّيوعيَّةُ المُلحِدَةُ الكَافِرَةُ تَدَّعِي بسُلوكِهَا هَذَا المَسْلَكَ الإصْلاحَ، وأنَّ طَرِيقَة مَارِكِس ولِينِينَ هِيَ الإصلَاحُ فِي الأَرْض، أَمَّا مَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُل فَهَذَا خُرافَةٌ، ولَيْسَ فِيهِ إصْلاحٌ، ومَا هِيَ إِلَّا عُقُولٌ بالِيَةٌ أَكَلَ عَلَيْهَا الدَّهْرُ وشَرِبَ ونَفِدَتْ.

[١] والحَاصِلُ: أنَّ هَذِهِ هِيَ الوُجُوهُ الأربعَةُ الَّتِي اشْتَرَكَ فيهَا المُنافِقُونَ الَّذِينَ حَكَى اللهُ عَنْهُم مَعَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ، وأَمَّا طَرِيقَةُ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ -والحَمْد لله- فإنَّها سَليمَةٌ تَتَمَشَّى عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة. واللهُ أَعلَمُ.

* * *



فَصْلٌ

فِيمَا يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَةِ النُّفَاةِ مِنَ اللَّوَازِمِ البَاطِلَةِ

يَلْزَم عَلَى طَرِيقَةِ النُّفَاة لوَازِمُ بَاطِلَةٌ[1] ....

---

[١] لَا بُدَّ أَنْ نَعرِفَ مَعْنَى اللَّازِم، فاللَّازِمُ هُوَ الشَّيْء الَّذِي يَتَرَتَّب عَلَى الشَّيْءِ لُزُومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، يَعْنِي: بِحَيْثُ يَقُول: يَلْزَم مِنْ كَذَا كَذَا وكَذَا. واللَّازِمُ قَدْ يَلْتَزِمُه الْمُلْزَم ويقُولُ: نعَمْ، أَنَا أَقُولُ بِذَلِكَ، ويَطرُدُ قَوْلَه، وقَدْ لَا يَلْتَزِمُه ويقُولُ: إنَّ هَذَا لَيْسَ بلازِمٍ. ثُمَّ يَذكُرُ العِلَّةَ ويَقُولُ: لَيْسَ بلازِمٍ؛ لأَنَّهُ كَذَا وكَذَا، وقَدْ يَكُونُ اللَّازِم لَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِ الْمُلزَم إطْلَاقًا بأن يَقُول الإِنْسَان قولًا وَلَا يَتصَوَّرُ مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَى هَذَا القَوْلِ مِنَ اللَّوازِمِ.

ولَوْ أَنَّهُ تصَوَّر ذَلِكَ أَوْ نُبِّه لَهُ لكَانَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُور: إِمَّا أن يُجِيبَ ويَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أو يَلْتَزِم باللَّازِمِ ويَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أَوْ يَرجِعَ عَنْ قَوْله وهَذَا كَثِير، فكَثِير مِنَ الأَقْوَالِ يَقُولُهَا أَهْل العِلْم، ثُمَّ إِذَا رَأَوْا أَنَّهُ يَتَرَتَّب عَلَى هَذَا القَوْلِ لَوازِمُ بَاطِلَةٌ سلَكُوا أحَدَ المَسالِكِ الثَّلَاثَةِ، إِمَّا أن يُجِيبُوا عَنْهُ ويَقُولُوا: هَذَا غَيْر لَازِمٍ. أَوْ أَنْ يَلْتَزِموا بِهَذَا اللَّازِمِ ويَقُولُوا: غَيْر بَاطِل. أو يَعْتَرِفُوا بأَنَّه لَازِم بَاطِل فيَرجِعُوا عَنْ قَولِهِمْ؛ لأنَّ القَوْل إِذَا ترَتَّبَ عَلَيْهِ أمْرٌ بَاطِل كَانَ دليلًا عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ.

ولِهَذَا نَقُول: هَلْ لَازِم القَوْل قَوْلٌ أو لَيْسَ بقَوْلٍ؟ نَقُول: أَمَّا إِذَا كَانَ القَوْلُ مِنْ كَلَام اللهِ وكَلَامِ رَسُولِه فلَازِمُ قَولِـهِمَا قَول؛ وَذَلِكَ لأَنَّ قَـوْلَ اللهِ ورَسُولِهِ صَادِرٌ

مِنْهَا: أوَّلًا[١] أَنَّ الكِتَابَ والسُّنَّة صَرَّحَا بالكُفْر والدَّعوَةِ إِلَيْهِ[٢]؛..........

عَنْ عِلْمٍ وحَقٍّ، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عنْدَمَا يَقُول قولًا يَعلَمُ مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ، ومَاذَا يَلْزَم مِنْهُ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَكُونُ لَازِمُ قولِهمَا قولًا، وأَمَّا إِذَا كَانَ القَوْلُ غَيْرَ كَلَامِ اللهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ فَلَيْسَ بقَوْلٍ للمُلْزَم، ولا يُمكِنُ أن يُنسَبَ إِلَيْهِ؛ وذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا قِيلَ بهَذَا اللَّازِمِ فإِنَّهُ يُحتَمَلُ مِنْ هَذَا المُلزَمِ أَنْ يَقبَلَهُ ويَلتزِم بِهِ.

وحينَئِذٍ يَكُون قولًا لَهُ، ويُحتَمَلُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ ويُبيِّن أَنَّهُ لَيْسَ بلازِمٍ لقَولِهِ، وحينَئِذٍ لَا يَكُونُ قَوْلًا لَهُ، وَلَا يُلزَمُ بِهِ إِذَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يَلزَم، ويُحتَمَلُ أَنْ يَتبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَازِمٌ لقَولِهِ، وأَنَّهُ بَاطِلٌ، وحينَئِذٍ يَرجِعُ عَنْ قَولِهِ؛ ولذَلِكَ نَقُول: إِنَّ لَازِم القَول بِالنِّسْبَةِ لغَيْرِ اللهِ ورَسُولِهِ لَيْسَ بقَوْلٍ لَهُ؛ لِـمَا عَلِمْتُم.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ لَوازِمَ بَاطِلَةً تَلزَمُ عَلَى أَقْوالِ النُّفَاة وإِن كَانُوا لَا يَلْتَزِمُون بِهَا، لكِنْ نَحنُ نَرَى أَنَّهَا لازِمَةٌ.

[١] يَلْزَم عَلَى قَولِهِم.

[٢] وَذَلِكَ لأَنَّهُم يَرونَ أَنَّ ظَواهِرَ النُّصُوصِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيل، وتَمثِيلُ اللهِ بخَلْقِهِ كُفرٌ، فيَقُولُونَ مَثَلًا: (اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ) ظَاهِرُه أَنَّهُ اسْتَوَى اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ كَمَا يَعْلُو السُّلطَان عَلَى عَرْشِ مُملَكَتِه. قَالُوا: وهَذَا تَمْثِيلٌ وكُفْر، مَعَ أَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِر القُرْآن أَنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْش اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عُلُوًّا يَلِيقُ بجَلالِهِ، وهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الظَّاهِر كُفْرٌ؛ لأَنَّه عَلَى زَعمِهِمْ تَجْسِيمٌ، والتَّجسِيمُ تَمْثِيل، والتَّمثِيلُ كُفْرٌ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الكِتَاب والسُّنَّة صَرَّحَا بالكُفْر والدَّعوَةِ إِلَيْهِ.

لأنَّهما مملوءَانِ مِنْ إثبَاتِ صِفَات اللهِ الَّتِي زَعَمَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ أَنَّ إِثْبَاتَها تَشْبِيهٌ وكُفْرٌ[١].

ثانيًا: أنَّ الكِتَابَ والسُّنَّة لَـمْ يُبيِّنَا الحقَّ؛ لأنَّ الحقَّ عنْدَ هَـؤُلَاءِ هُـوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، ولَيْسَ فِي الكِتَاب وَلَا فِي السُّنَّة مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ صِفَات الكَمال عَنِ اللهِ لَا نصًّا وَلَا ظَاهِرًا[٢].

---

[١] الأولى أن يُقَال: (تمثيل) بدل تَشْبِيه كما سَبَق بيان ذلك.

وهُوَ أنَّ القُرْآنَ والسُّنَّة يَدْعُوانِ إِلَى الكُفْر، ومَعْلُوم أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ، لَكِنَّهُ عَلَى قَولِـهِمْ لَازِم لَهُ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ مَثَلًا: إِثْبَاتُ اليَدِ الحَقِيقِيَّة الَّتِي بِهَا يَخْلُقُ ويَأْخُـذُ ويَقبِضُ تَمْثِيلٌ، والتَّمثِيلُ كُفْـرٌ، نَقُـولُ: إِذَنِ القُـرْآنُ والسُّنَّة يَدُلَّانِ عَلَى الكُفْـر، وَلَا أحَدَ يَتجَاسَرُ وهُـوَ يَدَّعِي الإِسْلَام أَنْ يَقُـول: إِنَّ القُرْآن يَدْعُـو إِلَى الكُفْر.

[٢] فهُمْ يَعتَقِدُون أَنَّ نَفْيَ الرَّحمَةِ عَنِ اللهِ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ الغَضَبِ عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ الرِّضَا عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ السُّخْطِ عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ اليَدِ الحَقِيقِيَّة عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَعتَقِدُونَه، ولَمْ يَرِدْ فِي القُرْآن والسُّنَّة أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى نَفَى عَنْ نَفْسه الرَّحمَةَ، وَلَا الغَضَبَ، وَلَا السُّخطَ، وَلَا الكَرَاهَةَ، وَلَا البُغْضَ، بَلْ إِنَّ الكِتَاب والسُّنَّة دَلَّا عَلَى إثبَاتِ ذَلِكَ، فيَلزَمُ عَلَى طَرِيقَتِكُم أَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة لَمْ يُبيِّنَا الحَقَّ، ثُمَّ يُقَال لَـهُمْ: هَذَا الَّذِي زَعَمْتُم أَنَّهُ الحَقُّ وهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، أَرُونا فِي كِتَابِ اللهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. قَالُوا: عنْدَنا لَكُمْ دَلِيل مِنَ القُرْآن والسُّنَّة عَلَى النَّفْي.

وغايَةُ المُتحذْلِق[١] مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَستنْتِجَ ذَلِكَ(١) مِنْ مِثْل قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤][٢].

ومِنَ المَعْلُوم لكُلِّ عَاقِل أنَّ المَقْصُودَ مِنْ أمثَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ إثْبَاتُ كَمالِ اللهِ تَعَالَى وأَنَّهُ لَا شَبيهَ لَهُ فِي صِفَاتِه[٣]،.........................

---

[١] المُتحَذْلِقُ -بزِيادَةِ اللَّامِ- هُوَ الَّذِي يَنْسُبُ نَفْسَه إِلَى الحَذْقِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ، والحَذْقُ هُوَ قُوَّةُ الذَّكاءِ والفَهْمِ.

[٢] وأَيْضًا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢] ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ النَّفْيُ، فَنَقُول لهُمْ: إنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ لَا يرضَى، لَا يَغضَبُ، لَمْ يَستَوِ عَلَى العَرْش، لَا يَنْزِل إِلَى السَّماء الدُّنْيا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ تَعَالَى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، أَيْ: هَلْ تعْلَمُ لَهُ أَحَدًا يُسامِيهِ أَوْ يُشابِهُه؟ وقَالَ تعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، أَيْ: لَا أَحَدَ يُكافِئُه فِي قُوَّتِه، وَلَا فِي سَمْعِه، وَلَا فِي بَصَرِه، وَلَا فِي غَيْر ذَلِكَ مِنَ الصِّفَات، هَذَا مَعْنى الآيَةِ الَّذِي لَا يُحْتَمَلُ سِوَاهُ؛ ولهَذَا قَالَ: «**ومِنَ المَعْلُوم لكُلِّ عَاقِل أنَّ المَقْصُودَ مِنْ أمثَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ إثْبَاتُ كَمالِ اللهِ تَعَالَى وأَنَّهُ**» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكَمالِه «**لَا شَبيهَ لَهُ فِي صِفَاتِه**».

[٣] يَعْنِي لَا مَثِيلَ لَهُ فِي صِفَاتِه.

---

(١) أَيْ: مَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَفْي الصِّفَات. [المؤلف]

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا بيَانُ انْتِفَاءِ الصِّفَات عَنهُ، إِذْ لَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ دلَّ النَّاس عَلَى انْتِفَاءِ الصِّفَات عَنِ اللهِ بِمِثلِ هَذَا الكَلَامِ فَهُوَ إِمَّا مُلغِز فِي كَلامِهِ، أَوْ مُدلِّسٌ، أَوْ عَاجِزٌ عَنِ البَيَانِ[١]،..............................

فَإِذَا قُلْنَا: لَمْ يَكُنْ لَهُ كفوًا أَحَدٌ. لَيْسَ المَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَة، بَلِ المَعْنَى أَنَّهُ لَا يُماثِلُه أحَدٌ فِي صِفَاتِه إِذْ نَفْيُ المُماثَلَةِ عَنِ الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ الشَّيْء، ولَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الشَّيْء مَوْجُودًا لكَانَ نَفْيُ المُماثلَةِ لغْوًا مِنَ القَوْل لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، فَهَذِهِ الآيَاتُ وأَشْبَاهُها عَلَى عَكْسِ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الصِّفَات، لكِنْ تَدُلُّ عَلَى الكَمال الَّذِي لَا يُساوِيهِ فِيهِ أحَدٌ؛ ولهَذَا لـمَّا قَالَ القَائِلُ:

لَـيْسَ كمِثْـلِ الفَتَـى زُهَـيرٍ

لَمْ يَفْهَمِ المُخَاطَبُ أَنَّ زُهيرًا أصَمُّ أَعْمَى أبْكَمُ بَخِيلٌ جبانٌ زَمِنٌ مَشلُولٌ، بَلْ بالعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا أحَدَ يَفهَمُ مِنْ مِثْل هَذَا التَّعبِيرِ أَنَّهُ لَيسَ لَهُ صِفَةٌ، بَلْ لَا يُفهَمْ مِنْ هَذَا التَّعبِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لكَمال صِفَاته لَيسَ لَهُ مَثِيلٌ.

[١] لَوْ أَرَادَ أحَدٌ أَنْ يَدُلَّ النَّاس عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا صِفَاتِ لَهُ فِي مِثْل هَذِهِ العِبَارَة لكَانَ إِمَّا مُلغِزًا، والإلْغَازُ: أَنْ يَأتِيَ الإنْسَان بِأَمْر عَلَى خِلَاف الواقِعِ فِي ظَاهرِهِ، ولَكِنَّهُ عنْدَ التَّأَمُّل يَكُونُ حَقًّا -والفَرْقُ بَيْنَ اللُّغْز والتَّوريَةِ: أَنَّ الإِلْغازَ غَالبًا يُرَادُ بِهِ الإِعْجازُ، أَيْ: إِعجَازُ الخَصمِ، والتَّوريَةُ يُرَادُ بِهَا أَنْ لَا يُبيِّنَ لَهُ الأَمْرَ، وهُنَاكَ كتَابُ «الطِّراز فِي حَلِّ الألْغَازِ»، وهُوَ عَلَى أَبْوابِ الفِقْهِ-، أَوْ مُدلِّسًا، والمُدلِّسُ: الغَاشُّ الَّذِي يَأتِي بالكَلَام وهُوَ لَا يُرِيدُهُ، إِنَّما يُرِيدُ مَعْنًى آخَرَ لِكَيْ يَغُشَّ النَّاس ويَغُرُّهم، أَوْ عَاجِزًا عَنِ البَيَانِ، أَيْ: مَعَهُ عِيٌّ فَلَا يَقدِرُ أَنْ يُبيِّنَ.

وكُلُّ هَذِهِ الأُمُورِ[١] مُمتَنِعَةٌ فِي كَلَام اللهِ تَعَالَى وكَلَامِ رَسُولِه ﷺ، فإنَّ كلامَهُما قَدْ تَضَمَّنَ كَمالَ البيَانِ والإِرَادَة، فَلَيْسَ المَقصُودُ بِهِ إِرَادَةَ ضَلَالِ الخَلقِ والتَّعمِيَةِ عَلَيهِم، ولَيْسَ فِيهِ نقصٌ فِي البَيَانِ والفَصَاحَةِ[٢].

ثالثًا: أَنَّ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ المُهاجِرِينَ والأنصَارِ والَّذِين اتَّبَعُوهُم بإحسَانٍ كَانُوا قَائِلين بالبَاطِلِ وكَاتِمِينَ للحَقِّ أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ[٣]؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَ النَّقلُ عَنهُم بإِثبَاتِ صِفاتِ الكَمال للهِ الَّذِي زَعمَ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ بَاطِل،........

---

[١] أَيِ: الثَّلاثَةُ؛ الإِلْغَازُ والتَّدلِيسُ والعَجْزُ عَنِ البَيَانِ.

[٢] بَلِ الأَمرُ بالعَكْس فاللهُ يَقُول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، ويَقُولُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء:١٧٦]، فَهَذَا مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كَلَامِه لعِبَادِه، أَرادَ أَنْ يُبيِّنَ لَهُمُ الحَقَّ حَتَّى لَا يَضِلُّوا، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ تَعالَى أَرادَ بقَولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] أَنَّهُ لَا صِفَةَ لَهُ، فإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ بَيَانًا، هُوَ عَكسُ البيَانِ.

[٣] كَانُوا قَائِلِينَ بالبَاطِل؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ بإِثبَاتِ الصِّفَات الَّذِي يَدَّعِي هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ أَنَّهُ بَاطِل، وكَانُوا كَاتِمِينَ للحَقِّ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُبيِّنُوا نَفيَ الصِّفَات الَّذِي زَعَم هَؤُلَاءِ أَنَّهُ حَقٌّ، أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ، يَعْنِي: مَا يَدْرُونَ عَنِ الحَقِّ، فصَارُوا يَتكَلَّمُون بالبَاطِلِ، وَلَا يُبيِّنُونَ الحَقَّ؛ لأَنَّهُم جَاهِلُون، فأَنْتَ إِنْ وصَفتَهُم بالجَهْلِ أَوِ الكِتمَانِ فكِلَاهُما قَدحٌ عَظِيمٌ فِي الصَّحَابةِ والتَّابِعِين لَهُمْ بإِحسَانٍ، فَإِذَا قُلْت: إِنَّهُم لم يَتكَلَّموا بالنَّفْي؛ لأَنَّهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكلَّمُوا بالإِثبَاتِ؛ لأَنَّهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذا هُوَ البَاطِلُ، فَهَذا كُلُّه عَيْبٌ لَهُم.

ولم يَتكلَّموا مَرَّةً وَاحدَةً بنَفْيِ الصِّفَات الَّذِي زَعَم هَؤُلَاءِ أَنَّهُ الحَقُّ، وهَذَا اللَّازِم مُمتَنِعٌ عَلَى خَيرِ القُرُون وأفضَلِ الأُمَّة[١].

رابِعًا: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتْ صِفَة الكَمَال عَنِ اللهِ لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ النَّقْصِ[٢]، فَإِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الخَارِج فلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَة، فَإِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَاتُ الكَمَال لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بصِفَاتِ النَّقص، وبِهَذَا يَنْعَكِسُ الأَمْرُ عَلَى هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ، ويَقَعُونَ فِي شَرٍّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ[٣].

---

[١] فَإِذَا امْتَنَع عَلَيْهِم جَعْلُ الحَقِّ وامْتنَعَ عَلَيْهِم القَوْلُ بالبَاطِل وكِتْمانُ الحَقِّ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مَا قَالُوه هُوَ الحَقُّ، وهُوَ إِثْبَاتُ الصِّفَات.

[٢] فاللهُ عَزَّوَجَلَّ مَوْجُودٌ حَقِيقَةً، فَإِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَات الكَمَال لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بصِفَاتِ النَّقْصِ، فَإِذَا قُلْنَا -كَمَا هُوَ رَأيُ النُّفَاة المَحْضُ-: إِنَّهُ لَا رحْمَةَ لَهُ، وَلَا كَلَام لَهُ، وَلَا سَمْعَ لَهُ، وَلَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا حَيَاةَ لَهُ يَلْزَم أن يَكُونَ مُتَّصِفًا بالنَّقص؛ لأَنَّ مَنْ لَيْسَ بسَمِيعٍ مَثَلًا لَزِم أَنْ يَكُونَ أَصَمَّ؛ ولهَذَا قَالَ إبْراهِيمُ لأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، فأَنْتَ إِذَا نَفَيتَ صِفَاتِ الكَمَال عَنِ اللهِ لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بالنَّقصِ.

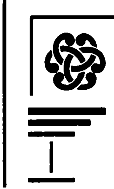
وقُلْنَا: «كَمَا هُوَ رَأيُ النُّفَاة المَحْضُ»؛ لأَنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ سمِيعٌ بلَا سَمْعٍ، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرَ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُه: «مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ» يَعْنِي بِهِ: الوُجُودَ العَينيَّ؛ لأَنَّ هُنَاكَ تَقْدِيرًا ذِهْنيًّا وَوُجُودًا عَيْنيًّا، فالتَّقدِيرُ الذِّهْنيُّ: هُوَ أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يُقَدِّرُ ذاتًا لَيْسَ لَهَا صِفَاتٌ، يَعْنِي: رُبَّمَا يَتصوَّرُ أَنَّهُ يُوجَدُ ذَاتٌ مَا لـها صِفَات، كَمَا أَنَّكَ رُبَّما تَتَصوَّرُ أَنَّ

هُنَاكَ مَخْلُوقًا لَهُ مِئَة رِجْلٍ، ولَهُ أَلْفُ وَجْهٍ، وفي كُلِّ وَجْهٍ أَلْفُ عَيْنٍ، وفِي كُلِّ عَيْنٍ أَلْفُ سَوَادٍ، وهَكَذَا، بَلْ يُمْكِن أن نَتصَوَّرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّصوُّرُ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودٍ، لكِنَّ الوُجودَ العَينِيَّ وهُوَ كُلُّ مَوْجُود فِي الخَارِج -يَعْنِي: قَائِم بعَينِهِ- فلَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صِفَاته إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ لكَفَى.

فَهَذِهِ اللَّوازمُ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَازِمَةٌ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ البَاطِلِ، وأَنَّهُ لَا محيدَ لَهُمْ عَنْهَا، وبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ القَوْلَ الحقَّ هُوَ إِثبَاتُ مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنفْسِهِ، ونَفْيُ مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِه.

* * *

فصلٌ

فِيمَا يَعتَمِدُ عَلَيْهِ النُّفَاةُ مِنَ الشُّبُهَات[١]

يَعتَمِدُ نُفاةُ الصِّفَات عَلَى شُبُهاتٍ بَاطِلة(١) يَعرِفُ بُطلَانَها كُلُّ مَنْ رَزقَهُ اللهُ

---

[١] «**النُّفَاة**»: بتَاء مَربُوطَةٍ، و«**الشُّبُهَات**»: بتَاء مُطْلَقَة -مَفتُوحَةٍ-؛ لأنَّ كلِمَةَ «**نُفَاةٌ**» لَيْسَت جَمْعَ مُؤنَّثٍ سَالِمًا، لَكِنَّهَا جَمْع نَافٍ، كغازٍ وغُزَاة، وقَاضٍ وقُضَاة، فالتَّاء فِيهَا لَيْسَت تَاءَ الجَمْعِ، ولكنَّهَا تَاءُ التَّأنيثِ، وتَاءُ التَّأنيثِ مَربُوطَةٌ، أَمَّا كَلِمَةُ «**شُبُهات**» فَهِيَ جَمْعُ مُؤنَّثٍ، إِذْ إِنَّهَا جَمْعُ «شُبْهَة»، وتَاءُ جَمْعِ المُؤنَّث مَفتُوحَة.

وقَوْلُهُ: «**مِنَ الشُّبُهَات**» هَذَا باعتِبَارِ حَقِيقَتها، أَمَّا باعْتِبَارِها عنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ فَهِيَ عِنْدَهُم دَلَائِلُ وحُجَجٌ، لَكِنَّهَا حَقِيقَةً شُبُهاتٌ، ولَيْسَتْ بيِّنَاتٍ، وكُلُّ إنسَانٍ يَدَّعِي قَوْلًا فَإِنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ دليلًا؛ لأنَّ قولًا بِلَا دَلِيلٍ مَرفُوضٌ مِنْ أَصْلِه، ولكِنْ مَحَكُّ النَّظَرِ والميزَانِ فِي الأَشْيَاء هَلْ تُقبَلُ أَوْ تُرفَضُ؟ أَنْ يُنظَرَ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقِيٌّ أو غَيْرُ صَحِيحٍ.

والمُرَادُ بالنُّفَاة هُنَا: نُفَاةُ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ سَواءٌ كَانُوا مِنَ النُّفَاة المُطْلَقِينَ الَّذِينَ يُنكِرُون كُلَّ صِفَة أَوْ مِنَ النُّفَاة المُقيِّدِين الَّذِينَ يُنكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَات ويُثبِتُونَ بَعْضها.

---

(١) ومنها ما تقدم من قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]. [المؤلف]

علمًا صَحِيحًا وفهمًا سَلِيمًا[١].

---

[١] هَـذِهِ الشُّبُهَات الَّتِي يَعْتَمِـدُون عَلَيْهَا إِمَّا دَلَائِل نَقليَّةٌ وإمَّا دَلَائِـل عقليَّةٌ يَحسَبُونها عقليَّةً أو يَدَّعُونَها عقلِيَّةً، فالدَّلائِلُ النَّقْليَّةُ تَجِدُهُم يَستَدِلُّونَ بآيَاتٍ مُجمَلَةٍ ويَدَعُون الآيَاتِ المُبَيِّنَةَ المُوضِّحَة، يَتَّبِعُون مَا تَشَابَه ويَدَعُون المُحكَمَ، فمَثَلًا يَقُولُونَ: نَحنُ لَا نُثبِتُ أيَّ صِفَة لله؛ لأَنَّ أيَّ صِفَة تُثبِتُهَا لله فَهِيَ مُناقِضَةٌ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]؛ ولقَولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؛ ولقَولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ادِّعَاءً مِنْهُم أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفةِ يَستَلْزِم التَّمْثِيل فيَقُولُونَ: مَثَلًا إِذَا أَثْبَتَّ لله سَمعًا أَثْبَتَّ لَهُ مَثِيلًا، وإِذَا أَثْبَتَّ لَهُ رِضًا أثْبتَّ لَهُ مَثِيلًا، هَذَا خِلَافُ دَلالَةِ القُرْآن؛ لأنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَدْ سَبَق الجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الشُّبهَةِ وبيَانُ أَنَّهَا بَاطِلة، وأَنَّ إِثبَاتَ الصِّفَات لَا يَستَلزِم التَّمْثِيلَ، لأَنَّنَا نَقُول: لَهُ سَمْعٌ لَيْسَ كَمِثْلِ سَمعِنا، لَهُ بصَرٍ لَيْسَ كمِثلِ بَصَرِنَا، وهَكَذَا كَمَا أَنَّنَا نُشَاهِدُ المَخلُوقَاتِ بَعْضُها لَا يُماثِل بَعْضًا مَعَ اتِّفَاقِها فِي الحُدُوثِ، فكُلُّها حَادِثَةٌ، واتِّفَاقُها فِي تِلْكَ الصِّفَةِ.

فسَمْعُ الإِنْسَان مَثَلًا لَيْسَ كسَمْعِ الحَيَوَانِ الآخَرِ، وبصَرُهُ كَذَلِكَ، فالطَّائِرُ يَرَى الحَبَّةَ وهُوَ فِي جَوِّ السَّمَاء وهِيَ فِي الأَرْضِ وأَنْتَ لَا تَرَاهَا، وهَكَذَا بقيَّةُ الصِّفَات الَّتِي للمَخْلُوقَاتِ كُلِّها لَا يَلْزَم مِنِ اشْتِرَاكِهَا فِي الاسْمِ أَنْ تَكُونَ مُتَماثِلَةً فِي الحَقِيقَةِ، وَسَبَقَ لَنَا أَيْضًا أَنَّنا إِذَا نَفَيْنَا عَنْهُ الصِّفَاتِ شَبَّهنَاه بالمَعدُوماتِ، وسَبَقَ لنَا أَنَّ بَعْضَهُم كَابَرَ وقَالَ: لَا أُثْبِتُ وَلَا أَنفِي. فقُلْنا: إِنَّ هَذَا تَشْبِيه بالمُمتَنِعاتِ؛ لأَنَّ الشَّيْء

وغَالِبُ مَا يَعتَمِدُون عَلَيهِ مَا يَأتِي:

١ - دَعوَى كَاذِبَةٌ[١] مِثْلَ أَنْ يدَّعِيَ الإجمَاعَ عَلَى قَولِه[٢]، أَوْ أَنَّهُ هُوَ التَّحقِيقُ أَوْ أَنَّهُ قَولُ المُحقِّقِينَ[٣]، أَوْ أَنَّ قَوْلَ خَصْمِه خِلَافُ الإجمَاعِ، ونَحْوُ ذَلِكَ[٤].

إمَّا ثَابتٌ وإمَّا مُنتَفٍ، وبِهَذَا انْتَهَيْنا مِنْ شُبُهَاتِهِمُ النَّقْليَّة وهِيَ الدَّلائِلُ السَّمَعِيَّة، وبَقِينا بالشُّبُهَاتِ الَّتِي يَدْعُونها عَقلِيَّةً ولَيْسَت بعقلِيَّةٍ، ولكِنَّهَا وَهمِيَّةٌ.

[١] يَعْنِي: يَدَّعُون دَعوَى، ولكنَّها لَيْسَتْ بصَوَابٍ، بَلْ بَاطِلَةٌ.

[٢] فيَقُولُ: أَجمَع أَهلُ الحَقِّ عَلَى كَذَا وكَذَا، ويَدَعُ السَّلَفَ ومَنْ تَبِعهُم عَلَى الجَانِبِ الأَيْسَرِ، والَّذِي يسمَعُ كَلِمَةَ «أَجمَعَ أَهْلُ الحَقِّ عَلَى كَذَا» تَجِدُه يَقُولُ: إِذَنْ لَا يَجُوز مُخَالَفتُهم وأَنَّ خِلَاف الإجمَاعِ كُفرٌ! والحَقِيقَةُ أَنَّ أَهلَ الحَقِّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَاف ذَلِكَ، لكِن هُوَ يَدَّعي هَذَا الشَّيءَ، وهُوَ بِهَذَا إِمَّا أَنْ يُصادِفَ قلبًا خَالِيًا مِنَ العُلُومِ فتَشتَبِهُ عَلَيهِ هَذِهِ العِبَارَةُ ويَأخُذُ بِهَا، أو يُصادِفُ قَلْبًا وَاعِيًا عَالِمًا يَعرِفُ البَاطِلَ.

[٣] والَّذِي يَقْرَأُ الكِتَاب وهُوَ لَا يَعرِفُ المَذْهَب المُقابِلَ تَجِدُهُ يَظُنُّ أَنَّهُ مَا دام هَذَا هُوَ التَّحقِيق مِنْ هَذَا المُؤَلِّفِ أو أَنَّهُ قَولُ المُحقِّقِينَ يَظُنُّ أَنَّهُ الحَقُّ فيَقبَلُ، فإِنْ قِيلَ: هَذِهِ العِبَارَة أَيْضًا يُوجَدُ مِثْلها فِي كَلَام السَّلَف حَيثُ يَقُولُونَ: هَذَا هُوَ التَّحقِيقُ، وهَذَا هُوَ الحَقُّ، وهَذَا أَجمَعَ عَلَيْهِ الصَّحابَة، ومَا أَشْبهَ ذَلِكَ فهم يَقُولُونَ: أَنْتُم أَيضًا ادَّعَيتُم مِثْل مَا ادَّعينا فإِنَّنَا نَقُولُ لَهُم: المَرْجِعُ فِي هَذَا إِلَى كَلَام اللهِ وكَلَامِ رَسُولِه؛ ولنَنظُرْ أَيُّنا أحَقُّ فِي كِتَاب اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِه ﷺ.

[٤] يعني: أَوْ أَنَّ -يَقُولَ عَنْ- قَوْلَ خَصْمِه -إِنَّهُ- خِلَافُ الإجمَاعِ، ونَحْوُ ذَلِكَ.

فيَقُولُ مَثَلًا عَنْ مَذْهَبِ السَّلَف: إِنَّ هَذَا خِلَافُ إجمَاعِ أَهْل التَّحقِيقِ أو أَهْلِ

٢- شُبْهَةٌ مُركَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ مِثْلَ قَولِهِمْ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ للهِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ لأنَّ الصِّفَاتِ أعراضٌ، والعَرَضُ لَا يقُومُ إِلَّا بجِسْمٍ، والأَجْسَامُ مُتماثِلَةٌ[١].

الحَقِّ، أَوْ خِلَاف إجماعِ العُقَلَاء، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فالدَّعْوَى الأُولَى لإِثْبَاتِ قَوْلِهِ، والدَّعوَى الثَّانية لنَفْيِ قَوْلِ غَيرِهِ وَرَدِّهِ، ومَعَ ذَلِكَ فَهِيَ دَعَاوَى كَاذِبَةٌ لَا أَسَاسَ لَـهَا مِنَ الصِّحَّةِ.

[١] الشُّبهَةُ هَذِهِ مُركَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إِثْبَاتُ الصِّفَات للهِ يَسْتَلْزِم التَّشْبِيهَ. هَذِهِ دَعْوَى مُعلَّلَةٌ بأَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، والعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بجِسْمٍ، والأَجْسَام مُتماثِلَةٌ، لكِنَّ كُلَّ النتَائِجِ والمُقَدِّمات هَذِهِ بَاطِلَةٌ.

فقَوْلُهُم: «الصِّفَاتُ أعراضٌ» هَذَا غَيْر صَحِيح قَدْ تكُونُ الصِّفَاتُ أعراضًا وقَدْ تكُونُ لازِمَةً؛ لأنَّ الأَعْرَاض جَمْعُ عَرَضٍ، وهُوَ الَّذِي يَعرِضُ ويَزُولُ كالمَرَضِ والشِّبَعِ والعَطَشِ ومَا أَشْبهَها، والصِّفَاتُ لَيْسَت كُلُّها أعْرَاضًا.

ثُمَّ قَولُهم: «العَرَضُ لَا يقُومُ إِلَّا بجِسْمٍ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّ العَرَضَ يَكُون للجِسْمِ ولغَيْرِ الجِسْم، فنَحْنُ نَقُول: اليَوْمُ يومٌ طَوِيل، والحَرُّ حَرٌّ شَدِيدٌ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذِهِ لَيْسَت أَجْسَامًا فاليَوْم: زَمَنٌ، والحَرُّ حَالَةٌ للجَوِّ، ومَعَ ذَلِكَ وُصفَتْ بالعَرَضِ.

وقَوْلهم: «الأَجْسَامُ مُتماثِلَةٌ» غَيْر صَحِيح، وبُطْلَانُهُ ظَاهِر، فإِنَّنا نَجِدُ الأَجْسَامَ غَيْرَ مُتماثِلَةٍ، وهُمْ يُقِرُّونَ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا يُمْكِن أَنْ يَقُولُوا: إنَّ جِسْمَ البَعِيرِ مَثَلًا كَجِسْمِ الذَّرَّةِ أَوْ أَنَّ جِسْم الزُّبدَةِ كجِسْمِ الحَدِيدَةِ.

المُهمُّ: أنَّ قولهُم: «إنَّ الأَجْسَامَ مُتماثِلَةٌ» لَيسَ بصَحِيحٍ، لكِنْ إِذَا قرَأَها القَارِئُ رُبَّما تَشتَبِهُ عَلَيْهِ ويَظُـنُّ أَنَّ هَـذَا تعْلِيلٌ صَحِيح وقِيَاسٌ صَحِيح، ولَكِنَّـهُ عنْدَ التَّأَمُّل

٣- تَمَسُّكٌ بِأَلْفَاظٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ مَعَانٍ يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى ومَعَانٍ لَا يَصِحُّ نِسبتُها إِلَيْهِ مِثْل: الجِسْمِ والحَيِّز والجِهَة[١]،........................

يتبيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ بصَوَابٍ، قَدْ تَقُولُونَ: كَيْف يَقُولُونَ هَذَا الكَلَامَ؟! وكَيْفَ يُقْدِمون عَلَى هَذَا الكَلَامِ الَّذِي يَعرِفُ بُطْلَانَهُ كُلُّ شَخصٍ؟! نَقُولُ: هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُتُبِهِم، وهُوَ إِمَّا مُلْتَبِسٌ عَلَيْهِم، أو هُمْ مُلَبِّسُون عَلَى غَيرِهِمْ.

[١] فهُمْ يَأْتُونَ بِأَلْفَاظٍ مُشْتَرَكة تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى يَصِحُّ للهِ وعَلَى مَعْنًى لَا يَصِحُّ لَهُ فينْفُونَ ذَلِكَ، ومَا دَامَ الإِنْسَانُ يَعقِلُ بِأَنَّ هُنَاكَ مَعْنًى فِي هَذَا اللَّفْظِ يَجِب نَفْيُه عَنِ اللهِ، فَإِذَا جَعَلُوا الأَمْرَ مَبنِيًّا عَلَى نَفْي هَذَا المَعْنَى قَبِلُوهُ.

مثَالُ ذَلِكَ: «الجِسْم» يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِسْم، ويُرِيدُون بِذَلِكَ أن يُنكِرُوا عُلُوَّ اللهِ بذَاتِهِ، ونُزُولَه بذَاتِهِ، ويَدَه، ووَجْهَهُ، وعَينَهُ، وقَدمَهُ، وسَاقَهُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لأنَّ كُلَّها تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ جِسْمٌ واللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الجِسْمِيَّةِ، وعِنْدَمَا يَأتِيكَ مِثْلُ هَذَا الكَلَامِ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ تَقُول: هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ نَزَّهُوا اللهَ تَعَالَى عَنِ النَّقْصِ فقَالُوا: لَيْسَ بجِسْمٍ. ولكِنَّ الحَقِيقَةَ أَنَّهُم هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا اللهَ لَا شَيْءَ، فجَعلُوه مَعْنًى مَعقُولًا يُدْرَك بالخَيَالِ فَقَطْ.

وَنَحْنُ نَقُولُ -لَهُم كَما سَبَق-: إِنْ عَنَيْتُم بالجِسْم الجِسْمَ المُركَّب الَّذِي يَفتَقِرُ بَعْضُه إِلَى بَعْضٍ فِي التَّركِيبِ والقِيَامِ فَهَذَا مُنتَفٍ عَنِ اللهِ، وَلَا نُثبِتُ للهِ تَعَالَى جِسْمًا بِهَذَا المَعْنَى، وإِن أَرَدْتُمُ بالجِسْم القَائِمَ بنَفْسِهِ المُتَّصفَ بِمَا يَسْتَحِقُّه مِنَ الصِّفَات، الَّذِي لَهُ أفْعَالٌ تَحْتَ مَشيئَتِهِ وإِرَادَتِهِ فَهُوَ يَأخُذُ، ويَرضَى، ويَغْضَبُ، ويَضْحَكُ، ويَستَوِي، ويَجِيءُ، ويَنْزِلُ، فَهَذَا المَعْنَى حَقٌّ، ومَعَ هَذَا لَا نُطلِقُ لفْظَ الجِسْم لَا نَفْيًا

وَلَا إِثْبَاتًا، فَلَا نَقُولُ: إِنَّ للهِ جِسْمًا. وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ جِسْمٌ. هَذَا باعْتِبَارِ اللَّفْظ.

أَمَّا باعْتِبَارِ المَعْنَى فيَجِبُ أَنْ نَستَفْصِلَ إن أَرَدْتُم بالجِسْم المَعْنَى الأَوَّل فَهَذَا مُمتَنِعٌ عَلَى اللهِ، وإنْ أَرَدْتُم بالجِسْم المَعْنَى الثَّانِيَ أَنَّهُ ذَاتٌ مُقدَّسَةٌ تَقُومُ بِهَا الأَفْعَالُ، ولَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وعَيْنٌ فَهُوَ حَقٌّ، بَلْ وَاجِبٌ يَجِب عَلَيْنَا أن نعتَقِدَ ذَلِكَ، ولكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أن نَحْذَرَ مِنْ تَخَيُّلِ ذَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّكَ مَهْمَا تَخَيَّلْتَ فإِنَّكَ لَنْ تُدرِكَ هَذَا، بَلْ يُؤَدِّي بِكَ هَذَا إِلَى مَفَاوِزَ تَعجِزُ عَنِ الخَلَاصِ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى لَا يُدْرَكُ بالقُوَى الحِسِّيَّةِ فكَيْفَ يُدْرَكُ بالقُوَى المَعنويَّةِ العَقْليَّةِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ولكِنَّكَ تُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَهُ ذَاتٌ مُقدَّسةٌ عظِيمَةٌ، أَمَّا أَنْ تَتصَوَّرَ لَهَا كَيْفِيَّةً مُعيَّنَةً فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ «الحَيِّزُ» هُمْ يَقُولُونَ: إنَّك إِذَا أَثْبَتَّ أَنَّ اللهَ فَوْقَ عَرْشِهِ بذَاتِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحيُّزُ، والتَّحيُّزُ مَمنُوعٌ؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُون اللهُ محصُورًا، واللهُ تَعَالَى وَاسِعٌ عَلِيمٌ، فيَجِبُ أَنْ تُنكِرَ عُلوَّهُ بذَاتِهِ؛ لِئَلَّا تَقَعَ فِي هَذِهِ الشُّبهَةِ، وسبَقَ لنَا أَنْ قُلْنَا: إنَّ الحَيِّزَ إن أُرِيد بِهِ أَنَّ اللهَ تَحوزُهُ المَخلُوقَاتُ وتُحيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِل مُمتَنِعٌ؛ كَيْف يُمْكِن هَذَا وقَدْ وَسِعَ كُرسيُّه السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؟! وكُرسيُّه مَوْضِعُ القَدَمَينِ.

وإِنْ أُرِيدَ بالحَيِّز أَنَّهُ مُنحازٌ عَنِ الخَلائِقِ بَائِنٌ مِنْهَا فَهَذَا حَقٌّ وصَحِيحٌ، وَمَعَ هَذَا لَا نُطلِقُ هَذَا اللَّفْظَ لَا نَفيًا وَلَا إِثْباتًا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة إِثْبَاتُهُ للهِ وَلَا نَفْيُه عَنْهُ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَأَدَّبَ وأَنْ لَا نتقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ ورَسُولِهِ، لكِنْ مَعَ هَذَا

لَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ نَفْيِ هَذَا الاسْمِ نَفْيَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الأَفْعَالِ والصِّفَاتِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا «الجِهَةُ» هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ. والَّذِين قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَيْسَ فِي جِهَةٍ. انْقَسَمُوا إِلَى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ جِهَةٍ وفِي كُلِّ مكَانَ. وحينَئِذٍ تَنْتَفِي الجِهَة؛ لأَنَّهُ إن قُلْت: أَمَامُ. أَخطَأتَ، وإِنْ قُلْت: فَوقُ. أخْطَأتَ، وإِنْ قُلْت: تحْتُ. أخْطَأتَ، وإِنْ قُلْت: يَمِين. أَخْطَأتَ، وإِنْ قُلْت: شِمال. أَخطَأتَ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا تُقَيِّد بجِهَةٍ مُعيَّنَة، وهَذَا يَقُولُ بِهِ قُدمَاءُ الجَهْمِيَّة وكُلُّ مَنْ يَقُولُ بالحُلُولِ مِنَ المُعْتَزِلَة وغيرِهِمْ.

وقِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ إِطْلَاقًا؛ فَلَيْس فَوْقَ العَالَمِ، وَلَا تحتَهُ، وَلَا يمِين، وَلَا شِمَال، وَلَا أمَام، وَلَا خَلْف، إِذَنْ يَصلُح أَنْ نَقُولَ بأَنَّهُ معدُومٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا فلَا بُدَّ أن يَكُونَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الجِهَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الجِهَاتِ. فمَعْنَاه العَدَمُ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ العُلَماء: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللهَ بالعَدَمِ. مَا وَجدْنَا أَدقَّ مِنْ هَذَا الوَصْفِ، وهُوَ: مَنْ لَيْسَ دَاخِلَ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنْفَصِلًا، وَلَا يَمِين، وَلَا شِمال، وَلَا فوق، وَلَا تَحْت، وَلَا خَلْف، وَلَا أمَام. فإِذَنِ الَّذِينَ يُنكِرُون الجِهَةَ صَارُوا يَنقَسِمُون إِلَى قِسْمَينِ.

وقَدْ سَبَق لنَا أَيْضًا بُطْلَانُ هَذَا القَوْلِ، وقُلْنَا: إِنْ أُرِيدَ بالجِهَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَـوْقَ السَّمَوَاتِ ومَا حَولَهُ عَـدَمٌ، لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ بِمَعْنى كُلُّ الخَلِيقَةِ تحتَهُ والفَـوقُ جِهَة عدَميَّةٌ لَا يَحُوزُه شَيْءٌ مِنْ أَيِّ المَخلُوقَاتِ فَهذَا صَحِيحٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْق كُلِّ

فَهَذِهِ الأَلْفَاظُ المُجملَةُ يَتوصَّلُون بِإِطْلَاق نَفْيها عَنِ اللهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِهِ عَنْهُ(١) [١].

شَيْءٍ، لَا يُحاذِيهِ شَيْءٌ أَبَدًا، وإِنْ أُرِيدَ بالجِهَةِ جِهَةٌ تَحِيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وإِنْ أُرِيدَ جِهَةُ سُفْل فَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى فَوْق، والدَّلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ الجِهَة وأنَّها فَوْق لَكِنَّهَا جِهَةٌ عَدَمِيَّةٌ بِمَعْنى أَنَّهُ لَا يُحِيطُ باللهِ شَيْءٌ فِي مكَانِهِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ الجَارِيَةَ قَالَ لَـهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» -و(أَيْنَ) يُستَفْهَمُ بِهَا عَنِ المكَانِ- قَالَتْ فِي السَّماء قَالَ: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»(٢).

والغَرِيبُ أَنَّ المُنكِرِينَ لهَذَا مِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ الحَدِيثَ، وَرَدُّ النُّصُوصِ عنْدَهُم سَهْلٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتواتِرَةً، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُول: إِنَّ الاستِفْهَامَ هُنَا عَنِ الذَّاتِ يَعْنِي «أَيْنَ اللهُ» أَيْ: مَنِ اللهُ؟ وهَلْ يُعقَلُ أَنْ تكُونَ «أَيْنَ» فِي هَذَا السِّيَاقِ استفهامًا عَنِ الذَّاتِ؟ أَبَدًا فالرَّسُولُ ﷺ أَعلَمُ الخَلقِ باللُّغةِ العَرَبِيَّة، وسَأَلَهَا بلَفْظِ «أَيْنَ»، ولَوْ أَرَادَ الاستِفْهَامَ عَنِ الذَّاتِ لقَالَ: مَنِ اللهُ؟ ولَمْ يَقُلْ: «أَيْنَ اللهُ».

[١] يَقُولُ المُؤَلِّف: «**فَهَذِهِ الأَلْفَاظُ المُجمَلَةُ يَتوصَّلُونَ بِإِطْلَاقِ نَفْيِهَا عَنِ اللهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِهِ عَنْهُ**».

فعِنْدَمَا أَقُولُ: أَنَا أُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا. قَالَ نُفَاةُ الصِّفَاتِ: إِذَنْ آمَنْتُ بأَنَّ اللهَ جِسمٌ. فيُلْزِمُونَكَ بِهَذَا، ولكِنْ أُجِيبُهُم بأَنْ أَقُولَ: إِنْ أَرَدْتُم بالجِسْمِ

---

(١) انظر: الكلام في الجهة (ص:١٧٣) الباب التاسع، والكلام في الجسم (ص:١٨٧، فما بعد) من الباب العاشر. وأما الحيز فيفصل فيه: فإن أُريد أن الله تحوزه المخلوقات فهو ممتنع، وإن أريد أنه منحاز عن المخلوقات مباين لها فصحيح. [المؤلف]

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ هُمْ يَصوغُونَ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ بعِبَارَاتٍ مُزخْرَفَةٍ طَويلَةٍ غَريبَةٍ يَحسَبُها الجَاهِلُ بِهَا حَقًّا بما كُسِيَتْهُ مِنْ زَخَارفِ القَوْل، فَإذَا حقَّقَ الأَمْر تبيَّنَ لَهُ أَنَّهَا شُبُهاتٌ بَاطِلة كَمَا قِيلَ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُـها حقًّـا وَكُـلٌّ كَـاسِرٌ مَكْسُـورُ[١]

والرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّل: نَقْضُ شُبهَاتِهِمْ وحُجَجِهِمْ، وأَنَّهُ يَلزَمُهُم فِيمَا أَثْبَتُوهُ نَظِيرُ مَا فَرُّوا مِنْهُ فِيمَا نَفَوْه[٢].

الجِسْمَ المُرَكَّبَ المُفتَقِرَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كافْتِقَارِ الرَّأسِ إِلَى الجَسَدِ، وافْتِقَارِ الجَسْدِ إِلَى الرَّأسِ، وإِلَى القَلْبِ، وإِلَى اليَدِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنًى بَاطِلٌ، وَلَا أَلتَزِمُه وَلَا يَلْزَمُنِي أَيْضًا.

وإِنْ أَرَدْتُم بالجِسْمِ الذَّاتَ القَائمَ بنَفْسِهَا المُتَّصِفَةَ بِمَا يَلِيق بِهَا فَهُوَ حَقٌّ، وأَنَا أَلْتَزِمُ بِهِ، ولَيْسَ فِي هَذَا شَيْء، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالُوا: إِذَا قُلْت: يَنزِلُ. مَعْنَاه أَنَّهُ فِي جِهَةٍ، فأَقُولُ كَمَا قُلْنَا فِي التَّفْصِيلِ السَّابِقِ عَنِ الجِهَة.

[١] فالزُّجَاجُ لَا يقُومُ بالحَجَرِ والحَدِيدِ، بَلْ وَلَا يقُومُ بَعْضُه لبَعْض، فلَوْ ضَربْتَ الزُّجاجَةَ بأُخْرَى انْكَسَرَتْ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُما كَاسِرٌ ومَكْسُورٌ، وهَذِهِ حُجَجُ أَهْل البَاطِل تَظُنُّ أَنَّهَا حَقٌّ، ولكِنَّها بَاطِلة، تَتَهَافَتُ أَمَامَ الحَقِّ، وكُلُّ وَاحِد مِنْهَا يَكْسِرُ الأُخْرَى، فَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى كُتُبهِمْ لوَجَدْتَ التَّنَاقُضَ العظِيمَ بينَهُمْ حَتَّى إِنَّ الوَاحِدَ مِنْهُم يُبطِلُ مَا قَالَهُ مِنْ قَبْلُ، لَكِنَّهُ يُبطِلُهُ بحُجَّةٍ بَاطِلَةٍ يَعْنِي: لَا يُبطِلُهُ بحَقٍّ، فتكُونُ كُلُّها بَاطِلَةً.

[٢] وهَذَا الوَجْهُ مُهِمٌّ جِدًّا لَا فِي جِدَالِ هَؤُلَاءِ، ولكِنْ حَتَّى فِي الجِدَالِ الفِقْهِيِّ

الثَّانِي: بيَانُ تَنَاقُضِ أَقْوَالِهم واضْطِرَابِهَا، حَيْثُ كَانَ كُلُّ طَائِفَة مِنْهُم تَدَّعِي أَنَّ العَقْلَ يُوجِبُ مَا تَدَّعِي الأُخْرَى أَنَّهُ يَمْنَعُه ونَحْوُ ذَلِكَ، بَلِ الواحِدُ مِنْهُم، رُبَّمَا يَقُولُ قَوْلًا يدَّعِي أَنَّ العَقْلَ يُوجِبُهُ، ثُمَّ يَنقُضُه فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وتَنَاقُضُ الأَقْوَالِ مِنْ أَقْوى الأدِلَّةِ عَلَى فَسَادِهَا[١].

العَمَلِيِّ أَنْ تَبْدَأَ أَوَّلًا بنَقْضِ حُجَّةِ الخَصْمِ؛ لتَهْدِمَ السُّورَ حَتَّى تَبْنِيَ، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ تَبْنِي قَبْلَ أَنْ تَهْدِمَ فَهُوَ لَا يَزَالُ يُورِدُ عَلَيْكَ الحُجَّةَ.

وعَلَى هَذَا فأَوَّلُ شَيْءٍ فِي بَابِ المُناظَرَةِ والمُجادَلَةِ أَنْ تَهْدِمَ حُجَّةَ الخَصْمِ، فَإِذَا هَدَمْتَ فالْآنَ تَبْنِي، فتَأْتِي بِحُجَجِكَ حَتَّى تَبْنِيَ عَلَيْهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالُوا: المُرَادُ باليَدِ القُوَّةُ دُونَ الحَقِيقَةِ؛ لأَنَّنَا لَوْ أَثْبَتْنَا للهِ يَدًا حَقِيقِيَّةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا للمَخْلُوقِ حَيْثُ إِنَّ للمَخْلُوق يَدًا، فَنَقُولُ لَـهُمْ بكُلِّ بَسَاطَةٍ: وللمَخْلُوق قُوَّةٌ. فَإِذَا أَثْبَتُّمْ أَنَّ للهِ قُوَّةً لَزِمَ عَلَى قَاعِدَتِكُم أَنْ يَكُون مُمَاثِلًا للمَخْلُوق؛ لأَنَّ القُوَّةَ عنْدَكُم مُتماثِلَة كَمَا أَنَّ الأَيْدِيَ عنْدَكُم مُتماثِلَةٌ فيَلزَمُكُم إِذَنْ فِيمَا أَثْبَتُّمُوه نَظِيرُ مَا يلزَمُكُم فِيمَا نَفيْتُمُوه، بَلْ شَرٌّ مِنْهُ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُكُم عَلَى هَذَا الوُقُوعُ فِيمَا فَرَرْتُم مِنْهُ، وزِيَادَةُ تَحْرِيفِ النَّصِّ، وأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: بظَاهِرِهِ فَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌ لَمْ يَقَعُوا إِلَّا فِي التَّشْبِيهِ فَقَطْ.

[١] صَحِيحٌ أَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِها؛ لأَنَّ مِنْ عَلَامَاتِ صِحَّةِ القَوْلِ أَنْ يَكُون القَوْلُ مُطَّرِدًا، فَإِذَا كَانَ القَوْلُ مُتَنَاقِضًا فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ وعَدَمِ صِحَّتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ فمَثَلًا نَقُولُ لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُثبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ: أَنْتُم الْآنَ تُثبِتُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ، وَلَا تُثبِتُونَ

الثَّالِث: بيَانُ مَا يَلزَم عَلَى نَفيِهِم مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلةِ فَإنَّ فَسَادَ اللَّازِم يَدُلّ عَلَى فَسَادِ المَلزُوم[١].

هَذِهِ الصِّفَةَ، وهَذَا تناقُضٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصِّفَتَينِ، فَإِذَا بَيَّنَّا تَنَاقُضَ أَقْوالِـهِمْ، وأنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَوْضِعٍ مَا يَنقُضُونَهُ فِي مَوضِعٍ، بَلْ ويُوجِبُونَ أَحْيَانًا مَا يَرَوْنَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ممْتَنِعًا علِمْنَا أَنَّ أقوالَهُم فَاسِدَةٌ غَيْرُ صحِيحَةٍ.

وقَدْ سَبَق أَنَّهُم إِذَا ادَّعَوا أَنَّ العَقْلَ أَوْجَدَ هَذِهِ دُونَ هَذِهِ قُلْنَا: وإِذَا كَانَ العَقْلُ عَلَى زَعْمِكُم لَا يَقْتَضِي هَذِهِ الصِّفةَ فَقَدِ اقتَضَاهَا السَّمْعُ فوَجَبَ قَبُولُها؛ لأنَّ المَدلُولَ قَدْ يَتعَدَّدُ دَلِيلُه؛ ولهَذَا هُنَاكَ قَاعِدَةٌ تَقُول: لَا يَلزَم مِنِ انتِفاءِ الدَّلِيل المُعيَّنِ انتِفاءُ المَدلُولِ لإمكَانَ أن يَثْبُتَ بدَلِيلٍ آخَرَ. ثُمَّ نَقُولُ لَـهُمْ: يُمكِنُ أَنْ نُثبِتَ مَا نفَيتُمُوه بطَرِيقِ العَقل أَيضًا.

ونقُولُ لِمَنْ يُقِرُّ بالأَسماءِ دُونَ الصِّفَاتِ: إِذَا أَثْبَتَّ الأَسماءَ وَجبَ عَلَيْكَ أَنْ تُثبِتَ الصِّفَاتِ، إِذْ لَا فرقَ، فالكُلُّ دَلَّ عَلَيْهِ السَّمعُ فَوَجَبَ قَبولُه، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا نَفَيتَ وَقَعْتَ فِي محظُورٍ آخرَ، وهُوَ التَّحرِيفُ.

[١] هَذِهِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ فِي بَابِ المُناظَراتِ.

فنَعْرِف بِذَلِكَ بُطلَانَ قولِهِمْ بِمِثلِ هَذِهِ اللَّوازِمِ؛ لأنَّ فَسَادَ اللَّازِم يَدُلُّ عَلَى فسَادِ المَلْزُوم، ولنِضرِبْ مَثَلًا لِذلِكَ بمَنْ فَسَّرَ الاسْتِواءَ بالاستِيلاءِ فَقَالَ: (اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ) بِمَعْنى: اسْتولَى عَلَيْهِ، فَنَقُولُ: مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلة:

١- الخُرُوجُ فِي اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِهِ. والوَاجِبُ عَلَى المَرءِ فِي النُّصُوصِ أَنْ يُجرِيَها عَلَى ظَاهِـرِهَا لَا سِيَّما فِي الأُمُـور الغَيبِيَّةِ الَّتِي لَيسَ للرَّأيِ فِيها مجَالٌ، فَإِذَا أَخْرَجْنَاهَا

عَنْ ظَاهِرِهَا فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَصرُّفٌ غَيْرُ سَلِيمٍ، بَلْ هُوَ خَطَأٌ وجِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ.

٢- تَكْذِيبُ الخَبَرِ، لأَنَّكَ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كَذَّبْتَ ظَاهِرَهُ.

٣- إِثْبَاتُ مَعْنًى غَيْرِ مُرَادٍ؛ لأَنَّ هَذَا المَعْنَى الَّذِي أَثْبَتَّهُ يَجُوز أَنْ يَكُون هُوَ المُرَادَ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونُ المُرَادُ غيرَهُ، فكَيْفَ تُعيِّنُهُ أَنْت بِلَا دَلِيل مِنْ عنْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟!

٤- أَنَّهُ يَلْزَم عَلَى قولِهِمْ أَنْ يَكُون العَرْشُ قبْلَ خلْقِ السَّمواتِ والأَرْضِ مُلْكًا لغَيْرِ اللهِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ، ثُمَّ اسْتَوْلَى عَلَى العَرْشِ. فَنَقُول: يَعْنِي أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُستولٍ عَلَيْهِ. وهَذَا مِنْ لَازِم قَولِهِم.

٥- أَنَّهُ يَلْزَم عَلَى قَولِهِم أَنْ يَكُون اللهُ تَعَالَى مُستَوِيًا عَلَى ظَهْرِ البَعِيرِ وعَلَى ظَهْرِ الحِمَارِ وعَلَى ظَهْرِ الكَلْبِ؛ لأَنَّهُ مُستولٍ عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاء، فَإِذَا قُلْنَا: اسْتَوَى بِمَعْنَى: اسْتَوْلَى، واللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مُستَولٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُون مُستَوِيًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُستَوٍ عَلَى رَأْسِكَ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَه مُستَولٍ عَلَيْك. فَهَذَا اللَّازِم لَا شَكَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

إِذَنْ: إِذَا ذكَرْنَا مَا يَلْزَم عَلَى قَولِهِمْ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلة تَبيَّنَ بُطْلَانُها؛ لأَنَّ فَسَادَ اللَّازِم يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ المَلْزُوم، وهَذِهِ أَيْضًا مِنْ طُرُق المُناظَرَةِ أَنْ تَذكُرَ لخَصمِكَ مَا يَلْزَم عَلَى قَوْلِه.

لكِنْ لَوْ قَالَ الخَصْمُ: إنَّ هَذَا لَا يَلزَمُنِي. فَنقُول: إِذَا لَمْ يَأْتِ ببُرْهَانٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَاعَتِ الحُجَّةُ فَنَقُول لَهُ الآنَ: هَلْ تُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ مُستَولٍ عَلَى كُلِّ شَيْء أَوْ لَا؟

الرَّابع: أَنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي الصِّفَات لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيل[١]،..........

إِنْ قَالَ: لَا. كَفَرَ؛ لأَنَّهُ يُنكِرُ عُمُوم مُلْكِ اللهِ تَعَالَى، وإن قَالَ: نعَمْ. لَزِمَه أَنْ يَصِحَّ إِطْلَاقُ الاسْتِوَاء عَلَى كُلِّ مَا اسْتَوْلَى اللهُ عَلَيْهِ؛ لأنَّ اسْتَوْلَى عَلَى رَأْيِهِ عَلَى وَزْنِ اسْتَوَى، يَعْنِي: أنَّ مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ.

فالحَاصِلُ: أنَّ هَذِهِ مِنْ طُرُق المُنَاظَرةِ أَنْ يَعمَدَ المُنَاظِرُ إِلَى مَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْلِ مِنَ اللَّوازِمِ، فَإِذَا كَانَت فَاسِدَةً دَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَسَادِ المَلْزُوم.

[١] وهَذِهِ مَسْأَلَة تَحْتَاجُ إِلَى وَقْفَةٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَمْنَع الخَصْمُ هَذَا الوَجْهَ فيَدَّعِي أَنَّهَا تَحْتملُ التَّأْوِيل، والحَقِيقَةُ أَنَّ النُّصُوصَ الوَاردَةَ مِنْهَا مَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيل، وهُوَ قلِيلٌ، ومِنْهَا مَا لَا يَحتَمِلُ التَّأْوِيل، وأَعْنِي بالتَّأوِيلِ هَذَا: صَرْفَ اللَّفْظ عَنْ ظاهِره، لَا التَّفْسِير؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّفْسِير، فمِنَ النُّصُوصِ مَا لَا يحتَمِلُ التَّأْوِيل، مِثل قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ومثلُ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ فإِنَّهُ لَا يحتَمِلُ التَّأْوِيل فِي الوَاقِعِ، فكُلُّ مَنْ خَاطَبْتَ وقُلْتَ: اسْتَوَى عَلَى العَرْش. فإِنَّ مَعْنَاه عَلَا عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قُلْت: اسْتَوَى عَلَى الفُلْكِ، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ، اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِ البَعِيرِ، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لَهُ، حَتَّى المُستَأْجِرُ للبَعيرِ أَوِ الغَاصبُ للبَعِير إِذَا رَكِبَ يُقَال: اسْتَوَى عَلَيْهِ. وهُوَ لَيْس بمَالِكٍ لَـهَا.

الحَاصِلُ: أنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ والحَمْد لله، غَالِبُهَا لَا يحتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وإذَا جَاءَنَا نَصٌّ يحتَمِلُ التَّأْوِيل قَال: «**ولَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُها فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِرِ فتَعيَّنَ المَصِير إِلَيْهِ**».

ولَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُها فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِرِ فتعيَّن المَصِير إِلَيْهِ[١].

---

[١] **يَعْنِي**: بَعْض النُّصُوص قَدْ تَحْتَمِل التَّأْوِيل، وهَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحتَمِل التَّأْوِيل لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِر، فَإِذَا كَانَ عندنا احْتِمال وظَاهِر، فالَّذِي يَتَعيَّن المَصِيرُ إِلَيْهِ هُوَ الظَّاهِر؛ ولهَذَا نَقُول: هَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحتَمِلُ التَّأْوِيل عنْدَك لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَع ظَاهِرَها، وإذَا لَمْ يكُنْ فِيهَا مَا يَمْنَع الظَّاهِر تَعيَّن المَصِير إِلَى الظَّاهِر؛ لأَنَّنَا مُخَاطَبُون بِهِ.

وفي هَذِهِ الجُملَةِ خَطَأٌ نحويٌّ وهُوَ أَنَّهُ اجتَمَع فِي «لَئِنْ» شَرْطٌ وقَسَمٌ، وابنُ مَالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُول(١):

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

فالفَاء فِي قَوْله: «**فَلَيْسَ**» يَدُلُّ عَلَى أنَّ المَوْجُود جَوابُ الشَّرطِ؛ لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بالفَاء، لكِنْ لَوْ كَانَ جَوَابَ قَسَم لَمْ يَقْتَرِن بالفَاء؛ لأَنَّكَ تَقُول: واللهِ لَيْس زَيدٌ بقَائمٍ. وَلَا تَقُول: واللهِ فَلَيْسَ زَيدٌ بقَائِم. وهُنَا مَا دُمْنا سنَجْعَلُ «لَيْسَ» هِيَ جَوَاب القَسَم فإنَّنَا نَحْذِف الفَاء، ونَقُولُ: «**وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْس فِيهِ مَا يَمْنَعُ...**» وعَلَى هَذَا يَكُون مَا ذكَرْنا لحْنًا؛ لأنَّ ابنَ مَالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُول: «جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلتزَمْ».

لكن لَعَلَّ الَّذِي حمَلَنا عَلَيْهِ إِمَّا الجهلُ بهَذِهِ القَاعدَةِ حِينَ التَّأْلِيفِ أَوْ نِسيَانُها، وإِمَّا مراعَاةُ أفهَام الطَّلَبةِ، وهَذَا أَحْسَنُ الاحتِمالَين؛ أَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قِيلَ لَهُ: «**وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...**» يَتَّضِحُ لَهُ تمامًا أَنَّ «لَيْسَ» هِيَ الجَوَابُ،

---

(١) الألفية (ص:٥٩).

الخَامِسُ: أنَّ عَامَّة هَذِهِ الأُمُورِ مِنَ الصِّفَاتِ يُعلَمُ بالضَّرورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جاءَ بِهَا، فتَأويلُهَا بمَنْزِلَة تَأْوِيلِ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ للصَّلاةِ، والصَّوم، والحَجِّ، ونَحْو ذَلِكَ[١].

والطَّالِبُ لَا أَظُنُّهُ سيَعْرِفُ أَنَّ المحذُوفَ جَوابُ الشَّرطِ؛ ولهَذَا لَوْ قِيلَ لطَالِبٍ: أَيُّهما أَحْسَنُ أَنْ أَقُولَ لَكَ: «**وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ**...» أَوْ «**وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ**...»؟ لقَالَ: الثَّانِي أَحْسَنُ وأَوْضَحُ. إِذَنْ فلْيَكُنْ هَذَا اللَّحْنُ مِن أجْلِ مُراعَاةِ أفْهَامِ الطَّلَبَةِ.

[١] عَامَّة هَذِهِ الأُمُورِ يَعْنِي: لَيسَ كُلَّها، فعَامَّةُ الصِّفَات يُعلَمُ بأَنَّ الرَّسُول ﷺ جاءَ بِهَا؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي تُفسِّرُ القُرْآن يَأتِي بأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَات فِي الجُمْلَةِ فَإِذَا ذَهَبْنَا نُؤوِّلها صَارَ تَأويلُهَا بمَنْزِلَة تَأْوِيلِ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ للصَّلاةِ والصَّومِ والحَجِّ ونَحْو ذَلِكَ.

فالقَرَامِطَة لَـهُمْ مَذْهَبٌ خَبِيثٌ وهُوَ إِنْكَارُ الأديَانِ، ويَقُولُونَ: إِنَّ الدِّينَ لَهُ باطِنٌ وظَاهِر. فالظَّاهِرُ للعَامَّةِ والبَاطن للخَاصَّةِ.

فالظَّاهِر مِثْلُ الصَّلَاةِ والصِّيامِ والحَجِّ؛ فالصَّلَاة لأَنَّكَ تَقُومُ تَرْكَعُ وتَسْجُدُ، وهَذَا لَيْسَ مِنَ الدِّين البَاطِنِ الَّذِي يُرِيدُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، بَلْ هَذَا دِينُ العجَائِزِ والعَوَامِّ، وَكَذَلِكَ الصَّومُ لَيسَ هُوَ الإمْسَاكَ عَنِ الأكْلِ والشُّربِ والمُفَطِّرَاتِ فِي زَمَنِ الصَّوْم، وأَنَّ هَذَا صَومُ العَامَّة والعجَائِزِ، وَكَذَلِكَ الحَجُّ لَيسَ المَعْنَى أَنْ تَقصِدَ مكَّةَ وتَأتِي بالنُّسُكِ، ولكِنَّ هَذَا حَجُّ العَجَائِزِ والعَوَامِّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

إِذَنِ: المُرَادُ بالصَّلَاةِ مَعْرِفَةُ الأسرَارِ، يَعْنِي: الوُصُولَ إِلَى أسرَارِ المَذْهَبِ؛ لأنَّ

الصَّلَاةَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الصِّلَةِ، وهُوَ التَّوصُّلُ إِلَى أسرَارِ المَذْهَبِ فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى أَسْرَارِ المذْهَبِ وهِيَ مُرتَّبَةٌ إِلَى عَشْرِ مَرَاتِبَ إِذَا وَصَلْتَ إِلَى المَرتَبَةِ العَاشِرَةِ فَهَذِهِ هِيَ الصَّلَاةُ، بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُصلِّي وَلَا تَأْتِي المَسْجِدَ؛ لأَنَّ هَذِهِ صلَاةُ العَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَفهَمُونَ.

والمُرَاد بالصِّيامِ هُوَ الإمسَاكُ، لكِنَّ الإمسَاكَ عَنْ إفْشَاءِ السِّرِّ فيُفسِّرُون الصِّيامَ بكِتْمانِ أسرَارِهِمْ؛ ولِهَذَا إِذَا أَخبَرَ أحَدٌ غيرَهُ بطَرِيقَتِهِمْ قَالَ: هَذَا أَفْطَرَ. فيَرَوْنَ أَنَّ الفِطْرَ بالإخبَارِ عَنْ سرِيرَةِ هَذَا المذهَبِ لَا بالأَكْلِ والشُّربِ.

والمُرَادُ بالحَجِّ عنْدَهُم هُوَ قَصْدُ مَشَايِخِهِمْ ومَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم أَوْلِيَاءُ، ولَيْسَ قَصْدَ مَكَّةَ.

إِذَنْ إِذَا أَوَّلْنَا آيَاتِ الصِّفَات وهِيَ مِمَّا يُعلَمُ بالضَّرورَةِ أَنَّ الإِسْلَام جَاءَ بِهِ صَارَ تَأْوِيل هَذِهِ الأُمُورِ العِلْمِيَّة كتَأْويلِ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ للأُمُورِ العَمَليَّةِ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ والصِّيامَ والحَجَّ هَذِهِ مِنَ الأُمُورِ العَمَليَّةِ حَتَّى الزَّكَاةُ يُؤوِّلُونها فيَقُولُونَ: لَيْسَ الزَّكَاةُ دفْعَ المَال، بَلِ الزَّكاةُ تزكِيَةُ النَّفْسِ وتَجرُّدُها؛ ولهَذَا عندَهُم أنَّ الإِنْسَانَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الغَايَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَا صَلَاةٌ، وَلَا زَكَاةٌ، وَلَا صَومٌ، وَلَا حَجٌّ، ويَتجَرَّدُ مِنْ جَمِيعِ العِبَادَاتِ؛ لأنَّهُم يَزْعُمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى غَايَةٍ مُعيَّنَةٍ، ثُمَّ تَقِفُ، ويَضرِبُون لِذَلِكَ مَثَلًا برُجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ فتَجِدُه يُهيِّئُ الرَّاحِلَةَ والمَتَاعَ، ومَا يَتَعَلَّق بالسَّفر، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى بلدِهِ ومَستَقرِّه بَاعَ الرَّاحلَةَ والمتاعَ وَكُلَّ شَيْءٍ وتَجرَّدَ مِنْهُ.

السَّادِسُ: أَنَّ العَقْـل الصَّريحَ -أَيِ: السَّالِـمَ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشَّهَواتِ- لَا يُحِيـلُ مَـا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ فِي الجُملَةِ[١]، ....

---

[١] **العَقْلِ الصَّرِيحُ هُوَ**: السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشَّهواتِ؛ لأَنَّ الصَّريحَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ الخَالِصُ مِنْهُ، يَعْنِي: الخَالِصُ مِنْ أَيِّ احتِمَالٍ يُسَمَّى صَرِيحًا، والَّذِي يَعتَرِي العُقُولَ إِمَّا شُبهةٌ لنَقْصِ العِلْم، أَوْ لِسُوءِ الفَهْمِ ونَقْصِ الفَهْمِ، وإِمَّا شَهْوةٌ لسُوءِ الإِرَادَة، أَيْ: أَنَّ الإِنْسَان يَكُونُ عنْدَهُ عِلْمٌ وفَهْمٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ حَسَنَةٌ، بَلْ يُرِيدُ الشَّرَّ والسُّوءَ، فالعَقْل الصَّرِيحُ إِذَنْ هُوَ السَّالمُ مِنَ الشُّبُهَات؛ لكَمَال عِلْمِهِ، ومِنَ الشَّهواتِ لحُسْنِ قصْدِهِ.

وأَنْتَ لَوْ تَأَمَّلْتَ مُخَالَفَةَ النَّاس لِـمَا جاءَتْ بِهِ الشَّرائِعُ لوجَدْتَها تَدُورُ عَلَى هَذَيْنِ الأَمْرينِ: إِمَّا شُبْهَةٍ، وإِمَّا شَهْوَةٍ، والشُّبْهَةُ سَبَبُها الجَهْلُ أَوْ سُوءُ الفَهْمِ، يَعْنِي: قَدْ يَكُون عَالِمًا، لكِنْ لَا يَفهَمُ النُّصُوصَ عَلَى الُمرَادِ بِهَا، أو يَكُون جَاهِلًا، يَعْنِي: لَيْسَ عنْدَهُ علْمٌ.

فالجَاهلُ: عنْدَهُ نقصُ مادَّةٍ، وسَيِّئُ الفَهْمِ: عنْدَهُ مادَّةٌ عِلْمِيَّةٌ ويَعرِفُ، لَكِنَّهُ لَا يَفْهَمُ النُّصُوص، فتَجِدُه يُخَالِفُ الحَقَّ بِسَببِ سُوءِ الفَهْمِ.

هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ عنْدَهُ عِلْمٌ وفَهمٌ، لَكِنَّهُ عنْدَهُ سُوءُ إِرَادَةٍ لَا يُرِيدُ الحَقَّ، وهَذَا غالبًا يَكُون فِي أَئِمَّةِ البَاطِل، فِفرعَونُ مَثَلًا حِينَ أَنْكَرَ رُبوبيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وكذَّب مُوسَى لَيْسَ عنْدَهُ شُبْهَةٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾، ومُوسَى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ قَالَ لَهُ: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ﴾ فعنْدَهُ عِلْمٌ وعنْدَهُ فهْمٌ أَيْضًا، لكِنْ عنْدَهُ سُوءُ إِرادَةٍ وقَصْدٍ، لَا يُرِيدُ الحَقَّ.

وإن كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفَاصِيلِ فِي هَذَا البَابِ مَا تَعْجِزُ العُقُولُ عَنْ إِدْراكِهِ والإحَاطَةِ بِهِ.

وقَدِ اعْتَرَفَ الفُحُولُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ العَقْلَ لَا يُمكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّةِ المَطَالِبِ الإلهيَّةِ[١]، وعَلَى هَذَا فالوَاجِبُ تَلَقِّي ذَلِكَ مِنَ النُّبوَّاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ من غَيْرِ تَحْرِيفٍ، واللهُ أَعْلَمُ[٢].

والعَقْلُ السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشَّهواتِ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَبَدًا، هَلْ يُحِيلُ عقلُكَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ حَقِيقَةً، لكِنْ عَلَى وَجْهٍ لَا يُماثِلُ اسْتِوَاءَ المَخلُوقِ عَلَى البَعيرِ وعَلَى السَّريرِ؟ أَبدًا لَا يُحِيلُهُ.

هَلْ يُحِيلُ العَقْلُ أَنْ يَكُونَ للهِ تَعَالَى يدَانِ حَقِيقِيَّتان يَأخُذُ بِهِما ويَقْبِضُ ويَبسُطُهما عَزَّوَجَلَّ؟

الجَوَاب: أَبدًا، نعَمْ يُحِيلُ المُماثَلَة، صَحِيحٌ، أَمَّا أَنْ يُحِيلَ وُجودَ هَذَا الشَّيْءِ فكَلَّا، فالعَقْلُ الصَّرِيحُ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الكَمالِ للهِ فِي الجُمْلَةِ، وأَمَّا التَّفْصِيلُ فَلَا.

[١] شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ نَقَلَ -وهُوَ مُطَّلِعٌ وثِقَةٌ فِيما يَنْقُل- أَنَّ الفُحُولَ مِن هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ يَعلَمُونَ أَنَّ العَقْلَ لَا يُمْكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّةِ المَطَالِبِ الإِلهيَّةِ، وإِذَا كَانَ العَقْلُ لَا يُمكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ، فالوَاجِبُ الرُّجوعُ إِلَى الوَحْيِ وأَنْ لَا نُنكِرَ دَلَالَةَ الوَحْيِ بمُجَرَّد أَوْهَامٍ نَتخَيَّلُها.

[٢] فَما دُمْتَ الآنَ مُقِرًّا بأَنَّ عَقْلَكَ لَا يُمكِنُه الوُصولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّةِ المَطَالِبِ

الإلهيَّةِ فَقَدْ أَقْرَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ بالعَجْزِ والقُصورِ، وإِذَا أَقْرَرْتَ عَلَى نفسِكَ بالعَجْزِ والقُصورِ وَجَبَ عَلَيْك أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِيهِ الكَمال والقُدْرَة وهِيَ النُّصُوص، وأَنْ تُجْرِيَها عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ ولهذَا تَجِدُ طَرِيقَةَ السَّلَف -وأَعْنِي بِهِمُ: الصَّحَابَةَ والتَّابِعِين- تَجِدُها طَرِيقَةً سهْلَةً وسليمَةً، لَا يُوجَدُ فِيهَا تَقْسِيماتٌ، وَلَا فِيهَا مُنَاظَرَاتٌ، وَلَا مجادَلَاتٌ؛ ولهذَا يَقعُ الإِنْسَانُ أحْيَانًا فِي شَكٍّ: هَلْ يجُوزُ أن يُقَسِّمَ صِفَاتِ اللهِ إِلَى ثُبوتيَّةٍ وسَلبيَّةٍ، والثُّبُوتيَّةَ إِلَى خبريَّةٍ ومَعنويَّةٍ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ نسكُتَ كَما سَكَتَ السَّلَفُ.

قَدْ يَقُول قَائِلٌ: إِنَّ الأفْضَلَ أَنْ تَسْكُتَ وأَنْ تُسلِّمَ بالصِّفَاتِ إِثْبَاتًا ونفْيًا، وَلَا تَقسِّمَها، فيَدُ اللهِ ثَابتَةٌ لَهُ، أَمَّا هَلْ هِيَ صِفَةٌ ذَاتيَّةٌ أَوْ فِعليَّةٌ أو خَبَرِيَّةٌ أَوْ معنويَّةٌ؟ فَما لَنا وَلَهَا، فنُؤمِنُ بيَدٍ حَقِيقيَّةٍ، ونُؤمِنُ باسْتِوَاءٍ حَقِيقِيٍّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا نُقسِّمُ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَسْلَمُ، ولكِنْ إِذَا ابْتُلِينَا بمَنْ يُلجِئُونَنا إِلَى التَّقسِيم صارَ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ، كَما نَقُول ذَلِكَ فِي الفِقْهيَّاتِ هَلْ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ تَقْسِيمُ الوَاجِبَات فِي الصَّلَاة مَثَلًا إِلَى شُرُوطٍ وأركَانٍ ووَاجِبَاتٍ وسُنَنٍ؟

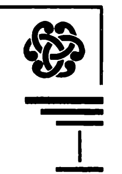
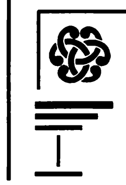
الجَوَابُ: لا تَجِدُ هَذَا، لكِنَّ العُلَماءَ أَخذُوهَا مِنَ التَّتبُّعِ واضْطُرُّوا إِلَى أن يُقسِّمُوا هَذَا التَّقسِيمَ مِنْ أَجْلِ تَقْرِيبِ العِلْمِ إِلَى أفهَامِ النَّاسِ، وإِلَّا لَوْ قَالَ قَائِل: إِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بشَيْءٍ فَافعَلْهُ، ولَيْسَ لَكَ أَنْ تَتكَلَّمَ: هَلْ فِعْلُهُ وَاجِبٌ أَوْ مُستحَبٌّ. أبدًا، بَلْ هَذَا أَمْرُ اللهِ ورَسُولِهِ فافْعَلْهُ، وهَذَا نَهْيُ اللهِ ورَسُولِهِ لَا تَفعَلْهُ.

ولكِنْ لَا بُدَّ أَنْ نُقرِّبَ إِلَى الأفهَامِ، ونَلجَأَ إِلَى القَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الوُجُوبِ فِي

الوَاجِبِ، وعَلَى التَّحرِيمِ فِي الحَرَامِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والحَاصِلُ: أنَّ بَابَ الصِّفَاتِ مِنْ أَخْطَرِ مَا يَكُونُ عَلَى الإِنْسَان، ولكِنَّ الطَّرِيقَةَ المُثلَى السَّليمَةَ اتِّبَاعُ السَّلَفِ، وهَذَا التَّقسِيمُ الَّذِي وَرَدَ عَلَى الصِّفَاتِ إِنَّما أُلجِئَ إِلَيْهِ النَّاسُ إلجَاءً.

⁂

البَاب الحَادِي[١] والعِشْرُونَ

فِي أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَريقَي التَّعْطِيلِ والتَّمْثِيلِ قَدْ جَمَعَ بيْنَ التَّعْطِيلِ والتَّمْثِيلِ[٢]

⧓ ⌑ ⧓

المُعطِّـلُ: هُـوَ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ أَوْ صِفَاتِهِ[٣]........................

---

[١] قَوله: «الحادِي» بالسُّكون إِلَّا إِذَا وُجد مَا يُوجِب النَّصب فيُنصب، لأَنَّهُ مَنقوصٌ، فتَقُول: قرأتُ البَابَ الحاديَ والعشرين، وأَمَّا إِذَا كَانَ مرفوعًا أو مجرورًا فَإِنَّهُ بالسكون يَعْنِي غَيْر مبني.

[٢] فالمُعَطِّلَة نَفَوْا مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ، والمُمَثِّلة أَثْبَتُوهُ مَعَ الغُلوِّ فِي الإِثْبَاتِ حَيْثُ وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ التَّمْثِيل، فالأَوَّلُونَ غَلَوْا فِي التَّنْزِيهِ، والآخَرُونَ غَلَوْا فِي الإِثْبَاتِ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ الغُلُوَّيْنِ، فأَثْبَتُوا بِدُونِ تَمْثِيل، لكِنْ مَعَ ذَلِكَ أَهْلُ التَّعْطِيل يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ حَشْوِيَّةٌ مُجسِّمةٌ مُمَثِّلَةٌ؛ لأَنَّهُم أَثْبَتُوا، وأَهْلُ التَّمْثِيلِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مُقصِّرُونَ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُثْبِتُوا النُّصُوصَ عَلَى المُرَادِ بِهَا، ولكِنْ نَقُولُ لكُلٍّ مِنَ المُعَطِّلَة والمُمَثِّلة: كُلٌّ مِنْكُم جَانِبٌ بَيْنَ الشَّرَّينِ، شَرِّ التَّعْطِيل وشَرِّ التَّمْثِيل.

[٣] فالمُعطِّلُ هُوَ الَّذِي نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ سَوَاءٌ كُلِّيًا أَوْ جُزئيًا، وقَدْ تقـدَّم أنَّ مِنَ المُعطِّلَة مَنْ يُنكِرُ الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ، ومِنْهُـم مَنْ يُنكِـرُ الصِّفَاتِ

كالجَهْمِيَّةِ[١] والمُعْتَزِلَةِ[٢]..

دُونَ الأَسْمَاء، ومِنْهُمْ مَنْ يُنكِرُ بَعْضَ الصِّفَاتِ ويُقِرُّ بالأَسْمَاءِ وبَعْضِ الصِّفَاتِ، فهُمْ إِذَنْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.

وهُنَاكَ أَيْضًا مُعطِّلَة غُلَاةٌ أَبلَغُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهُمُ الَّذِينَ يُنكِرُون الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ جَمِيعًا، وهُنَاكَ أَيْضًا غُلَاةٌ أَشَدُّ وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بإِثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ، فيُنكِرُون الإِثْبَاتَ والنَّفْيَ، لكِنَّ المَشْهُورَ مِنهُم مَنْ يُنكِرُ الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ ومَنْ يُنكِرُ الصِّفَاتِ دُونَ الأَسْمَاء، ومَنْ يُنكِرُ بَعْضَ الصِّفَات.

[١] وقَوْلُهُ: «كالجَهْمِيَّةِ» هُمْ أتباعُ الجَهْمِ بْنِ صفْوانَ تِلمِيذِ الجَعْدِ بْنِ دِرْهمٍ، وأَصْلُ مذْهَبِ الجَهْمِيَّةِ الجَعديَّةِ الجَعْدُ بْنِ دِرْهَمٍ، لكِنْ لَمَّا أَخذَ المَقالَةَ عَنْهُ الجَهْمُ بْنُ صَفْوانَ ونَشَرَهَا وناظَرَ عَلَيْهَا نُسِبَتِ المَقَالَةُ إِلَيْهِ، وإِلَّا فأَصْلُها مِنَ الجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ.

[٢] «والمُعْتَزِلَة» أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وعَمْرِو بْنِ عُبَيدٍ، وسُمُّوا بِهَذَا الاسْمِ لأَنَّ رَئِيسَهُم لَمَّا كَانَ مَعَ الحَسَنِ البَصريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وتكلَّمَ الحَسَنُ البَصريُّ فِي الفَاسِقِ المِلِّيِّ -يَعْنِي: فَاعِلِ الكَبِيرَةِ- فَأَثْبَتَ الحَسَنُ البَصريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَثْبَتَهُ السَّلَفُ مِنْ أَنَّهُ مُؤْمِن نَاقِصُ الإِيمَانِ، قَالَ وَاصِلُ بْنُ عطَاءٍ: أَنَا لَا أَقُولُ: مُؤْمِنٌ. وَلَا أَقُولُ: كَافِر. ولكَنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ المَنزِلَتَينِ، ثُمَّ قَامَ مِنْ مَجْلِسِ الحَسَنِ واعْتَزَلَ فِي مكَانٍ آخَرَ، وصَارَ يُقرِّرُ مَذْهَبَهُ، وتَعْلَمُونَ أَنَّ عَامَّةَ النَّاسِ إِذَا حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الخِلَافِ بَيْنَ مَنْ يَرونَهُم عُلَمَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَنقَسِمُوا، فانْقَسَمَ النَّاسُ وَذهَبَ هَذَا بأَصحَابِهِ وسُمُّوا مُنْذُ ذَلِكَ الوقْتِ مُعْتَزِلَةً.

ولنَنْظُرِ بَيْنَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة بِمَاذَا يتَّفِقُونَ؟

نَقُولُ: يَتَّفِقُون فِي تَعْطِيل الصِّفَات، ويَخْتَلِفُون فِي أَسْمَاءِ الإِيمَان والدِّينِ وَفِي القَدَر.

فَفِي أَسْمَاء الإِيمَان والدِّينِ: الجَهْمِيَّة يَرَونَ أَنَّ الفَاسِقَ مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمَان؛ لأَنَّهُم مُرْجِئَة يَرَونَ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّصدِيقُ، وأَنَّ المُصدِّقَ بالغَيبِ مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمَان، ولَوْ زَنَى، وَسَرَق، وقَتَل، وشَرِبَ الخَمْرَ، وفَعَلَ كُلَّ شَيْء، ومَذهَبُ المُرْجِئَة يَصلُحُ اليَوْمَ لكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: اسْرِقْ واقْتُلْ واشْرَبِ الخَمْرَ وازْنِ وافْعَلْ كُلَّ مُحَرَّمٍ لَا يَصِلُ إِلَى الكُفْر، ونُعطِيكَ وسَامًّا مَكتُوبًا فِيهِ أَنْتَ مُؤمِن كَامِلُ الإِيمَان.

لكِنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ فيمَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً وَاحِدَةً فَقَطْ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ. وحَرَامٌ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ. أَوْ نَصِفُهُ بالإِيمَانِ، بَلْ نَقُولُ: لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وفِي الآخِرَةِ يُخَلَّدُ فِي نَارِ جهنَّمَ، والمُرْجِئَة يَقُولُونَ: فِي الآخِرَة لَا يُمْكِن أن يَدخُلَ النَّار -يَعْنِي: مُؤمِن كَامِلُ الإِيمَانِ- وكُلُّ الوَعيدِ الوَارِدِ إِنَّما هُوَ للكَافِرِينَ أَوْ للمُستحِلِّينَ الَّذِينَ بلَغُوا باستِحْلَالهِمُ الكُفْرَ.

فالوَعِيدُ الوَارِدُ بالنَّارِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مَعْصِيَة دُونَ الكُفْرِ يَقُولُونَ: تُحْمَلُ هَذِهِ النُّصُوصُ عَلَى الكَافِرِ أَوْ عَلَى مَنْ كَفَرَ بإِنْكَارِ الحُكْمِ، لَا عَلَى مَنْ فَعَلَ.

وفِي القَدَر: قَالَ الجَهْمِيَّة قولًا لَا أحَدَ يُقِرُّ بِهِ حَتَّى هُمْ بأنْفُسِهِمْ لَا يُقِرُّونَ بِهِ قَالُوا: إِنَّ الإِنْسَان مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، لَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ، بَلْ هُوَ مَجْبُورٌ كمَنْ نَزَلَ مِنَ السَّطحِ عَلَى الدَّرَجِ دَرَجَةً درَجَةً، أَيْ: دُحرِجَ مِنْ أَعْلَى الدَّرَجِ إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ لَيْسَ لَهُ إِرَادَة وَلَا اخْتِيَار.

والأَشْعَرِيَّةِ[١] ....

ولَوْ أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِدًا مِنَ النَّاس وقَالَ: لِمَاذَا تَضرِبُنِي؟ فتَقُولُ: هَذَا رَغم عَلَيَّ، لَيْسَ باخْتِيَارِي. فإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْبُول.

لكِنْ إِذَا جَمَعْتَ هَذَا المذْهَبَ إِلَى مَذْهَبهم فِي الإِرْجَاءِ قُلْنَا لِلْإِنْسَانِ الَّذِي يَسرِقُ أموالَ النَّاس: هَذَا غَيْر مُلامٍ وَلَا مُعاقَبٍ، غَيْرُ مُلام؛ لأَنَّهُ رَغْمٌ عَنْهُ فَهُوَ مُجبَرٌ، وغَيْرُ مُعاقَبٍ؛ لأَنَّهُ كَامِلُ الإِيمان، فَإِذَا ضَمَّنْتَ هَذَا القَوْلَ لهَذَا القَوْلِ فَسَدَ النَّاسُ كُلُّهم، وَلَا يُمْكِن أَنْ تَستَقِرَّ قَدَمُ مُؤْمِن عَلَى هَذَا القَوْلِ إِطْلَاقًا؛ لأَنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنين عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المُلهَمَ للصَّوابِ جِيءَ إِلَيْهِ بسَارِقٍ وثَبَتَتِ السَّرِقَةُ وتَمَّتْ شُروطُ القَطْعِ، فأَمَرَ بقَطْعِ يَدِهِ، فَقَالَ: مَهْلًا يَا أَمِيرَ المُؤْمِنين، واللهِ مَا سَرَقْتُ إِلَّا بقَدَرِ اللهِ. -هَذَا السَّارِقُ جَبْرِيٌّ، وهُوَ عَلَى مَذْهَب الجَهْمِيَّة أَيْضًا مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمان!- فَقَالَ عمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَنَحْنُ لَا نَقطَعُكَ إِلَّا بقَدَرِ اللهِ. مَعَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَطِيع أَنْ يَقُول وبِشَرْعِ اللهِ أَيْضًا، فالسَّارِقُ سَرَقَ بقَدَرِ اللهِ، لَا بشَرْعِ اللهِ، وقَطْعُ يَدِهِ بقَدَرِ اللهِ وشَرعِ اللهِ، لكِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الشَّرْعِ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُحاجَّهُ بحُجَّتِهِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا.

فالمُهِمُّ: أَنَّ الجَهْمِيَّةَ والمُعتزِلَةَ فِي بَابِ القَدر عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ كَمَا هُمْ فِي أَسْمَاء الإِيمانِ والدِّينِ، لَكِنَّهُم فِي بَابِ الصِّفَاتِ سَواءٌ، إِلَّا أَنَّ الجَهْمِيَّة -والعِيَاذُ باللهِ- قَدْ يَغلُونَ أَكْثَرَ مِنْ غُلُوِّ المُعْتزِلَة.

[١] «**والأَشْعَرِيَّةُ**» الَّذِينَ يَنْتَسِبُون إِلَى أَبِي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ ولَيسُوا مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي الوَاقِع؛ لأَنَّ أَبَا الحَسَن الأشعَرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَرَّح فِي آخِرِ كُتُبِهِ أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ

الإِمَام أَحْمَدَ بْنِ حَنبلٍ، وأَنَّهُ مُثبتٌ لصِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَنْكَرَ عَلَى المُعْتَزِلَة والمُعَطِّلَة، وهَذَا رُجُوعٌ مِنْهُ عَنْ مَذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ كَانَ أربعِينَ سَنَةً مِنْ عُمرهِ عَلَى مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة يُنَاضِلُ عَنْهُ، ويُدَافِعُ، ويُقرِّرُه، ويُثبِتُه، ثُمَّ كَانَ لَهُ فَتْرَةُ انْتِقَالٍ مِنْ هَذَا المذهَبِ إِلَى مَذْهَبٍ وَسَطٍ بَيْنَ مَذْهَب أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وبَيْنَ مَذْهَب المُعَطِّلَة، ثُمَّ استَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

فلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثَلاثُ مَرَاحِلَ، أَمَّا أَتْبَاعُهُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُم أَتْبَاعُه فكَانُوا عَلَى مَذْهَبِهِ الوَسَطِ وصَارُوا يَقُولُونَ: هَذَا مَذْهَبُ الأشعَرِيِّ، وَنَحْنُ عَلَيْهِ. ولَكِنَّهُم فِي الوَاقِعِ مُنتَسِبُونَ لَا مُتَّبِعُونَ، والأَشْعَرِيَّةُ مُعَطِّلَةٌ؛ لأَنَّهُم شَارَكُوا الجَهْمِيَّةَ والمُعْتَزِلَةَ فِي بَعْضِ بَاطِلِهِمْ، لَا فِي كُلِّ بَاطِلهِم، فأَنْكَرُوا كَثِيرًا مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ أَنْكَرُوا أَكْثَرَ صِفَاتِ اللهِ؛ لأَنَّهُم لم يُثبِتُوا مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعَ صِفَاتٍ فَقَطْ عَلَى المَشْهُور عِنْدَهُم، ومَا عَدَا ذَلِكَ قَالُوا: يَجِب أن نَسْلُكَ فِيهِ أحَدَ طَرِيقَينِ: إِمَّا التَّأْوِيلَ، أَوِ التَّفْوِيضَ. حَتَّى قَالُوا:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيْهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

وعِنْدَهُم أَنَّ كُلَّ نَصٍّ جاءَ بإِثْبَاتِ الصِّفَات فَهُوَ مُوهِمٌ للتَّشبِيهِ إِلَّا مَا استُثْنِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثبَتُوهَا، فَيَكُونُ فِيهِمْ نَصِيبٌ مِنْ طَرِيقِ المُعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّة، ويَصِحُّ أن نُعبِّرَ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ بِأَنَّها طَرِيقَةُ تَعْطِيلٍ، فمَثَلًا:

وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتْ رَحْمَةَ اللهِ. قَالَ: لَا، وأَقُولُ: المُرَادُ بالرَّحمَةِ إِرَادَةُ الإحسَانِ، أَوِ الإحسَانُ نَفْسُه. وبِهَذَا عَطَّلَ الرَّحمَةَ.

وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبتِ الوَجْهَ. قَالَ: لَا، والمُرَادُ بالوَجْهِ الثَّوابُ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أَيْ: ثَوابُهُ، أَمَّا أَنَّهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٌّ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ.

وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبتِ القَدَمَ أَوِ الرِّجْلَ. قَالَ: لَا، وإِثْبَاتُهَا حَرَامٌ وكُفْرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَثْبَتَ هَذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ أَوْ فِيهَا رِجْلَهُ**»(١) فَقَالَ: أَنْتَ لَا تعرفُ؛ لأَنَّ مَعْنَى (القَدَم) فَعَل بِمَعْنَى: مفعُولٍ؛ وعَلَيْهِ فَـ(قَدَمه) أَيْ: مُقدَّمه أَيْ مَنْ يَقدُمُهم إِلَى النَّار، مَعَ أَنَّهُ فِي الأَوَّل قَدَّم نَاسًا، لكِنْ لَمَّا قَالَتِ النَّارُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ وَضَعَ هَؤُلَاءِ، وأَمَّا مَعْنَى (الرِّجْل) فَلَيْسَت هِيَ الرِّجْل المَعْرُوفَة وأَنْتَ غَبِيٌّ لَا تَعرِفُ اللُّغَة العَرَبِيَّة، وَلَا تُنزِّهُ اللهَ تَعَالَى حَتَّى أَثْبَتَّ لَهُ رِجلًا حَقِيقِيًّا، أَمَا سَمِعْت أَنَّ الرَّسُول ﷺ قَالَ فِي أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ رِجلَ جَرَادٍ**»(٢)، وعَلَى هَذَا «فيَضَعُ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا رِجلَهُ» أَيِ: الطَّائِفَةُ الَّتِي يُلقِيهِمْ فِيهَا؛ لأَنَّ «الرِّجْلِ» تَأْتِي بِمَعْنَى: الطَّائِفَة!!.

فالرَّسُولُ ﷺ عَلَى رَأْيِهِمْ أَدْلَى إِلَيْنَا بكَلَامٍ لَا يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ ظَاهِرَهُ، بَلْ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ مَعَانِيَ أُخْرَى نَسْتَخْرِجُهَا بعُقُولِنَا، لمَاذَا لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٣]، رقم (٣٣٩١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، في خبر أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ.

يَضَعُ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا مَنْ يَقدُمُهُمْ إِلَى النَّار؟ ولمَاذَا لَمْ يَقُلْ: يَضَعُ فِيهَا طَائِفَةً جَدِيدَةً إِلَى النَّار؟ لمَاذَا يَأتِي بِهَذِهِ العِبَارَاتِ المُوهِمَةِ؟ قَالُوا: لِكَيْ يَمتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ، ولِكَيْ يَتعَبُوا فِي الوُصولِ إِلَى المَعْنَى المُرَادِ؛ لأَجْلِ أَنْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللهُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الذَّكيِّ الَّذِي وَصَلَ إِلَى مُرَادِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

ومِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لأَجْلِ إِذَا تَعِبَ الإِنْسَانُ فِي الوُصُولِ إِلَى المَعْنَى يَزْدَادُ أَجْرًا مِثْل لَوْ أَلَّفْتَ كِتَابًا وَاضِحًا جِدًّا بمُجَرَّد مَا يَقْرَؤُه الإِنْسَان يَعْرِفُه، وأَلَّفْتَ كِتَابًا مُعقَّدًا كُلُّ كَلِمَة فِيه يُرادُ بِهَا خِلَافُ ظَاهِرِها، ثُمَّ تَذهَبُ تَبْحَثُ فِي مَرَاجِعِ اللُّغَة وقَواميسِهَا لعَلَّكَ تَصِلُ إِلَى هَذَا المَعْنَى، أَيُّهما أَشَقُّ فِي الوُصولِ إِلَى المَعْنَى؟

الجَوابُ: الثَّانِي، هُمْ يَقُولُونَ: هَكَذَا أَرَادَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لِكَيْ يَتْعَبَ النَّاسُ فِي الوُصُولِ إِلَى المُرَادِ، فيَزْدَادُوا بِذَلِكَ أجرًا، أَقُولُ: إِنَّ هَذَا مَا يَقُولُونَه، ولَكِنَّهُم لَا يَأتُونَ بِهِ كَمَا يَأتِي بِهِ العَامَّة، يَأتُونَ فِيهِ بأساليبَ غرِيبَةٍ طَويلَةٍ مُزخْرفَةٍ مُنمَّقَةٍ إِذَا سَمِعَها الإِنْسَانُ قَالَ: إِنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، وَلَا أَتعَدَّاهُ. وقَدْ سَبَق لَنا هَذَا، لَكِنَّهُم كَمَا قِيلَ فِيهِمْ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

كُلُّها لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، كُلُّها قُشُورٌ، لَيْسَ لَهَا لُبٌّ إِلَّا لُبًّا وَاحِدًا، وهُوَ مُخالَفَةُ طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَا أَسْوَأَهُ مِنْ لُبٍّ! ومَا أَفْسَدَهُ مِنْ هَدَفٍ! ولكِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي شَرَكِ هَذَا التَّعْطِيلِ مِنْهُم أُنَاسٌ نَشْهَدُ لَهُمْ بالصَّلَاحِ وإِرَادَة الحَقِّ، ولَكِنَّهُم حُرِمُوا الوُصُولَ إِلَيْهِ لسَبَبِ مَا عِنْدَهُم مِنَ الشُّبُهَاتِ. فهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنَا

ونَحْوِهِمْ[١].

نَكْرَهُ هَؤُلَاءِ؟ ونَجْعَلُهم مَناطًا للسَّبِّ والقَدْحِ فِيهِمْ؟

الجَوابُ: لَا، إِذَا عَلِمْنا أَنَّ مِنَ العُلَماءِ المُخْلِصِينَ المُحققِينَ مَنْ وَقَعُوا فِي شَرَكِ هَذَا التَّعْطِيلِ فإِنَّ موقِفَنَا نَحوَهُم أَنْ نَسأَلَ اللهَ لَهُمُ العفْوَ والمَغفِرَةَ عَلَى مَا أَخْطَؤُوا فِي إصَابَةِ الصَّوَاب، وأَنْ نَعذِرَهُم، فَيَكُونُ طريقُهُم مِنَ العُذْرِ المَقْبُول، لَا مِنَ السَّعيِ المَشكُورِ.

وهَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَستَدِلَّ بأقْوَالِهِم أَوْ أَنْ نَحتَجَّ بأَقْوَالِهِم عَلَى طَرِيق السَّلَف؟

الجَوابُ: لَا أَبدًا، لكن إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَقْوَالٌ، ثُمَّ كَانَ لهَذَا القَوْلِ قَائِلٌ آخَرُ فقُلْتَ: هَذَا القَوْلَ هُوَ الرَّاجِحُ، وهُوَ اختِيَارُ فُلَانٍ وفُلَانٍ مِنَ العُلَماءِ أَنَا أَذْكُرُهُمْ لَا لأَجْلِ أَنْ أَحتَجَّ بأقْوالِهِم، ولكِنْ لأَعتَمِدَ بِهَا وأَتَقَوَّى بِهَا فَقَطْ؛ ولأُبيِّنَ أَنَّنِي لَمْ أَنْفرِدْ بِهَذَا القَوْلِ؛ لأَنَّ الانْفِرَادَ عَنِ الجَماعَةِ شُذوذٌ «**عَلَيْكم بالجَماعَةِ، فإِنَّ يدَ اللهِ مَعَ الجَماعَةِ، ومَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ**».

فالحَاصِل أَنِّي أَقُولُ: إِنَّ الأَشْعَرِيَّة لَا شَكَّ أَنَّ فيهِمْ عُلَماءَ أَجِلَّةً حفِظُوا الدِّينَ، ودَافَعُوا عَنْهُ، ونَفَعَ اللهُ بِهِمْ نفْعًا عظِيمًا، لَكِنَّهُم لَمْ يُوفَّقُوا للصَّوابِ فِي هَذَا البَابِ، فمَوقِفُنَا نحْوَهُم أَنْ نَسْأَلَ اللهَ لَهُمُ العفْوَ والمَغْفِرَةَ عَمَّا قَالُوهُ مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ غَيرَهُمْ «مِنَ السَّلَفِ»، ونَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُم مَا خَالَفُوا طَرِيقَة السَّلَفِ عَنْ شَهْوَةٍ وإِرَادَةٍ سَيِّئَةٍ، ولكِنْ عَنْ شُبْهَةٍ، والإِنْسَان قَدْ يُعذَر إِذَا خَالَفَ الصَّوَابَ لشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ.

[١] قَوْلُه: «**ونَحْوُهُم**» مِثْل المَاتُرِيدِيَّة والكُلَّابيَّةِ وغَيرِهم مِمَّن يُعطِّلُون بَعْضَ الصِّفَات الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفسَه، وقَدْ كَثُر اختِلَافُ العُلَماء فِي هَذَا البَابِ حَتَّى

والمُمَثِّلُ: هُوَ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ للهِ مُمَثِّلًا لَهُ بخَلقِهِ كمُتقَدِّمِي الرَّافِضَةِ ونَحوِهِم[١].

الَّذِينَ يَنْتَسِبُون إِلَى الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنهُم أَشَاعِرَةٌ، ومِنهُم أُنَاسٌ مُتَذَبذِبُون بَينَ الأَشَاعِرَة وبَينَ مَذهَبِ السَّلَف، لكِنَّ مَذهَب السَّلَف -وللهِ الحَمدُ- وَاضِحٌ.

[١] الرَّافِضَةُ: هُمُ الَّذِينَ يَدَّعُون أَنَّهُم شِيعَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وآلِ البَيتِ، وهَؤُلَاءِ مَذْهَبُهُم مَعرُوفٌ، وَهُمْ أَقسَامٌ وفِرَقٌ، مِنهُم مَنْ بَلَغَ الكُفرَ، ومِنْهُم دُونَ ذَلِكَ، فهَؤُلَاءِ الرَّافِضَةُ كَانَ مُتقَدِّمُوهُمْ يَقُولُونَ بالتَّمثِيلِ، فكَانُوا يُمثِّلُونَ اللهَ بخَلْقِهِ؛ لأَنَّهُم غَلَوْا فِي الإِثْبَاتِ، وقَالُوا: للهِ يَدٌ، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ يدًا إِلَّا مَا نُشاهِدُ، يَعْنِي: كيَدِ المَخلُوق، فِيهَا أَظَافِرُ، ولَحْمٌ، وجِلْدٌ، وعَظْمٌ، وعَصَبٌ، وقَالُوا: للهِ وَجْهٌ، وَنَحنُ لَا نَعقِلُ وَجْهًا إِلَّا مَا نُشاهِدُ وهَكَذَا، ويَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَى صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدَ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَأَنَّهُ يَنزِل إِلَى الأَرْض، ويَفْعَلُ ويَفعَلُ؛ ولهَذَا يَزْعُمُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَنزِلُ يومَ عَرفَةَ مَعَ النَّاسِ عَلَى صُورَةِ شَابٍّ مِنْ أَحْسَنِ الشَّبَابِ، وشَعرُهُ حسَنٌ، وثِيَابُه حسنَةٌ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ -نَسأَلُ اللهَ العَافِيَةَ-.

حَتَّى إِنَّ بَعْض خُطبَائِهِمْ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ اسْأَلُونِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى أُخبِرَكُم بِهِ، وأَعفُونِي مِنَ الفَرجِ واللِّحيَةِ -وهَذَا مِنْ وَرَعِهِ بزَعمِهِ!- فالفَرجُ واللِّحيَةُ لَا يَسْتَطِيع أن يَتكَلَّمُ فيهِمَا؛ لأَنَّهُ لَيسَ عندَهُ عِلْمٌ بِهِمَا، وأما غيرُهما فيَعرِفُ، فيَطلُبُ أن يَسأَلُوهُ، فيَعرِفُ أَنَّ للهِ بَطنًا وصَدرًا وسُرَّةً!! وكُلَّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الإِنسَانُ -والعِيَاذُ باللهِ- فيَصِلُ بِهِمُ الضَّلَال إِلَى هَذَا الحَالِ.

وقَوْلُهُ: «كمُتَقَدِّمِي الرَّافِضَةِ»: فمُتَقَدِّمُو الرَّافِضَةِ يُثبِتُونَ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّمْثِيلِ، ومُتأَخِّرُوهُمْ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ، فيَذْهَبُونَ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، فهِشَامُ بْنُ الحَكَمِ

مِنْ زُعَمائِهِمْ وأَئِمَّتِهِم ومُتقدِّمِيهِمْ كَانَ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ مَعَ التَّمْثِيل.

لكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَوْا أَنَّ هَذَا كَلَامٌ لَا يُعقَلُ، فصَارُوا عَلَى مَذْهَبِ أَهْل التَّعْطِيلِ -مَذْهَب المُعْتَزِلَة- وسَيأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِم -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِيما بَعْدُ.

وسُمُّوا الرَّافضَةَ بِهَذَا الاسْمِ؛ لأَنَّهُم رَفَضُوا زَيدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الحُسينِ، فزَيدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسينِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى مِنْ آلِ البَيْتِ ومِنْ أَئِمَّتِهِمْ، فسَأَلُوه يومًا مِنَ الأَيَّام عَنْ أَبِي بكْرٍ وعُمَرَ يُرِيدُون مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُما مِنْ أئمَّةِ الكُفْرِ والضَّلالِ -أَعُوذُ باللهِ-؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ يَرَوْنَ أَنَّ أبَا بَكْرٍ وعُمَرَ مِنْ أئمَّةِ الكُفْر والضَّلالِ ومِنَ المُنافِقِين -نَسْأَلُ اللهَ العَافيَةَ-.

وإِذَا كَانَ هَذَا وَصفَهُم لقِمَّةِ الصَّحابَة وهَذِهِ الأُمَّةِ، فَما بَالُك بمَنْ دُونَهم؟! وإن كَانُوا يَتَستَّرُون فِي بَعْض الأَشْيَاء، لكِنْ نَقُول: إِذَا كَانَ أَحدٌ مِنَ النَّاس قَدْ وَصَفَ زُعماءَ الأُمَّة بِهَذَا الوَصْفِ فَماذَا تكُونُ الأُمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ؟! نَقُول: أَدْنَى شَيْء أَنْ تَكُونَ مِثْلَهم.

فلَمَّا سَأَلُوهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، وهُمْ يُرِيدُون أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ مِنْ أئمَّةِ الضَّلَالِ والكُفْر أَثْنَى عَلَيْهِما رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. ويَعنِي بجَدِّهِ: الرَّسُولَ ﷺ، وهَذَا أمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَتَّى بَيْنَ الصَّحابَة أَنَّ أخصَّ النَّاس برَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ؛ ولهَذَا كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بكْرٍ وعُمَرُ، وذَهَبْتُ أَنَا وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ[1].

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٨٥)،

فأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ دَائِمًا عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ ﷺ، ودَائِمًا يُشَارِكَانِهِ فِي أَفْعَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقَدْ جَمَعَهُما اللهُ تَعَالَى مَعَهُ حَتَّى فِي الدَّارِ الآخِرَةِ وهِيَ القُبُورُ، فَلَا يُوجَدُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَة قبرُهُ إِلَى جَنْبِ قَبْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - وسُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ- كَانَت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَعدَّتِ المكَانَ لنَفْسِهَا تُرِيدُ أَنْ تُدْفَنَ بجَنْبِ زَوجِهَا وأَبِيهَا، ولكِنْ لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعثَ إِلَيْهَا يَستَأْذِنُها فِي أَنْ يُدفَنَ مَعَ صَاحِبَيهِ[1]، فذَهَبَ الرَّسُولُ وكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يترَقَّبُه بكُلِّ شَوْقٍ، وكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُجِلُّ عُمرَ، وهُوَ أَهْلٌ لِأَن يُجَلَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلَمَّا قَالَ لَـهَا الرَّسُولُ مَا قَالَ عُمَرُ قَالَتْ: نَعمْ آذَنُ لَهُ. وهِيَ قَدْ أَعدَّتْهُ لنَفْسِهَا، لكِنْ آثَرَتْهُ لأَمْر قدَّرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأجْلِ أَنْ يَكُونَ الوَزِيرُ الثَّانِي إِلَى جَنْبِ الوَزِيرِ الأَوَّل، فرَجَعَ الرَّسُولُ فبَشَّرَ عُمَرَ بأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَذِنَتْ، فَقَالَ: الحَمْدُ لله.

فكَانَ هَذَا مِنْ أَهَمِّ الأَشْيَاءِ عنْدَهُ، وهُوَ مَعَ هَذَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْصَى بأَنَّهُ إِذَا مَاتَ يُحمَلُ إِلَى المكَانِ، وَلَا يُدفَنُ حَتَّى تُستَأْذَنَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً أُخرَى، فإِنْ أَذِنَتْ وإِلَّا فرُدُّونِي مَعَ أصحَابِي فِي البَقِيعِ، خَافَ أَنَّهَا أذِنَت فِي حَيَاتِهِ حَيَاءً وخَجَلًا، أو أَنَّهَا أذِنَتْ ثُمَّ بَدَا لَـهَا أَنْ لَا تَأْذَنَ، كَمَا يُوجَدُ مِنَ النَّاس؛ يَتقَدَّمُ الإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِك إِذَا فَكَّرَ أَمْسَكَ.

= ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، رقم (٣٧٠٠)، عن عمرو بن ميمون.

فلَمَّا حُمِلَ استأذَنُوا مِنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً ثانيةً أَنْ يُدفَنَ فأَذِنَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وجَزَاهَا اللهُ عَنَّا وعَنْ عُمَرَ خيرًا، ودُفِنَ مَعَ صَاحِبَيْهِ.

فزَيدُ بنُ عَليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورَحِمَهُ قَالَ: هُمَا وَزِيرَا جدِّي. وأَثْنَى عَلَيْهِما خيرًا، فماذَا فَعَلَ الرَّافِضَةُ؟ الجَوَابُ: رَفَضُوه وتَرَكُوه، وقَالُوا: هَذَا لا يَصلُحُ؛ لأنَّهُم يُرِيدُونَ مَنْ يَقُولُ: إنَّهُمَا مِنْ أَئِمَّةِ الضَّلَالِ والكُفْر.

ولَيْسَ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ البَيْتِ -وللهِ الحَمْدُ- مَنْ يَصِفُ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ بِهَذَا الوَصْفِ أَبَدًا، بَلْ هُمَا مَحَلُّ الثَّنَاءِ والتَّعظِيمِ والإجْلَالِ، كَمَا أَنَّ هَذَا وَاجِبُ كُلِّ إنسَانٍ أَنْ يُؤمِنَ بأَنَّ أفْضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

والعَجَبُ كُلُّ العَجَبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومَا أَنْصَفَهُ مِنْ قَائِلٍ! ومَا أَعدَلَهُ مِنْ حَاكِمٍ فِيمَا حَكَمَ بِهِ! بِالنِّسْبَةِ لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ كَانَ يَقُولُ ويُعلِنُ عَلَى مِنْبَرِ الكُوفَةِ بأَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّها أَبُو بكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وأحيانًا يَذْكُرُ عُثْمَانَ، وأَحْيَانًا لَا يَذكُرُهُ[(١)].

انظُرْ للإِنْصَافِ والعَدْلِ! ثُمَّ تَأْتِي الرَّافِضَةُ ويَقُولُونَ: أبدًا عَلِيٌّ أفضَلُ الصَّحابة، أحقُّ النَّاس بالخِلَافةِ، وهذَانِ الرَّجُلانِ قَدْ ظلَمَاهُ وأَخَذَا الحَقَّ. ثُمَّ تَأْتِي بَعْضُ الطَّوائِفِ وتَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ ظَالِمٌ، وعُثْمَانُ ظَالِمٌ، وعَلِيٌّ ظَالِمٌ. وكَونُ عَلِيٍّ ظَالِمًا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بحَقِّه، لِمَاذَا لَمْ يُقاتِلْ أَبَا بكْرٍ وعُمَرَ حَتَّى يَأخُذَ الخِلَافَةَ؟ فَهُوَ لِذَلِكَ ظَالِمٌ، فكَانَ كُلُّ الأربعَةِ ظَلَمَةً، انظُرْ للعُدْوَانِ عَلَى أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وخُلفَائِهِمْ،

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ١٠٦).

وحَقِيقَةُ الأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مُعطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وَكُلَّ مُمَثِّلٍ مُعطِّلٌ؛ أَمَّا المُعطِّلُ فتَعطِيلُهُ ظَاهِرٌ. وأَمَّا تمثِيلُهُ فوجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّما عطَّلَ؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فمَثَّلَ أوَّلًا، وعطَّلَ ثانيًا[١].

والمَقْصُودُ مِنْهُ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ المَقْصُودُ أَنْ نَطْعَنَ فِي الأشخَاصِ، قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ لَا يَتأَثَّرُ إِذَا طَعَنَّا بِهِ مِنْ ناحِيَةٍ شَخصيَّةٍ، لكِنَّ المَقْصُودَ الطَّعْنُ فِي سَلَفِ الأُمَّةِ؛ ولهَذَا قَالَ عَمَّارُ بْنُ ياسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -مَا مَعْنَاه- قَالَ: إِنَّ مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافةِ أَبِي بَكْرٍ فَقَدْ أَزْرَى بالمهَاجِرِينَ والأنصارِ[١]، أَيْ: قَدَحَ بكُلِّ المُهاجِرِينَ والأنصَارِ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلِيفَةً وبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأنصَارُ.

وتمَّتِ البَيعَةُ لَهُ بإجمَاعِ المُسْلِمِينَ، بَلْ هُنَاكَ نُصُوصٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخَلِيفَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قولًا لَا يُمْكِن أَنْ يَتزَحزَحَ أَبَدًا قَالَ: «**يَأْبَى اللهُ ورَسُولُهُ والمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»[٢] فهَلْ بَعْدَ هَذَا مِنْ نَصٍّ؟ ولهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ إِلَى أنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَبَتَتْ بالنَّصِّ الصَّرِيحِ، لَا بالإِيماءِ والتَّلمِيحِ.

[١] فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بِأَنَّهُ مُمَثِّلٌ مَعَ أَنَّ المُعطِّلَ لَمْ يُعطِّلْ إِلَّا فِرَارًا مِنَ التَّمْثِيلِ؟ وَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بأَنَّهُ مُعطِّلٌ مَعَ أَنَّ المُمَثِّل يُثبتُ الصِّفَاتِ، ويَشهَدُ باللهِ أَنَّ للهِ وَجْهًا ويَدًا وعَيْنًا وقَدَمًا، لَكِنَّهَا مِثْل مَا للمَخْلُوقِينَ؟!

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٣٢)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة رقم (٢٦١٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأَمَّا المُمَثِّل فتمثِيلُهُ ظَاهِر، وأَمَّا تعطِيلُهُ فمِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

أحدُهَا: أَنَّهُ عطَّل نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ حَيْثُ صَرَفَهُ عَنْ مُقتَضَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فإِنَّ النَّصَّ دَالٌّ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ تَلِيقُ باللهِ لَا عَلَى مُشابَهَةِ اللهِ لِخَلْقِهِ[1].

وأَمَّا تمثِيلُهُ فَوجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّما عطَّل؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فمَثَّلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانيًا.

المُهمُّ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ وهْلَةٍ تَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، إِذْ كَيْف يَكُونُ المُعطِّلُ مُمثِّلًا؟ وكيْفَ يَكُون المُمَثِّلُ مُعطِّلًا؟ فَقَالَ: «**أَمَّا المُعطِّلُ فتَعطِيلُهُ ظَاهِرٌ**» لأَنَّهُ يُنكِرُ فيَقُولُ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ وَلَا يَدٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَلَا عِلْمٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ.

قُلْنَا للمُعطِّلِ: لِمَاذَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ للهِ يَدٌ؟ قَالَ: لأَنَّنِي لَوْ أَثْبَتُّ للهِ يدًا لَمَثَّلْتُهُ بخَلْقِهِ، فهُوَ قَدْ بَنَى تَعطِيلَهُ عَلَى تَمْثِيل، فمَثَّلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانِيًا، هَذَا مِنْ وَجْهٍ، ومِنْ وَجْهٍ آخَرَ لَمْ نَذكُرْهُ، لَكِنَّهُ وَاضِحٌ، وهُوَ أَنَّهُ إِذَا عَطَّلَ اللهَ مِنْ صِفَاتِهِ فَقَدْ مَثَّلَهُ بِمَا هُوَ نَاقِصٌ، فإِذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ يَدٌ. مَثَّله بمَنْ لَا يَدَ لَهُ، وإِذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ. مَثَّلَه بمَنْ لَا وَجْهَ لَهُ، وهَكَذَا فهُوَ لَوْ قَالَ: أَنَا أَقِفُ موقِفًا سَلْبيًّا لَا أُثْبِتُ وَلَا أَنْفِي. لكَانَ الأَمْرُ أَهْوَنَ.

[١] قوله: «مُشابَهَة» الأَوْلى أن يُقَال: (مماثلة)، وسبق بيان ذلك.

فالمُمَثِّلُ لـمَّا قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ مِثْل أَيْدِي المَخلُوقِ. فَقَدْ عطَّلَ النَّصَّ، وَلَمْ يَقُل بمَدْلُولِهِ؛ لأَنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَات للهِ عَزَّوَجَلَّ إِنَّما تَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ تَلِيقُ بِهِ، وَلَا تُماثِلُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، فإِذَا جعلَهَا دَالَّةً عَلَى صِفَاتٍ تُماثِلُ صِفَاتِ

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا مثَّل اللهَ بخَلْقِهِ فقَدْ عَطَّل كُلَّ نصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُشَابَهَتِهِ لخَلْقِهِ، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤][١].

الثَّالِث: أَنَّهُ إِذَا مثَّل اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَهُ عَنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ حَيْثُ شبَّهَ الرَّبَّ الكَامِلَ مِنْ جمِيعِ الوُجوهِ بالمَخلُوقِ النَّاقِصِ[٢].

المَخلُوقِينَ فَقَدْ عَطَّلَهَا عَنْ مَدلُولِهَا، ومَنْ قَالَ: إِنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فحِينَئِذٍ نَقُولُ: أَنْتَ عَطَّلْتَ النَّصَّ عَنْ مَدلُولِهِ؛ لأَنَّنَا نَعْلَمُ علْمَ اليَقِينِ أَنَّ النَّصَّ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ المَثِيلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] قوله: «مُشَابَهَتِهِ» الأَوْلى أن يُقَال: «مماثلته»، وسبق بيان ذلك.

وهَذَا واضِحٌ أَيْضًا، فَإِذَا مَثَّلَ اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَ جَمِيعَ النُّصُوص الدَّالَّةِ عَلَى نَفْيِ المُمَاثَلَةِ؛ لأَنَّ إِقْرَارَ النُّصُوص الدَّالَّةِ عَلَى نَفْيِ المماثَلَةِ أَنْ تُقِرَّها عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ للمُمَاثَلَةِ.

فَإِذَا قُلْت: إِنَّ اللهَ مُمَاثِلٌ لخَلْقِه. فَقَدْ عَطَّلْتَ هَذَا النَّصَّ؛ لأَنَّ النَّصَّ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وأَنْتَ تَقُولُ: بَلْ مِثْلُهُ. وحِينَئِذٍ تَكُونُ مُعطِّلًا لكُلِّ نَصٍّ دَلَّ عَلَى نَفْيِ المُمَاثَلَةِ للهِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] أَيْ: مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ فَإِذَا مَثَّلَ اللهَ بخَلْقِهِ فقَدْ عَطَّلَهُ عَنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ؛

لأَنَّهُ مَثَّل الكَامِلَ بالنَّاقِصِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ تَعْطِيلٌ لكَمالِ الكَامِلِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ تَمْثِيلَ الكَامِلِ بالنَّاقِصِ يَجعَلُهُ نَاقِصًا، بَلِ المُقارَنَةُ بَيْنَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ لغَيْرِ الإلزَامِ يَجعَلُهُ ناقِصًا قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنْقُصُ قَـدْرُهُ ... إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

لَوْ أَنَّكَ جِئْتَ تَفْتَخِرُ بسَيْفِكَ وقُلْتَ: واللهِ عِنْدِي سَيْفٌ حَادٌّ عَظِيمٌ بتَّارٌ، أَمْضَى مِنْ عَصَا فُلَانٍ الَّتِي أغْلَظ مِنَ الذِّراعِ. فَهَذَا عَيْبٌ فِي السَّيفِ بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَذَا الكَلَامَ تَصوَّرْتَ أَنَّ هَذَا السَّيفَ لَا يَقطَعُ الحَبْلَ؛ لأَنَّهُ مَا دَامَ أَمْضَى مِنَ العَصَا، والعَصَا أَضْرِبُ بِها الحَبْلَ فَلَا تَقْطَعُهُ، إِذَنْ فمَدْلُولُ البَيْتِ أنَّ المُقارنَةَ بَيْنَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ تَجْعَلُ الكَامِلَ نَاقِصًا، فكَيْفَ إِذَا سُوِّيَ بَيْنَهُما؟!

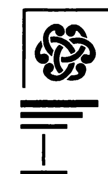
وقَولُنَا: إنَّ المُقارَنَةَ بَيْنَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ تَجعَلُ الكَامِلَ نَاقِصًا إِذَا لَمْ يكُنْ عَلَى سَبيلِ الإلزَامِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الإلزَامِ فإِنَّهَا لَا تَجعَلُهُ نَاقِصًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، فإِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعالَى مُماثِلٌ لِهَذِهِ الأَصْنَامِ، لَكِن هَذَا مِنْ بَابِ إِلزَامِ الخَصْمِ.

لَوْ قَالَ المُمَثِّلُ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَاطَبَنا بأَنَّ لَهُ يَدًا وَوَجْهًا، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ يَدًا ووَجْهًا إِلَّا مِثْلَ أيْدِينَا وَوجُوهِنَا. قُلْنَا: أَلَسْتَ تَقْرَأُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥]، فقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾، فأَنْتَ تَمْشِي عَلَى رِجْلَيكَ، والدَّجاجَةُ

(١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٢٦).

تَمشِي عَلَى رِجْلَينِ، ورِجْلُكَ أنْتَ لَيْسَتْ كرِجْلِ الدَّجَاجَةِ، فهَاتَانِ رِجْلَانِ مُختَلِفَتانِ فِي القُرْآنِ، كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ اللهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، لَا يُمْكِن أَنْ نَقُولَ: إنَّ يَدَي اللهِ مِثْلُ يَدَيكَ، فيَدُ الدَّجَاجَةِ تَلِيق بِهَا، ويَدُ الإِنْسَانِ تَلِيقُ بِهِ، ويَدُ الخَالِقِ تَلِيقُ بِهِ، ويَدُ المَخلُوق تَلِيق بِهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشابُهِ فِي الاسْمِ أَنْ تَتَشَابَهَ الحَقَائِقُ. فَهَذَا البَابُ مُهِمٌّ جِدًّا، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ للمُمَثِّلِينَ: أَنْتُمْ مُعطِّلُونَ. وَأَنْ نَقُولَ للمُعطِّلِينَ: أَنْتم مُمَثِّلُونَ.

⁂

البَابُ الثَّانِي والعِشْرُونَ

فِي تَحْذِيرِ السَّلَفِ عَنْ عِلْمِ الكَلَامِ

عِلْمُ الكَلَامِ هُوَ: مَا أَحْدَثَهُ المُتَكَلِّمُونَ فِي أُصُولِ الدِّينِ مِنْ إثْبَاتِ العَقَائِد بالطُّرُقِ الَّتِي ابْتكَرُوها وأَعْرَضُوا بِهَا عَمَّا جَاءَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ بِهِ[١]، وقَدْ تنوَّعَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي التَّحذِيرِ عَنِ الكَلَام وأَهْلِهِ لِـمَا يُفضِي إِلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشُّكوكِ حَتَّى قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُفلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أبدًا»[٢]........

[١] هَذَا تعرِيفُ عِلْمِ الكَلَامِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إثْبَاتِ العَقَائِدِ بالطُّرُقِ الكَلَاميَّةِ المَبنيَّةِ عَلَى الجَدَلِ الَّذِي يُسمُّونَهُ عقْلًا؛ ولِذَلِكَ سَمَّيناهُ عِلْمَ الكَلَام؛ لكَثْرَةِ كَلَامِهِمْ، فتَجِدُ الوَاحِدَ مِنْ عُلَمائِهِمْ يَكتُبُ لَهُ الصَّفحتَينِ أَوِ الثَّلاثَ صفحَاتٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ واحِدَةٍ، وكُلُّه هَذَيَان.

ولَمْ يَحْدُثْ عِلْمُ الكَلَام إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابَة، وَذَلِكَ لَمَّا دَخلَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أُرْغِمَ بَعْضُهم عَلَى الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ فحَاوَلُوا أن يُفسِدُوا العَقَائِدَ، وأَتَوْا بهَذِهِ الطُّرُقِ المَبنيَّةِ عَلَى الجَدَلِ والخُصومَةِ والنِّزاعِ والتَّشويشِ، حَتَّى إنَّ بَعْضَهُم يَقُول: لَا تَصِحُّ عَقِيدَةُ الإنْسَان حَتَّى يَتقدَّمَها شَكٌّ، فيَشُكُّ أوَّلًا، ثُمَّ يُحَاوِلُ أَنْ يُزِيلَ ذَلِكَ الشَّكَّ، ولكِنْ يُقَالُ: مَنْ يَأمَنُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا شَكَّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى اليَقِينِ، فيُخشَى أَنَّهُ إِذَا شَكَّ رَجَعَ إِلَى الكُفْر، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ كَلامُهُمْ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ.

[٢] فصَاحِبُ الكَلَام لَا يُفلِحُ؛ لأَنَّنا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أحْـوَالِ المُتكلِّمِينَ وجَدْنَا

وقَالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَام أَنْ يُضرَبُوا بالجَرِيدِ والنِّعالِ، ويُطاف بِهِمْ فِي العَشَائِرِ والقَبائِلِ، ويُقَالُ: هَذَا جَزاءُ مَنْ تَركَ الكِتَابَ والسُّنَّة، وأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الكَلَام». اهـ[١].

وهُمْ مُستحِقُّون لِـمَا قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافعِيُّ مِنْ وَجْهٍ؛ لِيَتُوبُوا إِلَى اللهِ ويرتَدِعَ غَيرُهُم عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِمْ، وإِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ وقَدِ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِمُ

أَنَّهُم فِي حَيرَةٍ وشَكٍّ وقَلَقٍ، وأَنَّ الإِنْسَانَ مِنْهُم يَمُوتُ وهُوَ شَاكٌّ فِي دِينِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَف: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عنْدَ المَوتِ أَهْلُ الكَلَام. وكَانَ بَعْضُهم يَقُولُ عنْدَ مَوتِهِ: أَنَا أَمُوتُ عَلَى دِينِ العَجَائِزِ؛ لأَنَّ دِينَ العَجَائِزِ مَبنِيٌّ عَلَى الفِطْرَةِ والتَّسلِيمِ لِلنُّصُوصِ، فالعَجُوزُ لَا تَعرِفُ أَنْ تُجادِلَ، ولَا أَنْ تَبْنِيَ عقِيدَتَها عَلَى الجَدَلِ، بَلْ تَقْرَأُ الكِتَاب والسُّنَّة، وتَأْخُذُ بِهِمَا، فَهُمْ يتَمَنَّونَ أَنْ يَعُودُوا إِلَى دِينِ العَجَائِزِ، لَكِنَّهُ لا يَحْصُلُ لَـهُمْ لِـمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الفِتْنَةِ، وَقَالَ بَعْضُهم أَيْضًا: مَنْ طَلَبَ عِلْمَ الكَلَامِ تَزَنْدَقَ، أَيْ: صَارَ زِنْدِيقًا، ويَكْفِي مِثْلُ هَذِهِ العِبَارَاتِ تَحْذِيرًا عَنْهُ.

[١] وهُمْ مُستحِقُّون لهَذَا الأَمْرِ؛ لأَنهُم أَفسَدُوا العَقَائِد بِهَذَا الكَلَامِ الَّذِي أَتَوْا بِهِ، وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم حَقَّقُوا العَقَائِد ولَكِنَّهُم خَرَقُوا العَقَائِد فِي الوَاقِعِ، وقَوْلُهُ: «**يُضْرَبُوا بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ**» كَمَا ضُرِبَ شَارِبُ الخَمْرِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ(١)، زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ: «**يُطَافُ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ وَالقَبَائِلِ وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ**» وَذَلِكَ تَعزِيزًا وتَحْذِيرًا؛ تَعزِيزًا لهُمْ، وتَحْذِيرًا لغَيرِهِمْ؛ لأَنَّهُم ارْتَكَبُوا أَمْرًا مُحرَّمًا، حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَأْخذُوا عَقِيدَتَهُمْ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم (٦٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الحَيْرَةُ، واسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ، فإِنَّنَا نَرْحَمُهُمْ وَنَرِقُّ لَـهُمْ، ونَحمَدُ اللهَ الَّذِي عافَانَا مِمَّا ابتلاهُمْ بِهِ[١].

فلَنَا فيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤدِّبُهُمْ ونَمنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. ونَظَرٌ مِنْ جِهَةِ القَدَرِ: نَرحَمُهُم، ونَسَأَلُ اللهَ لَـهُمْ العَافِيَةَ، ونَحْمَدُ اللهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِـهِمْ[٢].

---

[١] قَالَ شَيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهُمْ مُستحِقُّون لِـمَا قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهٍ؛ لِيَتُوبُوا إِلَى اللهِ ويَرتَدِعَ غَيرُهُم عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِمْ، وإِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ وقَدِ اسَتَوْلَتْ عَلَيهِمُ الحَيْرَةُ، واسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ، فإِنَّنَا نَرْحَمُهُمْ وَنَرِقُّ لَـهُمْ، ونَحمَدُ اللهَ الَّذِي عافَانَا مِمَّا ابتلاهُمْ بِهِ.

فلَنَا فيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤدِّبُهُمْ ونَمنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. ونَظَرٌ مِنْ جِهَةِ القَدَرِ: نَرحَمُهُم، ونَسَأَلُ اللهَ لَـهُمْ العَافِيَةَ، ونَحْمَدُ اللهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِـهِمْ.

[٢] وقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإِنَّ هَؤُلَاءِ أُوتُوا فُهُومًا ومَا أُوتُوا عُلُومًا، وأُوتُوا ذَكَاءً ومَا أُوتُوا زَكَاءً، وأُوتُوا سَمْعًا وأَبْصَارًا وأفئِدَةً ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦]» قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الفَتوى الحَمويَّة) -الأَصْلُ- ولَيْتَنِي نَقَلْتُهُ؛ لأَنَّ فِيهِ فَائِدَةً عظِيمَةً، فهَؤُلَاءِ الجَماعَةُ عندَهُم ذَكَاءٌ، ولكِنْ مَا زَكَيَتْ نفُوسُهم -والعِيَاذُ باللهِ-، وعنْدَهُم فَهْمٌ ولكِنْ مَا عندَهُم عِلْمٌ؛ لأَنَّهُم هُمْ أَقَلُّ النَّاسِ مَعْرِفَةً بالكِتَابِ والسُّنَّة حَتَّى هُـمْ بأنْفُسِهِـمْ مُقِـرُّونَ عَلَى أَنَّهُم لَا يعـرِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ،

وأَكثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِم الضَّلَالُ هُمُ الَّذِينَ دخَلُوا فِي عِلْمِ الكَلَام، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى غَايَتِهِ.

ووجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَهُوَ فِي عَافِيَةٍ[١]، وَمَنْ وَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ فَقَدْ تبيَّنَ لَهُ فسادُهُ ورَجَعَ إِلَى الكِتَاب والسُّنَّة كَمَا جَرَى لبَعْض كِبَارِهِمْ(١)، فيَبقَى الخَطَرُ عَلَى مَنْ خَرَج عَنِ الصِّراط المُستَقِيم، ولَمْ يَتبيَّنْ لَهُ حَقِيقَةُ الأَمْرِ[٢].

وأُوتُوا سَمْعًا وأبْصارًا وأفئدَةً ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

فنَحْن إِذَا نظَرْنَا إِلَيْهِم مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ فإِنَّنَا نُؤدِّبُهُمْ، وإِذَا نظَرْنا إِلَيْهِم بعَيْنِ القَدَرِ رَحِمْنَاهُمْ وَرَقَقْنَا عَلَيْهِم، ولكِنْ إِذَا اجْتَمَعَ عِندَنا نظَرَانِ؛ نظَرُ الشَّرْعِ ونظَرُ القَدَر فإِنَّنا نُغلِّب جانِبَ الشَّرْع.

ولهَذَا لَوْ جِيءِ إلَينَا بشَيْخٍ كَبيرٍ مَرِيضٍ لَا يَعمَلُ إِلَّا بِيَدِهِ اليُمنَى وهُوَ سَارِقٌ فإِنْ نظَرْنَا إِلَيْهِ بعَيْنِ الشَّرْع قُلْنَا: اقْطَعُوا يدَهُ. وإِنْ نَظَرْنا إِلَيْهِ بعَيْنِ القَدَر وإِذَا هُوَ شَيخٌ كَبيرٌ وعَاجِزٌ وَلَا يَعمَلُ إِلَّا بيدِهِ اليُمنَى ولَيْسَ لأَهْلِهِ كَافِلٌ يكفُلُهم فإِنَّنا نَترُكُهُ؛ لأَنَّهُ مِسكِينٌ، وإِذَا قَطَعْنَا يدَهُ مَا يَبْقَى لَهُ كَافِلٌ، لَا لَهُ وَلَا لأَهْلِهِ، لكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢]، فالدِّينُ مُقدَّمٌ عَلَى القَدَر.

[١] قوله: «فَهُوَ فِي عَافِيَةٍ» من الأحسن كتابة (مِنْهُ) بعدها.

[٢] وعنْدَنا شَاهِدٌ مِن كَلَام رُؤسَائِهِمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ بَلَغَ الغَايَة مِنْهُ فَقَدْ رَجَعَ

---

(١) راجع (ص:١٥١) من الباب الرابع. [المؤلف]

وقَدْ نقَلَ المُؤَلِّفُ شَيْخُ الإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الفَتْوَى كَثِيرًا مِنْ كَلَام مَنْ تكلَّمَ فِي هَذَا البَابِ مِنَ المُتكلِّمِينَ قَالَ: «وَإِنَّ كُنَّا مُستَغْنِينَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وآثَارِ السَّلَف عَنْ كُلِّ كَلَام[1]، ولكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُنتَسِبًا إِلَى

إِلَى الحَقِّ مِثْل الرَّازِيِّ والغَزالِيِّ وغيرُهُمْ كَثِير أَقَرُّوا عَلَى أنفسِهِمْ بالجَهْلِ والضَّلالِ والحَيرَةِ.

ومِنْ أَحْسَن مَا رَأيْتُ كَلَامُ الرَّازِيِّ(١) فِي ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: «لقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُق الكَلَامِيَّةَ والمَنَاهِجَ الفلسفيَّةَ فَمَا رأَيْتُها تَشفِي عَلِيلًا وَلَا تَروِي غَلِيلًا، ورَأيْتُ أقْرَبَ الطُّرُق طَرِيقَةَ القُرْآن؛ أَقْرَأُ فِي الإثْبَاتِ قَوْلَهُ تَعالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأَقْرَأُ فِي النَّفْي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، ومَنْ جرَّبَ مِثْل تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعرِفَتِي» فإِنَّ هَذَا وَاضِحٌ جِدًّا بأَنَّ هَذِهِ الطُّرُقَ الَّتِي سلَكُوها والمَناهِجَ لَا تُغْنِي شَيْئًا، وقَالَ آخَرُ(٢):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَصَرَّفْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ العَوَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

فهُمْ كُلُّهم حيَارَى مُضطَرِبُون -نسأَلُ اللهَ العَافيَةَ-.

[١] يَعْنِي: الإِنْسَانُ يَستَغْنِي بالكِتَابِ والسُّنَّة وكَلَامِ السَّلَف الصَّالِحِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ مِنْ كَلَام المُتأخِّرِينَ، لَكِنَّ المُؤَلِّفَ بيَّنَ وَجهَ نَقْلِهِ.

---

(١) أقسام اللذات للرازي (ص:٢٦٣)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠١).

(٢) البيتان لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، انظر: شرح الطحاوية (ص:١٧٨).

بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُتكلِّمِينَ، ومُحسِنًا للظَّنِّ بِهِمْ دُونَ غَيرِهِمْ، ومُتوِّهمًا أَنَّهُم حَقَّقُوا فِي هَذَا البَابِ مَا لم يُحقِّقْهُ غيرُهُمْ، فلَوْ أَتِي بكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعَهَا حَتَّى يُؤْتَى بشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ»[١].

---

[١] وهَذَا وَاقِعٌ فبَعْضُ النَّاسِ يَنْتَسِبُ إِلَى طَائِفَة مُعيَّنَة، ويُحسِنُ الظَّنَّ بِهَا، ويَرَى أَنَّهَا حقَّقَتْ فِي هَذَا البَابِ مَا لَمْ يُحقِّقْهُ غَيرُها حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ تَقُولُ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَا وكَذَا. وهُوَ يَقُولُ لَكَ: مَاذَا قَالَ الشَّيخُ الفُلانِيُّ؟ وهَذَا خطَأٌ، ولَمَّا سُئِلَ الإِمَامُ الشَّافعيُّ(١) رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. قَالَ لَهُ السَّائِلُ: مَا تَقُول فِيهَا أَنْتَ؟ فغَضِبَ وقَالَ: أَتُرانِي فِي كَنِيسَةٍ؟ أَتُراني فِي بَيْعَةٍ؟ أَتُراني كَذَا وكَذَا؟ أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ الله، ثُمَّ تَقُولُ مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فوبَّخَهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا هُوَ المُؤْمِن، فالمُؤْمِنُ هُوَ الَّذِي لَا يَقُولُ: مَاذَا قَالَ فُلَان؟ بَلْ يَقُول: ماذَا قَالَ اللهُ ورَسُولُهُ؟ هَذَا المُؤْمِنُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

صَحِيحٌ أَنَّ الإِنْسَانَ القَاصِرَ إِذَا رَأَى عَالِمًا منْ أَهْل العِلْم المَوثُوقِ بعِلْمِهِمْ وأَمَانَتِهِمْ يَحْتَرِمُ هَذَا القَوْلَ، ولَا يَجزِمُ بمُخَالَفتِهِ حَتَّى يَتبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى خطَأٍ؛ ولِهَذَا كَثِيرًا مَا نُطالِعُ كَلَامَ شَيْخِ الإِسْلَام ابْنِ تَيْمِيَّةَ وكلَام ابْنِ القَيِّم وغيرِهِمَا مِنَ المُحقِّقِينَ، ونُستَضِيءُ بآرَائِهِمْ ونَهتَدِي بِهَا، لكِنْ إِذَا علِمْنَا أَنَّهَا مُخالِفَةٌ للكِتَابِ والسُّنَّة فإِنَّنَا لَا نُقدِّمُها عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

---

(١) أخرجه الهروي في ذم الكلام رقم (٣٨٤)، وانظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٣٨)، وشرح الطحاوية (ص:٣٤١).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنا قَوْلَهُ مِنَ المُتكلِّمِينَ وغيرِهِمْ نَقُول بجَمِيعِ مَا يَقولُهُ فِي هَذَا وغيرِهِ، ولكِنَّ الحَقَّ يُقبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تكلَّمَ بِهِ». اهـ[١].

فبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الغَرَضَ مِنْ نَقْلِهِ بيَانُ الحَقِّ مِنْ أَيِّ إنسَانٍ وإقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَى هَؤُلَاءِ من كَلَام أَئمَّتِهِمْ. واللهُ أَعْلَمُ[٢].

---

[١] المؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ نقَلَ عَنْ بَعْض أكَابِرِ المُتكلِّمِين وعَمَّنْ هُمْ مُحتَرَمُونَ عنْدَ أتْبَاعِهِم فِي كِتَابِ (الفَتْوى الحَمَويَّة) نقَلَ شَيئًا كَثِيرًا، يَعْنِي: صفَحَاتٍ لَيْسَت صفْحَةً واحِدَةً، وبَعْضهم يَنْقُلُ عَنْهُ كَلامًا قَلِيلًا؛ المُهِمُّ: أَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ الكَلَام الَّذِي يَنْقُلُهُ مَا نعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ شَيْخ الإِسْلَام لَا يَرَاهُ.

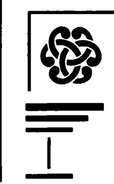
ولِهَذَا هُوَ قَالَ عَنْ نَفْسه: «**لَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنَ المُتكلِّمِينَ وغيرِهِمْ نَقُول بجَمِيع مَا يَقُولُه فِي هَذَا وغيرِهِ، ولكِنَّ الحَقَّ يُقبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ**» حَتَّى لَوْ كَانَ كافِرًا، فَإِذَا جَاءَ الإِنْسَانُ بالحَقِّ فاقبَلْه لَا لأَنَّهُ جَاءَ بِهِ فُلَانٌ، ولكِنْ لأَنَّهُ الحَقُّ كَمَا أَنَّ مَنْ جَاءَ بالبَاطِلِ نردُّهُ ولَوْ كَانَ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ؛ لأَنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَتَّبعَ الحَقَّ حيثُمَا كَانَ، ويُعرَفُ الرِّجالُ بالحَقِّ وَلَا يُعرَفُ الحَقُّ بالرِّجالِ، لكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ مَأمُونًا فإِنَّ قَوْلَهُ لَهُ قيمَتُهُ.

ولِهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦]، فَأَمَر بالتَّبيُّن فِي خبَرِ الفَاسقِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يُقبَل قَوْلُه، ولكِنَّ العدْلَ أُمِرَ بقَبُولِ قَوْلِهِ.

[٢] وهَذَا مَوْجُود الْآنَ، فَإِذَا أَتَيْتَ مَثَلًا بحُكْم مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَائِلِ واستَنْكَرَها شَخْصٌ فقُلْت لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الإِمَامِ أَحْمَدَ -وهُوَ مُقلِّدٌ لَهُ- فَإِنَّهُ يطمَئِنُّ ويستَأْنِس

ويَستَقِرُّ، وهُوَ بالأَوَّلِ قَدِ اسْتَنْكَرَهُ، أَوْ تَأْتِي لوَاحِدٍ يُقلِّدُ الإِمَامَ الشَّافعيَّ فتَقُول لَهُ هَذَا القَوْلَ تَجِدُ أَنَّهُ يَستنكِرُهُ ويَستغْرِبُه فتَقُولُ لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الإِمَام الشَّافعيِّ، أَوْ هَذَا مَا قَالَهُ النَّوويُّ فِي «المَجمُوع» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَجِدُ أَنَّهُ يَسكُتُ مَعَ أَنَّهُ بالأَوَّلِ كَانَ سَيُنكِرُ عَلَيْك أَشَدَّ الإنكَارِ، وهَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَمْكَنَهُ إِقْنَاعُ الغَيْرِ ولَوْ بِنَقْلِ كَلَامِ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلَا بَأْسَ.

✶ ◻ ✶




البَابُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ

فِي أَقْسَامِ الْمُنحَرِفِينَ عَنِ الاستِقَامَةِ فِي بَابِ الإِيمَانِ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ[١]

طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ والتَّابِعِين لَـهُمْ بإِحْسَانٍ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُستَقِيمِ عِلْمًا وعَمَلًا[٢]،..

---

[١] تَجِدُ كَثِيرًا أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقْرُنُ بَيْنَ الإِيمَانِ بِهِ واليَوْمِ الآخِرِ؛ لأَنَّ الإِيمَانَ بِهِ أَصْلُ كُلِّ الإِيمَان، والإِيمَانُ باليَوْم الآخِر هُوَ السَّببُ الَّذِي يَحْدُو الإِنْسَانَ إِلَى العَمَلِ؛ لأَنَّ العَامل إِذَا لم يَعْتَقِدْ بأَنَّ هُنَاكَ مَبْعَثًا يُجَازَى النَّاس فِيهِ بأَعمالِهِمْ ويُؤمِن بِهِ لَنْ يَعْمَلَ، فلَوْ كَانَ الإِنْسَان لَا يَرَى فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَحْيَا قَومٌ ويَمُوت آخَرُونَ فَإِنَّهُ لَنْ يَعمَلَ أَبَدًا للآخِرَةِ، ولَأَطْلَقَ لنَفْسِهِ الحُرِّيَّةَ التَّامَّةَ للشَّيطَانِ والهَوَى، والنَّاسُ قَدْ انقَسَمُوا فِي هَذَا البَابِ إِلَى أربعَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ: عَلَى الحَقِّ، وقِسْمٌ: أَهْلُ تَخْيِيلٍ، وقِسْمٌ: أَهْلُ تَجهِيلٍ، وقِسْمٌ: أَهْل تَأْوِيل.

أَمَّا القِسْمُ الأَوَّل: فإِلَيْكَ بيانُهُ يَقُول: «**طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ والتَّابِعِين لَهُمْ بإِحْسَانٍ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُستَقِيمِ عِلْمًا وعَمَلًا**».

[٢] «**عِلمًا**»: هَذَا يَعُودُ إِلَى الأُمُور العِلْمِيَّة العقَدِيَّة، و«**عملًا**»: يَعُودُ إِلَى الأُمُور العَمَلِيَّةِ الجَوارحيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بالجَوارِحِ، فهُمْ عَلَى الصِّراطِ الْمُستَقِيمِ فِي العِلْم والعَمَل.

يَعرِفُ ذَلِكَ مَنْ تَتَبَّعَهَا بعِلْمٍ وعَدْلٍ[١]، ....

---

[١] فالنَّظرُ إِلَى النَّاس إِذَا لم يَكُنْ بعِلْمٍ وعَدْلٍ صَارَ سَبَبًا للجَوْرِ والظُّلْمِ، فَإِذَا نظَرْتَ إِلَى غيرِكَ فانْظُرْ إِلَيْهِ بعِلْمٍ وعَدْلٍ؛ لأَجْلِ أَنْ تُعطِيَهِ مَا يَلِيق بِهِ مِنَ الحُكْمِ؛ لأَنَّك إِنْ نظَرْتَ بجَهْلٍ فإِنَّكَ قَدْ تحكُمُ بالشَّيْءِ وهُوَ لَا يَسْتَحِقُّه، وإِنْ نظَرْتَ إِلَيْهِ بجَورٍ فإِنَّك قَدْ تحكُمُ عَلَيْهِ بالشَّيْءِ الَّذِي تَرى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ لأَنَّكَ جَائِرٌ حَتَّى لَوْ وُجِد قرائِنُ تَدُلُّ عَلَى مَا حَكَمْتَ بِهِ، وهُوَ مِنَ الأُمُور الَّتِي تَخْفَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْك الحُكْمُ عَلَيْهِ.

أَلَمْ تَرَوْا إِلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ لَحِقَ الْمُشرِكَ بالسَّيفِ، فوقَفَ الْمُشرِكُ وقَالَ: لَا إله إِلَّا اللهُ. فظَنَّ أُسامَةُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ تعوُّذًا مِنَ القَتْلِ فقتَلَهُ، ثُمَّ أُخبِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: «**قتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» قَالَ: نعَمْ يَا رَسُول اللهِ، إِنَّما قَالَهَا تعوُّذًا، لَيسَ حقِيقَة، ولَا هُوَ مِنَ القَلْب. فَقَالَ: «**قتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» فَمَا زَالَ يُكرِّرُهَا حَتَّى قَالَ أُسامَةُ: تمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أسلَمْتُ مِنْ بَعْدُ(١).

إِذَنِ: الحُكْمُ عَلَى النَّاس يَحتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وعَدْلٍ، فمَنْ قَالَ بجَهْلٍ ظَلَم، ومن قَالَ بجَوْرٍ ظَلَم، وكَثِيرًا مَا نَظُنُّ فِي الإِنْسَان ظَنًّا فإِذَا الأَمْرُ بخِلَافه، كَثِيرًا مِنَ النَّاس تَجِدُه يتكَلَّم حِينَ الحُكْمِ عَلَى النَّاس بجَهْلٍ ورُبَّما يَتكَلَّم بجَورٍ، وهَذَا حَرَام، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء:٥٨]، فلَوْ وَجدْتَ رَجُلًا معَهُ امرَأَةٌ يَمْشِي مَعَهَا فِي السُّوق يُكلِّمها

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسامة بن زيد إلى الحُرُقات من جهينة، رقم (٤٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم (٩٦).

فقَـدْ حققُـوا الإِيمانَ باللهِ واليَوْمِ الآخِـرِ، وأَقَـرُّوا بـأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ، وهُمْ فِي عمَلِهِمْ مُخلِصُونَ للهِ مُتَّبِعونَ لشَرعِهِ، فَلَا شِرْكَ وَلَا ابْتِدَاعَ وَلَا تَحْرِيفَ وَلَا تكذِيبَ[١].

وأَمَّا المُنحرِفُونَ عَنْ طريقَتِهِمْ فهُمْ ثَلَاثُ طَوَائِفَ:

أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وأَهْلُ التَّجهِيلِ[٢].

ويُحادِثُها، فحكمْتَ عَلَيْهِ بأَنَّه رجُلٌ سَاقِطٌ سَافِلٌ؛ لأَنَّهُ يَمشِي مَعَ هَذِهِ المَرْأَةِ، فإِنَّنَا نَقُولُ فِي هَذَا الحُكْمِ: إِنَّهُ ظُلْمٌ؛ لأَنَّهُ مَبنِيٌّ عَلَى الجَهْلِ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ، ولو أَنَّكَ رأَيْتَ إنسَانًا تَعرِفُ أَنَّ الَّتِي تَمْشِي معَهُ امرَأَةٌ مِنْ مَحارِمِهِ فذَهَبْتَ إِلَى الوَالِي وقُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ -والعِيَاذُ باللهِ- معَهُ امرَأَةٌ أجنبيَّةٌ مِنْهُ، عَلَيْك بِهِ. فإِنَّ هَذَا جَورٌ وظُلْمٌ وخِلَافُ العدْلِ.

ولهَذَا لَا بُدَّ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّاس حِينَ الحُكمِ عَلَيْهِم بالعِلْمِ والعَدْلِ، أَمَّا أن تَحكُمَ بجَهْلٍ، أَوْ أَنْ تحكُمَ بجَوْرٍ فَهَذَا خطَأٌ، ومَنْ نَظَرَ إِلَى طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ بعِلْمٍ وعَدْلٍ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِأَنَّهَا عَلَى الصِّراطِ المُستَقِيمِ.

[١] هَذِهِ طَرِيقُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بَلْ مَنْ نَظَرَ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بالعِلْمِ والعَدْلِ عَلِمَ أَنَّهَا أفضَلُ، وأَنَّهَا الطَّرِيقُ الوَحِيدُ إِلَى سعادَةِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

[٢] فالمُنحرِفُونَ عَنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِ الإِيمَانِ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ ثلاثُ طوائِفَ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وأَهْلُ التَّجهِيلِ.

فأَهْلُ التَّخيِيلِ سُمُّوا بذَلِكَ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ من أَمْـرِ الإِيمَانِ باللهِ واليَوْمِ الآخِـرِ كُلُّه أمثَالٌ وتَخييلَاتٌ لَا حَقِيقَـةَ لَـهَا، فَـلَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ،

١ - **فأمَّا أَهْلُ التَّخْيِيل**: فهُمُ الفَلَاسِفَةُ، والبَاطنيَّةُ، ومَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُم مِنَ المُتكلِّمِينَ وغَيرِهِمْ[١]. وحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِم: أَنَّ مَا جَاءَتْ بِهِ الأنبياءُ مِمَّا يَتَعَلَّق بالإِيمَان باللهِ واليَوْمِ الآخِر أمثَالٌ وتَخْيِيلَاتٌ لَا حَقِيقَةَ لها فِي الوَاقِعِ[٢]،...............

وَلَا بعْثٌ، وَلَا جنَّةٌ وَلَا نَارٌ، لكِنَّ الرُّسُل جَاؤُوا بِذَلِكَ عَلَى سَبِيل ضَرْبِ الأَمثَالِ، وعَلَى سَبِيل التَّخييلَاتِ حَتَّى يَتخيَّلَ النَّاس أَنَّ هُنَاكَ ربًّا ويومًا آخِرًا، وجَزَاءً وعِقَابًا؛ ولِهَذَا سُمُّوا أَهْلَ التَّخْيِيل؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ بِهِ.

[١] الفَلَاسِفَة هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُم الحُكَمَاء العُقَلَاء، ويَرَوْنَ أَنَّ العُلُومَ الَّتِي سِوَى عُلُومِهِمْ لَيْسَت بشَيْءٍ حَتَّى عُلومُ الأنبيَاءِ عنْدَهُم لَيْسَتْ بشَيْءٍ يَقُولُونَ: هَذِهِ عُلُومُ عجَائِزَ، وَلَا تَصْلُحُ لأَهْلِ العَقْل، وَهُمْ يُنكِرُونَ الخَالِقَ، ويُنكِرُونَ اليَوْمَ الآخِرَ؛ لأَنَّهُم مَادِّيُّونَ دَهْرِيُّونَ، لَا يُؤمِنُون بشَيْءٍ -والعِيَاذُ باللهِ-، ومَعَ ذَلِكَ عنْدَهُم مِنَ الكِبريَاءِ والغَطرَسَةُ مَا يَجعَلُهُم يَرونَ النَّاسَ كأَمْثَالِ الذَّرِّ، وَلَا يَعبَؤُونَ بِهِمْ.

والبَاطنيَّةُ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الدِّينَ لَهُ ظَاهِرٌ وبَاطِنٌ؛ فالظَّاهِرُ لأَهْل الظَّاهِرِ، والبَاطِنِ لأَهْل البَاطِنِ، وأَهْلُ الظَّاهِر عنْدَهُم هُمُ السُّذَّجُ الَّذِينَ يَلْعَبُ النَّاسُ بعُقُولِهِمْ، فيَقُولُونَ لَهُمْ: هُنَاكَ جِنَّةٌ ونَار، وهُنَاكَ صلَاةٌ وصَوْمٌ وحَجٌّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهُمُ العَوَامُّ، والبَاطِنُ عنْدَهُم هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أئِمَّتُهُم، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بيَانُ مَذْهَبِهِمْ، وطَرِيقَتُهُم فِي العَمَل.

[٢] **يَعْنِي**: الوَاقِعُ عنْدَهُم أَنَّهُ لَا رَبَّ، وَلَا بعْثَ، وَلَا جزَاءَ، وإِنَّما هِيَ أرحَامٌ تَدْفَعُ، وأَرْضٌ تَبْلَعُ فَقَطْ، ولَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ.

وإِنَّما المَقْصُودُ بِهَا انتِفَاعُ العَامَّة وجُمْهُورِ النَّاس؛ لأنَّ النَّاسَ إِذَا قِيلَ لهُمْ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا عظيمًا قَادِرًا رَحِيمًا قَاهِرًا، وإِنَّ أَمَامَكُمْ يومًا عَظِيمًا تُبعَثُونَ فِيهِ، وتُجَازَون بأعْمَالِكُمْ، ونَحْو ذَلِكَ استَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ المَطْلُوبَةِ مِنْهُم، وإنْ كَانَ هَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ عَلَى زَعْمِ هَؤُلَاءِ[١].

ثُمَّ إنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى قِسْمَينِ: غُلَاةٌ وغيرُ غُلَاةٍ.

---

[١] يَقُولُونَ: إنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ حَقِيقَة، وكَوْنُ الرُّسُل تَأْتِي وتَقُول للنَّاسِ: إنَّ لكُمْ ربًّا، وإنَّ هُنَاكَ جَنَّةً وهُنَاكَ نَارًا؛ لأَجَلِ أن يَسِيرَ النَّاسُ عَلَى مَا وجَّهُوهُمْ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا قِيلَ للنَّاسِ: إِنَّ لكُمْ رَبًّا رَحِيمًا قَادِرًا عَظِيمًا شَدِيدَ العِقَابِ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فافْعَلُوا كَذَا وافعَلُوا كَذَا، واتْركُوا كَذَا واتركُوا كَذَا، وإِلَّا فسيُعاقِبُكُمْ هَذَا الرَّبُّ. فَإِنَّهُم يَنصَاعُونَ لهذِهِ الأوامِرِ، ويُطيعُونَ، لكِنْ إِذَا لم يُقَلْ لَـهُمْ ذَلِكَ كُلٌّ رَكِبَ رأسَهُ، وَلَا يُهِمُّهُ أَحَدٌ؛ فَعَلَى قَول هَؤُلَاءِ يَكُونُ ذِكْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وذكْرُ اليَوْم الآخِرِ مَا هُوَ إِلَّا تَخْوِيفًا وتَرْويعًا مِثْلَمَا تَقُول للصَّبيِّ: اسْكُتْ وإِلَّا فسيأتِيكَ البُعْبُعُ، أو سَينزِلُ عَلَيْك صَفِيحَةٌ حاميَةٌ مِنَ السَّماء. وهُوَ لَيْسَ بصَحِيحٍ، لكِنْ قُلْنَا لَهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَرَوَّعَ ويَسكُتَ، هَذَا هُوَ الأَمْرُ عنْدَ هَؤُلَاءِ الفَلَاسِفَة والبَاطنيَّةِ ومَنْ تابعَهُمْ، وأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ وَلَا بَعْثٌ -نَسأَلُ اللهَ العَافيَةَ-.

ثُمَّ هَلْ مَا قَالُوهُ هُوَ مَا استَقَرَّ فِي فِطَرِهِمْ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لأحَدٍ أن يُنكِرَ الخَالِق، قَدْ يُنكِرُ الجزاءَ، ولكِنَّ إنكَارَ الخَالِق لَا يُمْكِن أبدًا؛ لأنَّ أيَّ عَاقِل لَا يُمْكِن أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الحَادِثَ يَحْدُثُ بِدُونِ مُحْدِث أَبَدًا، لكِن هَذَا كلامُهُمْ.

فأمَّا الغُلَاةُ[١] فيَزْعُمُونَ: أنَّ الأنبياءَ لَا يعلَمُونَ حقَائِقَ هَذِهِ الأُمُورِ، وأَنَّ مِنَ المُتفلْسِفَةِ الإِلهِيَّةِ[٢]، مَنْ يَعْلَمُ هَذِهِ الحقَائِقَ[٣]، فزعَمُوا أنَّ مِنَ الفَلَاسِفَة مَنْ هُوَ أعلَمُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ مِنَ النَّبِيِّينَ الَّذِينَ هُمْ أعلَمُ النَّاس بِذَلِكَ.

وأَمَّا غَيْرُ الغُلَاة فيَزْعُمُونَ: أنَّ الأنبياءَ يعلَمُونَ حقَائِقَ هَذِهِ الأُمُورِ، ولَكِنَّهُم ذَكَرُوا للنَّاسِ أُمُورًا تَخييلِيَّةً لَا تُطابِقُ الحَقَّ؛ لتَقُومَ مَصْلَحَةُ النَّاس، فزَعَمُوا أَنَّ مَصْلَحَة العِبَادِ لَا تقُومُ إِلَّا بهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ كَذِبَ الأنبياء فِي أعظَمِ الأُمُور وأهمِّهَا[٤].

---

[١] المُوغِلِينَ فِي مَذْهَبهم

[٢] ومَنْ يَزْعُمُونَهم أوْلياءَ.

[٣] قَوْلُه: «المُتَفَلْسِفَةُ الإلهيَّةُ»؛ لأَنَّ هُنَاكَ فَلَاسِفَةً طَبائِعِيِّينَ مَا يَتكَلَّمُون فِي الإلهيَّاتِ، بَلْ يَتكَلَّمُونَ فِي الطبِيعَةِ وأحوَالِها ونتَائِجِها، وأَمَّا مَسْأَلَةُ الإلهيَّاتِ والعِبَادَاتِ فَلَا يَبْحَثُونَ فِيهَا، أَمَّا الفَلَاسِفَةُ فِي الإلهيَّاتِ فهُمُ الَّذِينَ يَتكَلَّمُونَ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى زعمِهِمْ، ويَجْعَلُونه عَلَى مَا يُرِيدُون، والغُلَاةُ مِنْهُم يَقُولُونَ: إِنَّ الأنبياءَ لَا يعلَمُونَ الحَقِيقَة، بَلْ سَمِعُوا وَحْيًا أُوحِيَ إِلَيْهِم، وَقِيلَ لَهُمْ: اصْنَعُوا كَذَا، وأْمُرُوا النَّاسَ بكذا... إلخ.

[٤] هَؤُلَاءِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الفَلَاسِفَة يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُل يَعلَمُونَ أَنَّهُ لَيسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا بَعْثٌ، لكِنْ رَأَوْا أَنَّ المَصْلَحَة لَا تَقُومُ إِلَّا بأن يَقُولُوا للنَّاسِ: إِنَّ هُنَاكَ ربًّا وبَعْثًا؛ لأجْلِ مَصْلَحَة الخَلْقِ؛ لِكَيْ يُوافِقُوهُم عَلَى مَا يَقُولُونَ.

وهَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الأنبياءَ عباقِرَةٌ أذكياءُ عُقَلَاءُ، ولَيْسَ لَهُمْ صِلَةٌ باللهِ؛ لأَنَّهُ

فالطَّائِفَة الأُولَى حكَمَتْ عَلَى الرُّسُلِ بالجَهْلِ[١]. والطَّائِفَةُ الثَّانيَةُ حكَمَتْ عَلَيْهِم بالخِيَانَةِ والكَذِبِ[٢].

هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ التَّخْيِيل فِيمَا يَتَعَلَّق بالإِيمَان باللهِ واليَوْم الآخِرِ.

أَمَّا فِي الأعمَالِ فمِنْهُمْ مَنْ يَجعَلُهَا حقائِقَ يُؤمَرُ بِهَا كُلُّ أحدٍ، ومِنْهُمْ مَنْ يَجعَلُهَا تَخييلاتٍ ورُموزًا يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ دُونَ الخَاصَّةِ[٣]،..................

لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ عنْدَهُم، فالنَّبِيُّ عندَهُم أَنَّهُ رجُلٌ مِنَ العَبَاقِرَةِ الأذكيَاءِ اصطَنَعَ بنَفْسِهِ أُمُورًا يَرَى أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ كالقَوانِينِ الوضعيَّةِ، فدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا، وحذَّرهم مِنْ مُخَالَفتها بِهَذَا الرَّبِّ وهَذَا البعْثِ، ولَيْسَ هُنَاكَ ربٌّ وَلَا بعْثٌ.

[١] الطَّائِفَةُ الأُولَى هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُل لَا يَعلَمُونَ الحقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّ الرُّسُل جُهَّالٌ فدَعَوْا إِلَى الجَهْلِ، ودَعَوْا بجَهْلٍ.

[٢] لأنَّ الرُّسُل عَلَى زَعْمِهِمْ يَعلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ، ولكِنْ قَالُوا للنَّاسِ: إِنَّ لكُمْ ربًّا وجزَاءً من أجلِ المَصْلَحَة، وهُمْ يَكذِبُون عَلَيْهِم، فحَكَمُوا عَلَيْهِم بالكَذِبِ، وكَونُ الرُّسُل لم يُعلِمُوهُمُ الحَقِيقَة حكَمُوا عَلَيْهِم بالخِيَانَةِ، لكِنْ أَيُّهمَا أعظَمُ قَدْحًا فِي الرُّسُلِ؟

الجَوَابُ: باعْتِبَارِ حَالِ النَّبِيِّ وضعْفِهِ وعجزِهِ فالطَّائِفَةُ الأُولَى أَشَدُّ، وباعتِبَارِ خِيانَةِ النَّبِيِّ وكَذِبِهِ فالثَّانيَةُ أَشَدُّ.

[٣] سَبَقَ بيَانُ عقيدَتِهِمْ، وأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ، لَكِنَّهُم فِي العَمَل انقسَمُوا:

فبَعْضُهُمْ قَالَ: نَعَمْ نُؤمِنُ بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصِّيامِ والحَجِّ ونقُولُ: إنَّ هَذِهِ الأعمالَ مَصْلَحَةٌ للعَامَّةِ وللخَاصَّةِ، وكُلٌّ يُؤمَرُ بِهَا لما فِيهَا مِنْ تَروِيضِ النَّفسِ والتَّحمُّلِ والصَّبْرِ والمَصْلَحَة، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وعَلَيْهِ فَنَقُولُ للعَامَّةِ: صَلُّوا. ونقُولُ للخَاصَّةِ: صلُّوا. ونقُولُ للعَامَّةِ: زَكُّوا. ونقُولُ للخَاصَّةِ: زَكُّوا. ونقُولُ للعَامَّةِ: صَومُوا. ونَقُولُ للخَاصَّةِ: صُومُوا. ونقُولُ للعَامَّةِ: حُجُّوا. ونَقُولُ للخاصَّةِ: حُجُّوا؛ لأنَّ هَذِهِ أعمالٌ تُؤثِّرُ عَلَى الإِنْسَانِ انْطِبَاعًا خَاصًّا يَكُونُ بِهِ مُنقَادًا للفَضَائِلِ، فنَأْمُرُ بِهَا كُلَّ أَحدٍ.

ومنهُمْ مَنْ يَقُول: لَا، حَتَّى الأعْمالُ لَا حَقِيقَة لهَا؛ فالعِبَادَاتُ لَا حَقِيقَةَ لهَا ولَيْسَتْ مَقْصُودَةً لذَاتِهَا، وإِنَّما تُقصَدُ لغَايَةٍ إِذَا بلَغهَا الإِنْسَانُ سقَطَتْ عَنْهُ، وعَلَى هَذَا فيُؤمَرُ بِهَا العَامَّةُ دُونَ الخَاصَّةِ، وعنْدَهُم أَنَّ الرُّسُلَ مِنَ العَوَامِّ؛ لأَنَّهُم هُمُ الَّذِينَ يُصلُّونَ ويُزكُّونَ ويَصُومُونَ ويَحُجُّون، وكُلُّ العَالَمِ مِمَّن يَتعبَّدُ للهِ تَعالَى فَهُوَ عنْدَهُم مِنَ العَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعرِفُونَ الحقَائِقَ وَلَا الأُمُورَ.

وأَمَّا الخَاصَّةُ الَّذِينَ بلَغُوا الذُّروةَ فَإِنَّهُم لَا يُؤمَرُون بِهَا، وَلَا تُطلَبُ مِنْهُم؛ ولهَذَا هُمْ مِنْ حَيْثُ الأعمال إبَاحيُّونَ؛ يَقُولُونَ: لَا تُصَلِّ، وَلَا تُزَكِّ، وَلَا تَصُمْ، وَلَا تَحُجَّ، وَلَا تَتزَوَّجْ، بَلِ ازْنِ بمَنْ شِئْتَ -والعِيَاذُ باللهِ-؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: كُلُّ هَذِهِ التقيِيدَاتِ إِنَّما يُؤمَر بِهَا العَوَامُّ الَّذِينَ لَا يَصلُحونَ إِلَّا بِهَا، أَمَّا الخَواصُّ الَّذِينَ بلَغُوا الغَايَةَ فَإِنَّهُم لَا يُؤمَرُونَ لأنَّ اللهَ يَقُول: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩] و﴿حَتَّىٰ﴾ للغَايَةِ، ومَا بَعْدَ الغَايَةِ يُخَالِفُ مَا قبلَهَا، واليَقِينُ عنْدَهُم هُوَ

فيُؤوِّلُونَ الصَّلَاةَ بمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِمْ، والصِّيامَ بكِتْمَانِهَا والحَجَّ بالسَّفرِ إِلَى شُيوخِهِمْ، ونَحْوِ ذَلِكَ[١] ....

الجَزْمُ بِلَا شَكٍّ وَلَا تَردُّدٍ، ولَيْسَ المَوْتَ، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى هَذِهِ الغَايَةِ سَقَطَتْ عَنْكَ الوَسيلَةُ، وهَذِهِ العِبَادَاتُ وَسَائِلُ تُوصِلُكَ إِلَى اليَقِينِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَعْمَلُ، كَمَا نَقُولُ للرَّجُلِ: استَأْجِرِ السَّيَّارَةَ إِلَى مكَّةَ. وهُوَ يُرِيد مكَّةَ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّهُ يَدَعُ السَّيَّارةَ.

هَذِهِ طريقَتُهُم فِي بَابِ العِبادَاتِ، فصَارُوا -والعِيَاذُ باللهِ- فِي الاعتِقَادَاتِ والأُمُورِ العِلْمِيَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى إنكَارِها، لَكِنَّهُم اخْتَلَفُوا: هَلِ الرُّسُلُ يَعلَمُونَها أَمْ لَا؟

أَمَّا فِي العِبَادَاتِ فمُخْتَلِفُونَ؛ فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُرَادَةٌ ومُصْلِحَةٌ للخَلْقِ عَامَّتِهم وخَاصَّتِهِمْ. ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْست مُرادةً، وإِنَّما يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ؛ لِيَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ، فإِذَا وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ سقَطَتْ عَنْهُم؛ ولِهَذَا لَا نَأْمُرُ الخَاصَّةَ بِذَلِكَ، والعِبَادَاتُ الخَاصَّة عنْدَهُم يَقُولُ: «**فيُؤوِّلُونَ الصَّلَاةَ بمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِمْ، والصِّيامَ بكِتْمَانِهَا والحَجَّ بالسَّفرِ إِلَى شُيوخِهِمْ، ونَحْوِ ذَلِكَ**».

[١] فالصِّيَامُ الَّذِي يُؤمَرُ بِهِ العَامَّة أَنْ يُمسِكُوا عَنِ الطَّعامِ والشَّرابِ مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، والَّذِي يُؤمَرُ بِهِ الخَاصَّة أَنْ يَكْتُمُوا أَسرَارَ الفِرْقَةِ والطَّائِفَة، والصَّلَاةُ الَّتِي يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ هِيَ صِلَةٌ بَيْنَ العَبْدِ وبيْنَ اللهِ، ذَاتُ رُكوعٍ وسُجُودٍ، والَّتِي يُؤمَر بِهَا الخَاصَّةُ هِيَ أَنْ تَعْرِفَ أَسرَارَهُم؛ ولِهَذَا هَؤُلَاءِ الفِرقَةُ البَاطنيَّةُ وأَشباهُهُم وهُمْ مَوْجُودُونَ الْآنَ، لَا يَأذَنُونَ لِكُلِّ وَاحِد أن يَدْخُلَ مَعَهُمْ حَتَّى يَتَمَرَّنَ.

وهَؤُلَاءِ هُمُ المَلَاحِدَةُ مِنَ الإِسمَاعِيلِيَّةِ والبَاطنيَّةِ ونَحْوِهِمْ[١].

ولَـهُمْ عَشْرُ مَراتِبَ يُنَقِّلُون الإِنْسَانَ مِنْ مَرتَبَةٍ إِلَى مَرتَبَةٍ، وَلَا يُمْكِن أَنْ يُخبَرَ بالمَرتَبَةِ الثَّانيَةِ حَتَّى يُتْقِنَ المَرتبَةَ الأُولَى، وكُلُّها مَبنيَّةٌ عَلَى أسرَارٍ عَظِيمَةٍ أشدَّ مِنْ أسْرَارِ الحَرْبِ؛ لأَنَّهُ لَوِ اطَّلَعَ النَّاسُ عَلَى أسرَارِهِمْ هَذِهِ لقَتَلُوهُمْ قَتْلًا فَمَا أَبْقَوْا لَـهُمْ عَلَى الأَرْضِ دَيَّارًا، لكِنْ يَتستَّرُونَ!

فيَقُولُونَ: إنَّ الصَّلَاة لَيْسَت الصِّلةَ بَيْنَ الإِنْسَانِ وبَيْنَ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ هُنَاكَ إِلَهٌ، بَلِ الصَّلَاةُ أَنْ يَكُونَ بينَكَ وبَيْنَ أوليَائِهِمْ صِلَةٌ بِحَيْثُ يُخبِرُونَك بأَسْرَارِهِمْ، والصِّيَامُ أَنْ تَكتُمَ هَذَا السِّرَّ؛ لأنَّ الصِّيامَ فِي اللُّغَة الإمسَاكُ، والصِّيامُ عنْدَهُمُ الإمسَاكُ عَنْ إظهَارِ الأسرَارِ بأَنْ تُمسِكَ وَلَا تُعلِمَ بِهَا، فَيَكُونُ الصِّيامُ هَذا باللَّيلِ والنَّهارِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ؛ لأَنَّهُ لَازِمٌ أَنْ يَكتُمَ الأسْرَار، وإِلَّا لَمْ يَصُمْ، والحَجُّ عنْدَهُم لَيْسَ أَنْ تُسافِرَ إِلَى بَيْتِ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ هُنَاكَ إِلَهٌ حَتَّى يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ، بَلِ الحَجُّ أَنْ تُسافِرَ إِلَى الوَلِيِّ فُلَانٍ سَوَاءٌ فِي كَربلَاءَ، أَوْ فِي قُمْ أَوْ فِي المَكَانِ الفُلانيِّ، أَوْ المكَانِ الفُلانيِّ، هَذَا هُوَ الحَجُّ الَّذِي يُغفَرُ لَكَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ ومَا تَأخَّر؛ أَنْ تذهَبَ إِلَى الوليِّ الفُلانيِّ وتَخضَعَ بَيْنَ يَدَيهِ، وتَسجُدَ لَهُ، وتَمْشِيَ إِلَيْهِ رَاكِعًا، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ؛ لتَقصِدَ بيْتَ اللهِ فَهَذَا لَيْسَ بحَجٍّ.

[١] إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبحَثَ عَـنْ هَـؤُلَاءِ فـارْجِعْ إِلَى كِتَابِ (المِلَل والنِّحَل) للشَّهرستَانيِّ(١)، وهُوَ أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ فِي جَمْعِهَا، وهُمْ مَوْجُودُونَ الْآنَ، فالإِسمَاعيلِيَّةُ والبَاطنيَّةُ والنُّصَيْرِيَّةُ وغيرُهُمْ مَوْجُودُونَ، وكُلُّ هَؤُلَاءِ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ -والعِيَاذ باللهِ-.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٩١).

وفسَادُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ مَعْلُومٌ بضَرورةِ الحِسِّ والعَقْلِ والشَّرعِ[١]............

ولهَذَا تَجِدُ رَدَّ شَيْخِ الإِسْلَام ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرِه مِنْ أَهْلِ العِلْم عَلَى هَؤُلَاءِ رَدًّا مُفحِمًا شدِيدًا، وهُمْ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إنَّهُمْ أكفرُ مِنَ اليَهُودِ والنَّصارَى؛ لأنَّ اليَهُودَ والنَّصارَى يُؤمِنُونَ باللهِ واليَوْم الآخِرِ، وإنْ كَانَ هَذَا الإِيمَانُ لَا يَنْفَعُهُمْ، لأنَّهُم كَافِرُونَ بمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لكِنَّ الإسماعيلِيَّةَ والبَاطنيَّةَ ومَنْ يُشبِهُهم هَؤُلَاءِ مُلحِدُونَ غايَةَ الإلحادِ، وسَيأتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بيَانُ بُطْلَان مَذْهَبِهِمْ، إنَّما هَذِهِ هِيَ الفِرْقَةُ الأُولَى، وتُسَمَّى أَهْلَ التَّخْييل؛ لأنَّهُم يَرَوْنَ أَنَّ الإِيمَانَ باللهِ تَعَالَى تَخييلاتٌ فقَطْ، لَيسَتْ هِيَ حَقِيقَةً.

[١] قَوْلُهُ: «**بضَرورةِ الحِسِّ**» الضَّرورَةُ: مَا يُضطَرُّ الإِنْسَانُ إِلَى التَّصدِيقِ بِهِ، وَلَا يُمكِنُهُ دَفْعُهُ.

فدَلَالَةُ الحِسِّ عَلَى وُجُودِ اللهِ وقُدرَتِهِ وعِلْمِهِ وحِكْمَتِهِ مَعْلُومَةٌ، فنَحْنُ نَسْمَعُ فيمَنْ مَضَى وفيمَنْ حَضَرَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ دَعَا اللهَ فاسْتَجَابَ لَهُ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أَوَّلِ الرُّسُل: ﴿**وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ**﴾ [الأنبياء:٧٦]، وقال تعالى في أيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ**﴾ [الأنبياء:٨٣-٨٤].

ومُحَمَّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ دَعَا اللهَ فاستجَابَ لَهُ حَيْثُ دَعَا عَلَى قُرَيْشٍ وقَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**»(١) فاسْتَجَابَ اللهُ لَهُ، ودَعَا بالغَيْثِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ: «**اجعلها عليهم سنين كسني يوسف**»، رقم (١٠٠٧)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فاسْتُجِيبَ لَهُ، وأمْثِلَةُ ذَلِكَ لَا تُحْصَى.

وهَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَعْرُوفٌ، بَلْ وهُنَاكَ دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَلمُوسٌ، اسْأَلْ نفسَكَ: هَلْ دَعَوْتَ اللهَ يَوْمًا مِنَ الأَيَّامِ فاستجَابَ اللهُ لَكَ؟ الجَوابُ: نعَمْ، كَثِيرًا -ولله الحمْدُ-.

فكَثِيرًا مَا يَدعُو الإِنْسَانُ ربَّه فيَستجِيبُ اللهُ لَهُ رَأْيَ العَينِ، إِذَنْ هَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ عَلَى وُجُودِ اللهِ وعِلْمِهِ وقُدْرَتِهِ ورَحْمَتِهِ وسَمْعِهِ وبصَرِهِ وغيرِ ذَلِكَ مِمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ الإجَابَةُ دَلالَةَ مُطابَقَةٍ أَوْ تَضمُّنٍ أَوِ التِزَامٍ.

أَمَّا دَلَالَةُ العَقْل عَلَى وُجودِ اللهِ فوَاضِحٌ أَيْضًا، قَالَ تَعالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فَهَذِهِ دَلالَةٌ عَقْلِيَّةٌ قطعيَّةٌ بُرهَانيَّةٌ، وهُوَ سَبْرٌ وتَقْسِيمٌ، إِمَّا أَنْ يُخْلَقُوا بِدُونِ خَالِقٍ، أَوْ أَنْ يَخْلُقُوا أنفسَهُم، وكِلَاهُمَا مُحَالٌ بَقِيَ أَنْ يَكُونَوا خُلِقُوا بخَالِقٍ، فمَنْ هُوَ الخَالِقُ؟ هَلْ يُقَال: هُوَ الأَبُ والأُمُّ؟ لأنَّ نُطفَةَ المَنيِّ خَرَجَتْ مِنَ الأَبِ والبُوَيْضَةَ الَّتِي تلَقَّتْ هَذِهِ النُّطفَةَ مِنَ الأُمِّ ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن:١٩]، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، التَقَتْ هَذِهِ بهَذِهِ فتكَوَّنُ الجَنِينُ فَصارَ الأَبُ والأُمُّ هُمَا اللَّذينِ يَخْلُقانِ، والعَجِيْنَةُ المُختلَطَةُ هِيَ الَّتِي جاءَتْ بالوَلَدِ، ولكِنْ يُقَال: هَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، بَلْ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٨-٥٩].

إِذَنِ: الأَبُ لَمْ يَخلُقْ مَنيَّهُ، والأُمُّ لَـمْ تَخلُقِ البُويْضَةَ، فالخَالِقُ هُوَ اللهُ، وأَنَا لَا أَظُنُّ عَاقِلًا يَقُول: إنَّ أَبَاهُ دَخَلَ فِي رَحِمِ زَوجَتِهِ وصَارَ يَصنَعُ بيَدِهِ الوَلَدَ، هَذَا

فإِنَّنَا نُشَاهِدُ مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وكَمالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمْكِنُ حَصرُهُ:

وَفِي كُـــلِّ شَيْءٍ لَــــهُ آيَـــةٌ   تَـــدُلُّ عَـــلَى أَنَّـــهُ وَاحِـــدُ[١]

شَيْء مُستحيلٌ! فتبيَّنَ الْآنَ أَنَّ الخَالِقَ هُوَ اللهُ، فكُلُّ الحَوادِثِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لأنَّنا نَعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهَا لم تُوجِدْ نفسَها، وَلَمْ تُوجَدْ بغَيرِ مُوجِدٍ، وعَلَى هَذَا فضَرورَةُ الدَّلالَةِ العَقْلِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا.

أَمَّا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وعَلَى الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ فأَدِلَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ يَقُول: «**فإِنَّنَا نُشَاهِدُ مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وكَمالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمْكِنُ حَصرُهُ**».

[١] وقبْلَ هَذَا البَيتِ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَـى الْإِلَــ   ـهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِـدُ(١)

فَهُوَ اسْتِنْكَارٌ؛ إِذْ كَيْفَ تَعْصِي رَبَّكَ أَوْ تَجحَدُهُ:

وَفِي كُـــلِّ شَيْءٍ لَــــهُ آيَـــةٌ   تَـــدُلُّ عَـــلَى أَنَّـــهُ وَاحِـــدُ

ابْدَأْ بنفسِكَ! وارْجِعْ إِلَى عُلَماءِ الأحيَاءِ؛ لتَنظُرَ مَا فِي نفسِكَ مِنْ عجَائبِ الخِلْقَةِ، وارْجِعْ إِلَى عُلَماءِ النَّفسِ؛ لتَنظُرَ مَا فِي نفسِكَ مِنْ عَجَائِبِ الإِرَادَاتِ والانفِعَالَاتِ وغيرِ ذَلِكَ تَجِدِ العجَبَ العُجَابَ، نَحْنُ الْآنَ نَأكُلُ الأَكْلَةَ عَلَى أَنَّهَا خُبْزَةٌ أُدِمتْ بعَسَلٍ، وجَرَتْ مَعَ هَذَا الحلْقِ فتلَقَّاهَا عُمَّالٌ أخصَائيُّونَ كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ اختِصَاصُهُ، حَتَّى يُكيِّفَ هَذِهِ المُضغَةَ؛ لتكُونَ صالحَةً لتَغذِيةِ هَذَا الجِسْمِ، ثُمَّ هُنَاكَ

---

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص:١٢٢).

مُوزَّعُونَ لَا يَدَعُونَ صَغِيرَةً وَلَا كبيرَةً فِي الجِسْم إِلَّا أَعطُوهُ نصيبَهُ مِنْ هَذَا الغِذَاءِ، وسُبحَانَ اللهِ! لَوْ أَنَّ إحدَى الغُددِ فِي جُزْءٍ مِنَ البَدَنِ تَعدَّتْ عَلَى أخَوَاتِها وأَخذَتْ حَظًّا مِنَ الغِذَاءِ أَكْثَر مِنْ أخْوَاتِهَا فإِنَّ هَذَا العُضوَ يَتضَخَّمُ ويَكْبُرُ، فَبَعْضُ الأَصَابِع تَأخُذُ حَظًّا مِنَ الغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ غيرِهِ فتَتَضَخَّمُ حَتَّى يَكُونَ الأُصبَعُ الوَاحِدُ كالذِّراعِ، وقَدْ شُوهِدَ أُناسٌ تَكُونُ أيدِيهِمْ أكبَرَ مِنْ نِصْفِ الجِسْم.

وأَنَا شَاهَدْتُ إنسَانًا مُنْذُ زمَنٍ طَوِيلٍ معَهُ يَدُهُ وهِيَ حَوالَي نِصْفُ جِسْمِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَحمِلَها بيَدِهِ الأُخْرَى؛ لِيَضَعَهَا عَلَى كتِفِهِ -نَسأَلُ اللهَ العَافيَةَ والسَّلَامةَ- إِذَنْ فِي كُلِّ شَيْءٍ للهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّتِه.

وقَدْ بَحَثَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَحثًا دقيقًا فِي كتَابِهِ (مِفتَاح دَارِ السَّعادَةِ)[1] هَذَا الأمرَ، وتَطوَّرَ الأمْرِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَكْثَر مِنْ هَذَا، فلْيَنْظُرِ الإِنْسَان إِلَى حِكمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ومَا فِي نَفْسِه مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجودِ خَالِقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وحِكْمَتُهُ وقُدْرَتُهُ ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذَّاريات:٢١].

لنَنْظُرْ مَثَلًا إِلَى نُطْقِنا فَهُوَ عِبارَة عَنْ هَوَاءٍ يَحصُلُ مِنْ ضَغْطِ الرِّئَتَيْنِ ومَا يَمُرُّ بِهِ مِنْ مجَارٍ، فتَجِدُهُ يمرُّ عَلَى مجرًى فَيُكوِّنُ حرْفًا، ويَمُرُّ عَلَى مجْرًى آخرَ فَيُكوِّنُ حَرْفًا آخَرَ وهَكَذَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وفِي سُرْعَة فَائِقَةٍ، فالكَلِمَاتُ تَحصُلُ بتَعَاقُبِ الحُروفِ فِي لحْظَةٍ، وكُلُّ وَاحِد مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ لَهُ مجْرًى خَاصٌّ يَخْتَلِفُ عَنِ الأَوَّل، مَعَ أَنَّ الأَصْلَ الَّذِي أَثَارَ هَذِهِ الحُروفَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فآيَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَثِيرَةٌ.

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٨٧).

فإِنَّ هَذِهِ الحَوادِثَ المُنتظَمَةَ لا يُمْكِنُ أَنْ تَحْدُثَ إِلَّا بمُدبِّرٍ حكيمٍ قَادرٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

والإِيمانُ باليَوْمِ الآخِرِ دَلَّتْ عَلَيْهِ جميعُ الشَّرائعِ، واقتَضَتْهُ حِكمَةُ اللهِ البَالغَةُ، وَلَا يُنكِرُهُ إِلَّا مُكابِرٌ أَوْ مجْنُونٌ[١].

---

[١] الإِيمانُ باليَوْمِ الآخِرِ دَلَّت عَلَيْهِ جَمِيعُ الشَّرائِعِ، فكُلُّ الكُتُبِ السَّماويَّةِ أَثْبتَتِ اليَوْم الآخِرَ، وآمَنَ بِهِ كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الأديَانِ السَّماوِيَّةِ، كَذَلِكَ أَيْضًا أنَّ الحِكْمَةَ تَقْتَضِيه، إِذْ مِنَ السَّفَهِ البَالغِ أَنْ يحدُثَ هَذَا الخَلْقُ، وتُرسَلَ إِلَيْهِ الرُّسُل، وتُنزَلَ إِلَيْهِ الكتُبُ، ويُباحُ دِماءُ بَعْضِهم لبَعْضٍ، وأموالُ بَعْضِهِمْ لبعْضٍ، ونِساءُ بَعْضِهِمْ لبعْضٍ؛ ليُقاتِلُوا عَلَى دِينِ اللهِ، ثُمَّ فِي النِّهايَةِ مَوْتٌ بِلَا بَعْثٍ، هَذَا سفَهٌ فلَولَا أنَّ هُنَاكَ يَوْمًا يُجازَى فِيهِ العَامِلُون بِما عمِلُوا لكَانَ إِيجادُ الخَليقَةِ عَبَثًا، وَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ باللهِ هَذَا الظَنَّ إِلَّا كَافِر.

قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٢٧]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان:٣٨-٤٠]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة:٣٦-٤٠].

فإِذَنْ: هَذِهِ الخليقَةُ وهَذِهِ الشَّرائعُ مَا جاءَتْ إِلَّا ليومٍ آخِرٍ.

وعَلَى هَذَا فالإِيمانُ باليَومِ الآخِرِ اقتَضَتْهُ الشَّرائِعُ والحكْمَةُ والعَقْلُ، لَا يُنكِرُه

وأَهْلُ التَّخْيِيل لَا يَحتَاجُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم إِلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ؛ لأنَّ نُفُورَ النَّاسِ عَنْهُم مَعْلُوم ظَاهِر[١].

٢- وأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ: فهُمُ المُتكلِّمُونَ مِنَ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَة وأَتْبَاعِهِمْ[٢].

إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ، والمُكابِرُ هُوَ الَّذِي يُعَانِدُ وَلَا يَقبَلُ مهمَا كَانَ، والمَجنُونُ هُوَ فاقِدُ العَقْلِ.

أَمَّا الإِنْسَانُ العَاقِلُ فإِنَّ عقْلَهُ يَهدِيهِ إِلَى وُجُوبِ وُجُودِ اليَوْمِ الآخِرِ، وأَنَّهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، ومِنْ حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورَحْمَتِهِ بِنَا أَنَّهُ قَرَّرَ هَذَا اليَوْمَ الآخِرَ بِعِدَّةِ أَدِلَّةٍ عَقليَّةٍ وحِسِّيَّةٍ؛ لأنَّ الإِيمَانَ باليَوْمِ الآخِرِ هُوَ الَّذِي يَحمِلُ الإِنْسَانَ عَلَى العَمَلِ بالطَّاعَاتِ وتَرْكِ المعَاصِي، وإِلَّا مَا آمَنَ أَحَدٌ.

[١] وهَذَا كَانُوا أَقلَّ الطَّوائفِ عَدَدًا، وإِنْ كَانُوا قَدْ يَكُونُونَ أَكْثَرَ الطَّوائفِ عُدَدًا، يَبتَلِي اللهُ بِهِمُ العبادَ، لكِنْ هُمْ أَقلُّ الطَّوائِفِ عَددًا؛ لأنَّ النُّفُورَ مِنْهُم ظَاهِر مَعْلُوم.

[٢] وقَولُنا: «وأَتْبَاعِهِمْ» يَشْمَل مَنْ تَبِعَهُم اتِّبَاعًا كَامِلًا، ومَنْ تَبِعَهُمُ اتِّبَاعًا جُزئيًّا كالأَشَاعِرَة، فإِنَّ الأَشَاعِرَة بِلَا شَكٍّ مِنْ أَهْلِ التَّأوِيل، واعْلَمْ أَنَّهُم إِنَّما سَمَّوْا أنفسَهُم بأَهْل التَّأوِيل مِنْ بَابِ التَّغرِيرِ بالنَّاسِ والدَّعوةِ إِلَى مَذْهَبهم، وإِلَّا فالحَقِيقَة أَنَّهُم هُمْ مِنْ أَهْل التَّحْرِيف؛ لأنَّ التَّأْوِيل الَّذِي يُرِيدُونه هُوَ صرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظاهرِهِ إِلَى المَعْنَى المُخَالِف للظَّاهِرِ، وهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ كَانَ تَحرِيفًا، وهَذَا هُوَ الوَاقِعُ فِي مَذْهَبِهِمْ، فإِنَّهُم ذَهَبُوا فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ مَذْهَبًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وتسمِيَةُ أنفسِهِمْ بأَهْلِ التَّأْوِيل مِنْ بَابِ التَّزيِينِ والتَّلطِيفِ

وحَقِيقَةُ مَذْهَبهم: أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ من نُصُوصِ الصِّفَاتِ مجَازٌ لَـمْ يُقْصَدْ بِهِ ظاهِرُه، وإِنَّما المَقْصُودُ بِهِ مَعَانٍ تُخالِفُه[١]، يَعلَمُهَا النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنَّهُ تَرَكَها للنَّاسِ يَستَنْتِجُونَهَا بعُقُولِهم، ثُمَّ يُحَاوِلُون صَرْفَ ظَوَاهِرِ النُّصُوص إِلَيْهَا[٢]،.....

والتَّغرِيرِ؛ لأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ لَوْ سَمَّوْا أنفسَهُم أَهْلَ التَّحْرِيفِ -وَلَا يُمْكِن أن يُسَمُّوا أنفسَهُم أَهْلَ التَّحْرِيفِ- لنَفَرَ النَّاسُ مِنْهُم، لكِنَّ أَهْل التَّأْوِيل لَا شَكَّ أَنَّهَا أَلْيَنُ وألطَفُ، وَلَا تُوجِبُ النُّفورَ.

وقولُنا: «مِنَ الجَهْمِيَّة»: أَتْبَاعُ جَهْمِ بْنِ صَفْوانَ، والمُعْتَزِلَة: أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، وأَتْبَاعُهُمْ: مِنْ سَائِرِ الطَّوائفِ، فكُلُّ مَنْ تَأَوَّلَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذَا.

[١] أَيْ: تُخالِفُ الظَّاهِرَ.

[٢] هَذَا مَذْهَبُ أَهْل التَّأْوِيل يَقُولُونَ: إن نُصُوصَ الصِّفَات لَا يُرَادُ بِهَا ظاهِرُهَا فقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] مَا أُرِيدَ بِهَا ظَاهِرُ الاسْتِوَاء، واليَدُ مَا أُرِيد بِهَا ظاهِرُهَا، والوَجْهُ كَذَلِكَ، وعَلَى هَذَا فقِسْ، وأَنَّ المُرَادَ بِهَا مَعانٍ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ، ويَعلَمُ هَذِهِ المَعانِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَهُنَا ثَلاثَةُ أُمُور:

أوَّلًا: لم يُرِدْ بِهَا ظَاهِرَهَا.

ثانيًا: أَرَادَ بِهَا معانِيَ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ.

ثالثًا: هَذِهِ المعَانِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُهَا، فَهَذَا مَذْهَبُهُم، وأَنَّهُ مُركَّبٌ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ، وكُلُّها كَمَا مَرَّ عَلَيْنَا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، ولَيْسَ عنْدَهُم دَلِيل.

فقولُـهم: إِنَّهُ لم يُرِدْ بِهَا ظاهِرَها؛ نَقُول: هَذَا خِلَاف الظَّاهِر، بَلْ إِنَّ الظَّاهِر أَنَّ اللهَ ورَسُولَه إِذَا تَكلَّمَا بكَلَامٍ كَانَ المُرَادُ بِهِ ظَاهِرَ الكَلَام، وكَمَا أَنَّنَا نَحْمِلُ كَلَام النَّاس فِي بَيعِهِمْ وشِرَائِهِمْ وأَوْقَافِهِمْ ورُهونِهِمْ وجَمِيعِ مُعامَلاتِهِمْ نَحْمِلُ كلامَهُمْ عَلَى ظاهِرِهِ، فلِمَاذَا لَا نَحمِلُ كَلَامَ اللهِ ورَسُولِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ لَا مَجَالَ للاجْتِهَادِ فِيهَا، أَلَيْسَ الأَجْدَرُ بِنَا أَنْ نَستَسْلِمَ لِهَذِهِ النُّصُوصِ ونَحمِلَها عَلَى ظاهِرِهَا؛ لأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ غيبيَّةٌ لَيسَ للرَّأيِ فِيهَا مَجَالٌ، تكَلَّم اللهُ بِهَا عَنْ نَفْسِه، وتكلَّم بِهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ربِّهِ، فكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْنَا أن نَأخُذَها عَلَى ظاهِرِهَا، ولكِنْ يَجِب أَنْ نَعلَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا لَيسَ هُوَ التَّمْثِيلَ؛ لأَنَّ التَّمْثِيلَ مَنفيٌّ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْلُهم: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا معانِيَ تُخالِفُ الظَّاهِر نَقُول: مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا معَانِيَ تُخَالِفُ الظَّاهِر؟ إِذْ مِنَ الجَائِزِ أَنْ لَا يُرادَ بِهَا الظَّاهِرُ، وَلَا يُرادَ بِهَا مَعانٍ أُخرَى، وتَكُونَ أَلْفَاظًا همَلًا لَا مَعْنَى لَـهَا، إِذَنْ نُطالِبُكُم بالدَّليلِ عَلَى أَنَّ المُراد بِهَا معانٍ أُخرَى تُخَالِفُ الظَّاهِر، وَلَا دَلِيلَ لَـهُمْ فِي ذَلِكَ.

وقَوْلُهم: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يعلَمُهَا ولَمْ يُبيِّنْها لِلأُمَّة. نَقُول: هَذِهِ أَيْضًا دَعْوَى لَوْ شَعَرَ الإِنْسَانُ القَائِلُ بِهَا مَاذَا يَتَرتَّب عَلَيْهَا لنكَصَ عَلَى عَقِبَيهِ، إِذَا كَانَ الرَّسُول عَلَيهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يَعلَمُ المُرَادَ بهَذِهِ النُّصُوصِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْه ظاهِرُها ولَمْ يُبيِّنْهُ للنَّاسِ مَعَ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بأَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِه هُوَ أعظَمُ مَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهَذَا غَيرَ مُبلِّغٍ، ويَكُونُ مِنْ أعظَمِ النَّاس كِتمانًا للحَقِّ؛ لأَنَّ الحَقَّ لَا يُعلَمُ إِلَّا مِنْ عِندِهِ، فكتَمَهُ، وكَتْمُ العَالِمِ للحَقِّ أهوَنُ مِنْ كَتمِ الرَّسُولِ ﷺ للحَقِّ؛ لأَنَّ العَالِمَ المُعيَّنَ إِذَا كتَمَهُ ذَهبنَا إِلَى عَالِمٍ آخَرَ وأَخْبرَنَا بِهِ، لكِنَّ الرَّسُول ﷺ لَا نَعْلَمُ الحَقَّ

وغَرَضُه بِذَلِكَ امتحَانُ عقُولِـهِمْ وكثرَةُ الثَّوابِ بِمَا يُعَانُونَهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ صَرْفِ الكَلَام عَنْ ظاهِرِه وتَنزِيلِهِ عَلَى شَواذِّ اللُّغَة وغَرائِبِ الكَلَام[١].

إِلَّا مِنْ عِندِهِ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يعلَمُ معَانِيَ هَذِهِ النُّصُوصِ وَلَمْ يُبيِّنْهَا للنَّاسِ كَانَ هَذَا أعظَمَ الطَّعنِ فِي الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فترَتَّبَ عَلَى هَذَا المَذهَبِ -مَذْهَبِ التَّأْوِيل- لَوازِمُ باطِلَةٌ هِيَ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ، وَهِيَ الكَذِبُ والتَّكذِيبُ والاتِّهَامُ، فالكَذِبُ: لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ المُراد بِهَا معَانٍ أُخْرَى، وهُمْ لَا يعلمُونَهَا. والتَّكذِيبُ: لأَنَّهُم نَفَوُا الظَّواهِرَ، والاتِّهَام: لأَنَّهُم اتَّهَمُوا النَّبِيَّ ﷺ بكَتْمِ بيَانِ الحَقِّ فِي هَذَا، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ لرَسُولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وإذَا سأَلْنَاهُمْ: لمَاذَا لَمْ يُعَلِّمِ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَه بمَعَانِيهَا؟ قَالُوا: «**وغَرَضُه بِذَلِكَ امتحَانُ عقُولِهِمْ وكثرَةُ الثَّوابِ بِمَا يُعَانُونَهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ صَرْفِ الكَلَام عَنْ ظاهِرِه وتَنزِيلِهِ عَلَى شَواذِّ اللُّغَة وغَرائِبِ الكَلَام**».

[١] **أَوَّلًا**: لأَجْلِ أَنْ يَمتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ أَيُّهُم يَعلَمُهَا.

ثانيًا: لأَجْلِ أَنْ يُكثِرَ الثَّوابَ فِي طَلَبِ الوُصُولِ إِلَى مَعْنَاها؛ لأَنَّ المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ يَحْتَاجُ إِلَى مُقَدِّمَاتٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الظَّاهِر غَيْرُ مُرادٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ مُرادٌ يَحتَمِلُهُ اللَّفْظُ، ثُمَّ إِلَى أدِلَّةٍ تُعيِّنُ المَعْنَى الخَاصَّ.

فالمُهِمُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى زَعْمِهِم لَمْ يُبيِّنْها مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتعَبَ النَّاس فِي الوُصُولِ إِلَى هَذِهِ المعَانِي بتَخرِيجِهَا عَلَى شَواذِّ اللُّغَة وطَلَبِ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، فينَالُـونَ بِذَلِكَ

الثَّوابَ؛ لأنَّهُ كُلَّما كَثُر العَمَلُ من أَجْلِ الوُصولِ إِلَى الحَقِّ عِلْمًا أو عملًا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ فِي الثَّوابِ.

فَنَقُولُ لَـهُم: هَذَانِ الغرَضَانِ غرَضَانِ بَاطِلان.

أَمَّا الأَوَّل: فقولُكُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُبيِّنْهَا لأَجْلِ امْتِحَانِ العُقُولِ. هَذَا إِنَّما يَصِحُّ لَوْ كُنْتَ تُلْغِزُ عَلَى أَقْوَامٍ حَاضِرِينَ يُجِيبُونَ عَمَّا أَلْغَزْتَ بِهِ، فإِنْ كَانَ حَقًّا قبلْتَهُ، وإِنْ كَانَ بَاطِلًا فَنَّدْتَهُ، أَمَا والأَمرُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَهَذَا لَا يُمْكِنُ، فالرَّسُولُ ﷺ أَلْغَزَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى أَصْحَابِهِ حَيْثُ قَالَ: «**إِنَّ مِنَ الأَشْجَارِ شَجَرَةٌ مَثَلُها مَثَلُ المُؤْمِنِ**» ولَمْ يُبيِّنْها لهُمْ، فبَدَأَ الصَّحَابَة يَذْكُرونَ أَشْيَاءَ مِنْ شَجَرِ البَوادِي لَمْ يُصيبُوا الغرَضَ، فأَعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بذَلِكَ، وقَالَ: «**إِنَّهَا النَّخْلَةُ**»[1]، فالشَّارِعُ قَدْ يَخْتَبِرُ النَّاس، ويَخْتَبِرُ ذَكاءَهُمْ فِي أَمْرٍ يُبيِّنُه لَـهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الأَمْرَ عائِمًا ويَخْتَبِرَ ذَكاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ فَهَذَا مُستَحِيلٌ.

وأَمَّا الثَّانِي: فقولُكُمْ: مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنَالُوا كَثْرَةَ الثَّوابِ؛ فَنَقُول: إِنَّ مُحاولَةَ كَثْرَةِ الثَّوابِ فِي التَّعمِيَةِ عَلَى الخلْقِ هُوَ عِقَابٌ فِي الوَاقِعِ، وذَنْبٌ يَسْتَحِقُّ العِقَابَ لَا الثَّوابَ؛ لأَنَّ النَّاسَ سَوفَ يَتَخبَّطُونَ فِي هَذِهِ المعَانِي كَما هُوَ الوَاقِعُ، حَيْثُ تَخبَّطُوا فِيهَا وتَنَاقَضُوا فِيهَا حَتَّى كَانَ بَعْضُهم يُناقِضُ بَعْضًا، وحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُـم يُؤلِّفُ تأليفًا فِي مَعْنًى ثُـمَّ يَنقُضُـهُ مَـرَّةً ثانيَةً، فتبَيَّنَ أَنَّ هَـذَا المَذهَبَ بَاطِـلٌ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب قول المحدِّث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، رقم (٦١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب مثل المؤمن مثل النخلة، رقم (٢٨١١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهَؤُلَاءِ هُمْ أَكْثَرُ النَّاس اضْطِرَابًا وتَنَاقُضًا؛ لأَنَّهُم لَيسَ لَـهُمْ قَدَمٌ ثابِتٌ فِيمَا يُمْكِن تَأويلُهُ ومَا لَا يُمْكِن، ولَا فِي تعْيينِ المَعْنَى المُرَادِ[١].

ثُمَّ إِنَّ غَالِبَ مَا يَزْعُمُونَه مِنَ المعَانِي يُعْلَمُ مِنْ حَالِ المُتكلِّمِ وسِيَاقِ كلامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ فِي ذَلِكَ الخِطَابِ المُعيَّنِ الَّذِي أَوَّلُوهُ[٢].

ومِنْ أَبْطَلِ المَذَاهِبِ، وسَيأْتِينا فِي الفَصْلِ التَّالي -إِنْ شَاءَ اللهُ- مَا يَترَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الإِلزَامَاتِ.

[١] ولذَا تَجِدُ بَعْضَهُم وَلَا سِيَّما الأَشَاعِرَةُ أَثبَتُوا شَيئًا مِنَ الصِّفَاتِ وأَنكَرُوا شَيْئًا؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: هَذَا يُمْكِن تَأْوِيلُهُ وهَذَا لَا يُمْكِن، وَكَذَلِكَ أَيْضًا المُعْتَزِلَة اضْطَرَبُوا فمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ دُونَ الأَسْماء، ومنهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الأَسْماءَ والصِّفَاتِ أَيْضًا، فلَمْ يَكُنْ لَهمْ قَدَمٌ ثَابتٌ فِيمَا يُمكِن تَأويلُهُ ومَا لَا يُمْكِن، كَذَلِكَ أَيْضًا لَيْسَ لَهُمْ قَدَمٌ ثَابِتٌ فِي تَعْيينِ المُراد، وهَلِ المُرَادُ بِذَلِكَ القُدْرَةُ أَوِ النِّعمَةُ أَوِ القُوَّةُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ وهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَان أقْوالِهِمْ؛ لأَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوالِ مِنْ أَقْوَى الأَدِلَّةِ عَلَى بُطْلَانِهَا.

[٢] فمَثَلًا فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ هُمْ يَقُولُونَ: المُرَادُ باليَدِ هُنَا النِّعمَةُ أَوِ القُوَّةُ نَقُول لهُمْ: لَا شَكَّ أَنَّ اليَدَ تُطلَقُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّة عَلَى النِّعمَةِ وعَلَى القُوَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ غَزوَةِ الحُديبِيةِ وقَولِ رَسُولِ قُرَيْشٍ -وهُوَ عُروَةُ بْنُ مَسعُودٍ- يُخاطِبُ أَبَا بَكْرٍ: «لَوْلَا يَدٌ لَكَ عِنْدِي لَـمْ أَجْزِكَ بِهَا لأَجَبْتُكَ»(١) فقَوْلُهُ: «يَدٌ» بِمَعْنَى:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهَؤُلَاءِ كَانُوا يَتظَاهَرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة، ويَتَسَتَّرُونَ بالتَّنْزِيهِ[١]،..........

نِعْمَةٍ، وكَمَا قَالَ الُمتنَبي⁽¹⁾:

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عندَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

والمَانويَّةُ قِسْمٌ مِنَ المَجُوسِ يَقُولُونَ: إِنَّ الظُّلْمَةَ تَخْلُقُ الشَّرَّ، وهُوَ يَقُولُ: تُعطَى العطَايَا فِي اللَّيلِ، واللَّيلُ ظُلْمَة.

فقَوْلُهُ: «مِنْ يَدٍ» أَيْ: مِنْ نِعْمَةٍ، ويَقُولُونَ: مَا لِي بِهَذَا الأمْرِ يَدَانِ. أَيْ: قُوَّةٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ اليَدَ تُطلَقُ عَلَى القُوَّةِ، لكِنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِهَا القُوَّةُ أَوِ النِّعمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛ لأنَّ سِيَاقَ الكَلَام يَمْنَع هَذَا مَنْعًا باتًّا إِذْ مَا المَعْنَى لقَولِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ أَيْ: بنِعْمَتيَّ أَوْ بقُوَّتيَّ؟! هَذَا لَا يُمْكِن.

فالحَاصِلُ: أنَّ شَيْخَ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إنَّ مَا يَزْعُمُونه مِنَ المعَانِي يُعلَمُ مِنْ حَالِ المُتكلِّم، وسِيَاقُ كَلامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ، وحينَئِذٍ تكُونُ دَعْوَى بَاطِلَةً.

[١] يَقُولُونَ: نَحْنُ الَّذِينَ نَنْصُرُ السُّنَّة؛ لأَنَّنَا دَافَعْنَا المُعَطِّلَة مِنَ الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَةِ والفَلَاسِفَة مِنْ أَهْلِ التَّخْيِيلِ وغيرِهِمْ، وأَقْرَرْنَا بالنُّصُوصِ عَلَى وجْهِ التَّنْزِيه للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّنا لَا نَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْزِلُ حقِيقَةً؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَام. وَلَا نَقُولُ: لَهُ وَجْهٌ، ويَدٌ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَام، فَنَحْنُ مُنزِّهُونَ للهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَنَحْنُ نُدَافِعُ عَنْ عَقِيدَتِنَا ونُبطِلُ أقوالَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والفَلَاسِفَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

فهُمْ يَتظَاهَرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة، لكِنَّ شَيْخَ الإِسْلَام يَقُولُ: «إِنَّهُم لَا للإِسلَامِ نصَرُوا، وَلَا للفَلَاسِفَة كَسَرُوا»، بَلْ مَا زَادَ أَمْرُهُم الأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَمْ يَنتَفِعِ النَّاسُ بعُلُومِهِمْ.

ومَا زَالُوا إِلَى الْآنَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْل السُّنَّةِ ثَلَاثُ طَوائِفَ: السَّلَفيُّونَ والأشعَريُّونَ والمَاتُريديُّون، وهَذَا فِي الحَقِيقَة لَا يَصِحُّ؛ لأَنَّ لَقَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ إِنَّما ينطَبِقُ عَلَى مَنْ تمَسَّكَ بالسُّنَّة، والَّذِين يُخَالِفُونَ الرَّسُولَ ﷺ والسَّلَفَ الصَّالِحَ فِي مِنهَاجِهِمْ فِي العَقِيدَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ نُسمِّيَهُم مِنْ أَهْل السُّنَّةِ فِي هَذِهِ البِدْعَةِ الَّتِي أَحْدَثُوهَا، وإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ من حَيْثُ الجُمْلَة، لكِنْ فِي نَفْسِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ هُمْ مُخَالِفونَ للسُّنَّةِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاته.

فإِنْ قَالَ قَائِل: كَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّهُم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الجُمْلَةِ؟

قُلنا: لأَنَّهُم فِي كَثِيرٍ مِنَ العَقَائِدِ كاليَوْمِ الآخِرِ ومَا فِيهِ وافَقُوا أَهْل السُّنَّةِ فِيهِ، فَلَا يُمْكِن أن نُخرِجَهُم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِخرَاجًا مُطلَقًا؛ لأَنَّنَا لَوْ أَخرَجْنَاهُم لأَخرَجْنا مِثْلَ النَّوويِّ وابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُمَااللَّهُ وغَيرِهِمَا مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ، وهَذَا لَا أَحَدَ يُقِرُّكَ عَلَيهِ.

وإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الأَشَاعِرَةُ جبْرِيَّةً فِي بَابِ أفْعَالِ العِبَادِ؟

قُلنا: هُمْ لَيْسُوا جَبْرِيَّةً فِي الحَقِيقَةِ، لكِنْ لَـهُمْ مَذْهَبٌ وهُوَ فِي الحَقِيقَةِ مَذْهَبٌ لَا أَصْلَ لَهُ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ، فهُمْ خَالَفُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي القَدَر، وخَالَفُوهُم فِي الإِيمَان؛ لأَنَّهُم مُرْجِئَة، وخَالفُوهم فِي بَعْض المَسَائِلِ مِنَ اليَوْم الآخِرِ، إِنَّما نَفْيُ كونِهِمْ مِنْ أَهْل السُّنَّةِ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَنْفِيَهُمْ.

فإِنْ قَالَ قَائِل: أَلَا يُقَال: إِنَّ الأَشَاعِرَةَ لَيسُوا مِنْ أَهْل السُّنَّةِ، وأَمَّا النَّوويُّ وابْنُ حَجَرٍ فَلَا نَحْكُمُ عَلَى أفرادِهِمَا أَنَّهُما مِنَ الأَشَاعِرَة؟

قُلنا: النَّوويُّ وابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ فِي بَابِ الصِّفَات عَلَى مَذْهَب الأَشَاعِرَة، وهُوَ التَّأْوِيلُ، لكِنَّ ابْنَ حجَرٍ فِي الوَاقِعِ مُتَذَبْذِبٌ، وَلَا سِيَّما فِي كتَابِهِ (فَتْح البَارِي)، فأَحْيَانًا يُؤيِّدُ مَذْهَبَ أَهْل السُّنَّةِ، وأحْيَانًا يُؤيِّدُ مَذْهَبَ الأَشَاعِرَة، لكِنْ بقَطْعِ النَّظَرِ عَلَى الرَّجُلينَ إِنَّما جِئْتُ بِهِمَا مَثَلًا.

وإِنَّما هَذَا المذْهَبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَعْضُه صَحِيحٌ وبَعْضُه لَيْس بصَحِيحٍ، لكِنْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ لَيْسَ بصَحِيحٍ حَتَّى مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ لَا يُثْبِتُونَه عَلَى مَا يُثْبِتُه أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ، انظُرْ إِلَى قولِهم مَثَلًا فِي الكَلَام فإنه مُخَالِف لمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

فإِنْ قِيلَ: لكِنَّ أَصْلَ المَنهجِ الَّذِي سَارُوا عَلَيْهِ، وهُوَ تَقْدِيمُهُمُ العَقْل أَلَا يُخرِجُهُمْ مِنْ مَذْهَب أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ مُطْلَقًا؟

قلنا: لكِنَّ تقدِيمَهُمُ العَقْل فِي بَابِ الصِّفَات فَقَطْ، أَمَّا فِي الأُمُور العَمَليَّةِ فهُمْ مُوافِقُونَ، فَلَا يَجْعلُون للعَقْلِ مجَالًا فِي مَا لَا مجَالَ لَـهُمْ فِيهِ.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ: يَجِبُ أَنْ نَزِنَ بالقِسْطِ، فمَنْ مَعَهُ حَقٌّ قُلْنَا: مَعَك حَقٌّ. ومَنْ مَعَهُ بَاطِل قُلْنَا: مَعَك بَاطِل. ومَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ قُلْنَا: إِنَّكَ لَسْتَ عَلَى حَقٍّ فِي كُلِّ مَا تَقُول.

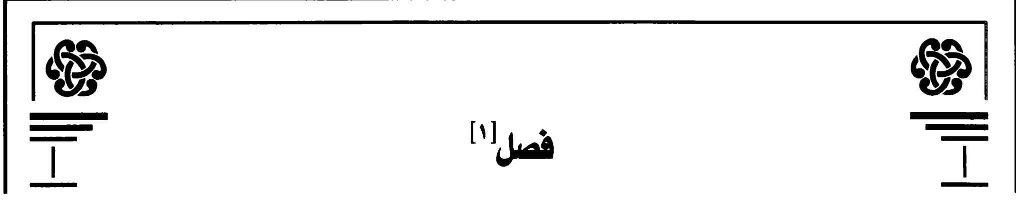
ولكِنَّ اللهَ تَعَالَى هَتَكَ أَسْتَارَهم بِرَدِّ شُبُهاتِهِمْ، ودَحْضِ حُججِهِمْ، فلَقَدْ تَصدَّى شَيْخُ الإِسْلَامِ وغيرُهُ للرَّدِّ عَلَيْهِم أَكْثَرَ مِنْ غَيرِهِمْ(١)؛ لأَنَّ الاغْتِرَارَ بِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الاغتِرَارِ بغَيرِهمْ لِـمَا يَتَظَاهَرُونَ بِهِ من نَصْرِ السُّنَّةِ[١].

---

[١] ومَعْلُومٌ أنَّ مُدافَعَةَ هَؤُلَاءِ أكثرُ إلحَاحًا مِنْ مُدافعَةِ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والمُعَطِّلَة؛ لأَنَّهُم يَتَسَتَّرُونَ عَلَى بَاطِلِهِمْ، ويَتظَاهِرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة وهَذَا هُوَ البَلَاءُ، يَعْنِي أَنَّ المُخَالِفَ لَكَ إِذَا قَالَ: أَنَا عَلَى خِلَافٍ مَعَك. فَهَذَا أَمْرُهُ أهْونُ مِنْ رَجُلٍ يَقُولُ: أَنَا عَلَى الحَقِّ. ويُحاوِلُ أَنْ يَجعَلَ نَفْسَهُ مِنْ أَهْل الحَقِّ، وهُوَ دَعِيٌّ فيهِمْ فَإِنَّهُ أَشَدُّ ضَرَرًا؛ ولهَذَا أَكْثَرَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِم حَتَّى لَا يَغتَرَّ النَّاسُ بهِمْ.

---

(١) انظر الرد عليهم (ص:٣٥١) من الباب العشرين. [المؤلف]



فصل[١]

مَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيل فِي نُصُوصِ المَعَادِ: الإِيمَانُ بِهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ غَيْر تَأْوِيلٍ[٢]، ولَـمَّا كَانَ مَذْهَبُهُمْ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ صرْفَهَا عَنْ حقَائِقِهَا إِلَى معَانٍ مَجَازِيَّةٍ تُخَالِفُ ظَاهِرَها استَطَالَ عَلَيْهِم أَهْلُ التَّخْيِيل[٣].

---

[١] فِي هَذَا الفَصْلِ يُبيِّنُ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَا حَصَلَ مِنَ النِّزاعِ بَيْنَ أَهْلِ التَّخْيِيل وأَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

[٢] يَعْنِي: فيُؤمِنُونَ بالبَعْثِ والجَزَاءِ والجَنَّةِ والنَّارِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ويَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ، والنَّاسُ سَيُبعَثُونَ ويُحاسَبُونَ ويُجزَوْنَ ويُعاقبُونَ أَوْ يُثَابُونَ، لَا نَشُكُّ فِي هَذَا.

[٣] قَوْله: «**استَطَالَ عَلَيْهِم**» يَعْنِي: تَطَاوَلُوا عَلَيْهِم، واستَعْلَوْا عَلَيْهِم، وقَالُوا لَـهُمْ: أَنْتُم تَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُرادُ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا مَعَانٍ أُخْرَى، وتُنكِرُونَ عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ المَعَادِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّمَا هِيَ تَخْيِيل، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ التَّخْيِيل يَقُولُونَ لأَهْلِ التَّأْوِيل: أَنْتُم تُؤوِّلُون فِي الصِّفَات، وَلَا تُؤوِّلُون فِي المَعَاد، وَنَحْنُ نُؤوِّل فِي البَابَينِ، وأَنَّ كُلَّها لَيْسَت عَلَى حَقِيقَتِها، وَلَا يُرَادُ بِهَا الحَقِيقَة.

قَالُوا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُلْزِمَ أَهْلُ التَّخْيِيل أَهْلَ التَّأْوِيل بإِنكَارِ المَعَاد يَقُول: «**فَأَلْزَمُوهُم القَوْل بتَأْوِيلِ نُصُوصِ المَعَاد كَمَا فعَلُوا فِي نُصُوص الصِّفَات**».

فَأَلْزَمُوهُم القَوْل بتأوِيلِ نُصُوصِ المَعَاد كَمَا فعلُوا فِي نُصُوص الصِّفَات[١].
فَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيل لـهُمْ: «نَحْنُ نعْلَمُ بالاضطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جاءَ بإثْبَاتِ المَعَاد، وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشُّبْهَةِ المَانِعَةِ مِنْهُ فلَزِمَ القَوْل بثُبُوتِهِ». اهـ[٢].

---

[١] هُمْ قَالُوا: إِنَّكُم أَنْتُم يَا أَهْل التَّأْوِيل تُقِرُّون بِنُصُوصِ المَعَاد عَلَى حَقِيقَتها لَا تُؤوِّلُون، وهَكَذَا كَانَ حَالُ أَهْل التَّأْوِيل أَنَّهُم بِالنِّسْبَةِ للمَعَادِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فيُؤمِنُون بالبَعْثِ والجَزَاءِ وبالجَنَّةِ وبالنَّارِ وبالثَّوابِ وبالعِقَابِ كَمَا سَبَق بيَانُ ذَلِكَ.

أَمَّا فِي بَابِ الصِّفَات فَلَا يُؤمِنُونَ بِهَا بَلْ يُؤوِّلُونها، فَقَالَ لـهُمْ أَهْل التَّخْيِيل: أَوِّلُوا فِي نُصُوص المَعَاد؛ لأنَّ العَقْل يَستَبْعِدُ وُقوعَ هَذَا الشَّيْء حَيْثُ يَستَبْعِدُ إِذَا مُزِّق الإِنْسَان كُلَّ مُمزَّقٍ أَنْ يُبْعَثَ خَلْقًا جَدِيدًا، ويَكُون هُنَاكَ جَنَّةٌ ونَارٌ لَا تفنيَانِ أبَدًا، فأَنْتُم يَجِبُ عَلَيْكم أَنْ تُؤوِّلُوا فِي نُصُوص المَعَاد كَمَا أَوَّلتُمْ فِي نُصُوص الصِّفَات، لكِنْ أَجَابَ أَهْلُ التَّأْوِيل: «**نَحْنُ نعْلَمُ بالاضطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بإِثْبَاتِ المَعَاد، وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشُّبْهَةِ المَانِعَةِ مِنْهُ فلَزِمَ القَوْل بثُبُوتِهِ**».

[٢] فجَوَابُهم مُركَّبٌ مِنْ إِيجَابٍ وسَلْبٍ «عَلِمْنا بالاضطِرَارِ» مَعْنَى «بالاضْطِرَارِ»: أَيْ: أَنَّ عِلْمَنا ذَلِكَ عِلْمٌ ضَرورِيٌّ يَقينِيٌّ، لَيْسَ هُنَاكَ اشْتِبَاهٌ عِنْدَنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جاءَ بإِثْبَاتِ المَعَاد فِي الكِتَابِ وفِي السُّنَّة، وقَامَتِ الأدِلَّةُ والبَراهِينُ عَلَى إِثْبَاتِهِ، «**وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشُّبهَةِ المَانِعَةِ مِنْهُ**»، والشُّبْهَة هِيَ مَا قَالَهَا زَعِيمُهُم -فِيمَا حَكَاهُ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٨] وهي شُبهَةٌ فَاسِدَةٌ؛ لأَنَّهُ يَقُول: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٩]، فالشُّبْهَةُ المَانِعَةُ الْآنَ مِنَ القَوْل بالحَقِيقَة فَاسِدَةٌ، فَوَجَبَ عَلَيْنَا أن نَقُولَ بأَنَّهُ حقِيقَةٌ.

وهَذَا جَوَاب صَحِيحٌ، وحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ تَتَضَمَّنُ الدِّفاعَ عَنْهُم فِي عَدَمِ تَأويلِهِمْ نُصُوص المَعَاد وإلْزَامِ أَهْل التَّخْيِيل أن يَقُولُوا بإثْبَاتِ المَعَاد، وإجْرَاءِ نُصُوصِهِ عَلَى حقَائِقِهَا؛ لأنَّهُ إِذَا قَامَ الدَّلِيل وانْتَفَى المَانِعُ وَجَبَ ثُبُوت المَدلُولِ.

وقَدِ احْتَجَّ أَهْل السُّنَّةِ عَلَى أَهْل التَّأْوِيل بهَذِهِ الحُجَّةِ نفسِهَا ليَقُولُوا[١] بثُبُوت الصِّفَات، وإجْرَاءِ نُصُوصِها عَلَى حَقِيقَتها، فقَالُوا لأَهْل التَّأْوِيل: «نَحْنُ نعْلَمُ بالاضطِرَارِ أَنَّ الرَّسُول ﷺ جاءَ بإثْبَاتِ الصِّفَات لله، وقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ الشُّبهةِ المَانعَةِ مِنْهُ، فلَزِمَ القَوْلُ بثُبُوتِهَا». وهَذَا إلْزَامٌ صَحِيح وحُجَّةٌ قَائِمَةٌ لَا مَحِيدَ لأَهْل التَّأْوِيل عَنْهَا، فإنَّ مَنْ مَنَعَ صرْفَ الكَلَام عَنْ حَقِيقَتِهِ فِي نُصُوص المَعَاد يَلْزَمُهُ أَنْ يَمْنَعهُ فِي نُصُوص الصِّفَات الَّتِي هِيَ أعظَمُ وأكثَرُ إثباتًا في الكُتُبِ الإلهِيَّةِ مِنْ إثْبَاتِ المَعَاد[٢]، وإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ تبيَّنَ تَنَاقُضُهُ وفَسَادُ عقْلِه[٣].

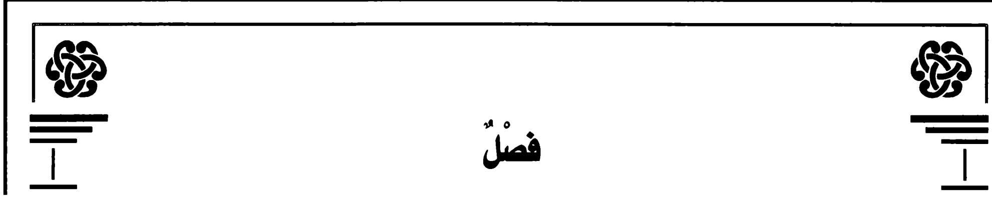
---

[١] أي: أَهْلُ التَّأْوِيل.

[٢] شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: إن نُصُوص الصِّفَات فِي الكُتُبِ الإِلهيَّةِ أَكْثَرُ بكَثِير من نُصُوص المَعَاد وصَدَق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ آيَةٍ فِي القُرْآن إِلَّا وتَجِدُ فِيهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَات الله، كُلُّ آيَةٍ فَهِيَ كَلَام الله وكُلُّ كَلَامِ الله فَهُوَ صِفَة مِنْ صِفَاتِهِ، وإِذَا قارَنْتَ بَيْنَ نُصُوص المَعَاد ونُصُوصِ الصِّفَات تَجِدُ أَنَّ نُصُوص الصِّفَات أَكْثَرُ بكَثِير، فَإِذَا امْتَنَع تَأْوِيل نُصُوص المَعَاد مَعَ قِلَّتِها بِالنِّسْبَةِ لنُصُوصِ الصِّفَات، فامْتِنَاعُ تَأْوِيل نُصُوص الصِّفَات مِنْ بَابِ أَوْلَى.

[٣] يَعْنِي: إِذَا أَجَازَ التَّأْوِيلَ فِي الصِّفَاتِ ولَمْ يُجِزْهُ فِي المَعَادِ فَقَدْ تَنَاقَضَ.

⁂



فصْلٌ

٣- **وأَمَّا أَهْلُ التَّجهِيل**: فهُمْ كَثِير مِنَ الْمُنتسِبينَ إِلَى السُّنَّة وأتْبَاعِ السَّلَف[١].

وحَقِيقَة مَذْهَبهم: أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ من نُصُوصِ الصِّفَات أَلْفَاظٌ مجْهُولَةٌ لَا يُعرَفُ مَعْنَاها، حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ يَتكَلَّم بأحَادِيثِ الصِّفَات وَلَا يعرِفُ مَعْنَاها[٢].

---

[١] حَتَّى إنَّ بَعْض النَّاس قَالَ: إنَّ التَّجهِيلَ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَف.

[٢] هَذَا مَذْهَبُ أَهْل التَّجهِيل، يَعْنِي: الَّذِينَ يَصِفُون الخَلْقَ بالجَهْلِ ويُجَهِّلون الخَلْقِ، ويَقُولُونَ: إنَّ الرَّسُول ﷺ لَا يَدْرِي مَعْنَى آيَاتِ الصِّفَات، فَلَا يَدْرِي مَعْنَى الاسْتِوَاء فِي اسْتِوَاء اللهِ عَلَى العَرْش، وَلَا يَدرِي مَعْنَى النُّزُول فِي قَوْلِهِ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِيْنَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ**»(١)، وَلَا يَدْرِي مَعْنَى الوَجْه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وَلَا يَدْرِي مَعْنى اليَدَينِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ كُلُّ هَذَا والرَّسُول ﷺ يَقُول: لَا أَدْرِي. ويَقُولُونَ: كُلُّ النَّاس لَا يَعْرِفُونَ معَانِيَ آيَاتِ الصِّفَات، وإِنَّما هِيَ عنْدَهُم بمَنْزِلَة الحُرُوفِ الهِجَائيَّةِ: أَلفٌ، بَاءٌ، تَاءٌ، ثَاءٌ، جِيمٌ، حَاءٌ، خَاءٌ .. إِلَى آخرِهِ، فكَما أَنَّنَا لَا نَعْرِف مَعْنى أَلِف، كَذَلِكَ مَعْنى الاسْتِوَاء

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ مِثْل ألِف، بَاء، تَاء، ثَاء، لَا نَدْرِي مَا مَعْنَاها!!

وهَذَا فِي الحَقِيقَة إذَا تَأمَّلْته وَجَدْتَ أَنَّهُ مِنْ شَرِّ أَقْوالِ النَّاس؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِي أنَّ هَذِهِ الآيَاتِ العَظِيمَةَ والأحَادِيثَ الكَثِيرَةَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ كُلُّها نَزَلَتْ لَهْوًا ولَعِبًا مَا لَـهَا مَعْنًى، ومَا الفَائِدَةُ مِنْ أَنْ تُكَلِّم إنْسَانًا لَا يَعْرِف مَعْنَاها؟!

مِثْل لَوْ جاءَنا شَخْص غَيْرُ عَرَبيٍّ، وقَامَ يَخْطُبُ خُطبَةً فَصِيحَةً، ونَعرِفُ أَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ، وَذَلِكَ لأَنَّهُ يَنفَعِلُ ويَمُدُّ يَدَهُ ويَرُدُّهَا ويَخْطُبُ بأَعْلَى صَوتِهِ، فإنَّنا لَا نَستَفِيدُ؛ لأَنَّنَا لَا نَعرِفُ لُغتَهُ، إلَّا أنَّنا لَمَّا رَأَيْنَا انفِعَالَه وحَركاتِهِ قُلْنَا: إنَّ هَذَا الرَّجُلَ خَطِيبٌ وفَصِيحٌ. أَمَّا أَنْ نَعرِفَ مَدلُولَ خطبَتِهِ فَلَا نَعرِفُ، هُمْ كَذَلِكَ يَقُولُونَ: هَذِهِ الأَلْفَاظُ العَرَبِيَّة باللِّسانِ العَرَبِيِّ المُبينِ هِيَ بِلِسَانٍ عَربِيٍّ غَيْرِ مُبِينٍ لَا نَعرِفُه.

وشَيْخُ الإِسْلَام يَقُول: هَؤُلَاءِ أَضَرُّ عَلَى الإِسْلَام مِنْ جَمِيعِ الطَّوائِفِ، لأَنَّهُم هُمُ الَّذِينَ فَتَحُوا البَابَ للفَلَاسِفَة والمَناطِقَةِ فدَخَلُوا، وَلَـمَّا رَأَوْا هَؤُلَاءِ يَتكَلَّمونَ بالقُرْآن والسُّنَّة وَلَا يَعرِفُونَ مَعْنَاها قَالُوا: نَحْنُ سَنَجْعَلُ لكِلَامِ اللهِ مَعْنًى، فالمُرَادُ باليَدِ القُوَّةُ، ومَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ مَعْنًى خَيرٌ مِمَّن لَمْ يُثْبِتْ لَهَا مَعْنًى بِلَا شَكٍّ؛ لأَنَّ هَذَا مَعَهُ عِلْمٌ، وهَذَا لَيْسَ معَهُ علْمٌ، سَواءٌ صَحَّ مَا أَثْبَتَهُ أَمْ لَمْ يَصِحَّ، إنَّما المُهِمُّ أَنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَنْزِل القُرْآن بِدُونِ مَعْنًى أَوْ سُنَّة بِدُونِ مَعْنًى!!

فهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْل التَّجهِيلِ ويُسمُّون أنفُسَهم تَلبِيسًا وتَزوِيرًا بأَهْل التَّفْوِيضِ؛ لأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: هَذَا مُجَهِّل يُجهِّل الرَّسُولَ وأَصحَابَهُ لَيْسَ مِثْل مَا إِذَا قِيلَ هَذَا مُفَوِّض يُفَوِّض أَمْرَهُ إِلَى اللهِ.

ثُمَّ هُم مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَيْسَ للعَقْلِ مَدْخَلٌ فِي بَاب الصِّفَات[١]. فيَلْزَمُ عَلَى قولِهِم أَنْ لَا يَكُون عنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وأصحَابِهِ وأَئِمَّةِ السَّلَف فِي هَذَا البَابِ عُلُومٌ عَقْلِيَّةٌ وَلَا سمعِيَّة، وهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الأَقْوَالِ[٢].

وطَرِيقَتُهُم فِي نُصُوص الصِّفَات: إمرَارُ لَفْظِهَا مَعَ تَفْوِيضِ مَعْنَاها[١]،....

وقَوْلُهُم: «حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ يتكَلَّمُ بأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَلَا يعرِفُ مَعْنَاها» سُبحَانَ اللهِ أَنْ نَصِفَ الرَّسُول مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الوَصْفِ، وهُوَ أَنَّهُ يتكَلَّم بالكَلَام، وهُوَ لَا يَدْرِي مَا مَعْنَاه، لَا أَظُنُّ أحدًا يتكَلَّم بكلَامٍ لَا يعلَمُ مَعْنَاه إِلَّا سَكْرَانٌ أو مجنُونٌ أو مُبَرْسَمٌ، وكُلُّ هَذِهِ فِي حَقِّ الرَّسُول مَنفيَّةٌ قطْعًا.

[١] فالنُّصُوصُ عنْدَهُم لَا تُثبِتُ الصِّفَاتِ، والعُقُولُ أَيْضًا لَيْسَ لها مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَات.

[٢] إِذَا كَانَ السَّمْعُ معزُولًا عَنْ دَلالَتِهِ، والعَقْلُ معزُولًا عَنْ تَدَخُّلِه، إِذَنْ فالرَّسُولُ ﷺ وأَصْحَابُهُ وأَئِمَّةُ الأُمَّة لَيْسَ عنْدَهُم عُلومٌ عَقلِيَّةٌ فِي بَابِ الصِّفَات وَلَا عُلومٌ سَمْعِيَّة؛ لأَنَّ العِلْم السَّمعيَّ مُتعذِّرٌ؛ لأَنَّهُم يقرَؤُونَ وَلَا يفهَمُون، وَمَنْ قَرَأَ أَلْفَاظًا بِدُونِ مَعْنًى فهُوَ جَاهِلٌ بِلَا شَكٍّ، والعُلُومُ العَقْلِيَّةُ أَيْضًا عنْدَهُم مُنتفِيَةٌ؛ لأَنَّ العَقْل لَيْسَ لَهُ مجَالٌ فِي بَاب الصِّفَاتِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ عَقْلٌ وَلَا فَهْمٌ للمَعْنَى، فالأُمَّةُ معزُولَةٌ عَنْ معانِي أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ بالعَقْل والسَّمعِ وأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا عَلَى عَكْسِ أَهْل التَّأْوِيلِ، فأَهْلُ التَّأْوِيل يَقُولُونَ: العَقل لَهُ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَات بَلْ هُوَ الأَصْلُ عنْدَهُم فيَرْجِعُونَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ ونَفْيِهَا إِلَى العَقْل.

[٣] يَقُولُونَ: نُثبِتُ لفظَهَا وَلَا نُثبِتُ مَعْنَاها، فنَقْرَأُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾

ومِنْهُمْ مَنْ يَتَنَاقَضُ فيقُولُ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ أَنَّ لها تأويلًا يُخالِفُه لا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ، وهَذَا ظَاهِرُ التَّنَاقُضِ[١]، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُخالِفُ الظَّاهِر وهُوَ لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ فكَيْفَ يُمكِنُ إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟[٢]

وقَدْ قَالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ طَرِيقَة هَؤُلَاءِ فِي كتَابِ (العَقْل والنَّقْل) ص١٢١ ج١[٣]: ....

ونَقْرَأُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» ونُثبِتُه ويَحرُم أَنْ نَقُول: إنَّ مَعْنى اسْتَوَى: عَلَا، أَوْ إِنَّ مَعْنى النُّزولِ؛ النُّزولُ الحَقِيقِيُّ ويَحْرُمُ أَيْضًا أَنْ نُؤوِّلَ؛ لأَنَّ العَقْل لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِيهَا، وعَلَيْهِ فَاقْرَأْ وَلَا تَتكلَّمْ فِي المَعْنَى إِطْلَاقًا، وكُلُّ مَا قِيلَ لَكَ فقُلِ: اللهُ أعلَمُ. ولكِنْ هَلْ يُمْكِن أَنْ يَبنِيَ الإِنْسَان عقِيدَتَهُ عَلَى هَذَا؟

الجَوابُ: أبَدًا، لَا يُمكِن أَنْ يَبنِيَ الإِنْسَانُ عقيدَتَه عَلَى جَهْلٍ لَا يَدْرِي مَا أَسْمَاء المَعْبُود وَلَا صِفَاتُهُ، فالحَقِيقَة أَنَّكَ كُلَّمَا تَأَمَّلْتَ هَذَا المذهَبَ وجَدْتَهُ مِنْ أَفْسَدِ المَذَاهِبِ.

[١] لأَنَّهُ إِذَا كَانَت تُجرَى عَلَى ظَاهِرِهَا فاجْعَلْها عَلَى ظَاهِرِهَا، لكِنْ قَالُوا: لَا، لهَا تَأْوِيل لَا يعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، ووجْهُ التَّنَاقُضِ: «**فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُخالِفُ الظَّاهِر وهُوَ لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ فكَيْفَ يُمكِنُ إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟**».

[٢] إِذَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي جَاءَ بِهَذِهِ العِبَارَة لَا يُرِيد إِلَّا المُداهَنَةَ فَقَطْ يَقُول: تُجرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. ثُمَّ يَقُول: لهَا تَأْوِيلٌ، هُوَ المُرَادُ، لَا يَعلَمُهُ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا كَانَت تُجرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، ولهَا تَأْوِيل، لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ وهُوَ المُرَادُ هُنَا، فكَيْفَ يَتَّفِقُ هَذَا وهَذَا فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ.

[٣] فِي الطَّبعَةِ الَّتِي عَلَى هَامِشِهَا مِنهَاجُ السُّنَّة.

«فتبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيض الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم مُتَّبِعُونَ للسُّنَّةِ والسَّلَف مِنْ شَرِّ أقوَالِ أَهْلِ البِدَعِ والإِلحاد». اهـ[١].

---

[١] والعجِيبُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاس الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ عَنْ مَذْهَبِ السَّلَف يَقُولُونَ: إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَنْقَسِمُون إِلَى قِسْمينِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: أَهْلُ التَّأْوِيل وأَهْل التَّفْوِيضِ، ويَعنُونَ بالتَّفويضِ تَفويضَ المَعْنَى الَّذِي هُوَ التَّجهِيلُ فِي الوَاقِعِ، وإِذَا قُلْنَا: إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذَيْنِ القِسْمَينِ فمَعْنَاه: أَنَّ السَّلَف لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لأَنَّ السَّلَف يُثبِتُونَ المَعْنَى وَلَا يُؤوِّلُونَ، فهُمْ لَيْسُوا مُفَوِّضَةً كأَهْلِ التَّجهِيلِ، ولَيْسُوا مُؤوِّلَةً كأَهْلِ التَّعْطِيل.

وعَلَيْهِ فَنَقُول: هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ تَرَكتُمُوهُ وهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وهُمُ الَّذِينَ يُفوِّضُونَ الكَيْفِيَّة، ويُقِرُّونَ بالمَعْنَى، وهُمُ السَّلَف فيَقُولُونَ: نَحْنُ نعْلَمُ مَعْنَى الاسْتِوَاء، ولكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّته، نَعْلَمُ مَعْنَى اليَدِ لكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّتها.

وهَذَا لـمَّا سُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الاسْتِوَاء: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كَيْف اسْتَوَى اللهُ؟ فَقَالَ: «الاسْتِوَاء غَيْرُ مجْهُولٍ، والكَيْف غَيْرُ معْقُولٍ، والإِيمَان بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة، ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبتَدِعًا».

ومعْنَى قَوْلِهِ: «الاسْتِوَاء غير مجْهول» أَيْ: أَنَّهُ مَعْلُومُ المَعْنَى فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، فكُلٌّ يَعرِفُ مَعْنى اسْتَوَى عَلَى الشَّيءِ.

ومعْنَى قَولِهِ: «والكَيفُ غَيرُ معْقُولٍ» يَعْنِي: لَا نُدرِكُه بعُقُولِنَا، وهُوَ لَيْسَ مَعلُومًا لَنَا بالنَّصِّ، فاستَوَى فِيهِ الدَّلِيلَانِ السَّمعيُّ والعَقليُّ، فوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي الكَيفِ.

والشُّبْهَة الَّتِي احْتجَّ بِهَا أَهْلُ التَّجهِيل هِيَ وَقْفُ أَكْثَر السَّلَف عَلَى ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧][١].

ومعْنَى قَولِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإِيمانُ بِهِ وَاجِبٌ» أيِ: الإِيمان بالاسْتِوَاء عَلَى حقِيقَتِه وَاجِبٌ.

ومَعنَى قَوْلِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسُّؤَال عَنْهُ بِدعَة» أَيْ: عَنْ كَيْفيَّته. ثم قال: «ومَا أُرَاك إِلَّا مُبتَدِعًا».

وهَكَذَا نَقُول فِي بَقيَّةِ الصِّفَات، فَنَقُول مَثَلًا: النُّزُولُ إِلَى السَّماء الدُّنْيا غَيْر مجْهُولٍ، والكَيْف غَيْر مَعقُولٍ، والإِيمَان بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة.

[١] هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قِرَاءَتَينِ:

القِرَاءَةُ الأُولَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وهَذِهِ قِراءَةُ الوَصْلِ.

والقِرَاءَةُ الثَّانيَةُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ويَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ والوَقْفُ أَوِ الوَصْلُ مَبنِيٌّ عَلَى مَعْنَى التَّأْوِيل، فإِنْ كَانَ المُرَادُ بالتَّأويلِ التَّفْسِيرَ يَعْنِي: تَفْسِير المَعْنَى وإِيْضَاحَ المَعْنَى، فالوَصْلُ أَوْلَى، وإِنْ كَانَ المُرَادُ بالتَّأويلِ الحَقِيقَة الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ فالقَطْعُ أَوْلَى؛ لأَنَّنا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعرِفَ حَقِيقَة مَا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِه، فأَهْلُ التَّفْوِيض قَالُوا: دَلِيلُنا القُرْآن «وما يعلَمُ تَأويلَهُ إِلَّا اللهُ» وَقْفٌ، هَذَا دَلِيلُهُمْ.

وقَدْ بَنَوْا شُبهَتَهُم عَلَى مُقدِّمَتَينِ:

الأُولَى: أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ[١].

الثَّانِيَةُ: أَنَّ التَّأْوِيل المَذكُور فِي الآيَةِ: هُوَ صَرْفُ اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِه إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِر، فتكُونُ النَّتيجَةُ أَنَّ لآياتِ الصِّفَاتِ مَعْنًى يُخَالِفُ ظَاهِرَها لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ[٢].

والرَّدُّ عَلَيْهِم مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّل: أَنْ نَسأَلَهُمْ: مَاذَا يُرِيدُونَ بالتَّشَابُهِ الَّذِي أَطْلَقُوهُ عَلَى آيَاتِ الصِّفَات؟[٣] أَيُرِيدُون بِذَلِكَ اشْتِبَاهَ المَعْنَى وخفَاءَهُ أَمْ يُرِيدُون اشتِبَاهَ الحَقِيقَة وخفَاءَهَا؟[٤]

---

[١] الْمُتشابِهُ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧] فقَالُوا: وآيَاتُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.

[٢] إِذَنْ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ أَيْ: مَعْنَاه الْمُخَالِفَ للظَّاهِرِ إِلَّا اللهُ، وحِينَئِذٍ تكُونُ آيَاتُ الصِّفَات لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، بَلْ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِر، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، وتَكُونُ النَّتيجَةُ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يُعلَمُ مَعْنَاها؛ لأَنَّهُ لَا يُرادُ بِهَا ظَاهِرُها بَلِ الْمُرَاد المَعْنَى الْمُخَالِفُ للظَّاهِرِ، وهَذَا المَعْنَى الْمُخَالِف للظَّاهِرِ غَيْر مَعْلُوم، بَلْ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، هَذَا تَقْرِيرُ استِدْلَالهِمْ بهَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ.

[٣] لأَجْلِ أَنْ نَنظُرَ حَتَّى نردَّ عَلَيْهِم بَعْدَ أَنْ يَتقَرَّرَ مَذْهَبُهم.

[٤] نَقُولُ: أَنْتُمُ الْآنَ تَقُولُونَ: إِنَّ آيَاتِ الصِّفَات مِنَ الْمُتشابِهِ. فَماذَا تعنُون

فَإِنْ أَرَادُوا المَعْنَى الأَوَّل -وهُوَ مُرَادُهم-[١] فَلَيْسَتْ آيَاتُ الصِّفَات مِنْهُ؛ لأنَّها ظَاهِرَةُ المَعْنَى[٢]، وإِنْ أَرَادُوا المَعْنَى الثَّانِيَ فآيَاتُ الصِّفَات مِنْهُ؛ لأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَها وكَيْفِيَّتَها إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وبِهَذَا عُرِف أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاق التَّشابُهِ عَلَى آيَاتِ الصِّفَات، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيل السَّابقِ[٣].

بالمُتشابِهِ؟ هَلْ تُرِيدُون اشتِبَاهَ الحَقِيقَة، وأَنَّهُ يَشتَبِهُ عَلَيْنَا أن نَعْرِفَ حَقِيقَة هَذِهِ الأَسْماءِ والصِّفَاتِ، أَوْ تُرِيدُونَ بالاشْتِبَاهِ اشْتِبَاهَ المَعْنَى يَعْنِي: أَنَّ المَعْنَى مُشتَبِهٌ عَلَيْنَا فَلَا نَدْرِي مَا المُرَاد؟ وهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ المَعْنَى وبَيْنَ الحَقِيقَة الَّتِي يُؤوَّلُ إِلَيْهَا الشَّيْءُ، فنَحْنُ نَعرِفُ مَعْنى اليَدِ ومَعْنَى الاسْتِوَاء، لكِنْ لَا نَعرِفُ حَقِيقَة يَدِ اللهِ، وكَيْفِيَّتها، فيَجِبُ أَنْ نَعرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ المَعْنَى وبَيْنَ الحَقِيقَة، فنَسْأَلُ هَؤُلَاءِ: مَاذَا تُرِيدُونَ بالتَّشابُهِ؟ هَلْ تُرِيدُونَ اشْتِبَاهَ المَعْنَى وخَفَاءَهُ أَمْ تُرِيدُون اشْتِبَاهَ الحَقِيقة وخفَاءَهَا؟

[١] قولُنا: «**إِنْ أَرَادُوا المَعْنَى الأَوَّل -وهُوَ مُرَادُهم-**» كَيْف نُعلِّقُ بالأَوَّلِ، ثُمَّ نُثبِتُ بالثَّاني؟ نَقُول: لأَجْلِ التَّفْصِيل فَإِنَّهُم هُمْ إِذَا قَالُوا نَحْنُ نُرِيدُ المَعْنَى الأَوَّلَ وهِيَ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثَها مُشتبِهَةُ المَعْنَى هَذَا هُوَ مُرَادُهم، فهُمْ يُرِيدُون بالمُتَشَابِه الَّذِي لَا يُعرَف مَعْنَاه.

[٢] لقَولِ الإِمَام مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاسْتِوَاء غَيْرُ مجْهُولٍ، والكَيْف غَيْر معقُولٍ».

[٣] والتَّفْصِيلُ السَّابقُ: هُوَ أَنَّهُ إِنْ أُرِيد بذَلِكَ اشْتِبَاهُ المَعْنَى وخفَاؤُهُ فآيَاتُ الصِّفَاتِ وَاضِحَةُ المَعْنَى، فلَيْسَت مِنْهُ، وإِن أُرِيد بذَلِكَ اشْتِبَاهُ الحَقِيقَة الَّتِي يَكُون عَلَيْهَا الأَمْرُ فَهَذَا حَقٌّ وهِي مِنَ المُتشَابِهِ، والَّذِي يُرِيدُونه هُوَ المَعْنَى الأَوَّل.

الوَجْه الثَّانِي: أَنَّ قَولَـهم: «إنَّ التَّأْوِيل المَذكُور فِي الآيَةِ هُوَ صَرْفُ اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِه إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِر» غَيْرُ صَحِيحٍ[١] فإِنَّ هَذَا المَعْنَى للتَّأْويلِ اصطِلَاحٌ حَادِثٌ لَمْ يَعرِفْه العَرَبُ والصَّحَابَة الَّذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، وإِنَّما المَعْرُوفُ عندَهُم أَنَّ التَّأْوِيل يُرَادُ بِهِ مَعْنَيانِ:

١- إِمَّا التَّفْسِيرُ، ويَكُونُ التَّأْوِيل عَلَى هَذَا[٢] مَعْلُومًا لأُولِي العِلْم، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَا مِنَ الرَّاسخِينَ فِي العِلْم الَّذِينَ يَعلَمُون تَأويلَهُ»، وعَلَيْهِ يُحْمَلُ وَقْفُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَف[٣] عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مِنَ الآيَةِ السَّابقَةِ[٤].

---

[١] لأَنَّهُم يَقُولُونَ: آيَاتُ الصِّفَات لَهَا مَعْنًى يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، فَلَا نُجرِيها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، أي: مَا يعْلَمُ المَعْنَى المُخَالِف للظَّاهِرِ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، إِذَنْ فنَحْنُ الْآنَ لَا نُجرِيها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ لهَا مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لَا يَعْلَمُه إِلَّا الله.

[٢] أي: المَعْنَى.

[٣] لَا أَكثرِهِمْ.

[٤] فَإِذَا كَانَ التَّأْوِيل بِمَعْنَى التَّفْسِير فَهَذَا مَعْلُوم لأَهْلِ العِلْم؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، فقَوْلُهُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مَعطُوفَةٌ عَلَى ﴿ٱللَّهُ﴾ ومَوصُولَةٌ بِهِ، فالرَّاسِخُونَ فِي العِلْم يَعلَمُونَ التَّأْوِيل بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُرَادَ بالتَّأْويلِ المَعْنَى.

٢- وإِمَّا حَقِيقَةُ الشَّيْء ومَآلُه، وعَلَى هَذَا يَكُون تَأْوِيل مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وعَنِ اليَوْمِ الآخِر غيرَ مَعْلُوم لَنا؛ لأنَّ ذَلِكَ هُوَ الحَقِيقَة والكَيْفِيَّة الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا وهُوَ مجهُولٌ لَنَا كَمَا قَالَهُ مَالِكٌ وغيرُهُ فِي الاسْتِوَاءِ وغَيرِه[١]، وعَلَيْهِ يُحمَلُ وقْفُ جُمْهُور السَّلَف عَلَى قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مِنَ الآيَةِ السَّابقَةِ[٢].

الوَجْه الثَّالِث[١]: أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ القُرْآنَ للتَّدبُّرِ، وَحثَّنَا عَلَى تدبُّرِهِ كُلِّه،.......

---

[١] فَإِذَا أَرَدْنَا بالتَّأويلِ الحَقِيقَةَ والمَآلِ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّيْءُ فإِنَّ هَذَا غَيْر مَعْلُوم لَنَا؛ لأَنَّنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعرِفَ حَقِيقَة مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِه، نَعَمْ نَعرِفُ المَعْنَى أَمَّا أَنْ نعرِفَ كَيْف ذَلِكَ ومَا حَقِيقَتُهُ فَهَذَا لَا يُمْكِن، وعَلَى هَذَا يَقُولُ: «**وعَلَيْهِ يُحمَلُ وقْفُ جُمْهُور السَّلَف عَلَى قَوْلِهِ تعَالَى:** ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ **مِنَ الآيَةِ السَّابقَةِ**».

[٢] وبِهَذَا تبَيَّنَ أَنَّ للسَّلفِ فِي هَذِهِ الآيَةِ وقْفَينِ: الوَقْفُ الأَوَّل عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ويَكُون مَعْنى التَّأْوِيل عنْدَهُم الحَقِيقَةَ الَّتِي يُؤوَّلُ إِلَيْهَا الكَلَام، وأَمَّا إِذَا وَصَلْنَا وهُوَ قَوْلٌ لبَعْضِ السَّلَف، وقُلْنَا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ «وهَذَا هُوَ الوَقْفُ الثَّانِي» صَارَ المُرَاد بِهِ التَّفْسِير، وهُوَ مَعْلُوم لأَهْل العِلْم؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ إِذَا جَعلْنَاهَا معطُوفَةً عَلَى ﴿ٱللَّهُ﴾ صَارُوا مِنَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ وهُوَ التَّفْسِير كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ نَفسِه(١).

[١] مِنَ الرَّدِّ عَلَى أَهْل التَّفْوِيضِ.

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٥/ ٢٢٠).

ولَمْ يستثْنِ آياتِ الصِّفَاتِ، والحَثُّ عَلَى تَدبُّرِه يقْتَضِي أَنَّهُ يُمْكِن الوُصولُ إِلَى مَعْنَاه، وإِلَّا لَمْ يَكُنْ للحَثِّ عَلَى تَدبُّرِهِ مَعْنًى؛ لأنَّ الحَثَّ عَلَى شَيْءٍ لَا يُمْكِن الوُصولُ إِلَيْهِ لَغْوٌ مِنَ القَولِ يُنزَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى وكلَامُ رَسُولِهِ ﷺ عَنْهُ، وهَذَا -أَعْنِي: الحَثَّ عَلَى تدبُّرِهِ كُلِّه مِنْ غَيْر اسْتِثْنَاءٍ- يَدُلُّ عَلَى أنَّ لآياتِ الصِّفَاتِ مَعْنًى يُمْكِن الوُصُولُ إِلَيْهِ بالتَّدبُّر، وأَقربُ النَّاس إِلَى فَهمِ ذَلِكَ المَعْنَى هُوَ النَّبيُّ ﷺ وأصحَابُهُ؛ لأنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلُغتِهِمْ؛ ولأَنَّهُم أَسرَعُ النَّاس إِلَى امتثَالِ الحَثِّ عَلَى التَّدبُّرِ خُصُوصًا فِيمَا هُوَ أَهَمُّ مَقَاصِدِ الدِّينِ[١].

---

[١] نَقُولُ لـهَؤُلَاءِ الَّذِي يَقُولُونَ: إِنَّنَا لَا نعلَمُ معَانِيَ آيَاتِ الصِّفَات؛ نَرُدُّ عَلَيْهِم فنَقُول: إنَّ اللهَ أَمَرنا بتدبُّر القُرْآن فِي قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩]، واللَّامُ هُنَا للتَّعلِيلِ، وكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المُؤْمِنون:٦٨]، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ إِنْكَارٌ عَلَيْهِم حَيْثُ إِنَّهُم لم يَتَدبَّرُوه، ولَمْ يعرِفُوا مَعْنَاه، فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى حثَّنَا عَلَى التَّدبُّر وأَمَرَنَا، فهَلْ يُمْكِن الوُصُولُ إِلَى المَعْنَى؟

الجَوابُ: يُمْكِن، ولَوْلَا أَنَّهُ يُمْكِن الوُصُولُ إِلَى المَعْنَى لكَانَ الأمْرُ بالتَّدبُّر لَغوًّا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

وهَلِ استَثْنَى اللهُ آيَاتِ الصِّفَات وقَالَ: لَا تَتَدبَّرُوها فإنَّكُم لَنْ تَصِلُوا إِلَى مَعْنَاها؟

الجَوابُ: لَا، بَلْ آيَاتُ الصِّفَات هِيَ أَوَّلُ وأَولَى مَا يَدْخل فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المعْقُولِ أَنْ تَعرِفَ مَعْنَى الوُضوءَ والرُّكوعِ والسُّجودِ والصِّيام والزَّكاةِ والحَجِّ، ثُمَّ يُقَال: إنَّ مَا هُوَ أعظَمُ مِنْ ذَلِكَ وهُوَ أَسْمَاءُ اللهِ وصِفَاتُه لَا يُمْكِن أن تَتَدبَّرَها، فأَنَا لَوْ لَمْ أَتَدبَّرْ مَعْنَى السَّمِيعِ، ومَعْنَى الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش، ومَعْنَى الوَجه المَوْصُوفِ

وقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحمَنِ السُّلَميُّ: حدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقرِئُونَنا القُرْآنَ عُثْمانُ بْنُ عَفَّانَ وعَبْدُ اللهِ بْنُ مسْعُودٍ وغيرُهُما أَنَّهُم كَانُوا إِذَا تَعلَّمُوا مِنَ النَّبيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَا يَتَجَاوَزُونَها حَتَّى يَتَعَلَّمُوها ومَا فِيهَا مِنَ العِلْم والعَمَل قَالَ[١]: فتَعَلَّمْنَا القُرْآن والعِلْمَ والعَمَل جَمِيعًا، فكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ هَذَا أن يَكُونُوا جَاهِلِينَ بمَعَانِي نُصُوص الصِّفَات الَّتِي هِيَ أَهَمُّ شَيْء فِي الدِّينِ؟![٢]

الوَجْهُ الرَّابِع: أنَّ قولَـهُمْ يَستَلزِم أن يَكُون اللهُ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ فِي كتَابِهِ المُبِينِ أَلْفَاظًا جوفَاءَ لَا يَبِينُ بِهَا الحَقُّ، وإِنَّما هِيَ بمَنْزِلَة الحُرُوفِ الهِجَائيَّةِ والأَبْجديَّةِ، وهَذَا يُنَافِي حِكْمَةَ اللهِ الَّتِي أَنْزَلَ اللهُ الكِتَاب وأَرْسَل الرَّسُولَ مِنْ أَجْلِهَا[٣].

بالجَلالِ والإكرَامِ، لَوْ لم أَتَدبَّرْ ذَلِكَ مَا ازْدَدْتُ إِيمانًا.

[١] الصواب: (قَالُوا) ولَيْس (قَالَ).

[٢] **بَلْ نَقُول:** مَعَ كَونِهَا أَهَمَّ شَيْء فِي الدِّينِ هِيَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي القُرْآن، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ آيَةً فِي القُرْآنِ إِلَّا وفِيهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاء اللهِ أَوْ صِفَة مِنْ صِفَاتِهِ، فَإِذَا كَانَ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا قَرَؤُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا يَتجَاوَزُونَ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى يَتَعَلَّمُوها ومَا فِيهَا من العِلْمِ والعَمَل، إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ آيَاتِ الصِّفَات بِلَا شَكٍّ، ومَنِ ادَّعَى أَنَّهُم لَا يَعْلَمُون مَعْنى آيَاتِ الصِّفَات فلْيَأْتِ بالدَّلِيلِ الَّذِي يَمْنَع هَذَا العُمُومَ.

[٣] فعَلَى رَأْيِهِمْ يَسْتَلْزِم أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ والكَلِماتِ والجُمَل المُتعلِّقَةَ بأَسْماء اللهِ وصِفَاتِهِ أَلْفَاظٌ جوْفَاءُ لَيْسَ لها مَعْنًى، يَعْنِي: أَنَّنا لَا نَصِلُ إِلَى مَعْنَاها، فَهِيَ بمَنْزِلَة الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ والأَبْجديَّة الَّتِي لَا يُعْلَمُ لَـهَا مَعْنًى، وهَذَا مِنْ أَكْبرِ القَدْحِ والطَّعنِ

تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِمَّا سَبَق أنَّ معَانِيَ التَّأْوِيل ثلاثَةٌ:

الأوَّل: التَّفْسِيرُ، وهُوَ إيضَاحُ المَعْنَى وبيَانُهُ، وهَذَا اصْطِلَاحُ جُمْهُور المُفسِّرِين، ومِنه قَوْلُهُ ﷺ لابْنِ عبَّاس: «**اللَّهُمَّ فقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»، وهَذَا مَعْلُوم عنْدَ العُلَماء فِي آياتِ الصِّفَاتِ وغَيرِهَا[١].

الثَّانِي: الحَقِيقَة الَّتِي يُؤوِّل الشَّيْءُ إِلَيْهَا، وهَذَا هُوَ المَعْرُوفُ مِنْ مَعْنى التَّأْوِيل فِي الكِتَاب والسُّنَّة كَما قَالَ تَعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، وقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، فتَأوِيلُ آياتِ الصِّفَات بِهَذَا المَعْنَى هُوَ الكُنْهُ والحَقِيقَة الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا، وهَذَا لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ[٢].

فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَفِي كِتَابِهِ، وَفِي رَسُولِهِ حَيْثُ يَتكَلَّمونَ بكَلِمات لَيْسَ لهَا مَعْنًى، فتَبيَّنَ أَنَّ مَذْهَب التَّجْهِيل بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ أرْبعَةٍ.

فائِدة: الحُروف الهِجائية هِيَ: أ، ب، ت، ث... إِلَى آخر الحروف. والحروف الأبجدية هِيَ: نفس الحروف الهجائية، لَكِنَّهَا رُتِّبت عَلَى تَرتيب آخر، ورُكبت عَلَى كَلِمات، وإنْ كَانَ لَا مَعْنَى لها؛ وذَلك لضَبط الحُروف، إِلَّا أنَّ هَذِهِ الحروف لَا تَخرج عَنِ الحُروف الهِجائية، وهَذَا التَّرتيب هُوَ: أَبْجَد، هوَّز حُطِّي كَلِمُنْ سَعْفَصْ قَرَشَتْ ثَخَّذ ضَظَّغ.

[١] لكِنَّ أَهْل التَّجهِيلِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فِي آياتِ الصِّفَات وقَالُوا: إنَّ هَذَا غَيْر مَعْلُوم. فهُمْ يَقُولُونَ: نَحنُ نعْلَمُ مَعْنى الرُّكوعِ والسُّجودِ والقِيَامِ والقُعودِ والصِّيامِ والحَجِّ، لكِنْ مَا يَتعَلَّق بالعَقِيدَة -عَلَى زَعْمِهِمْ- لَا يُعلَمُ مَعْنَاه.

[٢] **فلو قَالَ قَائِل:** كَيْف اسْتَوَى عَلَى العَرْش؟ فَإِنَّهُ يُقَال لَهُ: هَذَا لَيْس بمَعْلُوم.

الثَّالِث: صَرْفُ اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِر، وهُوَ اصْطَلاحُ المُتأخِّرينَ مِنَ المُتكلِّمِينَ وغيرِهِمْ[١].

وهَذَا نوعَانِ: صَحِيحٌ وفَاسِد.

فالصَّحِيحُ: مَا دَلَّ عليْهِ، مِثْل تَأْوِيل قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل:٩٨] إِلَى أنَّ المَعْنَى إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ[٢].

والفَاسِدُ: مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، كتَأْوِيل اسْتِوَاء اللهِ عَلَى عَرْشه باسْتِيلَائِهِ، ويَدِهِ بقُوَّتِه ونِعمَتِه، ونَحْو ذَلِكَ[٣].

لكِنْ لَوْ قَالَ: مَا مَعْنى اسْتَوَى عَلَى العَرْش؟ فَإِنَّهُ يُقَال لَهُ: هَذَا مَعْلُومٌ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الأَحْسَنِ أَنْ يُقَال: الحَقِيقَة أو الكَيْفِيَّة؟

الجَوابُ: الحَقِيقَة أَحْسَنُ؛ لأَنَّ الكَيْفِيَّة مِنَ الحَقِيقَة أَيْ: جُزْء مِنْهَا، فَنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنى السَّمْع عَلَى سَبِيل العُمُوم، وهُوَ إِدْرَاكُ المَسْمُوع، لكِنْ لَا نَعْلَمُ حَقِيقَة سَمْعِ اللهِ عَلَى مَا هُـوَ عَلَيْهِ، وإِنَّما قُلْنَا: الحَقِيقَة لأَجْلِ أَنْ يَشْمَل أَيْضًا مَا أَخْبَرَ اللهُ بِـهِ عَنِ اليَوْم الآخِرِ مِنْ ثَوابِ الجَنَّةِ ونَعيمِهَا، فإِنَّ هَـذَا النَّعيمَ لَا نَعْلَمُ حقِيقَتَهُ وَلَا كُنْهَهُ.

[١] **يَعْنِي**: قَدْ يُطْلَقُ التَّأْوِيل عَلَى صَرْفِ اللَّفْظ عَنِ الظَّاهِر إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخالِفُه، وحُكْمُ ذَلِكَ يَقُول:

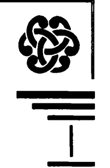
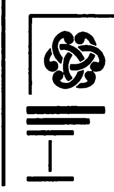
[٢] لَا إِذَا انْتَهَيْتَ مِنَ القِرَاءَةِ.

[٣] **أَيْ**: تَأْوِيلِ يَدِهِ بقُوَّته ونِعمَتِه، ونَحْو ذَلِكَ وهَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَائِز.

مَسْأَلَةٌ: لِمَاذَا لَا نَقُول فِي تَعرِيفِ تَوحِيد الأَسْمَاء والصِّفَات زِيَادَةً عَلَى مَا ذُكِرَ: «مِنْ غَيْر تَفْوِيضٍ»؟

الجَوَاب: لأَنَّ التَّفْوِيضَ نَوْعٌ مِنَ التَّعْطِيل، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَولِنَا: «مِنْ غَيْر تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيل»، ثُمَّ أَيْضًا لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ التَّفْوِيض إِنْ أَرَدْت بِهِ تَفْوِيضَ المَعْنَى فخَطَأٌ، وإِنْ أَرَدْتَ تَفْوِيضَ الحَقِيقَةِ والكَيْفِيَّةِ فَهَذَا صَوَابٌ؛ ولهَذَا لَمْ يَقُلِ العُلَمَاءُ: مِنْ غَيْر تفْويضٍ؛ لأَنَّ فِيهِ احْتِمَالًا.

⁂

فصلٌ

رُوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَضِيَالِلَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «تَفْسِير القُرْآن عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعرِفُهُ العَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا[١]، وتَفسيرٌ لَا يُعذَر أَحَدٌ بجَهَالَتِه[٢]، وتفسيرٌ يَعلَمُه العُلَماءُ[٣]، وتفْسِيرٌ لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ، فمَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فهُوَ كَاذِبٌ» اهـ.

١- فالتَّفسِيرُ الَّذِي تَعرِفُهُ العَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا هُوَ: تَفْسِيرُ مُفرَدَاتِ اللُّغَة، كمَعْرِفَةِ مَعْنى القَرءِ، والنَّمارِقِ، والكَهفِ، ونَحوِها[٤].

٢- والتَّفسِيرُ الَّذِي لَا يُعذَرُ أَحَدٌ بجَهَالَتِه وهُوَ: تَفْسِيرُ الآيَاتِ المُكلَّف بِهَا

---

[١] يَعْنِي: تَفْسِير يُرجَعُ فِيهِ إِلَى اللُّغَة العَرَبِيَّة.

[٢] يَعْنِي: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِد أَنْ يَعرِفَه؛ لأَنَّهُ يَحتَاجُ إِلَى معرِفَة وَلَا بُدَّ أَنْ يُعرَف.

[٣] يَعْنِي: دُونَ غَيرِهِم، فَلَا يَلْزَم كُلَّ وَاحِد أَنْ يَعرِفَهُ، لكِنَّ العُلَماءَ يَجِب عَلَيْهِم أَنْ يَعرِفُوهُ؛ لأَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

[٤] عنْدَمَا نَبْحَثُ عَنْ مَعْنَى القَرءِ فإِنَّنَا نَرجِعُ إِلَى اللُّغَة، فهَل تُطلَقُ القَرءَ عَلَى الحَيْضِ أَوْ عَلَى الطُّهرِ، فننظُرُ، وعنْدَمَا نبحَثُ فِي تَفْسِيرِ النَّمارِقِ وهِيَ الوَسَائِدُ فإِنَّنَا نَرجِعُ إِلَى اللُّغَة، وَذَلِكَ بالرُّجُوعِ إِلَى المعَاجِمِ اللُّغويَّةِ مِثْل (القَامُوس المُحيط) أَوْ (لِسَان العَرَب) أَوْ غيرِهِمَا مِمَّا أُلِّفَ فِي مَعَانِي الكَلِمات.

اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كمَعرِفَةِ اللهِ بِأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ومعرِفَةِ اليَوْم الآخِرِ، والطَّهارَةِ، والصَّلَاةِ، والزَّكاةِ، وغَيرِهَا[١].

٣- والتَّفْسِيرُ الَّذِي يَعلَمُه العُلَماء هُوَ: مَا يَخْفَى عَلَى غَيرِهِمْ مِمَّا يُمْكِن الوُصُول إِلَى مَعرِفَتِهِ، كَمَعْرِفَةِ أَسْبَاب النُّزُولِ، والنَّاسِخِ والمَنْسُوخِ، والعَامِّ والخَاصِّ، والمُحكَمِ والمُتشَابِهِ، ونَحْوِ ذَلِكَ[٢].

---

[١] فكُلُّ مَا كُلِّفْنَا بِهِ اعتِقادًا أَوْ عَمَلًا فَإِنَّهُ لا عُذرَ لَنا فِي جهلِهِ فيَجِبُ عَلَيْنَا أن نَعرِفَهُ.

«**كمَعْرِفَةِ اللهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ**» فَهَذَا مِمَّا كُلِّفْنا فِيهِ اعْتِقَادًا، كَذَلِكَ «**ومعْرِفَةِ اليَوْم الآخِرِ**» ومَا فِيهِ، هَذَا أَيْضًا اعْتِقَادًا، «**والطَّهارَةِ**» عَمَلًا، «**والصَّلَاةِ**» عملًا، «**وَالزَّكَاةِ**» عَمَلًا، «**وغيرِهَا**» كالصَّومِ فَإِنَّهُ عَمَلٌ، والحَجُّ أَيْضًا عَمَلٌ، فكُلُّ مَا يَجِب عَلَى المُكَلَّف اعْتِقادُه أَوْ عَمَلُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعذَرُ بجَهَالَتِهِ؛ لأَنَّهُ يَجِب عَلَيْهِ أَنْ يَتعَلَّم حَتَّى يَبْنِيَ عَقِيدَتَهُ وأفعَالَهُ عَلَى أُسُسٍ سَليمَةٍ.

[٢] فَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا أَهْلُ العِلْم، فمَثَلًا مَعْرِفَةُ سَبَبِ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة:١] وهُوَ الظِّهَارُ الَّذِي وقَعَ مِنْ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى زَوجَتِهِ(١)، وَكَذَلِكَ أَيْضًا معْرِفَةُ سَبَبِ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ...﴾ إِلَى آخِرِهِ [البقرة:١٨٧]، وهُوَ أَنَّ أَحَدَ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أَتى إِلَى أَهْلِهِ فِي لَيَالِي الصِّيام وجَامَعَهَا بَعْدَ أَنْ صلَّى العِشَاءَ الآخِرَة، وكَانُوا إِذَا نَامَ الرَّجُل قَبْلَ العِشَاءِ أَوْ صَلَّى العِشَاءَ فَإِنَّهُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤١٠-٤١١)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الظهار، رقم (٢٢١٤)، من حديث خولة بنت ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٤- وأَمَّا التَّفْسِير الَّذِي لَا يَعْلَمُه إِلَّا اللهُ فَهُوَ: حقَائِقُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِه، وعَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، فإِنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ نَفْهَمُ مَعْنَاها، لكِنْ لَا نُدْرِك حَقِيقَةَ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الوَاقِعِ.

مثَالُ ذَلِكَ: أَنَّنا نَفْهَمُ مَعْنَى اسْتِوَاء اللهِ عَلَى عَرْشِهِ، ولكنَّنَا لَا نُدْرِكُ كَيْفِيَّته الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الوَاقِعِ[١].

وَكَذَلِكَ نفهَمُ مَعْنَى الفَاكِهَة والعَسَل والمَاءِ واللَّبَنِ وغَيرِهَا مِمَّا أَخْبَرَ اللهُ أَنَّهُ فِي الجَنَّةِ، ولكِنْ لَا نُدْرِك حقِيقَتَهُ فِي الوَاقِعِ[٢]،........

يَجِب عَلَيْهِ الإمسَاكُ إِلَى اليَوْمِ الثَّانِي، فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الآيَةَ(١).

المُهِمُّ: أَنَّ أَسْبَابَ النُّزُولِ لَا يَجِب عَلَى كُلِّ أحَدٍ أن يَعْرِفَها؛ لأَنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَعْرِفَ المَعْنَى بدُونِهَا، وإِنْ كَانَ سَبَبُ النُّزُولِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُقَوِّي عَلَى معْرِفَةِ المَعْنَى، كَذَلِكَ النَّاسِخُ والمَنسُوخُ لَا يَجِب عَلَى كُلِّ وَاحِد أَنْ يَعْرِفَ ذَلِك، فَإِذَا عُرِفَ الحُكْمُ الشَّرعِيُّ كَفَى، لكِنَّ النَّاسِخَ مِنَ المَنسُوخِ هَذَا لَا يعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ العِلْم، والعَامُّ والخَاصُّ مِثْلُهُ، والمُحكَمُ والمُتشَابِهُ، ونَحو ذَلِكَ، هَذَا لَا يَعْلَمُه إِلَّا العُلَماء.

[١] فمَعْنَى الاسْتِوَاء هُوَ: العُلُوُّ والاستِقْرَارُ، ولكِنْ لَا نفهَمُ كيفيَّة ذَلِكَ، فكَيْفِيَّةُ الصِّفَةِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ غَيْرُ مَعلُومةٍ، ولَوْ أَنَّ أحَدًا ادَّعَى أَنَّهُ يعْلَمُ كَيْفِيَّة اسْتِوَاء اللهِ عَلَى العَرْش لقُلْنا: هُوَ كاذِبٌ وَلَا يُمكِن، ولَوِ ادَّعَى أحَدٌ أَنَّهُ يَعرِفُ كَيفِيَّة يَدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لقُلْنَا: هُوَ كَاذِبٌ؛ ولهَذَا نَقُول: فمَنِ ادَّعَى عِلْمَه فَهُوَ كَاذِب.

[٢] فنَعْرِفُ مَعْنَى اللَّبَنِ والعَسَلِ والمَاء والخَمْرِ والفَاكِهَةِ ونَحْو ذَلِك، ولكِنْ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٣٥-٢٣٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الجَنَّة إِلَّا الأَسْماءُ[١].

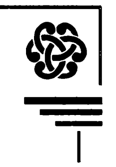
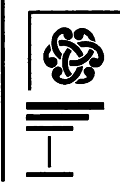
وبِهَذَا تبيَّنَ أَنَّ فِي القُرْآن مَا لَا يَعلَمُ تأوِيلَهُ إِلَّا اللهُ، كحَقَائِقِ أَسْمائِهِ وَصِفَاتِهِ، ومَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ اليَوْم الآخِرِ، وأَمَّا معَانِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ فإِنَّها مَعْلُومة لَنَا، وإِلَّا لَـما كَانَ للخِطَابِ بِهَا فَائِدَة. واللهُ أَعلَمُ[٢].

لَا نُدْرِك حقَائِقَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ، فلَوِ ادَّعَى إنسَانٌ وقَالَ: إِنِّي أُدرِكُ العَسَلَ الَّذِي فِي الجَنَّةِ، وأَنَّ كَيْفِيَّته كَذَا، وطَعْمَهُ كَذَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قُلْنَا: هَذَا كَاذِبٌ؛ لأَنَّ حَقَائقَ هَذِهِ الأَشْياءِ غَيْرُ مَعْلُومةٍ.

[١] قَوْل ابْنُ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي: أَنَّ الفَاكِهَة مَثَلًا مَوجُودَة فِي الدُّنْيَا كالنَّخْلِ والرُّمَّانِ، وهِيَ مَوجُودَة فِي الآخِرَة يَتَّفقَان فِي الاسمِ فَقَطْ، أَمَّا فِي الحَقِيقَة الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُما لَا يَتَّفِقَانِ.

[٢] أَتَيْنَا بِهَذَا الكَلَامِ عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِيَتَبيَّنَ أَنَّ أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ أَسْماءَ اللهِ وصِفَاتِهِ مَعْلُومَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهٍ، مجهُولَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهٍ، فمِنْ جِهَة المَعْنَى مَعْلُومةٌ، ومِنْ جِهَةِ الحَقَائِقِ والكَيْفِيَّة مجهُولَةٌ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أُمُورِ الغَيبِ الأُخْرَى مِثْل مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ الجَنَّةِ مِنَ النَّعيمِ أَوْ عَنِ النَّارِ مِنَ الجَحِيمِ، فالمَعْنَى مَعْلُومٌ لَنَا، لكِنَّ الحَقِيقَةَ مجهُولَةٌ، وهَذَا يُمْكِن أن يَكُونُ بِمَعْنى أَنَّهُ يُمكِن أَنْ يَكُون الشَّيءُ مَعلُومًا مِنْ وَجهٍ، ومجهُولًا مِنْ وَجهٍ آخَرَ.

⧗ ⌑ ⧗

البَابُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ

فِي انْقِسَامِ أَهْل القِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا

⁂

المُرَادُ بأَهْلِ القِبْلَة: مَنْ يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الإِسْلَام[١].

وقَدِ انْقَسَمَ أَهْلُ القِبْلَة فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا إِلَى سِتِّ طَوائِفَ:

طَائِفَتَانِ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِها.

وطَائِفَتَانِ قَالُوا: تُجرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وطَائفتَانِ وَاقِفَتَانِ.

فالطَّائِفَتان الَّذِينَ قَالُوا: تُجرَى عَلَى ظَاهِرِهَا هُمْ:

١ - طَائِفَة المُشَبِّهَة الَّذِينَ جعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، ومَذْهَبهم بَاطِلٌ أَنكَرَهُ عَلَيْهِم السَّلَف[٢].

---

[١] هَذَا مَعْنَى أَهْل القِبْلَةِ عنْدَ أَهْل السُّنَّةِ، وهُوَ كُلُّ مَنْ يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَلَا يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ إِلَّا مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الإِسْلَام، فالجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَة والأَشَاعِرَة ونَحْوُهم كُلُّهُم مِنْ أَهْل القِبْلَةِ؛ لأَنَّهُم يُصَلُّون إِلَيْهَا ويَنْتَسِبُونَ إِلَى الإِسْلَامِ، أَمَّا هَل هُمْ مُسلِمُونَ حَقِيقَةً أو غَيْرُ مُسلِمُونَ فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

[٢] هَؤُلَاءِ قَالُوا: تُجرَى عَلَى ظاهِرِهَا. لكِنْ جَعلُوا ظاهِرَهَا مِنْ جِنْسِ صِفَات المَخلُوقِينَ، قَالُوا: نُؤمِنُ بأَنَّ اللهَ يَجِيءُ، وأَنَّ لَهُ رحْمَةً، وأَنَّ لَهُ وَجْهًا، وأَنَّ لَهُ يَدًا،

٢- طَائِفَة السَّلَف الَّذِينَ أَجْرَوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ومَذْهَبهم هُوَ الصَّوَابُ المَقْطُوعُ بِهِ لدَلَالَةِ الكِتَاب والسُّنَّة والعَقْل عَلَيْهِ دلَالَةً ظَاهِرَةً، إِمَّا قطْعِيَّةً وإِمَّا ظَنِّيَّةً كَمَا تقَدَّم دَلِيل وُجُوبِها وصَحَّتِها فِي البَابَينِ: الثَّالِثِ والرَّابِعِ[١].

والفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين أَنَّ الأُولَى تَقُول بالتَّشْبِيه والثَّانِيَةُ تُنكِرُه[٢].

فإِنْ قَالَ المُشبِّهُ فِي عِلْمِ اللهِ ونُزُولِهِ ويَدِهِ مَثَلًا: أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنَ العِلْم والنُّزُولِ واليَدِ إِلَّا مِثْل مَا يَكُون للمَخْلُوق مِنْ ذَلِكَ[٣]. فجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

لكِنَّ كُلَّ هَذَا مُشَابِهٌ لِمَا للمَخْلُوقِينَ مِنْ ذَلِكَ، فيَدُ اللهِ كَيَدِ الإِنْسَانِ، وَوَجْهُهُ كَذَلِكَ، وهَكَذَا، وَنَحْنُ إِذَا سَمَّيْنا هَذَا ظَاهِرًا، فإِنَّما نُسمِّيهِ مِنْ بَابِ التَّنَزُّل، وإِلَّا فَلَيْسَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ فِي صِفَاتِه تَعَالَى التَّشْبِيهَ.

[١] فمَثَلًا يَقُولُونَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ عَلَى ظَاهِرِهِ وأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جاءَ، لَكِنَّهُ مَجِيءٌ يَلِيق بجَلَالِهِ، وأَيْضًا يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَينِ يَقُولُونَ: هُوَ يضْحَكُ، لَكِنَّهُ ضَحِكٌ يَلِيقُ بجَلَالِهِ.

[٢] فالفَرْقُ بَيْنَ طَائِفَة السَّلَف وطَائِفَةِ المُشَبِّهَة أَنَّ المُشَبِّهَة يَجْعَلُونها دَالَّةً عَلَى التَّشْبِيه فيَقُولُونَ: يَجِيءُ عَلَى كَيْفِيَّة كَذَا وكَذَا، يضْحَكُ عَلَى كَيْفِيَّة كَذَا وكَذَا. ولَيسُوا يُنزِّهُونَ اللهَ تَعَالَى عَنِ المُماثَلَةِ؛ فلِذَلِكَ كَانُوا ضَالِّين فِي هَذِهِ النَّاحيَةِ، أَمَّا السَّلَف فإِنَّهُم يُثْبِتُونَ ذَلِكَ، لكِنْ يُنزِّهُونَ اللهَ تَعَالَى عَنِ المُماثَلَةِ، وإِلَّا فكُلٌّ مِنْهُم يُجْرِيهَا عَلَى الظَّاهِر.

[٣] يَقُول المُشبِّهُ: أَنَا لَا أعْقِلُ مِنَ الاسْتِوَاء إِلَّا مِثْل اسْتِوَاء المَخلُوقِينَ؛ لأَنَّ هَذَا هُوَ المَعْرُوفُ فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة؛ «**فجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ...**».

الأَوَّل: أَنَّ العَقْل والسَّمعَ قَدْ دَلَّ كُلٌّ مِنْهُما عَلَى مُبايَنةِ الخَالِق للمَخْلُوق فِي جَمِيعِ صِفَاته فصِفَاتُ الخَالِق تَلِيق بِهِ، وصِفَاتُ المَخلُوق تَلِيق بِهِ[١]، فمِنْ أَدِلَّةِ السَّمْعِ عَلَى مُبايَنَةِ الخَالِق للمَخْلُوق قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقَوْلُهُ: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧][٢].

---

[١] فَإِذَا دَلَّ السَّمْع والعَقْل عَلَى مُبايَنةِ الخَالِق للمَخْلُوق فإِنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تُثْبَتُ للخَالِقِ يَجِب أَنْ تكُونَ مُبايِنَةً للصِّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ للمَخْلُوقِ؛ لأَنَّ صِفَة كُلِّ شَيْء تُناسِبُه.

[٢] وهَذَا واضِحٌ فِي أَنَّ المُماثَلَةَ مُنتَفِيَةٌ فِي حَقِّ اللهِ، والكَافُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ اخْتَلَفَ فِيهَا العُلَماءُ؛ لأَنَّنا لَوْ أَخَذْنا بظَاهِرِ قَولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ لكَانَ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللهَ أَثبَتَ لنَفْسِهِ مَثِيلًا، ولَيْسَ لهَذَا المَثِيلِ مَثِيلٌ، ولَيْس الأَمْرُ كَذلِك، فإِنَّ اللهَ تَعالَى لَيْسَ لَهُ مَثِيل إِطْلَاقًا؛ ولهَذَا قَالُوا: الكَافُ هُنَا زَائِدَةٌ والتَّقْدِيرُ لَيْسَ مِثْلَه شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الزَّائِدَ «مِثْل»، والتَّقدِيرُ: لَيْس كهُوَ شَيْء، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْس هُنَاكَ زِيادَةٌ لَا فِي الكَافِ وَلَا فِي «مِثْل»، ولَكِنَّهُ نَفْيُ مُماثَلَةِ المْثلِ مِنْ بَابِ المُبالَغَةِ، وإِذَا انْتَفَى مَثْلُ المِثْلِ انْتَفَى الأَصْل؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَصْلُ مَوْجُودًا لكَانَ للمِثْلِ مِثْل، وَقِيلَ: إِنَّ «مِثْل» هُنَا بِمَعْنَى صِفَة، يَعْنِي: لَيْسَ كصِفَتِه شَيْء.

ولكِنَّ الأَقْربَ -واللهُ أعلَمُ- أَنَّ المِثْلَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وأَنَّ الكَاف زِيدَتْ للمُبَالَغَةِ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ نَفَى المِثْلَ مَرَّتَينِ، مَرَّةً بِصِيغَةِ الكَاف، ومَرَّةً بصِيغَةِ «مِثْل»، وهَذَا هُوَ الأَقْرَبُ.

والحَاصِل: أنَّ فِي هَذَا ردًّا عَلَى المُشَبِّهَة؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى يَقُول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

ومِنْ أَدِلَّةِ العَقْل أن يُقَال: كَيْف يَكُون الخَالِق الكَامِل مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ -الَّذِي الكَمَال مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وهُوَ مُعطِي الكَمَال- مُشَابِهًا للمَخْلُوق النَّاقِص الَّذِي النَّقصُ مِنْ لَوازِمِ ذَاتِهِ، وهُوَ مُفتَقِرٌ إِلَى مَنْ يُكمِّلُهُ؟![1]

الثَّانِي: أن يُقَال لَهُ: أَلَسْتَ تَعقِلُ للهِ ذَاتًا لَا تُشبِهُ ذَاتَ المَخلُوقِين؟ فَسيقُول: بَلَى! فيُقَالُ لَهُ: فلْتَعْقِلْ إِذَنْ أَنَّ للهِ صِفَاتٍ لَا تُشبِهُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، فإِنَّ القَوْل فِي الصِّفَات كالقَولِ فِي الذَّاتِ ومَنْ فَرَّقَ بينَهُما فَقَدْ تَنَاقَضَ[2].

---

[١] يُقَال: أَنْتَ أيُّها المُشبِّهُ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ الخَالِق أكمَلُ مِنَ المَخلُوق؟ فسَيقُول: نَعَمْ أَعْتَقِد ذَلِكَ، فنَقُول: إِذَا كُنْتَ تعتقِدُ أَنَّ الخَالِق أَكمَلُ مِنَ المَخلُوق فكَيْفَ يُمكِن أَنْ تكُونَ صِفَاتُه مِثْل صِفَاتِ المَخلُوق؟ يَجِب أن تَكُونَ صِفَاتُه أكمَلَ؛ لأَنَّكَ أنْتَ بنَفْسِكَ تَقُول: إنَّ الخَالِق أكمَلُ مِنَ المَخلُوق، وهَذَا فِي الحَقِيقَة رَدٌّ عَلَيْك، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ أكمَلَ لَزِمَ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَاتُهُ مُماثِلَةً لصِفَاتِ المَخلُوق.

[٢] يُقَال: أنتَ أيُّها المُشبِّهُ: هَلْ تَعتَقِدُ أَنَّ للهِ ذَاتًا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ؟ فسَيقُول: نعَمْ، أَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فنَقُول: إِذَا كُنْتَ تَعتَقِدُ أَنَّ لَهُ ذاتًا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ فلْتَعتَقِدْ أَنَّ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشبِهُ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّ صِفَة كُلِّ مَوْصُوف تَلِيقُ بِهِ، فالجَمَلُ مَثَلًا قَوِيٌّ وقُوَّتُهُ أَقْوَى مِنَ الإِنْسَان، والذَّرَّةُ قَوِيَّةٌ -أي: القُوةُّ الَّتِي تَلِيق بِهَا- وقُوَّتُها دُونَ قُوَّةِ الإِنْسَان، فَهِيَ لَا تُشبِهُ قُوَّةَ الإِنْسَان؛ لأَنَّ قُوَّةَ كُلِّ شَيْء تُناسِبُهُ، فكَذَلِكَ قُوَّةُ الخَالِق لَا يُمْكِن أَنْ تَكُونَ مُماثِلَةً لقُوَّةِ المَخلُوق، ونَقُولُ فِي بَقيَّةِ الصِّفَات كَذَلِكَ.

الثَّالِث: أَنْ يُقَال: نَحْنُ نُشَاهِدُ مِنْ صِفَات المَخلُوقَاتِ صِفَاتٍ اتَّفقَتْ فِي أَسْمائِها وتبَايَنَتْ فِي كَيْفِيَّتها، فَلَيْست يَدُ الإِنْسَان كيَدِ الحَيوَانِ الآخَرِ[١].

فَإِذَا جَازَ اخْتِلَاف الكَيْفِيَّة فِي صِفَات المَخلُوقاتِ مَعَ اتِّحادِهَا فِي الاسْمِ فاخْتِلَاف ذَلِكَ بيْنَ صِفَات الخَالِق والمَخلُوق مِنْ بَابِ أَوْلَى، بَلِ التَّبايُنُ بيْنَ صِفَات الخَالِق والمَخلُوق وَاجِبٌ كَما تَقَدَّمَ!![٢].

وأَمَّا الطَّائِفَتان الَّذِينَ قَالُوا: تُجرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وأَنْكَرُوا أَنْ يَكُون للهِ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ، أَوْ أَنْكَرُوا بَعْض الصِّفَات، أَوْ أَثْبَتُوا الأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَات[٣].

---

[١] وَلَا وَجْهُ الإنسانِ كوَجْهِ الحَيوَانِ الآخَرِ، فالمَخلُوقَاتُ تَتَّفِقُ فِي الصِّفَةِ وتَختَلِفُ فِي الكَيْفِيَّة.

[٢] وبِهَذَا يَندَحِرُ المُشبِّهُ، فقَدْ أَجَبْنا عَنْهُ ورَدَدْنا عَلَيْهِ بثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

[٣] الَّذِينَ قَالُوا: تُجرَى عَلَى خِلَاف ظَاهِرِهَا. وأَنْكَرُوا أَنْ يَكُون للهِ صِفَات ثُبوتيَّةٌ قَالُوا: لَا يُمْكِن أَنْ يَكُون للهِ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ، بَلْ صِفَاتُه كُلُّها سَلبيَّةٌ. فقَالُوا: لَا نَقُول: إنَّ للهِ سَمْعًا، لكِنْ نَقُول: إِنَّهُ لَيْسَ بأَصَمَّ. وَلَا نَقُول: إنَّ للهِ عِلْمًا. لكِنْ نَقُول: لَيْسَ بجَاهِلٍ. وَلَا نَقُول: إنَّ للهِ قُدْرَة. لكِنْ نَقُول لَيْسَ بعَاجِز.

وَذَلِكَ لأَنَّنا لَوْ أَثْبتْنَا لَهُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةَ شَبَّهنَاه بالمَوْجُوداتِ، وهَذَا تَمْثِيل، والتَّمثِيلُ حَرَام، فَنَقُول لَـهُمْ: والصِّفَات السِّلبيَّةُ -النَّفْيُ- عدَمٌ فَإِذَا نفَيْتُم عَنْهُ ذَلِكَ شَبَّهتُمُوه بالمَعدُوماتِ؛ ولهَذَا لَجَأَ بَعْضُهم إِلَى الالتِزَامِ بِهَذَا، وقَالَ: نَنْفِي عَنْهُ الإِثْبَاتَ والنَّفْيَ فَلَا نَقُول: سَمِيعٌ وَلَا لَيْسَ بسَمِيع، وَلَا مَوْجُود وَلَا لَيْسَ بمَوْجُود، وهَكَذَا، وهَذَا خِلَاف العَقْل ومُتَنَاقِضٌ أَيْضًا.

فالمُهِمُّ: أَنَّ مِنْهُم مَنْ يُنكِرُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةَ؛ ولهَذَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا اللهَ بأعْظَمِ الصِّفَات عنْدَهُم قَالُوا: إنَّ اللهَ لَيْسَ بمَيِّت وَلَا جَاهِلٍ وَلَا عاجِزٍ وَلَا ضعِيفٍ وَلَا أصَمَّ وَلَا أعْمَى، وعَلَى هَذَا فقِسْ.

والعَجِيبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يرَونَ أَنَّ كَمالِ اللهِ أَنْ يُوصَفَ بالصِّفَات السَّلبيَّةِ -والعِيَاذُ باللهِ-، ومَعْلُوم أَنَّ الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةَ أكمَلُ؛ ولهَذَا لَوْ جِئْتَ إِلَى مَلِكٍ مِنَ المُلوكِ وقُلْت لَهُ: مَا شَاءَ اللهُ، أَنْتَ لَسْتَ بزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا جزَّارٍ وَلَا بَنَّاءٍ وَلَا كَنَّاس. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لعَاقَبَكَ بِهَذَا الكَلَامِ، لكِنْ لَوْ تَأتِي لَهُ وتَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ، أنْتَ مَلِكٌ قَوِيٌّ قَدِيرٌ ذَكِيٌّ عَاقِل. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإِنَّكَ تَحظَى بجَائزَتِهِ؛ لأنَّ هَذِهِ الأخِيرَةَ صِفَاتٌ ثُبُوتيَّةٌ والأُولَى صِفَاتٌ سَلبيَّةٌ -صِفَاتُ نَفْيٍ-.

أَمَّا مَنْ أَنْكَرُوا بَعْضَ الصِّفَات فمِثْلُ الأَشَاعِرَة حَيْثُ أَنْكَرُوا بَعْض الصِّفَاتِ وأَثْبَتُوا بَعْضها، أمَّا مَنْ أَثْبَتُوا الأحْوالَ دُونَ الصِّفَات فمِثْلُ المُعْتَزِلَة، وَكَذَلِكَ الأَشَاعِرَة أَيْضًا، ومَعْنَى الأحْوالِ: يَعْنِي: حَالُهُ أَنْ يكُون سَمِيعًا، لكِنْ لَا تُثبتُ أنَّ لَهُ سَمْعًا لكِنْ هُوَ ذُو سَمْعٍ، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بالسَّمْعِ، وتَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ، وكَونُهُ عَلِيمًا هَذِهِ هِيَ الحَالُ، أَمَّا أَنَّ لَهُ علمًا فَلَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ إنسَانٍ نَقُول: كَونه عالمًا إِلَّا وهُوَ مُتَّصِفٌ بالعِلْمِ.

هَؤُلَاءِ طَائفِتَانِ:

«١ - أَهْلُ التَّأْوِيل مِنَ الجَهْمِيَّة وغيرِهِمُ الَّذِينَ أَوَّلُوا نُصُوص الصِّفَات إِلَى معَانٍ عَيَّنُوها كتَأويلِهِمُ اليَدَ بالنِّعمَةِ، والاسْتِوَاءَ بالاسْتِيلَاء، ونَحْو ذَلِكَ.

فَهُمْ:

١- أَهْلُ التَّأْوِيل مِنَ الجَهْمِيَّة وغيرِهِمُ الَّذِينَ أَوَّلُوا نُصُوص الصِّفَات إِلَى معَانٍ عَيَّنُوها كتَأويلِهِمُ اليَدَ بالنِّعمَةِ، والاسْتِوَاءَ بالاسْتِيلَاء، ونَحْو ذَلِكَ[١].

٢- أَهْلُ التَّجهِيل المُفَوِّضة الَّذِينَ قَالُوا: اللهُ أعلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات، لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لم يُرِدْ إِثبَاتَ صِفَةٍ خَارِجيَّةٍ لَهُ تَعَالَى[٢].

٢- أَهْلُ التَّجهِيل المُفَوِّضة الَّذِينَ قَالُوا: اللهُ أعلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات، لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لم يُرِدْ إِثبَاتَ صِفَةٍ خَارِجيَّةٍ لَهُ تَعَالَى».

[١] فهؤُلَاءِ أَجْرَوْهَا عَلَى خِلَاف ظَاهِرِهَا لكِنْ جعَلُوا لَـهَا مَعْنًى مُؤَوَّلًا.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ للمُفَوِّض: (اسْتَوَى عَلَى العَرْش) هَلْ تُجرِيهَا عَلَى ظَاهِرِها؟ قَالَ: لَا أُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، واللهُ أعلَمُ بمَعْنَاها. وتقُولُ للمُفَوِّض: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ مَا المُرَادُ بوَجْهِ رَبِّكَ؟ قَالَ: لَا يُرَادُ بِهِ ظَاهِرُهُ، إِذَنْ مَا المُرَاد؟ قَالَ: أَنَا أُفَوِّض فأَقُولُ: اللهُ أعلَمُ، أَمَّا أَهل التَّأْوِيل فيُثبِتُونَ لَـهَا مَعْنًى، وعَلَى هَذَا فأَهْلُ التَّأْوِيل خَيْرٌ مِنْهُم، وإن كَانُوا أَشَدَّ مِنهُم عُدْوَانًا؛ لأَنَّهُم تجَرَّؤُوا وأَثْبَتُوا مَا لَا عِلْمَ لَـهُمْ بِهِ، لكِنْ هُمْ مِنْ حَيْثُ النَّظَر أَحْسَنُ من قَوْل المُفَوِّضَةِ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْل هَذَا المُفَوِّضِ وجَدْتَ قَوْلَهُ مُتَنَاقضًا، وسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

فمَذْهَبُهُم إِذَنْ أَنَّهُم يَقُولُونَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لم يُرِدْ إِثبَاتَ صِفَةٍ خَارِجيَّةٍ لَهُ تَعَالَى**» فَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَثَلًا: مَا مَعْنَى: جَاءَ رَبُّكَ؟ قَالُوا: اللهُ أعلَمُ بِمَا أَرَادَ، لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ المَجِيءَ الحَقِيقِيَّ، وهَذَا تَنَاقُضٌ لأَنَّكُم إِذَا قُلْتم: اللهُ أعلَمُ. فلمَاذَا تَقُولُونَ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِد؟ أَليسَ مِنَ الجَائِزِ أَنْ يَكُون أَرَادَ

وهَذَا القَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فإِنَّ قولَـهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إثْبَاتَ صِفَة خَارجيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفوِيض؛ لأنَّ حَقِيقَةَ التَّفوِيض أَنْ لَا يَحْكُمَ المُفَوِّض بنَفْيٍ وَلَا إثْبَاتٍ، وهَذَا ظَاهِر[١].

والفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين: أَنَّ الأُولَى أَثْبَتوا لنُصوصِ الصِّفَات مَعْنًى، لَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِهَا، وأَمَّا الثَّانية فيُفَوِّضُونَ ذَلِكَ إِلَى اللهِ مِنْ غَيْرِ إثْبَاتِ مَعْنًى مَعَ قَوْلِـهِمْ: «إِنَّهُ لَا يُرادُ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ إثْبَاتُ صِفَةٍ للهِ عَزَّوَجَلَّ»[٢].

المَعْنَى الحَقِيقِيَّ الظَّاهِر؟ والجَوَابُ: بَلَى، ومَعَ ذَلِكَ تَقُولُونَ: لَا، مَا أَرَادَ أَنَّهُ يَجِيءُ، مَا أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَوَى، مَا أَرَادَ أَنَّ لَهُ سَمْعًا وبَصَرًا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وتَقُولُونَ: نَعْلَمُ هَذَا. ثُمَّ تَقُولُونَ: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، كُلٌّ يَعْلَمُ أنَّ هَذَا تَنَاقُض؛ ولهَذَا قُلْنَا: «وهَذَا القَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فإِنَّ قولَـهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إثْبَاتَ صِفَة خَارجيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفوِيض؛ لأنَّ حَقِيقَةَ التَّفْوِيض أَنْ لَا يَحْكُمَ المُفَوِّض بنَفْيٍ وَلَا إثْبَاتٍ، وهَذَا ظَاهِر».

[١] إذَنْ كِلْتَا الطَّائِفَتين ضَالَّتَانِ؛ لأنَّهُمَا قَالَا عَلَى اللهِ بلَا عِلْمٍ؛ ولأنَّهُمَا نَفَيَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَام اللهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ.

[٢] هَذَا الفَرْقُ بَيْنَ الطَّائِفَتين، وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّائِفَة الَّتِي تُثْبِتُ لَـهَا مَعْنًى خيْرٌ فِي العَقْل والنَّظرِ مِمَّن لَا تُثْبِتُ، وَلَا شَكَّ أنَّ الَّتِي تُثْبِت مَعْنًى يُخَالِفُ الظَّاهِر أَشَدُّ جرَاءَةً مِنَ الَّذِينَ تَوقَّفُوا، فكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتين خَيْرٌ مِنَ الأُخْرَى مِنْ وَجْهٍ، وقَدْ سَبَق الرَّدُّ عَلَى الطَّائفتين مُفصَّلًا، وأَمَّا الرَّدُّ الإجْمَاليُّ عَلَى الطَّائِفَتين فنَقُول: لَا يُمْكِن للهِ تَعَالَى أن يَتكَلَّم بكَلَامٍ لَا يُرِيدُ مِنَ العِبَادِ إثْبَاتَ مَعْنَاه عَلَى ظَاهِرِه، بَلْ لَا يَتكَلَّم سُبحَانَه بكَلَامٍ إلَّا وهُوَ يُرِيد أَنْ يَأخُذَ النَّاسُ بظَاهِرِهِ.

وأَمَّا الطَّائِفَتان الَّذِينَ توقَّفُوا فَهُمْ:

١- طَائِفَة جوَّزُوا أَنْ يَكُون المُرَاد بِنُصُوصِ الصِّفَات إثْبَاتَ صِفَة تَلِيق بالله، وأَنْ لَا يَكُون المُرَادُ ذَلِكَ، وهَؤُلَاءِ كَثِير مِنَ الفُقَهَاءِ وغيرِهِمْ.

٢- طَائِفَة أَعْرَضُوا بقُلُوبِهِمْ وأَلْسِنَتِهِمْ عَنْ هَذَا كُلِّه، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى قراءَةِ القُرْآنِ والحَدِيث[١].

والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ والَّتِي قَبْلَها: أَنَّ الأُولَى تَحْكُم بتَجْوِيزِ الأَمْرَينِ: الإِثْبَاتِ وعَدَمِه.

وأَمَّا الثَّانية فَلَا تَحْكُمْ بشَيْءٍ أبَدًا. واللهُ أعلَمُ[٢].

---

[١] هاتَانِ الطَّائِفتان واقِفتَانِ، والفَرْقُ بَيْنَهُما:

أَنَّ الطَّائِفَة الأُولَى تَقُول: إِنَّهُ يَجُوز أن يَكُون المُرَادُ إثبَاتَ صِفَة، ويَجُوزُ أن لَا يَكُون المُرَادُ إثبَاتَ صِفَة، فهُمْ يَحْكُمُونَ بتَجْوِيزِ الأَمْرَينِ.

أَمَّا الثَّانية فيَقُولُونَ: لَا نَتعرَّضُ للمَعْنَى إِطْلَاقًا، فَلَا نَقُول: يَجُوز وَلَا مَا يَجُوز، وَلَا نُثبِت وَلَا نَنْفِي، بَلْ نَقْرَأُ القُرْآن والحَدِيثَ، ونُمسِكُ بقُلُوبنا وأَلْسِنَتِنا عَنِ التَّعرُّضِ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرْآن والسُّنَّة؛ ولهَذَا قَالَ: «**والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ والَّتِي قَبْلَها: أَنَّ الأُولَى تَحْكُم بتَجْوِيزِ الأَمْرَينِ: الإِثْبَاتِ وعَدَمِه؛ وأَمَّا الثَّانية فَلَا تَحْكُمْ بشَيْءٍ أبَدًا. واللهُ أعلَمُ**».

[٢] تَجِدُه يَقْرَأُ القُرْآن وتَقُولُ لَهُ: مَا مَعْنَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾؟ فيَقُول: اللهُ أعلَمُ. وَلَا يَتكَلَّم بشَيْءٍ، ويُعرِضُ عَنْ هَذَا، أَمَّا صَاحِبُ الطَّائِفَة الأُولَى

فتقُولُ لَهُ: هَلْ أَرَادَ اللهُ بقَولِهِ: اسْتَوَى عَلَى العَرْش، أَيْ: عَلَا واستَقَرَّ، أَوْ أَرَادَ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يُرِدْ شيئًا بِذَلِكَ كُلِّه؟ فتَجِدُه يَقُول: يجُوز هَذَا وهَذَا وهَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَه عَلَى الشَّيْء بأنه يجُوز أن يَكُون المُرَاد بِهِ كَذَا أو كَذَا أو كَذَا إِلَى آخِرِهِ حُكْمٌ.

وكِلتَا الطَّائِفَتين ضَالَّتَانِ؛ لأَنَّنَا كَونُنَا نُجَوِّز هَذَا وهَذَا وهَذَا فِي أَشْيَاءَ لَا تَلِيق باللهِ كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَة الأُولَى هَذَا حَرَام، فَمَا لَا يَلِيق باللهِ لَا يُمْكِن أن يجُوز، وكَونُنا نُعرِضُ عَنْ هَذَا كُلِّه كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَةِ الثَّانيَةِ هَذَا مخُالِف لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، ووُقُوع فِيمَا أَنْكَرَ اللهُ حَيْثُ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المُؤمنون:٦٨]، وهَذَا اسْتِفْهَامُ إنكَارٍ، فاللهُ أمَرَنا بالتَّدبُّرِ؛ لنُثْبِتَ المَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ.

وبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ خَيْرَ الأَقْسَامِ وأَوْجَبَ الأَقْسَام بالاتِّبَاعِ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: تجُرَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ باللهِ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فعنْدَمَا تَقْرَأُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] تُثبتُ أنَّه عَلَا عَلَى العَرْش، لكِنْ لَا يجُوزُ أَنْ يَدُورَ فِي ذِهْنِكَ أَنَّهُ كاسْتِوَائِنَا عَلَى السَّرِيرِ، وَذَلِكَ لتَبَايُن مَا بَيْنَ الخَالِق والمَخلُوق، كَذَلِكَ عندَما تَقْرَأُ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة:٦٤]، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُ لَكَ أَبدًا أَنْ تَتَصَوَّرَ أَنَّ هَاتَيْنِ اليَدَينِ كأَيْدِينا؛ لأَنَّ اللهَ لَيسَ كمِثْلِهِ شَيْء حَتَّى لَوْ قَالَ لَكَ الذِّهْنُ: إنَّ يَدَ اللهِ تَعَالَى كيَدِ الإِنْسَان. فيَجِبُ أَنْ تَطرُدَ هَذَا عَنْ ذِهْنِكَ، وأَنْ لَا تُفكِّرَ فِيهِ؛ إِذْ مِنَ الجَائِزِ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَيسَتْ كيَدِ الإِنْسَانِ بأَنْ تَكُونَ كيَدِ شَيْءٍ آخَرَ غَيْر يَدِ الإِنْسَان، فَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فالوَاجِب أن نَتَوَقَّف عَنْ تَقْدِيرِ التَّمْثِيل وتخَيُّلِهِ، فَنَقُول: للهِ تَعَالَى يَدٌ حَقِيقِيَّة يَأْخُذُ بِهَا ويقبِضُ، ولكِنَّها لَا تُشبِهُ أيدِيَ المَخلُوقِينَ.

وعَلَى هَذَا فيَجِبُ عَلَيْنَا أن نُبعِدَ عَنْ مُخيَّلَتِنا تَصوُّرَ كُلِّ شَيء من صِفَات اللهِ، سَوَاءٌ كَانَت فِعليَّةً أَوْ خبريَّةً؛ لأَنَّنَا لَا نُحِيطُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

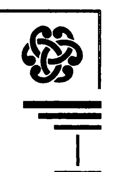
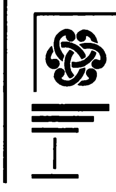
مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بَيْنَ الطَّائِفَتينِ الوَاقِفَتَينِ وبَينَ المُفَوِّضَةِ؟

الجَوَابُ: أَنَّ الوَاقِفَةَ يَتَوقَّفُون، وأَمَّا المُفَوِّضة فيَقُولُونَ: إنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ مَعنًى مُعيَّنًا لَكِنَّنَا لَا نَعلَمُهُ.

مَسْأَلَة: لِمَاذَا لَا نَجعَلُ كُلَّ الثَّلاثَةِ مُفوِّضَةً؟ الطَّائِفَتانِ الوَاقفَتانِ والمُفَوِّضَةَ؟

الجَوَابُ: شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفَتْوَى الحَمَوِيَّةِ» قَسَّمَها هَذَا التَّقسِيمَ، وجَعَلَ المُفَوِّضَةَ مِمَّن يُجْرُونَهَا عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ؛ لأَنَّهُم يَجْزِمُون بِمَا قَالُوا، أَمَّا الطَّائِفَتَانِ الوَاقِفَتَانِ فهُمْ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا أَبدًا؛ لأنَّ الطَّائِفَة الأُولَى تَقُول: كُلُّ شَيْء يُمْكِن. والطَّائِفَة الثَّانية تَقُولُ: لَا تَتكَلَّمْ بشَيْءٍ، اقْرَأِ القُرْآنَ والحَدِيثَ، أَيْ: كُنْ مِثْلَ الصَّبِيِّ الَّذِي يَقْرَأُ وَلَا يَدْرِي مَاذَا يَقُولُ.

⁂

البَابُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ

فِي ألقَابِ السُّوءِ الَّتِي وَضَعَهَا المُبتَدِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ[١]

مِنْ حِكْمَةِ اللهِ تَعَالَى أَنْ جَعَلَ لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ المُجرِمِينَ يَصُدُّونَ عَنِ الحَقِّ بِمَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قَوْلٍ وفِعْلٍ بأَنْوَاعِ المكَائِدِ والشُّبُهَات والدَّعَاوَى البَاطِلَة؛ ليَتَبيَّنَ بِذَلِكَ الحَقُّ ويَتَّضِحَ ويَعْلُو عَلَى البَاطِلِ[٢].

---

[١] اللَّقَبُ عنْدَ العُلَماء كُلُّ مَا أَشْعَرَ بمَدْحٍ أو ذَمٍّ، فَإِذَا قَالُوا: عَلِيٌّ زَينُ العَابِدِينَ فَـ«زَينُ العَابِدِينَ» هَذَا لقَبُ مَدْحٍ وإِذَا قَالُوا: سَعيدُ كُرْز فـ«كُرْز» هَذَا ذَمٌّ.

أما أَلقَابُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ فكلُّها أَلقَابُ مَدْحٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُم يُسَمَّوْنَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ لكَفَى، فلَا بِدْعَةَ عنْدَهُم، وَلَا تُفرُّق، بَلْ كُلُّ أَمْرِهِمْ مَبنِيٌّ عَلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وعَلَى الاجْتِماعِ عَلَيْهَا، فهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا بأَكْبَرِ نَصِيبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: **«عَلَيْكُمْ بِالجَماعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللهِ عَلَى الجَماعَةِ»**(١).

[٢] لأنَّ الحَقَّ لَوْ لَمْ يَجِدْ مُصادِمًا مَا تبيَّنَ، بَلْ يَأْخُذُه النَّاس هَكَذَا سَاذَجًا، وَلَا يَدْرُون هَلْ هُوَ حَقٌّ أَوْ غَيْرُ حَقٍّ؟ فَإِذَا عُورِضَ تَبيَّنَتْ محَاسِنُهُ، فدِينُ الجَاهليَّةِ مَثَلًا مَبنِيٌّ عَلَى الشِّركِ باللهِ، لـمَّا جَاءَ الإِسْلَام ودَعَا إِلَى التَّوحِيدِ ووُجِدَ أُناسٌ يُقاوِمُون هَذِهِ الدَّعـوةَ ويُنكِرُون التَّوحيدَ تَبيَّنَ أَنَّ التَّوحيدَ خيرٌ مِنَ الشِّركِ؛ لأَنَّ مُقاوَمَةَ هَـؤُلَاءِ

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٤٧ رقم ١٣٦٢٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقَدْ لَقِيَ النَّبيُّ ﷺ وأصْحَابُهُ مِنْ هَذَا شَيْئًا كَثِيرًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران:١٨٦]، فقَدْ وَضَعَ أُولَئِكَ الظَّالِمون المُشْرِكُونَ لِلنَّبيِّ ﷺ وأصحَابِهِ ألقَابَ التَّشنِيعِ والسُّخرِيَةِ مِثْل: سَاحِر، مجْنُون، كَاهِن، كَذَّاب، ونَحْو ذَلِكَ[1].

إِذَا عُرِضَتْ عَلَى العَاقِلِ تَبيَّنَ فسادُها، كَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعلُوَ الحَقُّ عَلَى البَاطِلِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ خَصْمَانِ وتَبيَّنَ الحَقُّ مَعَ أَحَدِهِمَا صَارَ العُلُوُّ لِمَنْ كَانَ معَهُ الحَقُّ، فيَعلُو عَلَى البَاطِلِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا فِيهِ فَائِدَة أُخْرَى وهِيَ امْتِحَانُ المُعتَنِقِينَ للشَّريعَةِ، هَلْ يَصبِرُون عَلَى هَذِهِ الأَلْقَابِ والأذِيَّةِ، ويَبقَوْنَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ أَوْ يرجِعُون ويَنكِصُون عَلَى أعْقَابِهِمْ كَمَا وُجِدَ لبَعْض النَّاس الَّذِينَ ذُمُّوا وعِيبُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ رَجعُوا عَنِ الإِسْلَام -والعِيَاذُ باللهِ-.

فَهَذَا أَبُو طَالِبٍ يَقُولُ(١):

لَوْلَا المَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَبَّةٍ لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكِ مُبِينًا

ومِنْ هُنَا أَيْضًا نَعرِفُ الحِكْمَةَ فِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ للأَنبياءِ وأتباعِهِمْ أعداءً يَقدَحُون فِيهِمْ وفِي مَا هُمْ عَلَيْهِ.

[١] وهَذَا عَلَى سَبِيل المِثَال لَا الحَصْرِ، فهُمْ قَدْ وَضَعُوا أَلْفَاظًا كَثِيرة تَدُلُّ عَلَى اسْتِهْجَانِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ والقَدْحِ فِيهِ لَمَّا جَاءَهُم بِمَا يُضادُّ مَا هُمْ عَلَيْهِ بَيْنَمَا كَانُوا قَبْلَ النُّبوَّةِ يُسمُّونَهُ الصَّادِقَ الأَمِينَ.

---

(١) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ١٨٨).

ولـمَّا كَانَ أَهْل العِلْم والإِيمان هُمْ وَرَثَةَ النَّبيِّ ﷺ لَقُوا مِنْ أَهْل الكَلَام والبِدَعِ مِثْل مَا لَقِيَه النَّبيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ مِنْ أُولَئِكَ المُشْرِكِينَ، فكَانَت كُلُّ طَائِفَة مِنْ هَذِهِ الطوائفِ تُلقب أَهْل السُّنَّةِ بِمَا بَرَّأَهُم اللهُ مِنْهُ مِنْ أَلقَابِ التَّشنِيع والسُّخريَةِ، إِمَّا لجَهْلِهِمْ بالحَقِّ حَيْثُ ظَنُّوا صِحَّةَ مَا هُمْ عَلَيْهِ وبُطْلَانَ مَا عَلَيْهِ أَهْل السُّنَّةِ، وإِمَّا لسُوءِ القَصْدِ حَيْثُ أَرَادُوا بِذَلِكَ التَّنفِيرَ عَنْ أَهْل السُّنَّةِ والتَّعصُّب لآرَائِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بفَسَادِها[١].

---

[١] هَذِهِ سُنَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي خَلقِهِ، وأَنَّهُ كَمَا أَنَّ للرُّسُلِ قومًا مُجْرِمين يَصفُونَهم بألقَابِ العَيبِ، فلأَتْبَاعِ الرُّسُل قَومٌ مُجرِمُون يُلقِّبُونَهُمْ بأَوْصَافِ العَيبِ، فأَهْل البِدَعِ لَقَّبُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةَ بأَلْقَابِ السُّوءِ، وكُلُّ طَائِفَة مِنْهُم تُلقِّبُهم بِمَا يُنَاسِبُ ضِدَّ مَا هَذِهِ الطَّائِفَةُ عَلَيهِ.

والحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا الجَهلُ بالحَقِّ وظَنُّهُم أَنَّ مَا هُم عَلَيهِ هُوَ الحَقُّ، وأَنَّ مَا سِوَاهُ بَاطِل، فيَقدَحُونَ فِيهِ، وهَذَا مَوجُود مَعَ الأَسَفِ فِي عَصرِنَا الآنَ، تَجِدُ بَعضَ النَّاس يَعْمَلُ عمَلًا -حَتَّى وإن كَانَ مِنْ غَيْرِ العَقِيدَة- يَرَى أَنَّهُ الحَقُّ فإِذَا خَالفَهُ شَخْص فِيهِ ذَهَبَ يَقدَحُ ويَسخَرُ بِهِ ويَقُولُ: فُلَان يَقُول كَذَا، فُلَان يَقُول كَذَا.

وإِمَّا أَنْ يَكُون الحَامِلُ لهُم عَلَى هَذه الأَلقَابِ سُوءُ القَصدِ حَيثُ أَرَادُوا بِذَلِكَ إبطَالَ الحَقِّ وإِثبَاتِ البَاطِلِ، والغَالبُ عَلَى زُعمَاءِ المُبتَدِعَةِ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُم عَلَى ذَلِكَ سُوءُ القَصدِ؛ لأَنَّ الجَهلَ بالحَقِّ وَهُم أَئِمَّةٌ كِبَارٌ دُعَاةٌ بَعِيدٌ مِنْهُم، أَمَّا عَوامُّهم فقَدْ يَجهَلُونَ.

فالحَاصِل: أَنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوا الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يَسلَمُوا من أَهْلِ الشَّرِّ وأَهْل البِدَعِ، بَل جَعَلَ أَهْلُ البِدَعِ يُلقِّبونَهُم بأَلقَابِ السُّوءِ تَنفِيرًا للنَّاسِ عَمَّا هُم عَلَيْهِ؛

فالجَهمِيَّة ومَنْ تَبِعَهُم مِنَ المُعطِّلَة سَمَّوْا أَهْل السُّنَّةِ (مُشبِّهة)[١]، زَعمًا مِنهُم أَنَّ إثبَاتِ الصِّفاتِ يَستلزِمُ التَّشبِيهَ[٢].

والرَّوافِضُ سَمَّوْا أَهْل السُّنَّةِ (نَواصِبَ)[٣]؛ لأَنَّهُم يُوالِونَ أَبَا بَكرٍ وعُمرَ[٤]، كَمَا كَانُوا يُوالِونَ آلَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم[٥].

إِمَّا لجهلِهِم بالحَقِّ وظَنِّهِم أَنَّ مَا هُم عَلَيهِ هُوَ الحَقُّ، وأَنَّ هَؤُلَاءِ مُخَالِفون لَهُ؛ وإِمَّا لسَوءِ القَصدِ وإِرَادَة العُدوَانِ.

[١] كلُّ المُعطِّلَةِ سَواءٌ مِنَ الجَهميَّةِ أَوِ المُعتزِلةِ أَوِ الأَشْعَرِيَّةِ أَوْ غَيرِهِم يَقُولُونَ لأَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّهُم مُشبِّهة.

[٢] ويُسَمُّونَهم أَيضًا «مُجسِّمةً» كَذَلِكَ زَعمًا مِنهُم أَنَّ إثبَاتَ الصِّفَات يَستَلزِم التَّجسِيمَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لقَبُ سُوءٍ، فَإِذَا قُلْت للعَامِّيِّ: لَا تَأخُذ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ فَهُوَ مُشبِّهٌ للهِ أَو مُجسِّمٌ. فإِنَّ العَامِّيَّ سَوفَ يَنفِرُ ويُقَاطِعُه وَلَا يَلتَفِتُ إِلَيْهِ، وهَذَا أمرٌ مَوجُود؛ لأَنَّ كُلَّ صَاحِبِ بِدعَةٍ يُرِيد أَنْ تَنتَصِرَ بدعَتُهُ -والعِيَاذ باللهِ-.

[٣] والنَّاصِبيُّ هُوَ الَّذِي يُبغِضُ أَهْل البَيتِ ويَنصِبُ العَداوَة لَهُم، فالرَّوافِضُ يَقُولُونَ: إنَّ أَهْل السُّنَّةِ نَواصِبُ.

[٤] ويُحِبُّون أَبَا بَكرٍ وعُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولِهَذَا يُقَال(١):

إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدِ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي

---

(١) نسبه ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٨٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

والرَّوافِضُ تَزْعُمُ أنَّ مَنْ وَالَى أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ فقَدْ نَصَبَ العَدَاوَةَ لآلِ البَيْتِ؛ ولذَلِكَ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا وَلَاءَ إِلَّا بِبَرَاءٍ» أَيْ: لَا وِلَايَةَ لآلِ البيْتِ إِلَّا بِالبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ!!.

يَعْنِي: أَنِّي أُحِبُّ أصحَابَ الرَّسُول.

فأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوالِي أبَا بَكرٍ وعُمَرَ وعُثمانَ وعَلِيًّا، ونَرَى لقَرابَةِ النَّبِيِّ ﷺ المُؤمنِينَ حقَّينِ:

١- حَقَّ القَرابَةِ. ٢- حَقَّ الإِيمان.

أَمَّا حَقُّ القَرابَةِ فَإِنَّهُ لَا يُشارِكُهم فِيهِ مَنْ لَيْس بقَرِيبٍ.

وأَمَّا حَقُّ الإِيمان فيُشارِكُهُم فِيهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مُؤمِنًا.

ومَنْ كَانَ مِنهُم أَقوَى إِيمانًا وأكثَرَ عمَلًا فهُوَ أحَقُّ بالوَلَاءِ مِنهُم مِنَ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

فمَثَلًا هم يَقُولُونَ: أَبُو بَكر وعُمَرُ عِندَنا أعلَى مِنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وغَيرِه مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ من حَيثُ الإِيمان والعَمَل الصَّالح، أَمَّا مِنْ حَيْثُ القَرابَة فَإِنَّهُ لَيسَ لأَبِي بَكرٍ وعُمَرَ مِنْ حَقِّ القَرابَةِ مِثل مَا لعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وآلِ النَّبِيِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَزِنُ بالقِسطَاسِ المُستقِيمِ ونُعطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فآلُ الرَّسُول المُؤْمِنِينَ لَهُمْ عَلَيْنَا حَقُّ القَرابَةِ وحَقُّ الإِيمان، ونَرَى أَنَّ قَرابَتَهُم لَهَا مِنَ المَزِيَّةِ والفَضْلِ مَا لَا يُشارِكُهُم فِيهَا مَنْ لَيْسَ بقَرِيبٍ، لكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا نَتبَرَّأُ مِنْ غَيرِهِمْ مِنْ الصَّحابَة.

[١] فالرَّوافِضُ يَقُولُونَ: إِنْ لَمْ تَتبَرَّأْ مِنْ أَبِي بَكرٍ وعُمَرَ وبَقِيَّةِ الصَّحابَة فأَنْتَ نَاصِبُ العَداوَةَ لآلِ البَيْتِ؛ ولهَذَا عنْدَهُم هَذِهِ القَاعِدةُ المُنكَرةُ الكَاذِبَةُ يَقُولُونَ:

لَا وَلَاءَ إِلَّا ببرَاءَةٍ. يَعْنِي: لَا وِلَايَةَ لآلِ البَيْتِ إِلَّا بالبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، وهَذِهِ أكذَبُ قَاعدَةٍ عَلَى وَجْهِ الأَرْض، فنَحْن نَتولَّى أَبَا بكْرٍ وعُمَرَ، ونتولَّى عليًّا وحمزَةَ والعَبَّاسَ وغَيرَهم رَضِيَٱللَّهُعَنهُمْ، مِنْ آلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

نعَمْ؛ لَوْ قَالُوا: لَا وَلَاءَ للهِ ورَسُولِه إِلَّا بالبرَاءَة مِنْ عَدوِّ اللهِ ورَسُولِه. لكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤]، فَلَا يُمكِن أَنْ يَكُون هُنَاكَ وَلاءٌ للهِ ورَسُولِه إِلَّا ببرَاءَةٍ مِنْ أعْدَاءِ اللهِ ورَسُولِه.

أَمَّا أَنَّهُ لَا يُمكِن وِلايَةُ آلِ البَيْتِ إِلَّا بالبرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ فَإِنَّهُم واللهِ كَذَبُوا أعظَمَ كَذِبَةٍ، فعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَانَ يَتولَّى أَبَا بَكْر وعُمَر، بَلْ وهُمَا عنْدَهُ بِلَا شَكٍّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَة، حَتَّى كَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يُعلِنُ عَلَى مِنْبرِ الكُوفَةِ: خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

وكَذَب مَنِ ادَّعَى وِلايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُوَ لَا يُقِرُّ بفَضْلٍ لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، بَلْ إنَّ مَنْ يَدَّعِي وِلايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُوَ لَا يُقِرُّ بفَضْلِ أَبِي بَكْر وعُمَر فقَدْ رَمَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بالمجَاهرَةِ بالمُنكَرِ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِنْبرِ الكُوفَةِ يَقُول هَذَا الكَلَامَ الَّذِي يَقُول هؤُلَاءِ: إِنَّهُ كَلَامٌ كَذِبٌ وسَاقِطٌ.

إِذَنِ: اللَّقَبُ السَّيِّئُ الَّذِي لقَّبَهُ الرَّافضَة لأَهْل السُّنَّةِ أَنَّهُم نَواصِبُ، كَذَلِكَ أَيْضًا يُلقِّبُونَهُم بالمُجسِّمةِ والمُشبِّهَة؛ لأَنَّهُم -أي: الرَّافضَةُ- يُنكِرُون الصِّفَاتِ.

والقَدَرِيَّةُ النُّفاةُ قَالُوا: أَهْل السُّنَّةِ (مُجبِرَةٌ)[١]، لأنَّ إثْبَاتَ القَدَر جَبْرٌ عنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفاةِ!![٢].

والمُرْجِئَة المَانِعُونَ مِنَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَان يُسمُّون أَهْل السُّنَّةِ (شُكَّاكًا)[٣]؛ لأنَّ الإِيمَان عنْدَهُم هُوَ إقْرَارُ القَلْب، والاستِثنَاء شَكٌّ فِيهِ عنْدَ هَؤُلَاءِ المُرْجِئَةِ!!

وأَهْلُ الكَلَامِ والمَنْطِقِ يُسَمُّونَ أَهْل السُّنَّةِ (حَشْوِيَّةً) مِنَ الحَشْوِ وهُوَ: مَا لَا خَيْرَ فِيهِ[٤]، ....

---

[١] القَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ احْتِرَازًا مِنَ القَدَرِيَّةِ المُثْبِتَةِ الَّذِينَ يَغلُونَ فِي إثْبَاتِ القَدَر، والقَدَرِيَّة النُّفَاةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ أفعَالَ العَبْدِ لَا عَلَاقَةَ للهِ تَعَالَى بِهَا، وَنَحْنُ نَتكَلَّمُ عَنِ القَدَرِيَّةِ النُّفَاةِ للقَدَرِ حَيْثُ قَالُوا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجبِرَةٌ يَعْنِي: يَقُولُونَ بالجَبْرِ.

[٢] فَعَلَى هَذَا يَكُون أَهْلُ السُّنَّةِ مُجبِرَةً، والمُجبِرَةُ الحَقِيقِيُّون مُجبِرَةُ المُجبِرَةِ.

[٣] والمُرْجِئَة المَانِعُونَ مِنَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَانِ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. وسيَأْتِي الكَلَامُ -إِنْ شَاءَ اللهُ- عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ، يَقُولُونَ: لأَنَّكَ إِذَا قُلْت: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. فأَنْتَ شَاكٌّ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةُ يُجَوِّزُونَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَان كَمَا قَالَ السَّفَّارِينيُّ(١):

وَنَحْــنُ فِي إِيمَانِنَــا نَسْتَثْنِــي ... مِنْ غَيْر شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

فيَقُولُونَ: أَنْتُم مَا دُمْتُمْ تُجَوِّزُونَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَانِ فَأَنْتُم شُكَّاكٌ.

[٤] أَوْ مِنَ الحَشْوِ وهُمْ أَطْرَافُ النَّاس، فَإِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَام أَهْل الكَلَام

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٧١).

وَيُسَمُّونَهم (نَوابِتَ) وهِيَ بُذُورِ الزَّرعِ الَّتِي تَنْبُت مَعَهُ، وَلَا خَيْرَ فِيهَا[١]. ويُسَمُّونَهم (غُثَاءً) وهُوَ مَا تَحمِلُه الأَوْدِيَةُ مِنَ الأَوْسَاخِ[٢]. لأنَّ هَؤُلَاءِ المَناطِقَةَ زَعَمُوا أنَّ مَنْ لَمْ يُحِطْ عِلْمًا بالمَنْطِقِ فَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمرِهِ بَلْ هُمْ مِنَ الرِّعَاعِ الَّذِينَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ[٣].

والمَنطِقِ: هَـذَا الحَشويُّ، أَوْ هَذَا رَأْيُ الحَشويَّةِ. فَـإِنَّهُم يَعنُونَ بِذَلِكَ أَهْـلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، فجَعَلُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هَدَفًا لكُلِّ رَامٍ.

[١] فالنَّوابِتُ لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، بَلْ وتَضُرُّ بالزَّرْعِ؛ ولذَلِكَ الزُرَّاعُ إِذَا حَصَدُوا الزَّرْعَ أَوْقَدُوا فِي الأَرْضِ نِيرَانًا حَتَّى تَقْتُلَ هَذِهِ النَّوابِتَ، فهُمْ يَقُولُونَ: أَنْتُم يَا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةَ نوابِتُ، لَيْسَ فِيكُمْ خَيْرٌ، بَلْ وَلَا تَعرِفُونَ المَنْطِقَ، وَلَا تَعرِفُون الطُّرُق الكَلَامِيَّةَ والمُناظَرَاتِ والمُجادَلَاتِ!!.

فَنقُولُ لَـهُمْ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاكُمْ بِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الجَدليَّاتِ والمُناظَرَاتِ مَا زَادَتْكُمْ إِلَّا شَكًّا، واسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ رُؤَسَائِكُمْ، وقَدْ سَبَق لنا كَلَامُ الرَّازِيِّ وغيرِهِ مِمَّن هُمْ مِنْ فَطَاحِلَةِ أَهْلِ الكَلَامِ وكَيْفَ وَصَلُوا إِلَى الشَّكِّ والحَيرَةِ.

[٢] يَعْنِي: أَهْلَ السُّنَّةِ كغُثَاءِ السَّيلِ.

[٣] ولهَذَا يُسمُّونَ المَنْطِقَ عِندَهُم المِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الأَشْيَاءُ ويَقُولُونَ: لَا يُمْكِن أَنْ تَصِلَ إِلَى اليَقِينِ فِي المَطَالِبِ الإِلهيَّةِ حَتَّى تَقْرَأَ عِلْمَ المَنطِقِ وتَأْخُذَ بالجَدَلِ والمُناظَرَاتِ، وهَذِهِ فِرِيَةٌ فَارِيَةٌ؛ لأَنَّهُ عَلَى كَلَامِهِمْ يَكُون الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ والصَّحَابَة والتَّابِعُون لَـهُمْ بإِحْسَانٍ ومَنْ لَمْ يَدرُسُوا المَنطِقَ كُلُّهُم لَمْ يَصِلُوا إِلَى اليَقِينِ فِي المطَالِبِ الإلهيَّةِ!!

والحَقُّ أَنَّ هَذَا العِلْمَ الَّذِي فَخَرُوا بِهِ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا[١]، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: (الرَّد عَلَى المَنطِقِيِّينَ)[٢]: «إِنِّي كُنْتُ دَائِمًا أَعْلَمُ أَنَّ المَنطِقَ اليُونَانِيَّ لَا يَحتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ البَلِيدُ». اهـ[٣].

وهَذَا غَيْر مَعْقُولٍ، بَلْ هُمْ واللهِ أعظَمُ يَقِينًا، وأشَدُّ وأقْوَى إِيمَانًا، ثُمَّ إِنَّ مَا قَالُوه مِنْ دِرَاسَةِ عِلْمِ المَنْطِقِ والأَخْذِ بالجَدَلِ والمُنَاظَرَاتِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَطْوِيلُ الوَقْتِ، ثُمَّ الشَّكُّ والحَيرَةُ فِي الأَخِيرِ.

[١] وهَذَا حَقِيقَةٌ، بَلْ أَنَا أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزِيدُ اليَقِينَ إِلَّا شكًّا، فَتَجِدُ الإِنْسَان الَّذِي عَلَى فِطْرَتِه وعَلَى سَلَامَةِ مُعتَقَدِه الأَمرُ عِنْدَهُ وَاضِحٌ بِدُونِ تَرَدُّد، ولكِنَّ هَؤُلَاءِ المَنَاطِقَةَ والمُتكلِّمِينَ عِنْدَهُم مِنَ الشَّكِّ والحَيْرَةِ والتَّرَدُّدِ مَا يُوجِبُ أَنْ يَنتَهِيَ أَمْرُهُمْ إِلَى لَا شَيْءَ، ومَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ أَصْحَابُ المِيزَانِ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ العُقُولِ، وَنَحْنُ الَّذِينَ لَا يُمْكِن أَنْ نَزِلَّ، بَلْ كُلُّ مَا عِنْدَنا فَهُوَ يَقِينٌ، ولكِنْ لَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ.

[٢] لشَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَانِ أَحَدُهُما: (الرَّد عَلَى المَنطِقِيِّينَ) وهُوَ كِتَابٌ وَاسِعٌ، والثَّانِي: (نَقْض المَنطِق) وهُوَ كِتَابٌ مُختَصَرٌ مُركَّز أَصْغَرُ مِنَ الأَوَّل، ذَكَرَ فِيهِ الأَدِلَّةَ الَّتِي تُبْطِلُ عِلْمَ المَنطِقِ، وهُوَ أَفيَدُ للطَّالِبِ مِنْ كِتَابه (الرَّد عَلَى المَنْطِقِيِّينَ).

[٣] يَعْنِي: إِنِ اشْتَغَلَ بِهِ ذَكِيٌّ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لأَنَّهُ غَيْر مُحْتَاجٍ لَهُ، وإِنِ اشْتَغَلَ بِهِ بَلِيدٌ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لأَنَّهُ لَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ، إِذَنْ فَهُوَ ضَيَاعُ وَقْتٍ.

والعُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَعلُّمِ المَنْطِقِ فمِنْهُمْ: مَنْ حَرَّمَهُ كالنَّوويِّ[١]

---

(١) انظر: الحاوي للفتاوي للسيوطي (١/ ٣٠٠)، وفتاوى الرملي (٤/ ٣٣٧).

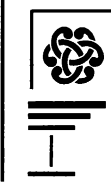
وابْنِ الصَّلاحِ[١] رَحِمَهُمَااللَّهُ، ومِنْهُمْ: مَنِ اسَتَحَبَّهُ، بَلْ ومِنْهُمْ: مَنْ أَوْجَبَهُ، ومنهُمْ: مَنْ أَجَازَهُ لِلْإِنْسَانِ الصَّافِي القَريحَةِ السَّالِمِ المُعتقَدِ، وقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ تَعلُّمُه، وأَنْ لَا يَدعَهُ، وعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوز؛ لأَنَّهُ ضَيَاعُ وَقْتٍ، وَلَا يُنتفَعُ بِهِ، والنَّبِيُّ ﷺ يَقُول: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»[٢].

نَعَمْ؛ إنِ احتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَيْهِ بأَنْ يَرُدَّ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعرِفُون الرَّدَّ إِلَّا عَنْ طَرِيق المَنْطِقِ فحِينئَذٍ يَتعيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتعَلَّمَهُ، وعَلَى هَذَا فَيَكُون تَعلُّمُه ابْتِدَاءً لَا يَجُوز، أَمَّا تَعلُّمُه عنْدَ الضَّرورَةِ للرَّدِّ عَلَى أَهْلِهِ وغَيرِهِمْ فيَكُون جَائِزًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا؛ ولهَذَا نَجِدُ أَنَّ شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُاللَّهُ مَعَ أَنَّهُ يَتكَلَّم عَنِ المَنْطِقِ هَذَا الكَلَامَ نَجِدُ أَنَّهُ يُحاجُّ أَهْلَ المَنْطِقِ بمَنْطِقِهِمْ ولِسَانِهِمْ حَتَّي يُبيِّنَ لَهُمُ الحَقَّ.

⁂

(١) فتاوى ابن الصلاح (ص:٢٠٩-٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

البَابُ السَّادِسُ والعِشْرُون

فِي الإِسْلامِ والإِيمَانِ[١]

الإِسْلَامُ لُغَةً: الانْقِيادُ.

وشَرْعًا: اسْتِسْلَامُ العَبْدِ للهِ تَعَالَى ظَاهِرًا وبَاطِنًا بفِعْلِ أَوَامِرِه واجْتِنابِ نَوَاهِيهِ، فيَشمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ[٢]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥][٣].

---

[١] وهَذَا البَابُ مِنْ أَكْثَر مَا خَاضَ النَّاس فِيهِ، وهَلِ الإِسْلَام هُوَ الإِيمَان أَوِ الإِيمَان هُوَ الإِسْلَام، أَوْ أَنَّ بَيْنَهُما فَرْقًا؟ فيُبيِّنُ الحُكْمَ فِي هَذَا البَابِ.

[٢] **الإِسْلَام فِي اللُّغَة**: الانقِيادُ مِثْلُ قَولِه تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة:١١٢]، ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصَّافات:١٠٣] ﴿أَسْلَمَا﴾ يَعْنِي: انْقَادَا واسْتَسلَمَا، لَكِنَّهُ فِي الشَّرع اسْتِسْلَامُ العَبدِ للهِ ظَاهِرًا وبَاطِنًا بِفعلِ أَوَامِره واجْتِنَاب نُواهيه، ظَاهِرًا: مِثْلُ الأَقْوالِ وأفعَالِ الجَوَارِحِ، بَاطِنًا: كأَقْوالِ القُلُوبِ وأعْمالِ القُلُوبِ، وعَلَى هَذَا فيَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّه.

[٣] فالمُرَادُ بالإِسْلَام فِي هَذِهِ الآيَاتِ الثَّلاثِ كُلُّ الدِّين؛ وهُوَ الاسْتِسْلَامُ للهِ ظَاهِرًا وبَاطِنًا بفِعْلِ أَوَامِره واجْتِنَابِ نَوَاهِيه.

وأَمَّا الإِيمان فَهُوَ لُغَةً: التَّصدِيقُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧][١].

وفِي الشَّرْع: إِقْرَارُ القَلْب المُستَلزِم للقَولِ والعَمَل[٢]، فَهُوَ اعْتِقَادٌ وقَوْلٌ وعَمَلٌ؛ اعْتِقَادُ القَلْب، وقَوْلُ اللِّسانِ، وعَمَلُ القَلْب والجَوارِحِ[٣].

---

[١] أَيْ: بمُصدِّقٍ.

[٢] فقَوْلُهُ: «**إِقْرَارُ القَلْب**»: هَذَا بَاطِنِيٌّ، وقَولُه: المُستَلزِمُ للقَولِ والعَمَل: فَهَذَا الظَّاهِرُ والبَاطِن، أَمَّا إِيمَان لَا يَستَلزِم ذَلِكَ فَلَيس بإِيمَان شَرعًا، فالَّذِي يُؤمِنُ باللهِ وأَنَّهُ خَالِقُ السَّمَوَات والأَرضِ ورَازِقٌ ومُحيِي ومُميتٌ، لكِنَّ إِيمانه لم يَسْتَلْزِم القَوْل والعَمَل، فَهَذَا لَيسَ بمُؤْمِن شَرْعًا، ومَا أَكْثَرَ مَا نَسمَعُ مِنَ العَامَّة وأَشْبَاهِهِمْ يَتكَلَّمُون عَنْ مُلحِدٍ طَاغِيَةٍ فيَقُولُونَ: هَذَا رجُلٌ مُؤْمِن يُقِرُّ باللهِ، وبأَنَّ السَّمَوَاتِ والأَرْض مَخْلُوقَةٌ بيَدِ خَالِقٍ عَظِيمٍ، فيَصِفُونَهُ بالإِيمَان لأَجْلِ ذَلِكَ، وهَذَا غَيْر صَحِيح شَرْعًا.

[٣] **اعْتِقَادُ القَلْب**: مَبنِيٌّ عَلَى سِتَّةِ أَشْيَاءَ بَيَّنَها الرَّسُولُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بقَولِهِ: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤمِنَ باللهِ ومَلَائكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليَوْم الآخِرِ والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ**»(١)، وقَولُ القَلْب: يَعْنِي: الإِقْرَارَ والطَّمأْنِينَةَ بالشَّيْءِ، وعَمَلُ القَلْب: هُوَ أَنْ يَتحَرَّكَ القَلْب لشَيْءٍ مَا مِثْل المَحبَّة والكَرَاهَةِ والخَوْف والرَّجَاءِ والتَّوكُّل والمُراقبَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا يُسَمَّى عَمَلَ القَلْب؛ لأَنَّك إِذَا أَحْبَبتَ شيئًا مِلْتَ إِلَيْهِ، وإِذَا كَرِهْتَ شَيْئًا نَفَرْتَ عَنْهُ وهَكَذَا.

فَأَعْمَالُ القُلُوبِ غَيْر أَقْوالِ القُلُوبِ، والفَرْقُ بَيْنَهُما: أَنَّ القَوْل إِقْرَارٌ ورُكُونٌ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ كُلِّها فِي الإيمان قَوْلُهُ ﷺ: «**الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ ومَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**». وقَوْلُهُ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً فَأَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. وأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**».

فالإِيمَانُ باللهِ ومَلَائِكتِهِ... إلخ اعْتِقَادُ القَلْب.

وقولُ: لَا إله إِلَّا اللهُ. قَوْلُ اللِّسانِ.

وإِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيق عَمَلُ الجَوَارِحِ.

والحَيَاءُ عَمَلُ القَلْبِ.

وبذَلِكَ عُرِفَ أَنَّ الإِيمان يَشْمَل الدِّينَ كُلَّهُ، وحينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الإِسْلَام، وهَذَا حِينَما يَنْفَرِدُ أَحدُهُما عَنِ الآخَرِ[١]،.........................

إِلَى الشَّيْءِ وهُوَ الاعْتِقَادُ، أَمَّا العَمَل فلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَرَكَةٍ واتِّجَاهٍ وفِعْلٍ مَا، لَكِنَّهُ فِعْلٌ قَلبيٌّ لَا يَبِين.

وأَمَّا عَمَلُ الجَوارِحِ فَهُوَ إِمَّا قَوْلٌ وإِمَّا فِعْلٌ، فالقَوْلُ: مِثْل الذِّكرِ وقِرَاءَةِ القُرْآن والأَمْرِ بالمَعْرُوف والنَّهي عَنِ المنكَرِ ودِرَاسةِ العِلْم ومَا أَشْبَهَها، والفِعْلُ: مَا يَكُون بالجَوَارِحِ كالْأَعْضاءِ الأَرْبَعَةِ مِثْل الرُّكوعِ والسُّجودِ والقِيَامِ والقُعُودِ والصَّدقَةِ والصِّيامِ والطَّوافِ والسَّعْيِ والوُقُوفِ بعَرَفَةَ وَمَا أَشْبَهَها، فَهَذَا نُسمِّيهِ عَمَلَ الجَوارِحِ، وكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي الإِيمَان، لَكِنَّهُ بالمَعْنَى العَامِّ.

[١] فالصَّلَاة بالمَعْنَى العَامِّ إِيمَان لَا شَكَّ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، قَالَ العُلَماء: صَلَاتُكُم إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ.

أَمَّا إِذَا اقْتَرَن أَحَدُهُما بالآخَرِ فإِنَّ الإِسْلَام يُفسَّرُ بالاسْتِسْلَام الظَّاهِر الَّذِي هُوَ قَوْل اللِّسانِ وعَمَلُ الجَوارِح، ويَصدُرُ مِنَ المُؤْمِن كَامِلِ الإِيمَان وضَعِيفِ الإِيمَان قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]، ومِنَ المُنافِقِ لكِنْ يُسَمَّى مُسلِمًا ظَاهِرًا، ولَكِنَّهُ كَافِر بَاطِنًا[١].

---

[١] إِذَا اقْتَرَنَ أَحَدُهُما بالآخَرِ -أَي: الإِسْلَامُ والإِيمَانُ- فإِنَّ الإِسْلَام يُفسَّرُ بالاسْتِسْلَامِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ وعَمَلُ الجَوارِحِ، ويُفسَّرُ الإِيمَان بالاسْتِسْلَامِ البَاطِنِ الَّذِي هُوَ إِقرارُ القَلْب وعملُه، فَإِذَا اقْتَرنا افْتَرقَا فصَارَ الإِسْلَام هُوَ الأَعمَالَ الظَّاهِرة، والإِيمَان هُوَ الأَعمَالَ البَاطِنَةَ.

والدَّلِيلُ حَدِيثُ عُمَرَ فِي سُؤَال جِبْرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الإِسْلَام والإِيمَان فَقَالَ لَهُ فِي الإِسْلَام: «**أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ**»(١)، وهَذَا عمَلُ الجَوارِح ظَاهِر، وقَالَ لَهُ فِي الإِيمَان: «**أَنْ تُؤمِنَ باللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيرِه وَشَرِّه**» وهَذَا مِنْ إِقْرَارِ القَلْب وهُوَ إِيمَانٌ بَاطِنٌ.

فَإِذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا وإِنِ افْتَرَقَا اجْتَمعَا، والإِسْلَام بِهَذَا المَعْنَى يَصدُرُ مِنَ المُؤْمِن حَقًّا، ومِنْ ضَعِيفِ الإِيمَان، بَلْ ومِنَ المُنافِقِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤] الأَعْرَابُ: سكَّانُ البَادية قَالُوا للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: آمَنَّا. فَقَالَ اللهُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لنبيِّهِ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾ يَعْنِي: مَا آمَنتُمْ ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ فَإِذَا قُلْتم: أَسْلَمْنَا. صَدَقْتُم، وإِذَا قُلْتم: آمنَّا. كَذَبْتُمْ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ عَنْهُم: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، و«لـمَّا» هُنَا نَافِيَةٌ يَعْنِي: لَمْ يَدْخُلِ الإِيمان فِي قُلُوبِكُم، لكِنْ ليُعْلَم أَنَّ «لـمَّا» النَّافيةَ تُفِيدُ قُربَ ثُبُوت مَنْفِيِّها، فَهُنَا ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ﴾، لَكِنَّهُ قَرِيبًا مَا يَدْخُل كَما قَالَ الله تَعَالَى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص:٨]، يَعْنِي: لَمْ يَذُوقُوه، ولكِنْ سَيَذُوقُونَهُ قَرِيبًا، فالْآيَةُ إِذَنْ وَاضِحَةٌ للتَّفرِيقِ بَيْنَ الإِيمانِ والإِسْلَام؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ الإِيمان دَخَلَ قُلُوبَهُم.

فإِنْ قُلْت: هَذَا يَنتَقِضُ عَلَيْك بقَولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذَّاريات:٣٥-٣٦]، فَهُنَا قَالَ: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِيمان والإِسْلَام شَيْءٌ وَاحِد.

فالجَوابُ: أَنَّ هَذَا لَا يُنقَضُ عَلَيَّ، بَلْ هَذَا يَشهَدُ لِـمَا أَقُولُ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وهَذَا حَقٌّ، فَما نَجا إِلَّا المُؤْمِنُون، وَلَا خَرَجَ إِلَّا المُؤْمِنُون ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ فلَمْ يَقُلْ: فَما وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ مُسلِمِينَ. بَلْ قَالَ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، ومَعْلُوم أَنَّ زَوجَةَ لُوطٍ كَانَتْ فِي بَيتِه، وكَانَتْ ظَاهِرًا مُستسلِمةً، فَهِيَ مِنَ المسلِمينَ ومَنْ مَعَهَا مِنَ المُؤمِنين مُسلِمُون مُؤْمِنون، أَمَّا هِيَ فمُسلِمَةٌ غَيْر مُؤْمِنة، وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ هُناكَ فَرْقًا بَيْنَ الإِيمان والإِسْلَام.

ويُفسَّر الإِيمان[١] بالاستِسْلَامِ البَاطِنِ الَّذِي هُوَ إِقْرَارُ القَلْب وعمَلُهُ، وَلَا يَصْدُر إِلَّا مِنَ المُؤْمِن حقًّا كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤][٢].

---

[١] يَعْنِي: عنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا.

[٢] فَهَذِهِ الأَوْصَافُ الخَمْسَةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الإِنْسَانِ صَارَ مُؤْمِنًا حَقًّا فإِنْ تَخَلَّفَ بَعْضُها نَقَصَ الإِيمَانُ، فَفَتِّشْ نفسَكَ: هَلْ يُوجَلُ قَلبُك إِذَا ذُكِرَ اللهُ أَيْ: ذُكِرَتْ عَقُوبَتُهُ للمُجْرِمِينَ؟ هَلْ يَخَافُ قلبُكَ مِنَ الوَعِيدِ فِي النَّار مِمَّا هُوَ مَذْكُور فِي الكِتَاب والسُّنَّة أو يَكُون جَامِدًا لَا يَتَحَرَّكُ؟ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فاعْلَمْ أَنَّكَ ضَعِيفُ الإِيمَان.

وانْظُرْ إِلَى حَالِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لـمَّا قَرَأَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾(١) [الطور:٧-٨] مَرِضَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصَارَ النَّاس يَعُودُونَهُ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قُوَّتِهِ فِي دِينِ اللهِ، ولكِنَّ خَوفَهُ مِنَ اللهِ أَوْجَبَ لَهُ أن يَصِلَ إِلَى هَذِهِ الحَالِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، إِيمَانًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ وبِشَرْعِهِ، وزَادَتْهُم قَبُولًا لَهُ وزَادَتْهُم عَمَلًا بِهِ؛ لأَنَّهَا آيَاتُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾أَيْ: لَا يعتَمِدُونَ إِلَّا عَلَى اللهِ، فيَثْبُتُونَ فِي مَقَامٍ تَزِلُّ فِيهِ الأَقْدَامُ، وَلَا يَخْشَونَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لائِمٍ؛ لأَنَّهُم مُعتَمِدُون عَلَى رَبِّهِم.

---

(١) ذكره ابن كثير في التفسير (٧/ ٤٠٠)، نقلًا عن ابن أبي الدنيا.

وبِهَذَا المَعْنَى يَكُونُ الإِيمَان أَعْلَى، فكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسلِمٌ وَلَا عَكْسَ[١].

﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يَعْنِي: يَأْتُونَ بِهَا عَلَى وَجْهٍ مُستَقِيمٍ.

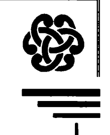
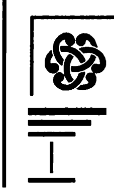
﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ يَعْنِي: يُنفِقُون مِمَّا أَعْطَاهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وأَوَّلُ مَا يَدْخُل فِيهِ الزَّكَاةُ، وعَلَى هَذَا تَكُونُ الآيَةُ أعَمَّ مِنْ قَوْلِه ﷺ: «**وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ**»(١).

[١] ومَعْنَى «**وَلَا عَكْسَ**» أيْ: لَيْسَ كُلُّ مُسلِمٍ مُؤْمِنًا.

⌘ ⌑ ⌘

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، رقم (٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (١٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فصلٌ

فِي زِيَادَةِ الإِيمَانِ ونُقصَانِهِ

مِنْ أُصُول أَهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ أنَّ الإِيمان يَزِيدُ ويَنْقُص. وقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ[١].

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَاب قَولُه تعَالَى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤][٢].

ومِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّة قَولُه ﷺ فِي النِّسَاء: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِيْنٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»[٣].

---

[١] لا يَخفَى عَلَى أَحَدٍ أنَّ الأَعْمالَ تَدْخُل فِي الإِيمان، فَإِذَا زَادَتِ الأَعْمالُ زَادَ الإِيمان بِلَا شَكٍّ، وإِذَا نَقَصَت نَقَصَ.

[٢] وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤].

[٣] وصَدَقَ الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالإنسَانُ يَرْغَبُ مَثَلًا فِي الفَرَسِ، ويَرغَبُ فِي السَّيَّارَةِ، ويَرغَبُ فِي الإِبِلِ، ويَرْغَبُ فِي البَيْتِ، لكِنْ لَا تَستَولِي تِلْكَ الرَّغبَةُ عَلَى مَشَاعِرِهِ وعَقْلِهِ وفِطْرَتِهِ، لكِنْ إِذَا رَغِبَ فِي المَرْأَةِ استَوْلَتْ عَلَى مَشَاعِرِهِ وعقْلِهِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِي سَبِيل الوُصُولِ إِلَى هَذِهِ المَرْأَةِ تَصرُّفًا لَوْ تَصَرَّفَهُ غَيرُهُ لأَنْكَرَ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ تَرُوقُ فِي نَفْسِهِ امرَأَةٌ فيَتَتَبَّعُها فِي الأَسْوَاقِ، ويَحْرِصَ عَلَى أَنْ يَسْمَعَ كَلامَهَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقْصٌ فِي العَقْل ونَقْصٌ فِي الدِّين،

وهَذَا مِصداقُ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»(١).

فقَوْلُهُ: «**أَذْهَبَ لِلُبِّ**» لُبٌّ بِمَعْنى: عَقْلٍ، وقَوْلُهُ: «**الرَّجُلِ الحَازِمِ**»: لَا أيِّ رَجُل، بَلِ الرَّجُل الحَازِمِ الَّذِي عِنْدَهُ مِنَ الحَزْمِ والعَقْل مَا يَمْنَعُه مِنَ التَّصرُّف السَّيِّئِ، ومَعَ ذَلِكَ يَذْهَبُ عقْلُه فِي جَانِبِ النِّسَاءِ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُ: «**مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ**» حَيْثُ قَالَ: «**وَدِينٍ**»، ولـمَّا سَمِعَ ذَلِكَ نساءُ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ قُلْنَ: يَا رَسُول اللهِ، مَا نُقْصَانُ العَقْل والدِّينِ؟ قَالَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَلَيْسَتْ شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ؟**» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «**هَذَا نَقْصَانُ العَقْلِ**»، «**أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟**» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «**هَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ**»؛ لأنَّ عملَهُنَّ الْآنَ صَارَ أَقَلَّ مِنْ عَمَلِ الرِّجَالِ، فَهَذَا نقْصُ دِينٍ، لكِنْ هَلْ قَامَ أُولَئِكَ النِّسوَةُ يَصْرُخنَ فِي وَجهِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ويَقُلْنَ: ظَلَمْتَ وَجُرْتَ، فإنَّ النِّساءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، لماذَا تَصفِهُنَّ بنَقْصِ العَقْل والدِّينِ؟.

أبدًا، بَلْ رَضِينَ باللهِ ربًّا، وبالإِسْلَام دينًا، وبمُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبيًّا، لكِنَّ أَئِمَّةَ الكُفْر وأَتْبَاعَ أَئِمَّةِ الكُفْر الْآنَ وقَبْلَ الْآنَ يَقُولُونَ: هَذَا أَمْرٌ مُنكَرٌ، لَا نُوافِقُ وَلَا نُسلِّمُ أنَّ المْرْأَةَ نَاقِصَةُ عَقْلٍ ودِينٍ. بَلْ يَقُولُونَ: إنَّ وصْفَها بكَونِهَا نَاقِصَةَ دِينٍ لَا يُهِمُّ، لكِنَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصفَها بنَقْصِ العَقْل لَا نَرْضَى أبدًا بِذَلِكَ، بَلْ هُنَّ شقَائِقُ الرِّجَالِ وبنَاتُ آدَمَ، فيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُساويَةً للرَّجُلِ فِي كُلِّ الأعْمَالِ حَتَّى فِي أُمُورِ السِّياسَةِ والتَّدْبيرِ والحَرْبِ وغَيرِ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا فِي أُمُورِ الحَرْبِ لَوْ أُعْجِبَتْ بهيْئَةِ رَجُلٍ لقَالَتْ: الرَّأْيُ عنْد هَذَا الرَّجُلِ، فَهُوَ رَجُلٌ مُوفَّقٌ وحَكِيمٌ مَا قَالَهُ فَهُوَ الحَقُّ، وإِنْ كَانَ عنْدَها نَوْعٌ مِنَ العَقْل سكَتَتْ ووَافقَتْه فِي مَجْلِسٍ آخرَ فقَالَت برأْيِه.

فالمَرْأَةُ تَجِدُ أنَّ عَاطفتَها هِيَ الَّتِي تُصرِّفُها فِي الغَالبِ، وهَذَا أمْرٌ لَا يُنكَر فكَيْفَ نَقُول: إنَّهَا مِثْل الرَّجُل الحَازِمِ العَاقِلِ الثَّابتِ الرَّاسِخِ؟! لكِنَّ كُلَّ هَذَا مِنَ التَّقْليدِ الأَعْمَى للغَرْبِ، ومِنَ التَّقْلِيدِ الأعْمَى للغَرْبِ مَا يَقُولُونَه عنْدَ إلقَاءِ الكَلِمَات أَوْ الخِطَابَاتِ يَقُولُونَ: سَيِّدَاتِي وسَادَتِي.

ومِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُم يُطلِقُون السِّيادَةَ للنِّساءِ دُونَ الرِّجالِ، كَمَا يُوجَدُ مَثَلًا فِي بَعْض أبْوَابِ الحَمَّامَاتِ: حمَامٌ للسَّيِّداتِ. وبجَنْبِه: حَمَّامٌ للرِّجالِ. فَمَا دُمْتُمْ قُلْتُم: للسَّيِّدات. فالْعَدْلُ أَنْ تَقُولُوا: للسَّادةِ. أَوْ مَا دُمْتُمْ قُلْتم: للرِّجَال. فقُولُوا: للنِّساءِ. وكلُّ هَذَا سَواءٌ قَالُوه عَنْ جَهْلٍ أَوْ قَالُوه لأنَّهُم مُعجَبُون بِمَا عنْدَهُم مِنَ الثَّقافَةِ البَائدَةِ الَّتِي الْآنَ كَمَا أَخْبرَنَا الثِّقاتُ يَتمَنَّون أَنْ يَتخَلَّصُوا مِمَّا هُمْ فِيهِ، لَكِنَّهُم عَاجِزُون، ومَعَ ذَلِكَ بَدَأَ بَعْض المُسْلِمِينَ الْآنَ يَلتَهِمُون رُفاتِ العِظَامِ البَاليَةِ مِنَ الثَّقافَاتِ بغَضِّ النَّظرِ عَمَّا فِيهَا مِنَ الدِّيدَانِ والخَبَثِ والأَنْجاسِ، وهَذَا أمْرٌ دِفَاعُهُ عَلَى كَاهِلِ الشَّبَاب المُسلِمِ المُثقَّفِ ثَقافَةً دِينيَّةً مُتلقَّاةً مِنْ كِتَابِ رَبِّهِ وسُنَّةِ نَبيِّهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا أن نَقُول كلِمَةَ الحَقِّ بِدُونِ عُنْفٍ، فنَعرِضُ الحَقَّ ونُبيِّنُه.

فَفِي الْآيَةِ إِثْبَاتُ زِيادَةِ الإِيمَان وَفِي الحَدِيث إِثْبَاتُ نَقْصِ الدِّينِ.

وكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الإِيمَان فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنَ الدَّلالَةَ عَلَى نَقْصِه وبالعَكْسِ؛ لأنَّ الزِّيادَةَ والنَّقصَ مُتلازِمَانِ لَا يُعقَلُ أحدُهُما دُونَ الآخَرِ[١].

وَنَحْنُ -والحَمْدُ لله- وَاثقُون مِنْ صِحَّة مَا نَقُول بأَنَّ المرْأَةَ نَاقِصَةُ عَقْلٍ ودِينٍ، ومِنْ أَجْلِ هَذَا الاعْتِقَادِ المَبنيِّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّة رَسُولِهِ مِنْ أجْلِ ذَلِكَ كُنَّا نَرحَمُها أَكْثَرَ مِمَّا يَرحَمُها أُولَئِكَ، وكُنَّا نَحمِيها أَكْثَرَ مِمَّا يَحمِيهَا أُولَئِكَ، وَكُنَّا نُنزِلُها فِي المَنْزِلَة اللَّائقَةِ بِهَا مِنَ الرَّأفَةِ والرِّفْقِ واللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنزِلُها أُولَئِكَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ**»(١) يَعْنِي: بالنِّساءِ فشَبَّهَهُنَّ بالقَارُورَةِ الَّتِي تَنكَسِرُ مَعَ الحَرَكَةِ والرَّجِّ.

وَنَحْنُ نُشْهِدُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ومَلائِكَتَهُ ومَنْ سَمِعَ أَوْ قَرَأَ كَلامَنَا هَذَا أَنَّنا نَقُول ونَرَى أَنَّهُ يَلْزَم أَنْ يَقُول كُلُّ مُؤْمِن بِمَا قَالَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ**»، وأَنَّهُ مِنَ السَّفهِ والخَطَأِ والخَطَرِ والخَطَلِ أَنْ يُوكَل إِلَيهِنَّ تَدْبيرُ المُسْلِمِينَ العَامُّ، أَمَّا تَدْبيرُ المَنَازِلِ والبُيوتِ فَهَذَا إِلَيْهِنَّ؛ لأنَّ المَرأَةَ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوجِهَا ومَسؤُولَةٌ عَنْ رَعيَّتِهَا.

[١] لأنَّ هَذَا الزَّائدَ مَعْنَاه: أَنْ مُقابِلَهُ نَاقِصٌ، وهَذَا يَحدُثُ للشَّخصِ الوَاحِدِ، بَلْ وحَتَّى للأشخَاصِ، فمَثَلًا لَوْ صَلَّيْت أَرْبَعَ رَكعَاتٍ، ثُمَّ زِدْتَ وصَلَّيْت سِتَّ رَكعَاتٍ فإنَّ العَمَل الثَّانِيَ باعْتِبَارِ الصَّلَاة الأُولَى زَائِدٌ، والعَمَل الأَوَّل بِالنِّسْبَةِ للثَّانِي

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في رحمة النبي ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَدْ ثَبَتَ لفظُ الزِّيادَةِ والنَّقصِ مِنْهُ عَنِ الصَّحابَة، ولم يُعرفْ مِنْهُم مُخَالِف فِيهِ، وجُمْهُور السَّلَف عَلَى ذَلِكَ قَالَ ابْنُ عبْدِ البَرِّ: وعَلَى أنَّ الإِيمان يَزِيدُ ويَنْقُصُ جمَاعَةُ أَهْلِ الآثَارِ والفُقهَاءُ أَهْل الفُتْيَا فِي الأَمْصَارِ، وذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ رِوايَتَيْنِ فِي إِطْلَاق النَّقْصِ؛ إحدَاهُمَا: التَّوقُّف، والثَّانيَةُ: مُوافقَةُ الجَمَاعَةِ[١].

وخَالَفَ فِي هَذَا الأَصْل[٢] طَائِفتَانِ:

الأُولَى: المُرْجِئَة الخَالِصَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الإِيمان إقْرَارُ القَلْب. وزَعمُوا أَنَّ إقْرَارَ القَلْب لَا يَتفَاوَتُ، فالفَاسِقُ والعَدْلُ عنْدَهُم سَوَاءٌ فِي الإِيمان[٣].

نَاقِصٌ، فكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى النُّقصَانِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الزِّيادَةِ؛ لأَنَّ نقْصَه مَعْنَاه: أَنَّ فَوقَهُ شَيْئًا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إنَّ القُرْآن دَلَّ عَلَى نقْصِ الإِيمان؛ لأَنَّ فِيهِ التَّصرِيحَ بزِيادَتِهِ، والسُّنَّة دَلَّت عَلَى زِيادَتِه؛ لأَنَّ فِيهَا التَّصريحَ بنَقْصِه، وأَمَّا مَنْ تَوقَّفَ فِي إِطْلَاق النَّقصِ فِي الإِيمان؛ لأَنَّهُ لَمْ يُذْكَر فِي القُرْآن فإنَّ هَذَا تَوقُّفٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لأَنَّهُ مَا دَامَ أنَّها ثَبَتَتِ الزِّيادَةُ فيَلْزَمُ مِنْهَا النَّقصُ.

[١] **التَّوقُّف يَعْنِي**: يَقُول: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ ينْقُص. ولكِنْ أَقُولُ: إِنَّهُ يَزِيدُ. ولَيْسَ المُرَادُ بالتَّوقُّف أَنَّهُ يَقُول: أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنقُصُ؛ لأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنْقُص فَقَدْ صَرَّحَ بنَفْيِ النُّقصَان، أَمَّا إِذَا قَالَ: لَا أقُولُ: إِنَّهُ يَنقُصُ فمَعْنَاه أَنَّهُ نَفَى القَوْل أَيْ: إِنِّي أَتوقَّفُ، ولَسْتُ أَقُولُ بنَفْيِ النُّقصَانِ.

[٢] أَيْ: زِيادَةِ الإِيمان ونُقصَانِهِ.

[٣] لفظُ المُرْجِئَة مَأخُوذٌ مِنَ الرَّجَاءِ أَوْ مِنَ الإرْجَاءِ؛ مِنَ الرَّجَاءِ لأَنَّهُم يَرجُونَ الفَاسِقَ فيَقُولُونَ: لَيسَ عَلَيْك عُقُوبَةٌ. أَوْ مِنَ الإرْجَاءِ لأَنَّهُم أَرجَؤُوا الأَعْمَالَ عَنِ

الثَّانيَةُ: الوَعِيدِيَّةُ مِنَ المُعْتَزِلَة والخَوارِجِ[١]، الَّذِينَ أَخرجُوا أَهْل الكَبَائِرِ مِنَ الإِيمَانِ[٢]. وقَالُوا: إنَّ الإِيمَان إِمَّا أَنْ يُوجَد كُلُّه، وإِمَّا أَنْ يُعدَمَ كُلُّه، ومَنَعُوا مِنْ تُفَاضُلِهِ[٣].

الإِيمَان وأَخَّرُوها عَنْهُ فَلَا يُدخِلُونها فِيهِ، والمُرَادُ بِهِم المُرْجِئَة الخَالِصَةُ وهُم مُرْجِئَة الجَهْمِيَّة الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الإِيمَان إقْرارُ القَلْب. ويَدَّعُونَ أَنَّ الإقْرَارَ لَا يَزِيدُ، إِذَنْ قَولُـهُم هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أمْرينِ: أَنَّ الإِيمَان هُوَ الإقْرَارُ، وأَنَّهُ لَا يَزِيدُ، ويَأتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- الرَّدُّ عَلَيْهِم.

[١] الوَعيدِيَّةُ ضِدُّ المُرْجِئَة؛ لأنَّ المُرْجِئَة يَعمَلُون بِنُصُوصِ الرَّجَاء ويُعرِضُون عَنْ نُصُوص الوَعيدِ، والوَعيدِيَّةُ بالعَكْس يَأخُذُون بِنُصُوصِ الوعِيدِ ويَدَعُون نُصُوص الرَّجاءِ، وهُمْ -أي: الوَعِيدِيَّةُ-: «**الَّذِينَ أَخْرجُوا أَهْل الكَبَائِرِ مِنَ الإِيمَان**».

[٢] فمَذْهَبهُم: أنَّ صَاحِبَ الكَبيرَةِ لَيْس بمُؤْمِن، فمَنْ قَتَلَ نفسًا خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ زَنَى خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ شَرِبَ الخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ أَكَلَ الرِّبَا خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، فكُلُّ كَبيرَةٍ إِذَا فعَلَهَا الإِنْسَان كَانَ خَارِجًا مِنَ الإِيمَان، لَكِنَّهُم يَختَلِفُون؛ فالمُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَينِ. والخَوارِجُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَافِرٌ. المُهِمُّ أَنَّهُم يَقُولُونَ: إنَّ فَاعِلَ الكَبيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الإِيمَان.

[٣] قَالُوا: الإِيمَان إِمَّا أَنْ يُوجَدَ كُلُّه أَوْ يُعدَمَ كُلُّهُ، وهُم يَرَوْنَ أَنَّ الكَبيرَة إِذَا فعَلَها الإِنْسَان خَرَجَ مِنَ الإِيمَان؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَكُون هُنَاكَ إِيمَان وكُفْرٌ، فإِمَّا إِيمَان وإِمَّا كُفْر.

وكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين مَحْجُوجٌ بالسَّمْعِ والعَقْل[١].

أَمَّا السَّمْع فقَدْ تَقدَّمَ فِي النُّصُوصِ مَا دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ زِيَادَةِ الإِيمَان ونقْصِهِ[٢].

وأَمَّا العَقْل فَنَقُولُ للمُرْجِئَة: قَولُكُم: إنَّ الإِيمَانَ هُوَ إِقْرَارُ القَلْب، وإِقْرَارُ القَلْب لَا يَتفَاوَتُ[٣] مَمنُوعٌ فِي المُقدِّمَتَينِ جَمِيعًا.

أَمَّا المقَدِّمَةُ الأُولَى[٤]: فتَخصِيصُكُمُ الإِيمَانَ بإِقْرَارِ القَلْب مُخَالِف لِـمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَاب والسُّنَّة مِنْ دُخولِ القَوْل والعَمَل فِي الإِيمَان[٥].

---

[١] قوله: «**مَحْجُوجٌ**» يَعْنِي: مَغلوب، ومَرْدُود عَلَيْهِ حُجَّتُه، ومِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»(١) أَيْ: غلَبَهُ فِي الحُجَّةِ.

[٢] فَنَقُول للمُرْجِئَة: أَنْتُم تَقُولُونَ: إنَّ الإِيمَان لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ. واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُول: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، وَكَذَلِكَ نَقُول للخَوارِجِ والمُعْتَزِلَة: أَنْتُم تَقُولُونَ: إنَّ الإِيمَان لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُص. واللهُ تَعَالَى قَدْ أَثْبَتَ الزِّيادَةَ لَهُ.

[٣] والنَّتيجَةُ عندهم: أنَّ الإِيمَان لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُصُ.

[٤] وهِيَ قَولُكُم: إنَّ الإِيمَان إِقرارُ القَلْب.

[٥] وقد تقدم: أنَّ الأَعْمَالَ الصَّالحَةَ مِنَ الإِيمَان، فإذا قُلْتم: إنَّ الإِيمَان إِقرَارُ القَلْبِ خَالَفْتُمُ النَّصَّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد، رقم (٣٤٠٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَمَّا المقدِّمَةُ الثَّانية: فقولُكُم: إنَّ إقْرَارَ القَلْبِ لَا يَتفَاوَتُ مُخَالِف للحِسِّ[١]، فإِنَّ مِنَ المَعْلُوم لكُلِّ أحَدٍ أنَّ إقْرار القَلْب إنَّما يَتْبعُ العِلْم، ولَا رَيْبَ أنَّ العِلْم يَتَفاوَتُ بتفَاوُتِ طُرُقِهِ، فإِنَّ خبَرَ الوَاحِد لَا يُفِيدُ مَا يُفيدُهُ خَبرُ الاثْنَينِ وهَكَذَا[٢]، ومَا أَدْرَكَهُ الإِنْسَان بالخَبَرِ لَا يُساوِي فِي العِلْم مَا أَدركَهُ بالمُشاهَدَة[٣]،..........

---

[١] والوَاقِعُ. وكَيْفِيَّة ذَلِكَ قَالَ: «**فإِنَّ مِنَ المَعْلُوم لكُلِّ أحَدٍ أنَّ إقْرار القَلْب إنَّما يَتْبعُ العِلْم، ولَا رَيْبَ أنَّ العِلْم يَتَفاوَتُ بتفَاوُتِ طُرُقِهِ، فإِنَّ خبَرَ الوَاحِد لَا يُفِيدُ مَا يُفيدُهُ خَبرُ الاثْنَينِ وهَكَذَا**».

[٢] فإِقْرَارُ القَلْب بشَيْءٍ وتَصدِيقُهُ بِهِ واطْمِئْنَانُه بِهِ يَتبَعُ العِلْم، والعِلْمُ يَتفَاوَتُ بِحَسَبِ طُرُقِه، فمَثَلًا إِذَا جَاءَكَ شَخْص ثِقَة وقَالَ: إنَّ فُلانًا قَدِم مِنَ السَّفرِ. فإِنَّك تُؤمِنُ بِهَذَا؛ لأَنَّهُ ثِقَة، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ وقَالَ مِثْل هَذَا القَوْلِ تَزْدَادُ، وإِذَا قَالَ ثَالِثٌ مِثْلَ هَذَا القَوْلِ ازْدَدْتَ أَيْضًا ثِقَةً حَتَّى تَصِلَ إِلَى دَرجَةِ اليَقِينِ.

إِذَنْ: إِقْرَارُ القَلْب يَتفَاوَت وكُلُّ أَحَدٍ يَشْهَدُ بِهَذَا، فإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ فتبَيَّن بِهَذَا أنَّ القَلْب تَتفَاوَتُ طُمَأْنِينتُه بِحَسَبِ ما حَصَل لَهُ من العِلْم.

[٣] فما تُدرِكُه بالخَبَر لَيْسَ كالَّذِي تُدرِكُه بالمُشاهَدَة؛ ولـهَذَا قَالَ إبْراهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ مَعَ أَنَّهُ يُؤمِنُ بذَلِكَ، لكِنْ لَيْسَ إدراكُه لِـمَا شَاهَدَهُ كإِدْرَاكِه لِـمَا أُخْبرَ عَنْهُ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «**لَيْسَ الخَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ**»(١)، فبينَهُما فَرْق.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فاليَقِينُ درجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ، وتَفَاوُتُ النَّاس فِي اليَقِينِ أَمْرٌ مَعْلُوم، بَلِ الإِنْسَانُ الوَاحِدُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِه أَنَّهُ يَكُون فِي أَوْقَاتٍ وحَالَاتٍ أَقْوَى مِنْهُ يقينًا فِي أَوْقَاتٍ وحَالَاتٍ أُخْرَى[١].

ونَقُولُ: كَيْف يَصِحُّ لعَاقِل أَنْ يَحْكُمَ بتَسَاوِي رَجُلَين فِي الإِيمان أحَدُهُما: مُثابِرٌ عَلَى طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى فَرْضِها ونفْلِها، مُتباعِدٌ عَنْ محَارِمِ اللهِ وإذَا بَدَرَتْ مِنْهُ المَعْصِيَة بَادَرَ إِلَى الإقْلَاعِ عَنْهَا والتَّوبَةِ مِنْهَا، والثَّاني: مُضيِّعٌ لِـمَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ، ومُنهَمِكٌ فِيمَا حرَّمَه اللهُ عَلَيْهِ، غَيْر أَنَّهُ لَمْ يَأتِ مَا يُكفِّرُه كَيْف يَتَسَاوَى هَذَا وهَذَا؟![٢].

---

[١] وقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيث حَنْظَلَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّذِي رَوَاهُ مُسلِمٌ أَنَّهُم إِذَا كَانُوا عنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحدِّثُهم يكُون كأَنَّهم يَرونَ الجَنَّةَ والنَّار رَأيَ عينٍ، فَإِذَا ذَهبُوا وعَافَسُوا النِّساءَ واشتَغَلُوا بالأَوْلَادِ نَسُوا أَوْ غفَلُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا حَنْظَلَةُ! سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ، لَوْ كَانَت قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عِنْدَ الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ المَلَائِكَةُ حَتَّى تُسَلِّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّرُقِ**»(١)، وهَذَا أَمْرٌ تَجِدُونه فِي نُفُوسِكُمْ، فِي بَعْض الأحيَانِ تَجِدُون أَنَّكُم تَصِلُون إِلَى اليَقِينِ كأَنَّكُم تَرَوْنَ اللهَ، وأَحْيانًا تستَوْلي عَلَيْنا الغفْلَةُ ونَغفُل عَنْ هَذِهِ الحَالِ الرَّاقيَةِ.

[٢] فالمُرْجِئَة يُساوُون بَيْنَ رَجُلٍ مُثابر عَلَى طَاعَةِ اللهِ، كُلَّما ذُكرَتْ لَهُ الطَّاعَةُ بَادَر إِلَيْهَا، مُتباعِد عَنْ مَعْصِيَة اللهِ، فَهُوَ يَفِرُّ مِنَ المَعْصِيَة فِرَارَهُ مِنَ الأَسَدِ، ورَجُلٍ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر، رقم (٢٧٥٠)، من حديث حنظلة الأسيدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأَمَّا الوَعيدِيَّةُ[١]: فنقول لـهُمْ: قَولُكُمْ: إِنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الإِيمان. مُخَالِف لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتاب والسُّنَّة[٢].

فإِنْ تَبيَّن ذَلِكَ فكَيْفَ نَحْكُمُ بتَساوِي رَجُلَين فِي الإِيمان أَحَدُهُما: مُقتَصِدٌ، فَاعِلٌ للوَاجِبَاتِ، تَارِكٌ للمُحَرَّمات، والثَّاني: ظَالِـمٌ لنَفْسِهِ يَفْعَل[٣] مَا حَرَّمَ اللهُ،

آخَرَ بالعَكْس يَتهَاوَنُ بالوَاجِبَات، ويَفْعَلُ المُحَرَّمَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَقْتَضِي الكُفْر، فَنَقُول: هَلْ يُمْكِن لعَاقِلٍ أن يَقُول: إِنَّهُما عَلَى حَدٍّ سوَاءٍ؟ بَلْ كُلٌّ يَعرِفُ أَنَّ مَنْ يُحافِظُ عَلَى الشَّرْع بفِعْلِ المَأْمُور وتَرْكِ المَحْظُور أَنَّهُ لا يُمْكِن أَنْ يُساوِيَهُ المُضيِّعُ المُهمِلُ الفَاسِدُ.

[١] وهُمُ الخَوارِجُ والمُعْتَزِلَة.

[٢] لأَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة قَدْ دَلَّا عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الكَبيرَةِ لا يَخْرُجُ مِنَ الإِيمان، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي آيَةِ القِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]، فجَعَلَ اللهُ تعَالَى القَاتِلَ أخًا للمَقتُولِ مَعَ أَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ مُحرَّمٌ بالنَّصِّ والإِجْماعِ ومِنَ الكَبَائِر، وقَالَ تَعَالَى فِي اقْتِتَالِ المُؤْمنين بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، فجَعَلَ اللهُ تَعَالَى الطَّائِفَتين المُقتتِلَتَين إِخْوَةً للطَّائفَةِ المُصْلِحَة، ومَعْلُومٌ أَنَّ قِتَالَ المُسلِمِ نَوْع مِنَ الكُفْر، ومَعَ ذَلِكَ سَمَّى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين المُقتتِلَتَينِ إِخْوةً للطَّائفَةِ المُصْلِحَة.

[٣] الصواب أن تكون بالبَاء الموحدة «بفعل»، «بترك».

ويَترُكُ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكْفُرُ بِهِ؟![1]

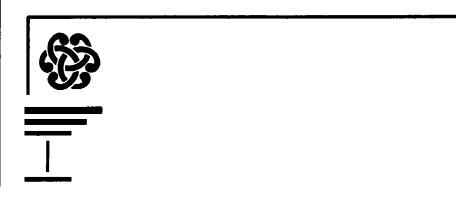
ونَقُولُ ثَانيًا: هَبْ أَنَّنَا أَخْرَجْنَا فَاعِلَ الكَبِيرَةِ مِنَ الإِيمَانِ، فكَيْفَ يُمْكِن أَنْ نَحْكُمَ عَلَى رَجُلَيْنِ بِتَساوِيهِمَا فِي الإِيمَانِ؛ وأَحَدُهُما مُقْتَصِدٌ، والآخَرُ سَابِقٌ بالخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ؟![2].

---

[١] فهُنَا رَجُلانِ أحَدُهُما مُقْتَصِدٌ فَاعِلٌ للوَاجِبَاتِ، تَارِكٌ للمُحَرَّمَات، لَكِنَّهُ لَا يفْعَلُ السُّنَن، إِنَّما يَقومُ بالوَاجِب فَقَطْ، فَهَذَا مُؤْمِن حَتَّى عنْدَ الخَوارِج والمُعْتَزِلَة، كَيْف يتَسَاوَى مَعَ رجُلٍ ظَالِم لنَفسِهِ، يَفْعَلُ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ، ويَتْرُك مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ من غَيْر أنْ يَفْعَلَ مَا يَكفُرُ بِهِ؟ إِذَنْ لَا يُمْكِن أَنْ يَتَسَاوَيَا، بَلِ الأَوَّل أكمَلُ.

[٢] **أحَدُهُما:** مُقتَصِدٌ يَعْنِي: يَقْتَصِرُ عَلَى الوَاجِبَاتِ، ويَتْرُكُ المُحَرَّمَاتِ، **والثَّانِي:** سَابِقٌ بالخَيْراتِ بإِذْنِ اللهِ، يَعْنِي: يَفْعَلُ الوَاجِبَاتِ والمَنْدُوبَاتِ، ويَترُكُ المُحَرَّمَاتِ والمَكرُوهَاتِ، فَلَا يُمْكِن أَنْ نَقُول: إِنَّهُما سَوَاءٌ.

⌘ ⌑ ⌘

فصلٌ

ولزِيَادَةِ الإيمان أَسْبَابٌ مِنْهَا:

١- معرِفَةُ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ، فإِنَّ العَبْدَ كُلَّما ازْدَادَ مَعْرِفَةً بِهَا وبمُقتَضياتِهَا وآثارِهَا ازْدَادَ إيمانًا بِرَبِّهِ وحُبًّا لَهُ وتَعظِيمًا[١].

٢- النَّظَرُ فِي آيَاتِ اللهِ الكَوْنِيَّة والشَّرْعِيَّة، فإِنَّ العَبْدَ كُلَّما نَظَرَ فِيهَا وتَأمَّلَ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ القُدْرَة البَاهِرَةِ والحِكْمَةِ البَالغَةِ ازْدَادَ إيمانًا ويقينًا بِلَا رَيْبٍ[٢].

---

[١] فمَثَلًا إِذَا عَرَفْتَ اسْمَ الغَفُور وأَنَّهُ ذُو المَغْفِرَةِ كَما قَالَ تَعالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦] أَوْجَبَ لَكَ أَنْ تُحِبَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لكَوْنِهِ غفُورًا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الرَّحِيمِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الحَكِيمِ، وفِي العَزِيزِ، وَفِي غيرِهَا، كُلَّما آمَنْتَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ ازْدَدْتَ إيمانًا باللهِ، ومحَبَّةً لَهُ، وتَعْظِيمًا لَهُ.

[٢] وهَذَا أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ الزِّيادَةِ أَنَّكَ تَتَفَكَّرُ فِي الآيَاتِ الشَّرْعِيَّة، وَهِيَ القُرْآنُ والسُّنَّةُ، ومَا دَلَّا عَلَيْهِ مِنَ الأَحْكَام، وتَتَفَكَّرُ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ، وَهِيَ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجومُ وغَيْرُ ذَلِكَ، كُلَّما تفكَّرْتَ فِيهَا فإِنَّك سَوْفَ تَزْدَادُ إيمانًا؛ ولهَذَا يَأمُر اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالتَّفكُّرِ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ حَتَّى يَصِلَ الإِنْسَانُ إِلَى اليَقِينِ.

٣- فِعْلُ الطَّاعَة تَقرُّبًا إِلَى اللهِ تَعَالَى، فإِنَّ الإِيمَانَ يَزدَادُ بِهِ[١] بِحَسَبِ حُسْنِ العَمَلِ وجِنْسِه وكَثْرَتِه، فكُلَّما كَانَ العَمَل أَحْسَنَ كَانَتْ زِيَادَةُ الإِيمان بِهِ أعظَمَ، وحُسْنُ العَمَلِ يَكُون بِحَسَبِ الإِخْلَاصِ والْمُتابَعَةِ[٢].

---

[١] أَيْ: بفِعْل الطَّاعَةِ.

[٢] فعْلُ الطَّاعة لَا شَكَّ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي الإِيمانِ؛ لأَنَّ الإِنْسَان عنْدَمَا يَعْبُدُ اللهَ ويُطِيعُه فإِنَّما يَفْعَلُ ذَلِكَ امْتِثَالًا لأَمرِهِ، وهَذَا يُؤدِّي لأَنْ يَكُونَ مُتيقِّنًا بوُجُودِه وبفَضلِه وسَعَةِ كَرَمِه.

والإِيمانُ يَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ حُسْنِ العَمَلِ، فكُلَّما كَانَ العَمَل أَحْسَنَ كَانَت زِيادَةُ الإِيمانِ بِهِ أعظَمَ، ويَكُون العَمَل حَسَنًا بِحَسَبِ الإِخْلَاصِ والْمُتابعَةِ.

ويتَفاوتُ الإِيمانُ أَيْضًا بِحَسَبِ جِنْسِه، فالصَّلَاةُ أفْضَلُ الأعمالِ البدنيَّةِ، ثُمَّ الصَّدقَةُ، ثُمَّ الصِّيامُ، ثُمَّ الحَجُّ؛ ولهَذَا لـمَّا سَأَلَ عبْدُ اللهِ بْنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُّ العَمَلِ أحبُّ إِلَى اللهِ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا**» قُلْتُ: ثُمَّ أيٌّ؟ قَالَ: «**بِرُّ الوَالِدَيْنِ**»، قُلْت: ثُمَّ أيٌّ؟ قَالَ: «**الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»، قَالَ: وَلَوْ استَزَدْتُهُ لزَادَنِي(١). فكُلَّما كَانَ العَمَلُ مِنْ حَيْثُ الجِنْس أفضَلَ كَانَ زيادَةُ الإِيمانِ بِهِ أكمَلَ.

ويَتَفَاوَتُ الإِيمان أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الكَثْرة، فكَثْرَةُ الأعمالِ الصَّالِحَةِ سَبَبٌ لزيادَةِ الإِيمان؛ لأَنَّك كُلَّما أَكْثَرْتَ العَمَل الصَّالِح ازْدَدْتَ صِلَةً باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فازْدَادَ بِذَلِكَ إِيمانُكَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَمَّا جِنْسُ العَمَل فإِنَّ الوَاجِبَ أَفْضَلُ مِنَ المَسنُون، وبَعْض الطَّاعَات أَوْكَدُ وأفضَلُ مِنَ البَعْض الآخرِ، وكُلَّما كَانَتِ الطَّاعَةُ أَفضَلَ كَانَت زيَادَةُ الإِيمَان بِهَا أعظَمَ[١]، وأَمَّا كثْرَةُ العَمَل فإِنَّ الإِيمَان يَزْدَادُ بِهَا؛ لأَنَّ العَمَل مِنَ الإِيمَان فَلَا جَرَمَ أَنْ يزِيدَ بزِيادَتِه.

٤- تَرْكُ المَعْصِيَة خَوْفًا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكُلَّما قَوِيَ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ المَعْصِيَة كَانَت زِيَادَةُ الإِيمَان بتَرْكِها أَعظَمَ لأَنَّ تَرْكَها مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ إِيمَان العَبْدِ وتَقْدِيمِه مَا يُحِبُّهُ اللهُ ورَسُولُه عَلَى مَا تَهْوَاهُ نَفْسُه[٢].

---

[١] والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الوَاجِب أفضَلُ مِنَ المَسنُونِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ اللهِ تَعَالَى: «**مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ**»(١).

وهَذَا نَصٌّ صَحِيحٌ وصَرِيحٌ بأَنَّ العَمَل الوَاجِب أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ العَمَل المُستحبِّ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ العَمَلُ الوَاجِبُ أوْكَدَ مِنَ العَمَل المُستحَبِّ؛ لأَنَّ اللهَ مَا أَوْجَبَهُ إِلَّا لَمحبَّتِه لَهُ وتَأكُّدِه.

[٢] هَذَا أَيْضًا مِنْ أسبَابِ زيادَةِ الإِيمَان وهُوَ تَرْكُ المَعْصِيَة ولكِنْ بشَرْطِ أن يَكُون خَوْفًا مِنَ اللهِ؛ لأَنَّ تَارِكَ المَعْصِيَة لَهُ ثَلَاثُ حَالَات:

إِمَّا أَنْ يَدَعَها؛ لأَنَّ نَفْسَه لَمْ تَطلُبْهَا، فَهَذَا لَيسَ لَهُ أجْرٌ، ولَيْسَ عَلَيْهِ وِزْرٌ.

وإِمَّا أَنْ يَدَعَ المَعْصِيَة خَوفًا مِنَ اللهِ وهَذَا لَهُ أَجْرٌ؛ ولـهَذَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيح: «**أَنَّ مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ تَعَالَى حَسَنَةً كَامِلَةً**»(٢) قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب

«**لأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي**»[1] أَيْ: مِنْ أَجْلِي.

وإِمَّا أَنْ يَدَعَ المَعْصِيَةَ عَجْزًا عَنْهَا مَعَ حِرصِهِ عَلَيْهَا، مِثْل إنسَانٍ يُراقِبُ شَخْصًا ليَسْرِقَ مِنْهُ، فكُلَّما هَمَّ أَنْ يَسرِقَ الْتَفتَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فتَرَكَ السَّرِقَةَ عَجْزًا عَنْها، فَهذَا لَهُ حُكْمُ الفَاعِلِ لَا سِيَّما إِنْ سَعَى فِي الأَسْبَاب المُوصِلَةَ إِلَيْهَا؛ لهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفِيهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «**لأَنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**»[2]، وأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الرَّجُل الفَقِيرَ إِذَا تَمَنَّى مِثْل مَالِ فُلَان الَّذِي يَعْمَلُ بمَالِه فِي المَعْصِيَة قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فَهُوَ بِنِيَّتِهِ فَهُمَا فِي الْوِزْرِ سَوَاءٌ**»[3].

إِذَنْ: تَارِكُ المَعْصِيَة لَهُ ثَلاثُ حَالَات:

١- أَنْ يَتْرُكَها خَوفًا مِنَ اللهِ.

٢- أَنْ يَتْرُكَها عَجزًا عَنْهَا.

= الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، رقم (١٣١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه ابن مَندَهْ في الإيمان رقم (٣٧٦)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (٦٦٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٣٠)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، رقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم (٤٢٢٨)، من حديث أبي كبشة الأنماري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٣- أَنْ يَتْرُكَها لأنَّها لَمْ تطرَأْ عَلَى بَالِه.

فَإِذَا تركَها خوفًا مِنَ اللهِ أُثِيبَ عَلَى ذَلِكَ، وإِذَا تَرَكَها عَجْزًا عَنْهَا فَإِنَّهُ يُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وإِذَا تركَها لأنَّها لَمْ تَطْرَأ عَلَى بَالِهِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيهِ؛ ولهَذَا قَيَّدْنَاهُ هُنَا أَنْ يَكُون تَرْكُ المَعْصِيَة خَوفًا مِنَ اللهِ، وكُلَّما كَانَ دَاعِي المَعْصِيَة أَقْوَى فِي الإِنْسَان كَانَ تَركُ المَعْصِيَة فِي حَقِّهِ أفضَلَ.

انظُرْ قصَّةَ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ دَاعِي المَعْصِيَة فِي حَقِّه قَوِيًّا:

أَوَّلًا: لأنَّها امرَأَةُ العَزِيز فَهِيَ سَيِّدَتُه، وقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِه، وكَانَ مُقتضَى ذَلِك أَنْ يُطيعَها حَتَّى تنفعَهُ.

ثانيًا: أَنَّ المرْأَةَ كَانَت عَلَى جَانِبٍ كَبيرٍ مِنَ الجَمَالِ، والجَمَالُ يَدْعُو للاتِّصالِ بِهَا.

ثالِثًا: أَنَّهَا غَلَّقَتِ الأبْوابَ، فانْتَفَى المَانِعُ، ومَعَ ذَلِكَ فقَدْ تَرَكَ هَذِهِ المَعْصِيَةَ خَوْفًا مِنَ اللهِ؛ لقَولِه تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف:٢٤].

ثُمَّ انظُرْ إِلَى قَوْل الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي السَّبعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُم اللهُ فِي ظِلِّهِ قَالَ: فِي أحدِهِمْ: «**رَجُلٌ دَعَتْهُ امرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ**»[1].

إِذَنْ: فتَرْكُ المَعْصِيَة خَوْفًا مِنَ اللهِ يُثابُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ، ويَزدَادُ بِهِ إِيمَانُه، وكُلَّما كَانَ دَاعِي المَعْصِيَة أقْوَى كَانَ زِيَادَةُ الإِيمَان بتَرْكِهَا أَقْوَى أَيْضًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَمَّا نَقْصُ الإِيهان فلَهُ أَسْبَابُهُ مِنْهَا:

١ - الجَهْلُ باللهِ تَعَالَى وأَسْمَائِه وَصِفَاتِه[١].

٢- الغَفْلَةُ والإعرَاضُ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ اللهِ وأحْكَامِهِ الكَوْنِيَّة والشَّرْعِيَّة فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مَرَضَ القَلْبِ أَوْ مَوتَهُ باسْتِيلَاء الشَّهوَاتِ والشُّبُهَات عَلَيْهِ[٢].

٣- فِعْلُ المَعْصِيَة، فيَنقُصُ الإيهان بِحَسَبِ جِنْسِهَا وقَدْرِهَا والتَّهاوُنِ بِهَا وقُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا أَوْ ضَعْفِهَا.

فأَمَّا جِنْسُهَا وقَدْرُها فإِنَّ نَقْصَ الإِيهانِ بالكَبَائِرِ أعظَمُ مِنْ نقْصِهِ بالصَّغائِرِ، ونقْصَ الإِيهان بقَتْلِ النَّفْسِ المُحرَّمَةِ أعظَمُ مِنْ نقْصِهِ بأَخذِ مَالٍ مُحتَرَمٍ[٣]، ونقْصُهُ بمَعْصِيَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ نَقصِهِ بمَعْصِيَة وَاحِدَةٍ، وهَكَذَا[٤].

وأَمَّا التَّهاوُنُ بِهَا فإِنَّ المَعْصِيَة إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ مُتهَاوِنٍ بمَنْ عَصَاهُ ضَعِيفِ الخَوفِ مِنْهُ كَانَ نَقْصُ الإِيهان بِهَا أعظَمَ مِنْ نَقْصِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ

---

[١] لأَنَّهُ لـمَّا كَانَ العِلْمُ بأَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ سَبَبًا فِي الزِّيادَةِ كَانَ الجَهْلُ سَبَبًا فِي النَّقْصِ.

[٢] ولهَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُون دَائِمًا مُتَفكِّرًا فِي آيَاتِ اللهِ، فإِنْ أَعْرَضَ فاتَهُ خَيرٌ كَثِير.

[٣] وَذَلِكَ لأَنَّ حُرمَةَ النَّفسِ أعظَمُ مِنْ حُرمَةِ المَالِ.

[٤] لأَجْلِ أَنَّ هَذَا أَكْثَرُ.

مُعظِّمٍ للهِ تعَالَى، شَدِيدِ الخَوْفِ مِنْهُ، لكِنْ فَرَطَتْ منهُ المَعْصِيَةُ[١].

وأَمَّا قُوَّةُ الدَّاعِي إِلَيْهَا فإِنَّ المَعْصِيَة إِذَا صَدرَتْ مِمَّن ضَعُفَتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا كَانَ نقْصُ الإِيمان بِهَا أعظَمَ مِنْ نقْصِهِ إِذَا صَدرَتْ مِمَّن قَوِيَتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا؛ ولِذَلِكَ كَانَ اسْتِكْبَارُ الفَقِيرِ وَزِنَا الشَّيخِ أعظَمَ إثمًا مِنِ استِكْبَارِ الغَنِيِّ وزِنَا الشَّابِّ كَمَا فِي الحَدِيث: «**ثَلَاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**» وذَكَرَ مِنْهُمُ الأُشَيمِطَ الزَّانِي، والعَائِلَ المُستكبِرَ؛ لِقِلَّةِ دَاعِي تِلْكَ المَعْصِيَةِ فِيهما.

٤- تَرْكُ الطَّاعَة، فإِنَّ الإِيمان يَنقُصُ بِه، والنَّقْصُ بِهِ عَلَى حَسَبِ تَأَكُّدِ الطَّاعَةِ، فَكُلَّما كَانَتِ الطَّاعَةُ أَوْكَدَ كَانَ نَقْصُ الإِيمان بتَرْكِهَا أعظَمَ، ورُبَّما فَقَدَ الإِيمَانَ كُلَّهُ كَتَرْكِ الصَّلَاة.

ثُمَّ إنَّ نقْصَ الإِيمان بتَرْكِ الطَّاعَةِ عَلَى نوعَين: نَوعٌ يُعاقَبُ عَلَيْهِ وهُوَ: تَرْكُ الوَاجِب بِلَا عُـذْرٍ[٢]، ....

---

[١] قَدْ يَكُون رَجُلانِ فَعَلَا مَعْصِيَةً مِنَ المعَاصِي مُتَّفِقَةَ الجِنْسِ والكَمِّ والكَيْف، لكِنَّ أحدَهُما فعَلَ هَذِهِ المَعْصِيَةَ وهُوَ مُتهَاوِنٌ بِهَا، غَيْرُ مُبالٍ بِهَا، والثَّاني فَعَلَهَا مَعَ تَعظِيمِهَا والخَوفِ مِنْ عَاقِبَتِهَا، فإِنَّ نَقْصَ الإِيمَان مَعَ الأَوَّل أَشَدُّ وأعظَمُ، والفَرْقُ بيْنَهُما وَاضِحٌ.

[٢] مثَالُ تَرْكِ الوَاجِب بِلَا عُذْرٍ: تَرْكُ الصَّلَاة مَعَ الجَماعَةِ بِلَا عُذْرٍ، وهَذَا يُعاقَبُ عَلَيْه.

ونَـوعٌ لَا يُعاقَبُ عَلَيْهِ وهُـوَ: تَرْكُ الوَاجِب لِعُـذْرٍ شَرعيٍّ[٣] أَوْ حِسِّيٍّ[٤]، وتَرْكُ المُستَحَبِّ، فالأَوَّلُ: كتَرْكِ المرْأَةِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ الحَيْضِ، والثَّاني: كَتَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى. واللهُ أَعلَمُ.

---

[١] ومثَالُ تَرْكِ الوَاجِب لعُذْرٍ شَرعيٍّ: كتَرْكِ المرْأَةِ الصَّلَاةَ فِي زَمَنِ الحَيْضِ، وَلَا تُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ.

[٢] ومثَالُ تَرْكِ الوَاجِب لعُذْرٍ حِسِّيٍّ: كَأَنْ يُصلِّيَ المَريضُ العَاجزُ عَنِ القِيَامِ قَاعِدًا، وَلَا يُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وتَرْكُ المُستحَبِّ أَيْضًا لَا يُعاقَبُ عَلَيْهِ.

⁂




فَصْلٌ

فِي الاستِثنَاء فِي الإِيمَان

الاستِثنَاءُ فِي الإِيمَانِ[١]: أن يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ[٢].

---

[١] مِمَّا حَدَثَ القَوْل بِهِ بَعْد الصَّحَابَة وَلَمْ يَكُنْ شَائِعًا بينَهُم وهُوَ:

[٢] واعلَمْ أَنَّ الأَشْيَاء إِمَّا أَنْ تَكُونَ أفعَالًا مُحَقَّقة، وإِمَّا أَنْ تكُونَ أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحَقَّقةٍ، فإِنْ كَانَت أَشْيَاءَ مُحَقَّقةً فَلَا يَنْبَغِي الاستِثنَاءُ فِيهَا؛ لأنَّ الاستِثنَاء فِيهَا لَغْوٌ، وإِن كَانَت أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحَقَّقةٍ فالاستِثنَاءُ فِيهَا لَهُ وَجهٌ، فمَثلًا لَوْ قَالَ: أَنَا لَابِسُ ثوبِي إِنْ شَاءَ اللهُ. فهَذَا لَغوٌ؛ لأنَّ مُجرَّد كَوْنِ الثَّوبِ عَلَيْك دَلِيل عَلَى أَنَّ اللهَ قَدْ شَاءَهُ، فَلَا وَجْهَ للتَّعلِيق.

وإِذَا صَلَّيْتَ فقِيلَ لَكَ: هَلْ صَلَّيْتَ؟ فقُلْتَ: صَلَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ المَشيئَةَ تَعُودُ عَلَى فِعْلِكَ فَهِيَ لَغْوٌ؛ لأَنَّكَ قَدْ فَعَلْتَ وصَلَّيْتَ، وإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ المَشِيئَةَ تَعُودُ إِلَى صَلَاةٍ كَامِلَةٍ ومَقْبُولة فالاستِثنَاءُ هُنَا لَهُ وَجْهٌ، ولَيْسَ بلَغْوٍ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُصلٍّ يَكُون مُصلِّيًا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ فِي صَلاتِهِ قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَـمْ تُصَلِّ»(١)، وقَالَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ[١]:

وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»(١).

وإِذَا قِيلَ لَكَ مَثَلًا: هَلْ هَذِهِ الحَقيبَةُ مِنْ جِلْدٍ؟ فقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّ هَذَا لَغْوٌ؛ لأنَّ الحَقِيبَةَ حَقِيبَةٌ مِنْ جِلْدٍ، ولَوْ قَالَ لَكَ قَائِل وأَنْتَ تَغْسِلُ بَعْدَ الغَدَاءِ: هَلْ تَغدَّيْتَ؟ فقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّ هَذَا لَغْوٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ شَاءَهُ اللهُ، فأَنْتَ الْآنَ قَدْ تَغَدَّيتَ؛ ولهَذَا لَوْ أَنَّكَ عَبَّرْتَ بِهَذَا التَّعبيرِ عنْدَ النَّاسِ لَاسْتَغْرَبُوا مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ، كَيْف تَقُول: تَغَدَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ. وأَنْتَ الْآنَ مُتغَدٍّ؟! لكِنْ لَوْ جَاءَ رَجُلٌ جَدَلِيٌّ وقَالَ أَرَدْتُ بقَولِي: إِنْ شَاءَ اللهُ. الغَدَاءَ النَّافِعَ؛ لأنَّ مِنَ الغَدَاءِ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الإِنْسَان، فَيَكُون لَهُ وَجْهٌ، قَالَ اللهَ تَعَالَى: ﴿لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ﴾ [الغَاشية:٧]، فَلَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ للبَدَنِ، وَلَا دَفْعٌ للضَّرورَةِ.

إِذَنِ: الأَشْيَاءُ المَعْلُومَةُ المُحقَّقَةُ يَكُون الاستِثنَاءُ فِيهَا عَبَثًا ولَغوًا، والأَشيَاءُ غَيْر المُحقَّقةِ يَكُونُ الاستِثنَاء فِيهَا لَهُ مَحَلٌّ.

بَقِينا فِي الإِيمَانِ، وهَلْ يُستَثنَى فِيهِ بأَنَّ يَقُول الرَّجُل: أَنَا مُؤمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. أو لَا يُستَثْنى؟ فِيهِ خِلَافٌ طَوِيل بيْنَ العُلَماء؛ ولهَذَا قَالَ: «**وقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ**...».

[١] فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الاستِثْنَاء فِي الإِيمَان لَا يَجُوز؛ لأَنَّ الإِيمَانَ مَعْلُوم مُحقَّقٌ، وهُوَ إِقْرَارُ القَلْب، والأَعْمَالُ لَا تَدْخُلُ فِيهِ، وأَنْتَ إِذَا استَثنَيْتَ فِي أَمْرٍ مُحقق

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

القَوْلُ الأَوَّلُ: تَحرِيمُ الاستِثناء، وهُوَ قَوْلُ المُرْجِئَة والجَهْمِيَّة ونَحْوِهِم، ومَأخَذُ هَذَا القَوْلِ: أَنَّ الإِيمانَ شَيْءٌ وَاحِد يَعلَمُهُ الإِنْسَان مِنْ نَفْسِهِ، وهُوَ التَّصدِيقُ الَّذِي فِي القَلْبِ، فَإِذَا اسْتَثْنَى فِيهِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى شَكِّهِ؛ ولذَلِكَ كَانُوا يُسمُّون الَّذِينَ يَسْتَثْنُون فِي الإِيمان (شُكَّاكًا)[١].

القَوْلُ الثَّانِي: وُجُوب الاستِثناء[٢]، ....

فَهُوَ دَلِيل عَلَى شَكِّكَ فِيهِ، فالاستِثناء فِي الإِيمان إِذَنْ شَكٌّ فِي الإِيمان، والشَّكُّ فِيهِ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْلُوم، وعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوز أَنْ تَقُول: أنا مُؤمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. وهَذَا هُوَ: «**القَوْلُ الأَوَّلُ -تَحرِيمُ الاستِثناء...**».

[١] فَإِذَا قَالَ لَكَ صَاحِبُ هَذَا القَوْلِ: أَنْتَ مُؤمِن؟ قُلْت: إِنْ شَاءَ اللهُ، قَالَ لَكَ: كَفَرْتَ؛ لأَنَّ الإِيمان شَيْءٌ فِي القَلْب لَا بُدَّ أن يَكُونَ مَعْلُومًا مَجْزُومًا بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فَهَذَا تَرَدُّدٌ، والتَّرَدُّد فِيمَا يَجِب الجَزْمُ بِهِ مُنافٍ للجَزْمِ، فَيَكُون كُفرًا؛ ولهَذَا يُسمُّون مَن يَستَثنِي فِي الإِيمان بالشَّكَّاكة، وقَدْ أَشَارَ السَّفَّارِينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْي ذَلِكَ فِي مَنظُومَتِه فَقَالَ(١):

وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِي ... مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

أَمَّا لَوْ كَانَ مَعَ الشَّكِّ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ كُفْرٌ.

[٢] وهُوَ عكْسُ القَوْل الأَوَّلِ، فَلَا يَجُوز أَنْ تَقُول: أَنَا مُؤْمِن. وتَسْكُتُ، وَلَوْ قُلْت ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا، فالوَاجِبُ أَنْ تَقُول: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٧١).

وهَذَا القَوْلُ لَهُ مَأخَذَانِ:

١- أنَّ الإِيمانَ هُوَ مَا مَاتَ الإِنْسَان عَلَيْهِ، فالإِنْسَانُ إِنَّما يَكُون مُؤْمِنًا وكَافِرًا بِحَسَبِ الوَفَاةِ[١]، وهَذَا شَيءٌ مُستَقبَلٌ غَيْرُ معلُوم، فَلَا يَجُوز الجَزْمُ بِهِ[٢]. وهَذَا مَأخَذُ كَثِير مِنَ المُتأخِّرين مِنَ الكُلَّابيَّةِ وغيرِهِمْ، لكِنَّ هَذَا المَأْخَذَ لَمْ يُعلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَف عَلَّلَ بِهِ، وإِنَّما كَانُوا يُعلِّلُون بالمَأخَذِ الثَّانِي وهُوَ:

---

[١] في نُسخة «بحَسَب المُوَافَاة» أي: مُوافَاةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهُوَ حُلُول الأَجَل.

[٢] هَذَا وَجهُ القَوْل بوُجُوبِ الاستِثناء، يَقُول: لأَنَّ الإِيمان هُوَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإنسَانُ، وهُوَ الْآنَ حَيٌّ، لَا يَدْرِي مَاذَا يعرضُ لَهُ، رُبَّما يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُون بَينَهُ وبينَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فيَسبِقُ عَلَيْهِ الكِتَاب، فيَعمَلُ بعَمَلِ أَهْل النَّار فيَدخُلُها، فَلَا أحَدَ مِنَّا يَجزِمُ بأَنَّهُ سَيَمُوتُ عَلَى الإِيمان، لكِنْ نَرجُو اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُمِيتَنا عَلَى الإِيمانِ، وأَنْ لَا يُزِيغَ قُلوبَنا وَنَحنُ عَلَى خَوفٍ، فَهُمْ يَقُولُونَ: يَجِب الاستِثنَاء؛ لأَنَّ الإِيمانَ مَا مَاتَ عَلَيهِ الإنْسَان، وأَنْتَ لَا تَعلَمُ هَلْ تَمُوتُ عَلَيْهِ أو لَا؟ فيَجِبُ عَلَيْكَ أن تَقُول: إِنْ شَاءَ اللهُ. وإِلَّا فَأَنْتَ آثِمٌ؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ لنَبيِّهِ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف:٢٣-٢٤]، فالمُستَقْبَلُ لَا تَدْرِي عَنْهُ، يَقُولُ شَيخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ: «وهَذَا مَأخَذُ كَثِير مِنَ المُتأخِّرينَ مِنَ الكُلَّابيَّةِ وغيرِهِمْ، لكِنَّ هَذَا المَأْخَذَ لَمْ يُعلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَف عَلَّلَ بِهِ، وإِنَّما كَانُوا يُعلِّلُون بالمَأخَذِ الثَّانِي وهُوَ: أَنَّ الإِيمان المُطْلَق يَتَضمَّن فِعْلَ جَمِيعِ المَأْمُورات، وتَرْكَ جَمِيعِ المَحْظُورَاتِ».

٢- أَنَّ الإِيـمَان المُطْلَـق يَتَضَمَّن فِعْـل جَمِيعِ الـمَأْمُـورات، وتَـرْكَ جَمِيعِ المَحْظُورَاتِ[١]. وهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الإنسَانُ مِنْ نَفْسِه، ولَوْ جَزَم لكَانَ قَدْ زكَّى نَفْسَه[٢]. وشَهِدَ لـهَا بِأَنَّه مِنَ المُتَّقِينَ الأبْرارِ، وكَانَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَشْهَدَ لنَفْسِهِ بأَنَّهُ مِنْ أَهْل الجَنَّةِ، وهَذِهِ لَوازِمُ مُمتَنِعَةٌ[٣].

---

[١] يَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. وأَطْلَقْتَ، فالإِيمَان المُطْلَق يَتَضَمَّن فِعْلَ المَأْمُورات كُلِّها، وتَرْكَ المَحْظُوراتِ كُلِّهَا ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ فهَل أَنْتَ مُتَّصِفٌ بهَذِهِ الصِّفَاتِ؟

لَا أَجزِمُ بأَنَّني مُتَّصِفٌ بِهَا، بَلْ أَجْزِمُ بأَنَّ عِنْدِي أَصلَ الإِيمان، وهَذَا لَا شَكَّ عِنْدِي فِيهِ، لكِنْ أَنْ أَجزِمَ بأَنِّي سأَقُومُ أَوْ بأَنِّي قَائِمٌ بجَمِيعِ المَأْمُورَاتِ وتَرْكِ المنهيَّاتِ فَهَذَا أمْرٌ لَا يُمكِن، فأَنَا أَستَثْنِي مُلاحِظًا هَذَا المَعْنَى، وهُوَ أَنَّ الإِيمان المُطلَق يَتَضَمَّن فِعلَ جَمِيعِ المَأْمُوراتِ، وترْكَ جَمِيعِ المَنهيَّاتِ، وهَذَا شَيْءٌ لَا أَجْزِمُ بالقِيَام بِهِ، فأَنَا أَستَثْني لهَذَا السَّببِ؛ ولهَذَا قَالَ: «**وهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الإِنسَانُ مِنْ نَفْسِه، ولَوْ جَزَم**» بِهِ من نَفْسِه «**لكَانَ قَدْ زكَّى نَفْسَه**».

[٢] لَوْ قَالَ: أَنَا أَجْزِمُ بأَنِّي فَاعِلٌ لكُلِّ المَأْمُوراتِ، تارِكٌ لكُلِّ المَحْظُوراتِ. فَهَذِهِ تَزكِيَةٌ للنَّفسِ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم:٣٢].

[٣] أَيْ: مُمتَنِعَةٌ شَرْعًا، لَوْ أَنَّكَ قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِن. بِدُونِ قَولِكَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. وقصَدْتَ الإِيمَان المُطْلَـق المُستلزِمَ لفِعْلِ المَأْمُـورات، وتَرْكِ المَحْظُوراتِ لكُنْتَ قَـدْ

القَوْل الثَّالِث: التَّفْصِيلُ؛ فإِنْ كَانَ الاستِثْنَاء صَادِرًا عَنْ شَكَّ فِي وُجُودِ أَصْل الإِيمان فَهَذَا مُحَرَّمٌ، بَلْ كُفْرٌ[١]، لأنَّ الإِيمان جَزمٌ، والشَّكُّ يُنافِيهِ،.........

شَهِدْتَ لنَفْسِكَ بأَنَّك مِنْ أَهْل الجَنَّةِ؛ لأَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصفَهُ فلَا بُدَّ أن يَكُونَ مِنْ أَهْل الجَنَّةِ، وهَذَا حَرَامٌ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أن يَقُول: إِنَّهُ من أَهْل الجَنَّة. بَلْ يَقُول: إِنْ شَاءَ اللهُ أَرْجُو ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الإِيمانُ الَّذِي يُرادُ بِهِ فِعْلُ المَأْمُوراتِ، وتَرْكُ المَحْظُوراتِ لَا أَحَدَ يَجْزِمُ بِهِ، فَهَذَا مَأخَذُ السَّلَف فِي الاستِثْنَاء فِي الإِيمان، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ فقُلْتَ: نَعَمْ. ولَمْ تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. صَحَّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَصْل الإِيمان؛ لأَنَّ أَصْلَ الإِيمان عنْدَكَ مَعْلُوم جَازِمٌ بِهِ، وإذا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ فقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. صَحَّ أَيْضًا باعْتِبَارِ أَنَّكَ تُرِيدُ أنَّ الإِيمان عنْدَ الإِطلَاق يَتَضَمَّن فِعْلَ المَأْمُورات، وتَرْكَ المَحْظُوراتِ، وهَذَا شَيْء لَا تَجْزِمُ بِهِ، فتَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لِهَذَا الغَرَضِ.

أَمَّا عَلَى قَوْل بَعْض الكُلَّابيَّة الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لأَنَّكَ لَا تَدْرِي مَا الذِي تَمُوتُ عَلَيْهِ؟ فَهَذَا لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأنَّ الإِنْسَان إِنَّما يُخبِرُ عَنْ نَفْسِه الآنَ، أَمَّا المُستقبَلُ فاللهُ بِهِ عليمٌ.

[١] إِذَا قَالَ: أنا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. وهُوَ يُرِيد بِهَذَا الاستِثْنَاءِ أَصْلَ الإِيمان، يَعْنِي: أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ: هَلْ معَهُ أَصْل الإِيمان أَوْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، إِنِّي مُؤْمِن. فَهَذَا حَرَام بَلْ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ يُنافِي الإِيمان الَّذِي هُوَ الجَزْمُ واليَقِينُ؛ ولِهَذَا نَقُول: «**لأَنَّ الإِيمان جَزْمٌ، والشَّكُّ يُنافِيهِ، وإِنْ كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَزكِيَةِ النَّفسِ والشَّهادةِ لَهَا بتَحقِيقِ الإِيمان قَوْلًا وعمَلًا واعْتِقَادًا فَهَذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا المَحْذُورِ**».

وإِنْ كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَزْكِيةِ النَّفسِ والشَّهادةِ لـهَا بتَحقِيقِ الإِيمان قَوْلًا وعملًا واعْتِقَادًا فَهذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا المَحْذُورِ[١]، وإِن كَانَ المَقْصُودُ مِنَ الاستِثنَاء التَّبَرُّكَ بذِكْرِ المَشيئَةِ، أَوْ بيَانَ التَّعلِيلِ، وأنَّ مَا قَامَ بقَلْبِه مِنَ الإِيمان بمَشِيئَةِ الله فَهذَا جَائِزٌ[٢].

---

[١] إِذَا كَانَ الاستِثنَاء؛ لِئَلَّا يُزكِّيَ نَفْسَهُ؛ ولِئَلَّا يَشْهَدَ لـهَا بِأَنَّها مِنَ المُتَّقِين الأَبْرَارِ فالاستِثنَاء هُنَا وَاجِبٌ؛ لأنَّ تِزْكِيَةَ النَّفسِ حَرَام، ومَا أَوْقَعَ فِي الحَرَامِ فاجْتِنَابُهُ وَاجِبٌ.

[٢] وهَذَا -فِيمَا يَظْهَرُ لِي- غَالِبُ مَا يَقعُ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. يُرِيدُ بذَلِكَ التَّبرُّكَ، وتحقِيقَ ذَلِكَ بمَشيئَةِ الله.

وبِنَاءً عَلَيْهِ فيَكُونُ مَا يَقَعُ مِنَ العَامَّةِ مِنَ الاستِثنَاءِ جَائِزًا؛ لأَنَّك لَوْ سَأَلْتَ أَيَّ أَحَدٍ مِنَ العَامَّةِ بقَولِهِ: إِنْ شَاءَ اللهُ: هَلْ أَنْتَ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ لقَالَ: لَا، ولكِنْ أُرِيدَ التَّبَرُّكَ بذِكْرِ المَشيئَةِ. فهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، وإِن شِئْتَ فَلَا تَقُلْ، ويَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إِنْ شَاءَ اللهُ) فِيهَا شَيْء مِنَ التَّرَدُّدِ فِيمَا لَوْ قُلْت لصَاحِبِكَ: ستَأْتِي إِلَيْنَا اللَّيْلَةَ؟ فقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّكَ لَا تَرى أَنَّهُ أَعْطَاكَ وَعْدًا مُحقَّقًا.

ولهَذَا بَعْضُ النَّاس يَقُول لَهُ: «لَا تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. بَلْ قُلْ: سَآتِي»؛ لأَنَّ (إِنْ شَاءَ اللهُ) لَيْسَ جوَابًا، مَعَ أَنَّ قَصْدَهُ بقَولِهِ: إِنْ شَاءَ اللهُ. أَنَّهُ لَا يَدْرِي: هَلْ يُوجَدُ مَانِعٌ أَوْ لَا؟ وأَمَّا نيَّته فَهُوَ جَازِمٌ فِيهَا.

والتَّعلِيقُ بالمشيئَةِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ -أَعْنِي: بيَانَ التَّعلِيل- لَا يُنافِي تحقُّقَ المُعلَّق، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ التَّعلِيقُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ فِي الأُمُور المُحقَّقةِ، كقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح:٢٧][1].

وبهَذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الحُكْمِ عَلَى الاستِثْنَاء، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

والله أعلَمُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبيِّنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ

حُرِّرَ فِي ٨ مِنْ ذِي القَعدَةِ سَنَةَ ١٣٨٠هـ

والحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحَاتُ.

المُؤَلِّف

---

[١] فدُخولُـهُمْ المسْجِدَ الحَرامَ ثَابِتٌ ومُحقَّقٌ، والَّذِي جعَلَهُ مُحققًا أَنَّ اللهَ تَعالَى وَعدَ بِهِ ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ وأَكَّدَهُ بالقَسَمِ واللَّامِ والنُّونِ، فَهُوَ لَا بُدَّ أَنْ يقَعَ، ومَعَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مَعَ أنَّ الَّذِي قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ لِيُبيِّنَ أَنَّ دُخولَهُم إِيَّاهُ مُرتَبِطٌ بمَشيئَةِ اللهِ.

ولهَذَا لَمَّا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهُوَ يُحاوِرُهُ فِي الشُّروطِ الَّتِي جرَتْ بينَهُ وبَيْنَ المُشْرِكِينَ قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أَلَسْتَ تُحدِّثُنا بأَنَّنا نَأتِي البَيْتَ ونَطُوف بِهِ؟ قَالَ: «**بَلى حَدَّثْتُكَ بِهذَا، لكِنْ هَلْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّكَ سَتَدْخُلُهُ العَامَ؟**» قَـالَ: لَا. قَـالَ: «**فَـإِنَّكَ آتِيـهِ وَمُطـوِّفٌ بِـهِ؛ لأَنَّ اللهَ قَـالَ:** ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ

إن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾»[1]، لكِن لَيْست هَذِهِ السَّنَة، وفِيْهِ دَلِيل عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَيَبْقَى حَتَّى يَدْخُلَ البَيْتَ ويَطُوفَ بِهِ، فَهُوَ شَهَادَةٌ لَهُ بأَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَتحَقَّقَ لَهُ مَا وَعَدَ اللهُ تَعَالَى.

✱ ✧ ✱

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد العثيمين

مذكرة على مقرر التوحيد

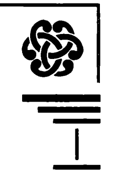
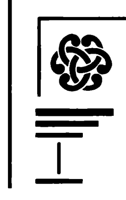
للسنة الثالثة الثانوية

بالمعاهد العلمية

بقلم

محمد الصالح العثيمين

صفحة غلاف المذكرة لفضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

* * *

الحَمْد لله ربِّ العالَمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وأصحابه أجمَعين. أمَّا بَعْدُ:

فهذه خُلاصة مقرَّر السَّنَة الثَّالثة ثانِوي فِي المعاهدِ العلميَّةِ في التَّوْحيد، مِنَ الفَتْوى الحمَويَّة الَّتي أَلَّفها شَيْخ الإِسْلام ابنُ تَيْمِيَّةَ، رتَّبناها على السُّؤال والجواب، تَحْت عناوينَ مُعَيَّنة؛ لعلَّ ذلك يكونُ أقربَ إلى فَهْمها، وأبْلَغَ في إِدْراك مَعْناها.

مُقدِّمة

س١: مَنْ هو شَيْخ الإسلام ابنُ تيميَّةَ؟

الجَوابُ: هُو العالِـم الرَّبَّانيُّ، بَحْر العُلوم العقليَّة والنَّقليَّة شَيْخ الإِسلام تقيُّ الدِّين أحمدُ بنُ عَبْد الحَليم بنِ عَبْد السَّلام ابنِ تيميَّةَ، وُلِد في حَرَّان في العاشِر مِن رَبيع الأوَّل سَنَة ٦٦١هـ، وتُوُفِّي محبوسًا في قَلْعة دِمشقَ في عِشرينَ مِن شوَّال سَنَة ٧٢٨هـ.

ارتَحَل مِنْ حَرَّانَ إلى دِمشقَ معَ أَهْل بَيْته، وتلقَّى العِلْم هناك حتَّى بلَغ الذُّرْوَة فيه، كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالِمًا كبيرًا، وعَلَمًا مُنيرًا، ومُجاهِدًا شَهيرًا، جاهَد في الله بما استَطاع مِنْ قَوْله وفِعْله، وكان قويَّ الحُجَّة، حُرَّ التَّفْكير، صائِبَ الرَّأْيِ، قَلَّ أَنْ يَخْتار الرَّأْيَ فيُخْطِئَ الصَّوابَ.

وكان صَدَّاعًا في الحقِّ، إذا تبيَّن له أَظْهره، ولم تَأْخُذه في الله لَوْمةَ لائمٍ؛ ومِنْ ثَمَّ حصَلَتْ له مواقفُ ومِحَنٌ مع أَهْل البِدَع ومَنْ والاهُم مِنْ ذَوي السُّلطان والجاهِ، وحُبِس عِدَّة مرَّات ظُلْمًا وعُدْوانًا، رحِمه الله رَحْمةً واسعةً، وجَزاه عنِ المسلِمينَ خَيْرًا.

✖ ✖ ✖

س٢: ما هي الفَتْوى الحَمَويَّة؟ وما سبَب تَأْليفها؟

الجَوابُ: هي كِتاب أَلَّفه شَيْخ الإسلام جوابًا لسُؤال ورَدَ علَيْه مِنْ حَماةَ، يقول فيه السَّائل: ما قَوْل السَّادة الفُقَهاء أئمَّة الدِّين في آيات الصِّفات؛ كقَوْله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وأحاديث الصِّفات؛ كقَوْله ﷺ: «**إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»[1]؟ ويقَع هذا الجَوابُ في حَوالَيْ ثلاث وثمانين صَفْحةً، وقَدْ قِيل: إنَّه كتَبه في جَلْسة واحدة بَيْن الظُّهر والعَصْر.

✖ ✖ ✖

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

الباب الأوَّل

في قَوْل أَهْل العِلْم وأَهْل السُّنَّة في أسماء الله وصِفاته الوارِدة في الكِتاب والسُنَّة

س٣: ما قَوْل أَهْل العِلْم في آيات الصِّفات وأحاديثِها؟

الجَوابُ: قَوْلهم فيها ما قاله اللهُ ورسُولُه والصَّحابةُ والتَّابِعون لهم بإِحْسانٍ، وهو: إِثْبات ما دَلَّت علَيْه هذه الآياتُ والأحاديث مِنْ أسماءِ الله وصِفاتِه، على الوَجْه اللَّائق به تعالى، مِنْ غَيْر تَحْريف، ولا تَعْطيل، ولا تَكْييف، ولا تَمْثيل.

* * *

س٤: ما الدَّليل على وُجوب القَوْل بما ذُكِر؟

الجَوابُ: الدَّليل على ذلك أنَّ الله بعَث محمَّدًا ﷺ بالهُدى ودِين الحقِّ، وأَوْجب على النَّاس جميعًا أن يُؤمِنوا به ويَتَّبِعوه.

فقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وقال النَّبيُّ ﷺ: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»**[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)،

والـخُلَفاء الرَّاشدون: همُ الَّذين خلفوا النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في العِلْم النَّافع والعَمَل الصَّالح.

⌘ ⌑ ⌘

الباب الثَّاني

في مَعْنى التَّحْريف والتَّعْطيل ... إلخ

س٥: مـا مَعْنـى التَّحْريف والتَّعْطـيل والتَّكْييف والتَّمْثيل؟ ومـا الفَـرْق بين التَّكْييف والتَّمْثيل؟

الجَوابُ: **التَّحْريف** لُغَةً: التَّغْيير، واصطِلاحًا: تَغْيير النُّصوص لَفْظًا أو مَعْنًى.

مثال تَغْيير اللَّفْظ: قَوْله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، حَيْث حَرَّفه مَنْ يُنْكِرون كلام الله مِنْ رَفْع الجَلَالة إلى نَصْبها.

ومِثال تَغْيير المَعْنى: تَفْسير يدَيِ الله بالنِّعْمة أو القُوَّة.

والتَّعْطيل لُغَةً: التَّرْك، واصطِلاحًا: إنْكار شَيْء مِنْ أسماء الله أو صِفاته؛ سواءٌ كان كُلِّيًّا كما فعَل الجَهْميَّة، أم جُزْئيًّا كما فعَل الأَشْعريَّة، حيث أثبَتوا سَبْعًا مِنَ الصِّفات ونَفَوُا الباقِيَ، والسَّبْع الَّتي أثبَتوها هي:

حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَـدِيرٌ، وَالْكَـلَامُ لَـهُ ... إِرَادَةٌ، وَكَذَاكَ السَّـمْعُ وَالْبَصَـرُ

والتَّكْييف: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة؛ مِثْل: أَنْ يَقول قائل: كَيْفيَّة استِواء الله على عَرْشه كذا وكذا.

= وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتَّمْثيل: إثبات مَثيل للشَّيْء؛ ومِثْله في صِفات الله أَنْ يَقول قائل: استِواء الله على عَرْشه مِثْل استِواء الإنسان على السَّرير.

والفَرْق بَيْن التَّكْييف والتَّمْثيل:

١ - أنَّ التَّمْثيل: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة مُقيَّدًا بمُماثِل.

٢ - والتَّكْييف: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة غَيْر مُقيَّد بمُماثِل.

⌘ ⌑ ⌘

الباب الثَّالث

في الإِلْحاد وأقسامه

س٦: ما هو الإِلْحاد لغةً واصطلاحًا؟ وما أقسامُه؟

الجَوابُ: الإِلْحاد لُغَةً: المَيْل، واصطِلاحًا: مَيْل الإنسان عمَّا يَجِب اعتِقاده أو عمَله.

ويَنقَسم إلى قِسْمين:

١ - إِلْحاد في أسماء الله.

٢ - وإِلْحاد في آياته.

فالإِلْحاد في أسماء الله دَليلُه قَوْله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وأَنْواعه أَرْبعة:

١ - أن يُسمَّى الله بما لم يُسَمِّ به نَفْسه؛ مِثْل: تَسْميَة النَّصارى إِيَّاه أَبًا.

٢- أن يُنْكِر شَيْئًا مِنْ أسماء الله، أو مِمَّا دَلَّتْ علَيْه مِنَ الصِّفات؛ كما فعَل أَهْل التَّعْطيل مِنَ الجَهْميَّة وغَيْرهم.

٣- أن يَعتَقِد أنَّ أسماء الله يُراد بها تَشْبيه الله بخَلْقه فيما دَلَّت علَيْه مِنَ الصِّفات؛ كما فعَل المُشبِّهة.

٤- أن يَشْتَقَّ مِنْ أسماء الله أسماءً للأَصْنام؛ كما فعَل المُشْرِكون باشتِقاق اللَّات مِنَ الإله، والعُزَّى مِنَ العَزيز.

والإِلْحاد في آيات الله دَليله قَوْله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآۗ ﴾ [فصلت:٤٠].

وهو نَوْعان:

١- إِلْحاد في آيات الله الكَوْنيَّة، وهي: مَخْلوقاته الدَّالَّة علَيْه، والإِلْحادُ فيها إمَّا بإِنْكار خَلْق الله إيَّاها، أو باعتِقاد مُشارِك أو مُعِين له في ذلِك.

٢- إِلْحاد في آيات الله الشَّرْعيَّة، وهي: ما أَنْزَله الله على رُسُله مِنَ الوَحْي، والإِلْحاد فيها يكُون إمَّا بتكْذيبها، أو تَحْريفها، أو مُخالَفتها.

والإِلْحاد في جميع أَقْسامه حَرام، ومِنه ما يَكُون كُفْرًا.

⌘ ⌑ ⌘

الباب الرَّابع

في تِبْيان النَّبِيِّ ﷺ للحَقِّ في أسماءِ الله وصِفاته

س٧: هل بيَّن النَّبيَّ ﷺ الحقَّ في أسماء الله وصِفاته؟ وما الدَّليل؟

الجَوابُ: نعَمْ، بيَّن النَّبيُّ ﷺ ذلك بيانًا تقُوم به الحُجَّة، وتَزُول به الشُّبْهة.

والدَّليل على ذلك قَوْله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وقَوْله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [الفتح:٢٨]، والـهُدى: العِلْم النَّافع، وهو مُتضمِّن لكلِّ عِلْم يَكُون للأُمَّة فيه خَيْر في دِينها أو دُنْياها، وأهمُّ شَيْء من ذلك ما يَتعلَّق بأسماء الله وصِفاته.

والمُراد بدِين الحقِّ: العمَـل الصَّالـح، والدَّليل مِنَ السُّنَّة قَـوْل النَّبيِّ ﷺ: «**تَركْتُكُمْ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا**»[1]، وَقَالَ أبو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقدْ تُوُفِّي رسولُ الله ﷺ وما طائِرٌ يُقَلِّب جناحَيْه في السَّماء إلَّا ذكَر لنا مِنْه عِلْمًا»[2].

* * *

س٨: هل يَسْتحيل عَدَم تِبْيان النَّبيِّ ﷺ الحقَّ في أسماء الله وصِفاته؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: نعَم، يَسْتحيل هذا من وُجوه مُتعدِّدة:

١- أنَّ النَّبيَّ ﷺ بُعِث بالهُدى والنُّور والصَّلاح، وأعْظمُ هدًى ونُورٍ وصَلاحٍ:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٥٣).

ما يَحصُل بمَعْرفة الله وأَسْمائه وصِفاته، فلَوْ فُرِض أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُبيِّنِ الحقَّ في ذلك؛ لكان هذا مُنافِيًا لَمقْصود الرِّسالة.

٢- أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُعِث بتَحْقيق عِبادة الله، ولا يُمْكِن تَحْقيق العِبادة إلَّا بمَعْرفة المَعْبود بأسمائه وصِفاته؛ ليُعْبَد على بَصيرة، فمَعْرفة أسماء الله وصِفاته أساس الدِّين، وخُلاصة دَعْوة المُرْسَلين، وهو أَوْجبُ وأَفْضلُ ما اكتَسبَتْه القُلوب وأَدْركَتْه العُقول.

٣- أن النَّبيَّ ﷺ عَلَّم أُمَّته كُلَّ ما فيه مَنْفعة لها، حتَّى آداب الأَكْل والشُّرْب والنَّوْم والجُلوس، وقَضاء الحاجَة، ولا يُمْكِن أَنْ يُعلِّم الأُمَّة هذه الأُمورَ الدَّقيقة، وأَنْ يترُك تَعْليم أهمِّ الأمور وأَعْظمها.

٤- أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان أَعْلمَ الخَلْق بالله، وأَنْصحهم لعِباد الله، وأَفْصحهم في بَيان مُراده، وكان الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحْرى النَّاس على العِلْم، وأشدَّهم رغبةً في تَحْقيق العِبادة؛ فلا يُمْكِن مع هذا المُقْتَضى التامِّ أن تَبْقى مَعْرفة الله بأسمائه وصِفاتِه مجْهولة غَيْر مُبيَّنة.

٥- أنَّه مِنَ المُستحيل أَنْ تكُون القُرون الفاضِلة -الصَّحابة والتَّابِعون وتابِعوهم، الَّذين هم خَيْر هذه الأمَّة- لم يُحْكِموا أسماء الله وصِفاته عِلْمًا واعتِقادًا وقَوْلاً؛ لأنَّ ضِدَّ ذلك إمَّا الجَهْل والسُّكوت، وإمَّا اعتِقاد الباطِل وقَوْل الكذِب، وكلاهما مُمتنِع.

أمَّا امتِناع الأوَّل؛ فقدْ عُلِم أنَّ القُرون الفاضِلة أشدُّ النَّاس رَغْبةً بالعِلْم وتَحْقيق العِبادة، ولا يُمْكِن لَمنْ هذه حالُه إلَّا أَنْ يكُون أَكْبرُ همِّه تَحْقيقَ مَعْرفة أسماء الله وصِفاته، والكَلام عنهم في هذا كَثير.

وأمَّا امتِناع الثَّاني؛ فإنَّه لا يُمْكِن لِمَن عرَف حال القَوْم أَنْ يَنْسُب إلَيْهم اعتِقاد الباطل وقَوْل الكذِب.

✖ ⌑ ✖

الباب الخامس

في مُقارَنة بَعْض الأغبياء بَيْن مَذْهب السَّلَف ومَذْهب الخلَف

س٩: قال بَعْض الأغبياء: طريقة السَّلف أَسْلمُ وطريقة الخلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ. فمَنْ همُ السَّلف والخلَف؟ وما سبَب هذا القَوْلِ؟ وما مَضْمونُه؟ وما نتيجتُه؟ وهلْ فيه شَيْء مِنَ الحقِّ؟ بيِّن ذلك مُوجِّهًا ما تَقول؟

الجَوابُ: السَّلف: همُ المُتمِّسكون بظاهِر الكِتاب والسُّنَّة فيما يتعلَّق بأسماء الله وصِفاته.

والخلَف: همُ الَّذين سلَكوا طريقة التَّأويل فيها، وحرَّفوا نُصوص الكِتاب والسُّنَّة إلى تأويلات زعَموا أنَّ العَقْل يُوجِبها.

وسبَب هذا القَوْل أمران:

١- اعتِقاد هذا الغبيِّ -بسبَب ما عِنْده مِنَ الشُّبهات الفاسِدة- أنَّ الله لَيْس له في نَفْس الأَمْر صِفة دَلَّت عليها النُّصوص.

٢- اعتِقاده أنَّ طَريقة السَّلف هي الإيمان بمُجرَّد ألفاظ النُّصوص، مِنْ غَيْر فَهْم لمَعْناها.

فلَمَّا اعتَقد هذين الأَمْرين، وكانَتْ نُصوص الكِتاب والسُّنَّة لا بدَّ لها مِنْ معنًى تَدُلُّ علَيْه؛ كان ما ذهَب إلَيْه الخلَف مِنْ إثْبات مَعنًى مجازيٍّ لها خَيْرًا في العِلْم والحِكْمة مِنْ إثْبات أَلْفاظ جَوْفاءَ لَيْس لها مَعْنًى!.

ومَضْمون هذا الكَلام نَبْذ الإسْلام وراء الظَّهْر!!.

ونتيجته تَحْريف الكَلِم عن مواضِعه واستِجْهال السَّابِقين الأوَّلين واستِبْلاههم، وأنَّهم بمَنْزِلة الأُمِّيِّين الَّذين لا يعلَمون الكِتاب إلَّا أمانيَّ، ولم يَتفطَّنوا لدَقائق العِلْم الإلهيِّ.

وهذا القَوْلُ الصَّادر مِنْ هذا الغبيِّ فيه حقٌّ وباطِل؛ فالحقُّ قَوْله: طريقة السَّلف أَسْلمُ. والباطِل قَوْله: طريقة الخَلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ.

وبَيان بُطْلانه مِنْ وُجوه:

١- أنَّه مُناقِض لقَوْله: طريقة السَّلف أَسْلمُ؛ لأنَّها إذا كانتْ أَسْلمَ كانَت أَعْلمَ وأَحْكَمَ قَطْعًا؛ إِذْ لا سَلامةَ إلَّا بعِلْم وحِكْمة.

٢- أنَّ اعتِقاده أنَّ الله لَيْس له صِفة في نَفْس الأَمْر دَلَّت عليها النُّصوص؛ اعتِقاد باطِل؛ لأنَّه مَبنيٌّ على شُبُهات فاسِدة؛ ولأنَّ الله قَدْ ثبَت له صِفات الكَمال، بدَلالة الشَّرْع والعَقْل والفِطْرة على ذلك، كما سيَأْتي إِنْ شاء الله تعالى.

٣- أنَّ اعتِقاده أنَّ طريقة السَّلف هي الإيمان بمُجرَّد أَلْفاظ النُّصوص مِنْ غَيْر فَهْم لمَعْناها هو اعتِقاد باطِل أَيْضًا؛ فإنَّ طَريقة السَّلف هي الإيمان بأَلْفاظ النُّصوص ومَعانيها الدَّالَّة علَيْها، مع الفَهْم التامِّ، والإِثْبات على الوَجْه اللَّائق بالله سُبْحانه، كما هو مَعْلوم مِنْ طَريقتهم.

٤- أنَّ السَّلف تَلقَّوْا طَريقتهم مِنَ الرُّسُل، الَّذين هم أَعْلم الخَلْق بالله، بما نزَل علَيْهم مِنَ الوَحْي الَّذي أَوْحاه الله إلَيْهم، أمَّا الخلَف فقَدْ تلقَّوْا طَريقتهم من الضَّالِّين مِنَ اليَهود والنَّصارى والصَّابِئين والمُشْرِكين، فكَيْف يكُون هؤلاءِ أَعْلمَ بالله وأسمائه وصِفاته مِنَ الرُّسُل وأَتْباعهم؟!

٥- أنَّ السَّلف كانوا على بَصِيرة مِنْ أَمْرهم، شرَح الله صُدورهم للوَحْي، ونوَّر قُلوبهم بالعِلْم والإيمان؛ فكان عِنْدهم مِنَ اليَقِين والطُّمَأْنينة ما هو مَعْلوم، أمَّا الخلَف فهُمْ في ضَلال وشَكٍّ وحَيْرة، وقَلَق فِكْريٍّ ونَفْسيٍّ لا يَنْتهي، كما أقرَّ بذلك رُؤَساؤهم، حَيْث قال بَعْضهم: لقدْ تأمَّلتُ الطُّرُق الكَلاميَّة، والمَناهِج الفَلْسفية؛ فما رأَيْتُها تَشْفي عَلِيلًا، ولا تَرْوي غَلِيلًا، ورأَيتُ أَقْربَ الطُّرُق طَريقةَ القُرْآن، أَقْرأُ في الإِثْبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وأَقْرأُ في النَّفْي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ومَنْ جرَّب مِثْل تَجْرِبتي عرَف مِثْل مَعْرِفتي[١].

فإذا كانَت هذه حالَهم، ومُنْتَهى إِقْدامهم؛ عَلِمنا يقينًا أنَّ مَذْهب السَّلف أَسْلمُ وأَعْلمُ وأَحْكَمُ، وأنَّ مَنْ قال: إنَّ مَذْهب الخلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ؛ فهُوَ جاهِل لم يَعرِف اللهَ -ولا رَسُوله ولا المُؤمِنين به- حَقِيقةَ المَعْرفة المَأْمور بها.

* * *

س١٠: ما هو سبَب الضَّلال والحَيْرة لهِؤلاء الخلَف؟

الجَوابُ: سبَب ذلك نَبْذهم كِتاب الله وَراءَ ظُهورِهم، وإِعْراضهم عمَّا بعَث الله به محمَّدًا ﷺ مِنَ البيِّنات والهُدى، وتَرْكهم البَحْثَ عَن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعين لَهُمْ بإِحْسان، والتِماسهم مَعْرفةَ الله مِنْ قَوْم لا يَعْرِفونه؛ بإِقْرارهم على أَنْفُسهم، وشَهادة أئمَّة المُسْلِمين علَيْهم.

* * *

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٤٥)، وعزاه شارح الطحاوية (ص:١٧٧-١٧٨) للفخر الرازي في كتابه (أقسام اللذات).

الباب السَّادس

في الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال

س١١: اذكُرْ الأدلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال؟

الجَوابُ: الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال لها طُرُق:

الطَّريق الأوَّل: الأدِلَّة الشَّرْعيَّة مِنَ الكِتاب والسُّنَّة وكَلام السلَف؛ مِثْل: قَوْله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر:٢٢] إلخ السُّورة، وما جاء في آيَة الكُرْسيِّ وسُورة الإِخْلاص وغَيْرهما.

وكقَوْله ﷺ: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»[١]، وأَسْماء الله تَعالى تَدُلُّ على ذَاته وصِفاته.

وأمَّا كَلام السَّلف في ذلك فكَثير جدًّا.

الطريق الثاني: الأدِلَّة العَقْليَّة؛ فالعَقْل دَلَّ على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال مِنْ وَجْهين:

١- أنَّ كلَّ مَوْجود فلا بُدَّ له مَنْ صِفة؛ إمَّا صِفة نَقْص، أو صِفة كَمال، وصِفة النَّقْص يَسْتحيل أَنْ يَتَّصِف بها الخالِق؛ فلَمْ يَبْقَ إلَّا صِفة الكَمال الواجِبة لله.

٢- أَنَّنا نرى في المَخْلوقات مِنْ صِفات الكَمال ما هو مُشاهَد، والَّذي أَعْطاها هذا الكَمالَ هو الخالِق، ومُعْطي الكَمالِ أَوْلَى به.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مئة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الطَّريق الثَّالث: أدِلَّة الفِطْرة؛ ووَجْهه: أنَّ النُّفوس السَّليمة مَفْطورة على محبَّة الله وتَعْظيمه وعِبادته، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:٣٠]، والنُّفوس إنَّما أَحبَّته وعظَّمته وعبَدَتْه؛ لأنَّها فُطِرَتْ على أنَّ الله مُتَّصِف بصِفات الكَمال الَّتي أحبَّتْه وعظَّمَتْه وعبَدَتْه مِنْ أَجْلها.

⁂

الباب السَّابع

في أنَّ مَذْهب السَّلف هو المَذْهب الصَّحيح

س١٢: هَلْ يتعيَّن أَنْ يكُون المَذْهبُ الصَّحيح مَذْهبَ السَّلف في أسماء الله وصِفاته؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: نعَمْ يَتعيَّن هذا، ووَجْه ذلك أَمْران:

١- أنَّ مَذْهَبهم دَلَّ علَيْه الكِتاب والسُّنَّة، كما يَعلَم ذلك مَنْ تتَبَّعه بعِلْم وإِنْصاف.

٢- أَنْ يُقال: الحقُّ إمَّا أَنْ يكُون في مَذْهَب السَّلف المَبْنيِّ على الكِتاب والسُّنَّة في الإِثْبات والتَّنْزيهِ، أو في مَذْهَب الخلَف المَبْنيِّ على الشُّبُهات الفاسِدة في الإِنْكار والتَّحْريف، لا يُمْكِن أَنْ يَخرُج الحقَّ عن أَحَدهما؛ فإمَّا أَنْ يكُون فيما قاله السَّلف، أو فيما قاله الخلَف، والثَّاني باطِل؛ لأنَّه يَستلزِم محْذورين عَظيمَيْن:

١- أنَّه لا يُوجَد في الكِتاب والسُّنَّة وكَلام السَّلف ما يَدُلُّ على الحقِّ الَّذي هو نَفْيُ الصِّفات كما زعَم الخلَف.

٢- أنَّ الكِتاب والسُّنَّة وكَلام السَّلف؛ اتَّفقَتْ كلُّها في الدَّلالة الصَّريحة أو الظَّاهِرة على ما هو باطِل بما أثبَتَتْه مِنْ أسماء الله وصِفاته على زَعْم الخلَف، وهذا يَتضمَّن أنَّه لَيس فيما جاء به النَّبيُّ ﷺ مِنَ الكِتاب والسُّنَّة لا هُدًى ولا بَيانٌ ولا شِفاءٌ لِـمَا في الصُّدُور، بَلْ إنَّ وُجود الكِتاب والسُّنَّة ضَرَر مَحْض في أَصْل الدِّين، وأنَّ الهُدى والبَيِّنات والحقَّ فيما قاله أَنْباط الفُرْس والرُّوم وأَفْراخ اليَهُود والنَّصارَى والفَلاسِفة!.

❋ ❋ ❋

الباب الثَّامِن

في طَريقَة أَهْل السُّنَّة والجَماعَة في أسماءِ الله وصِفاتِه

س١٣: ما طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَماعة في أسماءِ الله وصِفاتِه نَفْيًا وإِثْباتًا؟

الجَوابُ: طَريقتهم في ذلك هي الطَّريقة السَّليمة؛ لأنَّها مَبنيَّة على الكِتاب والسُّنَّة في الإِثْبات والنَّفْي والسُّكُوت.

ففي الإِثْبات يُثبِتون ما أَثْبَتَه الله لنَفْسه في كِتابه أو على لِسان رَسُوله ﷺ مِنْ أسماء الله وصِفاته، مِنْ غَيْر تَحْريف، ولا تَعْطيل، ولا تَكْيِيف، ولا تَمْثيل.

وفي النَّفْي يَنْفون ما نَفاه الله عن نَفْسه في كِتابه أو على لِسان رَسُوله ﷺ، ويَعتقِدون ثُبُوت ضِدِّ ذلك المَنْفيِّ لله تَعالى.

مِثال ذلك: أنَّ الله قال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، فيَنْفون الظُّلْم عن الله، ويَعتقِدون ثُبُوت ضِدِّه وهو العَدْل؛ وذلك لأنَّ النَّفْيَ المُجَرَّد لا يَدُلُّ على الكَمال حتَّى يَتضمَّن ثُبُوت صِفة كَمال.

وفي السُّكوت يَسكُتون عمَّا لم يَرِدْ إِثْباته أو نَفْيه في الكِتاب والسُّنَّة ممَّا تكلَّم النَّاس فيه؛ يَتَوقَّفون في لَفْظه، ويَستفصِلون عن مَعْناه، فإنْ أُرِيدَ به مَعْنًى يَليق بالله أَثْبَتوا ذلك المَعنَى، وإِنْ أُرِيدَ به مَعْنًى لا يَليق بالله نَفَوْه عنِ الله.

وهذه هي الطَّريقة السَّليمة الواجِبة والقَوْل الشَّامل؛ لأنَّ الأسماءَ والصِّفاتِ تَوْقيفيَّة، فيَجِب اتِّباع الشَّرْع فيها.

⌘ ⌑ ⌘

س١٤: اذْكُر شَيْئًا ممَّا تَكلَّم النَّاس فيه ولم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة؟

الجَوابُ: تكلَّم النَّاس في أَلْفاظٍ لم تَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة ممَّا أَضافُوه إلى الله نَفْيًا أو إِثْباتًا، وغَرَض الكَثيرين مِنهم أنْ يَتَوصَّلوا بمِثْل هذه الأَلْفاظِ إلى نَفْي ما أَثْبَتَه الله لنَفْسه مِنَ الأسماءِ والصِّفات.

والكَلامُ فيها نَوْعٌ مِنَ التَّكَلُّف والتَّنَطُّع في الدِّين، ولا سِيَّما إذا كان الغَرَض مِنْ ذلك نَفْيُ ما كان لله مِنْ صِفات الكمال.

فمِمَّا تَكلَّم النَّاس فيه:

١- **الجِسْم**: هل يَجوز إثباتُه لله، فنَقول: إنَّ لله جِسْمًا، أو لا يَجوز؟

طريقة أَهْل السُّنَّة والجَماعة أن يَقولوا: لا نُثْبِت لَفْظ الجِسْم لله ولا نَنْفيه عنه؛ لأنَّ كلًّا مِنَ الإِثْبات والنَّفْي لم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة.

وأمَّا مِنْ جِهَة المَعْنى: فإِنْ أُرِيدَ بالجِسْم الشَّيْءُ المُكوَّن مِنْ أَجْزاءٍ يَفْتَقِر بَعْضها إلى بَعْض في التَّكْوين والوُجُود؛ فهذا شَيْءٌ مُسْتحيلٌ على الخالِق جَلَّ وَعَلَا، وإِنْ أُرِيدَ بالجِسْم الشَّيْءَ المُستقِلَّ بنَفْسه المُتَّصِف بالصِّفات اللَّائِقة به؛ فهذا غَيْر مُسْتحيل

بالنِّسْبة إلى الله؛ لأنَّه لا يَلْزَم مِنْه نَقْص ولا تَشْبيه.

٢- الجِهَة: هَلْ يَجوز إِثْباتها لله فنَقول: إنَّ الله في جِهَةٍ أو لا يَجوز؟

طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَماعة التَّوَقُّف في لَفْظ الجِهَة إِثْباتًا ونَفْيًا؛ لأنَّ ذلِكَ لم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة.

وأمَّا في المَعْنى، فيقُولون: إِنْ أُرِيدَ بالجِهَة ما يُوجِب نَقْصًا كجِهَة السُّفْل أو جِهَة تُحيط بالله؛ فهذا مُسْتحيل على الله، وإِنْ أُرِيدَ بالجِهَة ما لا يُوجِب نَقْصًا وهو جِهَة العُلُوِّ على وَجْه لا يُحيط بالله؛ فهذا غَيْر مُسْتحيل على الله.

⁂

الباب التَّاسع

في أدِلَّة عُلُوِّ الله

س١٥: ما هي الأدِلَّة على عُلُوِّ الله؟ وما أَقْسامُه عِنْد أَهْل السُّنَّة؟

الجَوابُ: الأدِلَّة على عُلُوِّ الله لا تَنْحصِر أَفْرادُها، لَكِنَّ أَجْناسَها خَمْسةٌ:

الكِتاب، والسُّنَّة، والإِجْماع، والعَقْل، والفِطْرة.

فمِنْ أدِلَّة الكِتاب قَوْله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

ومِنْ أدِلَّة السُّنَّة قَوْل النَّبيِّ ﷺ: «رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٨٠٩) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تَواتَرتِ السُّنَّة في ذلك:

١- عن قَوْل النَّبيِّ ﷺ كما سبَق.

٢- وفِعْله، كما أَشار إلى السَّماء يَوْم عَرَفة يقُول: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[١].

٣- وإِقْراره كما أَقرَّ الجارية حِين قال لها: «أَيْنَ الله؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ[٢].

وأمَّا الإِجْماع فهُوَ مَعْلوم بَيْن السَّلف، نَقلَه عنهُم ابنُ عبْدِ البَرِّ[٣] وغَيْره.

وأما دَلالَة العَقْل على ذلك فوَجْهها: أنَّ العُلوَّ صِفة كَمال، وقَدْ ثَبُت بالعَقْل أنَّ الله مَوْصوف بجَمِيع صِفات الكَمال، فَوَجَب أَنْ يَثبُت له العُلُوُّ.

وأمَّا دَلالة الفِطْرة على عُلوِّ الله فوَجْهُها: أنَّ الخَلْق مَفْطورون على أنَّ الله في السَّماء؛ وَلذَلك تَجِد كُلَّ مَنْ توجَّه إلى الله بدُعاء أو عِبادة لا يَنْصرف قَلْبُه إلَّا إلى العُلوِّ.

وأَقْسام العُلوِّ اثْنان:

١- عُلوُّ صِفة، وهُوَ: أنَّ جَميع صِفات الله كَاملة عُليا، لا يُدانِيها شَيْء مِنْ صِفات المَخْلوقين، ولَيْس فيها نَقْص مِنْ أَيِّ وَجْه كان.

٢- عُلوُّ ذاتٍ، وهُوَ: أنَّ الله بذاتِه فَوْق كُلِّ شَيْء.

⁂

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٣) التمهيد (٧/ ١٢٩).

س١٦: ما الجَمْع بَيْن ثُبوت عُلوِّ الله بذاتِه وبَيْن قَوْله تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ [الأنعام:٣]، **وقَوْله:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزخرف:٨٤] **حَيْثُ إنَّ الآيتَيْن قد يَتوَهَّم واهِمٌ مِنْهما أنَّ اللهَ في الأَرْضِ؟**

الجَوابُ: الجَمْع بَيْن ذلك هو أنَّ مَعْنى قَوْله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [الأنعام:٣] أنَّ اللهَ إلهٌ في السَّموات وإلَهٌ في الأَرْض، فأُلوهيَّتُه تَعالى ثابِتةٌ فِيهما وإنْ كان هُو في السَّماء على العَرْش، وكذلك قَوْله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزخرف:٨٤] مَعْناها: أنَّ الله إلهٌ في السَّماء وإلهٌ في الأَرْض وإنْ كان هُو في السَّماء.

ونَظير ذلك في الكَلام أنْ تَقول: فُلانٌ أَميرٌ في مَكَة وأَميرٌ في المَدينَة. أي: إنَّ إمارتَه ثابِتةٌ في البَلَدَيْن وإنْ كان هو في أَحَدهما؛ وعلى هذا فلَيْس بَيْن الآيتَين وبَيْن عُلوِّ الله في ذاتِه شَيْء مِنَ التَّناقُض.

* * *

س١٧: قَالَ الله تَعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، **وقَال النَّبيُّ ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»**[1]**، و(في) للظَّرفيَّة، فهَلْ مَعْنى ذلك أنَّ السَّماء تُحيط بالله تَعالى عَنْ ذلك أَمْ ماذا؟**

الجَوابُ: لا يُمْكِن أَنْ يكُون مَعْنى ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أنَّ السَّماءَ تُحيطُ بالله؛ فإنَّ الله

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤٣٥١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَعْظم وأَجَلُّ مِنْ ذلك، وقَدْ أَخْبر في كِتابه أنَّ كُرْسيَّه -وهُوَ مَوْضع قَدَميه- وَسِع السَّمواتِ والأَرْضَ، وأَخْبر أنَّ السَّموات مَطْويات بيَمينِهِ، فكَيْف يَتصوَّر عاقِلٌ معَ هذا أَنْ تُحيط به السَّماء؟! وعلَيْه فيُحْمَل قَوْله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] على أَحَد مَعْنيَيْن:

١- أَنْ تبقى (في) للظَّرفيَّة، ويكُون المُراد بالسَّماء العُلوَّ لا الأَجْرام المَحْسوسة، وهذا مَعْنى لُغَوي صَحيح، قال الله تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [البقرة:٢٢] أَيْ: مِنَ العُلوِّ؛ لأنَّ المَطَر لَيْس يَنْزِل مِنَ السَّماء الَّتي هي الجِرْم المَحْسوس.

٢- أَنْ تَجْعل (في) بمَعْنى (على) لا للظَّرْفيَّة، وهذا مَعْنًى ثابِت لها، كَما جاءتْ به في قَوْله تَعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أَيْ: على جُذوع النَّخْل.

* * *

س١٨: كَيْف تَجْمَع بَيْن عُلوِّ الله وبَيْن كَوْنه مع خَلْقه؟

الجَوابُ: أَجْمَع بَيْنهما مِنْ وَجْهين:

١- أَنَّه لا تَناقُضَ بَيْن العُلوِّ والمَعِيَّة؛ فقَدْ يكُون الشَّيْء عالِيًا ويَصِحُّ أَنْ يُوصَف بالمَعِيَّة، كما تَقول: ما زِلْنا نَسِير والقُطْب معَنا، مع أنَّه في السَّماء، وهذا تَعْبير صَحيح لُغَةً وعُرْفًا.

٢- أَنَّه لو فُرِض التَّناقُض بَيْنهما في حقِّ المَخْلوق فإنَّ ذلك لا يَلْزَم في حقِّ الخالِق؛ لأنَّ الله لَيْس كمِثْله شَيْء، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقاس بخَلْقه.

وثَمَّ وجه ثالِث: وهو أنَّ الله أَخْبَرَنا بعُلوِّه وبأَنَّه معَنا، ولا يُمْكِن التَّناقُض في أَخْبار الله.

الباب العاشر

في طَريقة المُتكلِّمين في إثْبات الصِّفات أو نَفْيها

س١٩: مَنْ همُ المُتكلِّمون؟ وما هو الطَّريق لإِثْبات الصِّفات أو نَفْيها عِنْدهم؟ وما حَقِيقةُ الأَمْرِ على قَوْلـهم؟

الجَوابُ: المُتكلِّمون: همُ الَّذين يَعْتمِدون في إِثْبات الصِّفات أو نَفْيها على الطُّرُق الفَلْسفيَّة والنَّظَريَّات الَّتي يَزعُمون أنَّها عَقْليَّة.

وطَريق إِثْبات الصِّفات أو نَفْيها عِنْدَهم هو العَقْل؛ فما اقتَضَتْ عُقُولـهم إِثْباتَه مِنَ الصِّفات أَثْبتوه، وما اقتَضَتْ نَفْيه نَفَوْه، ومَا لا تَقْتَضي إِثْباتَه ولا نَفْيَه؛ فأَكْثَرُهم نَفَوْه، وبَعْضهم تَوَقَّف فيه.

وحَقيقةُ الأَمْر على قَوْلِه؛ أنَّه يَجِب على النَّاس ألَّا يَطْلُبوا مَعْرفةَ الله مِنَ الكِتاب والسُّنَّة، ولا مِن طَرِيقِ السَّلَف، وأَنْ يَطْلُبوها ممَّا يَقْتَضيه قِياسُ عُقولـهم الَّذي اختَلَفوا فيه، واضْطَربوا أَعْظَمَ اضْطِراب.

أمَّا ما لا يَقْتَضيه قِياسُ عُقولـهم ممَّا دَلَّتْ علَيْه النُّصوص مِنْ صِفات الله؛ فلَيْس المُراد إِثْباته لله، وإنَّما المُراد به أَحَد أَمْرين:

١- إِمَّا امتِحان العُقول وإِتْعاب الأَذْهان بتَخْريجه على شَوَاذِّ اللُّغَة ومَجازات الأَلْفاظ؛ لِيَزْداد بذلك الثَّوابِ بالتَّعَب الحاصِل مِنْ ذلك.

٢- وإِمَّا السُّكوت عَنْ مَعْناه مع تَفْويض عِلْمه إلى الله، ونَفْي دَلالته على شَيْء مِنَ الصِّفات.

⌘ ⌑ ⌘

س٢٠: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيما يَتعلَّق بإِثْبات الصِّفات أو نَفْيها. فهَلْ في رَأْيِهم ما يُغَيِّر انحِصار الخِلاف وتَقْليله؟ وعَلِّل لذلك؟

الجَوابُ: لَيْس في رَأْيهم هذا ما يُغَيِّر انحِصار الخِلاف أو تَقْليله؛ وذلك أَنَّ كُلَّ واحِد مِنْهم له مَتْبوع يُريد أَنْ يَكُون التَّحاكُم إلَيْه، لا إلى الله ورسولِه، وهؤلاءِ المَتْبوعون بَيْنهم مِنَ الاختِلاف والاضْطِراب ما هو مَعْلوم؛ وعلى هذا فالرُّجوع إلَيْهم لا يَزِيد الخِلاف إلَّا شِدَّة ولا الاضطِراب إلَّا تَبايُنًا وتَباعُدًا.

⁂

س٢١: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيما يَتعلَّق بصِفات الله فهَلْ يُشْبِهون مَنْ قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء:٦٠-٦٢]**، وما وَجْه مُشابَهتهم لهؤلاء؟**

الجَوابُ: نعَمْ، إنَّ المُتكلِّمين برَأْيهم الرُّجوع إلى العَقْل فيما يَتعلَّق بصِفات الله يُشبِهون مُشابَهة تامَّة لهؤلاء المُنافِقين الَّذين تَحدَّث الله عَنْهم في هذه الآيات، ووَجْه مُشابَهتهم أُمُور:

١ - أنَّ كُلًّا مِنْهم يَزْعُم أنَّه مُؤْمِن بما أَنْزَل الله، وهُمْ بخِلاف ذلك في الواقِع.

٢- أنَّ كُلًّا مِنْهم له رُؤَساءُ طَواغيتُ يُرِيد أَنْ يَكُون التَّحاكُم إلَيْهم لا إلى الكِتاب والسُّنَّة، مع أنَّهم مَأْمورون بالكُفْر بهؤلاء الطَّواغِيتِ.

٣- أنَّ كُلَّ واحِد مِنْهم بعَمَله هذا قد استَحْوَذ علَيْه الشَّيْطان ونَفَّذ إرادته فيه ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:٦٠].

٤- أنَّ كُلًّا منهم إذا دُعِيَ إلى الكتاب والسُّنَّة؛ صَدَّ وأَعْرَض إِعْراضًا ظاهِرًا.

٥- أنَّ كُلًّا منهم إذا عُثِر علَيْه وأُنْكِر علَيْه؛ ادَّعى وحلَف أنَّه لا يُريد بطَريقته إلَّا الإِحْسان والتَّوْفيق بَيْن الوَحْي وبَيْن ما جاء عن طَواغِيتهم.

* * *

س٢٢: اذكُر حال المُتكلِّمين الَّذين خالَفُوا الكِتاب والسُّنَّة وحَرَّفوا نُصوص الصِّفات إلى ما يَقْتَضيه قِياسُ عُقولِهم؟ وبماذا يُخْصَم به كُلُّ واحِد؟

الجَوابُ: حالُ هؤلاءِ المُتكلِّمين الاضْطِرابُ والتَّناقُض، لَيْس لهم قاعِدةٌ مُسْتقِرَّة، كُلُّ واحِد يَدَّعي أنَّ العَقْل يُوجِب أو يُجوِّز ما يَدَّعي الآخَرُ أنَّ العَقْل يَمْنَعه، بَلِ الواحِد مِنْهم بنَفْسه يتَناقَض في كَلامه، ولا شَكَّ أنَّ الِاخْتِلاف والتَّناقُض دَليل على أنَّ القَوْل فاسِد لا أَساسَ له.

ويُخْصَم كُلُّ واحِد بما خَصَم به الآخَر، وذلك مِنْ وُجوه:

١- بَيان أنَّ العَقْل لا يُحيل ما جاءَت به النُّصوص مِنْ صِفات الله.

٢- أنَّ في النُّصوص الوارِدة في الصِّفات ما لا يَحْتَمِل التَّأْويل.

٣- أنَّ عامَّة نُصوص الصِّفات مَعْلوم بالضَّرورة أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ جاء بها فتَأْويلها بمَنْزِلة تَأْويل القَرامِطة والباطِنيَّة في الصَّلاة والصَّوْم ونَحْوهما.

٤- بَيان أنَّ العَقْل الصَّريح (السَّالِم مِنَ الشُّبُهات والشَّهوات) يُوافِق مِنْ حَيْث الإِجْمال: ما جاءَت به النُّصوص مِنْ إِثْبات صِفات الكَمال لله، وإنْ كان في النُّصوص مِنَ التَّفْصيل ما يَعْجِز العَقْل عَنْ إِدْراكه، وقَدِ اعْتَرف أَكابِر هؤلاء بأنَّ العَقْل لا سَبيلَ له إلى اليَقين في عامَّة المَطالِب الإلهيَّة، وإذا كان الأَمْر هكَذا؛ فالواجِب أَنْ يُتَلقَّى هذا مِنَ الوَحْي على ما هو علَيْه مِنْ غَيْر تَحْريف.

⁂

الباب الحادِيَ عَشَرَ

في ظُهور مَقالة التَّعْطيل وتَطَوُّرها واستِمْدادها

س٢٣: متى ظَهَرَت مَقالة التَّعْطيل؟ ومَنْ أَوَّل مَنْ تكلَّم بها؟ وكَيْف تَطوَّرَت؟ ومِنْ أَيْن استِمْدادُها؟

الجَوابُ: ظَهَرَت مَقالة التَّعْطيل في أَواخِر عَصْر التَّابِعين، ثُمَّ انتَشَرَت بَعْد القُرون الثَّلاثة.

وأَوَّل مَنْ تَكلَّم بها الجَعْد بن دِرْهَم، حَيْث قال: إنَّ الله لم يَتَّخِذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكلِّم موسى تَكْليمًا.

فحبَسه خالد بن عَبْد الله القَسْريُّ في خُراسانَ، ثُمَّ خرَج به إلى مُصلَّى العيد يَوْم النَّحْر، فخطَب النَّاس وقال: «أيُّها النَّاس، ضَحُّوا تَقبَّل الله ضَحاياكم؛ فإنِّي مُضَحٍّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهم؛ لأنَّه زعَم أنَّ الله لم يَتَّخِذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكلِّم موسى

تَكْليمًا». ثُمَّ نزَل فذبَحه[١]، وكان ذلك في سَنَة ١١٩هـ.

ثُمَّ أخَذها عنه الجَهْمُ بنُ صَفْوان، فنشَرها وروَّجها بَيْن الناس فنُسِبَت المَقالة إلَيْه؛ لكَوْنه أَظْهَرها ودعا لها أَكْثَرَ، فقتَله سَلْم بن أَحْوَز صاحِب شُرْطة نَصْر بن سَيَّار، وذلك سَنَة ١٢٨هـ[٢].

وفي حُدود المِئة الثَّانية عُرِّبَت الكُتُب الرُّوميَّة واليُونانيَّة؛ فازْداد الأَمْر بَلاءً وشِدَّةً.

وفي حُدود المِئة الثَّالثة ازْداد انتِشار هذه المَقالةِ؛ بسَبَب بِشْر بن غِياث المَرِيسِيِّ وطَبَقته، الَّذين أَجْمع الأَئِمَّة على ذَمِّهم، وأَكْثَرُهم كَفَّروهم أو ضَلَّلوهم.

وأمَّا استِمْداد مَقالة التَّعْطيل فكان مِنَ اليَهود وضُلَّال الفَلاسِفة والصَّابِئين؛ لأنَّ الجَعْدَ بنَ دِرْهم أخَذها -على ما قِيل- مِنْ أَبانَ بنِ سَمْعانَ، عن طالوتَ، عن لَبيد بن الأَعْصَم اليَهوديِّ السَّاحِر، الَّذي سحَر النَّبيَّ[٣] ﷺ، وقَدْ قِيل: إنَّ الجَعْد كان مِنْ أَرْض حَرَّانَ، وكان فيها كَثير مِنَ الفَلاسِفة والمُشْرِكين والصَّابِئين.

⁂

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) انظر: خلق أفعال العباد (ص:٤٠)، وتاريخ الطبري (٧/ ٣٣٥)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص:٢٠٠)، والملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٦.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٦٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب السحر، رقم (٢١٨٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الباب الثَّاني عَشَرَ

فيما يُثبِته النُّفاة من صِفات الله

س٢٤: اذكُر ما يُثْبته النُّفاة مِنْ صِفات الله؟

الجَوابُ: يَقول النُّفاة: إنَّ الله لَيْس له صِفات ثُبوتيَّة، وإنَّما صِفاته إمَّا سَلْبيَّة، أو إِضافيَّة، أو مُركَّبة منهما.

فالصِّفات السَّلبية هي: التي تَدُلُّ على أَمْر مَسْلوب -أَيْ: مَنْفيٍّ- لا على أَمْر ثُبوتيٍّ، مِثال ذلك: (العِلْم) مِنْ صِفات الله، وهو أَمْر ثُبوتيٌّ، لَكِنَّ النُفاة لا يُثْبِتون به العِلْم، ويَقولون: مَعْناه: انتِفاء الجَهْل عنه، لا ثُبوت العِلْم.

والصِّفات الإِضافيَّة هي: الَّتي تَدُلُّ على صِفة مُضافة إلى الغَيْر، مِثال ذلك: (الخَلْق) فلَيْس مَعْناه عِنْد النُّفاة ثُبوت صِفة الخَلْق لله، وإنَّما مَعْناه: وُجود مَخْلوق له.

والمُرَكَّبة مِنْهما هي: التي تكون سَلْبيَّةً باعتِبار، وإضافيَّةً باعتِبار آخَرَ، مِثال ذلك: (الأوَّل)، فلَيْس مَعْناه عِنْد النُّفاة ثُبوت صِفة الأَوَّليَّة له، وإنَّما مَعْناه انتِفاء الحُدوث عنه، وهي بهذا المَعْنى سَلْبيَّة، وكذلك أنَّ الأَشْياء كائِنة بَعْده، وهي بهذا المَعْنى إضافيَّة.

⁂

الباب الثَّالِثَ عَشَرَ

في بَيان أنَّ كُلَّ واحِد مِنَ المُعَطِّلة والمُمثِّلة يَجمَعُ بَيْنَ التَّعطيل والتَّمْثيل

س٢٥ : اشرَحْ قَوْل المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكلُّ واحِد من فَريقَي التَّعْطيل والتَّمْثيل فهُوَ جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل»؟ وبَيِّن وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: المُعطِّلة هُمُ: الَّذين يُنْكِرون شَيْئًا مِنْ أسماء الله أو صِفاته، والمُمثِّلة هُمُ: الَّذين يُثْبِتون ذلك مع التَّمْثيل. فمَذْهب كُلٍّ مِنْهما على الضِدِّ مِنْ مَذْهَب الآخَر، إلَّا أنَّه عِنْد تَحْليل كُلِّ مَذْهَب مِنْ مَذْهَبيهما يَتبيَّن أنَّ فيه تَعْطيلًا وتَمْثيلًا؛ ولذلك قال المُؤلِّف: «كُلُّ واحِد مِنْ فَريقَي التَّعْطيل والتَّمْثيل فهُوَ جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل».

أمَّا التَّعْطيل في مَذْهب المُعطِّل فظاهِر، وأمَّا التَّمْثيل فيه: فلأنَّ المُعطِّل إنَّما أنْكَر صِفات الله؛ لأنَّه فَهِم أنَّ إثْباتها يَستلزِم تَشْبيه الله بخَلْقه، فلمَّا فَهِم ذلك أخَذ يُؤوِّلها ويُنْكِر ما دَلَّتْ علَيْه، فمَثَّل أَوَّلًا بفَهْمه الخاطِئ، وعَطَّل ثانِيًا بعَمَله السَّيِّئ.

وأمَّا التَّمْثيل في مَذْهب المُمثِّل فظاهِر، وأمَّا تَعْطيله: فإنَّه إذا مثَّل الله بخَلْقة صار مُعطِّلًا مِنْ ثَلاثة وُجوه:

١- أنَّه عطَّل الله مِنْ كَماله الواجِب حَيْث شبَّهه بالمَخْلوق النَّاقِص.

٢- أنَّه عطَّل كُلَّ نَصٍّ يَدُلُّ على أنَّ الله لَيْس كمِثْله شَيْء.

٣- أنَّه عطَّل نَفْس النَّصِّ الَّذي أَثْبَتَ به الصِّفة، فمَثَلًا قَوْله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، يَعْتَقِد المُمثِّل أنَّ هاتَيْن اليَدين مِثْل أَيْدي المَخْلوقين، فنَقول لـه: لقَـدْ عطَّلتَ هذه الآيَةَ عن مَعْناهـا الصَّحيح؛ لأنَّها إنَّما تَـدُلُّ على إثْبات يَـدٍ

تَليق بالله، فإذا جعَلتَها تَدُلُّ على يَدٍ تُماثِل أَيْدي المَخْلوقين فقَدْ عطَّلتَها عن مَعْناها الصَّحيح.

وبهذا عُلِم أنَّ كُلَّ مُعطِّل مُمثِّل، وكل مُمثِّل مُعطِّل، لَكِنْ يَمْتاز المُعطِّل بنَفْي كُلِّ مَعْنًى حَقيقيٍّ للصِّفة، ويَمتاز المُمثِّل بإِثْبات صِفة لله تُماثِل صِفات المَخْلوقين.

⌘ ⌑ ⌘

الباب الرَّابِعَ عَشَرَ

في انقِسام النَّاس في الإِيمان بالله واليَوْم والآخِر

س٢٦: اذكُر طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لـهُمْ بإِحْسانٍ في الإيمان بالله واليَوْم الآخِر؟ وهَلْ ذلك يَتضمَّن الإِيمان بالمَبْدأ والمَعاد؟

الجَوابُ: طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لـهُمْ بإِحْسان في الإيمان بالله واليَوْم الآخِر على الاستِقَامة، وهي الإِيمان بما جاء من ذلك في الكِتاب والسُّنَّة على الوَجْه الَّذي أراده الله ورَسوله، واعتِقاد أنَّ ذلك حَقٌّ على حَقيقته لَيْس فيه مَجاز ولا تَخْييل، وأنَّه صادِر عن عِلْم تامٍّ وصِدْق تامٍّ، ببَيان بَليغ، وكَلام مُتْقَن فَصِيح.

والإِيمان بالله يَتضمَّن الإيمانَ بالمَبْدأ والمَعاد؛ لأنَّ الله جَمَع بَيْنهما في آيات كَثيرة كقَوْله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء:٥٩]، كما جَمَع بَيْن المَبْدأ والمَعاد في آيات مُتعدِّدة أَيْضًا كقَوْله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧] وقَوْله: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان:٢٨].

⌘ ⌑ ⌘

س٢٧: مَنْ هُمُ المُنْحرِفون عن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعِين لـهُمْ في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر؟

الجَوابُ: هُمْ ثَلاث طَوائفَ:

١- أَهْل التَّخْيِيل.

٢- أَهْل التَّأْويل.

٣- أَهْل التَّجْهيل.

* * *

س٢٨: مَـنْ هُـمْ أَهْـل التَّخْييل؟ وما طَريقتهـم؟ وما أَقْسامهـم؟ وبـماذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: أَهْـل التَّخْيِيل هُـمْ: المُتَفَلْسِفة ومَنْ سـلَك سَبيلهـم؛ مِنْ مُتكلِّـم، ومُتصوِّف، ومُتفقِّه.

وطَريقتهم أنَّ ما جاءَت به الرُّسُل مِنَ الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر لا حَقيقةَ له في الواقِع، وإنَّما هو تَخْيِيل وأَمْثال مَضْروبة؛ لِيَنْتَفِع بها الجُمْهور؛ لأنَّ النَّاس لا يَسْتَقيمون على الأَمْر المَطْلوب مِنْهم إلَّا بتَرْغيب وتَرْهيب، فيُذْكَر لـهُمْ رَبٌّ عَظيم يُثيبهم على الامْتِثال بما يَذكُر مِنَ الثَّواب والنَّعيم، ويُعاقِبهم على المُخالَفة بأَنْواع العِقاب، وإِنْ كان هذا لا حَقيقةَ له في الواقِع على زَعْم هؤلاء؛ فلا رَبَّ ولا بَعْثَ ولا عِقابَ ولا ثَوابَ.

وهُمْ قِسمان: غُلاة وغَيْر غُلاة.

فالغُلاة: يَزعُمون أنَّ الرُّسُل لا يَعْلمون الحَقيقة على ما هي علَيْه، وأنَّ مِنَ المُتَفَلْسِفة وأَوْليائهم مَنْ يَعلَم الحَقيقةَ، فزعَموا أنَّ مِنَ المُتَفَلْسِفة ومَنْ يَزعُمون أنَّهم أَوْلياءُ مَنْ هو أَعْلم بالله واليَوْم الآخِر مِنَ المُرْسَلين.

وغَيْر الغُلاة: يَزعُمون أنَّ الرُّسُل يَعلَمون الحَقيقة على ما هي علَيْه، وأنَّه لا ربَّ ولا بَعْثَ ولا جَزاءَ، ولَكِنْ كذَبوا على النَّاس للمَصْلَحة، هذا رَأْي أَهْل التَّخْييل في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر.

أمَّا في الأَعْمال: فمِنْهم مَنْ يَراها حَقيقةً ورِياضةً نَفْسيَّة وعَقْليَّة وأَخْلاقيَّة واجتِماعيَّة يُؤْمَر بها العامَّة والخاصَّة، ومِنْهم مَنْ يَرى أنَّه لا يُؤْمَر بها إلَّا العامَّة؛ لأنَّ الخاصَّة وصَلُوا إلى الغاية، فلا حاجةَ بِهِمْ إلَيْها، ويَرَوْن أنَّها رُموز وإِشارات لأُمور مَعْلومة عِنْدهم، وأنَّ حَقيقة الصَّلاة هي مَعْرِفة أَسْرارهم، والصِّيام كِتْمان أَسْرارهم، والحجُّ زِيَارة أَوْلِيَائهم.

والرَّدُّ على أَهْل التَّخْييل مَعْلوم ببَداهة الحِسِّ وضَرُورة العَقْل والشَّرْع؛ فإنَّنا نُشاهِد مِنَ الآيات الدَّالَّة على وُجود الله وكَمال صِفاته ما لا يُمكن حَصْره.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ   تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[1]

والعَقْل يَعْلم بالضَّرورة أنَّ هذه الحَوادِثَ المُنتظِمة لا بُدَّ لها مِنْ مُحْدِث حَكيم، والشَّرائع كلُّها أَثْبتَتِ الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر، ولا يُنْكِر ذلك إلَّا مُكابِر أو مَجْنون.

---

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد؛ انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

وهؤلاء لا يَحْتاجون في الرَّدِّ علَيْهم إلى تَعَب وتَفْكير؛ لأنَّ نُفور النَّاس عن طَريقتهم أَمْر مَعْلوم.

✦ ✧ ✦

فَصْل

س٢٩: مَنْ هُمْ أَهْل التَّأْويل؟ وما طَريقتهم في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر؟ ولماذا كان المُؤَلِّف وغَيْره مِنْ أَهْل السُّنَّة يَجتهِدون في الرَّدِّ علَيْهم؟

الجَوابُ: أَهْل التَّأْويل هُمُ: الجَهْمِيَّة، ومَنْ سلَك سَبيلهم مِنَ المُعتزِلة وغَيْرهم، مِمَّن يُحرِّفون نُصوص الكِتاب والسُّنَّة في أسماء الله وصِفاته عن حَقيقتها إلى مَعانٍ مَجازِيَّة، يُعَيِّنونها بحَسَب مَا تَقْتضيه عُقولـهم.

وطَريقتهم في الإِيمان باليَوْم الآخِر أنَّه ثابِت وحَقٌّ، فيُؤمِنون بالبَعْث والجَزاء على حَقيقته.

وأمَّا الإِيمان بالله فمُنْحرِفون فيه عَنْ طَريقة النَّبيِّ ﷺ وأَصْحابه؛ لأنَّهم يُنْكِرون حَقيقة ما وصَف الله به نَفْسه، ويَقولون: «إنَّ نُصوص الصِّفات لا يُراد بها حَقيقتها الَّتي تُفْهَم من ظاهِرها وإنَّما يُراد بها مَعانٍ مَجازيَّةٌ لم يُبيِّنها رَسول الله ﷺ لِأُمَّته؛ لأنَّه أَراد مِنْهم أَنْ يَفهَموا صِفات الله بعُقولـهم، ثُمَّ يُحاوِلوا صَرْف النُّصوص عن ظاهِرها إلى ما تَقتَضيه عُقولـهم، والحِكْمة في ذلك امتِحانهم وإِتْعاب أَفْكارهم؛ ليَزْدادوا بذلك ثَوابًا».

وإنَّما اجتَهَد المُؤلِّف وغَيْره مِنْ أَهْل السُّنَّة في الرَّدِّ على هؤلاء؛ لأنَّهم كانوا يَتظاهَرون بتَنْزيه الله وبنَصْر السُّنَّة، فيَغتَرُّ الناسُ بِهِمْ وبما يُمَوِّهونه مِنْ زُخْرُف القَوْل؛ فلذلك احتاجوا إلى جُهْد كَبير وطُرُق مُتعدِّدة في الرَّدِّ علَيْهم.

س٣٠: ما هي الشُّبُهات الَّتي يَحتَجُّ بها أَهْل التَّأويل على نَفْي الصِّفات؟ وبماذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: مِنَ الشُّبُهات الَّتي يَحتَجُّ بها أَهْل التَّأويل على نَفْي حَقيقة الصِّفات:

١- آيات مِنَ القُرْآن كقَوْله تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وأَمْثال هذه الآياتِ الَّتي تَدُلُّ على أنَّ الله لا مِثْلَ له ولا نِدَّ.

٢- أنَّ إِثْبات الصِّفات يَستلزِم التَّشْبيه والحُدوث.

والرَّدُّ علَيْهم بما يَلي:

١- أنَّ الآياتِ الَّتي احتَجُّوا بها لا تَدُلُّ على نَفْي الصِّفات عنِ الله، وإنَّما تَدُلُّ على أنَّ الله لا مِثْلَ له؛ وذلك لِكَمال صِفاته، فمِنْ أَجْل كَمالها وعَظَمتها لا يُمْكِن أَنْ يُماثِله أَحَد مِنَ المَخلوقين، فإذا كان للمَخْلوق حَياة وللخالِق حَياة؛ فإنَّ حَياة الخالِق أَعْظَم مِنْ حَياة المَخْلوق، وإذا أَثبَتْناها على هذا الوَجْهِ لم يَلْزم أَنْ يَكُون مُماثِلًا للمَخْلوق.

٢- أنَّ قَوْلهم: إِثْبات الصِّفات يَستلزِم التَّشْبيه والحُدوث. قَوْلٌ باطِل؛ لأَنَّنا نَقول بإِثْبات صِفات تَليق بالله وتَخْتصُّ به ولا تُشْبِه صِفاتِ المَخْلوقين، كَما قالوا هُمْ بإِثْبات ذاتٍ لله تَليق به ولا تُشْبِه ذَوات المَخْلوقين، وقالوا بإِثْبات وُجود لله لا يُشْبِه وُجود المَخْلوقين، فكَيْف يَتَناقَضون فيُثْبِتون ذاتًا ووُجودًا لله مِنْ غَيْر تَشْبيه، ثُمَّ يُنْكِرون ما أَثْبَتَه الله لنَفْسه مِنَ الصِّفات الأُخْرى بحُجَّة أَنَّ ذلك يَسْتلزِم التَّشبيه؟!

وأمَّا قَوْلـهم: إنَّ إِثْبات الصِّفات يَستلزِم الحُدوث. فإِنْ أَرادوا حُدوث المَوْصوف فلَيْس بصَحيح، ولا يَلزَم مِنْ حُدوث الصِّفة حُدوث المَوْصوف، وإِنْ أَرادوا حُدوث الصِّفة فإنَّ ذلك لا يُوجِب النَّقْص في حَقِّ المَوْصوف في بَعْض الصِّفات، ومِنَ المَعْلـوم أنَّ بَعْض صِفات الله حـادِثُ النَّـوْع؛ كالِاسْتِـواء على العَرْش، وبَعْضهـا حادِثُ الآحاد؛ كالكَـلام، ولَيْس في ذلك نَقْص بوَجْـه مِنَ الوُجوه.

٣- أنَّه لا يَجوز صَرْف النُّصوص عن ظاهِرها إلَّا بدَليل، ولا دَليلَ لَـهُم في ذلك.

٤- أنَّ طَريقتهم تَتَضمَّن نَفْي ما أَثْبتَه الله لنَفْسه مِنْ صِفات الكَمال.

٥- أنَّ تحكيمَهم العَقْل في صِفات الله أَمْر مُبْتدَع حادِث لم يَأمُر به النَّبيُّ ﷺ ولا أحدٌ مِنْ سَلَف الأُمَّة، مع أنَّه ﷺ أَخبَر بأنَّ أُمَّته ستَفْترِق على ثَلاث وسَبْعين فِرْقةً[1]، ولم يَأمُرهم بالرُّجوع إلى العَقْل عِنْد التَّنازُع، وإنَّما أَمَرهم بالرُّجوع إلى الكِتاب والسُّنَّة ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

٦- أنَّ طَريقتهم لَيْست على أساس صَحيح، بَلْ هي مُتَناقِضة، تَجِدهم يُنكِرون شَيْئًا مِنَ الصِّفات بحُجَّة يَلزَمهم نَظيرها فيما أَثْبَتُوه؛ مِثْل ذلك يَدُ الله، أَنكَروا أَنْ يَكُون المُراد بها اليَدَ الحَقيقيَّة؛ لأنَّ ذلك يَستلزِم على زَعْمهم أَنْ يَكُون مُشابِهًا للمَخْلوق الَّذي له يَدٌ، ثم فَسَّروا يَدَ الله بالقُوَّة!

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فنَقول لـهم: هذا نَقْض لقاعِدتكم؛ لأنَّ إِثْبات القُوَّة لله يَستلزِم على قاعِدتكم أَنْ يَكُون مُشابِهًا للمَخْلوق الَّذي له قُوَّة، فإِنْكاركم اليَدَ وإِثْباتكم القُوَّةَ تَناقُض ظاهِر، فقَدْ وقَعْتم في مِثْل ما فرَرْتم مِنْه، وزِدْتم على ذلك تَحْريف النُّصوص وإِنْكار حَقيقة ما وصَف الله به نَفْسه، فإِنْ قالوا: إنَّما نُثْبِت قُوَّة لا تُشْبِه قُوَّة المَخْلوقين، قُلْنا لـهم: فلِماذا لا تُثْبتون يَدًا لا تُشْبِه أَيْدي المَخْلوقين إِذْ لا فَرْقَ بَيْن الأَمْرَيْن؟

✖ ⌑ ✖

فَصْل

س٣١: اذكُر إِلْزامَ أَهْل التَّخْيِيل لأَهْل التَّأْويل بإِنْكار حَقيقة المَعاد، ورَدَّ أَهْل التَّأْويل علَيْهم؟ وكَيْف كان ذلك الرَّدُّ حُجَّةً لأَهْل السُّنَّة على أَهْل التَّأْويل في إِنْكارهم حَقيقة الصِّفات؟

الجَوابُ: عرَفتَ ممَّا سبَق أنَّ أَهْل التَّخْييل يُنكِرون حَقيقة البَعْث والمَعاد ويُحرِّفون النُّصوص الوارِدة في ذلك، وأنَّ أَهْل التَّأْويل يُثبِتون حَقيقة البَعْث والمَعاد ويُقِرُّون النُّصوص الوارِدة في ذلك على حَقيقتها، ولكنَّهم يُنكِرون حَقيقة ما وصَف الله به نَفْسه ويُحرِّفون النُّصوص الوارِدة في ذلك.

وبَعْدُ؛ فإِنَّ أَهْل التَّخْييل أَلزَموا أَهْلَ التَّأْويل أَنْ يُنكِروا حَقيقة المَعاد كَما أَنكَروا حَقيقة الصِّفات، فرَدَّ علَيْهم أَهْل التَّأْويل قائِلين: «نَحْن نَعْلم بالضَّرُورة أنَّ الرُّسُل جاؤُوا بإِثْبات البَعْث والمَعاد حَقيقة، وأنَّ الَّذين أَنْكروه لَيْس لـهم حُجَّة سِوَى استِبْعاد عُقولـهم له، وهي حُجَّة فاسِدة، فوجَب الإِيمان بالبَعْث والمَعاد على حَقيقته مِنْ غَيْر تَأْويل».

فقال أَهْل السُّنَّة لأَهْل التَّأْويل: لقَدْ أَصَبْتم في رَدِّكم على أَهْل التَّخْيِيل حَوْل نُصوص المَعاد وإِثْباته حَقيقةً، فحُجَّتكم في الرَّدِّ علَيْهم حُجَّة قَوِيَّة ظاهِرة لا مَناصَ عَنْها، ولكنَّنا سَوْف نَحتَجُّ بها علَيْكم في إِنْكاركم حَقيقة الصِّفات وتَحْريفكم نُصوصها مِنْ غَيْر حُجَّة، فنَقول لَكُمْ: «نَحْن نَعْلم بالضَّرورة أنَّ الرُّسُل جاؤُوا بإِثْبات الصِّفات لله حَقيقةً، وأنَّ الَّذين أَنْكروها لَيْس لَـهُمْ حُجَّة سِوَى استِبْعاد عُقولـهم لـها، وهي حُجَّة فاسِدة فوَجَب الإِيمان بالصِّفات على حَقيقتها مِنْ غَيْر تَأْويل».

فما بالُكم تَتَناقَضون فتَمْنعون التَّأْويل في نُصوص المَعاد وتُجَوِّزونه -بَلْ تُوجِبونه- فِي نُصوص الصِّفات، مع أنَّ كِلَا البابَيْن ثابت في الكُتُب الإلهية، بَلْ إِنَّ تَقْرير الصِّفات في الكُتُب الإلهيَّة والإِقْرار بها في الفِطَر السَّليمة أَبْلَغُ وأَكْثَرُ مِنْ ذلك في نُصوص المَعاد، فإِذَا كان تَأْويل نُصوص المَعاد باطِلًا فتَأْويل نُصوص الصِّفات أَوْلى بالبُطْلان.

✖ ☐ ✖

فَصْل

س٣٢: مَنْ هُمْ أَهْل التَّجْهيل؟ وما طَريقتهم في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر؟

الجَوابُ: أَهْل التَّجْهيل كَثير مِنَ المُنتسِبين إلى السُّنَّة وأَتْباع السَّلف مِمَّن يُفوِّضون العِلْم بأسماء الله وصِفاته ويَسْكتون عن مَعانيها، ويُقال لـهم: أَهْل التَّفْويض.

وطَريقتهم في الإِيمان باليَوْم الآخِر أنَّه حَقٌّ مَعْلومُ المَعْنى.

وأمَّا الإِيمان بالله فطَريقتهم فيه مُنحرِفة؛ إِذْ كانوا يَزعُمون أنَّ الخَلْق كُلَّهم جاهِلون بمَعاني أَسْماء الله وصِفاته، حَتَّى الرَّسول ﷺ يَتكلَّم بالحَديث مِنْ صِفات الله وهو لا يَعرِف مَعْناه.

قال شَيْخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقَوْل أَهْل التَّفْويض مِنْ شَرِّ أَقْوال أَهْل البِدَع والإِلْحاد».

* * *

س٣٣: ما هي حُجَّة أَهْل التَّجهيل؟ وبماذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: حُجَّةُ أَهْل التَّجْهيل على طَريقتهم قَوْلُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، فقَدْ وقَف أَكْثَر السَّلَف على قَوْله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

ومَبْنَى حُجَّة أَهْل التَّجْهيل في هذه الآيةِ على أَمْرَيْن:

أَحَدهما: أنَّ آياتِ الصِّفات مِنَ المُتَشابِه، وقَدْ أَخبَرَ الله أنَّه لا يَعْلَم تَأْويله إلَّا الله.

الثاني: أنَّ التَّأْويل المَذْكور في الآية صَرْف اللَّفظ عن ظاهِره إلى مَعْنًى يُخالِف الظَّاهِر، فتكُون النَّتيجة أنَّ آياتِ الصِّفات لـها مَعانٍ تُخالِف الظَّاهِر لا يَعْلَمها إلَّا الله؛ وعلى هذا بَنَوْا طَريقتهم.

والرَّدُّ علَيْهم مِنْ وُجوه:

أَوَّلًا: أنَّنا لا نُسلِّم أنَّ آياتِ الصِّفات مِنَ المُتَشابِه الذي لا يَعْلَمه إلَّا الله، بَلْ

نَقول: آياتُ الصِّفات مَعْناها مَعْلوم للخَلْق، وإِنْ كنَّا لا نُدرِك حَقيقتها وكَيْفيَّتها فنَحْن نَعلَم أنَّ مَعْنى استِواء الله على عَرْشه عُلوُّه واستِقْراره علَيْه، ولكنَّنا لا نُدْرِك كَيْفيَّته وحَقيقته، وأَهْل التَّجْهيل يَقولون: لا نَعْلم مَعْناه ولا حَقيقته وكَيْفيَّته، فهُوَ عِنْدهم بمَنْزِلة الكَلام الأَعْجميِّ لشَخْص عَرَبيٍّ لا يَعرِف العُجْمة.

ثانيًا: أَنَّنا لا نُسَلِّم أنَّ التَّأْويل المَذْكور في الآية صَرْف اللَّفْظ عن ظاهِره إلى المَعْنى الَّذي يُخالِف ظاهِره؛ لأنَّ هذا مَعْنًى حادِثٌ للتَّأْويل لَيْس مَعْروفًا في لِسان العَرَب ولا في لِسان الشَّارِع، فكَيْف يُحْمَل القُرْآن علَيْه؟ وإنَّما المُراد بالتَّأْويل أَحَد أَمْرَيْن:

أ- إمَّا التَّفْسير، وهو شَرْح اللَّفْظ وبَيان مَعْناه، وعلَيْه تُحْمَل قِراءة الوَصْل؛ لأنَّ الرَّاسِخين في العِلْم يَعْلمون تَفْسير المُتَشابِه مِنَ القُرْآن.

ب- وإمَّا الحَقيقة والكَيفيَّة، وهذا لا يَعلَمه إلَّا الله، وعلَيْه تُحْمَل قِراءة الوَقْف الَّتي قرَأ بها أَكْثَرُ السَّلف.

وعلى هذا فمَعْرِفة حَقيقة صِفات الله وكَيْفيَّتها لا يَعلَمها إلَّا الله، وأمَّا مَعْنى الصِّفات فإنَّه مَعْلوم للرَّاسِخين في العِلْم، خِلافًا لأَهْل التَّجْهيل القائِلين بأنَّه لا يُعْلَم.

ثالثًا: أنَّ الله أمَرنا بتَدَبُّر القُرْآن كلِّه وتَفَهُّم مَعانيه، ولم يَستَثْنِ آياتِ الصِّفات؛ فَدَلَّ هذا على أنَّ آياتِ الصِّفات يُمْكِن الوُصول إلى مَعْرِفة مَعْناها بالتَّدَبُّر.

رابعًا: أنَّه يَلزَم على طَريقتهم أنَّ الله أَنزَل على النَّاس كِتابًا لا يُمكِنهم فَهْمه في أَعْظَم الأُمور الَّتي نزَل مِنْ أجلِها، وأنَّ الرَّسول ﷺ وأُمَّته جاهِلون بأسماء الله

وصِفاته الَّتي العِلْمُ بها أَساس الدِّين، ولَيْس عِنْدهم فيها عُلوم سَمْعية ولا عَقْلية، وهذا مِنْ أَعْظم المُحال.

⌘ ⌑ ⌘

س٣٤: اذكُر ما وقَع فيه كَثير مِنْ أَهْل التَّجْهيل مِنَ التَّناقُض؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: التَّناقُض أنَّهم قالوا: نُصوص الصِّفات تُجْرَى على ظَاهِرها، ثُمَّ قالوا المُراد بها: تَأْويل يُخالِف الظَّاهِر لا يَعلَمه إلَّا الله.

ووَجْه التَّناقُض: أنَّنا إذا قُلْنا: تُجْرَى على ظاهِرها. صار المُرادُ بها نَفْسَ ذلك الظَّاهِرِ الَّذي أَجْريناها علَيْه، وصار مَعْناها مَعْلومًا لنا، فكَيْف يَتَّفِق هذا مع القَوْل بأنَّ المُراد بها تَأْويل يُخالِف الظَّاهِر لا يَعلَمه إلَّا الله؟!

⌘ ⌑ ⌘

فَصْل

س٣٥: اذكُر أَقْسام التَّأْويل؟

الجَوابُ: أَقْسامه ثَلاثة:

١- أَنْ يَكُون بمَعْنى التَّفْسير، وهذا اصطِلاحُ كَثير مِنَ المُفسِّرين، ومِنْه قَوْل النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وعَلِّمْه التَّأْوِيلَ**»[1]

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. دون قوله: «**وعلمه التأويل**»، وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٦٦) بلفظه.

وقَوْله تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] على قِراءة الوَصْل؛ وعلى هذا يَكُون تَأْويل آيات الصِّفات مَعْلومًا للنَّاس.

٢- الحَقيقة الَّتي يَؤُولُ إلَيْها الشَّيْء، وهذا هو المَعْروف مِنْ مَعْنى التَّأْويل في الكِتاب والسُّنَّة، ومِنْه قَوْله تَعالى عن يوسُفَ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وقَوْله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران:٧] على قِراءة الوَقْف.

وعلى هذا فتَأْويل آيات الصِّفات -وهو حَقيقتها وكَيْفيتها- لا يَعلَمه إلَّا اللهُ.

٣- صَرْف اللَّفْظ عن ظاهِره إلى مَعْنًى يُخالِف الظَّاهِر، وهذا هو المَعْروف مِنْ مَعْنى التَّأْويل في اصطِلاح كَثير مِنَ المُتأخِّرين ولَيْس مَعْروفًا في عَهْد نُزول القُرْآن، وهو مَقْبول إنْ دَلَّ علَيْه دَليل، وإلَّا فهُوَ مَرْدود.

مِثال الأوَّل: قَوْله تَعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢] أَيْ: أَهْل القَرْية.

مِثال الثَّاني: قَوْله تَعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] إذا فُسِّرَتِ اليَدُ بالقُوَّة أو النِّعْمة.

✖ ◻ ✖

فَصْلٌ

س٣٦: اذكُر طَريقة السَّلَف في تَعلُّم القُرْآن والعَمَلِ به؟ وهَلْ فيها رَدٌّ على أَهْل التَّجْهيل؟

الجَوابُ: طَريقتهم في ذلك ما ذكَره أبو عَبْد الرَّحمن السُّلَميُّ قال: حدَّثَنا الَّذين كانوا يُقرِئوننا القُرْآن -عُثْمانُ بنُ عَفَّانَ، وعَبْدُ الله بنُ مَسْعود وغَيْرهما- أَنَّهم كانوا إذا تَعلَّموا مِنَ النَّبيِّ ﷺ عَشْر آيات لم يَتجاوَزوها حتَّى يَتعلَّموها وما فيها

مِنَ العِلْم والعَمَل، قالوا: «فتَعلَّمْنا القُرْآن والعِلْم والعَمَل جَميعًا»[(١)].

وفي هذا رَدٌّ ظاهِر على أَهْل التَّجْهيل الَّذين زعَموا أنَّ النَّبيَّ ﷺ وأصحابَه جاهِلون بمَعاني آيات الصِّفات؛ لأنَّ الصَّحابة لا يَتجاوَزون عَشْر آيات حتَّى يَتعلَّموا ما فيها مِنَ العِلْم والعَمَل، لم يَستَثنوا مِنْ ذلك آياتِ الصِّفات مع أنَّ القُرْآن مَمْلوء مِنْها.

* * *

فَصْلٌ

س٣٧: اذكُر ما رَوِيَ عن عَبْد الله بن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تَفْسير القُرْآن؟ واشرَحْه؟

الجَوابُ: رُوِيَ عنه أنَّه قال: تَفْسير القُرْآن على أَرْبَعة أَوْجهٍ:

الأوَّل: تَفْسير تَعرِفه العَرَب مِنْ كَلامها.

الثَّاني: وتَفْسير لا يُعذَر أَحَد بجَهالته.

الثَّالِث: وتَفْسير يَعْلَمُه العُلماء.

الرَّابع: وتفسير لا يَعلَمه إلَّا الله، فمَنِ ادَّعَى عِلْمه فهُوَ كاذِب[(٢)]. انتهى كَلامه.

فالأوَّل: كتَفْسير المُفْرَدات، مِثْل: الكَهْف والقُرْء.

الثَّاني: ما يَجِب اعتِقاده والعَمَل به من العَبادات وغَيْرها؛ كالصَّلاة والحجِّ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤١٠)، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ...» فذكره.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٣).

الثَّالِث: مِثْل النَّاسِخ والمَنْسوخ، والمُحْكَم والمُتَشابِه، والمُجْمَل والمُبَيَّن، وغَيْرِها مما يَعرِفه العُلَماء ويَخْفى على غَيْرِهم.

الرَّابع: حَقائقُ ما أَخبَرَ الله به عن نَفْسه وعن المُغَيَّبات؛ كالقِيامة وأَحْوالها، فإنَّ هذه الحَقائق لا يَعلَمها إلَّا الله، فمَنِ ادَّعى عِلْمها فهُوَ كاذِب.

مِثال ذلك: أَنَّنا نَعْلم مَعْنى الِاسْتِواء، ولَكِنْ لا نَعلَم كَيْفيَّة استِواء الله على عَرْشه، وكذلك نَعلَم مَعْنى الفاكِهة والنَّخل والرُّمَّان، ولَكِنْ لا نُدرِك حَقيقة ما في الجَنَّة مِنْ ذلك؛ ولهذا رُوِيَ عنِ ابن عَبَّاس أَنَّه قال: لَيْس في الدُّنْيا شَيْء مِمَّا في الجَنَّة إلَّا الأسماء[1]. يَعنِي: أنَّ حَقائقَ ما في الجَنَّة لَيْست مَوْجودة في الدُّنيا؛ لأنَّ مُسَمَّياتِ ما ذُكِر في الآخِرة تُبايِن مُسَمَّياتِها في الدُّنيا وإنِ اتَّفَق الِاسْم؛ وبهذا تَبيَّن أنَّ في القُرْآن ما لا يَعلَم تَأْويله إلَّا الله، فإنَّ حَقيقة ما ذُكِر مَجْهولة وإنْ كان مَعْناه مَعْلومًا.

⌘ ⌑ ⌘

الباب الخامِسَ عَشَرَ

فيما نُقِل عنِ السَّلف مِنَ القَوْل في الصِّفات

س٣٨: اذكُر ما نقَله المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ وغَيْره في الأَخْبار الَّتي جاءَتْ في الصِّفات؟ وكَيْف تَدُلُّ على أنَّ السَّلَف يُثبِتون مَعانيَها؟ وعلى أَيِّ طائِفة يَتوجَّه الرَّدُّ في قَوْلهم؟ وما مَعْنى قَوْلهم: «بِلا كَيْف»؟

الجَوابُ: نقَل المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ وغَيْره أَنَّهم قالوا في الأَخْبار الَّتي جاءَتْ

---

(١) أخرجه هناد في الزهد رقم (٣، ٨)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

في الصِّفات: «أَمِرُّوها كَما جاءتْ بِلا كَيْفٍ»[1].

وهذه العِبارةُ تَدُلُّ على أنَّ السَّلف يَعلَمون مَعانِيَ نُصوص الصِّفات، ويُثبِتونها على الوَجْه اللَّائِق بالله، تَدُلُّ على ذلك مِنْ وَجْهَيْن:

١- قَوْلـهم: أَمِرُّوها كَما جاءتْ. فإنَّه يَقْتَضِي وُجوب إِثْبات لَفْظها وما دَلَّتْ علَيْه مِنْ مَعْنًى؛ لأَنَّها أَلْفاظ ذات مَعْنًى مَقْصودٍ مَفْهومٍ عِنْد مَنْ نزَلَتْ بلُغَتهم، فَمَنْ لم يُثبِت مَعْناها لم يَكُن قَدْ أَمَرَّها كَما جاءَتْ، ولو كان السَّلف يَرَوْن وُجوب إِثْبات لَفْظها دُون ما دَلَّ علَيْه مِنْ مَعْنًى لَقالوا: أَمِرُّوا لَفْظها ولا تَعْتَقِدوا مَعْناها، أو نَحْو ذلك مِنَ العِبارات.

٢- قَوْلـهم: «بِلا كَيْفٍ». فإنَّه يَدُلُّ على إِثْبات أَصْل المَعْنى دون تَكْيِيفه، ولو كان أَصْل المَعْنى عِنْدهم غَيْر ثابت لَـما احتاجوا إلى ذِكْر نَفْي الكَيْفيَّة؛ لأنَّ نَفْي الكَيْفيَّة عَمَّا لم يَثبُت أَصْله لَغْو مِنَ القَوْل لا حاجةَ إليه.

وفي هذه العِبارةِ في قَوْلـهم: «أَمِرُّوها كَما جاءتْ» رَدٌّ على المُعطِّلة؛ لأَنَّهم لا يُمِرُّونها كَما جاءَتْ، بَلْ يُحرِّفونها. وفي قَوْلـهم: «بِلا كَيْفٍ» رَدٌّ على المُشبِّهة المُمثِّلة؛ لأَنَّهم يُثبِتونها مع التَّمْثيل والتَّكْييف.

ومَعْنى قَوْلـهم: «بِلا كَيْفٍ» أَيْ: بِلا تَكْيِيفٍ، فلا يَجوز تَكْيِيفُ صِفات الله ولا التَّعرُّض له؛ لأنَّ العِلْم بالكَيْفيَّة مُحال لا يُمْكِنُ إِدْراكه، ولَيْس مَعْنى قَوْلـهم: «بِلا كَيْفٍ» أَنَّه لا كَيْفيَّةَ لها؛ لأنَّ ثُبوت الصِّفات يَستلزِم وُجود كَيْفيَّة لها على الوَجْه اللَّائِق بالله.

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة رقم (٧٢٠)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٨٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٩٥٥).

فيَتبيَّن أنَّ السَّلف إنَّما يَنفون العِلْم بالكَيْفيَّة والتَّعرُّض لها، لا حَقيقة الكَيْفيَّة.

⌘ ⌑ ⌘

فَصْل

س٣٩: اذكُر ما نَقلَه المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ في العُلُوِّ؟ ومَتَى قالَهُ؟ ولماذا قالَهُ؟

الجَوابُ: نقَل المُؤلِّف عن الأَوْزاعيِّ في العُلوِّ قَوْله: «كُنَّا والتَّابِعون مُتوافِرون نَقول: إنَّ الله تَعالى فَوْق عَرْشه، ونُؤْمِن بِما ورَدَتْ به السُّنَّة مِنَ الصِّفات»[1].

قال هذا بَعْد ظُهور مَذْهَب الجَهْم المُنْكِر لعُلُوِّ الله وصِفاته.

وقاله ليُعَرِّف النَّاس أنَّ مَذْهَب السَّلف مُخالِف لمَذْهَب جَهْمٍ.

⌘ ⌑ ⌘

س٤٠: اذكُرْ ما نُقِل عن مَالك في استِواء الله على عَرْشه؟ واشرَحْهُ؟ وهل يُمكِن أَنْ يَكُون قَوله مِيزانًا في بقِيَّة الصِّفات؟

الجَوابُ: سُئِل مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن قَوْله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كَيْف استَوَى؟ فأَطرَق برأسه حتَّى عَلاه الرُّحَضاء (العَرقُ)، فأَجاب بقوله: «الاستِواء غير مَجهُول، والكَيْف غير معقُول، والإيمان به واجِب، والسُّؤال عنه بِدْعة»[2].

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٥).

(٢) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١).

فمعنى قوله: «الاستِواء غيرُ مجهولٍ»، أي: غير مجهُولِ المعنَى، بل مَعْناه مَعلُوم، وهو العلوُّ والاستقرار.

ومعنى قوله: «والكَيْف غَيْر مَعْقُول» أنَّ كَيفِيَّة الاستِواء لا يُمكِن أن يُدْركها العَقْل؛ فإنَّ الله أعْظَمُ وأجلُّ مِن أَنْ تُدْرِك العقُول حَقيقة صِفاته.

ولأنَّ الشَّيء لا يُدْرَك إلَّا بمُشاهَدَته أو مشاهَدة نَظِيره، أو الخبَر الصَّادِق عنه، وكلُّ هذه الثلاثَةِ مُنتفِية بالنِّسبة إلى كَيفيَّة صِفات الله، وإذا كَان العَقْل لا يُدْرِك كيفيَّة اسْتوَاء الله على عَرْشِه ولم يَرِد به الشَّرع، فالوَاجِب السُّكُوت عنه.

ومعنى قَوْله: «والإيمان به واجِب» أنَّ الإيمانَ باسْتِواء الله على عَرشِه واجِب بإثْبات لَفظِه ومعناهُ على الوَجْه اللَّائق بالله، وإنَّما وجَبَ الإيمان به لِورُودِ الشَّرع بذلك.

ومعْنى قَوْله: «والسُّؤال عنه بِدعَة» أنَّ السُّؤال عن كَيفِيَّة الاسْتِواء بِدعَة؛ لأنَّ ذلك لم يَرِد عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عن أَصْحابه ولا سبِيلَ إلى العِلْم به، فوجَب الكَفُّ عنه.

وهذا القَولُ الذي قَاله مالِك يُمكِن أَنْ يكُونَ مِيزانًا لجميع الصِّفات، فنَقُول في كلِّ صِفة من صِفات الله: إنَّ مَعْناها غَير مجهول، والكَيْف غَير معقُول، والإيمان بها واجِب، والسُّؤال عَنها بِدعَة.

مِثال ذَلك: نزُول الله إلى السَّماء الدُّنيا لو سَألَنا سَائلٌ كَيف يَنزِل؟ لَقُلْنا: النُّزول غَير مجهُول، والكَيْف غير مَعقُول، والإيمان به واجِب، والسُّؤال عنه بِدعَة؛ ولِذلك قَال بَعض العُلَماء: إذَا قَال لكَ الجَهْمِيُّ: إنَّ الله يَنزِل إلى السَّماء الدُّنيا فكَيف يَنزِل؟

فقُلْ له: إنَّ رسُول الله ﷺ أخْبَرنا أنَّه يَنزِل[1] ولم يُخْبِرنا كَيْف يَنزِل.

وقَال بَعض العُلَماء: إذَا سَألَكَ الجهميُّ عن كَيفيَّة صفَة من صِفات الله فقُل له: كَيْف هو بِذاتِه؟ فإنَّه لن يَستطيعَ أن يُكيِّف ذات الله، فقُل له: إذا كان لا يُمكِن تَكْييف ذَات الله فكَذلك لا يُمكِن تَكْييف صِفاته؛ لأنَّ الكلَام في الصِّفات فَرْع عَنِ الكلَامِ في الذَّات، فإذا كُنت تُثبِت لله ذاتًا لا تُكَيَّف ولا تُشْبِه ذوات المخْلوقِين، فيَجب كذَلك أَنْ تُثبِت لله صِفاتٍ لا تُكَيَّف ولا تُشْبِه صِفات المخْلوقِين.

* * *

فَصْل

س٤١: اذْكُر ما نقَله المؤَلف عن محمَّد بنِ الحسَن صاحِبِ أبي حنيفةَ؟ واشْرَح قَوْله: «مِن غَير تفسِير ولا تَشبيهٍ ولا وَصْفٍ». وقَوْله: «فمَن قال بقَول جَهْمٍ فقَدْ فارَق الجَماعَة؛ لأنَّه وَصَف الله بصِفة لا شيء»؟

الجَوابُ: نقَل المُؤلِّف عن محمَّد بن الحسَن قَوْله: «اتَّفَق الفقَهاءُ كلُّهم منَ المَشْرِق إلى المَغْرِب على الإيمان بالقُرآن والأحَادِيث التي جاءَت بها الثِّقات عَن رسُول الله ﷺ في صِفة الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مِن غَير تَفسِير ولا وَصْف ولا تَشْبيه، فمَن فسَّر اليَوم شيئًا مِن ذلك فقَد خَرَج عمَّا كَان عليه النَّبيُّ ﷺ وفارَق الجماعَة؛ فإنَّهم لم يَصِفُوا ولم يُفسِّروا، ولكِنْ أَفتَوا بما في الكِتاب والسُّنَّة، ثمَّ سكَتوا، فمَن قال بقَول

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جَهْمٍ فقد فارَق الجَماعَة؛ لأَنَّه وَصَف الله بصِفة لا شيء»(١) انتهَى كلامُه.

فقَد نقَل محمَّد بن الحسَن اتِّفاقَ الفقهاء -أيِ: العلَماء- على إِثْبات صِفات الله الوَارِدة في القُرآن والسُّنَّة المقْبولَة.

ومَعنى قَوْله: «مِن غَير تَفسِير» أي: تَفسِير كتَفسِير الجَهميَّة الذي حرَّفوا به نُصوص الكِتَاب والسُّنَّة، ولم يُفسِّروها بما فَسَّرها به سَلَف الأُمَّة منَ الصَّحابَة والتَّابعِين لـهُم بإحْسَانٍ، وأمَّا تَفسيرُها بالمعنى الصَّحِيح المطَابِق لمُرَاد الله ومُرَاد رسُوله فَما زَال السَّلف يَفعَلُونه.

ومعنى قَوله: «وَلا وَصْف» أي: وَلا تَكْييف.

ومعنى قَوْله: «وَلا تَشبِيه» أي: وَلا تَمثِيل.

ومعنى قَوله: «فمَن قَال بقَول جَهْمٍ...» إلخ؛ أي: مَن أخَذ بمذْهَب جَهْمٍ مِن تعْطِيل الصِّفات وتحرِيف النُّصوص فقَد فارَق الإجْمَاع.

ومعنى قَوله: «لأنَّه وصَف الله بصِفَة لا شيءَ» أنَّ جَهْمَ بنَ صَفْوانَ لا يُثبِت لله صِفة وجُوديَّة، وإنَّما يَصِفُه بالصِّفات السَّلبيَّة التي مَدلُولها أَمْر عَدَميٌّ لا شيءَ ثابِتٌ.

⯊ ⌑ ⯊

س٤٢: إذا كَان السَّلف يُثبِتون المعنَى الصَّحيح لِـمَا وَرد في الكِتَاب والسُّنَّة مِن نُصوص الصِّفات، فـمَا الجَواب عمَّا قَاله الإمَام أحمَدُ(٢) في حَديث النُّزول وشِبهه:

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٧٤٠).

(٢) انظر: الإبانة لابن بطة (٧/ ٥٨).

«نُؤمِن به ونُصدِّق لا كَيْفَ ولا مَعنَى. حَيث يُوهِم نَفي المعنَى عَن نُصوص الصِّفات»؟

الجَوابُ: لا شَكَّ أنَّ هذا اللَّفظَ المنقُولَ عَن أحمَدَ يُوهِم نَفي معنَى نُصوص الصِّفات، وهوَ مذهَب باطِل لم يَسلُكه إلَّا أَهْل التَّجهِيل كَما سَبَق والإمَام أحمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بَريء مِن هذا المذْهَبِ؛ لأنَّه إمَام أهْل السُّنَّة؛ وعلى هَذا فيَجِب أَنْ يُحمَل كَلامُه على مَعنًى يُطابِق مَذهَب السَّلف، فيُحمَل معنَى قَوْله: «ولا مَعنَى» على أنَّ المَراد بالمعنَى الذي نفَاه تَحرِيف النُّصوص إلى المَعاني التي ابتكَرَها المُعطِّلة منَ الجَهميَّة وغيرِهم، وخالَفوا بذلِك ما ذَهب إليه السَّلَف مِن إثْبات المَعاني الصَّحيحَة لها، ويَدُلُّ على أنَّ هذا مُراد الإمَام أحمَدَ أنَّه قَال: لا كَيْف ولا مَعنى. فجَمَع بين نَفي التَّكْييف الذي هو مَذهب المُمَثِّلة وبين نَفي التَّحريف الذي هو مَذهَب المُعطِّلَة.

وأمَّا المعنَى الصَّحيح المُطابِق لِـمَا فسَّرها به السَّلف فإنَّه لا يُنكِره الإمَام أحمَدُ ولا غَيرُه مِن أهْل السُّنَّة.

* * *

س٤٣: اذْكُـر ما نَقلَه المؤَلِّفُ عَن أبي حَنيفةَ مِن رِوايـة أبي مُطِيع فيمَن أَنكَـر عُلوَّ الله؟

الجَوابُ: قَال أبو مُطِيع: سَألتُ أبا حَنيفةَ عَنِ الفِقْه الأكْبَر فقَال: لا تُكفِّرَنَّ أحدًا بذَنبٍ، ولا تَنفِي به أحدًا من الإيمان، وتَأمُر بالمعْرُوف، وتَنهَى عَنِ المنكَر، وتَعلَم أنَّ ما أصَابك لم يَكُنْ لِيُخطِئَك، ومَا أخْطَأَك لم يَكن لِيُصيبَك، ولا تَبْرأ من أحدٍ مِن أصحَاب رسُول الله ﷺ، ولا تُوالِ أحدًا دونَ أحدٍ، وأَنْ تَردَّ أَمْر عثْمان

وعَلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى الله عَزَّوَجَلَّ [١].

قلتُ: أَخْبِرني عن أفضَل الفِقْه؟ قَال: تُعَلِّمُ الرجُلَ الإيمانَ والشَّرائِع والسُّنَن والحُدُود واخْتِلافَ الأئمَّة [٢].

قلتُ: فما تقُول فيمَن يَأمُر بالمعرُوف ويَنهَى عنِ المُنْكَر، ويَتْبَعَهُ على ذلك أُناس فيَخرُج على الجماعة، هَل ترَى ذلك؟ قَال: لا.

قلتُ: ولِـمَ؟ وقَد أمَر الله ورسُوله بالأمَر بالمعرُوف والنَّهى عن المُنكَر وهو فَريضَة واجِبة؟ قال: هو كَذلك، ولكِنْ ما يُفسِدون أَكثَرُ ممَّا يُصلِحون من سَفك الدِّماء واستِحلال الحرَام [٣].

إلى أَنْ قَال: وقَال أبو حَنيفةَ فيمَن قال: لا أَعرِف ربِّي أَفي السَّماء أَمْ في الأرضِ فَقد كَفَرَ؛ لأنَّ الله يَقُول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وعَرشُه فَوق سَبع سَمواتٍ.

قلتُ: فإنْ قال: إنَّ الله على العَرش، ولكِنْ لا أدرِي العَرش في السَّماء أَمْ في الأَرض. قَال: هو كَافِر؛ لأنَّه أَنكَر أَنْ يَكون في السَّماء؛ لأَنَّه تعَالى في أَعْلَى عِلِّيين؛ ولأَنَّه يُدْعَى مِن أَعْلى لا مِن أَسفَل [٤]. انتهَى كَلام أبي حَنيفةَ.

فَقد حَكَم أبو حَنيفةَ بِكُفْر مَن تَوقَّف وقَال: لا أَعرِف ربِّي في السَّماء أَمْ في الأرض، فكَيف يَكون الجَاحِد النَّافي الذي يَقول: ليس في السَّماء، أو ليس في السَّماء

---

(١) الفقه الأكبر [مطبوع مع الشرح الميسر] (ص:٧٦-٨٠).

(٢) الفقه الأكبر (ص:٨٢).

(٣) الفقه الأكبر (ص:١٠٨).

(٤) الفقه الأكبر (ص:١٣٥).

ولا في الأرض. واحْتجَّ أبو حَنيفةَ على تَكفِيره بحُجَّتين:

١- أنَّ العُقول مَفطُورة على الإقْرَار بعُلوِّ الله وأنَّه في أَعْلَى عِلِّيين.

٢- أنَّ الله يُدْعَى مِن أَعْلَى لا مِن أسفَل. يَعني: أنَّك إذا دعَوت الله فإنَّما تَتَّجه عند دُعائِك إلى أَعلَى لا إلى أَسفَل.

⌘ ⌑ ⌘

البَابُ السَّادسَ عَشَرَ

في استِواء الله على عَرْشه

س٤٤: ما هو العَرْش في اللُّغة وفي الشَّرع؟ ومَا دلِيل ثُبوته؟ وهَل هو الكُرسِيُّ أو غَيْره؟ وما الدَّلِيل؟

الجَوابُ: العَرْش في اللُّغة: سَرِير المَلِك، قَال الله تعالى عَن يُوسُف: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف:١٠٠].

وأمَّا العَرْش في الشَّرْع فهو عَرْش عَظِيم مُحِيط بالمخْلُوقات، وهَو أَعْلى المَخْلوقات وأَكبَرها، وهو الذي استَوى عليه الرَّحمن.

ودَلِيل ثُبوته قَوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقَوله ﷺ في حَديث أبي ذرٍّ: «**مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ**»[١].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦).

والعَرْش غَيْر الكُرسِيِّ، ودَليل ذَلك حَديث أبي ذَرٍّ السَّابِقُ وقَولُ ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «**الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ**»[(١)].

⌘ ⌑ ⌘

س٤٥: ما قولُ أَهْل السُّنَّة والجَماعة في استِواء الله على عَرْشه؟ ومَا دَلِيلهم؟ وبماذا تَرُدُّ على مَن فسَّره بالاستِيلاء ونَحْوِه؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في استِوَاء الله على عَرْشه أنَّ الله مُسْتوٍ على عَرْشه استِواءً حَقيقيًّا يَلِيق به، ومعنَى استِوائه عليه: عُلوُّه واستِقرَاره عليه، ودَلِيلهم على ذلك قَوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وقَد ذَكَر استِواء الله على عَرْشه في سَبعة مَواضعَ مِنَ القُرآن، وقَال الشَّيخُ عَبدُ القَادِر الجِيلانيُّ: إنَّه مَذكُور في كُلِّ كِتاب أَنزَله الله على كُل نَبيٍّ[(٢)].

وقَد أَجمعَ أَهل السُّنَّة على أنَّ الله فَوق عَرْشه، ولم يَقُل أَحَد منهم: إنَّه ليس فَوق العَرْش. ولا يُمكِن أحدًا أَنْ يَنقُل ذلك عنهم، لا نَصًّا ولا ظَاهِرًا، واستِواء الله على عَرْشه منَ الصِّفات الفِعليَّة؛ لأَنَّه يَتعلَّق بمَشِيئَته.

وأَرُدُّ على مَن فسَّره بالاستِيلاء بأُمور منها:

١ - أنَّه لا يُعْرَف هذا المَعْنى للاستِواء في اللُّغة العَربيَّة التي نَزل بها القُرآن،

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق لعبد القادر الجيلاني (١/ ٥٤)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٠٠).

وأمَّا الشَّاهد الذي احتجَّ به مَن أثبَت هذا المعنَى وهو قَول الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ

فهذا البَيتُ لا يُعرَف قائِله، فلا حجَّةَ فيه، وعلى فَرض أَنْ يَكون قَائِله مَعلُومًا مِنَ العَرب الخُلَّص، فإنَّه لا يَتعيَّن أَنْ تَكون (استَوى) هُنا بمَعْنى: (استَولى)، بَل يَجوز أَنْ تَكون بمَعْنى: (عَلا) عليه عُلوَّ المَلِك على عَرْش مَملَكته، وهذا أَروَعُ في المعنَى وأَعمَقُ في الخَيال.

٢- أنَّ تفسِيره بالاستِيلاء مُخالِف لإجمَاع السَّلَف.

٣- أنَّه يَلزَم عليه لَوازِمُ بَاطِلةٌ، فَيَلزَم عليه أن يَكون العَرْش ليس مِلكًا لله، ثمَّ استَولى عليه بعْد خَلق السَّموات والأَرض، ويَلزم عليه أيضًا أَنْ يَصحَّ القَول بأنَّ الله استَوى على الأَرض وعلى الإنسَان إذا كَان مَعْناه استَولى، وهَذا باطِل.

⌘ ⌑ ⌘

البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ

في المَعِيَّة

س٤٦: ما قَول أهل السُّنَّة والجَماعة في مَعِيَّة الله؟ وما أَقْسَامها؟ واذْكُر الدَّليل؟ وهل هي منَ الصِّفات الذَّاتيَّة أَو مِنَ الصِّفات الفِعليَّة؟ وما الفَرق بين النَّوعَين؟ ولماذا فسَّر بعض السَّلف المَعِيَّة بالعِلم؟

الجَوابُ: قَول أهل السُّنَّة والجَماعة في مَعِيَّة الله لخَلْقه: إنَّ الله مَع خَلْقه حَقيقَةً كَيْف شَاء؛ لقَوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَول النَّبيِّ ﷺ:

«أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»[١].

وتَنقسِم إلى قِسمَين: عامَّة وخَاصَّة.

فالعامَّة: تَشمل الخَلْق كُلَّهم.

ومُقتضَاها الإحاطَةُ بهم عِلمًا وقُدرةً وسُلطانًا وتَدبِيرًا وغَير ذلك من مَعاني رُبوبيَّته.

ودَلِيلها قَوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧].

والخاصَّة: تَختصُّ بالرُّسُل وأَتْباعهم.

ومُقتَضاها معَ الإحاطَة النَّصرُ والتَّأييدُ.

ومِن أدلَّتها قَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

والمَعِيَّة العامَّة مِنَ الصِّفات الذَّاتيِّة، والخاصَّة مِنَ الصِّفات الفِعْليَّة.

والفَرق بين النَّوعين:

أنَّ الصِّفات الذَّاتيَّة صِفات لازِمة لم يَزَلِ الله مُتَّصفًا بها ولا يَزَال، كالعِلْم والقُدْرة.

وأمَّا الصِّفات الفِعليَّة فصِفات غَيْر لازِمة، بل هي تَتعلق بمَشيئَة الله إنْ شَاء فَعَلها، وإنْ شَاء لم يَفْعَلها كالاستِواء على العَرْش.

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٧٩٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (١٦٨٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٧)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَد تَكُون الصِّفة ذاتيَّة فِعليَّة باعتِبارين، كالكَلام مثَلًا، فإنه باعتِبار أَصْله صِفَة ذَاتيَّة وباعتبار آحَاده صِفَة فِعليَّة.

وفسَّر بعْض السَّلف المَعِيَّة بالعِلم رَدًّا على حُلُوليَّة الجَهميَّة الذين فسَّروها بكَون الله مَع خَلْقه بذاته وقالوا: إذا كَان الإنسَان في الغُرْفة كان الله في الغُرْفة! وإذا كَان في السَّطح كان الله في السَّطح! وهكذا.

فبيَّن هَؤلاء السَّلف أنَّه لا يُرَاد بالمَعِيَّة كَون الله مَعَنا بذَاته، فإنَّ هذا مُحال عَقلًا وشَرعًا؛ لأنَّه يُنافي عُلوَّه الثَّابت بالعَقْل والشَّرع، ويَقتضِي أَنْ تُحيط به مَخلُوقاته، تَعالى الله عن ذلك.

⁂

س٤٧: هلِ المَعِيَّة ونحوها منَ الكَلماتِ المتَواطِئة أَمْ مِنَ الكَلماتِ المشْتَركة؟ ومَا الفَرْق بين النَّوعَين؟ ومَثِّل بمثَالين يُشْبِهان المَعِيَّة في ذلك؟

الجَوابُ: اختَلف النَّاس في المَعِيَّة ونحوها منَ الألفَاظ، فقال بعْضهم: إنَّها منَ المُتَواطِئ. وقَال آخَرون: إنَّها منَ المُشتَرك.

والفَرق بين المُتَواطِئ والمُشتَرك أنَّ المتَواطِئ تَتَّفق أفرَاده في حَقيقَته مثْل: لَفظ (الإنسَان)؛ فإنَّ أفرَاده مُتَّفقة في حَقيقته وهي الإنسَانية، وأمَّا المُشتَرك فهو اللَّفظ الذي تختَلف أَفرَاده في حَقيقته مثل: لَفظ (القَرْء) فإنَّ حَقيقته مُشتَركة بين الطُّهر والحَيْض.

فمَن نَظَر إلى المَعِيَّة من حيث أصل مَعناها قَال: إنَّها مِنَ المُتَواطِئ؛ لأنَّها تَدُور على مَعْنَى المُصاحبَة والمقَارنَة في جَميع مَواردها، وإن كَان هذا المَعْنى يَختلِف

بحَسَب ما تُضاف إليه، فإذا قُلتَ: مَتاعي معي فلَيست هذه مَعيَّة كالمَعِيَّة في قولِك: السُّلطان مَعي. وإنِ اتَّفقتِ المَعيَّتان في مُطلَق المُقارنَة والمصَاحبة. ومَن نَظر إلى أن المَعِيَّة يَختلِف مَعْنى المُصاحَبة والمُقارنَة فيها بحَسَب ما تُضاف إليه قال: إنَّها منَ المُشتَرك.

ومِن أَجْل هاتَين المُلاحَظتَين اسْتَحدث بعض النَّاس لها اسْمًا خَاصًّا وهو المُشَكِّكَة؛ لتَشكُّك الإنسَان في كَونها منَ المُتواطِئ أو مِنَ المُشتَرك.

قال شَيخُ الإسلَام ابنُ تَيْمِيَةَ: والتَّحقِيق أنَّها نَوع مُختصٌّ مِنَ المُتَواطِئ تَختلف مَعانيه بحَسَب ما أُضيف إليه وإنِ اتفقَت في أصل المَعْنى.

وعلى هذا فَلفظ المَعِيَّة الذي اتَّصف الله به مُستَعمل في حَقيقته، لكنْ مَعِيَّة الله تَختلف عن مَعِيَّة المَخلُوق كسَائر صِفاته، فهي أَكمَلُ وأَجَلُّ من مَعِيَّة المَخلُوق، ولا يَلزَمها من اللَّوازم والخَصائص ما يَلزَم مَعِيَّة المخلُوق.

والمِثَال الأوَّل: الذي يُشبِه المَعِيَّة: (الربُوبيَّة)، فإنَّها تُشبِه المَعِيَّة من حيث انقِسامِها إلى عَامَّة وخاصَّة.

فالعَامَّة تَشمل جمِيع الخَلق، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] ومُقتضاها التَّصرُّف المُطلَق في جَميع العالَمين.

والخَاصَّة: تَختصُّ بالرُّسل وأَتْبَاعهم، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر:٩٢-٩٣]، ومُقتَضاها العِنايَة الخاصَّة بمَن أُضيفَت له.

والمثَال الثَّاني: (العُبودية) فتُشبِه المَعِيَّة من حيث انقِسامُها إلى عَامَّة وخَاصَّة.

فالعَامَّة هي: الخُضوع للأمر الكَوني، وتَشمَل جَميع المخلُوقات، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم:٩٣].

والخَاصَّة هي: الخُضوع للأمر الشَّرعي، وتَختصُّ بمَن تَعبَّد لله بامتِثال أَمره واجتِناب نَهيه، ودَليلُها قَوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١].

ووَجهُ المُشابَهة بين المَعِيَّة وبين هَاتين الكَلِمتين أنَّ كلًّا من هذه الثَّلاثةِ له عُموم وخُصوص.

⋈ ⌑ ⋈

البابُ الثَّامِنَ عَشَرَ

في قَول أَهل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله

س٤٨: ما قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله؟ ومَا دَليلهم على ذلك؟ وبماذا تَرُدَّ على مَن فسَّره بالثَّواب ونَحوه؟

الجَوابُ: قَول أَهل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله: إنَّ لله وَجهًا حَقيقيًّا مَوصُوفًا بالجَلال والإكْرَام، لا يُشبه أوْجُه المَخلُوقين، ودَليلهم في ذلك قَوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقَول النَّبيِّ ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه**»[1].

وأَرُدُّ على مَن فسَّره بالثَّواب ونحِوه بوجُوه:

١ - أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجمَاع السَّلف.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

٢- أنَّه أُضِيف إلى الله وهو شَيء لا يقُوم بنفسِه، فوجَب أن يَكُون صفَة للمُضاف إليه.

٣- أنَّه وصَفَه بالجَلال والإكْرَام وبأنَّ له سُبُحَاتٍ أي: عَظَمَة وبَهَاء ونُورًا، وهذه الأوصَافُ لا تَكُون للثَّواب ونحوه من المخلُوقات.

* * *

البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ

في قَول أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة في يَد الله

س٤٩: مَا قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في يَد الله؟ ومَا دَليلهم؟ وبماذا تَرُدُّ على مَن فسَّرها بالنِّعمَة والقُوة؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في يَد الله أنَّ لله يَدين اثنَتَين حَقيقيَّتين، مَبسوطَتين بالعَطاء والنِّعَم، يَأخذ بهما ويَقبِض.

ودَليلُهم قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقَول النَّبيِّ ﷺ: «**يَدُ الله مَلْأَى، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِه**»[1].

وأَرُدُّ على مَن فسَّرهما بالقوَّة ونحوِها بما يَأتي:

١- أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجمَاع السَّلف.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ في الأدِلَّة ما يُوجِب أَنْ يَكُون المُراد بها اليَد الحقيقيَّة التي يَقبِض بها ويَأخُذ، كَقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، وقَول النَّبيِّ ﷺ في حَديث الصَّدقَة: «فَإِنَّ اللهَ يَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ، فَيُرَبِّيهَا...»[1] الحديثَ.

٣- أنَّ في سِياق الأدِلَّة ما يَمنَع أَنْ يَكُون المُراد بها القوَّة، مثَل قَوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، وقَوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]؛ إذِ التَّثنيَةُ تَمنَع صِحَّة تَفسِيرهما بالقوَّة.

* * *

س٥٠: قَال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقَد فسَّر الأَيْد هنا بالقوَّة، فَهل هذا خِلاف مَذْهب السَّلَف؟

الجَوابُ: ليس هذا خِلاف مَذْهب السَّلف، فإنَّ السَّلف همُ الذين فسَّروا الأَيْد هنا بالقوَّة؛ لأنَّ الله لم يَقُل: بأَيْدِينا. فلم يُضِفِ الأَيْد إليه؛ وعلى هَذا فهي مَصدر آدَ يَئِيدُ، ونَظيرها: بَاع يَبِيع، والمصدَر بَيعًا.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الباب العِشْرون

في قَول أهل السُّنَّة والجمَاعة في عَين الله

س٥١: اذْكُر قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في عَين الله؟ ومَا دَليلُهم؟ وبماذا تَرُدُّ على مَن فسَّرهما بالعِلْم أو بالرُّؤية مع نَفي العَين؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في عَين الله أنَّ لله عَينَيْن اثْنَتَيْن حَقيقيَّتين يَنظُر بهما ويَرى، ولا تُشبِهان أعْيُن الخَلْق، ودَليلهم في ذلك قَوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وقَوله ﷺ: «وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»[1]، وأَرُدُّ على مَن فسَّرهما بالعِلْم أو بالرُّؤية مع نَفي العَين بما يَأتي:

١- أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجماع السَّلف.

٢- أنَّ في النُّصوص ما يَمنَع ذلك كقَوله: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»، وكلَفظ التَّثنِية والجَمع، فإنَّه يَمنَع أَنْ يَكُون المُراد العِلْم والرُّؤية.

* * *

س٥٢: فسَّر بعْض السَّلَف قوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، فقَال: بمَرأًى منَّا. فهل هذا التَّفسيرُ يُناقِض المشْهُورَ من مَذْهب السَّلف؟

الجَوابُ: هذا مُجمَل يَحتاج إلى تَفصِيل، فإِنْ أَرَاد بقَوله: «بمَرْأًى مِنَّا» إِثْبَاتَ الرُّؤية بالعَين فهو حَقٌّ، ولا يُناقِض المشهُور من مَذهب السَّلَف، ويَتعيَّن أَنْ يَكُون هذا مُرادَه إذا كَان من أَهْل السُّنَّة.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وإِنْ أَرَاد بقَوله: «بمَرْأى منَّا» إِثْباتَ الرُّؤية مع نَفْي العَين فَليس بصَحِيح، وهو مُناقِض للمَشهُور من مَذْهب السَّلف.

⁂

فصل

س٥٣: اذْكُرِ الوجُوهَ التي وَرَدَت عليها صِفَتا اليَدَين والعَينَين؟ وكَيف تجْمَع بينَهما؟

الجَوابُ: وَرَدَت صِفَة اليَدين والعَينَين المُضَافة إلى الله على ثَلاثة وجُوه:

١- الإفرَاد. ٢- والتَّثنية. ٣- والجَمع.

مثَال الإفرَاد قَولُه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه:٣٩].

ومثَال التَّثنية قَوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقَوله ﷺ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ**».

ولم تَرِد صِفة العَين في القُرآن على وَجْه التَّثنِية.

ومثَال الجَمع قَوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١]، وقَوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤].

والجَمع بين هَذه الوجُوهِ كما يَلي:

أوَّلًا: بين الإفرَاد وغيره، أنَّ المفرَد المُضَاف يَعُمُّ، فيَصْدُق على الواحِد والمتَعدِّد، وعليه فلا مُنافاةَ بينه وبين التَّثنِية والجَمع.

ثانيًا: بين التَّثنِية والجَمع، إِنْ كان أَقَلُّ الجَمع اثنَيْن -كما قَاله بَعضهم- فلا مُنافاةَ بينه وبين التَّثنِية؛ لاتِّحاد مَدلُولَيْهما، وإِنْ كان أَقَلُّ الجَمع ثَلاثةً -كما هو المشهُور- حُمِل الجَمع هنا على إرادَة التَّعظيم، لا على إرَادَة العَدَد، وعليه فلا يُنافِي التَّثنية؛ لأَنَّه يُرَاد به التَّعظيم، وهي يُرَاد بها العَدد، ولا مُنافاةَ بين التَّعظيم والعَدَد.

⁂

البَاب الحادِي والعِشْرون

في قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في كَلام الله

س٥٤: ما قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في كَلام الله؟ وما دَليلهم على ذلك؟ وهَل الكَلام صِفة ذات أو صِفَة فِعْل؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في كَلام الله أنَّ الكَلام صِفَة من صِفات الله غَيْر مَخلُوق، وأنَّ الله يَتكلَّم متى شَاء بما شَاء كَيْف شَاء، بكلام حَقيقيٍّ مَسموع بحُروف وصَوت، لا يُشْبِه أَصواتَ المَخلُوقين.

ودَليلهم على أنَّ الكَلام من صِفاته أنَّ الله أَضَافَه إلى نَفسه وجَعَله من فِعله؛ فقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، والكَلام صِفة المُتكلِّم ليس شَيئًا مُنفصِلًا مُستَقِلًّا عنه.

ودَليلهم على أنه يَتعلَّق بمَشيئته قُوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] الآيَةَ.

فأَخبَر أنَّ تكلِيمه إيَّاه بَعْد مَجيئِه، وأَنَّه حَصَل من مُوسى سُؤال فأَجابه الله بوَقْته.

ودَليلهم على أنَّه بحَرف أنَّ كَلامه الذي بين أيدِينا والذي أَخبَرنا عنه حُروف، كقَوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران:٥٥].

ودَليلهم على أنه بصَوت قَوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢﴾ [مريم:٥٢]، والنِّداء والمُناجَاة لا يَكُونان إلَّا بصَوت.

ودَليلهم على أنَّه لا يُشْبِه أَصْواتَ المَخلُوقين قَوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وكَلام الله تعالى صِفة ذَاتٍ باعتِبار أَصْلِه؛ فإنَّ الله لم يَزَل ولا يَزَال مُتكلِّمًا مَوصوفًا بالكَلام، وصِفة فِعْل باعتِبار آحَاده؛ لأنَّه يَتعلَّق بمَشيئَته.

* * *

س٥٥: ما قَول أَهْل السُّنَّة في القُرآن الكَريم؟ وما دَليلهم على ذلك؟

الجَوابُ: قَولـهم في القُرآن: إنَّه كَلام الله، مُنَزَّل غَير مَخلُوق، منه بَدَأ وإليه يَعُود، تكلَّم به حَقيقَةً، وأَلقَاه إلى جِبريلَ، فنَزل به جِبريلُ على قَلب النَّبيِّ ﷺ.

ودَليلهم على أنَّه كَلام الله قَولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، والمُراد به القُرآن.

ودَليلهم على أنَّه مُنَزَّل قَوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١].

ودَليلهم على أنَّه غَيْر مَخلُوق الإجمَاع، قَال عَمرو بن دِينَار: أَدْركتُ النَّاس مُنذ سَبعين سَنةً يقُولون: الله الخَالق وما سِواه مَخلُوق، إلَّا القُرآنَ، فإنَّه كَلام الله غَيْر مَخلُوق.

ودَليلهم أيضًا قَولُه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فجَعَل الخَلْق غَير الأَمْر، والقُرآن منَ الأمْر؛ لقَوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢].

ولأنَّ القُرآن مِن كَلام الله، وكَلام الله مِن صِفاته، وصِفات الله غَيْر مَخلُوقة.

ودَليلهم على أنَّ جِبريل نَزَل به مِن عِند الله قولُه تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير:١٩-٢٠].

ومَعْنى قَولـهم: «مِنه بَدَأ» أنَّ الله تَكلَّم به ابتِداءً، و مَعْنَى قَولِـهم: «وإليه يَعود» أنَّ صِفة التَّكلُّم بالقُرآن تَعود إلى الله، بمَعنى أنَّه لا يُوصَف أنَّ أحَدًا تكلَّم به سِوى الله، ويُحتَمل أنَّ المعنَى أنَّ القُرآن يُرفَع إلى الله كما ورَد في بعْض الآثار أنه يسرى في القُرآن في آخِر الزَّمان[1]، وذَلك -والله أَعلَمُ- حِين يُعرِض النَّاس عنه إعْراضًا كُلِّيًّا، فيُرفَع عنهم تَكريمًا له، وعُقوبة للمُعرِضين.

⁂

س٥٦: قال ابن خَفِيف: القَول في اللَّفظ والمَلفُوظ، والاسم والمُسمَّى، وفي الإيمان مَخلُوق أو غَير مَخلُوق بِدَعة، فَما مُراده بهذه الألفَاظ؟ وهَل كَلامه على إطْلاقه أو يَحتاج إلى تَفصِيل؟

الجَوابُ: هذه المَسَائلُ التي تَكلَّم بها ابنُ خَفِيف حَصَل فيها كَلام كَثِير ونِزاع

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن رقم (٩٧) ط. الصميعي، وعبد الرزاق (٣/ ٣٦٢)، وابن أبي شيبة (٢١/ ٢٦١)، والدارمي في السنن رقم (٣٣٨٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٠٤)، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

بين النَّاس ومَثَار للجَدل بين أَهْل السُّنَّة والمُبْتَدِعة، فاختَار كَثير مِن أَهْل السُّنَّة الإمسَاك عن الخَوض فيها، ورَأَى أنَّ التَّكلُّم فيها بِدْعة؛ لأنَّه حادِث بَعْد النَّبيِّ ﷺ، وقد قَال النَّبيُّ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[1]، وممَّن رأَى هذا الرَّأْيَ محمَّدُ بنُ خَفِيف.

ورَأَى بعْض أَهْل السُّنَّة النِّزَال في سَاحة المَيْدان، حيث نَزل أَهْل البِدع؛ ليَصُول عليهم ويَجُول، ويَرمِيهم بنَفس القَوْس الذي حَاولوا أَنْ يَرموا به أَهْل السُّنَّة فقال: لا بُدَّ لنا مِن أَنْ نَتكلَّم بهذه المَسَائلِ، ولا نَقِف صَامِتين أمَام أَهْل البِدَع، وأَنْ نُفصِّل فيها ونُحِقَّ الحقَّ، ونُبطِل الباطِل.

فالمَسْألة الأُولى: اللَّفظ والملفُوظ، والمُراد بهذه العِبارةِ: لَفظ القَارِئ بالقُرآن والقُرآن الذي هو المَلفُوظ هل نَقُول: إن اللَّفظ مَخلُوق أو غَيْر مَخلُوق؟

فالجَوابُ: إنَّ اللَّفظ مصْدَر يَصِحُّ أَنْ يُرَاد به الفِعل الصَّادر مِنَ اللَّفظ فيَكُون مَخلُوقًا؛ لأنَّ الإنسَانَ وفِعْلَه مِنَ اللَّفظِ وغَيرِه مَخلُوقٌ، ويَصِحُّ أَنْ يُراد به اسمُ المَفْعُول الذي هو الملفُوظ به وهو القُرآن، فيَكُون غَير مَخلُوق؛ لأَنَّه كَلام الله.

المَسْألة الثَّانية: الاسم والمُسمَّى، والمُراد بهما: اسْمُ الله وذَاته، فَهل يُقال: إنَّ اسم الله ذَاته أو غَيره؟

يَرى بعْض أَهْل السُّنَّة وجُوبَ الإمسَاك عن ذلك؛ لأنَّ السَّلف لم يَتكلَّموا به

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية.

وإنَّما حَدَث الخَوض فيه بعْد ظُهور التَّعطِيل، حيث جَعل ذلك ذَرِيعة إلى إنكَار أسْماء الله والقَول بأنَّها مَخلُوقة، ويَرى بعْض أَهْل السُّنَّة أنَّ الكلَام فيه لإِحْقَاق الحَقِّ وإبطَال الباطِل أَولى مَنَ السُّكُوت أمَام أَهْل البِدَع، فيقُولون: إِنْ أُرِيد بالاسْم اللَّفظ المَوْضُوع للدَّلالة على المُسمَّى فهو غَير المُسمَّى قَطعًا، فإنَّك إذا قُلتَ: كَتبتُ زيدًا. لم تَضَع على الورَقة سِوى حُروف تَدلُّ على مُسمَّاها، وإِنْ أُرِيد بالاسْم ما يدُلُّ عليه من المُسمَّى كان الاسْمُ هو المُسمَّى، فإذا قُلتَ: أَكرِمْ زيدًا. فالمُراد إكْرَام المُسمَّى بهذا الاسم لا نفسَ الحُروف، وكذلك أسْمَاء الله تعالى إذا دعَا العَبد ربَّه فإنَّما يُريد ذَاته المُقدَّسة المُسمَّاة بهذا الاسْمِ، بخِلاف ما إذا قِيل: اكتُب أسمَاء الله. فإنَّ المُراد بها الكِلماتُ الدَّالةُ عليه لا ذَاته المُقدَّسة.

وزَعَم المُعتَزِلة والخَوارِج أنَّ الاسْم غَير المُسمَّى مُطلقًا، وبَنَوْا على ذلك أنَّ أسْماء الله مُحدَثة مَخلُوقة، وهذا خَطأ؛ فإنَّ الله لم يَزَل ولا يَزَال مَوجُودًا، وأَسْماؤه تَابِعة لذَاته.

المسْألة الثَّالثة: الإيمان هَل يُقال: إنَّه مَخلُوق أو غَير مَخلُوق؟ والمُراد بالإيمان: إِيمان الإنسَان الشَّامل للاعتِقاد والقَول والعَمَل، فَهل نقُول: إنَّه مَخلُوق أو لا؟

يَرى بعْض أَهْل السُّنَّة كابن خَفِيفٍ وجُوبَ السُّكُوت عَن ذلك، ويَرى بعْض أَهْل السُّنَّة تَفصِيل القَول فيه؛ فيَقولون: الاعتِقاد والعَمل مَخلُوقان؛ لأنَّهما من صِفات العَبد، والعَبد وصِفاته مَخلُوقان، وأمَّا القَول المُراد به المَصدَر الذي هو تَلفُّظ الإنسَان فهو مَخلُوق أيضًا؛ لأنَّه من عَمَله، وأمَّا المَقُول فمنه ما هو مَخلُوق كالأَقْوَال التي يُنشِئها العَبد من نَفسه، ومنه ما هو غَير مَخلُوق كالقُرآن وأسْماء الله وصِفاته.

⁂

البَابُ الثَّاني والعِشْرون

في الإسْلام والإِيمان

س٥٧: ما هو الإِسْلام والإِيمانُ لغَةً واصْطِلاحًا؟ وهل بَينهما فَرْق؟

الجَوابُ: الإِسْلام لُغةً: الانقِياد والخُضوع، واصْطِلاحًا: استِسلام العَبد لله تعالى ظَاهِرًا وبَاطِنًا بفِعل أَوامِره واجْتِناب نَواهيه، فَيشمَل الدِّينَ كُلَّه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، وقَد يُطلَق الإسْلام على الأعْمال الظَّاهِرة فقَط إذا قُرِن بالإِيمان، كما في حَديث جِبريلَ[١] حِين سَأل النَّبيَّ ﷺ عن الإِسْلام فذَكَر له الأَرْكَان الخَمسة الظَّاهِرة، ثُمَّ سَأله مَرَّة أُخرى عن الإِيمان فذَكَر له أَركَان الإِيمان السِّتَّة التي محَلُّها القَلبُ.

والإِيمان لُغَةً: التَّصدِيقُ، وشَرْعًا: إقرَارُ القَلب المُستلْزِم للقَول والعَمَل، فهو اعتِقاد القَلب، وعَمَل القَلب، وقَول اللِّسان، وعَمَل الجَوارِح، وعلى هذا فيَكُون شَامِلًا للدِّين كلِّه.

والدَّليل على ذلك قَولُ النَّبيِّ ﷺ: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ...**» الحديثَ ... إلخ. وهذا اعتِقاد القَلب.

وقَول النَّبيِّ ﷺ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ،**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»[1]، فقَول: لا إِله إلَّا الله، وإِمَاطَة الأذَى عَنِ الطَّريق عَمَل الجَوارِح، والحَياء عَمَل القَلبِ.

وقَد يُطلَق الإِيمان على اعتِقاد القَلب وعَمَله فقَط، فيَختَصُّ بالبَاطِن كما في قَوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حَديث جِبرِيلَ: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ...**» الحديثَ، إلخ.

وأمَّا الفَرْق بين الإِسْلام والإِيمان فلَيس بينهما فَرْق عِند الإِطْلاق حين يُفرَد أحدهما عنِ الآخَر كما سَبق من أنَّ كُلَّ واحِد منهما يَشمَل الدِّين كُلَّه.

وأمَّا إذا قُرِن أحدُهما بالآخَر فالفَرْق بينهما أنَّ الإسْلام يَختصُّ بالأعْمال الظَّاهرة التي قَد تَصدُر من غَير المُؤمِن، وأمَّا الإِيمان فيَختَص بالأعْمال الباطِنة المتَعلِّقة بالقَلب والتي لا تَصدُر إلَّا مِن مُؤمِن.

وقَد فرَّق الله بينهما بقَوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات:١٤]، وفرَّق النَّبيُّ ﷺ بينهما في حَديث جِبرِيلَ كما تَقدَّمت الإشَارة إليه حِين سَأل النَّبيَّ ﷺ عَنِ الإسْلام فقَال: «**أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ**» ثُمَّ سأله عن الإيمان فقال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**».

⁂

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

س٥٨: هلِ الإِيمان يَزيد ويَنقُص؟ ومَا الدَّليل؟ ومَنِ المُخالِف في ذلك؟ وبماذا تَرُد عليه؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة أنَّ الإِيمان يَزيد ويَنقُص، والدَّليل قَوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، وقَول النَّبيِّ ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ**»[١]، يعني: النِّساء، وكُل هَذين الدَّليلَين دَليل للزِّيادة والنَّقْص؛ لأنَّ كُلًّا مِنَ الزِّيادة والنَّقْص يَستلزِم الآخَر.

والمُخالِف في ذلك طَائفَتان:

الأُولى: المُرجِئة الخَالِصَة الذين قالوا: إنَّ الإِيمان مُجرَّد إِقرَار القَلْب، وإنَّ ذَلك لا يَتفَاوت، فالنَّاس مُؤمِنهم و فاسِقهم سَواء فيه.

والرَّدُّ عليهم من وجُوه:

١- **الدَّليل النَّقليُّ**، فنَقول: إنَّ الأدِلة أَثبتَت أنَّ الإِيمان يَتفاوَت بالزِّيادَة والنَّقْص كما سَبق.

٢- **الدَّليل المُركَّب مِنَ النَّقل والحِسِّ**، فنَقول: زَعْمكم أنَّ الإِيمان مُجرَّد الإِقرَار بالقَلب مُخالِف لما دَلَّت عليه النُّصوص من دُخُول القَول والعَمَل فيه، وزَعْمكم أنَّه لا يَتفاوَت مُخالِف للحِسِّ، فإنَّ كُلَّ إنسَان يُحِسُّ بتَفاوُت إِيمانه ويَقِينه؛ لأنَّ اليَقين يَتْبَع العِلْم، والعِلْم يَتفاوَت بحَسَب طُرقه؛ فإنَّ منها ما يُفيد اليَقين والقَطْع، ومنها ما يُفيد الرُّجْحَان والظَّنَّ، فيَتَفاوَت يَقين الإنسَان بحَسَب ذلك وغَيره مَنَ الأَحْوَال.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- **الدَّليل العَقْلي**، فنَقَول: كَيْف يُعقَل أَنْ يَتسَاوى اثْنان في الإِيمان أَحدهما قَانِت لله آنَاءَ اللَّيل وآنَاء النَّهار، قَائِم بطَاعة الله، يَحذَر الآخِرة ويَرجُو رَحْمة ربِّه، والثَّاني مُعرِض فاسِق؟

الثَّانية: الوَعِيدِيَّة مِنَ الخَوارِج والمُعتَزلة؛ يَزعُمون أنَّ الإيمان لا يتفاوَت بزِيادة ولا نَقْص، بَل إمَّا أَنْ يُوجَد كُلُّه كامِلًا أو يُعْدَم كُلُّه؛ ولذلك قالوا: إنَّ فَاعِل الكَبِيرة خَارِج عَنِ الإِيمان.

والرَّدُّ عليهم بما يَأتي:

١- **بالدَّليل النَّقلي**، فنَقُول: إنَّ الأدلَّة مِنَ الكتَاب والسُّنَّة أَثْبتَت زِيادَة الإِيمان ونَقْصه كما سَبق.

٢- **بالدَّليل العَقْلي**، فنَقُول: كَيْف يُعْقَل أَنْ يَتَساوَى رَجُلان أَحدهما مُجتَنِب للكَبائر مُقتَصِر على الواجِب فِعْلًا وتَرْكًا والثَّاني مُجتَنِب للكَبائر والصَّغائر قَائِم بالواجِب مُتنفِّل بالتَّطوُّع؟!

⌘ ⌑ ⌘

س٥٩: ما هي أَسبَاب زِيادَة الإِيمان ونَقْصه؟

الجَوابُ: أسبَاب زِيادَة الإِيمان ثَلاثَة:

١- النَّظَر في آيَات الله الكَونيَّة والشَّرعيَّة؛ فإنَّ العَبْد كُلَّما نَظَر فيها وتَأَمَّل ازْدَاد إيمانًا بالله ومَعرِفةً به؛ لـما تَشتَمِل عليه هذه الآيَاتُ مِن بالِغ الحِكمَة وبَدِيع الصَّنعَة.

٢- مَعرِفة أسماء الله وصِفاته.

٣- فِعْل الطاعة تَقرُّبًا إلى الله وتَرْك المَعصِية خَوفًا منه.

وتَتفاوَت زِيادَة الإِيمان في ذلك بحَسَب العَمَل وبحَسَب الإِخْلاص والمُتَابعة وحَال العَبْد .

وأسبَاب نَقْص الإِيمان ثَلاثة:

١- الإعْراض عَنِ النَّظر في آيَات الله.

٢- الجَهْل بأسماء الله وصِفاته.

٣- فِعْل المَعْصِية أو تَرْك الطَّاعة.

ويَتفاوَت نَقْص الإِيمان في هذا بحَسَب عِظَم المَعْصِية، وقوَّة الدَّاعي إليها، وحَال الفاعِل، وبحَسَب تأكُّد الطَّاعة.

⌘ ⌑ ⌘

س٦٠: هَل يُعاقَب الإنسَان على نَقْص الإِيمان بتَرْك الطَّاعة؟

الجَوابُ: إِنْ كَانتِ الطَّاعة مِنَ الواجِبَات وتَرَكها مِن غَير عُذْر عُوقِب على ذلك، كمَن تَرَك الصَّلاة مع الجَماعة وهي واجِبة عليه، وإِنْ كَانتِ الطَّاعة مِنَ المُستَحَبَّات أو تَرَكها لعُذر لم يُعاقَب على ذلك كمَن تَرَك صَلاة الجَماعة لمَرَض ونَحوه، ومِن ذلك: تَرْك المَرْأة للصَّلاة أَيَّام حَيْضها؛ فإنَّ إِيمانها يَنقُص بذلك، ولَكن لا تُعاقَب عليه.

⌘ ⌑ ⌘

س٦١: ما مَعْنى الاسْتِثناء في الإِيمان؟ ومَا حُكْمه؟

الجَوابُ: الاسْتِثناء في الإِيمان أَنْ يقُول: أَنَا مُؤمِن إنْ شَاء الله.

وقَدِ اختَلَف النَّاس فيه على ثَلاثَة أقْوَال:

١- أَنَّه مُحرَّم، وهُو قَول المُرجِئة والجَهْمِيَّة، وحُجَّتهم أنَّ الإِيمان إِقْرار القَلب، وهُو مَعْلوم للإنسَان، فإذَا قَال: إنْ شَاء الله كَان ذَلك دَليلًا على شَكِّه وعَدَم إِقْرَاره، وقَد سَبَق الرَّدُّ على مَا زَعَموه مَن أنَّ الإِيمان هُو الإِقرَار فقَطْ، ونَرُدُّ عليهم أيضًا بأنَّ التَّعلِيق بالمَشِيئَة يَصِحُّ وإِنْ كان الشَّيء المُعَلَّق مَعلُومًا مَقطُوعًا به كما في قَوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧] ... إلخ.

٢- أنَّ الاسْتِثناء واجِب، وحُجَّة قَائِليه: أنَّ الإِيمان المُعتَبَر هُو ما يَكُون الإنسَان عليه عَند المَوت، وهُو أَمْر غَير مَعْلُوم، فلا يَجُوز الجَزْم به بدون قَول: إنْ شَاء الله؛ ولأنَّ الإِيمان إذا أُطلِق شَمِل الدِّينَ كُلَّه، مِن فِعْل المَأمُورات، وتَرْك المَحظُورات، وهَو أَمْر لا يَجزِم به الإنسَان مِن نَفسه، ولَو جَزَم به لكَان مُزكِّيًا لنفسه، وشَاهِدًا لها بأَنَّه من المُتَّقِين، وكَان ينبغي عليه أَنْ يَشْهَد لنَفْسه بالجَنَّة؛ لأَنَّها أُعِدَّت للمُتَّقِين وكُلُّ هذا مُمتَنِع، لا يَجُوز الجَزْم به، فوجَب أَنْ يَقول: إنْ شَاء الله إذا قَال: أنا مُؤمِن.

٣- التَّفصِيل بحَسَب سَبب الاسْتِثناء، فإِنْ كَان سَببُه الشَّكَّ في وجُود الإِيمان بقَلبه فالاسْتِثناء حَرام، بَل كُفر؛ لأنَّ الإِيمان جَزْم القَلب، والشَّكُّ يُنافي ذلك.

وإن كَان سَببه كَراهَة تَزكِية النَّفس فهو واجِب؛ لأَنَّ تَزكِية النَّفس حَرام واجْتِناب الحَرَام واجِب.

وإِنْ كَان سَببُه التَّبرُّكَ بذِكْر المشِيئَة، أو بيَان أنَّ ما وَقَع من إِيمانه فهُو بمَشيئَة الله، فالاسْتِثناء جَائز، وهَذا لا يُنافي ثُبوت الإِيمان؛ لأنَّ التَّعلِيق بالمَشِيئة قَد وقَع في الأُمُور الثَّابتة قَطعًا كقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧]؛ وقوله ﷺ في حَديث زِيارَة القُبُور: «**وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[١]، وهَذا القَولُ المُفصَّل أَقْرَب الأَقْوال إلى الصَّواب.

✦ ✧ ✦

البَابُ الثَّالِثُ والعِشرون

في رُؤيَة الله

س٦٢: ما قَول أَهْل السُّنَّة والجَماعة في رُؤيَة الخَلْق لله؟ ومَنِ الذي يَراه ومَا الدَّليل؟

الجَوابُ: قَوْل أَهْل السُّنَّة والجَماعة في رُؤيَة الخَلْق لله أنَّ الله يُرَى يَوم القِيَامة عَيانًا بالأَبصَار ودَليل ذلك قَوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقَوله ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ**»[٢]، والذي يَراه المُؤمِنون دُون الكُفَّار؛ لقَوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [يونس:٢٦]، والزِّيادة: النَّظَر إلى وَجْه الله، وأمَّا الكُفَّار فلا يَرونه؛ لقَوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأنكر الرُّؤيَة أَهْل البِدَع مِنَ الجَهْميَّة والمُعْتَزِلة وغَيرهم، وحَرَّفوا النُّصوص الوارِدة في ذلك، واحْتَجُّوا بقَوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣].

ونَرُدُّ عليهم بما يَلي:

١- أنَّ تَحْريفهم النُّصوصَ غَير مَقبُول؛ لأَنَّه مُخالِف لظَواهِر الأدلَّة وصَرائِحها وإِجماع السَّلف.

٢- أنَّ اسْتِدلالـهم بالآيَة التي ذَكَروها غَير صَحيح؛ لأنَّ الله لم يَقُل: لا تَراه الأَبْصار. وإنَّما قال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ونَفْي الإِدْرَاك لا يَمنَع ثُبوت الرُّؤيَة بلا إِدْراك، بَل ربَّما يَكُون دَليلًا على ثُبوت أَصْل الرُّؤيَة؛ لأنَّها لو كَانت غَير ثابِتة مَا احْتِيج إلى نَفْي الإِدْراك.

⁂

البَابُ الرَّابِعُ والعِشرون

في مسَائِلَ مُتعَدِّدة

س٦٣: ما حُكْم المِراء والجَدَل في الدِّين؟

الجَوابُ: المِرَاء في الدِّين مَذمُوم بكُل حَال؛ لأنَّ المَقصُود الظُّهُور والغَلَبة، وفي الحَديث: «**مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به،

وأمَّا الجَدَل فإنْ كَان الغَرَض منه نَصْر الحَقِّ ودحْض الباطِل فهُو مَأمُور به، قَال الله تعالى: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، وإنْ كَان الغَرَض منه العَكْس فهُو مَذمُوم مَنْهيٌّ عنه، قال تعالى: ﴿وَجَـٰدَلُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر:٥].

* * *

س٦٤: اذْكُر مِلاكَ الأَمْر فيما يَدين به العَبدُ ربَّه؟ وما حُكْم مَن لا يَقبَل الحَقَّ إلَّا من طَائِفة مُعيَّنة؟

الجَوابُ: مِلاكُ الأَمْرِ في ذلك: أَنْ يَهَب الله للعَبد حِكمة وإيمانًا بحَيث يَكُون له عَقْل ودِين حتَّى يَفْهم ويَدِين ويَستَغني بنُور الكِتاب والسُّنَّة عَن غَيرهما؛ إذِ العِلْم الصَّحيح النَّافع ما كَان مَأخُوذًا من الكِتاب والسُّنَّة، ولن تَحصُل السَّعادة والنَّجاة إلَّا بذلك.

وأمَّا مَن لا يَقبَل الحَقَّ إلَّا من طائِفة مَعيَّنة، ولا يَقبل ما جَاء به غَيرها مِنَ الحَقِّ، فإنَّ فيه شَبهًا مِنَ اليَهود الذين قَال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١].

* * *

س٦٥: لماذا أَكثَر المؤَلِّف مِنَ النُّقول عن أئمَّة المتكلِّمين مع أنَّ في الكتاب والسُّنَّة ما يُغني عن غَيرهما؟ وهَلِ المؤلِّف يَقُول بجَمِيع ما يَقوله هَؤلاء؟

= رقم (٢٥٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الجَوابُ: أَكثَر المؤلِّف مِنَ النُّقول عن أئمَّة المتكلِّمين؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاس صَاروا يَنتسِبون إلى بَعْض الطَّوائف مِن هَؤلاء ويُحسِن الظَّن بهم ويَثِق بقولـهم، فلَو أُتِي بكُل آيَة ما قَبِلها حتَّى يُؤتَى بشَيء من كَلامهم؛ لأَنَّه يَعتَقد أَنَّهم حقَّقوا في هذا البَابِ ما لم يُحقِّقه غَيرهم.

والمؤلِّف لا يقَول بجمِيع مَا يقُولونه في هذا البَابِ وغَيره، ولكنَّه يَقبَل من كَلامهم ما كَان مُوافِقًا للحَقِّ؛ لأنَّ الحَقَّ يُقبَل من كُل مَن جَاء به؛ ولذلك يَجِب أَنْ نَعتَبر الرِّجَال بالحَقِّ، لا أَنْ نَعتَبر الحَقَّ بالرِّجال.

⁂

البَابُ الخَامِسُ والعِشرون

في تَحْريف بَعْض المتَأخِّرين في نَقل مَذهب السَّلف

س٦٦: قال بَعْض المتَأخِّرين مذْهب السَّلف في نُصوص الصِّفات: إِمْرَارها على ما جَاءت به معَ اعتِقاد أَنَّ ظَاهِرها غَير مُراد. فهَل هذا النَّقلُ صَحيح على إطْلاقه؟ ومَا هو الصَّواب في ذلك؟ وما غَرَضه بهذا النَّقل؟

الجَوابُ: هذا النَّقلُ على إِطْلاقه غَير صَحيح، والصَّواب في ذَلك التَّفصِيلِ؛ فإنَّ قوله: «ظَاهرها غَير مُرَاد» مُجمَل يُحتَمَل أَنْ يُراد به مَا يَظْهر مِن هذه النُّصوصِ مِنَ المعَاني اللَّائقَة بالله وهَذا مُراد، ومَن نَسَب إلى السَّلف أَنَّه غَير مُرَاد فقَد كَذَب عليهم أو أَخْطأ؛ لأَنَّه لا يُمكن أَنْ يَقول أَحد مِنَ السَّلف: إنَّ الله ليس له سَمْع ولا بَصَر، أو ليس في السَّماء، أو لم يَسْتوِ على العَرْش. أو نَحو ذَلك ممَّا يُخالف ظَواهِر النُّصوص.

ويُحتَمل أَنْ يُراد به مَا يَفْهمه بعْض النَّاس مِن أنَّ ظَاهِرها يَقتَضِي تَشبِيه الله بخَلْقه، فهذا الظَّاهِرُ غَير مُرَاد، ولكن لا يُمكِن أَنْ يَكُون هذا ظَاهر نُصوص الكِتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ هذا أَمْر مُسْتَحيل، ومعْنًى فاسِدٌ لا يُمكِن أَنْ يَكُون هو ظَاهِر الكِتاب والسُّنَّة.

ولكِنْ إذا خَاطَبنا مَن يَظُنُّ ذلك فلا بَأسَ أَنْ نَقول: إنَّ هذا الظَّاهِرُ غَير مُراد بهذا الاعتِبارِ إلَّا أنَّه يَجب أَنْ نُبيِّن له أنَّ ظَنَّه خطأ، وأنَّ ظَاهِر النُّصوص إثْبَات المعْنَى اللَّائِق بالله مِن غَير تَشبِيه، وغَرَضه بذلك تَلْبِيس الحَقِّ بالبَاطِل عَلى مَن لا يَعرِف حَقيقَة مَذْهب السَّلف؛ لِيَظُنَّ مَن يَسمَع هذا القَولَ أنَّ مَذْهب السَّلف كمَذْهب أَهْل التَّأويل.

✖ ◻ ✖

س٦٧: يَقُول بَعْض النَّاس: إنَّ طَريقَة أَهْل التَّأوِيل هي في الوَاقع طَريقَة السَّلف؛ لأنَّ الفَريقَين اتَّفقُوا على أنَّ هذه الآيَاتِ والأحَاديثَ لا تَدُلُّ على صِفات الله، إلَّا أنَّ السَّلف أَمسَكوا عَن تَأوِيلها تورُّعًا والمتَأخِّرين رَأَوْا أنَّ المصْلَحة في التَّأويل، فَالفَرْق بينهما أنَّ المتَأوِّلين يُعيِّنون المُرَاد في التَّأويل، والسَّلَف لا يُعيِّنون شيئًا خَشْية أَنْ يَكُون المُرَاد غَيره، فَما مدَى صِحَّة هذا القَولِ؟

الجَوابُ: هذا القَولُ كَذِب صَريح على السَّلف؛ فإنَّ مَن نَظَر في كَلامهم عَلِم يَقينًا أنَّهم مُبايِنُون للمُتأوِّلين المُحرِّفين لنُصوص الكِتاب والسُّنَّة غَايَة المُبايَنة؛ لأنَّ السَّلَف يُثبِتون أنَّ الله فَوق العَرْش حَقيقَةً، وأنَّ ما وَصَف به نَفسه فهو حَقيقَة على ظَاهره بخِلاف المُتأوِّلين.

قَال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والله يَعْلم أنِّي بَعْد البَحْث التَّامّ ومُطالَعة ما أَمكَن مِن كَلام السَّلف مَا رأَيْت كَلام أَحَد منهم يَدُلُّ على نَفي الصِّفات الخَبريَّة، بَل كَلامهم صَريح أو ظَاهِر في تَقرِير جِنْس هذه الصِّفاتِ، وما رَأَيت أحَدًا يَنفِيها، وإنَّما كَانوا يَنفُون التَّشبِيه ويُنكِرون على المُشَبِّهة مع إنكَارِهم على مَن يَنفِي الصِّفاتِ، قال نُعيمُ بنُ حمَّاد الخُزَاعيُّ شَيخُ البُخَاريِّ: «مَن شَبَّه الله بخَلْقه فقَد كَفَر، ومَن جَحَد مَا وَصَف به نَفسه فقَد كَفَر، وليس مَا وَصَف الله به نَفسه ولا رسُوله تَشبِيهًا»[1] انتهى.

وبه يَتَّضِح جَليًّا الفَرْق بين مَذْهب السَّلف المُثْبِتين للصِّفات وبين مَذْهب المُتأوِّلين المُنكِرين للصِّفات، وأنَّهما مُتغايِران تَغايُر النَّفي والإثبَات، وأنَّ مِثل هذا الكلامِ تَمويه وتَلبِيس يُراد به تَروِيج مَذْهب المُتأوِّلين.

✖ ◻ ✖

البَابُ السَّادِسُ والعِشرون

في الألقَاب السَّيِّئة التي اصطَنَعها أَهْلُ البِدَع لأَهْل السُّنَّة

س٦٨: اذْكُرِ الأَلقَابَ السَّيِّئة التي اصطَنَعها أَهْل البِدَع لأهل السُّنَّة، وما وَجْه مُشَابهتهم للمُشْرِكِين الذين لَقَّبوا النَّبيَّ ﷺ بالأَلقَاب التي هُم أَحقُّ بها منه؟

الجَوابُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُوا۟ فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓا۟

---

(١) أخرجه الذهبي في العلو (ص:١٧٢)، وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (ص:٢١٧).

إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ [المطففين:٢٩-٣٢] الآيَة، فكُل مُجرِم فَاجَر لا بُدَّ أَنْ يَصِف الأبرَار المُؤمِنين بالصِّفات السَّيِّئة، لِيُنفِّر النَّاس عنهم وعِن طَريقَتهم، بحَسَب ما يُمليه إِجرَامُهم وفُجُورُهم، وهَذا حَاصِل في كُل زمَان ومَكان؛ لأنَّ بين الحَقِّ والبَاطِل صِراعًا يَتمثَّل في مُعتَنِقيها.

ولقَد كان المُشْرِكُون يُلقِّبون النَّبيَّ ﷺ بأَلقَاب السُّوء والنَّقص وهو منها بَريء؛ لِينفِّروا النَّاس عنه وعَن طَريقَته، ويَأبَى الله إلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَه ويُظِهر دِينه على الدِّين كُلِّه، فكَان الله يُدافِع عنه والحَقائِق تَشْهَد بصِدْقه وعَقْله وأَمَانته.

ثمَّ كَان هَؤلاء المُشرِكين وَرَثَة يُلقِّبون وَرثَة النَّبيِّ ﷺ بأَلقَاب السُّوء أَخذًا بطَريقَة أَسْلافهم وتَحقيقًا لمُشابَهتهم وَارِثَهم، فلَقَّبوا أَتْباع النَّبيِّ ﷺ وأَهْل السُّنَّة بألقَاب السُّوء التي هُم بَراءٌ منها؛ لِيُنَفِّروا النَّاس عَنهم وعَن طَريقَتهم.

فمِن ذلك:

أوَّلًا: المُشبِّهة والمُجسِّمة، لَقَّبهم بذَلك أَهْل التَّعْطيل مِنَ الجَهْميَّة والمُعتَزِلة وغَيرهم؛ زَعمًا منهم أنَّ إِثْبات الصِّفات يَستَلزم التَّشبِيه والتَّجسِيم.

ثَانيًا: النَّواصب، لَقَّبهم به الرَّوافِضُ؛ زَعمًا منهم أنَّ مَن لم يُبْغِض أبا بَكْر وعُمَرَ فقَد أَبغَض عليًّا وآلَ البَيت، ونَصَب العَداوَة لـهم.

ثَالثًا: الجَبريَّة أو المُجبِرة، لَقَّبهم بذَلك القَدريَّة الذين يُنكِرون تَعلُّق قُدرَة الله بأَفْعَال العِباد، ويَزعُمون أنَّ مَن أَثْبت ذلك فهو جَبْري.

رابعًا: الشُّكَّاك جَمع شَاكٍّ، لَقَّبهم به المُرجِئة الذين يَمنعُون الاسْتِثناء في الإِيمان ويقُولون: مَنِ اسْتَثنى في إِيمانه فهو شَاكٌّ.

خَامِسًا: الحَشَويَّة والنَّوابِت والغُثَاء والغُثْر والعَوَامُّ لَقَّبهم بذلك أَهْل المَنطِق الذين زَعمُوا أنَّ مَن لم يُعْطَ بالمَنطِق عِلمًا فليس على يَقِين مِن أَمْره وليس عِنده عُلُوم ولا بُرهَان.

وبهذا تَحقَّق الإِرْث والمُشابَهة في هَؤلاءِ المُبتَدِعةِ للمُشركِين من قُريش وغَيرهم حَيث كَان كُلٌّ مِن هَؤلاء وهَؤلاءِ يَرمِي أَهْل الحَقِّ بما هُم بَريئُون منه.

⌘ ⌑ ⌘

البَابُ السَّابِع والعِشرون

في انقِسام أَهْل القِبْلة في آيَات الصِّفات وأَحَادِيثها

س٦٩: اذْكُرِ انقِسَام أَهْل القِبْلة في آيَات الصِّفات وأَحَاديثها، مُبيِّنًا مَذْهب كُل قِسم مع التَّفرِيق بَين كُل طَائِفة وأُخرى؟ ومَنِ المُراد بأَهْل القِبْلة؟

المُرَاد بأَهْل القِبْلة: المُنتَسِبون للإِسْلام وإِنْ كَانوا على بِدْعة وضَلَالة، سُمُّوا بذلك؛ لأَنَّهم يَتَّجِهون إلى قِبْلة واحِدة.

وقَدِ انقَسَموا في آيَات الصِّفات وأَحَادِيثها إلى سَتَّة أقسَام:

١،٢- قِسْمان قَالوا: تُجرَى على ظَاهِرها.

٣،٤- وقِسْمان قَالوا: تُجرى على خِلاف ظَاهِرها.

٥،٦- وقِسْمان سَاكِتون.

فأمَّا الذين قَالوا: تُجرَى على ظَاهِرها فطَائِفتان:

الأُولى: أَهْل السُّنَّة والجَماعة، قَالوا: تُجرَى على ظَاهِرها اللَّائِق بالله من غَير

تَحريف ولا تَعْطِيل، ومِن غَير تَكْييف ولا تَمْثيل، وهَذا هو الحَقُّ؛ لدَلالة الكِتَاب والسُّنَّة عليه دَلالةً قَطعيَّة أَو ظَنِّيَّة، بحَسَب أَلفَاظ النُّصوص وأَفْهَام العُلَماء.

الثَّانية: أَهْل التَّشبِيه قَالوا: تُجرى على ظَاهِرها. وجَعَلوها من جِنس صِفات المَخلُوقين وهَذا مَذْهب باطِلٌ، قَائِلُه لم يَعرِف اللهَ حَقَّ المَعْرفة، ولا قَدَره حَقَّ قَدْره، ولا آمَن بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، فإذَا قَال المُشَبِّه: إنَّ الله أَثْبَت لنَفسِه وجْهًا ويَدًا واسْتِواءً ونَحو ذلك، فيَجِب أَنْ تُحمَل مَعاني هذه الصِّفاتِ على المَعهُود المَعلُوم في المَخلُوقين؟

فالجَواب عَليه من ثَلاثَة أَوجُهٍ:

١- أنَّ ذلك مُخالِف لما دَلَّ عليه الشَّرع والعَقْل منَ الفَرْق العَظِيم بين الخَالِق والمَخلُوق، قَال الله تعَالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:١٧]، وقَال تعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وأَجْمَع العُقَلاء على الفَرْق بين الخَالِق والمَخلُوق في الذَّات والصِّفات.

٢- أَنَّنا نُشَاهِد في المَخلُوقات ما يتَّفِق في الأَسْماء والصِّفات وَيختِلف في الحَقائِق والكَيفيَّات، فنَرى أَنَّ للإنْسَان يَدًا ليست كيَدِ الجَمَل، مع أَنَّ كُلًّا منهما يُسمَّى يَدًا، فإذَا كَان الاتِّفاق في الاسْمِ والصِّفة لا يَلزَم منه التَّماثُل فيما بين المَخلُوقات لم يَلزَم ذلك فيما بين الخَالِق والمَخلُوق؛ لـما بين الخَالِق والمَخلُوق منَ التَّبايُن العَظِيم.

٣- أَنْ نَقُول للمُشبِّه: أَلسْتَ تُثْبِت لله ذَاتًا لا تُشْبه ذَوات المَخلُوقين، فكَذلك يَجب أَنْ تُثْبِت له صِفاتٍ لا تُشْبِه صِفاتِ المَخلُوقين؛ لأنَّ الصِّفة فَرْع للمَوصُوف تُناسِبه وتَليق به.

س٧٠: مَن هُمُ الذين قَالوا: تُجرَى على خِلاف ظَاهِرها؟

الجَوابُ: هُم طَائِفتان:

الأُولى: أَهْل التَّأويل مِنَ الجَهْميَّة وغِيرهم الذين صَرَفُوها عَن ظَاهِرها إلى معانٍ مَجازيَّة عَيَّنوها كقَولـهم: المُرَاد باليَد القُوَّة وبالاسْتِواء الاسْتِيلاء ونَحو ذلك.

ومَذْهبهم بَاطِل، وتَقـدَّم بيَان بُطلانه في الـرَّدِّ على أَهْـل التَّأويل في جَواب (٣٠).

الثَّانية: أَهْل التَّفْويض الذين قَالوا: الله أَعْلَمُ بما أَرَاد، لكنَّنا نَعْلَم أنَّه لم يُرِد إِثْبات صِفة حَقيقيَّة.

وهذا القَولُ مع تَناقُضه بَاطِلٌ، كما تَقدَّم بيَان بُطْلانه في الرَّدِّ على أَهْل التَّجْهِيل في جَواب السُّؤال (٣٣).

⁂

س٧١: مَن هُمُ القِسْمان السَّاكِتان؟ وبِماذا تَرُدُّ عليهما؟

الجَوابُ: هُم طَائِفتان:

الأُولى: تَقول: إنَّه يَجُوز أَنْ يَكُون المُرَاد بالنُّصوص إِثْبات صِفة تَليق بالله، ويَجُوز أَنْ يَكُون المُرَاد خِلاف ذلك، وهذه طَريقَة كَثِيرٍ مِنَ الفُقَهاء.

والرَّدُّ عليهم من وَجْهين:

أَحدهما: أنَّه قَد دلَّ النَّصُّ والإِجماعُ على أنَّ المُرَاد إِثْبات صِفة حَقيقيَّة تَلِيق بالله عَزَّوَجَلَّ.

الثَّاني: أنَّه لو جَاز الأَمْران على السَّواء لكَان هذا ضَدَّ البَيان الذي جَاء به القُرآن والسُّنَّة وامتَنَّ الله به على عِباده في قَوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [النساء:١٧٦] وقَال النَّبيُّ ﷺ: «**تَركْتُكُمْ عَلَى المَحجَّةِ البَيْضَاءِ؛ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا**»(١)، وهَذا أَمْر مُستَحيل، لاسيَّما بالنِّسبَة لنُصوص الصِّفات.

الطَّائِفة الثَّانية: قَوم أَعْرَضُوا بقُلُوبهم وأَلسِنَتهم عن هَذه التَّقدِيراتِ كُلِّها، ولم يَزيدوا على قِراءَة القُرآن والحَدِيث معَ السُّكُوت عن كُل شَيء يُمكِن تَقدِيره.

والفَرْق بين هذه الطَّائِفةِ والتي قَبلها: أنَّ الأُولى تحكُم بتَجْويز الأَمْرين، أمَّا هذه فَلا تحكُم بشَيء أبَدًا.

والرَّدُّ على هذه الطَّائِفةِ من وَجْهين:

١- أنَّ طَريقَتهم مخُالِفة لـما كَان عليه النَّبيُّ ﷺ وأَصحَابه منَ التَّدبُّر لمعاني القُرآن والسُّنَّة.

٢- أنَّ الله قَال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠] ولا يُمكِن دُعاؤُه بها إلَّا بمَعرِفة مَعْناها، ولا يُمكِن مَعرِفة مَعْناها إلَّا بالنَّظر والتَّدبُّر، وهو خِلاف ما سَلَكه هؤلاء مِنَ الإعْرَاض والاقْتِصار على مجُرَّد القراءة.

س٧٢: هَل وقَع بينَ الصَّحَابة والتَّابعِين اختِلاف في أَحكَام التَّوحِيد وأُصول الدِّين مِنَ الأسماء والصِّفات، أو في شَيء مِنَ الفُروع؟ وعَلِّلْ لـما تَقُول؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الجَوابُ: لم يَقَع خِلاف بين الصَّحَابة والتَّابعين فيما يتعلَّق بأَحكَام التَّوحِيد وأُصول الدِّين مِنَ الأَسْماء والصِّفات؛ لأَنَّه لو وَقَع ذلك لنُقِل إلينا كَما نُقِل اختِلافهم في الفُروع، أمَّا في الفُروع فقَد وَقَع الاختِلاف بينهم كَما هو مَشهُور ومَنقُول.

⁂

س٧٣: اذْكُرْ غَالِب مَا يَعتَمِد عليه المُتكَلِّمون في نَفي ما نَفَوْه من صِفات الله، ومَن أَكثَرُ مَن يُخاف عليه الضَّلال والهَلاك مِنَ المُتكَلِّمين؟

الجَوابُ: غَالِب مَا يَعتَمد عليه المُتكَلِّمون فيما نَفَوْه مِن صِفات الله مَا يَأتي:

١- دَعْوى لا حَقيقَةَ لها كَدعْوى الإجْمَاع، أو أنَّ ما قَالوه هو الحَقُّ أو التَّحقِيق أو نَحو ذلك.

٢- شُبهَة مُركَّبة مِن قِياس فَاسِد، مثَل قَولـهم: الصِّفات أَعْراض، والعَرَض لا يَقُوم إلَّا بجِسْم والأَجْسام مُتَماثلة، فإِثْبات الصِّفات لله يَستلزِم أَنْ يَكُون جِسمًا مُماثِلًا للأَجْسام.

٣- التَّمسُّك بأَلفَاظ مُجمَلة يَتوصَّلون بنَفيها إلى نَفي الصِّفات عَن الله مثَل: (الجِهَة، الجِسْم، الحَيِّز) ونَحو ذلك، فيَسبِكون مثَل هذا الكَلامِ بعِبارات طَويلة مُزخْرَفة يَظنُّها بَعْض النَّاس حقًّا، ولكنَّها كما قيل:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُـهَا ... حَقًّـا وَكُـلٌّ كَـاسِرٌ مَكْسُـورُ

وأَكثَر مَن يُخاف عليه الضَّلالُ والهَلاكُ مِن هَؤلاء المُتكَلِّمين هُمُ المُتوسِّطون الذين دَخلُوا في عِلْم الكَلام ولم يَصِلُوا غَايته، وذَلك أَنَّ مَن لم يَدخُل فيه فهو في

عَافِية منه، ومَن بلَغ غَايَته فقَد عَرَف حَقيقَته وبُطْلانه، فرَجع إلى الكِتَاب والسُّنَّة، كَما وقَع ذلك من بعِض رُؤسائِهم، فلم يَبقَ مَن يُخاف عليه الضَّلال إلَّا المُتوسِّط، وقَد قِيل: أَكثَر ما يُفسِد الدُّنيا نِصْفُ مُتكَلِّم، ونِصْفُ مُتَفَقِّه، ونِصْف مُتطبِّب، ونِصْف نَحْويٍّ، فالأَول يُفْسِد الأَديَان، والثَّاني يُفسِد البُلدَان، والثَّالِث يُفسِد الأَبْدان، والرَّابع يُفسِد اللِّسَان.

* * *

س٧٤: ما رَأي أَهْل السُّنَّة والجَماعة في عِلْم الكَلام وأَهْله؟

الجَوابُ: اخْتَلف أَهْل السُّنَّة في عِلْم الكَلام فقال الجُمهُور: إنَّه حَرام؛ لـما يُفضِي إليه مِن خَلَل في العَقِيدة واضْطِراب في الرَأي وتَحرِيف للقُرآن والسُّنَّة.

وقَال بعُضهم: لا بَأسَ به لمَن أَمِن على نَفسه إذا لم يَشتَغِل به عَن مَا هو أَهَمُّ منه.

وأمَّا أَهْل الكَلام الذين انْجَرَفوا ورَاء أَهوائِهم وحَرَّفوا الكِتَاب والسُّنَّة، فإنَّهم مُستحِقُّون للذَّمِّ والعِقاب، قَال الإمَام الشَّافعيُّ: «حُكْمي في أَهْل الكَلام أَنْ يُضْرَبوا بالجَرِيد والنِّعال، ويُطَاف بهم في القَبائل والعَشَائر، ويُقال: هذا جَزاء مَن أَعْرَض عَنِ الكِتاب والسُّنَّة، وأَقْبل على عِلْم الكَلام»[1] انتهى.

وهُم مِن وَجْهٍ مُستَحقُّون لـما قَاله الإمَام الشَّافعيُّ؛ ليَكُون في ذَلك عِبرة ورَدْع لـهم ولغَيرهم، ولكِنْ إذا نَظَرْت إليهم مِن وَجْه آخَرَ والحَيْرة قَد غَشِيَتهم، والشَّيطَان قَد استَحوَذ عليهم، وبَاتوا في غَياهِب الشَّك والقَلَق، فرُبَّما يَكُون

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

في قَلبك رَحمةٌ بهم ورِقَّةٌ عليهم، ولكِنْ هذا لا يَمنَع من تأدِيبهم؛ لأنَّ الأدَب من الرَّحمَة.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومَن كَان عَلِيما بهذه الأُمُورِ تَبيَّن له حِذَق السَّلف ونِهايَة عِلْمهم وخِبرَتهم، حَيث حَذَّروا عِنَ الكَلام، ونَهَوْا عنه، وعَابوا أَهْله، وعَلِم أنَّ مَنِ ابتَغى الهُدى من غَير الكِتَاب والسُّنَّة لم يَزْدَد إلَّا بُعدًا عَنِ الحَقِّ».

فنَسْأَل اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَهدِيَنا صِراطه المُسْتقيمَ، صِرَاطَ الذين أَنْعم الله عليهم مِنَ النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، غَيرِ المَغْضوب عليهم ولا الضَّالِّين، والحَمْد لله ربِّ العَالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نَبيِّنا محمَّد وعَلى آلِه وأَصْحابه أَجْمعين.



فهرس الأحاديث والآثار

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الحديث ــــــــــــ الصفحة

⁂

فهرس الأحاديث والآثار

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الحديث ـــــــ الصفحة

* * *

فهرس الفوائد

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الموضوع ـــــــــــ الصفحة

✱ ✱ ✱

فهرس الفوائد

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الفائدة — **الصفحة**

⁂

فهرس الموضوعات

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الموضوع ـــــــــــ الصفحة



فهرس الموضوعات

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الموضوع ــــــــــــ الصفحة

فهارس الكتاب:

⌘ ⌑ ⌘